

التَّيْمِيَّةُ وَالْهَذِيبُ  
لِشَرَحِ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ  
عَلَى مِثْنِ الْغَائِيَّةِ وَالتَّقْيِيْبِ

عَمِلَهُ  
الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ اللَّهِ وَلُطْفِهِ  
سَمِيرُ بْنُ سَامِي بْنِ الْقَاضِي  
غَفَرَ اللَّهُ لَهُ

شَرَكْتُهُ دَارَ الْمَشَارِيعِ

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ ر

شركة دار المنشآت

بيروت - لبنان

العنوان: المزرعة، بربور، شارع ابن  
خلدون، بناية الإخلاص

تلفون وفاكس: ٣١١ ٣٠٤ (١ ٩٦١) ..

صندوق بريد: ٥٢٨٣ - ١٤ بيروت - لبنان



ISBN 978-9953-20-902-9



email: dar.nashr@gmail.com  
www.dmcpublisher.com

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن  
وصلوات الله البر الرحيم والملائكة المقربين على أشرف المرسلين  
سيدنا محمد وعلى إخوانه من النبيين والمرسلين وسلام الله عليهم  
أجمعين أمّا بعد فأقول وأنا الفقير الشامي سميّر بن القاضي إن  
شرح أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزّي على متن أبي شجاع قد  
انتشر وراج بين كثير من طلاب مذهب الشافعية وذلك للطاقة حجه  
واختصاره مع أنه لا يخفى على المطلع ما فيه من قصور في حل  
عبارات ومن مخالفة المعتمد أو الراجح من المذهب وما تفهمه أو  
توهمه عبارته من خلاف المقصود أحياناً وقد يكون فيه خطأ صريح  
فكان لا يناسب إلقاؤه إلى المبتدئ على حاله وقد كان شيخنا  
العلامة عبد الله بن محمد الهرري رحمه الله تعالى لا يرضى أن  
يقرئه وإن كان عدّة من الشيوخ الأفاضل يقرءونه مع بيان مواضع  
الخلل وهي غير قليلة وإنما وقع ذلك للمصنف فيه لسرعه رحمه  
الله في تصنيفه وعدم تأنيه في تأليفه وعدم إعادته النظر فيه ولا  
ندري ما طرأ عليه فمنعه من ذلك وكأنه رحمه الله كان مدرّكاً لهذا  
الأمر فاعتذر وقال إنه ألفه عاجلاً في مدة يسيرة قال والمرجو ممّن  
أطلع فيه على هفوة صغيرة أو كبيرة أن يصلحها إن لم يمكن  
الجواب عنها على وجه حسن ليكون ممّن يدفع السيئة بالتى هي  
أحسن اه وكانت ابنتي أم عبد الله عالية حفظها الله قد بينت هذه  
المواضع في رسالة عملتها وأبدلت المعتمد بغير المعتمد منها

وأوضحتِ العباراتِ المُوهِمَةَ أو التى فيها إعوازٌ مُستدلَّةٌ على ذلك عباراتِ علماءِ المذهبِ راجعةً أيضًا إلى ما سبق واستدركه عددٌ من شيوخِ المذهبِ وزادتْ مسائلٌ يُحتاجُ إليها لا تخرجُ بالشرحِ عن لطافةِ الحُجْمِ ومناسبةِ المبتدئِ ثُمَّ رَغِبْتُ إِلَى هِىَ وَغَيْرُهَا أَنْ أُعِيدَ النَّظَرَ فِي مَا عَمِلْتُ فَأُضِيفَ إِلَيْهِ مَا أَرَى وَأُحْذَفَ مَا أَشَاءُ وَأَتَصَرَّفُ فِي تَرْكِيبِ الْجَمْلِ عَلَى مَا أُرْغَبُ فَفَعَلْتُ ذَلِكَ حَازِفًا الْقَلِيلَ وَزَائِدًا الْكَثِيرَ مَعَ الْمَحَافَظَةِ مَا اسْتَطَعْتُ عَلَى مَقَاصِدِ الشَّارِحِ وَعِبَارَاتِهِ وَبِذَلِكَ أَقْصَى الْجُهْدَ بِمَعَاوَنَةِ بَعْضِ الْأَحْبَابِ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّصْحِيحِ مَعَ الْإِشَارَةِ أحيانًا إِلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ الْأَصْلِيَّةِ الْمَحْذُوفَةِ تَنْبِيْهًُا وَتَبْيِيْنًا وَعَارِضْتُ نَسْخَتِي مِنَ الْمَثْنِ عَلَى شَهْرَتِهِ عَلَى النُّسخَةِ الْمَقْرُوءَةِ عَلَى شَيْخِنَا الْهَرِيرِيِّ وَعَلَى أَرْبَعِ نَسَخٍ قَلَمِيَّةٍ مَقْرُوءَةٍ وَمِنْهَا نَسْخَةٌ تَمَّتْ بِيَدِ سَلِيمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي الْفَتْحِ فِي الثَّامِنِ عَشَرَ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فَصَارَ الْحَاصِلُ مُتَمِّمًا لِعَمَلِ الشَّارِحِ وَمَنْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ وَمَوْصِلًا لِمُبْتَغَاهُمْ وَلِذَا سَمَّيْتُهُ التَّتِمِيمَ وَالتَّهْذِيبَ لشرح ابن قاسم الغزى رحمه الله تعالى على أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ رَبُّنَا فِي سُورَةِ النَّسَاءِ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ وَكَمَا قَالَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كُلُّ يَوْخَذُ بِقَوْلِهِ وَيُتْرَكَ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ أَهْ فَمَنْ أَطْلَعَ فِي هَذِهِ الْمُتَمِّمَةِ عَلَى خَطِئٍ صَرِيحٍ فَلْيُحَشِّ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهُ وَلْيُنَبِّهْ إِلَيْهِ وَمَنْ رَأَى مَرْجُوحًا فَلْيُشِرْ إِلَى الرَّاجِحِ مَعَ بَيَانِ مَا أَخَذَهُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بَيَانُ الصَّوَابِ سِوَاءَ أَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِي أَوْ لِسَانِ غَيْرِي جَعَلْنَا اللَّهُ بِحَسَنِ النِّيَّةِ فِي جَمْعِ هَذِهِ الْمُتَمِّمَةِ وَتَأْلِيفِهَا مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ۝

هَذَا وَإِنِّي أَرْجُو أَنَّ الطَّالِبَ إِذَا أَقْبَلَ بِقَلْبِهِ عَلَيْهَا بِهَمَّةٍ صَادِقَةٍ وَنِيَّةٍ



صافية وبَذَلَ الجَهْدَ والوَقْتَ فى حَفْظِ المَتَنِ وفى إِتْقَانِ فَهْمِ ما  
تَحْوِيهِ المَتَمِّمَةُ مِنْ مَسَائِلَ مع الاستفهام عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ  
حَصَلَ مِنْ فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فى حَيَاتِهِ مِنْ  
أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَكَانَ ذَلِكَ مَقْدِمَةً حَسَنَةً تُسَهِّلُ لَهُ الْإِزْدِيَادَ فى الْعِلْمِ  
والتَّوَسُّعَ فى الْفَهْمِ فَإِنَّ سُلَّمَ الْعُلُومِ لَا يُرْتَقَى إِلَّا دَرَجَةً دَرَجَةً وَمَنْ  
طَلَبَ الْعِلْمَ جَمَلَةً فَاتَهُ جَمَلَةٌ وَمَنْ عَمَلَ بِلا عِلْمٍ هَلَكَ فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ  
الْجَوْزِيِّ فى تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ بِسَنَدِهِ عَنْ ضِرَارِ بْنِ عَمْرِو قَالَ إِنَّ قَوْمًا  
تَرَكُوا الْعِلْمَ وَمَجَالَسَةَ الْعُلَمَاءِ وَاتَّخَذُوا مُحَارِبَ وَصَلَّوْا وَصَامُوا  
حَتَّى يَبْسَ جِلْدُ أَحَدِهِمْ عَلَى عَظْمِهِ خَالَفُوا فَهَلَكُوا وَالَّذِى لَا إِلَهَ  
غَيْرُهُ مَا عَمَلَ عَامِلٌ عَلَى جَهْلٍ إِلَّا كَانَ مَا يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ أَهْ  
وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ وَهُوَ الْمَسْتُوْلُ الْإِعَانَةُ وَالسَّدَادُ وَالْقَبُولُ وَحَصُولُ  
الْمَرَادِ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ كَرِيمٌ جَوَادٌ ٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام القاضي الوزير الزاهد أبو الطيب المشهور  
بأبي شجاع شهاب الملة والدين أحمد بن الحسين بن أحمد  
الأصفهاني المتوفى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة <sup>بعد الخمسمائة من الهجرة</sup> (٤٨٨هـ) سقى  
الله ثراه صبيب<sup>(١)</sup> الرحمة والرضوان وأسكنه أعلى فراديس  
الجنان ⊙

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أبتدئ كتابي هذا ⊙

والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لنهاية التعظيم.  
والرحمن الكثير الرحمة للمؤمنين والكافرين في الدنيا  
وللمؤمنين خاصة في الآخرة وهو أبلغ من الرحيم فإن الرحيم  
معناه الكثير الرحمة للمؤمنين ⊙

(الحمد) وهو لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على

(١) قوله (صبيب) فعيل بمعنى مفعول أى مصبوب. سمير.

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ

جهة التعظيم وعُرفاً فعلٌ يُنبئُ عن تعظيم المُنعِمِ مِنْ حيثُ إِنَّهُ مُنْعِمٌ عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ ⑤ وَالْحَمْدُ مُسْتَحَقٌّ (لِلَّهِ رَبِّ) أَيْ مَالِكِ (الْعَالَمِينَ) بفتح اللام وهو كما قال ابن مالك فى شرح التسهيل اسمُ جمع خاصٌّ بِمَنْ يَعْقُلُ لَا جَمْعُ عَالَمٍ لِأَنَّ الْعَالَمَ عَامٌّ وَالْعَالَمِينَ خَاصٌّ وَلَيْسَ ذَلِكَ شَأْنَ الْجُمُوعِ (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) وَسَلَّمْ أَيْ زَادَهُ اللَّهُ شَرَفًا <sup>(١)</sup> وَسَلَّمَهُ مِمَّا يَخَافُ عَلَى أُمَّتِهِ (النَّبِيِّ) وَهُوَ بِالْهَمْزِ وَتَرْكِهِ إِنْسَانٌ ذَكَرَ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ بِاتِّبَاعِ شَرِيعٍ وَبِتَبْلِيغِهِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ بَعْضُ أَحْكَامِهِ عَنْ شَرِيعِ النَّبِيِّ الَّذِي قَبْلَهُ فَنَبِيُّ رَسُولٍ وَإِلَّا بِأَنْ أُمِرَ بِاتِّبَاعِ شَرِيعِ الرَّسُولِ الَّذِي قَبْلَهُ فَنَبِيُّ غَيْرِ رَسُولٍ <sup>(٢)</sup> وَمَرَادُ الْمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْشَاءُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ الَّذِي هُوَ آخِرُ

(١) قوله (شرفاً) أى عظمة. سمير.

(٢) قَالَ الْغَزِيُّ النَّبِيُّ هُوَ إِنْسَانٌ أَوْحَى إِلَيْهِ بِشَرِيعٍ يَعْمَلُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ فَإِنْ أُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ فَنَبِيُّ وَرَسُولٌ أَيْضًا أَهْ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ هُنَا قَالَ الْبَيْضاوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ وَأَسْرَارِ التَّأْوِيلِ مَا نَصَّهُ الرَّسُولُ مِنْ بَعَثِهِ اللَّهُ بِشَرِيعَةٍ مُجَدَّدَةٍ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهَا وَالنَّبِيُّ يَعْمَلُ وَمِنْ بَعَثِهِ لِتَقْرِيرِ شَرِيعٍ سَابِقٍ كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ كَانُوا بَيْنَ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَهْ وَقَالَ عَدَّةٌ غَيْرُهُ وَهُوَ الصَّوَابُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى﴾ الْآيَةُ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي إِرْسَالِهِمَا حَقًّا وَكَذَلِكَ حَدِيثُ الْبَخَارِيِّ مَرْفُوعًا [وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً] صَرِيحٌ فِي إِرْسَالِهِمَا وَهُوَ مُقْتَضٍ لِلتَّبْلِيغِ أَهْ أَفَادَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ. سَمِير.

وءاله الطاهرين وصحابته أجمعين ⑤

قال القاضي أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني رحمه الله تعالى سألني بعض الأصدقاء حفظهم الله تعالى أن أعمل مختصراً

الأنبياء وأفضلهم ⑥ واسم محمد علم<sup>(١)</sup> منقول من اسم مفعول المضجع العين<sup>(٢)</sup> والنبى بدل منه أو عطف بيان عليه (و) على (ءاله) أى أهل بيته وهم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب (الطاهرين) من الشرك كما قال تعالى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ واختار النووي في شرح مسلم أن الآل في مثل هذا الموضع يشمل كل مسلم تقى (و) على (صحابته) جمع صاحب وهو كل من اجتمع به ﷺ على سبيل العادة مؤمناً به ومات على ذلك (أجمعين) تأكيد ⑦

ثم ذكر المصنف سبب تصنيف هذا المختصر فقال (سألني بعض الأصدقاء) جمع صديق (حفظهم الله تعالى) جملة خبرية لفظاً دعائية معنى (أن أعمل مختصراً) هو ما قل لفظه وكثر

(١) قوله (علم) العلم اسم يدل على معين بحسب وضعه بلا قرينة كخالد وفاطمة ودمشق والتبيل ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدول والقبائل والأنهار والبحار والجبال فالاشتراك اتفاقاً لا وضعاً لا يضر كخالد المسمى به أشخاص كثيرون والتعيين بلا قرينة يفرق بينه وبين باقى أسماء المعارف أى الضمير والإشارة والمعرف بأل والنكرة المقصودة والمضافة إلى معرفة. سمير.

(٢) قوله (المضجع العين) أى الذى شدد فيه الحرف الثانى من حروفه الأصلية.

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ فِي  
غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ وَنَهَايَةِ الْإِيجَازِ لِيَقْرُبَ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ دَرُسُهُ وَيَسْهَلَ عَلَى  
الْمُبْتَدِئِ حِفْظُهُ

معناه (فِي الْفَقْهِ) وَهُوَ لُغَةٌ الْفَهْمُ وَاصْطِلَاحًا الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ  
الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمُكْتَسَبِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ (عَلَى مَذْهَبِ  
الْإِمَامِ) الْمُجْتَهِدِ نَاصِرِ السُّنَّةِ وَالِدِينَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ  
إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ<sup>(١)</sup> (الشَّافِعِيِّ) الْمَوْلُودِ  
بَغَزَّةَ سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ وَالْمُتَوَفَّى (رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ) فِي  
مِصْرَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَلَخَ رَجَبِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ فَجُمِلَهُ عُمْرُهُ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعٍ وَخَمْسُونَ سَنَةً بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهِ وَانْتَشَرَ مَذْهَبُهُ  
بَعْدَهَا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِ حُمِلَ حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ عَالِمُ  
قَرِيشٍ يَمْلَأُ طَبَاقَ الْأَرْضِ عِلْمًا أَهْ

وَوَصَفَ الْمَصْنُفُ مُخْتَصَرَهُ بِأَوْصَافٍ مِنْهَا أَنَّهُ (فِي غَايَةِ  
الْإِخْتِصَارِ وَنَهَايَةِ الْإِيجَازِ) وَالْغَايَةُ وَالنَّهْيَةُ مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى  
وَكَذَا الْإِخْتِصَارُ وَالْإِيجَازُ (لِيَقْرُبَ) أَيْ يَتَيْسَّرَ (عَلَى الْمُتَعَلِّمِ) أَيْ  
مُرِيدِ التَّعَلُّمِ لِفُرُوعِ الْفَقْهِ (دَرُسُهُ) أَيْ قِرَاءَتُهُ عَلَى الشَّيْخِ لِيَعْلَمَهُ  
مَعْنَاهُ (وَيَسْهَلَ عَلَى الْمُبْتَدِئِ) الْآخِذِ فِي صِغَارِ الْعِلْمِ وَهُوَ مَنْ لَمْ  
يَقْدِرْ عَلَى تَصْوِيرِ الْمَسْئَلَةِ (حِفْظُهُ) وَاسْتِحْضَارُهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ إِذَا

(١) قَوْلُهُ (شَافِعٍ) هُوَ ابْنُ السَّائِبِ بْنِ عُيَيْدٍ بْنِ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ  
ابْنِ قُصَيٍّ بْنِ كِلَابٍ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ بْنِ فِهْرٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ النَّضْرِ بْنِ  
كِنَانَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ مُدْرِكَةَ بْنِ إِلْيَاسَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارٍ بْنِ مَعَدٍّ بْنِ عَدْنَانَ وَنَسَبَ الْإِمَامُ  
إِلَيْهِ دُونَ بَقِيَّةِ أَجْدَادِهِ لِأَنَّهُ صَحَابِيُّ ابْنِ صَحَابِيٍّ. سَمِير.

وَأَنْ أَكْثَرَ فِيهِ مِنَ التَّقْسِيمَاتِ وَحَضَرَ الْخِصَالِ فَأَجَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ طَالِبًا  
لِلثَوَابِ رَاغِبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي التَّوْفِيقِ لِلصَّوَابِ إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ  
وَبِعِبَادِهِ لَطِيفٌ خَيْرٌ ٥

أَقْبَلَ عَلَى حِفْظِ مُخْتَصَرٍ فِي الْفِقْهِ عَلَى الْعَادَةِ (و) سَأَلَنِي أَيْضًا  
هَذَا الصَّدِيقُ (أَنْ أَكْثَرَ) فِيهِ (مِنَ التَّقْسِيمَاتِ) لِلْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ  
(و) مِنْ (حَضَرَ) أَيْ ضَبَطَ (الْخِصَالِ) الْوَاجِبَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ وَغَيْرَهُمَا  
مَنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ بِالْحَضَرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ مِنْ جَمْعِ أَفْرَادِ  
الْخِصْلَةِ أَوْ الْحَكْمِ مِنْ غَيْرِ إِخْلَالٍ بِشَيْءٍ مِنْهَا بَلِ الْمُرَادُ بِهِ  
الضَّبْطُ بِالْعَدَدِ مَعَ ذِكْرِهَا عَلَى التَّقْرِيبِ كَمَا فَعَلَ فِي سُنَنِ  
الْوُضُوءِ مَثَلًا حَيْثُ قَالَ وَسُنَنُ الْوُضُوءِ عَشْرَةُ أَشْيَاءٍ ثُمَّ بَيَّنَّهَا مِنْ  
غَيْرِ اسْتِيعَابٍ لَهَا فِي الْوَاقِعِ وَذَلِكَ تَسْهِيلًا عَلَى الْمَبْتَدِئِ (فَأَجَبْتُهُ  
إِلَى) سَوَالِهِ (ذَلِكَ طَالِبًا لِلثَوَابِ) مِنَ اللَّهِ تَعَالَى جَزَاءً عَلَى هَذَا  
التَّصْنِيفِ (رَاغِبًا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي) الْإِعَانَةِ مِنْ فَضْلِهِ  
عَلَى تَمَامِ هَذَا الْمَخْتَصَرِ وَ(التَّوْفِيقِ) أَيْ التَّسْدِيدِ (لِلصَّوَابِ) وَهُوَ  
ضِدُّ الْخَطِئِ أَيْ سَائِلًا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ فِيَّ الْقُدْرَةَ عَلَى  
السَّدَادِ بِحَيْثُ لَا أُخْطِئُ فِي أَثْنَاءِ الْجَمْعِ <sup>(١)</sup> (إِنَّهُ) تَعَالَى (عَلَى مَا  
يَشَاءُ) أَيْ يَرِيدُ (قَدِيرٌ) أَيْ ذُو قُدْرَةٍ تَامَّةٍ (وَبِعِبَادِهِ لَطِيفٌ) كَمَا  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّورَى ﴿اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ﴾ (خَيْرٌ)  
بِأَحْوَالِهِمْ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ ﴿وَهُوَ الْحَكِيمُ

(١) قوله (بحيث لا أخطئ في أثناء الجمع) أي مع أن الخطأ مما لا ينجو منه  
مصنّف عادة كما يدلُّ عليه قوله تعالى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا  
كَثِيرًا﴾. سمير.

الْخَيْرُ ﴿فَاللَّطِيفُ وَالْخَبِيرُ اسْمَانِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى مَعْنَى الْأَوَّلِ  
 مِنْهُمَا أَيْ اللَّطِيفُ الرَّفِيقُ بِالْعِبَادِ أَوْ الْعَالِمُ بِدَقَائِقِ الْأُمُورِ  
 وَمُشْكَلَاتِهَا وَيُقَارَبُهُ الثَّانِي فَإِنَّهُ يُقَالُ خَبَرْتُ الشَّيْءَ أَخْبَرُهُ فَأَنَا بِهِ  
 خَبِيرٌ أَيْ عَلِيمٌ أَهْ فَاللَّهُ تَعَالَى مُحْسِنٌ إِلَى عِبَادِهِ عَالِمٌ بِهِمْ  
 وَبِمَوَاضِعِ حَوَائِجِهِمْ ٥



# كتاب الطهارة

المِيَاهُ الَّتِي يَجُوزُ بِهَا التَّطْهِيرُ سَبْعُ مِيَاهٍ مَاءُ السَّمَاءِ وَمَاءُ الْبَحْرِ

## (كتاب) أَحْكَامِ (الطهارة)

الكتابُ لُغَةً مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الضَّمِّ وَالْجَمْعِ وَاصْطِلَاحًا اسْمٌ لِجِنْسٍ مِنْ الْأَحْكَامِ أَمَّا الْبَابُ فَاسْمٌ لِنَوْعٍ مِمَّا دَخَلَ تَحْتَ ذَلِكَ الْجِنْسِ ① وَالطَّهَارَةُ بَفَتْحِ الطَّاءِ لُغَةً النَّظَافَةُ وَشَرْعًا عُرِفَتْ بِفَعْلٍ مَا تُسْتَبَاحُ بِهِ الصَّلَاةُ أَيْ مِنْ وُضُوءٍ وَغُسْلٍ وَتَيَمُّمٍ وَإِزَالَةِ نَجَاسَةٍ وَهُوَ كَمَا يَظْهَرُ خَاصٌّ بِالطَّهَارَةِ الْوَاجِبَةِ وَعَرَفَهَا النَّوَوِيُّ بِتَعْرِيفٍ يَشْمَلُ الْوَاجِبَةَ وَالْمَنْدُوبَةَ فَقَالَ هِيَ رَفْعُ حَدَثٍ أَوْ إِزَالَةُ نَجَسٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا أَوْ عَلَى صَوْرَتِهِمَا اهـ فَالَّذِي فِي مَعْنَى رَفْعِ الْحَدَثِ التَّيَمُّمُ وَنَحْوُهُ وَالَّذِي فِي مَعْنَى إِزَالَةِ النَّجَسِ الِاسْتِنْجَاءُ بِالْحَجَرِ وَالَّذِي عَلَى صُورَةِ رَفْعِ الْحَدَثِ الْأَغْسَالُ الْمَنْدُوبَةُ وَالْوُضُوءُ الْمَجْدَّدُ وَالْغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالَّذِي عَلَى صُورَةِ إِزَالَةِ النَّجَسِ الْغَسْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّلَاثَةُ مِنْ غَسَلَاتِ النِّجَاسَةِ ② أَمَّا الطُّهَارَةُ بِالضَّمِّ فَاسْمٌ لِبَقِيَةِ الْمَاءِ أَيْ لِمَا فَضَلَ مِنْ مَاءٍ طَهَارَتِهِ كَالَّذِي بَقِيَ فِي نَحْوِ الْإِبْرِيْقِ لَا فِي نَحْوِ الْبُثْرِ ③

وَلَمَّا كَانَ الْمَاءُ عَالَةً لِلطَّهَارَةِ اسْتَطَرَدَّ الْمُصَنِّفُ لِأَنْوَاعِ الْمِيَاهِ فَقَالَ (الْمِيَاهُ الَّتِي يَجُوزُ) أَيْ يَصِحُّ (التَّطْهِيرُ بِهَا سَبْعُ مِيَاهٍ مَاءُ السَّمَاءِ) أَيْ النَّازِلُ مِنْهَا وَهُوَ الْمَطَرُ (وَمَاءُ الْبَحْرِ) أَيْ الْمِلْحُ



وماء النهر وماء البئر وماء العين وماء الثلج وماء البرد ٥  
ثم المياة على أربعة أقسام طاهرٌ مطهرٌ غيرٌ مكروهٍ وهو الماء المطلق  
وطاهرٌ مطهرٌ مكروهٌ وهو الماء المشمس

(وماء النهر) أي الحلو (وماء البئر) ومنها بئر زمزم (وماء العين)  
النابعة من الأرض (وماء الثلج وماء البرد) أي الماء الحاصل  
من ذوبانهما ويجمع هذه السبعة قولك ما نزل من السماء أو  
نبع من الأرض على أي صفة كان من أصل الخلقة ٥ ولم  
يذكر المصنف رحمه الله الماء الذي نبع من بين أصابع النبي  
ﷺ فإنه طهورٌ شرب منه الصحابة وتوضؤوا ٥

(ثم المياة) تنقسم من حيث حكمها (على أربعة أقسام)  
أحدها (طاهر) في نفسه (مطهر) لغيره (غير مكروه) استعماله  
(وهو الماء المطلق) عن قيد لازم فلا يضُرُّ في كونه مطلقاً القيد  
المُنْفَك في بعض الأوقات كماء البئر وأما ما لا ينفك قيده كما  
في قولك ماء البطيخ مثلاً وكما في قوله تعالى في سورة  
الطارق ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ ٥ فلا تصح الطهارة به ٥

(و) القسم الثاني (طاهرٌ مطهرٌ مكروه) استعماله تنزيهاً في  
البدن ظاهره وباطنه بنحو شربٍ وأكلٍ لا في الثوب (وهو الماء  
المشمس) أي المسخن بتأثير الشمس فيه بحيث تنفصل من  
الماء زهومة<sup>(١)</sup> تؤثر في البدن إذا لاقته فيخاف عليه البرص

(١) قوله (زهومة) الزهومة تكون بمعنى الريح المُنْتِنَة وبمعنى الريح الكريهة ولو بلا  
نُتن ولا تغيّر وبمعنى الدُسومة كما في مختار الصحاح. والمراد هنا كما في  
حاشية الجمل أن الزهومة أجزاء تظهر على وجه الماء كالرغوة أي مع كونها =

وظاهرٌ غيرُ مُطَهَّرٍ وهو الماءُ المُستعملُ والمُتَغَيَّرُ بما خالطَهُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ

منها ٥ وإنما يُكْرَهُ شرعاً ببلدٍ حارٍّ فى إناءٍ منطبعٍ إلا إناءُ  
النَّقْدِينِ الذهبِ والفضةِ لصفاءِ جوهرهما فلا ينفصلُ منهما شَيْءٌ  
فإذا بَرَدَ زالتِ الكراهةُ لزوالِ العِلَّةِ ٥ والمراد بالمنطبع  
المَطْرُوقُ بالمَطَارِقِ ٥ واختارَ النووى فى المجموعِ عدمَ  
الكراهةِ مُطلقاً وَجَدَتِ الشُّرُوطُ أو لا لضعفِ حديثه وتبعاً لِنَصِّ  
الشافعيِّ فى الأمِّ حيثُ قال ولا أكره الماءَ المُشَمَّسَ إلا من  
جَهَةِ الطَّبِّ اهـ

ويُكْرَهُ أيضاً شديدُ السُّخُونَةِ وإن سُخِّنَ بالنارِ وشديدُ البرودةِ  
لأنهما يَمْنَعَانِ إِسْبَاغَ الوضوءِ ٥

(و) القسمُ الثالثُ (طاهرٌ) فى نفسه (غيرُ مُطَهَّرٍ) لغيره (وهو)  
الماءُ القليلُ الواردُ (المُستعملُ) فى ما لا بُدَّ منه من وضوءٍ أو  
غُسْلٍ أو إزالةِ نَجَسٍ بحيثُ يطهَّرُ به المحلُّ من غيرِ أن يَتَغَيَّرَ أو  
يزيدَ وزنه بعد انفصاله عَمَّا كانَ قَبْلَ الغُسْلِ بعد اعتبارِ ما يشربُهُ  
المَغْسُولُ مِنَ الماءِ وما يُلْقِيهِ مِنَ الوَسَخِ ٥

(و) من هذا القسم أيضاً الماءُ (المتغيرُ) أحدُ أوصافه من طعمٍ  
ولونٍ وريحٍ (بما) أى شَيْءٍ (خالطَهُ مِنَ الطَّاهِرَاتِ) تَغَيَّرًا يَمْنَعُ  
إطلاقَ اسمِ الماءِ عليه فإنه طاهرٌ غيرُ طَهُورٍ حَسِيًّا كانَ التَغْيَرُ أو  
تقديرًا فيما لا يدرك بالحسِّ كأنِ اختلطَ بالماءِ ما يُوافِقُهُ فى  
صفاته كماءِ الوردِ المنقطعِ الرائحةِ والطَّعمِ وكالماءِ المُستعملِ

وماء نجس وهو الذى حلت فيه نجاسة وهو دون القلّتين

إذا وقع فى ماء قليل فإنه يُقدَّر بمخالفٍ من أوسط الصفات كطعم الرمان ولونٍ عصير العنب الأسود وريح اللاذن بفتح الذال المعجمة قيل هو اللبّان الذكّر وقيل غيره ☉ فإن لم يمنع التغيّر إطلاق اسم الماء عليه بأن كان تغيّره بالطاهر يسيرًا فلا يُسلَب طهوريّته أى فهو مطهّر لغيره ☉ واحترز بقوله خالطه عن الطاهر المجاور له فإنه باقٍ على طهوريّته ولو كان التغيّر كثيرًا ما دام لم ينحلّ منه فى الماء شيءٌ وإلا فهو من المخالط ☉ وكذا المتغيّر بمخالط لا يستغنى الماء عنه كطين وطحلب وما فى مقرّه وممرّه والمتغيّر بطول المكث فإنه طهورٌ ومنه يُعلم أنّ وعاء الحديد ونحوه إذا صدىّ وفيه ماء طهورٌ فانحلّ الصّدأ فى الماء الذى بداخله فغيّره فإنه لا يؤثر فى حكمه ويبقى طاهرًا مطهّرًا ☉

(و) القسم الرابع (ماء نجس) أى مُتنجّس وهو ضربان أحدهما قليل (وهو الذى حلت فيه نجاسة) تغيّر أم لا (وهو) أى والحال أنّه ماء (دون القلّتين) ويُستثنى فى القديم<sup>(١)</sup> من هذا القسم الميّتة التى لا دم لها سائلٌ عند قتلها أو شقّ عضو منها كالذبّاب إن لم تُطرخ فيه ميّتة ولم تُغيّره وإلا بأن طرحت فيه

(١) قوله (ويُستثنى فى القديم إلخ) أى المذهب القديم للشافعيّ فإنه ذهب فيه إلى أنها لا تُنجّس وقال الشيرازيّ فى التنبيه إنه الأرفق بالناس اه وقال الماورديّ إنه الأصحّ اه وهو قول الجمهور ومال رضى الله عنه فى الأم إلى أنها تُنجّس إن لم تكن متولّدة فيه . سмир .

أَوْ كَانَ قُلَّتَيْنِ فَتَغَيَّرَ وَالْقُلَّتَانِ خَمْسُمِائَةٍ رِطْلٍ بَغْدَادِيٍّ تَقْرِيْبًا فِي الْأَصَحِّ ⑤  
(فصل)

مَيْتَةً أَوْ غَيْرَتَهُ تَنْجَسَ وَكَذَا النِّجَاسَةُ الَّتِي لَا يُذَرِكُهَا الطَّرْفُ  
الْمُعْتَدِلُ فَكُلُّ مِنْهُمَا لَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالْمَائِعَ ⑥ وَيُسْتَنْتَى  
أَيْضًا صَوْرٌ أُخْرَى مَذْكُورَةٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ ⑦

ثُمَّ ذَكَرَ الضَّرْبَ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمِ الرَّابِعِ بِقَوْلِهِ (أَوْ كَانَ) كَثِيرًا  
(قُلَّتَيْنِ) فَأَكْثَرَ (فَتَغَيَّرَ) بِالنَّجَسِ يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا وَلَوْ تَقْدِيرًا  
بِمُخَالَفٍ مِنْ أَشَدِّ الصِّفَاتِ كَلَوْنِ الْحَبْرِ وَطَعْمِ الْخَلِّ وَرِيحِ  
الْمِسْكِ فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ الطَّهَارَةُ بِهِ لِتَنْجُسِهِ ⑧ (وَالْقُلَّتَانِ خَمْسُمِائَةٍ  
رِطْلٍ بَغْدَادِيٍّ تَقْرِيْبًا فِي الْأَصَحِّ) فِيهِمَا أَيْ فِي الْخَمْسُمِائَةِ  
رِطْلٍ<sup>(١)</sup> وَفِي التَّقْرِيبِ<sup>(٢)</sup> ⑩ وَالرِّطْلُ الْبَغْدَادِيُّ كَمَا عِنْدَ النَّوَوِيِّ  
فِي الْمَجْمُوعِ مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٍ  
أَيْ هَذَا وَزْنُ الْقُلَّتَيْنِ مِنَ الْمَاءِ وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ السَّعَةُ فَهُمَا مِائَةٌ  
تَسَعُهُ حَفْرَةٌ مَدَوْرَةٌ عَرْضُهَا ذِرَاعٌ وَعَمَقُهَا ذِرَاعَانِ وَنِصْفٌ ⑪

وَتَرَكَ الْمُصَنِّفُ قِسْمًا خَامِسًا وَهُوَ الْمَاءُ الْمُطَهَّرُ الْمُحَرَّمُ اسْتِعْمَالُهُ  
فِي الطَّهَارَةِ كَالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ وَالْمَاءِ الْمُسْبَلِ لِلشَّرْبِ ⑫

(فصل) فِي ذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْيَانِ النِّجَسَةِ وَمَا يَطْهَرُ مِنْهَا  
بِالدَّبَاغِ وَمَا لَا يَطْهَرُ ⑬

(١) قوله (أى فى الخمسمائة رطل) لأنه قيل إنهما ألف رطل. سمير.

(٢) قوله (وفى التقريب) أى فلو نقص رطل أو رطلان لم يؤثّر وقيل إنهما خمسمائة  
تحديدًا. سمير.

وجلود الميتة تطهر بالدبغ إلا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو  
من أحدهما ⑤ وعظم الميتة وشعرها نجس إلا الأدمى ⑥

(وجلود الميتة) كلها (تطهر بالدبغ) سواء في ذلك ميتة  
مأكول اللحم أم غيره ⑤ وكيفية الدبغ أن يُنزع فضول الجلد مما  
يُعَفِّئُهُ من دم ونحوه بشيء حريف كعَفَصٍ وهو ثمر معروف  
كالبنْدَقَةِ يُدْبَغُ بِهِ ولو كان الحَرِيفُ نَجَسًا كذرق حمام كَفَى فِي  
الدَّبْغِ لَأَنَّهُ إِحَالَةٌ لَا إِزَالَةٌ (إلا جلد الكلب والخنزير) وما تولد  
منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر فلا يطهر بالدبغ (وعظم  
الميتة وشعرها نجس) إِذِ الْمَيِّتَةُ كُلُّهَا نَجَسَةٌ والمراد بها الزائلة  
الحياة بغير ذكاة شرعية فلا يدخل فيها جنين المذكاة إِذَا خَرَجَ  
من بطن أمه ميتًا بل هو طاهر مأكول مُذَكَّى لِأَن ذَكَاتِهِ فِي ذَكَاةِ  
أُمِّهِ (إلا الأدمى) أَيِ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ كما سيأتى إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
فإنَّ مَيِّتَهَا طَاهِرَةٌ ⑥

وجزء الحيوان المنفصل في حياته حكمه كحكم ميتته وذلك  
لِمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا مَا انفصل مِنْ حَيٍّ فَهُوَ كَمَيِّتِهِ  
أَهْ فُلُو انفصلت ألية الشاة ويد البقرة ورجل الذئب وأذن  
الحمار عن أصلها في حال حياته كانت نجسة بخلاف زعنفة  
السماك وجناح الجراد وريق الحيوان وعرقه ونحوهما مما هو  
كالرشح فإنه طاهر مأكولاً كان أو غيره إلا ما كان من كلب أو  
خنزير أما شعر المأكول وصوفه وريشه فإن انفصل في حياته أو  
بعد ذكاته فطاهر وذلك لقوله تعالى في سورة النحل ﴿وَمِنْ  
أَصْوَفِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا وَمِئْتًا إِلَى حِينٍ﴾ ساق ذلك في

(فصل) ولا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة ويجوز استعمال  
غيرهما من الأواني ⊙  
(فصل)

مقام الامتنان فدل على طهارتها وأما شعر المأكول وصفه  
وريشه المنفصل بعد موته بلا ذكاة فنجس وفي المبسوطات  
زيادة تفصيل في ذكر ما يستثنى من القاعدة المتقدمة ⊙

(فصل) في بيان ما يحرم استعماله من الأواني وما يجوز ⊙

وبدا بالأول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو امرأة  
(استعمال) شيء من (أواني الذهب والفضة) لا في أكل ولا في  
شرب ولا غيرهما كطهارة لقوله ﷺ لا تشربوا في آنية الذهب  
والفضة ولا تأكلوا في صحافها اه رواه الشيخان وقيس بالأكل  
والشرب غيرهما من أنواع الاستعمال ⊙ وكما يحرم استعمال  
ما ذكر يحرم اتخاذه من غير استعمال في الأصح كما رجحه  
الشيخان ⊙ ويحرم أيضا الإناء المظلي بذهب أو فضة إن حصل  
من الطلاء شيء بعرضه على النار ⊙ (ويجوز استعمال) إناء  
(غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الأواني) ولو نفيسة كإناء  
ياقوت مع الكراهة في النفيسة بالنفس لا بالصنعة ⊙

ويحرم استعمال واتخاذ الإناء المضرب بضة فضة كبيرة  
عرفا لزينة فإن كانت كبيرة لحاجة جاز مع الكراهة أو صغيرة  
عرفا لزينة كره أو لحاجة فلا يكره أما ضبة الذهب فتحرم مطلقا  
كما صححه النووي وذكر في المنهاج أنه المذهب ⊙

(فصل) في السواك أي الاستياك وهو استعمال السواك أي

وَالسَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ وَهُوَ فِي ثَلَاثَةِ  
مَوَاضِعَ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْفَمِ مِنْ أَزْمٍ وَغَيْرِهِ وَعِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ  
وَعِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ ⑤

(فصل)

عَالَتِهِ وَهِيَ مَا يُسْتَاكُّ بِهِ مِنْ أَرَاكِ وَنَحْوِهِ ⑥

(وَالسَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ فِي كُلِّ حَالٍ) لَخَبَرِ النَّسَائِيِّ السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ  
لِلْفَمِ مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ اهـ وَلَا يُكْرَهُ تَنْزِيهَا (إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ لِلصَّائِمِ)  
فَرْضًا أَوْ نَفْلًا وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ  
فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ عَدَمَ الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا ⑤ (وَهُوَ) أَيِ  
السَّوَاكِ (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا) مِنْ غَيْرِهَا أَوَّلُهَا (عِنْدَ  
تَغْيِيرِ الْفَمِ مِنْ أَزْمٍ) هُوَ الشُّكُوتُ الطَّوِيلُ وَسُمِّيَتْ بِهِ الْحِمِيَّةُ أَيْ  
تَرْكُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ (و) كَذَا مِنْ (غَيْرِهِ) فَيَشْمَلُ تَغْيِيرَ الْفَمِ بِغَيْرِ  
أَزْمٍ كَأَكْلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ مِنْ ثُومٍ وَبَصَلٍ وَغَيْرِهِمَا (و) ثَانِيهَا (عِنْدَ  
الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ وَ) ثَالِثُهَا (عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ) فَرْضًا أَوْ نَفْلًا  
وَيَتَأَكَّدُ أَيْضًا فِي غَيْرِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَاصْفَرَارِ  
الْأَسْنَانِ وَعِنْدَ الْوُضُوءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ⑥ وَيَنْوِي بِالسَّوَاكِ السُّنَّةَ  
وَيُسْنُّ أَنْ يَسْتَاكُّ بِيَمِينِهِ وَيَبْدَأُ بِالْجَانِبِ الْيَمِينِ مِنْ فَمِهِ إِلَى نَصْفِهِ  
ثُمَّ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ إِلَى نَصْفِهِ وَأَنْ يُمَرَّهُ عَلَى سَقْفِ حَلْقِهِ  
إِمْرَارًا لَطِيفًا وَعَلَى كِرَاسِيٍّ أَضْرَاسِهِ ⑤

(فصل) فِي فُرُوضِ الْوُضُوءِ ⑤

وَهُوَ بَضْمُ الْوَاوِ فِي الْأَشْهَرِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ وَهُوَ الْمَرَادُّ هُنَا

## وفروض الوضوء ستة<sup>(١)</sup> النية وغسل الوجه

وبفتحها اسم لما يتوضأ به ٥ والأصل فيه آية المائدة ﴿يَتَأْتِيهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى  
الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ وهو يشتمل  
على فروض وسنن ٥

وذكر المصنف الفروض في قوله (وفروض الوضوء ستة)  
وفي نسخة ستة أشياء أحدها (النية) وحقيقتها لغة قصد الشيء  
والعزم عليه وشرعاً قصده مقترناً بفعله فإن تراخى الفعل عنه  
سُمِيَ عَزْماً ٥ وتكون النية (عند غسل) أول جزء من (الوجه)  
أى مقترنة بذلك الجزء لا بما قبل ذلك الجزء ولا بما بعد  
الوجه ولا يشترط اقترانها بجميع الوجه وإذا غسل جزءاً منه  
قبل النية وجب إعادة غسله بعدها فينوى المتوضئ عند غسل ما  
ذكر رفع حدث من أحداثه التى عليه أو ينوى استباحة مفتقر  
إلى وضوء أو ينوى فرض الوضوء أو الوضوء فقط أو الطهارة  
عن الحدث فإن لم يقل عن الحدث لم يصح والمراد بالقول  
هنا القول القلبي وهو لا يستلزم إجراء لفظ على القلب أو  
اللسان ٥ وإذا نوى ما يُعْتَبَرُ من هذه النيات وشرك معه نية  
تنظف أو تبرّد صح وضوءه ٥

(و) الثانى (غسل) أى انغسال جميع (الوجه) وحده طوًلاً ما  
بين منابت شعر الرأس غالباً والدقن وهو ملتقى اللّحَيْن وهما

(أ) فى بعض النسخ (ستة أشياء). سمير.



## وَعَسَلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ وَمَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ

العظمَانِ اللَّذَانِ تَنَبَّتْ عَلَيْهِمَا الْأَسْنَانُ السُّفْلَى مُؤَخَّرُهُمَا عِنْدَ  
أَسْفَلِ الْأُذُنَيْنِ وَيَجْتَمِعُ مَقْدَمُهُمَا فِي الذَّقَنِ، وَحَدُّهُ عَرْضًا مَا بَيْنَ  
الْأُذُنَيْنِ ⑤ وَإِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ شَعْرٌ خَفِيفٌ أَوْ كَثِيفٌ وَجِبَ  
إِصَالُ الْمَاءِ إِلَيْهِ مَعَ الْبَشْرَةِ الَّتِي تَحْتَهُ إِلَّا لَحْيَةَ الرَّجْلِ الْكَثِيفَةَ  
وَعَارِضِيهِ الْكَثِيفَيْنِ وَاللَّحْيَةَ هُنَا مَا نَبَتَ عَلَى الذَّقَنِ خَاصَّةً  
وَالْعَارِضَانِ مَا نَزَلَ عَنِ الْأُذُنِ إِلَى الذَّقَنِ وَالْكَثِيفُ مَا لَا يَرَى  
الْمَخَاطِبُ الْبَشْرَةَ مِنْ خِلَالِهِ فَيَكْفَى غَسْلُ ظَاهِرِهِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ  
اللَّحْيَةِ الْخَفِيفَةِ وَهِيَ مَا يَرَى الْمَخَاطِبُ بِشَرْتِهَا فَيَجِبُ إِصَالُ  
الْمَاءِ لِبَشَرَتِهَا وَبِخِلَافِ لَحْيَةِ امْرَأَةٍ وَخُنْثَى فَيَجِبُ إِصَالُ الْمَاءِ  
لِبَشَرَتِهِمَا وَلَوْ كُثُفًا عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ ⑥ وَلَا بَدَّ مَعَ غَسْلِ الْوَجْهِ  
مِنْ غَسْلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ وَالرَّقَبَةِ وَالْأُذُنَيْنِ وَمَا تَحْتَ الذَّقَنِ  
اسْتِيعَابًا لِلْوَاجِبِ ⑤

(و)الثالثُ (غَسْلُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِرْفَقَانِ  
اعْتَبِرَ قَدْرُهُمَا مِنْ يَدٍ مُسَاوِيَةٍ لِيَدِهِ خِلْقَةً ⑤ وَيَجِبُ غَسْلُ مَا عَلَى  
الْيَدَيْنِ مِنْ شَعْرٍ وَسِلْعَةٍ وَأَصْبُعٍ زَائِدَةٍ وَأُظَافِيرَ وَيَجِبُ إِزَالَةُ مَا  
تَحْتَهَا مِنْ وَسَخٍ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ عَرَقِهِ  
عَلَى خِلَافِ فِي ذَلِكَ ⑤

(و)الرابعُ (مَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ) أَوْ بَعْضِ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ وَهُوَ  
مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ إِلَى نُقْرَةِ الْقَفَا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى أَوْ  
خُنْثَى ⑤ وَلَا تَتَعَيَّنُ الْيَدُ لِلْمَسْحِ بَلْ يَجُوزُ بِخَرَقَةٍ وَغَيْرِهَا ⑤ وَلَوْ  
غَسَلَ رَأْسَهُ بَدَلًا مَسَحَهُ جَازَ لَكِنَّهُ خِلَافُ السُّنَّةِ ⑤ وَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ

وَعَسَلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ⊙  
وَسُنَّتُهُ عَشْرُ خِصَالٍ<sup>(أ)</sup> التَّسْمِيَةُ وَعَسَلُ الْكَفَيْنِ

المبلولة ولم يحركها جاز ⊙

(و)الخامسُ (غسلُ الرجلين مع الكعبين) إن لم يكن المتوضئُ لابسًا للخُفَّينِ فإن كان لابسَهُما وجبَ عليه مسحُ الخفين أو غسلُ الرجلين وجوبًا مُخَيَّرًا ⊙ ويجبُ غسلُ ما عليهما من شعرٍ وسلعةٍ وأصبعٍ زائدةٍ كما سبق في اليدين ⊙

(و)السادسُ (الترتيبُ) في الوضوءِ (على ما) أى على الوجه الذى (ذكرناه) فى عِدِّ الفروضِ فلو تركَ الترتيبَ ولو ناسيًا لم يُعْتَدَ بما وقعَ فى غير محلِّه ⊙ ولو غسلَ أربعةً مثلاً أعضاءه دفعةً واحدةً بإذنيه ارتفعَ حَدْثُ وجهه فقط ⊙ والدفعةُ بالفتح المرةُ ⊙

(وَسُنَّتُهُ) أى الوضوءِ (عَشْرُ خِصَالٍ) وفى نسخة عشرة أشياء (التسميةُ) أَوَّلُهُ وَأَقْلَاهَا بِسْمِ اللَّهِ وَأَكْمَلُهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَحَلُّهَا عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ وَيُنَوَّى مَعَهَا سَنَنَ الْوُضُوءِ فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ أَوَّلَهُ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا أَتَى بِهَا فِي أَثْنَائِهِ قَائِلًا بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَءَاخِرَهُ قِيَاسًا عَلَى الطَّعَامِ فَإِنْ فَرَّغَ مِنَ الْوُضُوءِ لَمْ يَأْتِ بِهَا ⊙

(وَعَسَلُ الْكَفَيْنِ) إِلَى الْكُوعَيْنِ قَبْلَ الْمَضْمُضَةِ وَإِنْ تَيَقَّنَ طَهْرَهُمَا ⊙ وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُهُمَا كَذَلِكَ ثَلَاثًا إِنْ تَرَدَّدَ فِي طَهْرِهِمَا

(أ) فى بعض النسخ (عشرة أشياء). سمير.

قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ وَالْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَاسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ<sup>(أ)</sup>  
وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ

(قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا الْإِنَاءَ) الْمَشْتَمِلَ عَلَى مَاءٍ دُونَ الْقَلْتَيْنِ وَلَوْ لَغَيْرِ  
إِرَادَةِ الْوُضُوءِ فَإِنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا ثَلَاثًا كُرَّةً لَهُ غَمْسُهُمَا فِي  
الْإِنَاءِ ⊙

(وَالْمَضْمُضَةُ) بَعْدَ غَسْلِ الْكَفَيْنِ وَيَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ فِيهَا  
بِإِدْخَالِ الْمَاءِ فِي الْفَمِ سِوَاءَ أَدَارِهِ فِيهِ وَمَجَّهٌ أَمْ لَا لَكِنَّ الْأَكْمَلَ  
إِدَارَتُهُ وَمَجَّهٌ ⊙

(وَالِاسْتِنْشَاقُ) بَعْدَ الْمَضْمُضَةِ وَيَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ فِيهِ بِإِدْخَالِ  
الْمَاءِ فِي الْأَنْفِ سِوَاءَ جَذْبِهِ بِنَفْسِهِ إِلَى حَيَاشِيمِهِ وَنَثَرَهُ أَمْ لَا فَإِنْ  
أَرَادَ الْأَكْمَلَ جَذَبَ الْمَاءَ بِنَفْسِهِ إِلَى أَقْصَى الْأَنْفِ ثُمَّ نَثَرَهُ ⊙  
وَيُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ بِثَلَاثِ غُرَفٍ يَتِمُّضُضُ  
ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْ كُلِّ مَنَاهَا وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَكَذَا تُسَنُّ  
الْمُبَالَغَةُ فِي الْمَضْمُضَةِ كَالِاسْتِنْشَاقِ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ فِي حَقِّ غَيْرِ  
الصَّائِمِ ⊙

(وَاسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ) أَيْ وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ كَمَا فِي  
نَسْخَةٍ حَتَّى لَوْ لَمْ يُرَدِّ نَزَعٌ مَا عَلَى رَأْسِهِ مِنْ عِمَامَةٍ وَنَحْوِهَا  
كَقَلَنْسُوَةٍ وَخِمَارٍ كَمَلَّ بِالْمَسْحِ عَلَيْهَا ⊙

(وَمَسْحُ) جَمِيعِ (الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ) أَيْ  
غَيْرِ بِلَلِ الرَّأْسِ ⊙ وَالسَّنَةُ فِي كَيْفِيَةِ مَسْحِهِمَا أَنْ يَدْخُلَ مُسَبِّحَتَيْهِ

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخِ (وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ). سَمِير.

وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى وَالطَّهَارَةُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَالْمُؤَالَاةُ ٥

فِي صِمَاحِيهِ وَيَدِيرُهُمَا عَلَى الْمَعَاطِفِ وَيَمُرُّ إِبْهَامِيهِ عَلَى ظَهْرِهِمَا ثُمَّ يُلْصِقُ كَفِيهِ وَهُمَا مَبْلُولَتَانِ بِالْأَذْنَيْنِ اسْتَظْهَارًا ٥

(وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ) بِمِثْلَةِ مَنْ الرَّجُلِ بِإِدْخَالِ أَصَابِعِهِ مِنْ أَسْفَلِهَا وَكَذَا لَحْيَةُ الرَّجُلِ الْخَفِيفَةُ وَلَحْيَةُ الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى إِلَّا أَنْ لَا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ فَيَجِبُ ٥

(وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ) إِنْ وَصَلَ الْمَاءُ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ تَخْلِيلٍ فَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَّا بِهِ كَالْأَصَابِعِ الْمُتَقَفَّةِ وَجِبَ تَخْلِيلُهَا فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ تَخْلِيلُهَا لِالْتِحَامِهَا حَرَمَ فَتَقُّهَا لِلتَّخْلِيلِ ٥ وَكَيْفِيَةُ تَخْلِيلِ الْيَدَيْنِ بِالتَّشْبِيكِ وَالرَّجْلَيْنِ بِأَنْ يَبْدَأَ بِخَنْصَرِ يَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ أَسْفَلِ الرَّجْلِ مَبْتَدئًا بِخَنْصَرِ الرَّجْلِ الْيُمْنَى خَاتِمًا بِخَنْصَرِ الرَّجْلِ الْيُسْرَى أَى إِذَا أَرَادَ الْأَكْمَلَ وَإِلَّا فَلَوْ خَلَّ أَصَابِعَ رَجْلِيهِ بِالتَّشْبِيكِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ حَصَلَتِ السَّنَةُ ٥

(وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى) مِنْ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ (عَلَى الْيُسْرَى) مِنْهُمَا أَمَّا الْعَضْوَانِ اللَّذَانِ يَسْهَلُ غَسْلُهُمَا مَعًا كَالْخَدَّيْنِ فَلَا يُقَدَّمُ الْيُمْنُ مِنْهُمَا بَلْ يُطَهَّرَانِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ٥

(وَالطَّهَارَةُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا) أَى لِلْمَغْسُولِ وَالْمَمْسُوحِ ٥

(وَالْمُؤَالَاةُ) وَيَعْبَرُ عَنْهَا بِالتَّتَابُعِ وَهِيَ أَنْ لَا يَحْصَلَ بَيْنَ الْعَضْوَيْنِ تَفْرِيقٌ كَثِيرٌ بَلْ يُطَهَّرُ الْعَضْوُ بَعْدَ الْعَضْوِ بِحَيْثُ لَا يَجِفُّ الْمَغْسُولُ قَبْلَهُ مَعَ اعْتِدَالِ الْهَوَاءِ وَالزَّمَانِ وَمَزَاجِ

(فصل) والاستنجاء واجبٌ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَسْتَنْجِيَ<sup>(أ)</sup> بِالْأَحْجَارِ ثُمَّ يُتْبِعُهَا بِالْمَاءِ وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْمَاءِ أَوْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يُنْقَى بِهِنَّ [الْمَحَلَّ]<sup>(ب)</sup> فَإِذَا أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْمَاءُ أَفْضَلُ ◎

المتوضئ ◎ وإذا ثَلَّثَ فالاعتبار بآخر غسلة ◎ ويُقَدَّرُ الممسوحُ مغسولاً ◎ وإنما تندبُ الموالاةُ فِي غيرِ وضوءٍ صاحبِ الضَّرورةِ أما هو فالموالاةُ واجبةٌ فِي حَقِّهِ ◎

(فصل) فِي الاستنجاءِ وعَادَابِ قَاضِيِ الْحَاجَةِ ◎

(والاستنجاء) وهو مِنْ قَوْلِكَ نَجَوْتُ الشَّيْءَ إِذَا قَطَعْتَهُ فَكَأَنَّ الْمُسْتَنْجِيَ يَقْطَعُ بِهِ الْأَذَى عَنْ نَفْسِهِ (واجبٌ مِنْ) خُرُوجِ (البَوْلِ وَالْغَائِطِ) وَنَحْوِهِمَا مِنْ كُلِّ مُلَوِّثٍ خَارِجٍ مِنَ الْفَرْجِ بِالْمَاءِ أَوْ الْحَجَرِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ جَامِدٍ طَاهِرٍ قَالَعٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ (والأفضلُ أَنْ يَسْتَنْجِيَ) أَوَّلًا (بِالْأَحْجَارِ ثُمَّ يُتْبِعُهَا) ثَانِيًا (بِالْمَاءِ) وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ (الْمُسْتَنْجِيَ) (عَلَى الْمَاءِ أَوْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) فَإِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الْمَسْحِ فَالْوَاجِبُ ثَلَاثُ مَسَاحَاتٍ وَلَوْ بِثَلَاثَةِ أَطْرَافِ حَجَرٍ وَاحِدٍ (يُنْقَى بِهَا الْمَحَلُّ) إِنْ كَفَتْ لِلْإِنْقَاءِ بِهَا وَإِلَّا زَادَ عَلَيْهَا حَتَّى يَنْقَى فَإِنْ أَنْقَى بَوْتَرٍ فَذَاكَ وَإِلَّا سُنَّ زِيَادَةُ وَاحِدَةٍ تَحْصِيلاً لِلْإِيتَارِ الْمَسْنُونِ (فَإِذَا أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْمَاءُ أَفْضَلُ) لِأَنَّهُ يَزِيلُ عَيْنَ النِّجَاسَةِ وَأَثَرَهَا ◎

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخِ (يَسْتَجْمِرُ). سَمِيرُ.

(ب) قَوْلُهُ [الْمَحَلُّ] زِيَادَةٌ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ. سَمِيرُ.

## وَيَجْتَنِبُ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارَهَا فِي الصَّحَرَاءِ

وشرط أجزاء الاستنجاء بالحجر أن لا يجف الخارج النجس ولا ينتقل عن المحل الذي وصل إليه<sup>(١)</sup> واستقر فيه ولا يطرأ عليه أجنبي نجس أو طاهر رطب كبلل الحجر وألا يجاوز الغائط الصفحتين وألا يجاوز البول الحشفة في الذكر أو يصل إلى مدخل الذكر في الأنثى فإن انتفى شرط من ذلك تعين الماء فلو اقتصر على الحجر مع ذلك لم تصح صلاته ⊙

(ويجتنب) وجوباً قاضى الحاجة (استقبال القبلة) الآن وهى الكعبة (واستدبارها فى الصحراء) أى الفضاء إن لم يكن بينه وبين القبلة ساتر أو كان ولم يبلغ ثلثى ذراع أو بلغها وبعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع بذراع الأدمي وكان عرضه بقدر الفرج<sup>(٢)</sup> على الأقل والبنیان فى هذا كالصحراء بالشرط المذكور إلا البناء المعد لقضاء الحاجة فلا حرمة فيه ولا كراهة

(١) قوله (ولا ينتقل عن المحل الذى وصل إليه) فإن انتقل متصلاً تعين الماء فى الكل وإن انتقل منفصلاً تعين الماء فى الزائد عن القدر الأصلي الذى استقر فيه فقط. سمير.

(٢) قوله (بقدر الفرج) قاله شيخنا الهررى رحمه الله هو توسط بين من قال كابن حجر المكي لا يشترط أن يكون له عرض وبين من قال كالشمس الرملي يشترط أن يكون عرضه بحيث يستر العورة جميعها سواء كان قائماً أم قاعداً. وما مال إليه شيخنا رحمه الله يقتضيه قول النووي فى المجموع ولو أرخى ذيله فى قبالة القبلة فهل يحصل به الستر فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره أحدهما لا يحصل لأنه لا يعد ساتراً وأصحهما يحصل لأن المقصود أن لا يستقبل ولا يستدبر بسوءته وهذا المقصود يحصل بالذيل اهـ سمير.

و[يَجْتَنِبُ] <sup>(١)</sup> الْبَوْلَ [وَالْغَائِطُ] <sup>(ب)</sup> فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ وَتَحْتَ الشَّجَرَةِ الْمُثْمِرَةِ  
وَفِي الطَّرِيقِ وَالظِّلِّ وَالثَّقَبِ وَلَا يَتَكَلَّمُ عَلَى الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ وَلَا يَسْتَقْبِلُ  
الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهُمَا ⊙

مطلقاً وَجَدَ سَاتِرٌ أَوْ لَا ⊙ وخرج بقولنا الآن ما كان قِبَلَهُ أَوَّلًا  
كَبَيْتِ الْمَقْدِسِ فَاسْتَقْبَالَهُ وَاسْتَدْبَارُهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ ⊙

(و) يَجْتَنِبُ أَدْبًا قَاضِي الْحَاجَةِ (الْبَوْلِ) وَالْغَائِطِ (فِي الْمَاءِ  
الرَّائِدِ) قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ أَمَّا الْجَارِي فَيُكْرَهُ فِي الْقَلِيلِ مِنْهُ دُونَ الْكَثِيرِ  
لَكِنْ الْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ ⊙ نَعَمْ هُوَ فِي اللَّيْلِ مَكْرُوهٌ فِي الْقَلِيلِ  
وَالْكَثِيرِ لِأَنَّهُ مَأْوَى الْجِنِّ ⊙ وَبِحَثِّ النُّوْثَى تَحْرِيمُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ  
فِي الْقَلِيلِ جَارِيًا أَوْ رَاكِدًا وَضَعْفُوه لِمُخَالَفَتِهِ نَصَّ الشَّافِعِيِّ ⊙  
(و) يَجْتَنِبُ أَيْضًا الْبَوْلَ وَالْغَائِطَ (تَحْتَ الشَّجَرَةِ الْمُثْمِرَةِ) وَقْتَ  
الثَّمَرَةِ وَغَيْرُهُ ⊙ (و) يَجْتَنِبُ مَا ذُكِرَ (فِي الطَّرِيقِ) الْمَسْلُوكِ لِلنَّاسِ  
(و) فِي مَوْضِعِ (الظِّلِّ) صَيْفًا وَفِي مَوْضِعِ الشَّمْسِ شِتَاءً (و) فِي  
(الثَّقَبِ) فِي الْأَرْضِ وَهُوَ النَّازِلُ الْمُسْتَدِيرُّ وَغَيْرُ الْمُسْتَدِيرِّ  
مِثْلُهُ ⊙ وَلَفْظُ الثَّقَبِ سَاقِطٌ مِنْ بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ ⊙

(وَلَا يَتَكَلَّمُ) قَاضِي الْحَاجَةِ أَدْبًا لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ (عَلَى الْبَوْلِ  
وَالْغَائِطِ) أَيْ حَالَ خُرُوجِهِمَا فَإِنْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ إِلَى الْكَلَامِ كَمَنْ  
رَأَى حَيَّةً تَقْصِدُ إِنْسَانًا لَمْ يُكْرَهُ الْكَلَامُ حِينَئِذٍ (وَلَا يَسْتَقْبِلُ  
الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهُمَا) أَيْ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ حَالَ قَضَاءِ

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(ب) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(فصل) والذى يَنْقُضُ الوُضُوءَ سِتَّةُ أَشْيَاءَ<sup>(١)</sup> مَا خَرَجَ مِنَ السَّيْلَيْنِ

حاجته لكنَّ كلامَ النووي في عدةٍ من كُتُبِهِ يَنْفَى أَنْ يَكُونَ لِكِرَاهَةِ الْأَمْرَيْنِ أَصْلٌ بَلْ ذَكَرُ عَدَمَ اسْتِقْبَالِهِمَا ساقِطٌ مِنْ بَعْضِ نُسَخِ الْمَتَنِ ⊙

(فصل) فِي نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ الْمَسْمُوءَةِ أَيْضًا بِأَسْبَابِ الْحَدَثِ ⊙  
وَالْحَدَثُ أَمْرٌ اعْتِبَارِيٌّ يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرَخِّصَ ⊙

(والذى يَنْقُضُ) أَيْ يُبْطِلُ (الوضوءَ خمسةَ أشياء) وَفِي نَسْخَةِ سِتَّةِ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا (مَا خَرَجَ مِنْ) أَحَدِ (السَّيْلَيْنِ) أَيْ الْقَبْلِ وَالدُّبْرِ مِنْ مُتَوَضِّئٍ حَيٍّ وَاضِحٌ مُعْتَادًا كَانَ الْخَارِجُ كَبُولٍ وَغَائِطٍ أَوْ نَادِرًا كَدَمٍ وَحَصَى نَجَسًا كَهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ<sup>(١)</sup> أَوْ طَاهِرًا كَدَوْدٍ وَعَمُومٌ كَلَامُ الْمَاتَنِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَنِيَّ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ وَهُوَ مَا يَقْتَضِيهِ عَمُومٌ نَصِّ الْإِمَامِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ سُرَيْجٍ وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ الشَّيْخَانِ إِلَى أَنَّ الْمَنِيَّ الْمُوجِبَ لِلْعُغْلِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَيْ فَلَا يَكُونُ خُرُوجُهُ نَاقِضًا وَإِنْ انْتَقَضَ الْوُضُوءُ بِسَبَبِ جَامِعِهِ ⊙ وَكَوْنُ

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخِ (خَمْسَةُ أَشْيَاءَ). سَمِير.

(١) قَوْلُهُ (نَجَسًا كَهَذِهِ الْأَمْثَلَةِ) أَمَّا نَجَاسَةُ الْبَوْلِ وَالدَّمِ وَالْغَائِطِ فَمَعْرُوفَةٌ وَأَمَّا الْحَصَاةُ الْمُنْعَقِدَةُ فِي الْكُلْيَةِ أَوْ الْمَثَانَةِ فَفِي التَّحْفَةِ أَنَّهَا نَجَسَةٌ لِانْعِقَادِهَا مِنَ الْبَوْلِ وَقَالَ فِي النِّهَايَةِ وَأَمَّا الْحَصَاةُ الَّتِي تَخْرُجُ مَعَ الْبَوْلِ أَوْ بَعْدَهُ أَحْيَانًا وَتُسَمَّى بِهَا الْعَامَّةُ الْحَصِيَّةُ فَأَقْتَى فِيهَا الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ إِنْ أَخْبَرَ طَبِيبٌ عَدْلٌ بِأَنَّهَا مُنْعَقِدَةٌ مِنَ الْبَوْلِ فَنَجَسَةٌ وَإِلَّا فَمُتَنَجِّسَةٌ اهـ سَمِير.



وَالنَّوْمُ عَلَى غَيْرِ هَيْئَةِ الْمُتَمَكِّنِ وَزَوَالُ الْعَقْلِ بِسُكْرِ أَوْ مَرَضٍ وَلَمَسُّ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ الْأَجْنَبِيَّةَ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ وَمَسُّ فَرْجِ الْأَدَمِيِّ بِبَاطِنِ الْكَفِّ [وَمَسُّ حَلَقَةِ دُبُرِهِ

الخارج من أحد السبيلين ناقضًا هو في الْمُتَضَحِّ ذُكُورَتُهُ أَوْ أَنْوُثَتُهُ وَأَمَّا الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ فَإِنَّمَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ بِالْخَارِجِ مِنْ قُبُلَيْهِ جَمِيعًا ⊙

(و)الثاني (النوم على غير هيئة المتمكن) بمقعده من مقره ولا يُشترط كونه الأرض بل مثلها الدابة ونحوها ⊙ وخرج بالمتمكن ما لو نام قاعدًا غير متمكن أو نام قائمًا أو على قفاه إذ لا تمكين له عندئذ ولو ألصق مقعده بمقره ⊙

(و)الثالث (زوال العقل) أي الغلبة والتغطية عليه (بسكر أو مرض أو جنون) أو إغماء أو غير ذلك ⊙

(و)الرابع (لمس الرجل المرأة الأجنبية) أي لمسه بشرة غير المحرم ولو ميته (من غير حائل) فلا نقض مع وجود الحائل ولو رقيقًا ⊙ والمُراد بالرجل والمرأة ذكر وأنثى بلغا حد الشهوة عرفًا ⊙ والمُراد بالمحرم من حرم نكاحها على التأبيد لأجل نسب أو رضاع أو مصاهرة ⊙

(و)الخامس وهو آخر النواقض (مس فرج آدمي) من نفسه وغيره ذكرًا أو أنثى صغيرًا أو كبيرًا حيًا أو ميتًا (بباطن الكف) أي الراحة مع بطون الأصابع ⊙ ولفظ آدمي ساقط في بعض نسخ المتن ولا بد منه وكذا قوله (ومس حلقة دبره) أي آدمي

على الجديد<sup>(١)</sup> ⊙

(فصل) والذي يُوجِبُ الغُسْلَ سِتَّةُ أَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ تَشْتَرِكُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَهِيَ التَّقَاءُ الْخَتَانَيْنِ

فإنه ساقطٌ في بعض النسخ وهو ناقضٌ (على) القول (الجديد) وأما على القديم فلا ينقض مسُّ الحلقة والمرادُ بها مُلتَقَى المَنفَذِ ⊙ وخرجَ بباطنِ الكَفِّ ظاهِرُهُ وَحَرْفُهُ ورؤوسُ الأصابعِ وما بينها فلا نقضَ بذلك ⊙ وَيَتَمَيَّزُ غيرُ الناقضِ مِنَ الكَفِّ عَنِ الناقضِ بوضعِ إحدَى الكفينِ على الأخرى مع تحامِلٍ يسيرٍ وتفريقٍ للأصابعِ فما استترَ باطنٌ ناقضٌ وما لا فلا وَيُلْحَقُ بالباطنِ باطنُ الإبهامِ مع كونه غيرِ مستترٍ حينئذٍ ⊙

(فصل) فِي مَوْجِبِ الغُسْلِ ⊙

وَالغُسْلُ لَغَةٌ سِيلَانُ المَاءِ عَلَى الشَّيْءِ مَطْلَقًا وَشَرْعًا سَيْلَانُهُ عَلَى جَمِيعِ البَدَنِ بَنِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ ⊙

(والذي يوجبُ الغسلَ ستَّةُ أَشْيَاءَ ثَلَاثَةٌ) منها (تَشْتَرِكُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَهِيَ التَّقَاءُ الْخَتَانَيْنِ) وَيَعْبَرُ عَنْ هَذَا الِاتِّقَاءِ بِإِيلَاجٍ حَيٍّ وَاضِحٍ وَتَغْيِيْبِهِ حَشْفَةُ الذَّكَرِ مِنْهُ أَوْ قَدَرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا فِي فَرْجٍ وَلَوْ لَمِيتَ وَيَصِيرُ الْآدَمِيُّ الْحَيُّ الْمُوَلَّجُ فِيهِ جُنْبًا أَيْضًا بِذَلِكَ ⊙ أَمَّا الْمَيْتُ فَلَا يَعَادُ غَسْلُهُ بِإِيلَاجٍ فِيهِ ⊙ وَلَا يَجِبُ غُسْلٌ بِمَجَرَّدِ إِيلَاجِ حَشْفَةِ الْخُنْثَى الْمُشْكَلِ وَلَا بِإِيلَاجٍ فِي

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

وإنزال المني والموت وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض والنفاس والولادة ⑤

(فصل) وفرائض الغسل ثلاثة أشياء النيّة

قُبِلَه لعدم تحقّق الجماع بمجرد ذلك لاحتمال زيادة عَالَتِهِ فَإِنْ حَصَلَ بِأَنْ أُولِجَ حَشَفَتُهُ وَأُولِجَ فِي قَبْلِهِ وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَيْهِ ⑤

(و) مِنَ الْمَشْتَرِكِ (إنزال) أَيْ خُرُوجُ (المني) مِنْ شَخْصٍ وَإِنْ قَلَّ الْمَنِيُّ كَقَطْرَةٍ وَلَوْ كَانَتْ عَلَى لَوْنِ الدَّمِ وَلَوْ كَانَ خَارِجًا بِغَيْرِ جَمَاعٍ فِي يَقْظَةٍ أَوْ نَوْمٍ بِشَهْوَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ طَرِيقِهِ الْمَعْتَادِ أَوْ غَيْرِهِ بِشَرْطِهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَخْرُجُ الْأَصْلِيُّ مُنْسَدًا وَالْخَارِجُ مُسْتَحْكِمًا أَيْ خَارِجًا لَا لَعْلَةٍ مِنَ الصُّلْبِ أَيْ مَا يُحَاذِي الْمَعْدَةَ أَيْ الشُّرَّةَ أَوْ مَا تَحْتَهُ وَمِثَالُ الْعِلَّةِ انْكَسَارُ صُلْبِ الرَّجُلِ فَيَخْرُجُ مِنْهُ مِنَ الصُّلْبِ أَوْ مِمَّا تَحْتَهُ بِسَبَبِ الْانْكَسَارِ لَا لِسَبَبٍ آخَرَ كَشَهْوَةٍ مِثْلًا فَلَا يُوْجِبُ الْغُسْلَ ⑤

(و) مِنَ الْمَشْتَرِكِ (الموت) إِلَّا فِي الشَّهِيدِ فَيَجِبُ غُسْلُ الْمَيِّتِ عِنْدئِذٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لَا عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ⑤

(وثلاثة تختص بها النساء وهي الحيض) وسيأتى بيانه إن شاء الله (والنفاس) وهو الدّم الخارج عقب الولادة فإنه موجب للغسل قطعاً (والولادة) سواء أعقبها نفاس أم لا لأنّ الولد مني منعقد ⑤

(فصل) (وفرائض الغسل ثلاثة أشياء) أحدها (النيّة) فينوي الجنب رفع الجنابة أو الحدث الأكبر ونحو ذلك وتنوي

وإزالة النجاسة إذا كانت على بدنه وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة ⑤

الحائض أو النفساء رفع حدث الحيض أو النفاس ونحوه وتكون النية مقرونة بأول الفرض وهو أول جزء مغسول من البدن فلو نوى بعد غسل جزء وجب إعادته نظير ما تقدم في الوضوء ⑥ (و) ثانيها (إزالة النجاسة إن كانت على بدنه) أي المغتسل وهذا ما رجّحه الرافعي كما في الروضة وعليه فلا تكفي غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة ورجح النووي في زيادته الاكتفاء بغسلة واحدة عنهما وسواء في ذلك النجاسة الحكيمة والعينية التي تكفيها غسلة واحدة وتصوير النووي لها بالحكمة جرى على الغالب<sup>(١)</sup> ⑦

(وإيصال الماء إلى جميع الشعر) ولا فرق بين شعر الرأس وغيره ولا بين الخفيف منه والكثيف فإن كان الشعر مضفوراً ولم يصل الماء إلى باطنه إلا بالنقض وجب نقضه بخلاف ما تعقّد بنفسه (والبشرة) أي ظاهر الجلد فيجب تميمه بالغسل وذكرها ساقط من بعض النسخ ولا بد منه ⑧ ويجب غسل ما ظهر من صماخي أذنيه ومن أنف مجدوع ومن شقوق بدن ويجب إيصال الماء إلى ما تحت القلفة من الألف إلى غير

(١) قال الغزى هنا في شرحه (ومحله إذا ما كانت النجاسة حكيمةً أما إذا كانت النجاسة عينيةً وجب غسلتان عندهما) اه والصواب أن محل الخلاف فيما إذا كانت النجاسة حكيمةً أو عينيةً زالت عيئها وأوصافها بالغسلة كما قرره في حاشية الجمل ⑤ سمير.

وسُنَّه خمسَةُ أَشْيَاءِ التَّسْمِيَةُ والوضوءُ قَبْلَهُ وإِمْرَارُ اليَدِ عَلَى الجَسَدِ  
والمُؤَالَاةُ وتَقْدِيمُ اليُمْنَى عَلَى اليُسْرَى ⑤  
(فصل) والَاغْتِسَالَاتُ الْمَسْنُونَةُ<sup>(أ)</sup> سَبْعَةُ عَشَرَ غُسْلًا غُسْلُ الْجُمُعَةِ  
وَالْعِيدَيْنِ

المَخْتُونِ وَإِلَى مَا يَبْدُو مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ قَعُودِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا  
لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَمِمَّا يَجِبُ غَسْلُهُ الْمَسْرُوبَةُ لِأَنَّهَا تَظْهَرُ فِي وَقْتِ  
قَضَاءِ الْحَاجَةِ فَتَصِيرُ مِنَ ظَاهِرِ الْبَدَنِ ⑥

(وَسُنَّه) أَيِ الْغُسْلِ (خَمْسَةُ أَشْيَاءِ التَّسْمِيَةُ) فِي أَوَّلِهِ مَعَ غَسْلِ  
الْكَفَّيْنِ (وَالْوُضُوءُ) كَامِلًا (قَبْلَهُ) وَهُوَ بَيَانٌ لِلْأَكْمَلِ فَلَوْ أُخِّرَهُ  
حَصَلَتِ السُّنَّةُ وَيَنْوِي بِهِ الْمُغْتَسِلُ سُنَّةَ الْغَسْلِ إِنْ تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ  
عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَإِلَّا نَوَى بِهِ رَفَعَ الْحَدَثَ الْأَصْغَرَ (وإِمْرَارُ  
الْيَدِ عَلَى) مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنَ (الْجَسَدِ) وَهُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْهُ بِالذَّلِكَ  
(وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى) مِنْ جِهَتَيْ بَدْنِهِ بَعْدَ غَسْلِ رَأْسِهِ (عَلَى الْيُسْرَى)  
فِيغْسِلُ شَقَّهُ الْأَيْمَنَ إِلَى أَنْ يَغْسِلَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى ثُمَّ يَنْتَقِلُ إِلَى  
الْأَيْسَرِ فَيَغْسِلُهُ إِلَى أَنْ يَغْسِلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى (وَالْمُؤَالَاةُ) وَسَبْقُ  
مَعْنَاهَا فِي الْوُضُوءِ ⑦ وَبَقِيَ مِنْ سُنَنِ الْغُسْلِ أُمُورٌ مَذْكُورَةٌ فِي  
الْمَبْسُوطَاتِ مِنْهَا التَّثْلِيثُ وَتَخْلِيلُ الشَّعْرِ ⑧

(فصل) (وَالَاغْتِسَالَاتُ الْمَسْنُونَةُ سَبْعَةُ عَشَرَ) غُسْلًا (غُسْلُ  
الْجُمُعَةِ) لِمُرِيدِ حُضُورِهَا وَوَقْتُهِ مِنَ الْفَجْرِ الصَّادِقِ (وَالْعِيدَيْنِ)  
(الْعِيدَيْنِ) الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى لِمَنْ أَرَادَ حُضُورَ صَلَاةِ الْعِيدِ أَوْ لَمْ

(أ) فِي نَسْخَةِ (الْمَسْنُونَاتِ). سَمِير.

والاستسقاء والخسوف والكسوف والغسل من غسل الميت والكافر إذا أسلم والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا والغسل عند الإحرام ولدخول مكة

يُرْذُهُ وَجْهًا وَاحِدًا<sup>(١)</sup> ويدخل وقت هذا الغسل بنصف الليل (والاستسقاء) أى طلب الشقيا من الله ويدخل وقته بإرادة الصلاة لمن يصليها منفردًا وإرادة الاجتماع لها لمن يصليها جماعة (والخسوف) للقمر (والكسوف) للشمس ويدخل وقته بأوليهما (والغسل من غسل الميت) أى بسببه مسلمًا كان أو كافرًا (و) غُسل (الكافر إذا أسلم) إن لم يحصل ما يوجب الغسل حال الكفر وإلا وجب الغسل بعد الإسلام على الصحيح<sup>(٢)</sup> (والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا) ولم يتحقق منهما موجب الغسل فإن تحقق وجب الغسل على كل منهما (والغسل عند) إرادة (الإحرام) بالحج ولا فرق في هذا الغسل بين بالغ وغيره ولا بين مجنون وعاقل ولا بين طاهر وحائض (و) الغسل (لدخول مكة) لمُحْرِمٍ وحلال<sup>(٣)</sup> أى قبل الدخول عند

(١) قوله (لَمَنْ أَرَادَ حُضُورَ الْعِيدِ أَوْ لَمْ يُرْذِهِ وَجْهًا وَاحِدًا) قال فى الحاوى والفرق بينه وبين غسل الجمعة أن غسل العيد مأثور به لأخذ الزينة فاستوى فيه من حضر العيد ومن لم يحضر كاللباس وغسل الجمعة مأثور به لقطع الرائحة لأن لا يؤذى بها من جاوره فإذا لم يحضر زال معناه والله أعلم اهـ سدير .

(٢) قوله (على الصحيح) عبر الغزى فى شرحه هنا بقوله (فى الأصح) قلت مقابل الأصح صحيح ومقابل هذا القول ضعيف فكان الأنسب التعبير بالصحيح فإن مقابلته ضعفه الشافعية لمخالفته نص الشافعي رضى الله عنه كما بينه فى المجموع اهـ سدير .

(٣) قوله (لمُحْرِمٍ وحلال) خص الغزى هنا المُحْرِمَ بحج أو عمره بالذكر والسنة =

وللوقوف بعرفة [وللمبيت بمزدلفة]<sup>(١)</sup> ولرمى الجمار الثلاث وللطواف  
وللسعى ولدخول مدينة رسول الله ﷺ

إرادته (وللوقوف بعرفة) فى تاسع ذى الحجة ويدخل وقته  
بالفجر (و) للوقوف بالمشعر الحرام أى فى مزدلفة بعد المبيت  
بها فى ليلة النحر وأما الغسل (للمبيت بمزدلفة) نفسه فلا يُسنُّ  
وما ذهب إليه المصنّف رحمه الله على ما فى بعض النسخ من  
القول بسنّيته ضعيف (ولرمى الجمار الثلاث) فى أيام التشريق  
الثلاثة فيغتسل لرمى كل يوم منها غسلًا ويدخل وقته بالفجر أما  
رمى جمرة العقبة فى يوم النحر فلا يُسنُّ الاغتسال له لقرب  
زمنه من غسل الوقوف بالمشعر الحرام وغسل العيد ☉ وفى  
بعض النسخ زيادة (و) الغسل (للطواف) أى طواف الإفاضة  
والوداع على المذهب القديم<sup>(١)</sup> وأما على الجديد المعتمد  
فليس الغسل للطواف معدودًا مع الأغسال المسنونة لكنه يغتسل  
ندبًا إن وجد تغيرًا فى بدنه (و) يُسنُّ الغسل أيضًا (لدخول مدينة  
النبي ﷺ) ☉ وبقية الأغسال المسنونة مذكورة فى المطوّلات  
ومنها الغسل لكل اجتماع خير ☉ فإن لم يجد مُريد أى غسل  
من الأغسال المتقدّمة الماء تيمّم بِنِيَّتِهِ بدلًا عن الغسل ☉

= تشمل الحلال أيضًا كما قاله السبكي قال وحينئذ لا يكون من أغسال الحج  
أه ذكره الشرواني فى حاشيته على التحفة اه سمير.

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (على المذهب القديم) وعليه شرح الغزى مع كونه مرجوحًا وأهمّل ذكر  
الجديد مع كونه المعتمد. سمير.

(فصل) والمسح على الخفين جائز بثلاثة شرائط أن يبتدئ لبسهما بعد كمال الطهارة وأن يكونا ساترين لمحل غسل الفرض من القدمين وأن يكونا مما يمكن تتابع المشي

(فصل) في المسح على الخفين ٥ الأصل فيه أخبار منها خبر ابن حبان أنه عليه السلام أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلاً إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما اهـ (والمسح على الخفين جائز) في الوضوء لا في غسل فرض أو نفل ولا في إزالة نجاسة فلو أجنب أو دميّت رجله فأراد المسح بدلاً عن غسل الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل ٥ وأشعر قوله جائز أن غسل الرجلين أفضل من المسح وهو كذلك ٥

وإنما يجوز مسح الخفين لا أحدهما فقط إلا أن يكون فاقداً الأخرى (بثلاث شرائط) أولها (أن يبتدئ) أى الشخص لبسهما بعد كمال الطهارة) فلو غسل رجلاً في الوضوء وألبسها خفها ثم فعل بالأخرى كذلك لم يكف بل لا بد من نزع الأولى ثم إعادة اللبس إن أراد المسح عليه ٥ ولو ابتدأ لبسهما بعد كمال الطهارة ثم أحدث قبل وصول الرجل قدم الخف لم يجز المسح (و) ثانيها (أن يكونا) أي الخفان (ساترين لمحل الغسل) أى غسل الفرض (من القدمين) بكعبيهما فلو كانا دون الكعبين كالمداس لم يكف المسح عليهما ٥ والمراد بالساتر هنا الحائل الذي يمنع نفوذ ماء الصب عن قرب من غير محل الخرز لا مانع الرؤية فيكفى نحو الرجاج إذا وجدت شروطه ٥ وأن يكون الستر من جوانب الخفين لا من أعلاهما ٥ (و) ثالث الشرائط (أن يكونا) أي الخفان (مما يمكن تتابع المشي



عليهما ⑤

ويمسحُ المقيمُ يوماً وليلةً والمُسافرُ ثلاثةَ أيامٍ بلياليهنَّ<sup>(١)</sup> ⑥ وابتداءُ المدةِ  
من حينٍ يُحدثُ بعدَ لبسِ الخُفينِ

عليهما ⑦ لِتَرَدُّدِ مسافرٍ في حوائجه عندَ الحِطِّ والتَّرحالِ ⑧  
ويُشترطُ أيضاً طهارتهما فلا يصحُّ المسحُّ على خف نجس ولا  
متنجس ⑨

ولو لبس خفًا فوق خف لشدة البرد مثلاً فإن كان الأعلى  
صالحاً للمسح دون الأسفل صحَّ المسحُّ على الأعلى ⑩ وإن  
كان الأسفل صالحاً للمسح دون الأعلى فمسح الأسفل صحَّ أو  
الأعلى فوصل البلل للأسفل صحَّ إن قصد الأسفل أو قصدهما  
معاً لا إن قصد الأعلى فقط ⑪ وإن لم يقصد واحداً منهما بل  
قصد المسح في الجملة أجزأ ⑫

(ويمسحُ المقيمُ يوماً وليلةً و) (المسافرُ) سفرَ قصرٍ  
(ثلاثةَ أيامٍ بلياليهنَّ) المتصلةً بهنَّ سواءً تقدَّمت أم تأخَّرت  
(وابتداءُ المدةِ) تُحسَبُ (من حينٍ يحدثُ) أي من انقضاءِ  
الحدثِ الكائنِ (بعدَ) تمامِ (لبسِ الخفينِ) لا من ابتداءِ الحدثِ  
ولا من وقتِ المسحِّ ولا من ابتداءِ اللُّبسِ ⑬ والعاصي بالسفرِ  
والهائم وهو الذي لا يدري أين يتوجَّه فلا يعلم هل يقطعُ  
مسافةً قصرٍ أو لا يمسحانِ مسحَ مقيمٍ ⑭ ودائم الحدثِ كغيره  
في المدةِ فإذا أحدثَ بعدَ لبسِ الخُفِّ حدثاً آخرَ مع حدثه

(أ) في بعض النسخ (ولياليهن). سمير.

فإن مسحَ في الحَضَرِ ثم سافرَ أو مسحَ في السفرِ ثم أقامَ أتمَّ مسحَ مُقيمٍ  
 وَيَبْطُلُ الْمَسْحُ بثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ بخلعِهما وانقضاءِ المَدَّةِ<sup>(أ)</sup> وما يوجبُ  
 الغُسلَ

الدائم قبل أن يُصَلِّيَ بطهره فرضاً يمسحُ ويستبيحُ ما كان  
 يستبيحُه لو بقى طهره الذي لبسَ عليه خُفُّهُ وهو فرضٌ ونوافلٌ  
 فلو صَلَّى بطهره فرضاً قبل أن يُحْدِثَ مَسَحَ واستباحَ نوافلَ  
 فقط

(فإن مسحَ) الشخصُ (في الحَضَرِ ثم سافرَ أو مسحَ في السفرِ  
 ثم أقامَ) قبل مُضِيِّ يومٍ وليلةٍ (أتمَّ مَسْحَ مُقيمٍ) أو بعد ذلك  
 انتهت مدة المسح بالإقامة

والواجبُ في مسحِ الخُفِّ ما يُسمَّى مسحاً على ظاهرِ الخُفِّ  
 لا على باطنه وعقبه وحرفه وأسفله والسنَّةُ في مسحه أن  
 يكون خطوطاً بأن يُفَرِّجَ الماسحُ بين أصابعه ولا يضمَّها

(ويبطلُ المسحُ) على الخفين (بثلاثة أشياء خلعِهما) أو خلعِ  
 أحدهما أو انخلاءه أو خروجِ الخُفِّ عن صلاحية المسحِ  
 كتحرقه (وانقضاءِ المدة) وفي نسخة (وانقضاءِ مدةِ المَسْحِ) من  
 يومٍ وليلةٍ لمقيمٍ وثلاثة أيامٍ بلياليها لمسافرٍ (وعروضٍ ما  
 يوجبُ الغُسلَ) لِلاِسِّهِ كجَنَابَةٍ أو حيضٍ أو نفاسٍ

(أ) في بعض النسخ (وانقضاء مدة المسح). سمير.

(فصل) وشرائط التيمم خمسة أشياء وجود العذر بسفر أو مرض ودخول وقت الصلاة وطلب الماء

(فصل<sup>(١)</sup>) في التيمم ٥ والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى في سورة المائدة ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ وخبر مسلم جعلت لنا الأرض مسجداً وتربتها طهوراً اهـ والتيمم لغة القصد وشرعاً إيصال تراب طهور للوجه واليدين بدلاً عن وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرائط مخصوصة ٥

(وشرائط التيمم خمسة أشياء) وفي نسخة (خمس خصال) أحدها (وجود العذر) من فقد الماء (بسفر) أى بسببه (و) فقدته في حضر أو من (مرض) يضر معه استعمال الماء (و) الثاني (دخول وقت الصلاة) فلا يصح التيمم لها قبل دخول وقتها (و) الثالث (طلب الماء) في حق من فقدته بعد دخول الوقت بنفسه أو بمن أذن له في طلبه فيطلب الماء إن لم يتيقن عدمه من رحله ورُفَقَتِهِ كَأَن ينادى فيهم نداء يعمهم من معه ماءً وجود به ولو بالثمن فإن لم يجد نظر حوَالَيْهِ مِنَ الْجِهَاتِ الأَرْبَعِ إِنْ كَانَ بِمَسْتَوٍ مِنَ الأَرْضِ فَإِنْ كَانَ فِيهَا ارْتِفَاعٌ وَاِنْخِفَاضٌ تَرَدَّدَ قَدَرُ نَظَرِهِ أَى بَحِثْ يَحِيطُ نَظَرُهُ بِحَدِّ الْغَوِثِ الْآتِي فَيَكْفِيهِ مَثَلًا إِنْ كَانَ فِي وَهْدَةٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَى رَأْسِ الْجَبَلِ فَيَسْتَوْعِبَ الْمَكَانَ

(١) قوله (فصل إلخ) في بعض نسخ المتن تقديم هذا الفصل على الذي قبله.

## وتَعَذَّرُ استعماله وإِعْوَاظُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَالتُّرَابِ الطَّاهِرِ

بالنظر ⑤ وحَدُّ الغوثِ هو المسافَةُ الَّتِي يُسْمَعُ فِيهَا رَفَقَاءُهُ لَوْ نَادَى وَقُدِّرَتْ بِثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ ⑥ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ فِي ضَمَنِ حَدِّ الغوثِ لَكِنْ عَلِمَ وَجُودَهُ فِي حَدِّ القُرْبِ المُقَدَّرِ بِنَحْوِ نَصْفِ فَرَسَخٍ عُدَّ وَاجِدًا لِلْمَاءِ وَوَجِبَ عَلَيْهِ قَصْدُهُ لاسْتِعْمَالِهِ فِي الطَّهَارَةِ وَلَمْ يَصَحَّ تَيَمُّمُهُ (و)الرَّابِعُ (تَعَذَّرُ استعماله) أَيِ الْمَاءِ بِأَنْ يَخَافَ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ هَلَاكَ نَفْسِهِ أَوْ مَنْفَعَةُ عَضْوِهِ وَيَدْخُلُ فِي الْعَذْرِ مَا لَوْ كَانَ بِقُرْبِهِ مَاءٌ وَخَافَ فِيمَا لَوْ قَصَدَهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ عَدْوٍ أَوْ عَلَى مَالِهِ مِنْ سَارِقٍ أَوْ غَاصِبٍ ⑦ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتَنِ زِيَادَةٌ وَهِيَ (وَإِعْوَاظُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ) أَيِ احْتِيَاجُهُ إِلَيْهِ بَعْدَ وَجْدَانِهِ لِنَحْوِ عَطَشٍ فِي الْحَالِ أَوْ تَوَقُّعِهِ فِي الْمَالِ قَالَ النُّوويُّ فِي الْمَجْمُوعِ اتَّفَقَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا احْتِيَاجَ إِلَيْهِ أَيِ الْمَاءِ لِعَطَشٍ نَفْسِهِ أَوْ رَفِيقِهِ أَوْ حَيْوَانٍ مُحْتَرَمٍ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ مُسْتَأْمِنٍ أَوْ بِهَيْمَةٍ جَازَ التَّيَمُّمُ بِلَا إِعَادَةٍ قَالَ أَصْحَابُنَا وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَهْ وَفِي الْمَحْتَرَمِ نَحْوُ كَلْبٍ صَيِّدٍ وَمِنْ غَيْرِ الْمَحْتَرَمِ الْحَرَبِيُّ وَالْمَرْتَدُّ وَالْخَنْزِيرُ وَالْحَيَّةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا (و)الْخَامِسُ (التُّرَابُ) خَرَجَ بِهِ غَيْرُهُ كُنُورَةٌ وَسُحَابَةٌ خَزَفٍ (الطَّاهِرُ) أَيِ الطَّهْوَرُ أَيْ غَيْرُ الْمُنْدَى وَخَرَجَ بِهِ النَّجَسُ وَدَخَلَ بِهِ الْمَغْصُوبُ وَتُرَابُ الْمَسْجِدِ وَتُرَابُ مَقْبَرَةٍ لَمْ تُنْبَشْ فَيَصَحُّ التَّيَمُّمُ بِثَلَاثَتِهَا مَعَ الْحُرْمَةِ فِي الْأَوَّلَيْنِ فَإِنْ نُبِشَتِ الْمَقْبَرَةُ لَمْ يَصَحَّ التَّيَمُّمُ بِتُرَابِهَا لِتَنَجُّسِهِ بِاخْتِلَاطِهِ بِصَدِيدِ الْمَوْتَى حَتَّى لَوْ وَقَعَ الْمَطَرُ عَلَيْهَا لَمْ

الذي له غُبَارٌ فَإِنْ خَالَطَهُ جِصٌّ أَوْ رَمْلٌ لَمْ يُجْزَ ①  
وفرائضه أربعة أشياء النية

يَصِحَّ التَّيْمُّمُ بِهَا لِأَنَّ صَدِيدَ الْمَيِّتِ قَائِمٌ فِيهَا لَا يُذْهِبُهُ الْمَطَرُ  
كَمَا لَا يُذْهِبُ التَّرَابَ اهـ ويوجدُ في بعض النسخ هنا زيادةٌ  
وهي (الَّذِي لَهُ غُبَارٌ فَإِنْ خَالَطَهُ جِصٌّ) وهو الجِصُّ والجِرُّ (أو  
رَمْلٌ لَمْ يُجْزَ) وهو نَصُّ النَوِيِّ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا مَا فِي  
الروضة وغيرها مِمَّا ظَاهِرُهُ تَجْوِيزُ التَّيْمُّمِ بِالْمَخْتَلِطِ بِالرَّمْلِ  
فمحمولٌ عَلَى رَمْلِ غَيْرِ نَاعِمٍ لَا يَلْصِقُ بِالْبَدَنِ وَلَا يَمْنَعُ وَصُولَ  
التَّرَابِ إِلَى الْعُضْوِ ② فَإِنْ كَانَ لِلرَّمْلِ غُبَارٌ صَحَّ التَّيْمُّمُ بِهِ أَيْضًا  
بِخِلَافِ التَّرَابِ الْمُسْتَعْمَلِ وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْضُوهُ الْمَمْسُوحِ أَوْ تَنَاطَرَ  
منه فلا يَصِحُّ التَّيْمُّمُ بِهِ ③

(وفرائضه أربعة أشياء) وفي بعض النسخ (أربع خصال)  
أحدها (النية) فَيَنْوِي الْمُتَيَمِّمُ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ أَوْ نَحْوَهَا مِمَّا  
يَفْتَقِرُ إِلَى طَهَارَةٍ ④ وَفِي بَعْضِ النُّسخ (نية الفرض) أَيْ فَرْضِ  
التيمم والمعمدُ أَنَّ هَذِهِ النِّيةَ لَا تَكْفِي لِأَنَّ التَّيْمُّمَ طَهَارَةٌ ضَرُورَةٌ  
فَلَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ ⑤ ثُمَّ إِنْ نَوَى الْمُتَيَمِّمُ  
اسْتِبَاحَةَ الْفَرْضِ أَوْ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ اسْتِبَاحَهُمَا وَصَلَاةَ الْجَنَازَةِ  
أَيْضًا وَلَوْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> أَوْ نَوَى اسْتِبَاحَةَ النَّفْلِ فَقَطْ لَمْ يَسْتَبِحْ  
مَعَهُ الْفَرْضَ الْعَيْنِيَّ وَاسْتِبَاحَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ لِأَنَّهَا بِمَرْتَبَةِ النَّفْلِ هُنَا  
وَكَذَا لَوْ نَوَى الصَّلَاةَ مُطْلَقًا ⑥ وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيةِ بِنَقْلِ التَّرَابِ

(١) قوله (ولو تعيَّنت عليه) وفي قولٍ لَا يَسْتَبِيحُهَا مَعَ الْفَرِيضَةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ. سَمِير.

ومسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين والترتيب ⑤  
وسننه ثلاثة أشياء التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى والموالة ⑥

وبمسح شيء من الوجه واختلفت عباراتهم فى وجوب استدامة  
النية من النقل إلى مسح الوجه والاحتياط استدامتها ⑦

(و) الثانى والثالث (مسح الوجه ومسح اليدين مع المرفقين)  
وفى بعض النسخ (إلى المرفقين) أى معهما ⑧ وتجب ضربتان  
فلا يجزئ التيمم بضربة واحدة وإن أمكن استيعاب أعضائه  
بها ⑨ ولو وضع يده على تراب ناعم فعلق بها تراب من غير  
ضرب كفى لأن الضرب غير شرط إذ هو عبارة عن النقل الذى  
يكون غالباً به ⑩ (و) الرابع (الترتيب) فيجب تقديم مسح الوجه  
على مسح اليدين سواء تيمم عن حدث أصغر أم أكبر ولو ترك  
الترتيب لم يصح ⑪ وأما أخذ التراب للوجه واليدين فلا يشترط  
فيه ترتيب فلو ضرب بيديه دفعة على تراب ومسح بإحدهما  
وجهه ثم بالأخرى يداً واحدة جاز ووجب ضربة ثانية لليد  
الأخرى ⑫

(وسننه) أى التيمم (ثلاثة أشياء) وفى بعض النسخ (ثلاث  
خصال) أولها (التسمية) ولو لجنب وحائض (و) ثانيها (تقديم  
اليمنى) من اليدين (على اليسرى) منهما وتقديم أعلى الوجه  
على أسفله (و) ثالثها (الموالة) وسبق معناها فى الوضوء  
وتكون بتقدير التراب ماءً هنا ⑬ وتجب لدائم الحدث ⑭

وبقى للتيمم سنن أخر مذكورة فى المطولات منها نزع

وَالَّذِي يُبْطَلُ التَّيْمُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ مَا أَبْطَلَ الْوُضُوءَ وَرُؤْيَا الْمَاءِ فِي غَيْرِ  
وَقْتِ الصَّلَاةِ وَالرَّدَّةِ ٥

وَصَاحِبُ الْجَبَائِرِ

التميم خاتمه في الضربة الأولى أما الثانية فيجب نزع الخاتم  
فيها ليمسح محله ٥

(وَالَّذِي يُبْطَلُ التَّيْمُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ) أَحَدُهَا كُلُّ (مَا أَبْطَلَ  
الْوُضُوءَ) وَسَبَقَ بَيَانُهُ فِي أَسْبَابِ الْحَدَثِ فَمَتَى كَانَ مَتِيماً ثُمَّ  
أَحْدَثَ بَطْلَ تَيْمَمِهِ (وَالثَّانِي (رُؤْيَا الْمَاءِ فِي غَيْرِ وَقْتِ) أَدَاءِ  
(الصَّلَاةِ) فَمَنْ تَيَمَّمَ لِفَقْدِ الْمَاءِ ثُمَّ رَأَى الْمَاءَ أَوْ تَوَهَّمَهُ قَبْلَ  
دُخُولِهِ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَ تَيْمَمُهُ فَإِنْ رَآهُ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهَا وَكَانَتْ  
الصَّلَاةُ مِمَّا لَا يَسْقُطُ فَرَضُهَا بِالتَّيْمِ كَمَتَيِّمٍ لِفَقْدِ الْمَاءِ صَلَّى  
فِي مَكَانٍ يَغْلِبُ فِيهِ وَجُودُهُ بَطَلَتْ فِي الْحَالِ أَوْ مِمَّا يَسْقُطُ  
فَرَضُهَا بِالتَّيْمِ كَصَلَاتِهِ فِي مَكَانٍ يَنْدُرُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ فَلَا تَبْطُلُ  
فَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا وَمَتَى أَتَمَّ الصَّلَاةَ بَطَلَ التَّيْمُ ٥  
وَإِنْ كَانَ تَيَمَّمَ الشَّخْصُ لِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ رَأَى الْمَاءَ وَلَوْ قَبْلَ  
الصَّلَاةِ فَلَا أَثَرَ لِرُؤْيَيْهِ بَلْ تَيْمَمُهُ بَاقٍ بِحَالِهِ (وَالثَّلَاثُ (الرَّدَّةُ)  
وَهِيَ قَطْعُ الْإِسْلَامِ ٥

وَإِذَا امْتَنَعَ شَرْعًا اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ فِي عَضْوٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ  
سَاتِرٌ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّيْمُ وَغَسَلَ الصَّحِيحَ وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا  
لِلْجُنْبِ أَمَّا الْمَحْدَثُ فَإِنَّمَا يَتَيَمَّمُ وَقْتَ يَحِينُ غَسْلُ الْعَضْوِ الْعَلِيلِ  
(و) إِنْ كَانَ عَلَى الْعَضْوِ سَاتِرٌ فَهُوَ (صَاحِبُ الْجَبَائِرِ) جَمْعُ جَبِيرَةٍ  
بِفَتْحِ الْجِيمِ وَهِيَ نَحْوُ أَخْشَابٍ وَقَصَبٍ تُسَوَّى وَتُشَدُّ عَلَى مَوْضِعِ

يَمَسُّحُ عَلَيْهَا وَيَتِيمُّ وَيُصَلِّي وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ وَضَعَهَا عَلَى طَهْرٍ ①  
وَيَتِيمُّ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ وَيُصَلِّي بِتِيمِّ وَاحِدٍ مَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ ②

الكسر ليلتحم (يمسح عليها) بالماء إن لم يمكنه نزعهما لخوف ضررٍ ممَّا سبق أى بناءً على الغالب من كون الجبيرة تأخذ من الصحيح جزءاً (ويتيمم) بعد المسح أو قبله ولو محدثاً (ويُصَلِّي) ولا إعادة عليه إن كان وضعها أي الجبائر (على طهر) وكانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئاً زائداً على ما لا بُدَّ منه للاستمسك وإلا أعاد ③ واللصوق والعصاة والمرهم ونحوها على الجرح كالجبيرة ④

(ويتيمم لكل فريضة) أو مندورة فلا يجمع بين صلاتي فرضٍ بتيمم واحدٍ ولا بين طوافين مفروضين ولا بين فرضي صلاةٍ وطوافٍ ولا بين جمعةٍ وحطبتينها ⑤ وإذا اغتسل لرفع الحدث الأكبر وصلّى الفرض أعاد التيمم لكل فرضٍ وإذا توضأ ومسح على الجبيرة وتيمم وصلّى الفرض أعاد التيمم وغسل ما بعد العليل من أعضاء الوضوء ⑥ (ويُصَلِّي بتيمم واحدٍ ما شاء من النوافل) وهو ساقط من بعض النسخ ⑦ وللمرأة إذا تيممت لصلاة الفرض أو النفل أن تُمكن الحليل ولو مراراً من غير تجديد تيمم بخلاف ما لو تيممت لتمكينه فليس لها أن تُصَلِّي الفرض ولا النفل به<sup>(١)</sup> ⑧ والحاصل أن هناك ثلاث مراتب

(١) قوله (بخلاف ما لو تيممت لتمكينه فليس لها أن تُصَلِّي الفرض ولا النفل به) هذا هو الصواب وما ذكره الغزى مؤهّم أنها إذا تيممت بنية تمكين الزوج جاز لها أن تُصَلِّي به قبل التمكين فإنه قال [وللمرأة إذا تيممت أن تفعله] أى=



### (فصل) وكلُّ مائعٍ خرجَ من السَّيْلَيْنِ نَجَسٌ إِلَّا الْمَنَى ①

الأولى فَرَضُ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَلَوْ بِالنَّذْرِ فِيهِمَا الثَّانِيَةُ نَفْلُهُمَا وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ الثَّلَاثَةُ مَا عَدَا ذَلِكَ كَقِرَاءَةِ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ وَسَجَدَتِي التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَالْإِعْتِكَافِ وَمَسَّ مُضْغَفٍ وَحَمَلِهِ وَمُكْثَ بِمَسْجِدٍ وَتَمَكُّينَ حَلِيلٍ وَإِنْ تَعَيَّنَ ذَلِكَ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ بِنَذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَهُ فِي كُلِّ مَرْتَبَةٍ اسْتِبَاحَتُهَا وَمَا دُونَهَا وَلَوْ مُتَكَرِّرًا ②

(فصلٌ) فى بيان النجاسات وإزالتها ③ والنجاسة لغة الشئ المستقذر وشرعاً كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة تمييزها لا لحرماتها أى شرفها ولا لاستقذارها ولا لضررها فى بدنٍ أو عقلٍ ④ ودخل فى الإطلاق قليل النجاسة وكثيرها ⑤ وخرج بالاختيار الضرورة فإنها تبيح تناول النجاسة كما فى أكل الميتة للمضطر ⑥ وبسهولة التمييز أكل الدود الميت فى جبنٍ أو فاكهة ونحو ذلك ⑦ وخرج بقوله لا لحرميتها ميتة الأدمى وبعدم الاستقذار المني ونحوه وبنفى الضرر الحجر والنبات المضر بدنٍ أو عقلٍ ⑧

ثم ذكر المصنف ضابطاً للنجس الخارج من القبل والدبر بقوله (وكلُّ مائعٍ خرجَ من السَّيْلَيْنِ نَجَسٌ) هو صادق بالخارج المعتاد كالبول والغائط وبالنادر كالدم والقيح (إلا المني) من آدميٍّ أو حيوانٍ غير كلبٍ وخنزيرٍ وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوانٍ طاهرٍ ⑨ وخرج بمائع الدود وكل متصلب لا

= تمكين الحليل [مراراً وتجمع بينه وبين الصلاة بذلك التيمم] اه ولا يخفى ما

وَعَسَلَ جَمِيعَ الْأَبْوَالِ وَالْأُرَوَاتِ وَاجِبٌ إِلَّا بَوْلَ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ  
الطَّعَامَ فَإِنَّهُ يَطْهَرُ بِرَشِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ ⑤

تُحِيلُهُ الْمَعْدَةُ كَحَبٍّ لَوْ زُرَعَ لَنَبَتَ فَلَيْسَ بِنَجَسٍ بَلْ مَتَنَجَسٌ يَطْهَرُ  
بِالْغَسْلِ ⑥

(وَعَسَلَ جَمِيعَ الْأَبْوَالِ وَالْأُرَوَاتِ) وَلَوْ كَانَ مِنْ مَأْكُولِ اللَّحْمِ  
(وَاجِبٌ) وَكَيْفِيَّةُ غَسْلِ النِّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ وَهِيَ الَّتِي تُحَسُّ بِإِدْرَاكِ  
لَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رِيحٍ لَهَا تَكُونُ بِزَوَالِ عَيْنِهَا بِجَرِيَانِ الْمَاءِ  
وَمَحَاوَلَةِ زَوَالِ أَوْصَافِهَا مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ فَإِنْ بَقِيَ طَعْمُ  
النِّجَاسَةِ ضَرَّ وَإِنْ عَسَرَ زَوَالُهُ أَوْ بَقِيَ لَوْنٌ أَوْ رِيحٌ فَإِنْ عَسَرَ  
زَوَالُهُ لَمْ يَضُرَّ وَإِلَّا ضَرَّ ⑤ وَأَمَّا إِنْ كَانَتِ النِّجَاسَةُ لَا تُحَسُّ  
وَهِيَ الْمَسْمَاةُ بِالْحَكْمِيَّةِ فَيَكْفِي جَرِيُّ الْمَاءِ عَلَى الْمَوْضِعِ  
الْمَتَنَجَسِ بِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ⑥ وَيُشْتَرَطُ فِي غَسْلِ الْمَتَنَجَسِ وَرُودُ  
الْمَاءِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَلِيلًا فَإِنْ عُكِّسَ لَمْ يَطْهَرْ أَمَّا الْكَثِيرُ فَلَا فَرْقَ  
بَيْنَ كَوْنِ الْمَاءِ وَارِدًا أَوْ مُورودًا ⑥ ثُمَّ اسْتَشْنَى الْمُصَنِّفُ مِنْ  
الْأَبْوَالِ بِقَوْلِهِ (إِلَّا) بَوْلَ (الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ) أَيْ لَمْ  
يَتَنَاوَلْ وَهُوَ دُونَ الْحَوْلِينَ مَأْكُولًا وَلَا مَشْرُوبًا لِلتَّغْدِي كَالْخَبِزِ  
وَلَوْ مَرَّةً وَإِنْ عَادَ إِلَى اللَّبَنِ (فَإِنَّهُ) أَيْ بَوْلَ الصَّبِيِّ أَيْ مَا أَصَابَهُ  
(يَطْهَرُ بِرَشِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ) بِحَيْثُ يَعْمُهُ الْمَاءُ وَيَغْمُرُهُ بِلَا شَرْطِ  
سَيَلَانِهِ وَتَزَوُّلِ عَيْنِهِ وَأَوْصَافُهُ فَإِنْ أَكَلَ الصَّبِيُّ الطَّعَامَ عَلَى جِهَةِ  
التَّغْدِي غُسِلَ بَوْلُهُ قِطْعًا ⑥ وَخَرَجَ بِقَيْدِ الصَّبِيِّ الصَّبِيَّةِ وَالْخَنَثَى  
فَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِهِمَا وَبِالتَّغْدِي تَحْنِيكُهُ بِنَحْوِ تَمْرِ وَتَنَاوُلُهُ نَحْوَ  
سَفُوفٍ وَدَوَاءٍ لِلْإِصْلَاحِ فَلَا يَمْنَعَانِ الرِّشَّ وَإِنْ حَصَلَ بِهِمَا تَغَدٍّ

## ولا يُعْفَى عن شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْ

وخرجَ بدونِ الحولينِ ما بَعْدَهُمَا إِذِ اللَّبَنُ حِينَئِذٍ كَالطَّعَامِ ٥ هذا الذى سبقَ هو كلامُ الأصحابِ وما عليه جمهورُ الشافعية وهو الوجهُ الصحيحُ فى المذهبِ كما قال النووى وغيره وأما الشَّافِعِيُّ نفسه فقال لو غَسَلَ بَوْلُ الْجَارِيَةِ كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ احتياطًا وإنْ رُشَّ عليه ما لم تأكلِ الطَّعَامَ أَجْزَأَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى اه قال البَيْهَقِيُّ كَأَنَّ أَحَادِيثَ الْفَرْقِ بَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيِّ وَالصَّبِيَّةِ لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ <sup>(١)</sup> اه قال ابنُ الصَّلَاحِ الصَّحِيحُ الْفَرْقُ لِوُرُودِ الْحَدِيثِ <sup>(٢)</sup> مِنْ وَجْهِ تَعَاضُدٍ بَحِثُ قَامَتِ الْحُجَّةُ بِهِ اه

(ولا يُعْفَى عن شَيْءٍ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا الْيَسِيرَ) عرفًا (من

(١) قوله (لم تثبت عند الشافعي) وما فى المطبوع من سنن ابن ماجه من رواية فرق بينهما عن الشافعي هو من زيادات أبي الحسن القطان وليس فى أغلب أصول السنن وراويهِ عن الشافعي أبو اليمان المصبري قال الحافظ ابن حجر فى التقريب الصواب أبو لقمان واسمُه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْخُرَاسَانِيُّ مستورٌ من الحادية عشرة اه وقال فى موضعٍ آخَرَ مقبولٌ مِنَ الثَّانِيَةِ عَشْرَةِ اه أى فلا تقومُ حجةٌ بما انفرد به اه سمير.

(٢) قوله (لورود الحديث) من ذلك حديثُ عليٍّ عند ابن ماجه وغيره يُنْضَخُ بَوْلُ الْغُلَامِ وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ اه زاد أبو داود ما لم يَطْعَمَ اه ومنها حديثُ أبي السَّمْحِ عند أبي داود والنسائي وغيرهما يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ وَيُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ اه وحديثُ بُبَاةِ بِنْتِ الْحَرِثِ عند أبي داود وابن ماجه إنما يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى وَيُنْضَخُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ اه ومعها حديثُ أبي داود عن أمِّ الحسنِ البصريِّ أَنَّهَا أَبْصَرَتْ أُمَّ سَلَمَةَ تَصُبُّ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ مَا لَمْ يَطْعَمْ فَإِذَا طَعِمَ غَسَلَتْهُ وَكَانَتْ تَغْسِلُ بَوْلَ الْجَارِيَةِ اه سمير.

الدَّم والقَيْح وما لا نَفَسَ لَهُ سَائِلَةٌ إِذَا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ وَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يُنَجِّسُهُ ①

والحيوانُ كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ② وَالْمَيْتَةُ كُلُّهَا نَجِسَةٌ إِلَّا السَّمَكَ وَالْجَرَادَ وَالْأَدْمَى ③  
وَيُغْسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ

الدَّم والقَيْح) فَيُعْفَى عَنْهُمَا فِي ثَوْبٍ أَوْ بَدَنِ وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَهُمَا (و) إِلَّا (مَا لَا نَفَسَ لَهُ سَائِلَةٌ) أَيْ لَا دَمَ لَهُ جَارٍ عِنْدَ شَقِّ عَضْوٍ مِنْهُ كَذَابٍ وَنَمْلٍ (إِذَا وَقَعَ فِي الْإِنَاءِ وَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا يُنَجِّسُهُ) فِي الْمَذْهَبِ الْقَدِيمِ الرَّاجِحِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ وَقَعَ أَنَّهُ لَوْ طُرِحَ مَا لَا نَفَسَ لَهُ سَائِلَةٌ فِي الْمَائِعِ ضَرَّ وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا طَرَحَهَا مَيْتَةً فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ حَيَّةً عِنْدَ طَرَحِهَا فَلَا يَضُرُّ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَا نَشَأَ فِي الْمَائِعِ كَدُودِ الْخَلِّ أَوْ لَا ④ وَإِذَا كَثُرَتْ مَيْتَةُ مَا لَا نَفَسَ لَهُ سَائِلَةٌ وَغَيَّرَتْ مَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَسَتْهُ ⑤ وَيُسْتَنَى مَعَ مَا ذُكِرَ هُنَا مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ فِي عِبَارَةِ الْمَاتِنِ قَصُورٌ ⑥

(والحيوان) أَيْ مَا فِيهِ رُوحٌ (كُلُّهُ طَاهِرٌ إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخِنْزِيرَ وَمَا تَوَلَّدَ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا) مَعَ حَيَوَانٍ طَاهِرٍ وَعِبَارَتُهُ تَصَدَّقُ بِطَهَارَةِ الدُّودِ الْمَتَوَلَّدِ مِنَ النِّجَاسَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ ⑦ (وَالْمَيْتَةُ) وَهِيَ مَا زَالَتْ حَيَاتُهُ بِغَيْرِ ذِكَاةٍ شَرْعِيَّةٍ (كُلُّهَا نَجِسَةٌ إِلَّا) مَيْتَةَ (السَّمَكِ وَالْجَرَادِ وَالْأَدْمَى) فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ ⑧

وَيُغْسَلُ الْإِنَاءُ مِنْ وَلَوْغِ الْكَلْبِ وَالْخِنْزِيرِ) وَكَذَا مِنْ مَسِّهِ بِأَيِّ

سَبْعَ مَرَّاتٍ إِحْدَاهُنَّ بِالتُّرَابِ وَيُغْسَلُ مِنْ سَائِرِ النَّجَاسَاتِ مَرَّةً تَأْتِي عَلَيْهِ  
وَالثَّلَاثَةُ أَفْضَلُ ⑤

جزءٍ منهما مع الرطوبة من أحد الجانبين (سبع مراتٍ) بماءٍ  
طهورٍ (إحداهنَّ) مصحوبةً (بالتراب) الطَّهَوْرُ بحيثُ يعمُّ كلُّ من  
السبع المحلَّ المتنجَّس ⑤ والواجبُ من الترابِ ما يُكَدِّرُ الماءَ  
ويصلُّ بواسطته إلى جميع أجزاء المحلِّ فإن وُضِعَ المتنجَّسُ بما  
ذَكَرَ فِي مَاءٍ جَارٍ كَدِرَ كَفَى مَرُورُ سَبْعِ جَرَيَاتٍ عَلَيْهِ بَلَا إِضَافَةٍ  
تُرَابٍ وَكَذَا فِي الْأَرْضِ التُّرَابِيَّةِ ⑤ والغسلةُ المزيلَةُ لعَيْنِ النجاسةِ  
وإن تعددت واحدةً ⑤ ومثلُ الإناءِ كلُّ متنجَّسٍ بكلِّ أو خنزيرٍ  
يُرَادُ تَطْهِيرُهُ ⑤

(وَيُغْسَلُ) الْإِنَاءُ وَنَحْوُهُ أَيِ الْمَوْضِعِ الْمَتَنَجِّسِ مِنْهُ (مِنْ سَائِرِ)  
أَيِ بَاقِي (النَّجَاسَاتِ مَرَّةً وَاحِدَةً تَأْتِي عَلَيْهِ) أَيِ تَعَمُّهُ (وَالثَّلَاثُ  
أُولَى) وَاعْلَمْ <sup>(١)</sup> أَنَّ الْغُسْلَةَ الْقَلِيلَةَ الْمُنْفَصِلَةَ عَنِ الْمَحَلِّ وَقَدْ  
زَالَ جِرْمُ النِّجَاسَةِ وَأَوْصَافُهَا طَاهِرَةٌ إِنْ انفصلتْ غَيْرَ مُتَغَيِّرَةٍ وَلَمْ  
يَزِدْ وَزْنُهَا بَعْدَ انفصالِهَا عَمَّا كَانَ بَعْدَ اعْتِبَارِ مِقْدَارِ مَا يَتَشَرَّبُهُ  
الْمَغْسُولُ مِنَ الْمَاءِ وَمَا يُلْقِيهِ مِنَ الْوَسْخِ وَيُحَكِّمُ عِنْدَئِذٍ بِطَهَارَةِ  
الْمَحَلِّ وَإِلَّا فَلَا وَأَمَّا إِنْ بَلَغَتِ الْغُسْلَةُ قُلَّتَيْنِ فَالْشَّرْطُ عَدَمُ  
تَغْيِيرِهَا لَا غَيْرَ ⑤

(١) قوله (واعلم إلخ) قال الغزى هنا (واعلم أَنَّ غُسْلَةَ النِّجَاسَةِ بَعْدَ طَهَارَةِ الْمَحَلِّ  
الْمَغْسُولِ طَاهِرَةٌ إِنْ انفصلتْ غَيْرَ مُتَغَيِّرَةٍ وَلَمْ يَزِدْ وَزْنُهَا إلخ) وفيه إيهامٌ أَنَّ  
المحلَّ قد يطهرُ مع نجاسةِ الغُسْلَةِ الْمُنْفَصِلَةِ إِنْ انفصلتْ مُتَغَيِّرَةً أَوْ زَائِدَةً الْوِزْنَ  
وَمَا أُثْبِتَ فِي الْمَتَمِّمَةِ لَا لِبَسِّ فِيهِ. سمير.

وَإِذَا تَخَلَّلَتِ الْخَمْرَةُ بِنَفْسِهَا طَهُرَتْ وَإِنْ خُلِّلَتْ بِطَرَحٍ شَيْءٍ فِيهَا لَمْ تَطْهُرْ ⑤

(فصل) وَيُخْرَجُ مِنَ الْفَرْجِ ثَلَاثَةُ دِمَآءٍ دُمُ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ فَالْحَيْضُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الصِّحَّةِ

وَلَمَّا فَرَّغَ الْمُصَنِّفُ مِمَّا يَطْهُرُ بِالْغَسْلِ شَرَعَ فِيمَا يَطْهُرُ بِالِاسْتِحَالَةِ وَهِيَ انْقِلَابُ الشَّيْءِ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى فَقَالَ (وَإِذَا تَخَلَّلَتْ) أَيْ صَارَتْ خَالًا (الْخَمْرُ) وَهِيَ الْمَتَخَذَةُ مِنْ مَاءِ الْعَنْبِ مُحْتَرَمَةً كَانَتْ وَهِيَ الَّتِي عَصَرْتُ لَا بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ أَمْ لَا وَكَانَتْ صَيُورُوتُهَا خَالًا (بِنَفْسِهَا طَهُرَتْ) وَكَذَا لَوْ تَخَلَّلَتْ بِنَقْلِهَا مِنْ شَمْسٍ إِلَى ظِلٍّ وَعَكْسِهِ (وَإِنْ) لَمْ تَتَخَلَّلِ الْخَمْرَةُ بِنَفْسِهَا بَلْ (تَخَلَّلَتْ بِطَرَحٍ شَيْءٍ فِيهَا) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَثَرٌ فِي التَّخْمِيرِ كَحَصَى (لَمْ تَطْهُرْ) لِأَنَّ الْخَلَّ يَتَنَجَّسُ عِنْدئِذٍ بِالْمَطْرُوحِ الَّذِي كَانَ تَنَجَّسَ بِالْخَمْرِ ⑤ وَإِذَا طَهُرَتِ الْخَمْرَةُ بِانْقِلَابِهَا خَالًا طَهَرَ دَنُّهَا تَبَعًا لَهَا ⑤

(فصل) فِي الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ ⑤ وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ الْآيَةُ وَأَخْبَارُ كَخَبَرِ الصَّحِيحِينَ فِي الْحَيْضِ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ عَادَمَ اهـ

(ويخرج من الفرج) أَيْ قُبُلِ الْمَرْأَةِ (ثَلَاثَةُ دِمَآءٍ) دُمُ (الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ) فَالْحَيْضُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ (عَلَى سَبِيلِ الصِّحَّةِ) أَيْ لَا لَعَلَةٍ بَلْ لِلْجِبِلَّةِ

مِنْ غَيْرِ سَبَبِ الْوِلَادَةِ [وَلَوْنُهُ أَسْوَدُ مُحْتَدِمٌ لَدَّاعٌ] <sup>(١)</sup> وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ  
الْخَارِجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ وَالِاسْتِحَاضَةُ وَهُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ  
الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ⊙ وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَأَكْثَرُهُ

(مِنْ غَيْرِ سَبَبِ الْوِلَادَةِ) وَأَقْلُ سِنِّهِ تِسْعَ سِنِينَ قَمَرِيَّةً تَقْرِيبًا فَلَوْ  
رَأَتْ دَمًا قَبْلَ التَّسْعِ بِمَا لَا يَسْعُ حَيْضًا وَطَهْرًا أَى بِمَا هُوَ أَقْلُ  
مِنْ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْمًا فَهُوَ حَيْضٌ أَوْ بِمَا يَسْعُهُمَا وَهُوَ سِتَّةَ عَشَرَ  
فَأَكْثَرُ فَلَيْسَ بِحَيْضٍ (وَلَوْنُهُ أَسْوَدُ مُحْتَدِمٌ لَدَّاعٌ) وَالْمُحْتَدِمُ هُوَ  
الَّذِي اشْتَدَّتْ حَمْرَتُهُ حَتَّى صَارَ يَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ وَاللَّدَّاعُ هُوَ  
الْمُؤَلَّمُ وَالْمَرَادُ أَنَّ الْأَسْوَدَ مِنْ أَلْوَانِهِ بَلْ هُوَ أَقْوَى أَلْوَانِهِ وَيَلِيهِ  
الْحَمْرَةُ ثُمَّ الشُّقْرَةُ ثُمَّ الصُّفْرَةُ ثُمَّ الْكُدْرَةُ ⊙

(وَالنَّفَاسُ هُوَ) الدَّمُ (الْخَارِجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ) فَالْخَارِجُ مَعَ  
الْوَلَدِ أَوْ قَبْلَهُ مَعَ الطَّلَقِ لَا يَسْمَى نَفَاسًا وَلَا حَيْضًا إِلَّا إِنْ اتَّصَلَ  
بِحَيْضٍ قَبْلَهُ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ الْحَامِلَ تَحِيضٌ وَزِيَادَةُ الْيَاءِ  
فِي عَقَبِ لَغَةٍ قَلِيلَةٍ وَالْأَكْثَرُ حَذْفُهَا ⊙ (وَالِاسْتِحَاضَةُ) أَى دُمُهَا  
(هُوَ) الدَّمُ (الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ) <sup>(١)</sup> ⊙

(وَأَقْلُ) مُدَّةُ (الْحَيْضِ) زَمَنًا (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) أَى مُقَدَّارُ ذَلِكَ يَنْزِلُ  
فِيهَا الدَّمُ عَلَى الْإِتِّصَالِ فَإِنْ تَقَطَّعَ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا حَتَّى يَبْلُغَ  
مَجْمُوعُهُ مُقَدَّارَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي مُدَّةِ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا (وَأَكْثَرُهُ) أَى

(أ) زيادة من بعض النسخ وهو ساقط من كثير منها. سمير.

(١) قوله (هو الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ) زَادَ الْغَزِيُّ هُنَا (لَا عَلَى سَبِيلِ الصَّحَةِ) اهـ وَهُوَ مُوَهَّمٌ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْفَرْجِ دَمٌ عَلَى سَبِيلِ الصَّحَةِ هُوَ غَيْرُ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَلِذَلِكَ حَذَفْتُهُ. سمير.

خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ⑤ وَأَقْلُ النَّفَاسِ لِحِظَةِ وَأَكْثَرُهُ  
سِتُّونَ يَوْمًا وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ⑥ وَأَقْلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ  
يَوْمًا

أَكْثَرُ الْحَيْضِ (خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا) بِلَيَالِيهَا فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا فَهِيَ  
مُسْتَحَاضَةٌ وَقَدْ اخْتَلَطَ حَيْضُهَا بِطَهْرِهَا (وِغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ)  
وَالْمَعْتَمَدُ فِي تَعْيِينِ أَقْلِ الْحَيْضِ وَغَالِبِهِ وَأَكْثَرِهِ الْاسْتِقْرَاءُ بِتَتَبُعِ  
أَحْوَالِ النِّسَاءِ ⑦

أَمَّا الْمُسْتَحَاضَةُ فَحَسْمَانِ إِمَّا مُبْتَدَأَةٌ لَمْ يَسْبِقْ لَهَا حَيْضٌ وَطَهْرٌ  
أَوْ مَعْتَادَةٌ سَبَقَ لَهَا ذَلِكَ وَكُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا مُمَيَّزَةٌ بِأَنْ تَرَى فِي  
بَعْضِ الْأَيَّامِ دَمًا قَوِيًّا وَفِي بَعْضِهَا دَمًا ضَعِيفًا بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ  
الْقَوِيُّ عَنْ أَقْلِ الْحَيْضِ وَلَا يُجَاوِزُ أَكْثَرَهُ وَلَا يَنْقُصُ الضَّعِيفُ  
عَنْ أَقْلِ الطُّهْرِ مُتَّصِلًا عَلَى التَّوَالِي وَهُوَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ  
لَيْسَتْ مُمَيَّزَةً بِأَنْ يَخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ مُمَيَّزَةً رُدَّتْ  
إِلَى التَّمْيِيزِ سِوَاءِ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً أَمْ لَا وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُمَيَّزَةٍ فَهِيَ  
إِمَّا مُبْتَدَأَةٌ أَوْ مَعْتَادَةٌ فَإِنْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً فَحَيْضُهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَإِنْ  
كَانَتْ مَعْتَادَةً رُدَّتْ إِلَى عَادَتِهَا ⑧

(وَأَقْلُ النَّفَاسِ لِحِظَةٍ) أَيُ زَمَنٌ يَسِيرٌ وَابْتِدَاءُ النَّفَاسِ مِنْ  
انْفِصَالِ الْوَلَدِ (وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْمًا) بِلَيَالِيهَا وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا  
وَالْمَعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ الْاسْتِقْرَاءُ أَيْضًا ⑨ (وَأَقْلُ الطُّهْرِ) الْفَاصِلُ  
(بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا) كَمَا تَقَدَّمَ ⑩ وَاحْتَرَزَ الْمَصْنَفُ  
بِقَوْلِهِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ عَنِ الْفَاصِلِ بَيْنَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ سِوَاءِ تَأَخَّرَ  
حَيْضُهَا أَمْ تَقَدَّمَ وَقَلْنَا بِالْأَصَحِّ إِنْ الْحَامِلَ تَحِيضٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ



ولا حَدَّ لأكْثَرِهِ ⑤ وأقلُّ زَمَنٍ تحيضُ فيه المرأةُ تسعُ سِنِينَ ⑥ وأقلُّ  
الحَمْلِ ستَّةَ أَشْهُرٍ وأكثرُهُ أَرْبَعُ سِنِينَ وَغَالِبُهُ تسعةُ أَشْهُرٍ ⑦  
ويَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ثَمَانِيَةُ أَشْيَاءَ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ  
وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلُهُ

يكونَ دونَ خمسةَ عَشَرَ يَوْمًا ⑧ (ولا حَدَّ لأكْثَرِهِ) أي الطهرِ فقد  
تمكَّتْ المرأةُ دهرَها بلا حيضٍ ⑨ أما غالبُ الطهرِ فيعتبرُ بغالبِ  
الحيضِ فهو أربعةٌ وعشرونَ يومًا أو ثلاثةٌ وعشرونَ ⑩  
(وأقلُّ زَمَنٍ تحيضُ فيه المرأةُ تسعُ سِنِينَ) قمريةٌ فلو رآتهُ قبلَ  
تمامِ التسعِ بزمنٍ يَضِيقُ عن حيضٍ وطهرٍ فهو حَيْضٌ وإلا فلا  
كما تقدَّمَ ⑪

(وأقلُّ الحَمْلِ) زَمَنًا (ستَّةَ أَشْهُرٍ) ولحظتانِ (وأكثرُهُ) زَمَنًا  
(أربعُ سِنِينَ) والمعتمدُ فِيهِ الاستقراءُ (وغالبُهُ تسعةُ أَشْهُرٍ)  
استقراءٌ وكما يَدُلُّ عليه حديثُ أحمدَ وغيرِهِ يجمعونَ لكم تسعةَ  
أشهرٍ كقدرِ حملِ المرأةِ اهـ

(ويَحْرُمُ على الحائِضِ) ومثلُها النفَساءُ (ثمانيةُ أَشْيَاءَ) أحدها  
(الصَّلَاةُ) فرضًا أو نفلًا وكذا سجدةُ التلاوةِ والشُّكْرِ (و)الثاني  
(الصَّوْمُ) فرضًا أو نفلًا بنيتهُ لا مجردُ الإمساكِ (و)الثالثُ  
(قِرَاءَةُ) شَيْءٍ من (القرءانِ) بنيةِ القِرَاءَةِ (و)الرابعُ (مَسُّ  
المصْحَفِ) وهو في الأصلِ اسمٌ للمكتوبِ مِنْ كلامِ الله بين  
الدَّفَتَيْنِ والمقصودُ هنا ما كُتِبَ عليه قرءانٌ لِدَرْسِهِ فخرجَ ما كُتِبَ  
لحَرْزِهِ وما كُتِبَ على نحوِ الدراهمِ فيجوزُ حملُ كُلِّ ومُسَّهُ  
(وحملُهُ) أي ويَحْرُمُ حملُ المصْحَفِ إلا إذا خافتُ عليه من

وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالطَّوَافُ وَالْوُطْءُ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ⑤  
وَيَحْرُمُ عَلَى الْجَنْبِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ الصَّلَاةُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ  
وَحَمْلُهُ وَالطَّوَافُ وَاللُّبْتُ فِي الْمَسْجِدِ ⑥

نحو غرقٍ وحرَقٍ (و)الخامسُ (دخولُ المسجد) إن خافت تلويثه  
وإلا فلا يحرم مجرد دخولها للعبورٍ ويحرم مكثها وتردُّدُها فيه  
(و)السادسُ (الطوافُ) فرضاً أو نفلاً لأنه بمنزلة الصلاة  
(و)السابعُ (الوطءُ) أي تمكينُ الحليل من الجماع ولو بحائلٍ  
ويسنُّ لمن وطئ في إقبالِ الدمِ أي أولِّه التصدقُ بدينارٍ ولمن  
وطئ في إدباره التصدقُ بنصفِ دينارٍ (و)الثامنُ تمكينُ الحليل  
من (الاستمتاع) ولو بنظرٍ (بما بين السرة والركبة) من المرأة بلا  
حائلٍ فلا يحرم الاستمتاع بالسرة والركبة ولا بما فوق السرة  
وتحت الركبة ولا الاستمتاع بحائلٍ في غير الوطء ويجوزُ في  
وجهٍ بلا حائلٍ ما عدا الجماع ⑦

ثم استطرَد المصنّف لذكر ما حقُّه أن يُذكرَ فيما سبقَ في  
فصلٍ موجبِ الغسلِ فقال (ويحرمُ على الجنبِ خمسةُ أشياءَ)  
أحدها (الصلاةُ) فرضاً أو نفلاً (و)الثاني (قراءةُ القرآنِ) غيرِ  
المَنسوخِ التلاوة ولو حرفاً منه بقصدِ القراءةِ سواءً سرّاً بحيثُ  
يُسمعُ نفسه فقط أم جهراً ⑧ وخرج بالقرآنِ التوراةُ والإنجيلُ  
فلا يحرمُ القراءةُ منهما ⑨ وخرج بقصدِ القراءةِ ما لو قرأ لا  
بقصدِ القرآنِ بل بقصدِ الذكرِ مثلاً كما لو قال بسمِ الله  
الرحمنِ الرحيمِ عندَ الأكلِ فلا يحرمُ ⑩ (و)الثالثُ (مسُّ  
المصحفِ وحمله) من بابِ أولى (و)الرابعُ (الطوافُ) فرضاً أو  
نفلاً (و)الخامسُ (اللُبُّ في المسجدِ) لجنبٍ مسلمٍ إلا لضرورةٍ

ويَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ  
وَحَمْلُهُ ٥

كَمَنْ احْتَلَمَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَعَذَّرَ خُرُوجُهُ مِنْهُ لَخَوْفٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ  
مَالِهِ فَإِنْ وَجَدَ غَيْرَ تَرَابِ الْمَسْجِدِ لَزَمَهُ التَّيْمُمُ ٥ أما عبورُ  
المسجدِ بأن يدخلَ من بابٍ ويخرجَ من آخرَ من غيرِ مُكْثٍ فلا  
يَحْرُمُ بل ولا يُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ ٥ وتردُّدُ الجنبِ فِي الْمَسْجِدِ  
كَأَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابٍ وَيَخْرُجَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ اللَّبْثِ فَيَحْرُمُ أَيْضًا ٥  
وخرجَ بالمسجدِ المدارسُ والرُّبُطُ ٥

ثم استطرَدَ المصنّفُ أَيْضًا مِنْ أَحْكَامِ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ إِلَى  
أَحْكَامِ الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ فَقَالَ (ويَحْرُمُ عَلَى الْمُحَدِّثِ) حَدَثًا  
أَصْغَرَ (ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلُهُ)  
وكذا مَسُّ خَرِيطَةٍ أَوْ كَيْسٍ هُبِّيٍّ لَهُ عَرَفًا وَصَنْدُوقٍ أُعِدَّ لَهُ حَالٌ  
كَوْنِ الْمُصْحَفِ فِيهِمَا وَيَحِلُّ حَمْلُهُ فِي أَمْتَعَةٍ لَا بِقَصْدِهِ وَحَمْلُ  
تَفْسِيرٍ حُرُوفُهُ أَكْثَرُ مِنْ حُرُوفِ الْقِرَاءَانِ إِذَا كَانَ مَمْزُوجًا بِهِ لَا فِي  
حَوَاشِيهِ ٥ وَلَا يُمْنَعُ الْمُمَيِّزُ الْمُحَدِّثُ مِنْ مَسِّ مُصْحَفٍ وَلَوْ  
كُتِبَ عَلَيْهِ قِرَاءَانٌ لِدِرَاسَتِهِ وَتَعَلُّمِهِ ٥



# كتاب الصلاة

(فصل) الصلاة المفروضة خمس الظهر وأوّل وقتها زوال الشمس  
وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله بعد

## (كتاب) أحكام (الصلاة)

وهي لغة الدعاء وشرعاً أقوال وأفعال مفتحة بالكبير مختمة  
بالتسليم بشرائط مخصوصة ٥ والأصل فيها قبل الإجماع آيات  
كآية البقرة ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ الآية وأخبار كقوله ﷺ فيما رواه  
البخاري وغيره فرض الله على أمّتي ليلة الإسراء خمسين صلاة  
فلم أزل أراجع وأساله التخفيف حتى جعلها خمساً في كل يوم  
وليلة اهـ

(والصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ الصلوات  
المفروضات (خمس) يجب كل منها بأول الوقت وجوباً موسعاً  
إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيضيّق حينئذ (الظهر) أي  
صلاته قال النووي سميت بذلك لأنها ظاهرة وسط النهار اهـ  
(وأوّل وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا  
بالنظر لنفس الأمر بل لما يظهر لنا ويُعرف ذلك الميل بتحوّل  
الظل إلى جهة المشرق بعد تناهي قصره إذا بلغ ارتفاع الشمس  
غايته وذلك الظل المتناهي في القصر هو المسمّى بظل الاستواء  
(وآخره) أي وقت الظهر (إذا صار ظل كل شيء مثله بعد) أي

ظِلُّ الزَّوَالِ ⑤ والعصرُ وأوّلُ وقتِها الزيادةُ على ظِلِّ المِثْلِ وءاخرُهُ في الاختيارِ إلى ظِلِّ المِثْلينِ وفي الجوازِ إلى غروبِ الشَّمسِ ⑥ والمغربُ ووقتُها واحدٌ وهو غروبُ الشَّمسِ

غيرَ (ظِلِّ الزوالِ) أى بمصيرِ الظلِّ مثلهُ زيادةٌ على ظِلِّ الاستواءِ إن كان ⑤ والظلُّ لغةً السَّترُ تقولُ أنا فى ظِلِّ فلانٍ أى ستره وليس الظلُّ عدمُ الشمسِ كما قد يُتَوَهَّمُ بل هو أمرٌ وجوديٌّ يخلقه الله تعالى لنفعِ البدنِ وغيرِهِ ⑥

(والعصرُ) أى صلاتُهُ وسُمِّيَتْ بذلكِ لمُعاصرتهاِ أى لمقاربتهاِ وقتَ الغروبِ (وأوّلُ وقتِها) بانتهاءِ وقتِ الظهرِ وذلكِ بحصولِ (الزيادةِ على ظِلِّ المِثْلِ) وللعصرِ خمسةُ أوقاتٍ أحدها وقتُ الفضيلةِ وهو فعلُها أوّلُ الوقتِ والثانى وقتُ الاختيارِ وأشارَ له المصنّفُ بقوله (وئاخرُهُ فى الاختيارِ إلى ظِلِّ المِثْلينِ) زيادةً على ظِلِّ الاستواءِ إن كان والثالثُ وقتُ الجوازِ بلا كراهةٍ إلى الاصفرارِ والرابعُ وقتُ كراهةٍ من اصفرارِ الشمسِ إلى أن لا يبقَى من الوقتِ إلا ما يسعُها وقد جمعَ المصنّفُ هذينِ الوقتينِ فى قوله (وفى الجوازِ) إلى اقترابِ (غروبِ الشمسِ) بحيثُ يسعُ الصلاةَ فقط والخامسُ وقتُ تحريمٍ وهو ما بعدَ وقتِ الكراهةِ إلى غروبِ الشمسِ ⑥

(والمغربُ) أى صلاتُهُ وسُمِّيَتْ بذلكِ لفعلِها وقتَ الغروبِ (ووقتُها) على الجديدِ (واحدٌ) فليس فيه على الجديدِ وقتُ اختيارِ وجوازٍ وكراهةٍ (وهو غروبُ الشمسِ) بجميعِ قُصُصِها ولا يضرُّ بقاءُ شعاعِها فى جهةٍ غروبِها ويعرفُ غروبُها إذا حالَ

وبمقدار ما يؤذن ويتوضأ ويستتر العورة ويُقيم الصلاة ويُصلى خمس ركعات ٥ والعشاء وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر وءاخره في الاختيار إلى ثلث الليل وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني ٥

حائلٌ دون الأفق الغربي بزوال الشعاع عن رؤوس الجبال والأبنية المرتفعة وبإقبال العتمة (و) يمتدُّ وقت المغرب (بمقدار ما يؤذن) الشخص (ويتوضأ) أو يتيمَّم (ويستتر العورة ويُقيم الصلاة ويُصلى خمس ركعات) فإن انقضى المقدار المذكور خرج وقتها على القول الجديد المرجوح الذي اختاره المصنف ٥ والقديم أنَّ وقتها يمتدُّ إلى مغيب الشفق الأحمر ورجحه النووي لصحة حديثه كما عند مسلم وغيره مرفوعاً وقت المغرب ما لم يغيب الشفق اهـ وكان الشافعي رضي الله عنه علّق في الإملاء وهو من الكتب الجديدة القول به على صحة الحديث ٥

(والعشاء) بكسر العين ممدوداً اسمٌ لأول الظلام وسُميت الصلاة بذلك لفعليها فيه (وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا يغيب فيه الشفق فوق العشاء في حق أهله أن يمضي بعد غروب الشمس زمنٌ يغيب فيه شفق أقرب البلاد إليهم ٥ وللعشاء وقتان أحدهما اختيارٌ وأشار له المصنف بقوله (وءاخره) يمتدُّ (في الاختيار إلى ثلث الليل) والثاني جوازٌ وأشار له بقوله (وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني) وهو الصادق المنتشر ضوءه معترضاً بالأفق الشرقي ويكون في أوله حمرة تشتدُّ شيئاً فشيئاً إلى طلوع الشمس وأما الفجر الكاذب

وَالصُّبْحُ وَأَوَّلُ وَقْتِهَا طُلُوعُ الْفَجْرِ الثَّانِي وَءَاخِرُهُ فِي الْإِسْفَارِ  
وَفِي الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ٥  
(فصل) وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء الإسلام

فيطلع قبل ذلك لا معترضاً بل مستطيلاً ذاهباً في السماء ثم  
يزول وتعبه ظلمة ولا يتعلق به حكم إلا ما ذكر أنه يؤخر تأخير  
العشاء إلى ما بعده وقبل الصادق ٥

(وَالصُّبْحُ) أى صلاته وهو لغة أول النهار وسميت الصلاة  
بذلك لفعليها في أوله ٥ ولها كالعصر خمسة أوقات أحدها  
وقت الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت اختيار وذكره  
المصنف في قوله (وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وءاخره في  
الاختيار إلى الإسفار) وهو الإضاءة بحيث يميز الناظر القريب  
منه (وفي الجواز) أى والثالث وقت الجواز بلا كراهة إلى  
اشتداد الحمرة والرابع وقت جواز بكراهة من اشتداد الحمرة  
إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة فقط والخامس وقت  
تحريم وهو الوقت الذي لا يسعها (إلى طلوع الشمس) ٥

(فصل) في شروط وجوب الصلاة ٥

(وشرائط وجوب الصلاة ثلاثة أشياء) أحدها (الإسلام) فلا  
تجب على الكافر الأصلي وجوب مطالبة في الدنيا وإن كان  
يعاقب على تركها في الآخرة عقاباً زائداً على عقاب الكفر لأنه  
مكلف بفروع الشريعة على المعتمد ولا يجب عليه قضاؤها إذا  
أسلم ترغيباً في الإسلام وأما المُرْتَدُّ فتجب عليه الصلاة وعليه

والبُلُوغُ والعَقْلُ [وهو حَدُّ التَّكْلِيفِ] <sup>(١)</sup> ٥ وَالصَّلَوَاتُ الْمَسْنُونَاتُ خَمْسُ  
الْعِيدَانِ وَالْكُسُوفَانِ وَالِاسْتِسْقَاءِ ٥ وَالسُّنَنُ النَّابِعَةُ لِلْفَرَائِضِ سَبْعَ عَشْرَةَ  
رَكْعَةً رَكْعَتَا الْفَجْرِ وَأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهُ

قضائهما إن عاد إلى الإسلام (و) الثاني (البُلُوغُ) فلا تجبُ على  
صبيٍّ وصبيَّةٍ لكن يؤمران بها بعد سبع سنين إن حصلَ التمييزُ  
بها وإلا فبعدَ التمييزِ ويُضربان على تركها بعدَ كمالِ عشرِ سنينَ  
(و) الثالثُ (العقلُ) فلا تجبُ على مجنونٍ (وهو) أى مجموعُ  
الثلاثةِ المتقدِّمةِ (حدُّ التكليفِ) أى ضابطُهُ ومدارُهُ وهو ساقِطُ  
فى بعضِ نُسَخِ المتنِ والمرادُ التكليفُ بالصَّلَاةِ الذى يظهرُ أثرُهُ  
فى الدنيا بالمطالبةِ بها لا التكليفُ الذى يظهرُ أثرُهُ فى الآخرةِ  
بالعقوبةِ على تركها فإنَّ الكافرَ مُكَلَّفٌ بفروعِ الشريعةِ كما  
تقدَّم ٥

(و) الصَّلَوَاتُ الْمَسْنُونَاتُ (أى جماعةٌ) (خمسُ العِيدَانِ) أى  
صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ وعِيدِ الْأَضْحَى (وَالْكُسُوفَانِ) أى صَلَاةُ كُسُوفِ  
الشمسِ وخسوفِ القمرِ (وَالِاسْتِسْقَاءِ) أى صَلَاتُهُ ٥ وتسُنُّ  
الجماعةُ فى التراويحِ فى رمضان وكذا تسنُّ فى الوترِ فيه وإن  
لم يصلِّ التراويحَ ٥

(و) السُّنَنُ النَّابِعَةُ لِلْفَرَائِضِ (ويعبرُ عنها أيضاً بالسنةِ الراتبَةِ  
وهى (سبعُ عشرةِ رَكْعَةً) إحدى عشرةً مؤكَّدةً وستةً غيرُ مؤكَّدةٍ  
وهُنَّ (رَكْعَتَا الْفَجْرِ) قبلَ فرضِهِ (وَأَرْبَعُ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهُ)

(أ) زيادة من بعض النسخ وهو ساقط من كثير من النسخ. سمير.



وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد العشاء يُوترُ بواحدةٍ مِنْهُنَّ ⑤

وثلاث نوافل مؤكّداً صلاة الليل

وَيُسَنُّ زيادةُ ركعتين كذلك بعده للخبر الصحيح المرفوع عند أبي داود والنسائي والترمذي وغيرهم مَنْ حَافَظَ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرّمهُ الله على النار اهـ وعليه فالرواتبُ تسع عشرة (وأربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد العشاء يُوترُ بواحدةٍ مِنْهُنَّ) فَيَنَوِي بالثنتين راتبة العشاء وبالواحدة الوترَ والواحدة هي أقلُّ الوترِ ولا حدٌّ لأكثره وهو وجهٌ حكاه إمام الحرمين وغيره وكان يُقَوِّيه شيخنا الفقيه المحدث عبد الله الهرريُّ لأمرٍ منها حديثُ الشافعي عن ابن عباسٍ موقوفاً هي أى صلاة الوترِ واحدةً أو خمسٌ أو سبعٌ إلى أكثرٍ مِنْ ذَلِكَ الْوِتْرِ مَا شَاءَ اهـ والمشهورُ أَنَّ أكثرَهُ إحدى عشرة ركعةً وفي وجهٍ ثلاث عشرة ⑥ ووقتهُ بين صلاة العشاء وطلوع الفجرِ فلو أوترَ قبل العشاء عمداً أو سهواً لم يُعْتَدَّ به ⑦ والراتبُ المؤكّدُ ممّا تقدّمَ زيادةً على الوترِ عشرُ ركعاتٍ ثنتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء جمعها صاحبُ الزبد بقوله مِنَ الرَّجَزِ

ثَنَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ كَذَا وَبَعْدَهُ وَمَغْرِبٍ ثُمَّ الْعِشَاءُ (وثلاث نوافل مؤكّداً) غيرُ تابعةٍ للفرائضِ أى أكّدَ الشرعُ فعلها أحدها (صلاة الليل) بعد النوم وهي المسماة بالتهجد ⑧

## وصلاة الضحى وصلاة التراويح ٥

(فصل) وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء طهارة

والنفل المطلق فى الليل أفضل من النفل المطلق فى النهار والأفضل لمن قسم الليل أثلاثاً النفل وسط الليل ثم آخره (و) الثانية (صلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ركعة والأفضل ثمانية ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى زوالها كما قاله النووي فى التحقيق وشرح المذهب وغيرهما وقال فى شرح مسلم كان عليه الصلاة والسلام يترك فعلها بعض الأوقات خشية أن تُفرض اهـ (و) الثالث (صلاة التراويح) وهى عشرون ركعة بعشر تسليمات فى كل ليلة من رمضان على ما استقر عليه العمل بين المسلمين ينوى المصلى بكل ركعتين منها سنة التراويح أو قيام رمضان والأصل أن السنة هى قيام رمضان بلا تقييد بعدد معين وأكثر ما صلاها عليه الصلاة والسلام فيما رآته عائشة رضى الله عنها ثمان ركعات ٥ ولو صلى أربع ركعات بنى التراويح بتسليم واحدة لم تصح لأنه خلاف الوارد مع أن الأصل فى كيفية أداء العبادات التوقيف ٥ ووقتها بين صلاة العشاء وطلوع الفجر ٥

## (فصل) فى شروط صحة الصلاة ٥

(وشرائط الصلاة قبل الدخول فيها خمسة أشياء) الشرائط جمع شريطة وهى بمعنى الشرط أى ما تتوقف صحة الفعل عليه وليس جزءاً منه فإن كان منه فهو ركن ٥ الشرط الأول (طهارة

الأعضاءِ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ بِلِبَاسٍ طَاهِرٍ وَالْوُقُوفُ عَلَى  
مَكَانٍ طَاهِرٍ

الأعضاءِ مِنَ الْحَدَثِ) الأصغرِ والأكبرِ نعم فاقْدُ الطهورين  
صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مع وجوبِ الإعادةِ عليه (و) الطهارة عن  
(النَّجَسِ) الذى لا يُعْفَى عنه فى الثوبِ والبدنِ والمصلّى  
وسيدكرُ المصنّفُ هذا الأخيرَ قريباً ٥

(و) الثانى (سَتْرُ) لونِ (العورة) عند القدرة ولو خالياً فى ظلمةٍ  
وإن لم يستر حجمها فإن عجزَ عن سترها صلى عارياً ولا يؤمى  
بالركوع والسجود بل يتمهما ولا إعادة عليه ٥ والعورة لغة  
النقص وتُطلقُ شرعاً على ما يجبُ ستره وهو المراد هنا وعلى  
ما يحرمُ نظره وذكره الأصحابُ فى كتابِ النكاح ٥ ويكونُ سَتْرُ  
العورة (لباسٍ طاهرٍ) ويجبُ سترها أيضاً فى غير الصلاة عَمَّنْ  
يحرمُ نظره إليها ويجبُ فى الخلوة سترُ المغلظةِ إلا لحاجةٍ من  
اغْتِسَالٍ ونحوه ولا يجبُ سترها عن نفسه لكنه يُكرهُ نظره إليها  
بلا حاجةٍ ٥ وعورة الذكرِ أمامَ الناسِ ما بين سَرِّته وركبته وكذا  
الأمّة ٥ وعورة الحرة فى الصلاة وخارجها ما سوى وجهها  
وكفيها ظهراً وبطناً إلى الكوعين واستثناء الوجه من العورة  
إجماعٌ كما نقله الطبري والقاضى عياضٌ وغيرهما نعم يُسنُّ لها  
سترُ وجهها إذا خرجت وهو أيضاً ممّا لا خلاف فيه ٥  
وعورتها مع المسلمة والمَحْرَمِ وفى الخلوة ما بين السرة  
والركبة ٥

(و) الثالث (الوقوف على مكانٍ طاهرٍ) فلا تصحُ صلاةُ

وَالْعِلْمُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ⑤ وَيَجُوزُ تَرْكُ الْقِبْلَةِ فِي حَالَتَيْنِ  
فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ وَفِي النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ⑥  
(فصل) وَأَرْكَانُ الصَّلَاةِ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ رُكْنًا

شَخْصٍ يَلَاقِي بَعْضَ بَدْنِهِ أَوْ لِبَاسِهِ نَجَاسَةً فِي قِيَامٍ أَوْ قُعُودٍ أَوْ  
رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ ⑦

(و)الرَّابِعُ (الْعِلْمُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ) وَلَوْ ظَنًّا بِالِاجْتِهَادِ فَلَوْ صَلَّى  
بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ وَإِنْ صَادَفَ الْوَقْتَ ⑧

(و)الخَامِسُ (اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ) أَيِ الْكَعْبَةِ وَسُمِّيَتْ قِبْلَةً لِأَنَّ  
الْمُصَلِّيَّ يَقَابِلُهَا وَكَعْبَةً لِارْتِفَاعِهَا وَاسْتِقْبَالُهَا بِالصَّدْرِ شَرْطٌ لِمَنْ  
قَدَرَ عَلَيْهِ ⑨

(وَيَجُوزُ تَرْكُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ) فِي الصَّلَاةِ (فِي حَالَتَيْنِ فِي شِدَّةِ  
الْخَوْفِ) فِي قِتَالٍ غَيْرِ مَمْنُوعٍ<sup>(١)</sup> فَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا  
(وَفِي النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ) فَلِمَسَافِرِ سَفَرًا جَائِزًا وَلَوْ  
قَصِيرًا التَّنْفُلُ صَوَّبَ مَقْصِدَهُ وَرَاكِبُ الدَّابَّةِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَضْعُ  
جَبْهَتِهِ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ عَلَى سَرَجِهَا مِثْلًا بَلْ يُؤْمَى لَهَا  
وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَأَمَّا الْمَاشِي فَيُتِمُّ رُكُوعَهُ  
وَسُجُودَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِيهِمَا وَلَا يَمْشِي ⑩

(فصل) فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ (وَأَرْكَانُ الصَّلَاةِ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ رُكْنًا)

(١) قَالَ الْغَزِيُّ هُنَا (فِي قِتَالٍ مَبَاحٍ) وَمَرَادُهُ بِالْمَبَاحِ الِاسْتِعْمَالُ الْفَقْهِيُّ أَيْ مَا لَيْسَ  
فِيهِ مَعْصِيَةٌ وَلَوْ كَانَ فَرَضًا وَالْمَبَاحُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ هُوَ مَا لَيْسَ فِي فِعْلِهِ وَلَا تَرْكِهِ  
ثَوَابٌ وَلَا فِي فِعْلِهِ وَلَا تَرْكِهِ عِقَابٌ وَمَا أُثْبِتَ هُنَا أَوْضَحُ. سَمِير.

النِّيةُ والقيامُ مع القدرة وتكبيرُ الإحرامِ وقراءةُ الفاتحةِ وبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ءايةٌ منها

بَعْدَ الطَّمَأْنِينَةِ فِي كُلِّ مُحَلٍّ مِنْهَا رُكْنًا مُسْتَقْلًا وَبَعْدَ نِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ ⑤ أَحَدُهَا (النِّيَّةُ) وَهِيَ قَصْدُ الشَّيْءِ مُقْتَرِنًا بِفَعْلِهِ وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ فَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرْضًا وَجَبَ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ وَقَصْدُ فَعْلِهَا وَتَعْيِينُهَا مِنْ صَبْحٍ أَوْ ظَهْرٍ مَثَلًا أَوْ كَانَتْ نَفْلًا ذَاتَ وَقْتٍ كَرَاتِبَةٍ أَوْ ذَاتَ سَبَبٍ كَالِاسْتِسْقَاءِ وَجَبَ قَصْدُ فَعْلِهَا وَتَعْيِينُهَا لَا نِيَّةُ النَّفْلِيَّةِ ⑥ (وَالثَّانِي) (الْقِيَامُ مَعَ الْقُدْرَةِ) عَلَيْهِ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ وَلَوْ بِالِاسْتِعَانَةِ بِنَحْوِ عَصَا قَعْدَ كَيْفَ شَاءَ وَقَعُودُهُ مُفْتَرَشًا أَفْضَلُ ⑦

(وَالثَّلَاثُ) (تَكْبِيرُ الْإِحْرَامِ) فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَقُولَ الْمُصَلِّي اللَّهُ أَكْبَرُ فَلَا يَصِحُّ الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ وَنَحْوُهُ كَاللَّهُ كَبِيرٌ كَمَا لَا يَصِحُّ فِيهَا تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى الْمُبْتَدِإِ كَقَوْلِهِ أَكْبَرُ اللَّهُ فَإِنْ مَدَّ الْهَمْزَ مِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ أَوْ الْبَاءَ مِنْ أَكْبَرٍ لَمْ يَصَحَّ التَّكْبِيرُ ⑧ وَمَنْ عَجَزَ عَنِ النُّطْقِ بِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ تَرَجَّمَ عَنْهَا بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ وَلَا يَعْدَلُ عَنْهَا إِلَى ذِكْرٍ آخَرَ ⑨ وَاعْتَمَدَ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ يَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ بِحَيْثُ يُعَدُّ عُرْفًا أَنَّهُ مُسْتَحْضَرٌ لِمَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهُ فِي أَثْنَائِهِ أَيْ فَلَا يَجِبُ اقْتِرَانُ النِّيَّةِ بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ بِحَيْثُ لَا تَعُزُّبُ فِي خِلَالِهِ أَلْبَتَّةَ ⑩

(وَالرَّابِعُ) (قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ) أَوْ بَدْلِهَا لِمَنْ عَجَزَ عَنْهَا فَرْضًا كَانَتِ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا (وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ءَايَةً) كَامِلَةً (مِنْهَا) وَمَنْ أَسْقَطَ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدَةً أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا

## والرُّكُوعُ والطَّمَأَيْنَةُ فِيهِ

منها بحرفٍ لم تصحَّ قراءته ولا صلاته إن علم وتعمَّد وإلا وجب عليه إعادة القراءة ⑤ ويجب ترتيُّها بأن يقرأ آياتها على نظمها المعروف ⑥ ويجب أيضًا موالاتها بأن يصل بعض كلماتها ببعض من غير فصلٍ إلا بقدر التنفس فإن تخلَّل الذكر بين كلماتها قطعها إلا أن يتعلق بمصلحة الصلاة كتأمين المأموم في أثناء فاتحته لقراءة إمامه فإنه لا يقطع الموالاة ⑦ ومن جهل الفاتحة وتعدَّرت عليه لعدم معلم مثلاً وأحسن غيرها من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية أو متفرقة بعدد حروف الفاتحة عوضاً عنها فإن عجز عن القرآن أتى بذكر بدلاً عنها بحيث لا ينقص عن حروفها فإن لم يحسن قرأنا ولا ذكراً وقف قدر الفاتحة ولا يترجمها ⑧

(و)الخامس (الركوع) وأقلُّ فرضه لقائم قادرٍ على الركوع معتدل الخلق سليم يديه وركبتيه أن ينحني بغير انحناسٍ قدر بلوغ راحتيه ركبتيه لو أراد وضعهما عليهما فإن لم يقدر على هذا الركوع انحنى مقدوره<sup>(١)</sup> ⑨ وأكمل الركوع تسوية الراكع ظهره وعنقه بحيث يصيران كصفحة واحدة ونصب ساقيه وفخذه وأخذ ركبتيه بيديه ⑩

(و)السادس (الطَّمَأَيْنَةُ) وهى سكونٌ بعد حركةٍ (فيه) أي

(١) قال الغزى هنا (وأوماً بطرفه) وليس كذلك فإن الإيماء بالطرف إنما يكون عند العجز عن الانحناء بالرأس. سمير.

وَالرَّفْعُ وَالْإِعْتِدَالُ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ وَالسُّجُودُ وَالطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

الرَّكُوعُ بَحِثْ يَنْفَصِلُ هُوِيُّهُ إِلَى الرَّكُوعِ عَنْ رَفْعِهِ مِنْهُ .

(و) السَّابِعُ (الرَّفْعُ) مِنَ الرَّكُوعِ (و) هُوَ (الْإِعْتِدَالُ) عَوْدًا إِلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ مِنْ قِيَامٍ قَادِرٍ وَقَعُودٍ عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ ⊙

(و) الثَّامِنُ (الطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ) أَيْ الْإِعْتِدَالِ ⊙

(و) التَّاسِعُ (السُّجُودُ) مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَأَقْلُهُ مُبَاشَرَةٌ بِعُضِّ جِهَةِ الْمَصْلِيِّ مَكْشُوفًا بَحِثْ يَنَالُ مَوْضِعَ سُجُودِهِ ثَقُلَ رَأْسُهُ وَكُلٌّ مِنْ بَطُونِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ وَبَطُونِ كَفَيْهِ وَرَكْبَتَيْهِ مَوْضِعَ سُجُودِهِ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ غَيْرِهَا ⊙ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يُكَبِّرَ لِهَوِيِّهِ لِلْسُّجُودِ بَلَا رَفْعٍ يَدَيْهِ وَيَضَعُ رَكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ثُمَّ جِهَتَهُ وَأَنْفَهُ ⊙

(و) الْعَاشِرُ (الطَّمَأْنِينَةُ فِيهِ) أَيْ السُّجُودِ بَحِثْ تَنْفَصِلُ حَرَكَةُ الْهُوِيِّ إِلَيْهِ عَنْ حَرَكَةِ الْجُلُوسِ وَلَا يَكْفِي إِمْسَاسُ رَأْسِهِ مَوْضِعَ سُجُودِهِ بَلْ يَتَحَامَلُ بَحِثْ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ قُطْنٌ مَثَلًا لَا نَكْبَسَ وَظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى يَدٍ لَوْ فَرَضْتُ تَحْتَهُ .

(و) الْحَادِي عَشَرَ (الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَلَوْ مُضْطَجِعًا، وَأَقْلُهُ سَكُونٌ بَعْدَ حَرَكَةِ ارْتِفَاعِهِ مِنَ السُّجُودِ وَأَكْمَلُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ بِالْإِعْدَاءِ الْوَارِدِ فِيهِ فَلَوْ لَمْ يَجْلِسْ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بَلْ صَارَ إِلَى الْجُلُوسِ أَقْرَبَ لَمْ يَصَحَّ ⊙

وَالطُّمَأْنِينَةُ فِيهِ وَالْجُلُوسُ الْأَخِيرُ وَالتَّشَهُدُ فِيهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ  
وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى

(و)الثانى عشر (الطمأنينة فيه) أى الجلوس بأن تنفصل حركة  
ارتفاعه إليه عن حركة هويّه ٥

(و)الثالث عشر (الجلوس الأخير) أى الذى يعقبه السلام ٥  
(و)الرابع عشر (التشهد فيه) أى الجلوس الأخير وأقله  
التحيات لله سلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته سلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن  
محمدًا رسول الله وأكمل التشهد التحيات المباركات الصلوات  
الطيبات لله السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد  
أن محمدًا رسول الله ٥

(و)الخامس عشر (الصلاة على النبى ﷺ) (فيه) أى الجلوس  
الأخير بعد الفراغ من التشهد وأقلها اللهم صل على محمد  
وأما الصلاة على آل فيه فهى سنة والأكمل أن يقول اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم إنك حميدٌ مجيدٌ اللهم بارك على محمد  
وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك  
حميدٌ مجيدٌ ٥

(و)السادس عشر (التسليم الأولى) ويجب إيقاع السلام حال  
القعود، وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكملُه السلام عليكم



وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَتَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ①  
وَسُنُّهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا شَيْئَانِ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ

ورحمة الله مرتين يمينًا فشمالاً ②

(و) السابِعَ عَشَرَ (نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ) مع الشروع في التسليمة الأولى وهذا وجهٌ ضعيفٌ والصحيحُ أنها لا تجب<sup>(١)</sup> بل تُسَنُّ ③

(و) الثَّامِنَ عَشَرَ (تَرْتِيبُ الْأَرْكَانِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ) حَتَّى بَيْنَ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْجُلُوسِ الْآخِرِ<sup>(٢)</sup> وَيُسْتَشْنَى مِنْهُ وَجُوبُ مَقَارَنَةِ النِّيَّةِ لَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَمَقَارَنَةِ الْقِيَامِ لِهَمَا وَلِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ وَمَقَارَنَةِ الْجُلُوسِ الْآخِرِ لِلتَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامِ ④

(وَسُنُّهَا) أَيِ الصَّلَاةِ (قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهَا شَيْئَانِ الْأَذَانُ) وَهُوَ لُغَةً الْإِعْلَامُ وَشَرْعًا ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ وَقْتِ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ ⑤ وَأَلْفَاظُهُ مَثْنَى إِلَّا التَّكْبِيرَ أَوَّلَهُ فَأَرْبَعٌ وَإِلَّا التَّوْحِيدَ آخِرَهُ فَوَاحِدٌ (وَالْإِقَامَةُ) وَهُوَ مَصْدَرٌ أَقَامَ ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الذِّكْرُ

(١) قال الغزى هنا (وهذا وجه مرجوح وقيل لا تجب وهو الأصح) قلت بل القول بعدم الوجوب هو الصحيح لا الأصح كما في التعليقة للقاضي حسين وغيره اهـ سمي.

(٢) قال الغزى هنا (ترتيب الأركان حتى بين التشهد والصلاة على النبي ﷺ فيه) وهى عبارة مضطربة إذ يجتمع فيها تقديم أحد الأمرين على الآخر مع كونه متضمنًا فيه. سمي.

وبعد الدخول فيها شيان التشهد الأول والقنوت في الصبح وفي الوتر  
في النصف الثاني من شهر رمضان ⑤ وهيأتها خمسة عشر خصلة رفع  
اليدين عند تكبيرة الإحرام

المخصوص لأنه يقيم إلى الصلاة. وإنما يُشرع كل من الأذان  
والإقامة للمكتوبة وأما غيرها مما تُطلب فيه الجماعة من  
النوافل فينادى لها الصلاة جامعة ⑥

(و) سننها (بعد الدخول فيها) أى أبعاضها التى تُجبر بسجود  
السَّهْو (شيان) على ما ذكره المصنف (التشهد الأول) ومثله  
قعوده والصلاة على النبي ﷺ فيه (والقنوت في) اعتدال الركعة  
الثانية من (الصبح) وهو لغة الدعاء وشرعاً ذكر مخصوص ومما  
جاء فيه ما رواه أبو داود وغيره عن الحسن بن علي رضي الله  
عنهما مرفوعاً اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ  
وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ  
إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ وَلَا يَعْزُّ  
مَنْ عَادَيْتَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ اهـ وتُنْدَب الصلاة على النبي ﷺ  
بعده (و) يُسنُّ القنوت كذلك (في) آخر (الوتر في النصف  
الثاني من شهر رمضان) وهو كقنوت الصبح المتقدم في محله  
ولفظه. ولا تتعين كلمات القنوت السابقة لحصول سنته حتى لو  
قنت بآية تتضمن دعاءً وقصد القنوت حصلت سنته ⑦

(وهيأتها) أي الصلاة وأراد بها ما يُستحب فيها وليس بعضاً  
يُجبر بسجود السَّهْو (خمس عشرة خصلة) الأولى (رفع اليدين  
عند تكبيرة الإحرام) إلى حَذْو مَنْكِبَيْهِ بحيث تحاذي أطراف

وعند الرُّكُوعِ والرفْعِ منه ووضَعُ اليمينِ على الشَّمالِ والتَّوجُّهُ والاستِعاذَةُ  
والجَهْرُ فى موضِعِهِ والإِسْرَارُ فى موضِعِهِ والتَّأْمِينُ وقراءةُ السُّورَةِ بعدَ  
الفَاتِحَةِ

أصابه أعلى أذنيه وإبهاماه شحمتيهما (و) رفعُ اليدين كذلك  
(عند الرُّكُوعِ و) عند (الرفعِ منه ووضَعُ اليمينِ على الشَّمالِ)  
تحت صدره وفوق سرته أو عند صدره (والتَّوجُّهُ) وهو قول  
المصلِّي عقب التحريم وجهتُ وجهي للذي فطرَ السموات  
والأرضَ حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي  
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لا شريكَ له وبذلك أُمِرْتُ  
وأنا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ولو عبر بدعاء الاستفتاح لكان أحسن إذ  
المرادُ أن يقولَ المصلِّي بعد التحريم دعاءَ الافتتاح هذا أو غيره  
مما وردَ فى ذلك (والاستِعاذَةُ) قبلَ قراءةِ الفاتحةِ فى كلِّ ركعةٍ  
ومحلُّ ذلك فى الركعةِ الأولى بعدَ التَّوجُّهِ وتحصلُ بكلِّ لفظٍ  
يشتملُ على التَّعوُّذِ والأفضلُ أعوذُ بالله من الشيطانِ الرجيمِ  
(والجَهْرُ فى موضِعِهِ) وهو الصُّبْحُ وأوليا المغربِ والعشاءِ  
والجمعةُ والعيدانِ والخسوفُ والاستسقاءُ والتراويحُ ووترُ  
رمضانَ وركعتا الطوافِ ليلاً أو وقتَ صبحٍ (والإِسْرَارُ فى  
موضِعِهِ) وهو ما عدا ما ذَكَرَ ٥ والعبرة للجهرِ أو الإِسْرَارِ فى  
المَقْضِيَّةِ بوقتِ القضاءِ لا بوقتِها إِلَّا فى صلاةِ العيدِ فيجهرُ فى  
أَيِّ وقتٍ قضاها فيه ٥ (والتَّأْمِينُ) أى قولُ ءَامِينَ عقبَ الفاتحةِ  
لقارئها فى صلاةٍ وغيرها لكنه فى الصلاةِ ءَاكُذُ وَيُؤْمِنُ المأمومُ  
مع تأمينِ إمامه ويجهرُ به فى الجهريةِ (وقراءةُ السُّورَةِ بعدَ  
الفاتحةِ) لإمامٍ ومنفردٍ فى ركعتي الصُّبْحِ وأولَيَّ غيره فلو قدمَ

والتَّكْبِيرَاتُ عِنْدَ الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ وَقَوْلُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا لَكَ  
الْحَمْدُ وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ فِي  
الْجُلُوسِ يَبْسُطُ الْيُسْرَى وَيَقْبِضُ الْيُمْنَى إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ فَإِنَّهُ يُشِيرُ بِهَا مُتَشَهِّدًا  
وَالْإِفْتِرَاشُ فِي جَمِيعِ الْجُلُوسَاتِ وَالتَّوَرُّكُ فِي الْجُلُوسَةِ الْآخِرَةِ

السورة على الفاتحة لم تحسب (والتكبيرات عند الخفض  
والرفع) أى عند الانتقال من فعلٍ إلى آخر (وقول سَمِعَ اللَّهُ  
لِمَنْ حَمِدَهُ) حين يرفع رأسه من الركوع إمامًا كان أو مأموماً أو  
منفردًا ومعنى سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْهُ حَمْدَهُ وَجَازَاهُ  
عليه وقول المصلى (ربنا لك الحمد) إذا انتصب قائماً  
(والتسبيح في الركوع) وأدنى الكمال فيه سبحان ربّي العظيم  
ثلاثاً (و) في (السجود) وأدنى الكمال فيه سبحان ربّي الأعلى  
ثلاثاً (ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس) للتشهد الأول  
والأخير (يبسط) اليد (اليسرى) بحيثُ تسامتُ أى تحاذى  
رؤوسُ أصابعها الركبة (ويقبض) اليد (اليمنى) أى أصابعها (إلا  
المسبحة) مِنَ الْيُمْنَى فلا يقبضها (فإنه) يرسلها ويضمّ الإبهامَ  
إليها (ويشير بها) رافعاً لها مائلةً قليلاً حال كونه (متشهداً)  
وذلك عند قوله إلا الله ولا يحركها فإن حركها كُره ولا تبطل  
صلاته في الأصح (والافتراش في جميع الجلوسات) الواقعة في  
الصلاة كجلوس الاستراحة والجلوس بين السجدين وجلوس  
التشهد الأول وهو أن يجلس الشخص على كعب اليسرى  
جاعلاً ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض  
أطراف أصابعها لجهة القبلة (والتورك في الجلسة الأخيرة) من

## والتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ ⑤

(فصل) والمرأة تُخَالِفُ الرَّجُلَ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ فَالرَّجُلُ يُجَافِي مِرْفَقِيهِ  
عَنْ جَنْبِيهِ وَيُقِلُّ بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيَجْهَرُ فِي مَوْضِعِ  
الْجَهْرِ وَإِذَا نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ سَبَّحَ

جلسات الصلاة وهي جلوسُ التشهد الأخير والتوركُ مثلُ  
الافتراش إلا أن المُصَلِّيَ يُخْرِجُ يَسَارَهُ عَلَى هَيْئَتِهَا فِي  
الافتراش من جهة يمينه ويلصق وَرِكَهَ بِالْأَرْضِ ⑤ والمسبوقُ فِي  
تَشَهُدِ إِمَامِهِ الْآخِرِ وَالسَّاهِي الَّذِي شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ وَيُرِيدُ  
الْقِيَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ يَفْتَرِشَانِ وَلَا يَتُورِكَانِ لِأَنَّ جُلُوسَهُمَا لَا  
يَعْقِبُهُ سَلَامٌ ⑤ (والتسليمَةُ الثَّانِيَةُ) وَسُنَّ أَنْ يَبْتَدِيَ بِهَا مَتَوَجِّهَ  
الْقِبْلَةِ بَوَجهِهِ وَيُنْهِيهَا مَعَ تَمَامِ التَّفَاتِ وَجْهَهُ إِلَى يَسَارِهِ وَمِثْلُ  
ذَلِكَ التَّسْلِيمَةُ الْأُولَى إِلَّا أَنَّهُ يَلْتَفِتُ بِوَجْهِهِ إِلَى يَمِينِهِ ⑤

## ⑤ (فصل) فِي أُمُورٍ تَخَالَفَ فِيهَا الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ فِي الصَّلَاةِ ⑤

(والمراة تخالف الرجل في خمسة أشياء فالرجل يجافي) أي  
يباعدُ (مرفقيه) وكل عَضْدِيهِ (عن جنبه) في الركوع والسجود  
(ويُقِلُّ) أي يرفعُ (بطنه عن فخذه في السجود<sup>(١)</sup>) ويجهرُ في  
موضع الجهر) وتقدمُ بيانهُ في موضعه (وإذا نابَه) أي أصابه  
(شيءٌ في الصلاة سبَّح) فيقولُ سبحانَ الله بقصدِ الذِّكْرِ فقط أو

(١) قوله (في السجود) هو الموافق للمعتمد من النسخ الخطيَّة وجعل الغزِّي المتنَّ  
(في الركوع والسجود) اه سمي.

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتِهِ ①

[وَالْمَرْأَةُ تَضُمُّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَخْفِضُ صَوْتَهَا بِحَضْرَةِ الرِّجَالِ  
الْأَجَانِبِ وَإِذَا نَابَهَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ صَفَّقَتْ وَجَمِيعُ

مع الإعلامِ فَإِنْ قصد الإعلامَ فقط أو أطلقَ بطلت<sup>(١)</sup> (وعورةُ  
الرجلِ ما بين سُرته وركبته) أما هما فليسا من العورة ②

(والمراةُ) تخالف الرجلَ في الخمسة المذكورة فإنها (تضمُّ  
بعضها إلى بعض) فتلصق بطنها بفخذها في سجودها<sup>(٢)</sup> وتضم  
مرفقيها لجنبها فيه وفي ركوعها (وتخفيضُ صوتها) في الجهرية  
إِنْ صَلَّتْ (بحضرة الرجال الأجانب) إِنْ صَلَّتْ منفردةً عنهم  
جَهَرَتْ (وإذا نابها شيءٌ في الصلاة صَفَّقَتْ) بضربِ بطنِ اليمينِ  
على ظهرِ الشمالِ لا على بطنها إِنْ ضَرَبَ بطنَ إحدى الكفَّينِ  
على بطنِ الأخرى مكروهٌ للرجالِ والإناثِ في الصلاة وخارجها  
فلو ضربتْ بقصدِ اللعب ولو قليلاً بطلتْ صلاتها كأيِّ حركةٍ  
في الصَّلَاةِ بنيةِ اللَّعِبِ فإنها تُبْطَلُها والخُنْثَى كالمراة (وجميعُ

(١) قوله (فإن قصد الإعلامَ فقط أو أطلقَ بطلت) خلافُ ما ذهبَ إليه الغزى من  
عدم البطلانِ عند الإطلاقِ. والقولُ بالبطلانِ موافقٌ لِمَا قاله الشيخُ زكريا  
والشمسُ الرمليُّ وابنُ حجرِ المكيُّ وذلك لأنَّ عروضَ القرينةِ أخرجه عن  
موضوعه مِنَ الذِّكْرِ إلى أَنْ صَيَّرَهُ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ بخلاف ما لو قصدَ الذِّكْرَ  
وحدهُ أو مع نحو التفهيمِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ لِبَقَاءِ مَا تَكَلَّمَ به على موضوعه  
ومثلُ الذِّكْرِ القراءةُ. سَمِير.

(٢) قوله (في سجودها) أضافَ الغزى هنا قوله (وفي الركوع) قلتُ ذَكَرَ الركوعَ هنا  
لا محلَّ له وذكره النوويُّ في الروضة في السجود فقط كالذي قبله. سَمِير.

بَدَنِ الْحُرَّةِ عَوْرَةً إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفْيَهَا وَالْأُمَّةُ كَالرَّجُلِ<sup>(١)</sup> ◎

(فصل) والذي يُبطلُ الصَّلَاةَ أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا الْكَلَامُ الْعَمْدُ وَالْعَمَلُ الْكَثِيرُ  
وَالْحَدَثُ وَحُدُوثُ النَّجَاسَةِ وَانْكِشَافُ الْعَوْرَةِ وَتَغْيِيرُ النِّيَّةِ وَاسْتِدْبَارُ الْقِبْلَةِ

بدن الحرة عورة) في الصلاة وخارجها (إلا وجهها وكفيها) كما  
نصَّ على ذلك ابنُ عباسٍ وعائشةٌ وغيرُهما وانعقدَ الإجماعُ<sup>(١)</sup>  
على الوجهِ منهما كما تقدَّم (والأمة كالرجل) فتكون عورتها ما  
بين سرتيها وركبتيها ◎

(فصل) في مبطلات الصلاة ولم يستوعبها ◎

(والذي يُبطلُ الصلاةَ أَحَدَ عَشَرَ شَيْئًا) أَوَّلُهَا (الكلامُ العمدُ)  
الصالحُ لخطابِ الآدميين سواءً تعلَّقَ بمصلحة الصلاة أو لا  
(و) ثانيها (العملُ الكثيرُ) المُتَوَالِي كَثَلَاثِ خَطَوَاتٍ عَمْدًا كَانَ  
ذلك أو سهوًا أما العملُ القليلُ فلا تبطل الصلاة به (و) ثالثُها  
(الحدثُ) الأصغرُ والأكبرُ (و) رابعُها (حدوثُ النجاسة) التي لا  
يعفى عنها ولو وقعَ على ثوبه نجاسةٌ فألقاها أو ألقى الثوبَ  
فورًا بلا حملٍ لم تبطل صلاته (و) خامسُها (انكشافُ العورة)  
عمدًا فإن كشفها الريحُ فسترها في الحال لم تبطل صلاته  
(و) سادسُها (تغييرُ النية) كأن ينوى الخروجَ من الصلاة أو قلبَ  
صلاته نفلًا أو فرضًا ءَاخَرَ (و) سابعُها (استدبارُ القبلة) بأن

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (وانعقد الإجماع إلخ) ذكر الغزى هنا أنَّ كلَّ بدنِ المرأةِ عورةٌ وهو في  
الوجهِ مخالفٌ للإجماع. سمير.

## والأكلُ والشربُ والفَهَقَةُ والرَدَّةُ ٥

(فصل) ورَكَعَاتُ<sup>(١)</sup> الْفَرَايِضِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِيهَا أَرْبَعُ وَثَلَاثُونَ سَجْدَةً وَأَرْبَعُ وَتِسْعُونَ تَكْبِيرَةً وَتِسْعُ تَشَهُدَاتٍ وَعَشْرُ تَسْلِيمَاتٍ وَمِائَةٌ وَثَلَاثُ وَخَمْسُونَ تَسْبِيحَةً ٥ وَجُمْلَةُ الْأَرْكَانِ فِي الصَّلَاةِ مِائَةٌ وَسِتَّةٌ وَعِشْرُونَ رُكْنًا

ينحرف عنها بصدريه ولو مكرهاً (و) ثامنُها (الأكلُ) أي ابتلاعُ المأكولِ ولو مكرهاً ومثله ما يُبطلُ الصَّوْمَ مِنْ إِدْخَالِ عَيْنٍ جَوْفًا مِنْ مَنْفَذٍ مُفْتَوِّحٍ (و) تاسعُها (الشربُ) أي ابتلاعُ الشرابِ ولو قليلاً فيهما مع العلم بالحُرْمَةِ وَالذِّكْرِ فَأَمَّا مَعَ الْجَهْلِ بِهَا فَلَا يُبْطَلُ إِلَّا الْكَثِيرُ كَمَا لَوْ كَانَ نَاسِيًا أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ (و) عاشرها (الفهقهة) ومنهم من يُعْبَرُ عنها بِالضَّحِكِ وَالْمَرَادُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ خُرُوجِ حَرْفَيْنِ مَعَهُ (و) حادي عشرها (الرَدَّةُ) وهى قطعُ الإسلامِ بقولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ ٥

(فصل) (ورَكَعَاتُ الْفَرَايِضِ) أَى فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً) أَمَّا يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَعَدَدُ رَكَعَاتِ الْفَرَايِضِ فِيهِ خَمْسَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ٥ وَعَدَدُ رَكَعَاتِ صَلَاةِ السَّفَرِ فِي كُلِّ يَوْمٍ لِلْقَاصِرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ٥ (فيها أربع وثلاثون سجدةً وأربع وتسعون تكبيرةً وتسع تشهداتٍ وعشر تسليماتٍ ومائة وثلاث وخمسون تسبيحةً وجملة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركنًا) أَى أَنَّ جُمْلَةَ أَرْكَانِ الصَّلَوَاتِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ الرَّبَاعِيَةِ وَاحِدَةٌ هُوَ مَا ذَكَرَهُ وَإِلَّا فَهِيَ مِائَتَانِ

(١) في بعض النسخ وعدد ركعات الفرائض . سَمِير .



فى الصبح ثلاثون رُكناً وفى المغرب اثنان وأربعون رُكناً وفى الرباعية أربعة وخمسون رُكناً ⊙ وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِى الْفَرِيضَةِ صَلَّى جَالِسًا وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ صَلَّى مُضْطَجِعًا ⊙  
(فصل) والمُتْرُوكُ مِنَ الصَّلَاةِ ثَلَاثَةٌ

وأربع وثلاثون (فى الصبح ثلاثون رُكناً وفى المغرب اثنان وأربعون رُكناً وفى الرباعية أربعة وخمسون رُكناً) وهو ظاهرٌ غَنِىٌّ عَنِ الشَّرْحِ ⊙

(وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فِى الْفَرِيضَةِ) بالمرّة أو إلا بمشقة شديدة لا تحتمل عادةً تلحقه فى قيامه (صلى جالساً) على أى هيئة شاء ولكن افتراشه فى موضع قيامه أفضل من غيره من الهيئات (وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ) بالمرّة أو إلا بالمشقة المذكورة سابقاً (صلى مضطجعاً) فإن عَجَزَ عَنِ الاضطجاع صلى مستلقياً على ظهره مع الاستقبال بوجهه وجوباً بوضع شئ تحت رأسه ووجهه أخمصيّه للقبلة ندباً فإن عجز عن الاستقبال بوجهه وجب الاستقبال بأخمصيّه وإذا عجز عن الركوع والسجود أو ممّا برأسه فيهما فإن عجز عن الإيماء برأسه أو ممّا بأجفانه فإن عجز عن الإيماء بها أجرى أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها ما دام عقله ثابتاً والمصلّى قاعداً عندئذ لا قضاء عليه ولا ينقص أجره لأنه معذورٌ وأما قوله ﷺ فيما رواه الشيخان مَنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَائِمِ وَمَنْ صَلَّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْقَاعِدِ فمحمولٌ على النَّفْلِ عند القدرة ⊙

(فصل) (والمُتْرُوكُ مِنْ) ما يُطْلَبُ فعله فى (الصلاة ثلاثة

أشياء فرض وسنة وهيئة فالفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل إن ذكره والزمان قريب أتى به وبني عليه وسجد للسهو والسنة لا يعود إليها بعد التلبس بالفرض لكنه يسجد للسهو عنها

أشياء فرض ويسمى ركنًا أيضًا (وسنة) بعض (وهيئة) لا تجبر بالسجود وبين المصنف الثلاثة في قوله (الفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل إن ذكره) وهو في الصلاة أتى به إن لم يكن فعل مثله وإلا أتى بركعة وتمت صلاته نعم المأموم يتابع إمامه ويأتي بركعة بعد سلامه مطلقًا أو ذكره بعد السلام (والزمان قريب أتى به) ولو بعد أن استدبر القبلة (وبني عليه) ما بقي من الصلاة (وسجد للسهو) لأنه فعل ما يبطل عمده الصلاة وإلا بأن ذكره بعد طول الفصل استأنف ٥

(والسنة) إن تركها المصلي (لا يعود إليها بعد التلبس بالفرض) فمن ترك التشهد الأول مثلاً فذكره بعد اعتداله لا يعود إليه فإن عاد إليه عامداً عالماً بتحريمه بطلت صلاته أو ناسياً أنه في الصلاة أو جاهلاً فلا تبطل صلاته ويلزمه القيام عند تذكيره وعلمه ٥ فإن كان مأموماً وقام سهواً عاد وجوباً لمتابعة إمامه أو عمداً سنَّ عودَهُ ولا يجب (لكنه) أي المنفرد ومثله الإمام ويتبعه المأموم (يسجد للسهو عنها) أي السنة في صورة عدم العود أو العود ناسياً وأما المأموم فيحمل الإمام سهوه ٥ وأراد المصنف بالسنة هنا الأبعاد الستة وهي التشهد الأول وقعوده والقنوت في الصبح وفي آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان والقيام للقنوت والصلاة على النبي ﷺ في

والهَيْئَةُ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا بَعْدَ تَرْكِهَا وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ عَنْهَا ① وَإِذَا شَكَّ فِي  
عَدَدِ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الرُّكَّعَاتِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَهُوَ الْأَقْلُ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ②  
وَسَجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ ③

التشهد الأول والصلاة على الآل في التشهد الأخير وَسُمِّيَتْ  
أَبْعَاضًا لِتَأْكِيدِهَا تَشْبِيهًا بِالْبَعْضِ الَّذِي هُوَ الْجُزْءُ أَيِ الرُّكْنِ ④  
(والهَيْئَةُ) كَالْتَّسْبِيحَاتِ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا يُجْبَرُ بِالسَّجُودِ (لَا  
يَعُودُ) الْمُصَلِّي (إِلَيْهَا بَعْدَ تَرْكِهَا وَلَا يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ عَنْهَا) سَوَاءٌ  
تَرَكَهَا عَمْدًا أَمْ سَهْوًا (وَإِذَا شَكَّ) الْمُصَلِّي (فِي عَدَدِ مَا أَتَى بِهِ  
مِنَ الرُّكَّعَاتِ) كَمَنْ شَكَّ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا (بَنَى عَلَى  
الْيَقِينِ وَهُوَ الْأَقْلُ) كَالثَّلَاثَةِ فِي هَذَا الْمِثَالِ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ (وَسَجَدَ  
لِلسَّهْوِ) أَيْ لِأَجْلِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعًا وَلَا  
يَعْمَلُ بِقَوْلٍ غَيْرِهِ لَهُ أَنَّهُ صَلَّى أَرْبَعًا مَا لَمْ يَبْلُغْ عَدَدَ التَّوَاتُرِ <sup>(١)</sup> ⑤  
(وَسَجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ) عِنْدَ تَرْكِ بَعْضٍ أَوْ فَعَلٍ مَا يُبْطَلُ عَمْدُهُ  
الصَّلَاةُ <sup>(٢)</sup> (وَمَحَلُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ) فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَسْجُدْ عَامِدًا  
عَالِمًا بِالسَّهْوِ أَوْ نَاسِيًا وَطَالَ الْفَصْلُ عَرَفًا فَاتَ مَحَلُّهُ فَإِنْ قَصُرَ  
الْفَصْلُ لَمْ يَفُتْ وَحِينَئِذٍ فَلَهُ السَّجُودُ وَتَرْكُهُ ⑥ وَسَجُودُ السَّهْوِ

(١) قوله (ما لم يبلغ عدد التواتر) أَيْ فَإِنْ بَلَغَ عَدَدُ الْغَيْرِ التَّوَاتُرِ عَمَلٌ بِقَوْلِهِمْ عَلَى  
خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ الْغَزِيُّ هُنَا فَإِنَّهُ قَالَ (وَلَوْ بَلَغَ ذَلِكَ الْقَائِلُ عَدَدَ التَّوَاتُرِ) أَيْ  
وَالْمَعْتَمَدُ خِلَافُ قَوْلِهِ لِأَنَّ التَّوَاتُرَ يَفِيدُ الْيَقِينَ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْإِقْنَاعِ عَنِ  
الزَّرَكَشِيِّ. سَمِير.

(٢) قوله (أو فعل ما يُبطل عمدته الصلاة) أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْغَزِيِّ هُنَا فَإِنَّهُ قَالَ (أَوْ  
فِعْلٌ مِنْهِيَ عَنْهَا فِيهَا) إِذْ لَيْسَ كُلُّ مِنْهِيَ عَنْهَا يُبْطَلُ الصَّلَاةُ. سَمِير.

(فصل) وخمسة أوقات لا يُصَلَّى فيها إلا صلاة لها سببٌ بعد صلاة الصُّبح حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وعند طلوعها حتى تَتَكَمَّلَ وترتفع قدر رُمح وإذا استوت حتى تَزُولَ وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها ⊙

سجدتان كسجود الصلاة في واجباته ومندوباته ⊙

(فصل) في الأوقات التي تُكره فيها صلاة لا سبب لها تحريمًا على المعتمد أو تنزيهاً على خلافه ولا تنعقد فيها على الرَّاْيَيْنِ ⊙

(وخمسة أوقات لا يُصَلَّى فيها إلا صلاة لها سبب) متقدِّم عليها كالفائتة أو مقارن لها كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول (بعد أداء صلاة الصبح) المفروضة (حتى تطلع الشمس) والثاني (عند ابتداء طلوعها حتى تتكامل) في الطلوع (وترتفع قدر رُمح) في رأي العين وهو سبعة أذرع تقريباً (و) الثالث (إذا استوت) الشمس أي عند استوائها (حتى تزل) عن وسط السماء وهو وقت لطيف لا يسع الصلاة إلا أنه إذا وقعت التكبرة فيه لم تنعقد الصلاة ويُستثنى من ذلك يوم الجمعة فلا تُكره الصلاة فيه وقت الاستواء (و) الرابع من (بعد) أداء (صلاة العصر حتى تغرب الشمس) بكما لها (و) الخامس (عند اقتراب الغروب) للشمس بأن تصفر الشمس (حتى يتكامل غروبها) فعند الاصفرار تكون الكراهة إذا صلى العصر قبل ذلك لأمرين الفعل والزمن ⊙ ويُستثنى مما تقدم حرم مكة المسجد وغيره فلا

(فصل) وصلاة الجماعة سنة مؤكدة وعلى المأموم أن ينوي الائتمام دون الإمام ويجوز أن يأتى الحر بالعبد والبالغ بالمراهق ولا تصح قدوة رجل بامرأة ولا قارئ بأُمِّي ☉

تكره الصلاة فيه في هذه الأوقات كلها سواء صلى سنة الطواف أم غيرها ☉

(فصل) (وصلاة الجماعة) للرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة) مؤكدة عند المصنف والرافعي كما في الشرح الكبير والأصح كما في الروضة للنووي أنها فرض كفاية وفي الجمعة فرض عين ☉ ويذكر المأموم الصلاة جماعة مع الإمام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة الأولى وإن لم يقعد معه أمّا الجمعة فلا يدرئها إلا بإدراك ركعة على الأقل (و) يجب (على المأموم أن ينوي) الجماعة أو (الائتمام) أي الاقتداء بالإمام ولا يجب تعيينه بل يكفي الاقتداء بالحاضر وإن لم يعرفه فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته إلا إن انضمت إليه إشارة قلبية كقوله نويت الاقتداء بزيد هذا فبان عمراً فتصح (دون الإمام) فلا يجب في صحة الاقتداء به في غير نحو الجمعة نية الإمام بل هي مستحبة في حقه فإن لم ينو فصلاته فرادى ☉

(ويجوز أن يأتى الحر بالعبد والبالغ بالمراهق) والمراد به هنا المميز وأما غير المميز فلا يصح الاقتداء به ☉ (ولا تصح قدوة رجل بامرأة) ولا بخنثي مشكل ولا خنثي مشكل بامرأة ولا بمشكل (ولا) تصح قدوة (قارئ) وهو من يحسن الفاتحة (بأُمِّي) وهو من يخل بحرف أو تشديدة من الفاتحة ☉

وأى موضع صلى في المسجد بصلاة الإمام فيه وهو عالمٌ بصلاته أجزأه ما لم يتقدم عليه وإن صلى في المسجد والمأموم خارج المسجد قريباً منه وهو عالمٌ بصلاته ولا حائل هناك جازٌ ⑤

(فصل) ويجوز للمسافر قصر الصلاة

ومن شروط القدوة الاجتماع في مكان واحد وإليه أشار المصنف بقوله (وأى موضع صلى في المسجد بصلاة الإمام فيه) أى في المسجد (وهو) أى المأموم (عالمٌ بصلاته) أى الإمام بمشاهدته له أو لمن هو مقتد به ولو واحداً أو بسماع صوته أو صوت عدلٍ (أجزأه) أى كفاه ذلك في صحة الاقتداء به (ما لم يتقدم عليه) فإن تقدم عليه بعقبه في جهته لم تنعقد صلاته ⑥ ولا تضر مساواته لكن يُندب تخلفه عن إمامه قليلاً (وإن صلى) الإمام (في المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قريباً منه) أى المسجد بأن لم تزد مسافة ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً (وهو) أى المأموم (عالمٌ بصلاته) أى الإمام (ولا حائل) يمنع الرؤية أو المرور (هناك) أى بين الإمام والمأموم يُخوج المأموم إلى استدبار القبلة للوصول إلى إمامه (جاز) الاقتداء به وتعتبر المسافة المذكورة من آخر المسجد ⑦ وإن كان الإمام والمأموم في غير المسجد من فضاء أو بناء فالشرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائلٌ ⑧

(فصل) في قصر الصلاة وجمعها ⑨

(ويجوز للمسافر لغرض صحيح قصر الصلاة) المكتوبة

الرُّبَاعِيَّةُ بِخَمْسِ شَرَائِطَ أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَأَنْ تَكُونَ مَسَافَتُهُ سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا وَأَنْ يَكُونَ مُؤَدِّيًّا لِلصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ وَأَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ مَعَ الْإِحْرَامِ وَأَنْ لَا يَأْتِمَّ بِمُقِيمٍ ⊙

(الرُّبَاعِيَّةُ) لَا غَيْرَهَا مِنْ ثَنَائِيَّةٍ وَثَلَاثِيَّةٍ (بِخَمْسِ شَرَائِطَ) الْأَوَّلُ (أَنْ يَكُونَ سَفَرُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ) بَأَنْ يَكُونَ وَاجِبًا كَالسَّفَرِ لِقَضَاءِ دِينٍ أَوْ مَنَدُوبًا كَالسَّفَرِ لَصَلَاةِ الرَّحْمِ أَوْ لَزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مَبَاحًا كَسَفَرِ تِجَارَةٍ أَوْ مَكْرُوهًا كَالسَّفَرِ مُنْفَرِدًا أَمَا سَفَرُ الْمَعْصِيَةِ كَالسَّفَرِ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ فَلَا يَتَرَخَّصُ فِيهِ بِقَصْرِ وَلَا جَمْعٍ ⊙

(وَالثَّانِي) (أَنْ تَكُونَ مَسَافَتُهُ) أَيِ السَّفَرِ (سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا) تَحْدِيدًا فِي الْأَصَحِّ وَهِيَ مَسِيرَةُ مَرَحِلَتَيْنِ أَى يَوْمَيْنِ بِسِيرِ الْأَثْقَالِ وَدَيِّبِ الْأَقْدَامِ الْمُعْتَادِينَ فَلَا تُحَسَّبُ مَدَةُ الرَّجُوعِ مِنْهَا وَالْفَرَسَخُ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ هَاشِمِيَّةٍ وَحِينَئِذٍ فَمَجْمُوعُ الْفَرَاخِ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا وَالْمِيلُ أَرْبَعَةُ أَلْفِ خَطْوَةٍ وَالْخَطْوَةُ ثَلَاثَةُ أَقْدَامٍ ⊙

(وَالثَّالِثُ) (أَنْ يَكُونَ) الْقَاصِرُ (مُؤَدِّيًّا لِلصَّلَاةِ الرَّبَاعِيَّةِ) أَمَا الْفَائِتَةُ حَظْرًا فَلَا تُقْضَى مَقْصُورَةً فِي السَّفَرِ وَالْفَائِتَةُ فِي السَّفَرِ تُقْضَى فِيهِ مَقْصُورَةً لَا فِي الْحَضَرِ ⊙

(وَالرَّابِعُ) (أَنْ يَنْوِيَ) الْمَسَافِرَ (الْقَصْرَ) لِلصَّلَاةِ (مَعَ الْإِحْرَامِ) بِهَا ⊙

(وَالْخَامِسُ) (أَنْ لَا يَأْتِمَّ) فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (بِمُقِيمٍ) أَى بِمَنْ يَصَلِّي صَلَاةَ الْمُقِيمِ وَهِيَ الصَّلَاةُ التَّامَّةُ وَلَوْ صُبْحًا فَيَشْمَلُ الْمَسَافِرَ الْمُتِمِّمَ ⊙

وَيَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ أَيَّهِمَا شَاءَ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي وَقْتِ أَيَّهِمَا شَاءَ

(ويجوز للمسافر) سفرًا طويلًا مباحًا (أن يجمع بين) صَلَاتَي (الظهر والعصر) تقديمًا وتأخيرًا وهو معنى قوله (في وقتِ أيَّهما شاء) (و) أن يجمع (بين) صَلَاتَي (المغرب والعشاء) كذلك أي (في وقت أيَّهما شاء) ٥ وشروط جمع التقديم ثلاثة الأول أن يبدأ بالظهر قبل العصر وبالمغرب قبل العشاء فلو عكس بأن بدأ بالعصر قبل الظهر مثلاً لم تصحَّ العصرُ ويعيدها بعد الظهر إن أراد الجمع واكتملت شروطه. والثاني نية الجمع في الصلاة الأولى بأن تقع نية الجمع فيها ولو مع التكبيرة أو السلام فلا يكفي تقديمها على التحرُّم ولا تأخيرها عن السلام من الأولى ٥ والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول الفصل بينهما فإن طال عُرفًا أي بقدر ركعتين بأخفٍّ ممكن ولو بعذر كنوم وجب تأخير الصلاة الثانية إلى وقتها ٥ وأما الفصل اليسير عرفًا فلا يضرُّ ٥ ويُشترط لجمع التأخير أن يكون بنية الجمع في وقت الأولى ويجوز تأخيرها أي النية إلى أن يبقى من وقت الأولى ما يسع الصلاة<sup>(١)</sup> ولا يجب فيه ترتيب ولا موالاة ولا نية جمعٍ على الصحيح في الثلاثة.

(١) قال الغزى رحمه الله هنا (ويجوز أن يأخرها إلى أن يبقى من وقت الأولى زمن لو ابتدئت فيه كانت أداءً) اهـ وإلى مثله ذهب بعض الشافعية أيضًا لكنه خلاف ما اعتمده الرملِيُّ فإنه قال في النهاية المعتمد أنه إذا تأخر ولم ينو وقد بقي من الوقت ما لا يسعها كاملة عصي اهـ سمير.



ويجوز للحاضر في المطر أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما ⑤  
(فصل) وشرائط وجوب الجمعة سبع خصال<sup>(١)</sup> الإسلام والبلوغ والعقل

(ويجوز للحاضر) أي المقيم (في) وقت (المطر أن يجمع بينهما) أي الظهر والعصر والمغرب والعشاء لا في وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) إن كان المطر بحيث يبل الثوب وإن لم يكن قوياً ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم ⑥ ويشتط أيضاً وجود المطر في أول الصلاتين وعند السلام من الأولى وبين الصلاتين<sup>(١)</sup> سواء نزل المطر في غير ذلك أم لا ⑦ وتختص رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد أو غيره من مواضع الجماعة بعيد عرفاً بحيث يتأذى الذهاب إليه بالمطر في طريقه ⑧

(فصل) في صلاة الجمعة والأصل فيها آية سورة الجمعة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ⑨ وأخبار كقوله ﷺ فيما رواه أبو داود وابن حبان رَوَّاحُ الجمعة واجب على كل محتلم اهـ

(وشرائط وجوب الجمعة) وجوباً عينياً (سبع خصال) وفي نسخة سبعة أشياء ثلاثة تشترك مع غيرها فيها وهي (الإسلام والبلوغ والعقل) فلا تجب الجمعة على ما سبق بيانه في غيرها

(١) في نسخة سبعة أشياء. سمير.

(١) قال الغزى هنا (لا يضر الانقطاع بعد السلام) وهو خلاف ما اعتمدته الغزالي في الوسيط وغيره. سمير.

## والحرية والذكورية والصحة والاستيطان ٥

وشرائط فعلها ثلاثة أن تكون البلد مِصرًا أو قريةً وأن يكون العدد أربعين من أهل الجمعة وأن يكون الوقت باقياً

مِنَ الصَّلَوَاتِ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ٥ وَأَرْبَعَةٌ مَخْتَصَةٌ بِهَا (و) هِيَ (الْحَرِيَّةُ وَالذُّكُورِيَّةُ وَالصَّحَّةُ وَالِاسْتِيْطَانُ) وَلَوْ عَبَّرَ بِالْإِقَامَةِ لَكَانَ أَحْسَنَ لِأَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْمَقِيمِ فَلَا تَجِبُ عَلَى رَقِيقٍ وَأَنْثَى وَمِثْلَهَا الْخُنْثَى وَمَسَافِرٍ وَمَرِيضٍ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَعْدُورٍ فِي تَرْكِ الْجُمَاعَةِ ٥ وَتَجِبُ أَيْضًا عَلَى مَنْ أَقَامَ خَارِجَ الْبَلَدِ لَكِنْ كَانَ يَبْلُغُهُ نَدَاءُ صَيِّتٍ مِنْ طَرَفٍ يَلِيهِ مِنْ بَلَدِهَا ٥

(وشرائط) صحة (فعلها ثلاثة) الأول دارُ الإقامة التي يستوطنها العدد المُجَمَّعُونَ سواءً فِي ذَلِكَ الْمَدَنِ وَالْقُرَى الَّتِي تُتَّخَذُ وَطَنًا بَأَن لَا يَفَارِقُهَا أَهْلُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَعَبَّرَ الْمَصْنِفُ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (أَنْ تَكُونَ الْبَلَدُ) أَيْ بَلَدُ الْجُمُعَةِ (مِصْرًا) وَهُوَ مَا كَانَ فِيهِ سَوْقٌ قَائِمٌ وَأَمِيرٌ وَقَاضٍ (أَوْ قَرْيَةً) وَهِيَ مَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَسِوَاءَ كَانَ بِنْيَانُهُ مِنْ قَصَبٍ أَوْ خَشَبٍ طَالَمَا تُقَامُ الْجُمُعَةُ فِي مَحَلٍّ مَعْدُودٍ مِنْهُ لَا خَارِجَهُ وَلَوْ فِي الْفَضَاءِ الْمَعْدُودِ مِنْ خُطَّتِهِ بَحِثْ لَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ (و) الثَّانِي (أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ) فِي جَمَاعَةِ الْجُمُعَةِ (أَرْبَعِينَ) رَجُلًا (مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ) وَهُمْ الْمَكْلُفُونَ الذُّكُورُ الْأَحْرَارُ الْمَسْتَوْطِنُونَ بِحَيْثُ لَا يَطْعَنُونَ عَمَّا اسْتَوْطَنُوهُ شِتَاءً وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ (و) الثَّلَاثُ (أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ) أَيْ وَقْتُ الظَّهِيرِ (بَاقِيًا) فَيُشْتَرَطُ أَنْ تَقَعَ الْجُمُعَةُ كُلُّهَا فِي الْوَقْتِ فَلَوْ ضَاقَ وَقْتُ الظَّهِيرِ عَنْهَا بَأَن لَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَسَعُ الَّذِي

فإن خرج الوقت أو عُدِمَت الشروط صُلِّيَتْ ظَهْرًا ⊙  
وفرائضها ثلاثة خُطبتان يقومُ فيهما ويجلسُ بينهما

لا بدَّ منه فيها من خطبتيها وركعتيها صُلِّيَتْ ظَهْرًا (فإن خرج الوقت) يقينًا أو ظنًّا (أو عُدِمَت الشروط) وهم فيها (صُلِّيَتْ ظَهْرًا) بناءً على ما فُعِلَ منها وفاتَتِ الجمعة سواء أدركوا منها ركعة أم لا ⊙ ولو شَكُّوا في خروج وقتها وهم فيها أتموها الجمعة على الصحيح ⊙

(وفرائضها) أى شروطها (ثلاثة) أحدها وثانيها (خطبتان يقوم) الخطيبُ (فيهما ويجلس بينهما) والمجزيُّ من ذلك قدر الطمأنينة بين السجدين ويُسنُّ أن يكون بقدر سورة الإخلاص ⊙ ولو عجزَ عن القيام وخطب قاعدًا صحَّ وجاز الاقتداء به وصَحَّت صلاتهم ولو مع الجهل بحالِه بأن لم يعلموا بعجزه ولا أخبرهم لأنَّ الظاهرَ من حالِه أنه ترك القيام لعجزه ويفصل بين الخطبتين بسكتة لا باضطجاع ⊙

وأركان الخطبتين خمسة حمدُ الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله ﷺ ولفظهما متعَيَّن ثم الوصية بالتقوى ولا يتعيَّن لفظها وقراءة آية مفهومة في إحداها والمراد أنها تُفهم معنى مقصودًا كالوعظ أو الوعد أو الوعيد وخامس الأركان الدعاء للمؤمنين في الخطبة الثانية أو للحاضرين أو لأربعين منهم ولا يُسنُّ الدعاء لشخص بعينه فيها وإن لم يحرم بل كرهه الشافعيُّ وقال في الأمِّ فإن دعا لأحدٍ بعينه أو على أحدٍ كرهته ولم تكن عليه إعادة أه وجزم ابن عبد السلام في الأمالي والغزاليُّ

وَأَنْ تُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي جَمَاعَةٍ ⑤

وَهَيَّأَتْهَا أَرْبَعُ خَصَالٍ الْغُسْلُ

بتحريم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وبعدم دخولهم النار لأننا قطع بخبر الله تعالى وخبر رسول الله ﷺ أن فيهم من يدخل النار اه نقله في النهاية وأطال على الشبراملي في نصرتة ⑤

ويُشترط أن يستر الخطيب عورته وأن يكون طاهرًا عن الحدث والخَبَثِ في ثوبٍ وبدنٍ ومكانٍ وأن تكون أركان الخطبتين بالعربية وأن يُسمع هذه الأركان ولو بالقوة لأربعين تنعقد بهم الجمعة وأن يُوالى بين كلمات الخطبة وبين الخطبتين وبينهما وبين الصلاة فإن انتفت الموالاة ولو بعذر بطلت الخطبة فيستانفها ⑤

(و) الثالث من فرائض الجمعة (أن تُصَلِّيَ) بضم أوله (ركعتين) لا أربعة (في جماعة) أربعين تنعقد بهم الجمعة ولو في الركعة الأولى فقط ويستمرون بعد ذلك ولو مُتَفَرِّدين إلى الفراغ من الصلاة فإن من أدرك مع إمام الجمعة ركعة لم تفتة الجمعة فيصلِّي بعد زوال قدوته ركعة ⑤ ويُشترط وقوع هذه الصلاة بعد الخطبتين بخلاف صلاة العيد فإنها قبلهما وأن لا تعدد الجمعة إلا لحاجة فمتى ما تعددت غيرها صححت المعلوم سبقتها بتكبيره إحرام إمامها دون المسبوقه ⑤

(وهيئاتها) التي تُستحبُّ لها (أربعُ خصالٍ) أحدها (الغسل) لمن يريد حضورها من ذكر أو أنثى حرٍّ أو عبدٍ مقيمٍ أو مسافرٍ

وتنظيفُ الجسدِ ولُبْسُ الثيابِ البِيضِ وأخذُ الظُّفْرِ والطَّيْبِ ⑤ ويُستحبُّ  
الإنصاتُ في وقتِ الخطبةِ ⑥ ومَن دخلَ والإمامُ يخطُبُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ  
خفيفتينِ

ويدخلُ وقتُهُ بالفجرِ الثاني وتقريبُهُ مِنْ ذهابِهِ أَفْضَلُ فَإِنْ عَجَزَ  
عنه تيمَّمَ عن غسلِها ندباً ⑦ (و) الثاني (تنظيفُ الجسدِ) بإزالةِ  
الريحِ الكريهِ منه كصَّنانِ أَى رَائِحَةِ الْمَغَابِنِ<sup>(١)</sup> ومعاطِفِ الجِسْمِ  
إِذَا فَسَدَ وَأَنْتَنَ وَتَغَيَّرَ فَيَتَعَاطَى مَا يُزِيلُهُ مِنْ مِرْتَكٍ وَنَحْوِهِ  
وَالْمِرْتَكُ بفتح الميم وكسرِها معرَّبُ المرداسنج وهو حجرٌ من  
الرصاصِ يقطعُ الرائحةَ ⑧ (و) الثالث (لبسُ الثيابِ البِيضِ) فإنها  
أفضلُ الثيابِ ⑨ (و) الرابع (أخذُ الظفرِ) إِنْ طَالَ وَالشَّعْرُ كَذَلِكَ  
فَيَنْتَفِ إِبْطَهُ وَيَقْصُّ شَارِبَهُ بَحَيْثُ تَظْهَرُ حَمْرَةُ شَفْتَيْهِ وَيَحْلُقُ عَانَتَهُ  
(وَالطَّيْبُ) بِأَحْسَنِ مَا وَجَدَ مِنَ الطَّيْبِ ⑩

(وَيُستحبُّ الإنصاتُ) وهو السكوتُ مع الإصغاء (في وقتِ  
الخطبةِ) وَيُستثنى مِنْهُ أُمُورٌ مذكورةٌ فِي الْمَطَوَّلَاتِ مِنْهَا إِنْذَارُ  
أَعْمَى أَنْ يَقَعَ فِي بئرٍ وَمَنْ دَبَّ إِلَيْهِ عَقْرَبٌ مَثَلًا فَيَجِبُ نَبِيْهُهُ  
كَمَا يَجِبُ رَدُّ السَّلامِ مع أَنَّ ابْتِدَاءَهُ مَكْرُوهٌ ⑪ (وَمَنْ دَخَلَ)  
الْمَسْجِدَ (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى) اسْتِحْبَابًا بِنَيَّْةِ التَّحِيَّةِ (رَكَعَتَيْنِ  
خَفِيفَتَيْنِ) عُرْفًا وَجُوبًا<sup>(٢)</sup> إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ لَا يُفَوِّتُ بِفَعْلِهِمَا تَكْبِيرَةً

(١) قوله (المغابن) أى الآباط والأرفاع وهى بواطنُ الأَفْخَاذِ عِنْدَ الْحَوَالِبِ. سمير.

(٢) قوله (وجوبًا) راجعٌ إِلَى التَّخْفِيفِ أَى فَيَجِبُ عَلَيْهِ التَّخْفِيفُ فِي الرَكَعَتَيْنِ لِقَوْلِهِ  
ﷺ [يَا سَلِيكَ فَمَ فَارَكْعَ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا] وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
[وَلِيَتَجَوَّزَ فِيهِمَا] قَالُوا وَالْمَرَادُ بِالتَّخْفِيفِ الْإِقْصَارُ عَلَى الْوَاجِبَاتِ لَا الْإِسْرَاعَ

ثم يجلسُ ⑤

(فصل) وصلاة العيدين سنة مؤكدة

الإحرام مع الإمام وإلا لم تُسنَّ له الركعتان ووقفَ حتى تُقام الصلاة ولم يقعدَ لئلا يكونَ جالسًا في المسجد قبل التَّحِيَّةِ ⑥ فإن كان الداخلُ لم يُصلِّ سنة الجمعة القبلية صلاها مُخَفَّفَةً عند دخوله وحصلت بها التحية (ثم يجلس) من دون أن يُصَلِّي أكثرَ من ذلك فإن صَلَّى أُخْرَى لم تنعقد ⑦ وهل يُصَلِّي الداخلُ الصُّبْحَ قضاءً وتحصلُ بها التحية كسنة الجمعة صرَّحَ بمنعه بعضُ كالخطيبِ الشَّريفي وأجازه عدة كالرملِّي والسُّيوطي ⑧ وبقولنا المسجد أخرجنا غيره فمن دخله والإمام على المنبر لم يصل شيئاً بل يجلس فوراً ⑨ وفهم من قول المصنِّف دخل أن الحاضر لا يُنشئ صلاةً بعد جلوس الخطيب على المنبر لا فرضاً ولا نفلاً ولو سنة الجمعة قال في المجموع إذا جلس الإمام على المنبر امتنع ابتداء النافلة ونقلوا الإجماع فيه اه قال الشيخ زكرياء إطلاقهم ومنعهم من الرأية مع قيام سببها يقتضي أنه لو تذكَّرَ هنا فرضاً لا يأتي به وأنه لو أتى به لم ينعقد وهو المُتَّجِه وتعبير جماعة بالنافلة جرى على الغالب اه ويحرمُ التشاغل بالبيع ونحوه عن الجمعة بعد الأذان الثاني ويكره قبله بعد الزوال ⑩

(فصل) (وصلاة العيدين) أي عيد الفطر وهو يومُ الفِطْرِ نفسه وعيد الأضحى وهو يومُ العاشر من ذى الحجة نفسه (سنة مؤكدة) وتشرع الصلاة فيهما جماعة وفرداً ولمسافرٍ وحُرٍّ

وعبدٍ وخُنْثَى وامرأةٍ فحينئذٍ تحضرُ الجماعةُ في غيرِ ثيابِ زينةٍ بلا طيبٍ لأحاديثٍ عديدةٍ منها ما أخرجه البخاري وغيره عن أم عطية أن رسول الله ﷺ كان يُخرجُ الأَبَكَارَ وَالْعَوَاتِقَ<sup>(١)</sup> وذواتِ الخُدُورِ وَالْحَيْضَ يَوْمَ الْعِيدِ فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَعْتَزِلْنَ الْمُصَلَّى وَيَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> اهـ الحديث وأخرجه مسلم وفيه قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِحْدَانَا لَا يَكُونُ لَهَا جِلْبَابٌ قَالَ لِيَلْبِسْهَا أُخْتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا اهـ ولما رواه أحمد عن أبي قلابَةَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا عِنْدَهُ خُرُوجَ النِّسَاءِ فِي الْعِيدِ فَقَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ كَانَتْ الْكِعَابُ<sup>(٣)</sup> تَخْرُجُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَدْرِهَا اهـ وَلِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَلْيَخْرُجْنَ تَفْلَاتٍ<sup>(٤)</sup> اهـ قال الشافعي رحمه الله في الأم وأحب إذا حضر النساء الأعياد وَالصَّلَوَاتِ يَحْضُرْنَهَا نَظِيفَاتٍ بِالْمَاءِ غَيْرَ مُتَطَيِّبَاتٍ وَلَا يَلْبَسْنَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ<sup>(٥)</sup> وَلَا زِينَةٍ وَأَنْ يَلْبَسْنَ ثِيَابًا قَصِدةً مِنَ الْبِياضِ وَغَيْرِهِ وَأَكْرَهُ لِهِنَّ الصَّبْعَ كُلَّهَا فَإِنَّهَا تُشَبِّهُ الزَّيْنَةَ وَالشُّهْرَةَ أَوْ هُمَا اهـ وقال وَإِنْ حَضَرَتْهَا امْرَأَةٌ حَائِضٌ لَمْ تُصَلِّ وَدَعَتْ وَلَمْ أَكْرَهُ لَهَا ذَلِكَ وَأَكْرَهُ لَهَا أَنْ تَحْضُرَهَا غَيْرَ حَائِضٍ إِلَّا طَاهِرَةً لِلصَّلَاةِ اهـ

(١) قوله (العواتق) جمع عاتق وهي الجارية أول ما تُدرِكُ وتبلغ. سمير.

(٢) قوله (ودعوة المسلمين) أي كصلاة الاستسقاء. سمير.

(٣) قوله (الكعاب) جمع كاعب أي المرأة التي بدا ثديها للنهود ونهودُ ثديها نثوءٌ وارتفاعه وهو من خواص النساء اهـ سمير.

(٤) قوله ﷺ (تفلات) جمع تفلَة أي غير متطيبة وألحق بالطيب ما في معناه كملابس الزينة والحلي الذي يظهر أثره في الزينة. سمير.

(٥) قوله (ثوب شهرة) أي ثوباً يقصد به لابسُه الاشتهار بين الناس سواء كان الثوب نفيساً يلبسه تفاخراً بالدنيا وزينتها أو خسيساً يلبسه إظهاراً للزهد والرياء اهـ سمير.

## وهي ركعتان يُكَبَّرُ فِي

وخصَّ الشافعي رحمه الله من سُنيَّة الخروج لحضور صلاة العيد الشابة ذات الهيئة وهو مُشكلٌ مع ما تقدَّم من الأحاديث ولذا جزم الجرجاني وغيره باستحباب حضورها الصلاة<sup>(١)</sup> وأجاب الباقر عن ذلك كما نقله الرافعي عن الصيدلاني من أنَّ الرخصة في خروجها وردت في ذلك الوقت فأما اليوم فيكره لهما الخروج إلى مجمع المسلمين لأنَّ الناس قد تغيَّروا اهـ أى ساءت حالهم قال الرافعي وروى هذا المعنى عن عائشة رضي الله عنها اهـ أى قولها لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدثت النساء اليوم لَمَنَعَهُنَّ المساجد اهـ قلت وخالفها في ذلك عبد الله بن عمر وغيره فلم يروا منعهن اهـ وعلى ما قالوه من كراهة خروج ذات الهيئة اليوم لو تغيَّر حال الناس ورجع إلى الحسن لم يُكره لدوران الحكم المُعلَّل مع العلة ثبوتًا ونفيًا اهـ

ووقت صلاة العيدين ما بين طلوع الشمس وزوالها (وهي) أى صلاة العيد (ركعتان) يُحْرَمُ بهما بنية عيد الفطر أو الأضحى ويأتى بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام و(يكبَّرُ في) الركعة

(١) قوله (ولذا جزم الجرجاني وغيره باستحباب حضورها الصلاة) قلت لعلَّ جزمه هو أيضًا لما رواه البيهقي في المعرفة عن الربيع قال قال الشافعي قد روى حديث فيه أنَّ النساء يُتْرَكْنَ إلى العيدين أى يُتْرَكْنَ يذهبن إلى صلاة العيد قال فإنَّ كان ثابتًا قلت به. قال البيهقي قد ثبت وأخرجه الشيخان اهـ يعنى حديث أم عطية هذا فيلزم الشافعية القول به ونقله ابن الرفعة عن البندنجي وقال إنه ظاهر كلام التميمي اهـ ذكره الحافظ في الفتح. سмир.



الأولى سبعا سوى تكبيرة الإحرام وفى الثانية خمسا سوى تكبيرة القيام  
يخطب بعدها خطبتين يكبر في الأولى تسعا وفى الثانية سبعا ⑤  
ويكبر من غروب الشمس من ليلة العيد إلى أن يدخل الإمام فى الصلاة  
وفى الأضحى خلف الصلوات المفروضات

(الأولى سبعا سوى تكبيرة الإحرام) ولأى ولو فصل بينها  
بتحميد وتهليل وثناء كان حسنا ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة ثم يقرأ  
بعدها سورة ق جهرا (و) يكبر (فى) الركعة (الثانية خمسا سوى  
تكبيرة القيام) ثم يتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة اقتربت جهرا  
(ويخطب) ندبا (بعدهما) أى الركعتين (خطبتين يكبر فى) ابتداء  
(الأولى تسعا) ولأى (و) يكبر (فى) ابتداء (الثانية سبعا) ولأى ولو  
فصل بينهما بتحميد وتهليل كان حسنا ⑥

والتكبير الخارج عن الصلاة والخطبة على قسمين مرسل وهو  
ما لا يتقيد بكونه عقب صلاة ومقيّد وهو ما يكون عقبها ⑦  
وبدأ المصنف بالأول فقال (ويكبر) ندبا كل من ذكر وأنثى  
وحاضر ومسافر فى المنازل والطرق والمساجد والأسواق (من  
غروب الشمس من ليلة العيد) أى العيدين فالألف واللام  
للجنس ويستمر هذا التكبير (إلى أن يدخل الإمام فى الصلاة)  
أى صلاة العيد ⑧ وليس فى عيد الفطر تكبير مقيّد (و) أما (فى)  
عيد (الأضحى) فإنه يُسن أن يكبر زيادة على التكبير المطلق  
المتقدّم (خلف الصلوات المفروضات) من مؤداة وفائتة وصلاة  
جنازة وكذا خلف النافلة راتبة كانت أو مطلقة أو ذات سبب لا

من صُبحِ يومِ عَرَفَةَ إلى العصرِ من ءَاخِرِ أيامِ التشريقِ ⑤  
 (فصل) وصلاةُ الكُسوفِ سُنَّةٌ مؤكدةٌ فإن فاتت لم تُقَضَ ⑥ ويُصَلَّى  
 لكسوفِ الشمسِ وخسوفِ القمرِ ركعتينِ في كل ركعةٍ قيامانِ يُطِيلُ القراءةَ  
 فيهما

سجدةً تلاوةً أو شُكْرٍ (من صبحِ يومِ عَرَفَةَ إلى العصرِ من ءَاخِرِ  
 أيامِ التشريقِ الثلاثِ) أى بما يشمل التكبير بعد العصر ⑥  
 وصيغةُ التكبيرِ التى شَاعَتْ وانتشرتْ هِيَ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ  
 أَكْبَرُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ اللهُ أَكْبَرُ  
 كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا وَسُبْحَانَ اللهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ  
 وَحْدَهُ صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَأَعَزَّ جُنْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ  
 وَتَسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ ⑥

(فصل) كسوفُ الشمسِ وخسوفُ القمرِ ظُلْمَةٌ يخلقها اللهُ  
 تعالى يُخَوِّفُ بها عِبَادَهُ (وصلاةٌ) كُلٌّ مِنْهُمَا أَى (الكسوفِ  
 للشمسِ والخسوفِ للقمرِ سنة مؤكدةٌ فإن فاتت لم تُقَضَ) أى لم  
 يشرع قضاؤها (وَيُصَلَّى لكسوفِ الشمسِ وخسوفِ القمرِ  
 ركعتينِ) كُسْنَةُ الْفَجْرِ إِنْ شَاءَ يُحْرِمُ بِنِيتِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَالْأَكْمَلُ  
 بعد الافتتاح والتعوُّذ وقراءة الفاتحة والركوع والاعتدال أن يقرأ  
 الفاتحة ثانيًا ثم يركع ثانيًا أخفَّ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ثم يعتدل ثانيًا  
 ثم يسجد السجدةَ بطمأنينةٍ فى الكُلِّ ثم يصَلِّي ركعةً ثانيةً  
 بقيامينِ وقراءتينِ وركوعينِ واعتدالينِ وسجودينِ وهذا معنى قوله  
 (فى كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُمَا) (قيامانِ يُطِيلُ القراءةَ فيهما) فيقرأ فى  
 القيام الأول بعد الفاتحة البقرة أو قَدَرُهَا وفى الثانى كمائتَي

وَرُكُوعَانِ يَطِيلُ التَّسْبِيحُ فِيهِمَا دُونَ السَّجُودِ وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ وَيُسِرُّ  
فِي كَسُوفِ الشَّمْسِ وَيَجْهَرُ فِي خَسُوفِ الْقَمَرِ ⑤  
(فصل) وصلاة الاستسقاء مسنونة فيأمرهم الإمام بالتوبة

ءَايَةٌ مُعْتَدَلَةٌ مِنْهَا وَفِي الثَّالِثِ كَمَاثَةٌ وَخَمْسِينَ وَفِي الرَّابِعِ كَمَاثَةٌ  
(و) فِي كُلِّ رَكْعَةٍ (رُكُوعَانِ يَطِيلُ التَّسْبِيحُ فِيهِمَا دُونَ السَّجُودِ) فَلَا  
يُطَوِّلُهُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ الصَّحِيحُ مِنْهُمَا أَنَّهُ يُطَوِّلُهُ نَحْوَ الرُّكُوعِ  
الَّذِي قَبْلَهُ ⑥

(وَيَخْطُبُ) الْإِمَامُ (بَعْدَهُمَا) أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ مَنْ  
الصَّلَاتَيْنِ خُطْبَتَيْنِ كَخُطْبَتَيِ الْجُمُعَةِ فِي الْأَرْكَانِ وَالسُّنَنِ لَا  
الشَّرْطُ فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِمَا الْقِيَامُ وَلَا الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ  
الْأَصْغَرِ ⑦ وَيَحُثُّ النَّاسَ فِي الْخُطْبَتَيْنِ عَلَى التَّوْبَةِ مِنَ الذُّنُوبِ  
وَعَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ مِنْ صَدَقَةٍ وَعَتَقٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ⑧ (وَيُسِرُّ) بِالْقِرَاءَةِ  
(فِي كَسُوفِ الشَّمْسِ) لِأَنَّهَا نَهَارِيَّةٌ (وَيَجْهَرُ فِي خَسُوفِ الْقَمَرِ)  
لِأَنَّهَا لَيْلِيَّةٌ ⑨ وَتَفَوْتُ صَلَاةِ كَسُوفِ الشَّمْسِ بِالْإِنْجِلَاءِ لِلْمُنْكَسَفِ  
وَبَغْرُوبِ الشَّمْسِ كَاسْفَةٍ وَتَفَوْتُ صَلَاةِ خَسُوفِ الْقَمَرِ بِالْإِنْجِلَاءِ  
وَطُلُوعِ الشَّمْسِ لَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَا بِغُرُوبِهِ خَاسِفًا ⑩

(فصل) فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ أَيِ طَلَبِ السُّقْيَا مِنَ اللَّهِ  
تَعَالَى (وَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ مُسْنُونَةٌ) لِمَقِيمٍ وَمَسَافِرٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ  
مِنْ انْقِطَاعِ غَيْثٍ أَوْ عَيْنِ مَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ⑪ وَتُعَادُ صَلَاةُ  
الْاسْتِسْقَاءِ ثَانِيًا وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يُسَقَّوْا حَتَّى يَسْقِيَهُمُ اللَّهُ  
(فِيأمرهم) نَدْبًا (الْإِمَامُ) وَنَحْوُهُ (بِالتَّوْبَةِ) وَهِيَ مِنَ الذَّنْبِ وَاجِبَةٌ

والصدقة والخروج من المَظالم ومُصالحَةِ الأعداء وصيام ثلاثة أيام ثم يخرجُ بهم فى اليوم الرابع فى ثيابٍ بذلةٍ واستِكانَةٍ وتَضَرُّعٍ ويُصَلِّى بهم ركعتين كصلاة العيدين ثم يخطُبُ

أمر الإمام بها أو لا فأمرُ الإمام بها تأكيدٌ (والصدقة والخروج من المظالم) للعباد (ومصالحَةِ الأعداء) الذين عاداهم لغير وجه الله (وصيام ثلاثة أيام) قبل ميعاد الخروج فيكون به أربعة ويلزُمُهُم امتثالُ أمرِهِ فيصيرُ الصيام واجبًا بأمرِهِ فيجبُ فيه تبييتُ النيةِ ٥ (ثم يخرج بهم فى اليوم الرابع) صيامًا<sup>(١)</sup> أو مُفطرينَ والأوّلُ أوّلَى غير متطيين ولا متزينين بل يخرجون (فى ثيابٍ بذلةٍ) بموحدة مكسورة وذال معجمة ساكنة وهى ما يُلبس من ثياب المهنة وقتَ العمل (واستِكانَةٍ) أى خُشوعٍ (وتَضَرُّعٍ) أى خضوعٍ وتذللٍ ويُخرجون معهم الصبيان والشيوخ والعجائز والبهائم (ويُصَلِّى بهم) الإمامُ أو نائِبُهُ (ركعتين كصلاة العيدين) فى كيفيتهما من الافتتاح والتعوذ والتكبير سبْعًا فى الركعة الأولى وخمسةً فى الركعة الثانية ويرفَعُ يديه مع كلّ تكبيرة (ثم يخطُبُ) ندبًا خطبتين كخُطبتَي العيدين فى الأركان وغيرها لكن

(١) قوله (صيامًا) قال البجيرمى يَأْؤُهُ مُخَفَّفَةٌ أَوْ مُسَدَّدَةٌ اهـ وإن اقتصرَ بعضُهُم على الشديد. قال ذو الرِّمّة

فَظَلْتُ بِأَجْمَادِ الرِّجَاجِ سَوَاحِطًا صِيَامًا تُغْنِي تَحْتَهُنَّ الصَّفَائِحُ  
وَأُنْشِدُ ابْنَ الْأَعْرَابِيِّ

نَعَامًا بِخُطْمَةِ صُغَرِ الْخُدُودِ لَا تَرِدُ الْمَاءَ إِلَّا صِيَامًا  
سمير.

بعدهما ويحوّل رداءه ويكثر من الدعاء والاستغفار [ويدعو بدعاء  
رسول الله ﷺ وهو اللهم اجعلها سقيا رحمة ولا تجعلها سقيا عذاب  
ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا غرق اللهم على الطراب والآكام  
ومنابت الشجر وبطون الأودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم اسقنا غيثا  
مغيثا هنيئا مريئا مريعا سحا

يستغفر الله تعالى في الخطبتين بدل التكبير أولهما فيفتح  
الخطبة الأولى بالاستغفار تسعا والخطبة الثانية سبعا ٥ وصيغة  
الاستغفار أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم  
وأتوب إليه ٥ والأولى أن تكون الخطبتان (بعدهما) أي  
الركعتين (ويحوّل) الخطيب (رداءه) استحبابا (فيجعل) يمينه  
يساره و(أعلاه أسفله) ويحول الناس أرديتهم مثل تحويل  
الخطيب (ويكثر من الدعاء) سرا وجهرا فحيث أسر الخطيب  
أسر القوم بالدعاء وحيث جهر أمّنوا على دعائه (و) يكثر  
الخطيب من (الاستغفار) ويقرأ آيتي سورة نوح ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا  
رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾﴾  
(ويدعو بدعاء) أي أدعية (رسول الله ﷺ اللهم اجعلها سقيا  
رحمة ولا تجعلها سقيا عذاب ولا محق ولا بلاء ولا هدم ولا  
غرق) فإن تضرّروا بالمطر قال (اللهم على الطراب والآكام  
ومنابت الشجر وبطون الأودية اللهم حوالينا ولا علينا) ثم تتمه  
دعاء الاستسقاء (اللهم اسقنا غيثا) أي مطرا (مغيثا) يعيننا  
(هنيئا) لا ضرر فيه ولا تعب (مريئا) تكون عاقبته محمودة  
يسمن الحيوان ويُنميه (مريعا) أي ذا مراعاة أي خصب (سحا)

عَامًّا غَدَقًا طَبَقًا مُجَلَّلًا دَائِمًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا  
تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ وَالضَّنْكِ  
مَا لَا نَشْكُو إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ أَنْبِثْ لَنَا الزَّرْعَ وَأِدِرْ لَنَا الضَّرْعَ وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا  
مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ وَأَنْبِثْ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ  
مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ  
عَلَيْنَا مِدْرَارًا ٥ وَيَغْتَسِلُ فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ وَيُسَبِّحُ لِلرَّعْدِ

شديد الوقع على الأرض (عامًّا) مُسْتَوْعِبًا للبلاد (غَدَقًا) كثير  
القطر (طَبَقًا) يُطَبِّقُ الْبِلَادَ مَطَرُهُ فَيَصِيرُ كَالطَّبَقِ عَلَيْهَا وَفِيهِ مَبَالِغَةٌ  
وَبَدَأَ بِالْعَامِّ ثُمَّ أَتْبَعَهُ الْغَدَقَ وَالطَّبَقَ لِأَنَّهُ صِفَةٌ زِيَادَةٍ فِي الْعَامِّ فَقَدْ  
يَكُونُ عَامًّا وَهُوَ طَلٌّ يَسِيرٌ (مُجَلَّلًا) يُجَلِّلُ الْبِلَادَ خَيْرُهُ وَيَعْمُ  
الْعِبَادَ نَفْعُهُ أَوْ يُجَلِّلُهَا أَى يُعْطِيهَا (دَائِمًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ اللَّهُمَّ  
اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ) أَى الْيَائِسِينَ (اللَّهُمَّ إِنَّ  
بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ وَالضَّنْكِ) أَى الضِّيقِ وَالشَّدَةِ  
(مَا لَا نَشْكُو إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ أَنْبِثْ لَنَا الزَّرْعَ وَأِدِرْ لَنَا الضَّرْعَ  
وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ وَأَنْبِثْ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ  
وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ  
إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا) أَى لَمْ تَزَلْ غَفَّارًا (فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا  
مِدْرَارًا) أَى تَدُرُّ الْمَطَرَ بكَثْرَةٍ ٥ رواه البيهقي في معرفة السنن  
والأخبار وقال عقبه قال الشافعي أَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ الْإِمَامُ بِهَذَا  
الدُّعَاءِ اهـ

(وَيَغْتَسِلُ) أَوْ يَتَوَضَّأُ نَدْبًا (فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ) مَاوُهُ (وَيُسَبِّحُ  
لِلرَّعْدِ) فَيَقُولُ سُبْحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ

## والبرق<sup>(١)</sup> ○

(فصل) وصلاة الخوف على ثلاثة أضرب أحدها أن

خيفته كما رواه مالك وغيره عن عبد الله بن الزبير وعددٍ غيره من السلف (والبرق) فيقول سبحانه الذى يرى عباده البرق خوفاً وطمعاً وهو مأخوذ من قوله تعالى فى سورة الرعد ﴿هُوَ الَّذِى يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ (١٢) وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَكُوتُ مِنْ خَيْفَتِهِ ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ○

(فصل) فى كيفية صلاة الخوف ○ والأصل فيها آية النساء ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ الآية وأخبار وإنما أفردا المصنف عن غيرها من الصلوات بترجمة لأنه يُحتمل فى إقامة الفرض فى الخوف ما لا يُحتمل فى غيره ○

(وصلاة الخوف) قال النووي فى المجموع جاءت صلاة الخوف عن النَّبِيِّ ﷺ على ستة عشر نوعاً وهى مفصلة فى صحيح مسلم بعضها ومعظمها فى سنن أبى داود واختار الشافعى رحمه الله منها ثلاثة أنواع اه قال ولصلاة الخوف نوع رابع جاء به القرءان وذكره الشافعى وهو صلاة شدة الخوف اه واقتصر المصنف منها (على ثلاثة أضرب أحدها أن

(١) زيادة من بعض النسخ وهو ساقط من بعضها الآخر. سمير.

يكون العدو في غير جهة القبلة فيُفرِّقُهُم الإمام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو وفرقة خلفه فيُصَلِّي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم تُتِمُّ لنفسها وتمضي إلى وجه العدو وتأتى الطائفة الأخرى فيُصَلِّي بها ركعة وتُتِمُّ لنفسها ويُسَلِّم بها ⑤

والثاني أن يكون في جهة القبلة

يكون العدو في غير جهة القبلة وهو قليل وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة منهم العدو (فيُفرِّقُهُم الإمام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو) تحرسُهُم (وفرقة) تقف (خلفه) أى الإمام (فيُصَلِّي بالفرقة التي خلفه ركعة ثم) بعد قيامه للركعة الثانية (تُتِمُّ لنفسها) بقية صلاتها (وتمضي) بعد فراغ صلاتها (إلى وجه العدو) تحرس (وتجئ الطائفة الأخرى) التي كانت حارسه في الركعة الأولى (فيصَلِّي) الإمام (بها ركعة) فإذا جلس الإمام للشهد تفارقه بلا نية (وتُتِمُّ لنفسها) وينتظرها الإمام (ثم يسَلِّم بها) وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع على ما رواه البخاري وغيره سُمِّيَتْ بذلك لأن أقدام المسلمين نُقِبَتْ مِنَ الْحَفَاء فَلَفُّوا عَلَيْهَا الْخَرَقُ<sup>(١)</sup>.

(والثاني أن يكون في جهة القبلة) في مكان لا يَسْتُرُهُم عن أعين المسلمين شئ وفي المسلمين كثرة تحتول تفرقُهُم

(١) قال الغزى هنا (سُمِّيَتْ بذلك لأنهم رقعوا فيها راياتهم) وليس كذلك فقد ذكر النووي في شرح مسلم أن الصحيح في سبب تسميتها بذلك هو لف الخرق على أقدامهم. سمير.



فِيصُفُّهُمْ الإمامُ صَفَيْنِ وَيُحْرَمُ بِهِمْ إِذَا سَجَدَ سَجْدَ مَعَهُ أَحَدُ الصَّفَيْنِ  
وَوَقَفَ الصَّفَّ الْآخَرَ يَحْرُسُهُمْ إِذَا رَفَعَ سَجَدُوا وَلِحَقْوُهُ ⑤

والثالثُ أن يكونَ في شدةِ الخوفِ والتحامِ الحربِ فيُصَلِّي كيفَ أمكنهُ  
راجِلاً أو رَاكِباً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلٍ لَهَا ⑥

(فصل) وَيَحْرَمُ عَلَى الرِّجَالِ لِبَسُ الْحَرِيرِ

(فِيصُفُّهُمْ الإمامُ صَفَيْنِ) مثلاً (وَيُحْرَمُ بِهِمْ) جميعاً (فإذا سجد)  
الإمام في الركعة الأولى (سجد معه أحدُ الصَّفينِ) سجديتين  
(ووقف الصَّفَّ الْآخَرَ يَحْرُسُهُمْ إذا رفع) الإمام رأسه (سجدوا  
ولحقوه) ويتشهد الإمام بالصَّفينِ وَيُسَلِّمُ بِهِمْ وهذه صلاةُ  
رسولِ الله ﷺ في غزوةِ عُصْفَانَ كما في صحيح مسلم وعُصْفَانَ  
قريةٌ في طريقِ الحاجِّ المصريِّ تبعدُ عن مكةَ مرحلتينِ وعن  
الجُحْفَةِ ثلاثَ مراحلٍ ⑤

(والثالثُ أن يكونَ في شدةِ الخوفِ) بأن لم يأمنوا هجومَ  
العدو لو وَلَّوْا عنه (وذلك كما في) (التحامِ الحربِ) هو كنايةٌ  
عن شدةِ الاختلاطِ بين القومِ بحيث يلتصقُ لَحْمُ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ  
فلا يتمكنونَ من تركِ القتالِ ولا يقدرُونَ على النزولِ إن كانوا  
رُكْبَاناً ولا على الانحرافِ إن كانوا ماشياً (فيصلي) كلُّ من القومِ  
(كيف أمكنه راجِلاً) أى ماشياً (أو رَاكِباً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ  
مُسْتَقْبِلٍ لَهَا) ولا إعادةً عليه وَيُعْذَرُونَ في الأعمالِ الكثيرةِ في  
الصلاةِ كضرباتٍ متواليةٍ لا في نحو صياحٍ مما لم يُحْتَجَّ إليه ⑥

(فصل) في اللباسِ (ويحرم على الرجال لبس الحرير) في

والتَّخْتُمُ بالذهبِ ويَحِلُّ للنِّسَاءِ ⑤ وقليلُ الذهبِ وكثيرُهُ فى التحريمِ سواءٌ ⑥ وإذا كان بعضُ الثَّوبِ إِبْرَيْسَمًا وبعضُهُ قُطْنًا أو كَتَانًا جازَ لُبْسُهُ ما لم يكن الإِبْرَيْسَمُ غالبًا ⑦

(فصل) ويلزَمُ فى المَيِّتِ أربعةُ أشياءَ غَسَلُهُ وتكفينُهُ والصلاةُ عليه ودَفْنُهُ ⑧

حالِ الاختيارِ لمنافاتهِ شهامةَ الرجالِ ويجوزُ للضرورةِ كَحَرِّ وبردٍ مُهْلِكَيْنِ ومثْلُهُ فى الحرمةِ القَرْ وَكَمَا يَحْرُمُ لُبْسُهُ يَحْرُمُ أَيْضًا افْتِرَاشُهُ والتَّدَثُّرُ بِهِ واتِّخَاذُهُ سِتْرًا وسائرَ وجوهِ الاستعمالِ فإنها فى معنى اللُّبْسِ بلِ السَّرَفِ والخيلاءِ فى سائرِ وجوهِ الاستعمالِ أظهرُ منه فى اللُّبْسِ فيكونُ بالتحريمِ أولى ⑤ (و) يَحْرُمُ (التَّخْتُمُ) وغيره من وجوهِ التحلِّي (بالذهبِ) كالفضةِ إلا خاتمها فيجوزُ بل يُسَنُّ للرجلِ ⑥ (ويَحِلُّ) كلُّ من اللبسِ والتَّخْتُمِ وما أشبههما (للنِّسَاءِ) ويحلُّ للولِيِّ إلباسُ الصَّبِيِّ الحريرِ والذهبِ ما لم يبلغ ⑤ (و) قليلُ الذهبِ وكثيره) أى استعمالهما (فى التحريمِ سواءً) (و) أما الحريرُ فَيُفْضَلُ فيه (إذا كان بعضُ الثَّوبِ إِبْرَيْسَمًا) أى حريرًا (وبعضُهُ) الآخر (قُطْنًا أو كَتَانًا) مثلاً (جاز) للرجلِ (لُبْسُهُ ما لم يكن الإِبْرَيْسَمُ غالبًا) على غيره فإن كان غيرُ الإِبْرَيْسَمِ غالبًا حلٌّ وكذا إن استويا فى الأصَحِّ والمعتبرِ فى ذلك الوزْنُ ⑦

(فصل) فيما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودَفْنِهِ ⑧ (ويلزَمُ) على طريق فرض الكفاية (فى الميت) المسلم غيرِ الشهيد (أربعةُ أشياءَ غَسَلُهُ وتكفينُهُ والصلاةُ عليه ودَفْنُهُ) فإن

واثنان لا يُغسلان ولا يُصَلَّى عليهما الشهيد في معركة المشركين والسَّقْطُ  
الذى لم يَسْتَهْلَّ صارحًا ⑤

لم يعلم بالميت إلا واحدٌ تعيَّن عليه ما ذُكر وأما الكافر  
فالصلاة عليه حرامٌ حربيًّا كان أو ذميًّا أو مرتدًّا ويجوز غسله  
في الحالين ⑥ ويجبُ تكفين الذمِّي ودَفْنُه دون الحربيِّ والمرتدِّ  
وأما المحرم فيُبْقَى عليه أثرُ الإحرام فلا يُسْتَر رأسُ المحرم ولا  
وجه المُحرمة ⑦ (واثنان لا يُغسلان) على حسب ما ذكر  
المصنِّف رحمه الله وفي أحدهما نظرٌ (ولا يُصَلَّى عليهما)  
أحدهما (الشهيد في معركة المشركين) وهو مَنْ مات في قتال  
الكفار بسببه سواء قتله كافرٌ مطلقًا أم مسلمٌ خطأ أم عاد سلاحه  
إليه أم سقط عن دابته أم نحو ذلك فإنه لا يُغسلُ إبقاءً لأثرِ  
الشهادة عليه ولا يُصَلَّى عليه لأنَّ اللهَ تولاَهُ برحمته فأغناه عن  
دعاء المُصَلِّين ⑧ فإن مات بعد انقضاء القتال بجراحةٍ فيه يُقطع  
بموته منها فغير شهيدٍ في الأظهر وكذا لو مات في قتال البغاة  
أو مات في القتال لا بسببه (و) الثاني (السَّقْطُ) بكسر السين  
ويصحُّ بثلاثِ السين وهو الولد (الذى) لم تظهر عليه بعد ولادته  
أمارَةٌ من أماراتِ الحياة بأن (لم يستهَلَّ) أى لم يرفع صوته  
(صارحًا) ولا ظهرت عليه غيرها من العلامات كالتنفس فهذا  
إن ظهر فيه خِلْقَةُ آدَمِيٍّ وجب غسلُه وتكفينُه ودَفْنُه ولا يُصَلَّى  
عليه وإلاَّ بأن لم يظهر فيه بدايةُ خَلْقِ الآدَمِيِّ سُنَّ لُقْهُ بخرقه  
ودَفْنُه فإن استهَلَّ صارحًا أو بكى فحكمه كالكبير ⑨

وَيُغَسَّلُ الْمَيِّتُ وَتَرًا وَيَكُونُ فِي أَوَّلِ غُسْلِهِ سِدْرٌ وَفِي آخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ  
كَافُورٍ ٥ وَيُكْفَنُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ ٥

(وَيُغَسَّلُ الْمَيِّتُ وَتَرًا) ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ نَدْبًا  
(وَيَكُونُ فِي أَوَّلِ غُسْلِهِ سِدْرٌ) أَيْ يُسَنُّ أَنْ يَسْتَعِينَ الْغَاسِلُ فِي  
الْغَسَلَةِ الْأُولَى مِنْ غَسَلَاتِ الْمَيِّتِ بَوْرَقِ سِدْرٍ وَهُوَ شَجَرٌ  
مَعْرُوفٌ أَوْ خِطْمِيٌّ بِكَسْرِ الْخَاءِ أَكْثَرُ مِنْ فَتْحِهَا وَهُوَ غِسْلٌ  
مَعْرُوفٌ (و) يَكُونُ (فِي آخِرِهِ) أَيْ آخِرَ غَسَلِ الْمَيِّتِ غَيْرِ  
الْمَحْرَمِ (شَيْءٌ) قَلِيلٌ لَا يُغَيِّرُ الْمَاءَ تَغْيِيرًا ضَارًّا (مِنْ كَافُورٍ) لِأَنَّهُ  
يُشَدُّ بَدَنَ الْمَيِّتِ وَيُقَوِّيه ٥ وَأَقْلُ غَسَلِ الْمَيِّتِ تَعْمِيمُ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ  
مَرَّةً وَاحِدَةً ٥

(وَيُكْفَنُ) الْمَيِّتَ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى بِالْغَا كَانَ أَوْ لَا بِمَا يَجُوزُ  
لَهُ لِبَسُهُ حَيًّا وَأَقْلُ الْكُفْنِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَسْتَرُ جَمِيعَ بَدَنِهِ إِلَّا رَأْسَ  
الْمَحْرَمِ وَوَجْهَ الْمَحْرَمَةِ ٥ وَيَجِبُ إِذَا كُفِّنَ مِنْ مَالِهِ وَكَانَتْ لَهُ  
تَرْكَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى دَيْنِهِ أَنْ يَكُونَ (فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ) وَلَا يُقْتَصَرُ  
عَلَى الْوَاحِدِ إِلَّا فِي حَالَاتٍ تُذَكَّرُ فِي الْمَطُولَاتِ ٥ وَيُسْتَحَبُّ  
أَنْ يَكُونَ التَّكْفِينُ فِي أَثْوَابٍ (بَيْضٍ) وَأَنْ تَكُونَ كُلُّهَا لِفَافَتٍ  
مَتَسَاوِيَةٍ فِي الطُّوْلِ وَفِي الْعَرْضِ تَسْتَرُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا جَمِيعَ  
الْبَدَنِ (لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ فَإِنْ  
كُفِّنَ فِي خَمْسَةِ فَهِيَ قَمِيصٌ وَعِمَامَةٌ وَالثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ فَوْقَهَا أَمَّا  
الْمَرْأَةُ فَالْأَفْضَلُ فِي حَقِّهَا خَمْسَةٌ إِزَارٌ ثُمَّ خِمَارٌ ثُمَّ قَمِيصٌ فَوْقَهَا  
لِفَافَتَانِ ٥

وَيُكَبِّرُ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ الْأُولَى وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ  
 بَعْدَ الثَّانِيَةِ وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ [فَيَقُولُ اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ  
 خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا وَسَعَتِهَا وَمَحَبُّوهُ وَأَحِبَّاؤُهُ فِيهَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا  
 هُوَ لَاقِيهِ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا  
 عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ  
 وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ  
 شُفْعَاءَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي

(و) إِذَا أُرِيدَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ فَحِينَئِذٍ (يُكَبِّرُ عَلَيْهِ أَرْبَعَ  
 تَكْبِيرَاتٍ) مِنْهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ أَيْ يَجِبُ ذَلِكَ فَلَوْ كَبَّرَ خَمْسًا لَمْ  
 تَبْطُلْ لَكِنْ لَوْ خَمَّسَ الْإِمَامُ لَمْ تَجِبْ مُتَابَعَتُهُ عَلَى الْمَأْمُومِ بَلْ  
 يُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ لَيْسَلَمَ مَعَهُ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ يَسْبِقَهُ بِالتَّسْلِيمِ ⑤  
 وَ(يَقْرَأُ) الْمُصَلِّي (الْفَاتِحَةَ بَعْدَ) التَّكْبِيرَةِ (الْأُولَى) وَتَجُوزُ بَعْدَ  
 غَيْرِهَا (وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) (بَعْدَ) التَّكْبِيرَةِ (الثَّانِيَةِ) وَجَوَابًا  
 وَأَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ (وَيَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ)  
 وَأَقْلُهُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَكْمَلُهُ الْمَأْثُورُ مِثْلُ (اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا عَبْدُكَ  
 وَابْنُ عَبْدِكَ خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا) أَيْ رَاحَتِهَا وَسُرُورِهَا  
 (وَسَعَتِهَا وَمَحَبُّوهُ وَأَحِبَّاؤُهُ فِيهَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَاقِيهِ  
 كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا  
 عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ)  
 أَيْ صَارَ مَنْزِلُهُ الْمَوْضِعَ الَّذِي يَجْرِي مَا فِيهِ بِأَمْرِكَ (وَأَنْتَ خَيْرُ  
 مَنْزُولٍ بِهِ وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ  
 جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شُفْعَاءَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي

إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَّهِ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ  
وَعَذَابَهُ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافِ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبَيْهِ وَلَقَّهِ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنَ  
مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ ءَامِنًا إِلَى جَنَّتِكَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَيَقُولُ  
فِي الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ<sup>(١)</sup>

وَيُسَلِّمُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ ⊙

وَيُذْفَنُ فِي لَحْدٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ [وَيُسَلِّمُ

إِحْسَانَهُ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَّهِ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ وَقِهِ  
فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَهُ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافِ (أَيْ أَبْعِدِ) الْأَرْضَ  
عَنْ جَنْبَيْهِ وَلَقَّهِ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنَ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ ءَامِنًا إِلَى  
جَنَّتِكَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَيُسَنُّ أَنْ يَقُولَ فِي الرَّابِعَةِ  
اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ  
وَيُسَلِّمُ بَعْدَ) التَّكْبِيرَةِ (الرَّابِعَةِ) وَالسَّلَامَ هُنَا كَسَلَامِ غَيْرِ صَلَاةِ  
الْجَنَازَةِ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَعَدِيدِهِ ⊙

(وَيُذْفَنُ) الْمَيِّتَ (فِي لَحْدٍ) وَهُوَ مَا يُحْفَرُ فِي أَسْفَلِ جَانِبِ  
الْقَبْرِ مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ قَدَرِ مَا يَسَعُ الْمَيِّتَ وَيَسْتُرُهُ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ  
الشَّقِّ إِنْ صَلَبَتِ الْأَرْضُ وَهُوَ أَيُّ الشَّقِّ أَنْ يُحْفَرَ فِي وَسْطِ الْقَبْرِ  
كَالنَّهْرِ وَيُبْنَى جَانِبَاهُ وَيُوضَعُ الْمَيِّتُ بَيْنَهُمَا وَيُسَقَّفَ عَلَيْهِ بِلَبَنِ  
وَنَحْوِهِ وَيَجِبُ دَفْنُ الْمَيِّتِ فِي لَحْدٍ أَوْ شَقٍّ حَالِ كَوْنِهِ (مُسْتَقْبِلَ  
الْقِبْلَةِ) بِوَجْهِهِ وَمَقْدَمَ بَدْنِهِ ⊙ وَعِنْدَ وَصُولِ النُّعْشِ إِلَى الْقَبْرِ  
يُوضَعُ رَأْسُ الْمَيِّتِ عِنْدَ مُؤَخَّرِ الْقَبْرِ (وَيُسَلِّمُ) أَيُّ يَخْرُجُ مِنْ

(أ) زيادة من بعض النسخ وهو ساقط من بعضها الآخر. سمير.

من قِبَلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ وَيَقُولُ الَّذِي يُلَحِّدُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُضْجَعُ فِي الْقَبْرِ بَعْدَ أَنْ يُعَمَّقَ قَامَةً وَبَسْطَةً<sup>(أ)</sup> وَيُسَطَّحُ الْقَبْرُ<sup>(ب)</sup> وَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ وَلَا يُجَصَّصُ<sup>(ج)</sup> وَلَا بِأَسَ بِالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ نُوحٍ وَلَا شَقٍّ جَيْبٍ<sup>(ج)</sup> وَيُعَزَّى أَهْلُهُ

النعش (من قِبَلِ رَأْسِهِ بِرَفْقٍ) لَا بِعَنْفٍ (وَيَقُولُ الَّذِي يُلَحِّدُهُ) أَى يُدْخِلُهُ الْقَبْرَ (بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) (وَيُضْجَعُ فِي الْقَبْرِ) مُسْتَقْبِلًا الْقَبْلَةَ كَمَا مَرَّ (بَعْدَ أَنْ يُعَمَّقَ قَامَةً وَبَسْطَةً) وَيَسْنُ إِضْجَاعَهُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ فَلَوْ دُفِنَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْسَرِ جَازٌ أَوْ مُسْتَدْبِرَ الْقَبْلَةَ أَوْ مُسْتَلْقِيًا نُبْشَ وَوُجَّهَ لِلْقَبْلَةِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ<sup>(ج)</sup>

(وَيُسَطَّحُ الْقَبْرُ) نَدْبًا بِأَنْ يُجْعَلَ مُسْتَوِيًا وَلَا يَسْنَمُ بِأَنْ يُجْعَلَ عَلَى هَيْئَةِ سَنَامِ الْإِبِلِ (وَلَا يُبْنَى) عَلَيْهِ أَى كُرَّةً ذَلِكَ إِنْ دُفِنَ فِي أَرْضِهِ فَإِنْ دُفِنَ فِي مَسْبَلَةٍ حَرَمَ (وَلَا يُجَصَّصُ) أَى يُكْرَهُ تَجْصِصُهُ بِالْجِصِّ وَهُوَ الثُّورَةُ الْمَسْمَاةُ بِالْجِيرِ<sup>(ج)</sup>

(وَلَا بِأَسَ بِالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ) قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ إِلَّا أَنْ تَرَكَهُ بَعْدَهُ أَوَّلَى لَكِنَّهُ جَائِزٌ (مِنْ غَيْرِ نُوحٍ) أَى رَفَعَ صَوْتٍ بِالْنَدْبِ وَهُوَ تَعْدَادُ شِمَائِلِ الْمَيِّتِ بِنَحْوِ وَاكْهَفَاهُ وَوَاَجْبَلَاهُ فَهُوَ حَرَامٌ (وَلَا شَقٍّ ثَوْبٍ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ جَيْبٍ بَدَلَ ثَوْبٍ وَالْجَيْبُ طَوْقُ الْقَمِيصِ<sup>(ج)</sup>

(وَيُعَزَّى) نَدْبًا (أَهْلُهُ) أَى أَهْلُ الْمَيِّتِ صَغِيرُهُمْ وَكَبِيرُهُمْ

(أ) ساقط من بعض النسخ. سمير.

(ب) فى بعض النسخ زيادة (بعد أن يُعَمَّقُ). سمير.

(ج) وفى نسخة (ثوب). سمير.

إلى ثلاثة أيام من دفنه ٥ ولا يُدفن اثنان في قبرٍ إلا لحاجة ٥

ذكرهم وأنثاهم إلا الشَّابَّة فلا يعزِّبها إلا محارمها والتعزية سنَّة قبل الدفن وبعده (إلى ثلاثة أيام من) بعد موته على ما اختاره كثيرون أو من (دفنه) على ما اختاره المصنف إن كان المُعزِّي بالكسر والمُعزِّي بالفتح حاضرين فإن كان أحدهما غائبًا امتدت التعزية إلى ثلاثة أيام من حضوره. والتعزية لغة التسلية لمن أصيب بمن يعزُّ عليه وشرعًا الأمر بالصبر والحثُّ عليه بوعده الأجر والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بجبر المصيبة ٥

(ولا يدفن اثنان) اتحدا جنسًا أو اختلفا (في قبر) واحد أى يحرم ذلك (إلا لحاجة) والمراد بها هنا الضرورة كضيق الأرض وكثرة الموتى ٥





# كتاب الزكاة

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ وَهِيَ الْمَوَاشِي وَالْأَثْمَانُ وَالزَّرُوعُ وَالشَّمَارُ  
وَعُرُوضُ التِّجَارَةِ ①

فَأَمَّا الْمَوَاشِي فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْنَاسٍ مِنْهَا وَهِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ  
وَالْغَنَمُ ②

## (كتاب) أحكام (الزكاة)

وَهِيَ لُغَةً التَّطْهِيرُ وَالنَّمَاءُ وَشَرْعًا اسْمٌ لِمَا يَخْرُجُ عَنْ مَالٍ أَوْ  
بَدَنٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ③ وَالْأَصْلُ فِي وَجوبِهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ  
آيَاتٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ وَفِي سُورَةِ  
التَّوْبَةِ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ وَأَخْبَارٌ كَخَبَرِ  
الشَّيْخَيْنِ بُنَيَّ الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ وَعَدَّ مِنْهَا إِيْتَاءَ الزَّكَاةِ أَهـ

(تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المَواشي) ولو عَبَّرَ بِالنَّعَمِ  
لَكَانَ أَوْلَى لِأَنَّهَا أَخَصُّ مِنَ الْمَوَاشِي وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْأَخْصِ  
(وَالْأَثْمَانُ) وَأُرِيدَ بِهَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ (وَالزَّرُوعُ) وَأُرِيدَ بِهَا  
الْأَقْوَاتُ الَّتِي يَقُومُ بِهَا الْبَدَنُ (وَالشَّمَارُ) وَأُرِيدَ بِهَا ثَمَرُ الْكَرَمِ  
وَالنَّخْلِ (وَعُرُوضُ التِّجَارَةِ) وَالْعُرُوضُ جَمْعُ عَرْضٍ وَهُوَ كُلُّ مَا  
قَابَلَ النِّقْدَ وَسَيَأْتِي كُلُّ مِنَ الْخَمْسَةِ مَفْصَلًا ④

(فَأَمَّا الْمَوَاشِي فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي ثَلَاثَةِ أَجْنَاسٍ مِنْهَا وَهِيَ  
الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ) فَلَا تَجِبُ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ وَلَا فِي

وشرائط وجوبها ستة أشياء الإسلام والحرية والملك التام والنصاب والحوّل والسّوم ⊙

المُتَوَلَّد بين زكويّ وغيره كغنم وظباء (وشرائط وجوبها ستة أشياء) وفي نسخة (ستُ خصالٍ) منها (الإسلام) فلا تجبُ على كافرٍ أصليٍّ على التفصيل السابق في الصلاة والصيام وأما المرتدُّ فالصحيحُ أنَّ ماله موقوفٌ فإن عادَ إلى الإسلام وجبت عليه لِتَبَيُّنِ بقاءِ ملكِهِ وإلا فلا لِتَبَيُّنِ زوالِهِ ⊙ (والحرية) فلا زكاةٌ على رقيقٍ وأما المُبْعَضُ فتجب عليه الزكاة فيما مَلَكَه ببيعِهِ الحرِّ أَى في زمنِ نوبةِ الحُرِّيَّةِ ⊙ (والملك التام) فلا زكاةٌ في الملك الضعيف كملكِ المُكاتبِ فإنه ضعيفٌ لأنه معرَّضٌ للزوال إذ للعبدِ إسقاطُهُ متى شاء وكذا مالُ الأجرة قبل تقررِهِ باستيفاءِ المنفعة فإنه لا زكاةٌ فيه <sup>(١)</sup> ⊙ (والنَّصابُ) وهو القدر الذي تجب فيه الزكاة ⊙ (والحوّل) فلو نقص كلُّ منهما فلا زكاة (والسّومُ) أي الرَّعْيُ من قِبَلِ المالكِ أو نائبِهِ في كِلَا مباحٍ <sup>(٢)</sup> فلو عَلفَهَا مُعْظَمَ الحَوْلِ فلا زكاةٌ فيها لكثرة مؤنتها بل ينقطعُ الحَوْلُ وَيُسْتَأْنَفُ لها حَوْلٌ جديدٌ وإن عُلِفَتْ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ

(١) قال الغزى هنا (كالمُشْتَرَى قبل قبضه لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف تبعاً للقول القديم لكن الجديد الوجوب) والتمثيل بمالِ الأجرة قبل استيفاءِ المنفعة أحسنُ لأن المُشْتَرَى قبل قبضه مُلْكٌ ملكاً تاماً فوجبت فيه الزكاةُ كما في المجموع. سمير.

(٢) قوله (كِلَا مباح) قال أبو المعالي الجويني في نهاية المطلب والرافعي في شرح الوجيز وكذا لو عَلفَهَا قَدَرًا قَلِيلًا لَا يُتَمَوَّلُ اهـ سمير.

وأما الأثمان فشيئان الذهب والفضة ⑤ وشرائط وجوب الزكاة فيها  
خمسة أشياء الإسلام والحرية والملك التام والنصاب والحوّل ⑥  
وأما الزروع

فإن عُلِفَتْ قدرًا لا تعيش بدونه بلا ضررٍ بيّن كيومين ونصف<sup>(١)</sup>  
فلا زكاة فيها وإن عُلِفَتْ دون ذلك كيومين لم يؤثّر والزكاة  
ثابتة ⑤ ولو عُلِفَهَا المالك بنية قطع السّوم انقطع مهما قلّت  
المدّة ⑥ ولم يذكر المصنّف شرطًا سابعًا وهو أن لا تكون  
عاملةً فإن كانت عاملةً في نحو حرثٍ أو نقلٍ ماءٍ فلا زكاة فيها  
ولعلّه رحمه الله كان يذهب إلى وجوب الزكاة فيها فإنه وجهٌ  
ضعيفٌ في المذهب والصحيح سُقُوطُهَا ⑥

(وأما الأثمان فشيئان الذهب والفضة) مضروبين كانا أو لا  
وسياًتى نصابهما ⑤ (وشرائط وجوب الزكاة فيها) أي الأثمان  
(خمسة أشياء الإسلام والحرية والملك التام والنصاب والحوّل)  
وهو شرطٌ في غير المعدن والركاز ⑥

(وأما الزروع) وأراد المصنّف بها المُقْتَاتَ من حنطةٍ وشعير  
وعدسٍ وأرزٍ وغير ذلك ممّا يُتَّخَذُ قوتًا وقت الاختيار كذُرّةٍ

(١) قوله (كيومين ونصف) وقال الصيدلاني بناءً على هذا القول [لو كان ربّ  
الماشية يردها ليلاً وكان يُلقِي لها شيئاً من العلف ويردها إلى الإسمامة نهاراً فلا  
أثر لِمَا يجرى ليلاً فإنها لو أُجِيعَتْ ليلاً واقتصر على الإسمامة نهاراً لم تهلك]  
وقد يختلف هذا باختلاف العشب وقلّته وكثرته وميسر الحاجة إلى العلف ليلاً  
فليتبع فيه المعنى اهـ من نهاية المطلب للجويني. قال ولم يصِرْ أحدٌ إلى تلفيق  
السّوم والعلف اهـ سمي.

فتجب الزكاة فيها بثلاثة شرائط أن يكون مما يزرعه الآدميون وأن يكون قوتاً مُدَّخِراً وأن يكون نصاباً وهو خمسة أوسقٍ لا قِشْرَ عليها ⑤

وحِمَص والقوت ما يقوم به البدن (فتجب فيها الزكاة) إذا اشتد حبها (بثلاثة أشياء أن تكون ممَّا يزرعه) أى ما شأنه أن يستنبته (الآدميون) فمن زرع حباً يملكه وجب عليه زكاته ومثله ما لو حمل حباً يملكه ماءً أو هواءً ورماء فى أرضٍ فنبت وجبت زكاته<sup>(١)</sup> ⑥ (وأن تكون قوتاً) فلا زكاة فى الخيارِ والبندورة والكوسى والباذنجان وما يشبه ذلك (مُدَّخِراً) أى صالحاً لذلك بحيث لو ادَّخَرَ للاقتيات لم يفسد وهو شأن القوت عادةً وليس بشرط ⑦ وخرج بالقوت ما لا يُقْتَات به من الأبقار نحو الكمون ⑧ (وأن يكون نصاباً وهو خمسة أوسقٍ) باعتبارها من حبٍ مُصَفَّى من نحو تبنٍ (لا قِشْرَ عليها) ويكْمَل نوعٌ بنوع كقمحٍ شامى وقمحٍ مصرى ولا يُجمَعُ جنسٌ مع جنسٍ كحنطةٍ مع شعيرٍ ⑨ والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمدادٍ والمدُّ سعةٌ كفينٍ مُعتدلتين فتكون الأوسقُ الخمسة ألفاً ومائتى مدٍّ ⑩ فإذا وُجِدَت الشروط لم يَجْزُ له التصرفُ فى الزرع إلا بعد إخراج زكاته ⑪

(١) قال الغزى هنا (فإن نبت بنفسه أو بحمل ماء أو هواء فلا زكاة فيه) والصحيح ما أثبتناه قال النووي فى المجموع قال أصحابنا وقولنا مما ينبته الآدميون ليس المراد به أن تقصد زراعته وإنما المراد أن يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من مالكة عند حمل الغلة أو وقفت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة إذا بلغ نصاباً بلا خلافٍ واتفق عليه الأصحاب اهـ سميع .

وأما الثمار فتجب الزكاة في شيئين منها ثمرة النخل وثمره الكرم ٥ وشرائط وجوب الزكاة فيها أربع خصال<sup>(١)</sup> الإسلام والحرية والملك التام والنصاب ٥

وأما عروض التجارة فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة في الأثمان ٥

(فصل) وأول نصاب الإبل خمس وفيها شاة

(وأما الثمار فتجب الزكاة في شيئين منها ثمرة النخل وهى التمر (وثمره الكرم) وهى العنب ويُعتبر نصابهما حال كونهما تمرًا وزبيبا ٥ ومعنى وجوب الزكاة فيها تعلّقها بعينها إذا بدا صلاحها أى صلاح بعضها فلا يبيعها ولا يهبها قبل جفافها وإخراج زكاتها أو خرصها فتبّت في ذمّته ٥

(وشرائط وجوب الزكاة فيها أربع خصال) وفى نسخة أربعة أشياء (الإسلام والحرية والملك التام والنصاب) فمتى انتفى شرط من ذلك فلا وجوب ٥

(وأما عروض التجارة) أى ما يُقْتَنَى من العروض لغرض التجارة (فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة) سابقا (فى الأثمان) والتجارة هى تقليب المال بشراء ثم بيع لغرض الربح ٥

(فصل) فى أنصبه الإبل (وأول نصاب الإبل خمس) سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو مختلطة (وفىها شاة) جذعة ضأن لها

(أ) فى بعض النسخ (أربعة أشياء). سمير.

وفى عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفى عشرين أربع شياه  
وفى خمس وعشرين بنت مخاض من الإبل وفى ست وثلاثين بنت لبون  
وفى ست وأربعين حقة وفى إحدى وستين جذعة وفى ست وسبعين بنتا  
لبون وفى إحدى وتسعين حقتان وفى مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات  
لبون ثم فى كل أربعين بنت لبون

سنة ودخلت فى الثانية أو ثنية معز لها سنتان ودخلت فى الثالثة  
(وفى عشر شاتان وفى خمسة عشر ثلاث شياه وفى عشرين  
أربع شياه و) بعد ذلك يخرج من الإبل فيخرج (فى خمس  
وعشرين بنت مخاض<sup>(١)</sup> من الإبل) لها سنة ودخلت فى الثانية  
فإن لم توجد أخرج ابن لبون ذكراً (وفى ست وثلاثين بنت  
لبون<sup>(٢)</sup>) لها سنتان ودخلت فى الثالثة (وفى ست وأربعين  
حقة<sup>(٣)</sup>) لها ثلاث سنوات ودخلت فى الرابعة (وفى إحدى  
وستين جذعة<sup>(٤)</sup>) لها أربع ودخلت فى الخامسة (وفى ست  
وسبعين بنتا لبون وفى إحدى وتسعين حقتان وفى مائة وواحدة  
وعشرين ثلاث بنات لبون و) بعد زيادة التسع على مائة وإحدى  
وعشرين يستقيم الحساب فيصير (فى كل أربعين بنت لبون

(١) قوله (بنت مخاض) سميّت بذلك لأن أمها قد ضربها الفحل فحملت ولحقت  
بالمخاض من الإبل وهن الحوامل. سمير.

(٢) قوله (بنت لبون) سميّت بذلك لأن أمها وضعت غيرها فصار لها لبن فهى بنت  
لبون والذكر ابن لبون. سمير.

(٣) قوله (حقة) سميّت بذلك لأنها استحققت أن تُركب ويحمل عليها ويقال لها  
أيضاً طروقة الفحل أى بلغت أن ينزّو عليها الفحل. سمير.

(٤) قوله (جذعة) سميّت بذلك لأنها أجذعت أسنانها. سمير.

وفى كل خمسين حَقَّةً ⑤

(فصل)<sup>(أ)</sup> وأول نصابِ البقرِ ثلاثونَ وفيها تَبِيعٌ وفى أربعينَ مُسِنَّةً وعلى هذا أبداً فِقْسٌ ⑤

(فصل)<sup>(ب)</sup> وأول نصابِ الغنمِ أربعونَ وفيها شاةٌ جَذَعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ

وفى كل خمسين حَقَّةً ثُمَّ بزيادةِ عشرٍ عشرٍ يتغيَّرُ الواجبُ ففى مائةٍ وأربعينَ حقتانِ وبنْتُ لبونٍ وفى مائةٍ وخمسينَ ثلاثِ حقاكٍ وهكذا وفى مائَتَيْنِ يَتَّفَقُ الواجبانِ فَيُخْرَجُ خمسُ بناتِ لبونٍ أو أربعِ حقاكٍ وهَلُمَّ جَرًّا ⑤

(فصل) فى أنصبَةِ البقرِ ⑤

(وأولُ نصابِ البقرِ ثلاثونَ و) يجب (فيها تَبِيعٌ) ذَكَرَ ابنُ سَنَةِ دخلَ فى الثانيةِ سُمِّيَ بذلكَ لِتَبَعِيَّتِهِ أُمَّهُ فى المَرْعى ولو أخرجَ تَبِيعَةً أَنتَى أَجْزَأَتْ بطريقِ الأُولَى لزيادةِ نفعِها (و) يجبُ (فى أربعينَ مُسِنَّةً) لَهَا سنتانِ ودخلتْ فى الثالثةِ، سُمِّيتْ بذلكَ لتكاملِ أسنانِها ولو أخرجَ عن أربعينَ تَبِيعَيْنِ أَجْزَأَ على الصحيح (وعلى هذا أبداً فِقْسٌ) ففى ستينَ تبيعانِ وفى سبعينَ تبيعٌ ومُسِنَّةٌ وفى ثمانينَ مستنتانِ وهكذا ثم فى مائةٍ وعشرينَ يَتَّفَقُ الفرضانِ فيخرجُ ثلاثِ مَسَنَاتٍ أو أربعةَ أَتْبَعَةٍ وهَلُمَّ جَرًّا ⑤

(فصل) فى أنصبَةِ الغنمِ ⑤

(وأولُ نصابِ الغنمِ أربعونَ فيها شاةٌ جَذَعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ) لَهَا

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(ب) زيادة من بعض النسخ. سمير.

أو ثِنِيَّةٌ مِنَ الْمَعَزِ وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ  
ثَلَاثَ شِيَاءٍ وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعُ شِيَاءٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ⑤  
(فصل) <sup>(١)</sup> وَالْخَلِيطَانِ يُزَكِّيَانِ زَكَاةً

سَنَةً وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ أَجْذَعَتْ أَيْ أَسْقَطَتْ مُقَدَّمَ أَسْنَانِهَا  
(أَوْ ثِنِيَّةً مِنَ الْمَعَزِ) لَهَا سَنَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ (وَفِي مِائَةٍ  
وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثَ شِيَاءٍ وَفِي  
أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعُ شِيَاءٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ) فَفِي خَمْسِمِائَةٍ خَمْسُ  
وَفِي سِتْمِائَةٍ سِتٌّ وَهَكَذَا ⑤ وَمَا بَيْنَ النَّصَابِينَ عَفْوٌ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ  
الْوَاجِبُ هُنَا كَمَا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ⑤

(فصل) فِي الْخُلْطَةِ وَهِيَ نَوْعَانِ الْأَوَّلُ خُلْطَةُ شَيْوَعٍ يُزَكَّى فِيهَا  
الْخَلِيطَانِ أَوْ الْخُلْطَاءُ زَكَاةَ الشَّخْصِ الْوَاحِدِ وَهِيَ مَا لَا يَتَمَيَّزُ  
فِيهَا الْمَالَانِ كَخُلْطَةِ الشَّرَكَةِ وَالثَّانِي خُلْطَةُ جَوَارٍ وَهِيَ مَا يَحْصُلُ  
مَعَهَا التَّمْيِزُ وَلِثَبُوتِهَا شُرُوطٌ تَأْتِي (و) إِذَا ثَبَّتَ فَقَدْ تَفِيدُ الشَّرِيكَيْنِ  
تَخْفِيفًا كَأَن يَمْلِكَا ثَمَانِينَ شَاةً بِالسُّوِيَةِ بَيْنَهُمَا لِكُلِّ أَرْبَعُونَ  
فِيْلِزْمَهُمَا شَاةٌ ⑤ وَقَدْ تَفِيدُ تَثْقِيلًا كَأَن يَمْلِكَا أَرْبَعِينَ شَاةً بِالسُّوِيَةِ  
لِكُلِّ عَشْرُونَ بَيْنَهُمَا فَيْلِزْمَهُمَا شَاةٌ ⑤ وَقَدْ تَفِيدُ تَخْفِيفًا عَلَى  
أَحَدِهِمَا وَتَثْقِيلًا عَلَى الْآخَرِ كَأَن يَمْلِكَا سِتِّينَ لِأَحَدِهِمَا ثَلَاثًا  
وَلِلْآخَرِ ثَلَاثًا ⑤ وَقَدْ لَا تَفِيدُ تَخْفِيفًا وَلَا تَثْقِيلًا كَأَن يَمْلِكَا  
مِائَتَيْنِ شَاةً بِالسُّوِيَةِ بَيْنَهُمَا لِكُلِّ مِائَةٍ ⑤

وَالْخَلِيطَانِ إِنَّمَا (يُزَكِّيَانِ) بِكَسْرِ الْكَافِ (زَكَاةً) الشَّخْصِ



الواحد بسبع شرائط إذا كان المُرَاحُ واحدًا والمَسْرَحُ واحدًا والمرعى واحدًا والفحل واحدًا والمَشْرَبُ واحدًا والحَالِبُ واحدًا وموضع الحَلَبِ واحدًا ⊙  
(فصل)<sup>(١)</sup>

(الواحد بشرائط سبعة) منها ما (إذا كان المُرَاح) بضم الميم مأوى الماشية ليلاً (واحدًا) بأن لا تتميز ماشية كل من المالكين عن ماشية الآخر به (والمَسْرَحُ) وهو الموضع الذى تسرح إليه الماشية فتجمع فيه قبل سوقها إلى المرعى (واحدًا) بالمعنى المتقدم (و) كلٌّ من (المَرعى) والراعى (واحدًا) ويشترط أن يكون (الفحل واحدًا) إن اتَّحدَ نوعُ الماشية فإن اختلف كضأن ومعر فيجوز أن يكون لكل منهما فحل يطرق ماشيته (والمَشْرَبُ) أي الموضع الذى تشرب منه الماشية كعين أو نهر أو غيرهما (واحدًا) وقوله (والحَالِبُ واحدًا) هو أحد وجهين فى هذه المسألة والأصحُّ مقابله وهو عدم اشتراط اتحاد الحالب ومثله المَحْلَبُ بكسر الميم وهو الإناء الذى تُحلب فيه (و) أما (موضع الحَلَبِ) فيُشترط كونه (واحدًا) والحَلَبُ بفتح اللام وحكى النووى إسكانها هو اسمٌ لِلْبَنِ المحلوبِ ويُطْلَقُ على المَصْدَرِ وهو المُرَادُ هنا ⊙ وتثبت الخلطة فى غير المواشى ولها شروطٌ تُذكرُ فى غير هذا الكتاب ⊙

(فصل) فى أنصبه النقيدين ⊙

ونصاب الذهب عشرون مثقالا وفيه ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد بحسابه ٥

ونصاب الورق مائتا درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد بحسابه ٥ ولا تجب في الحلبي المباح زكاة ٥

(ونصاب الذهب عشرون مثقالاً<sup>(١)</sup>) تحديداً بوزن مكة والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم (وفيه) أى نصاب الذهب (ربع العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد) على عشرين مثقالاً (بحسابه) وإن قلّ الزائد إذ لا وقص في النقد (ونصاب الورق) بكسر الراء وهو الفضة (مائتا درهم<sup>(٢)</sup>) بوزن مكة (وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد) على المائتين (بحسابه) وإن قلّ الزائد ولا شيء في المغشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصاباً وحينئذ يخرج الواجب خالصاً أو مغشوشاً يبلغ خالصه قدر الواجب ويتبرع بالغش (ولا يجب في الحلبي المباح) أى غير المحرم والمكروه (زكاة) على أحد القولين في المذهب أما المحرم كسوار وخلخال لرجل وخنثى والمكروه كضبة فضة صغيرة لزيينة فتجب الزكاة فيه ٥

(١) قوله (عشرون مثقالاً) وهى بالذهب الخالص الذى لا غش فيه أربعة وثمانون غراماً وثمانمائة وخمسة وسبعون جزءاً من ألف من الغرام، وبالذهب من عيار أربعة وعشرين تبلغ ستة وثمانين غراماً، ومن عيار واحد وعشرين تبلغ سبعة وتسعين غراماً، وبعيار ثمانية عشر مائة وأربعة عشر غراماً. سمي.

(٢) قوله (مائتا درهم) وهى خمسمائة وأربعة وتسعون غراماً وألف ومائتين وأربعين جزءاً من عشرة آلاف من الغرام. سمي.

(فصل<sup>(أ)</sup>) ونصابُ الزُّروعِ والثمارِ خمسةٌ أوسقٍ وهى ألفٌ وستُمائةٌ رطلٍ بالعراقي وفيما زاد بحسابه وفيها إن سُقِيَتْ بماءِ السماءِ أو السَّيْحِ العُشْرُ وإن سُقِيَتْ بدولابٍ أو نَضَحٍ نصفُ العُشْرِ ⊙  
(فصل<sup>(ب)</sup>)

(فصلٌ) فى المُعَشَّراتِ وهى ما يجبُ فيه العُشْرُ أو نصفُهُ ⊙  
(ونصابُ الزروع والثمار خمسة أوسقٍ) من الوَسقِ مصدر بمعنى الجَمْع لأن الوسق يجمع الصَّيعان (وهى) أى الخمسة الأوسق (ألفٌ وستُمائة رطل بالعراقي وما زاد فبحسابه) إذ لا وَقَصَ هنا كالنقد ⊙ ورطلٌ بغدادَ عند النوويِّ مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعةٌ أسباعٍ درهم (وفيها) أى الزروع والثمار (إن سُقِيَتْ بماء السماء) وهو المطر ونحوه كالثلج (أو السَّيْح) وهو الماء الجارى على الأرض لنحو سدِّ النهر (العشْر وإن سُقِيَتْ بدولاب) بضم الدال وفتحها ما يديره الحيوان أو نحوه (أو نَضَح) أى بنقل ماءٍ من نهر أو بئر بنحو حيوانٍ كبعيرٍ أو بقرة (نصفُ العُشْرِ) وفيما سُقِيَ بماءِ السماءِ والدَّولابِ معاً فبحسابه باعتبار مدة النماء لا السَّقيّاتِ فلو احتاج إلى ستِّ سقيّاتٍ فى ستة أشهر فسُقِيَ أربعاً بالمطر فى ثلاثة أشهرٍ ومرتين بالنَّضَحِ فى ثلاثة وجب ثلاثة أرباعِ العُشْرِ ⊙

(فصل) فى زكاة التجارة والمعدن والركاز ⊙

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(ب) زيادة من بعض النسخ. سمير.

وَتُقَوِّمُ عُرُوضُ التَّجَارَةِ آخِرَ الْحَوْلِ <sup>(١)</sup> بِمَا اشْتَرَيْتَ بِهِ وَيُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ رُبْعَ الْعَشْرِ ⑤ وَمَا اسْتُخْرِجَ مِنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يُخْرِجُ مِنْهُ رُبْعَ الْعَشْرِ فِي الْحَالِ ⑥ وَمَا يَوْجَدُ مِنَ الرِّكَازِ فِيهِ الْخُمْسُ ⑦

(وَتُقَوِّمُ عُرُوضُ التَّجَارَةِ عِنْدَ) آخِرَ (الْحَوْلِ بِمَا) أَى بِقِيَمَتِهَا بِالنَّقْدِ الَّذِى (اشْتَرَيْتَ بِهِ) سِوَاءَ كَانَ ثَمَنُ مَالِ التَّجَارَةِ نَصَابًا أَمْ لَا فَيُقَدَّرُ مَاذَا يَكُونُ سَعْرُهَا بِسَعْرِ السُّوقِ الرَّائِجِ لَوْ أَرَادَ بَيْعُهَا كُلَّهَا دَفْعَةً فَإِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهَا نَصَابًا زَكَّاهَا وَإِلَّا فَلَا (وَيُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ) النَّقْدِ الْمُقَوَّمِ بِهِ بَعْدَ بُلُوغِ قِيَمَةِ مَالِ التَّجَارَةِ نَصَابًا (رُبْعَ الْعَشْرِ) فَلَوْ قَوِّمَ بِالذَّهَبِ وَبَلَغَ مِائَةَ دِينَارٍ أَخْرَجَ دِينَارَيْنِ وَنِصْفًا فَإِنْ بَدَأَ تِجَارَتَهُ بِعَرْضِ قَوِّمَ بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ وَيُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ غَيْرِ النَّقْدَيْنِ وَلَوْ عَمَلَةً وَرَقِيَّةً ⑦

(وَمَا اسْتُخْرِجَ مِنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ يُخْرِجُ مِنْهُ) بَعْدَ التَّنْقِيَةِ مِنْ نَحْوِ التَّرَابِ إِنْ بَلَغَ نَصَابًا (رُبْعَ الْعَشْرِ فِي الْحَالِ) إِنْ كَانَ الْمُسْتَخْرِجُ مِنْ أَهْلِ وَجوبِ الزَّكَاةِ بِأَن كَانَ مُسْلِمًا حُرًّا ⑤ وَالْمَعَادِنُ جَمْعُ مَعْدِنٍ بَفَتْحِ دَالِهِ وَكُسْرِهَا اسْمٌ لِمَكَانٍ خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ النَّقْدَ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مَلِكٍ ⑥

(وَمَا يُوَجَدُ) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ (مِنَ الرِّكَازِ) وَهُوَ دَفِينٌ الْجَاهِلِيَّةِ وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا الْعَرَبُ قَبْلَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَهْلِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فِي أَرْضِ مَوَاتٍ (فِيهِ الْخُمْسُ) إِنْ بَلَغَ نَصَابًا وَيُخْرِجُهُ فَوْرًا وَيُصْرَفُ فِي مَصَارِفِ

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخِ (عِنْدَ الْحَوْلِ). سَمِير.

(فصل) وتجبُ زكاةُ الفِطْرِ بثلاثةِ أشياءَ الإسلامُ وبغروبِ الشمسِ من  
ءآخرِ يومٍ من شهرِ رمضانَ ووجودِ الفضلِ عن

الزكاة على المشهور<sup>(١)</sup> ⊙

(فصلٌ) في زكاة الفطر أو الفِطْرَةِ وهى الخِلقة ⊙

(وتجبُ زكاةُ الفطر بثلاثةِ أشياءَ الإسلام) فلا فطرة على كافرٍ  
أصليٍّ إلا فى رقيقه وقريبه الذى يجب مؤنته المسلمين  
(و) بإدراك وقت وجوبها وهو بصفيتها وذلك (بغروبِ الشمسِ من  
ءآخرِ يومٍ من شهرِ رمضانَ) وهو مسلمٌ حتى غنى حينئذٍ فتُخرجُ  
زكاةُ الفِطْرِ عمَّن مات بعد الغروبِ دونَ مَنْ وُلِدَ بعده (ووجودِ  
الفضلِ) وهو يسارُ الشخصِ وقتَ الوجوبِ بما يَفْضُلُ (عن)  
دَيْنِهِ ولو مؤجَّلاً وعن مسكِّنِهِ<sup>(٢)</sup> وعبدِهِ المحتاجِ إليه المملوكين

(١) قوله (فى مصارفِ الزكاة على المشهور) مقابله أنه يُصرف إلى أهل الخمس  
المذكورين فى آيةِ الفئى من سورة الحشر ﴿مَّا آفَاةَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى  
فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِلسَّكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾. سمير.

(٢) قوله (وعن مسكنه إلخ) أى فلا يمنع وجودُ المسكن والخادم المحتاج إليهما  
عدمَ الوجوبِ وإن اعتادَ السُّكْنَى بالأجرة إلا أن يكونا نفيسين يُمكنُ إبدالُهُما  
بلائقين بحيثُ يزيدُ التفاوتُ عما ذكره فوقَ ذلك من دين وملبس ومسكن  
فيلزمُهُ الأداءُ عند ذلك. والمرادُ بحاجتِهِ للخادم أن يحتاجَهُ لخدمته وخدمة مَنْ  
تلزمُهُ خدمتُهُ لا لعمله فى أرضِهِ وماشيته كما فى المجموع. وهذا إذا كان  
المسكنُ والخادمُ موجودين فإن كان معه مالٌ يحتاجُ لصرْفِهِ إليهما فكالعدمِ أيضاً  
إن لم يعتدِ السُّكْنَى بالأجرة على ما فى الإيعاب لكن فى التَّحْفَةِ والنهائية بعد  
قول المنهاج ولا يمنع الفقرُ مسكنَهُ وثيابه ما نصَّهُ وثمنُ ما ذُكِرَ ما دام معه يمنعُ  
إعطائه بالفقرِ حتَّى يصرْفَهُ فيه اه قال السَّريينى فى حاشيةِ الغرر البهية فهل هذا  
إن اعتادَ السُّكْنَى بالأجرة أو مطلقاً فيُخالفُ ما مرَّ ويُفَرِّقُ فليُحرَّرْ اه وبحث=

قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ① وَيُزَكِّي عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَاعًا مِنْ قُوْتِ بَلَدِهِ وَقَدْرُهُ

أَوِ الْمُوقُوفِينَ عَلَيْهِ اللَّائِقِينَ بِهِ اللَّذِينَ يَكْفِيَانِهِ لِلْعُمْرِ الْغَالِبِ وَهُوَ  
هَذَا سِتُّونَ سَنَةً وَكِسْوَتِهِ أَيْ دَسَتْ ثَوْبٌ <sup>(١)</sup> وَمَا زَادَ عَلَيْهِ مِمَّا  
يَحْتَاجُهُ وَلَوْ لِلْبَرْدِ كُجْبَةً مُحَشُوَّةً أَوْ لِلتَّجْمُلِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ  
السَّنَةِ <sup>(٢)</sup> كَطِيلَسَانٍ وَكَتَبِهِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا وَ(قُوْتِهِ وَقُوْتِ عِيَالِهِ فِي  
ذَلِكَ الْيَوْمِ) أَيْ يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ وَكَذَا لَيْلَتُهُ الْمَتَأَخَّرَةُ عَنْهُ ②

(وَيُزَكِّي) الشَّخْصُ (عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ  
الْمُسْلِمِينَ) فَلَا يُلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ عَبْدٍ وَقَرِيبٍ وَزَوْجَةٍ كَفَّارٍ وَإِنْ  
وَجِبَتْ نَفَقَتُهُمْ ③

وَإِذَا وَجِبَتْ الْفِطْرَةُ عَلَى الشَّخْصِ فَيُخْرَجُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ  
وَالْأَفْضَلُ قَبْلَ صَلَاتِهِ (صَاعًا مِنْ) غَالِبِ (قُوْتِ الْبَلَدِ) وَلَوْ كَانَ  
الشَّخْصُ فِي بَادِيَةٍ لَا قُوْتَ فِيهَا أَخْرَجَ مِنْ قُوْتِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ  
إِلَيْهِ ④ وَمَنْ لَمْ يُوسَّرْ بِصَاعٍ بَلْ بَعْضُهُ لَزِمَهُ ذَلِكَ الْبَعْضُ (وَقَدْرُهُ)  
أَيْ الصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَالْمُدُّ مِكْيَالٌ يَسَاوِي سَعَةً حَفْنَةً بِكَفَّيْ  
رَجُلٍ مُعْتَدِلِهِمَا وَبِالْوِزْنِ مَا يَسَعُ رَطْلًا وَثَلَاثًا بَغْدَادِيًّا <sup>(٣)</sup> مَنْ

= السَّبْكِيُّ أَنَّهُ لَوْ اعْتَادَ السُّكْنَى بِالْأَجْرَةِ أَوْ فِي الْمَدْرَسَةِ فَالظَّاهِرُ خُرُوجُهُ عَنْ  
اسْمِ الْفَقْرِ بِثَمَنِ الْمَسْكَنِ اهـ سَمِير.

(١) قَوْلُهُ (دَسَتْ ثَوْبٌ) هُوَ مَا يَحْتَاجُهُ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْعَادَةِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ وَلَوْ  
تَعَدَّدَتْ كَقَمِيصٍ وَسِرَاوِيلَ وَعِمَامَةٍ وَمُكَعَّبٍ أَيْ مَدَاسٍ. سَمِير.

(٢) قَوْلُهُ (أَوْ لِلتَّجْمُلِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ السَّنَةِ) أَيْ وَلَوْ حَلِيًّا لَامْرَأَةٍ. سَمِير.

(٣) قَوْلُهُ (مَا يَسَاوِي مَا يَسَعُ رَطْلًا وَثَلَاثًا بَغْدَادِيًّا) الْخ) اسْتَشْكَلَ فِي الرُّوْضَةِ ضَبْطَهُ  
بِالرُّطَالِ بِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ قَدْرُهُ وَزَنُّهُ بِاخْتِلَافِ الْحَبُوبِ ثُمَّ صَوَّبَ قَوْلَ الدَّارِمِيِّ =

### خمسة أرطالٍ وثُلثٌ بالعراقيّ ⑤

(فصل) وتُدْفَعُ الزكاةُ إلى الأصنافِ الثمانية الذين ذكّرهمُ الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾

العدسِ فالصاع (خمسة أرطالٍ وثُلثٌ بالعراقيّ) وسبق بيان الرطل العراقيّ في نصاب الزروع ⑥

(فصل) في مُسْتَحَقِّي الزكاة (وتُدْفَعُ الزكاةُ إلى الأصناف الثمانية الذين ذكّرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى) في سورة التوبة ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ فقط لا غير ⑦ والفقيرُ في باب الزكاة هو الذي لا

= الاعتماد على الكيل بالصاع النبويّ دون الوزن قال فإن فُقِدَ أخرجَ قدرًا يتيقَّنُ أنه لا ينقُصُ عنه وعلى هذا فالتقديرُ بالوزنِ تقريبٌ. قال في حاشية الكرديّ على بافضل يعنى أنّ العبرة بالكيل فيما يُكَالُ وإن زاد أو نقص في الوزن ومِمَّا يَسْتَوِي وزنه وكَيْلُهُ العدسُ والماشُ وقد عاير المنصورُ الصاع النبويّ بالعدس فوجده خمسة أرطالٍ وثُلثًا قال ابنُ عبد السلام وتفاوتته لا يُحْتَقَلُ بمثله فكلُّ صاع وسِعَ من العدسِ ذلك اعتُبرَ الإخراجُ به ولا مبالاة بتفاوتِ الحبوبِ وزنًا اهـ والمقصودُ باستواءِ وزنِ وكَيْلِ العدسِ والماشِ كما نُقِلَ عن البندنجي وغيره أنّ الصاع من الماشِ والعدسِ لا يتفاوتُ وزنه كُلُّما كِيلَ بخلافِ حبوبٍ أخرى كالقمحِ والشعيرِ فإنَّك إذا وزنتَ صاعًا من قمحٍ ثم وزنتَ صاعًا آخرَ منه وجدتَ تفاوتًا بينهما فضلًا عن التفاوتِ الواقعِ في الوزنِ بين صاعِ القمحِ وصاعِ الدُّرّةِ وصاعِ الحَمْصِ وغيرِ ذلك من الحبوبِ ولذا قالوا إنّ العبرة بالكيل لا بالوزن. سَمِير.

مال له ولا كسب لائقاً به<sup>(١)</sup> يقع موقعاً من حاجته كمن يحتاج إلى عشرة وعنده ثلاثة ⊙ أما فقير العرايا فهو من لا نقد بيده إلا أنه قد يكون مكتفياً فلا يُعطى من الزكاة حينئذ ⊙ والمسكين من قدر على مالٍ أو كسب يقع كل منهما موقعاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج إلى عشرة دراهم وعنده سبعة ⊙ والعامل من استعمله الإمام على أخذ الصدقات ودفعها لمُستحقها ⊙ والمؤلفة قلوبهم أقسام منهم مؤلفة المسلمين وهم من أسلم ونيته ضعيفة لم يَألف أهل الإسلام بعد فَيُتَألف بدفع الزكاة له ⊙ وفي الرقاب وهم المكاتبون كتابةً صحيحة أما المكاتب كتابةً فاسدة فلا يُعطى ⊙ والغارم أصناف منهم من ركبته الديون الحالة فصارت أزيد من ماله ومنهم غير ذلك كمن استدان ديناً لتسكين فتنة بين طائفتين في قتلٍ لم يظهر قاتله فتحمل ديته بسبب ذلك فيُقضى دينه من سهم الغارمين غنياً كان أو فقيراً وإنما يُعطى عند بقاء الدين عليه فإن أذاه من ماله أو دفعه ابتداءً من غير اقتراضٍ لم يُعط من سهم الغارمين ⊙ وأما سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المُرْتزقة<sup>(٢)</sup> بل هم متطوعون بالجهاد ⊙ وأما ابن السبيل فهو من يُنشئ سفرًا من بلد الزكاة أو يكون مجتازاً ببلدها ويُشترط فيه الحاجة إلى ما يوصله مقصده وأن لا يكون سفره معصية ⊙

(١) قوله (ولا كسب لائقاً به إلخ) قال في النهاية ولو اشتغل بعلم شرعي والكسب يمنع فقير أو بالنوافل فلا وكذا المعطل المعتكف في مدرسة ومن لا يتأتى منه تحصيل مع القدرة على الكسب اهـ سمي.

(٢) قوله (المُرْتزقة) بكسر الزاي على وزن اسم الفاعل لأن فعل ارتزق لازم فيكون الوصف منه بصيغة اسم الفاعل. سمي.



وإلى مَنْ يُوجدُ منهم ولا يقتصرُ على أقلِّ من ثلاثةٍ مِنْ كلِّ صنفٍ إلا  
العاملُ ⑤

وخمسةٌ لا يجوزُ دفعُها إليهم الغنى بمالٍ

وقوله (وإلى مَنْ يُوجدُ منهم) أي الأصنافِ فيه إشارةٌ إلى أنه إذا فُقدَ بعضُ الأصنافِ ووُجدَ البعضُ فى بلدِ المالِ صُرفَتِ الزكاةُ لِمَنْ وُجدَ منهم ولا يَنقلُها ربُّ المالِ<sup>(١)</sup> إلى خارجها إلا أن يُعَدِّمُوا فيها فإنه يجبُ عندئذٍ نَقْلُ الزَّكَاةِ إلى أقربِ البلادِ إليه ⑥ فإن فُقدَ المستحقونَ كُلُّهُمُ فى البلادِ لم تسقطِ الزكاةُ بل تُحفظُ حتى يَوجدوا كُلُّهُمُ أو بعضُهُم ⑦ ثم إنَّ الإمامَ إذا كانَ هو القاسمُ وجبَ عليه تَعميمُ المستحقينَ وإن كانَ غيرُهُ أى إن قسَمَ غيرُ الإمامِ بلا توكيلٍ منه وانحصَرَ المستحقونَ وجبَ تَعميمُهُم وإلا فلا (و)لكنه (لا يقتصر) فى إعطاءِ الزكاةِ (على أقلِّ من ثلاثةٍ مِنْ كلِّ صنفٍ) مِنْ الأصنافِ الثمانية (إلا العاملُ) فإنه يجوزُ أن يكونَ واحدًا إن حَصَلَتْ به الكفايةُ وإذا صَرَفَ لاثنينِ مِنْ كُلِّ صنفٍ غَرِمَ للثالثِ أقلُّ مُتَمَوِّلٍ ⑧ وصدقةُ الفطرِ كسائرِ الزكواتِ فى جوازِ النَقْلِ ومنعِهِ وفى وجوبِ استيعابِ الأصنافِ فإن شَقَّتِ القسمةُ جَمَعَ جماعةٌ فطرتهم ثم قسموها ⑨ (وخمسةٌ لا يجوزُ دفعُها) أى الزكاةِ (إليهم الغنى بمالٍ)

(١) قوله (ولا ينقلها ربُّ المالِ إلخ) يُفهمُ منه أنَّ للإمامَ وللإمامِ النَقْلَ مطلقًا وهو كذلك. سمير.

أَوْ كَسْبٍ وَالْعَبْدُ وَبَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِّبِ وَالْكَافِرُ وَمَنْ تَلَزَمَ الْمُزَكِّي نَفَقَتُهُ لَا يَدْفَعُهَا إِلَيْهِمْ بِاسْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ٥

يَمْلِكُهُ<sup>(١)</sup> (أَوْ كَسْبٍ) أَيْ حَرْفَةٌ تُغَلُّ لَهُ أَوْ عَقَارٍ يُغَلُّ عَلَيْهِ كِفَايَتُهُ (وَالْعَبْدُ) غَيْرِ الْمَكَاتِبِ الْمُتَقَدِّمِ (وَبَنُو هَاشِمٍ) بِنِ عَبْدِ مَنْفٍ (وَبَنُو الْمُطَلِّبِ) بِنِ عَبْدِ مَنْفٍ سِوَاءٍ مُنْعُوا حَقَّهُمْ مِنْ خَمْسِ الْخَمْسِ أَمْ لَا وَكَذَا عِتْقَاؤُهُمْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمْ أَخْذُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الْمَنْصُوصِ فِي الْأَمِّ (وَمَنْ تَلَزَمَ الْمُزَكِّي نَفَقَتُهُ) كَامِرَاتِهِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ فَإِنَّهُ (لَا يَدْفَعُهَا) أَيْ الزَّكَاةَ (إِلَيْهِمْ بِاسْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) لِأَنَّهُمْ مَكْفِيُونَ بِنَفَقَتِهِ فَلَا يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ<sup>(٢)</sup> وَيَجُوزُ إِعْطَاؤُهُمْ بِاسْمِ كَوْنِهِمْ غُرَاةً أَوْ غَارِمِينَ مَثَلًا (وَلَا تُدْفَعُ) زَكَاةُ الْمَالِ (لِلْكَافِرِ) وَلَوْ لَتَأْلِيفِهِ إِجْمَاعًا<sup>(٣)</sup> كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي الْإِجْمَاعِ وَغَيْرُهُ ٥



- (١) قوله (الغنى يملكه) أى يكفيه إلى العمر الغالب إن كان دون هذا العمر وإلا فما يكفيه سنة. سمير.
- (٢) قوله (لأنهم مكفيون بنفقته فلا يعطون من الزكاة) أى فأما إذا لم يكونوا مكفيين بنفقته فيجوز إعطاؤهم من الزكاة. سمير.
- (٣) قوله (إجماعاً) أى إلا ما استثناه المالكية في المشهور عندهم من جواز دفعها للمؤلفة قلوبهم من الكفار اه سمير.

# كتاب الصيام

## (كتاب) بيان أحكام (الصيام)

وهو والصوم مصدران معناهما لغة الإمساك وشرعاً إمساك عن مفطر بنيّة مخصوصة جميع نهار قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر من حيض ونفاس ① والأصل فيه قبل الإجماع آية البقرة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَكُمْ لِمَلَكُم تَتَّقُونَ﴾ وأخبار كخبر الشيخين بنى الإسلام على خمس اهـ وعدّ منها صوم رمضان ② ويجب الصيام بأحد أمور منها رؤية عدل<sup>(١)</sup> ذكر واحد ظاهر العدالة هلال رمضان أو استكمال شعبان ثلاثين يوماً ولا يصح بحساب الفلكي أو برويته للهلال ولو كان فاسقاً أو امرأة أو بتصديقه من رءاه ولو كان القاضي لا يقبل شهادته ويحكم بانتهاء شهر رمضان بروية عدلين هلال شوال أو باستكمال رمضان ثلاثين وذلك لحديث البخاري وغيره صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين اهـ فإن رأى الهلال ولم يكتف القاضي بشهادته عمل بعلم نفسه ولو صام الباقر ③

(١) قوله (رؤية عدل إلخ) فإذا ثبت الشهر في بلد بالرؤية وجب الصوم على أهلها وعلى أهل البلاد القريبة منها لا البعيدة والمقصود بالبلد هنا المدينة والقرية لا الدولة . سمي .

وَشَرَائِطُ وَجُوبِ الصَّيَامِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ<sup>(أ)</sup> الْإِسْلَامُ وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ [وَالْقُدْرَةُ عَلَى الصَّوْمِ]<sup>(ب)</sup> ○

وفرائضُ الصومِ أَرْبَعُ خِصَالٍ<sup>(ج)</sup> النِّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ

(وشرائطُ وجوبِ الصيامِ ثلاثة أشياء) وفي بعض النسخ (أربعة أشياء) هي (الإسلامُ والبلوغُ والعقلُ والقدرةُ على الصوم) وهذا هو الساقطُ على نسخةِ الثلاثة، فلا يجب الصومُ على الكافر بالمعنى السابق في الصلاة ولا على الصبيِّ والمجنون ولا على العاجز عنه بأن تلحقه بالصَّوم مشقة ظاهرة ولو لم ينتهِ إلى حالةٍ لا يمكنه فيها الصَّومُ على التفصيل المعروف في بابِ التيمم سواءً كان العجزُ لِكِبَرٍ أو مرضٍ لا يُرْجَى بُرْؤُهُ<sup>(١)</sup> فَإِنْ رُجِيَ عُذَرَ فِي إِفْطَارِهِ وَوَجِبَ الْقَضَاءُ ○

(وفرائضُ الصومِ أربعُ خصالٍ) وفي نسخة أربعة أشياء أحدها (النِّيَّةُ) بالقلب (و) إن كان الصوم فرضاً كرمضان أو نذرًا وجب (التبَيُّتُ) أي إيقاعُ النِّيَّةِ ليلاً لصيامِ الفرضِ والتعيينُ كعن رمضان وأكملها نويتُ صومَ غدٍ عن أداءِ فرضِ رمضانِ هذه السنة لله تعالى ○ وأمَّا في النفلِ فتصحُّ النِّيَّةُ إذا وقعت ليلاً أو قبلَ الزوال (و) الثاني (الإمساكُ عن الأكلِ والشربِ) عمداً وإن

(أ) في بعض النسخ (أربعة أشياء). سمير.

(ب) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(ج) في بعض النسخ (أربعة أشياء). سمير.

(١) قوله (لا يُرْجَى بُرْؤُهُ) قال في المجموع إذا أفطر الشيخُ العاجزُ والمريضُ الذي لا يُرْجَى بُرْؤُهُ ثم قدرَ على الصَّومِ فهل يلزمه قضاءُ الصَّومِ فيه وجهانِ اهـ سمير.

### والجماع وتعمد القيء ⑤

والذى يُفطر به الصائم عشرة أشياء ما وصلَ عمدًا إلى الجوف والرأس  
والحقنة في أحد السبيلين والقيء عمدًا والوطء عمدًا في الفرج والإنزال  
عن مباشرة

قلَّ فإن أكلَ ناسيًا أو جاهلاً لم يُفطر إن كان قريبَ عهدٍ  
بالإسلام أو نشأ بعيدًا عن العلماء وإلا أفطر (و) الثالث الإمساك  
عن (الجماع) عامدًا وأما الجماع ناسيًا فكالأكَل ناسيًا  
(و) الرابع الإمساك عن (تعمد القيء) فلو غلبه القيء لم يبطل  
صومه ما لم يبلعه عمدًا أو يبلغ ريقه المتنجس به ⑥

(والذى يُفطر به الصائم عشرة أشياء) أحدها وثانيها (ما  
وصل) ممَّا يُسمَّى عينًا (عمدًا إلى الجوف) أى إلى ما يُسمَّى  
جوفًا وهو ما جاوز الخيشوم وهو منتهى الأنف ومخرج الحاء  
من الحلق (أو) إلى داخل (الرأس) من منفذٍ مفتوح أصالةً أو  
عَرَضًا أى سواء كان الانفتاح أصليًا كالفم أو طارئًا كمأمومة<sup>(١)</sup>  
(و) ثالثها (الحقنة) وما فى معناها وهى دواءٌ يحقن به المريض  
(من أحد السبيلين) وهما القبلُ والدبرُ (و) رابعها (القيء عمدًا)  
فإن لم يتعمد لم يبطل صومه كما سبق (و) خامسها (الوطء  
عامدًا في الفرج) ولو دُبْرًا فلا يفطر الصائم بالجماع ناسيًا له  
كما سبق (و) السادس (الإنزال) بخروج المنيِّ بقصدٍ (عن  
مباشرة) ولو بلا جماع كإخراجه بيده أو بيد زوجته أو جاريته

(١) قوله (كمأمومة) قال الشافعى رحمه الله فى الأم الأمَّة التى تخرق عظم الرأس  
حتى تصل إلى الدماغ اه سمير.

## والحيضُ والنَّفَاسُ والجنونُ والردَّةُ ⑤

وَيُسْتَحَبُّ فِي الصَّوْمِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وتأخيرُ السُّحُورِ وتركُ  
الهُجْرِ مِنَ الْكَلَامِ ⑥

وأما بغير قصدٍ كخروجه بالاحتلام فلا إِفْطَارَ به جزماً ما لم يباشِرْ بلا حائل<sup>(١)</sup> (و) سَابِعُهَا إِلَى آخِرِ الْعَشْرِ (الحيضُ والنَّفَاسُ والجنونُ) ولو لحظةً والإغماءُ كُلَّ النَّهَارِ (والردَّةُ) ولو تَابَ فوراً فَمَتَى طَرَأَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ أَبْطَلَهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرَّجُوعُ فوراً إِلَى الْإِسْلَامِ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ فِي بَاقِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَأَنْ يَقْضَى هَذَا الْيَوْمَ فوراً بعدَ الْعِيدِ كَكُلِّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ أَفْسَدَ صَوْمَهُ بلا عذرٍ ⑦

(وَيُسْتَحَبُّ فِي الصَّوْمِ) وَلَوْ نَفْلاً (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ) أَحَدُهَا (تَعْجِيلُ الْفِطْرِ) إِنْ تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ فَإِنْ شَكَّ حَرُمٌ ⑧ وَيُسَنُّ أَنْ يَفْطُرَ عَلَى رُطْبٍ وَإِلَّا فْتَمْرٍ وَإِلَّا فَمَاءٍ ⑨ (وَالثَّانِي) تَأْخِيرُ السُّحُورِ مَا لَمْ يَشَكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَإِلَّا فَلَا يُؤَخَّرُ وَيَحْصُلُ السُّحُورُ بِقَلِيلِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بعدَ مُتَنَصِّفِ اللَّيْلِ ⑩ (وَالثَّالِثُ) (تَرْكُ الْهُجْرِ) أَيِ الْفُحْشِ (مِنَ الْكَلَامِ) الَّذِي لَا يَصِلُ إِلَى حَدِّ الْمَعْصِيَةِ فَإِنْ وَصَلَ إِلَى ذَلِكَ الْحَدِّ كَالْكَذِبِ وَالْغِيبَةِ وَسَبَابِ الْمُسْلِمِ ظُلْماً حَرُمٌ وَتَأَكَّدَ تَرْكُهُ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الْمُزْنِيِّ وَأَحَبُّ لِلصَّائِمِ أَنْ يُنَزَّهَ صِيَامُهُ عَنِ اللَّغَطِ الْقَبِيحِ

(١) قوله (ما لم يباشِرْ بلا حائل) أى أماً إذا ضَمَّ بحائلٍ فَأَنْزَلَ لَمْ يُفْطِرْ إِلَّا أَنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الْإِنْزَالَ فَأَنْزَلَ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ لَكُونِ فَعْلِهِ عِنْدَ ذَلِكَ اسْتِمَاءً مُفْطِراً. سمير.

ويحرمُ صيامُ خمسةِ أيامِ العیدانِ وأيامُ التشريقِ الثلاثةُ ويكرهُ صومُ يومِ الشكِّ إلا أن يُوافقَ عادةً له ⑤

والمُشائمةُ وإن شُوتِمَ أن يقولَ إني صائمٌ للخبرِ فى ذلك عن رسولِ الله ﷺ اه أى فإن شتمه أحدٌ فليقلَّ مرتين أو ثلاثاً إني صائمٌ إما بلسانه كما قال النووى فى الأذكار أو بقلبه كما نقله الرافعى عن الأئمةِ واقتصرَ عليه ⑥ وقال كثيرٌ من الشافعيةِ إنَّ المرادَ من استحبابِ تركِ الصائمِ الهَجَرَ من الكلامِ تأكُّدُ تركِ الغيبةِ والنميمةِ ونحوهما للصائمِ حتَّى لا يُبطلَ بها ثوابَ صيامِهِ فالاستحبابُ إنما هو من حيثُ الصيامُ إذ لا يبطلُ صومُهُ بارتكابِ ذلك بخلافِ ارتكابِ ما يجبُ اجتنابُهُ من حيثُ الصومِ كالاستقاءةِ ومن هنا عُددَ الاحترازُ عنه من آدابِ الصومِ وإن كانَ واجباً مطلقاً ⑦

(ويحرمُ صيامُ خمسةِ أيامِ العیدانِ) أى عيد الفطر وعيد الأضحى (وأيامُ التشريقِ) وهى (الثلاثةُ) التى بعد يومِ النحر (ويُكرهُ) تحريماً (صومُ يومِ الشكِّ إلا) لسببٍ يقتضى صومَهُ مثل (أن يُوافقَ عادةً له) فى تطوعِهِ كمن عادتهُ صيامُ يومِ وإفطار يومِ فوافق صومَهُ يومَ الشكِّ وكقضاءٍ ونذرٍ كأن ينذرَ صومَ يومِ الخميسِ فيوافقَ يومَ الشكِّ ⑧ ويومُ الشكِّ هو يومُ الثلاثينِ من شعبانِ إذا تحدَّثَ الناسُ برؤيةِ الهلالِ ليلتهُ من غير أن يشهدَ به أحدٌ أو شهدَ برؤيته صبيانٌ أو عبيدٌ أو فسقةٌ أو غيرُهُم ممَّن تُردُّ شهادتهُ ⑨ وكذلك يحرمُ صومُ النصفِ الثانى من شعبانِ إلا أن يصلَّهُ بما قبلَهُ أو يُوافقَ عادةً له أو لنذرٍ أو قضاءٍ ⑩

وَمَنْ وَطِئَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَامِدًا فِي الْفَرْجِ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَهِيَ  
عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ  
سِتِينَ مَسْكِينًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ ①  
وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ مِنْ رَمَضَانَ

(وَمَنْ وَطِئَ) فِي نَهَارِ رَمَضَانَ حَالَ كَوْنِهِ (عَامِدًا) عَالِمًا  
بِالتَّحْرِيمِ مَخْتَارًا (فِي الْفَرْجِ) وَهُوَ مَكْلُفٌ بِالصَّوْمِ وَنَوَى مِنْ  
الْجِيلِ وَهُوَ عَائِثٌ بِهَذَا الْوُطْءِ لِأَجْلِ الصَّوْمِ أَيْ مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَ  
يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ وَلَا شُبْهَةَ لَهُ <sup>(١)</sup> (فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ  
وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ سَلِيمَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ  
الْمُضِرَّةِ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ (إِنْ لَمْ يَجِدْهَا) (فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ)  
قَمَرَيْنِ كَامِلَيْنِ (مُتَابَعَيْنِ) بِحَيْثُ لَوْ أَفْطَرَ فِي أَثْنَائِهِ يَوْمًا اسْتَأْنَفَ  
الصِّيَامَ وَلَوْ ابْتَدَأَ صَوْمَهُمَا فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ لَا فِي أَوَّلِهِ أَتَمَّ مَا  
صَامَ مِنَ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنَ الثَّلَاثِ (إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ)  
صَوْمَهُمَا (فِإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا) أَوْ فَقِيرًا لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ مِمَّا  
يُجْزَى فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ اسْتَقَرَّتْ الْكَفَّارَةُ  
فِي ذِمَّتِهِ إِذَا قَدَرَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى خَصْلَةٍ مِنْهَا فَعَلَهَا ②

(وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ) فَائِتٌ مِنْ رَمَضَانَ بِعَذْرِ كَمَنْ أَفْطَرَ  
فِيهِ لِمَرَضٍ يُرْجَى بَرُّهُ وَلَمْ يَتِمَّكَ مِنْ قَضَائِهِ كَأَنْ اسْتَمَرَ مَرَضُهُ  
حَتَّى مَاتَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْفَائِتِ وَلَا تَدَارَكَ بِالْفِدْيَةِ ③

(١) قوله (ولا شبهة له) تدفع عنه تعمد إفساد هذا الصوم كأن جامع ظانًا بقاء الليل فتبين أنه وقع بعد طلوع الفجر أو ظن جاهلاً أنه أفطر بما ليس مفطرًا فجامع. سمير.



أُطِعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ ⑤ وَالشَّيْخُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ يُفْطِرُ وَيُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدًّا وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِنْ خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَفْطَرَا وَإِنْ خَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا<sup>(أ)</sup>

فَإِنْ فَاتَ الصَّوْمُ بِغَيْرِ عَذْرِ أَوْ بِهِ وَمَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ قَضَائِهِ وَلَمْ يَقْضِ (أُطِعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ) فَاتَ مِنْ تَرْكِتِهِ (مُدًّا) مِنْ طَعَامٍ وَالْمُطْعِمَ وَلِيُّهُ أَوْ أَىِّ وَاحِدٍ مِنْ قَرَابَتِهِ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ الْقَوْلُ الْجَدِيدُ وَالْقَدِيمُ الَّذِي صَوَّبَ فِي الرُّوْضَةِ الْجَزْمَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْإِطْعَامُ بَلْ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ وَالْقَرِيبِ أَيْضًا أَنْ يَصُومَ عَنْهُ بَلْ يُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ ⑤ وَلَوْ آخَرَ مَنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ يَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ ذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ الَّذِي بَعْدَهُ أَثِمَ بِالتَّأْخِيرِ إِنْ كَانَ لَغَيْرِ عَذْرِ وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ فَدْيَةٌ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدٌّ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ الْبَلَدِ وَتَتَكَرَّرُ الْفَدْيَةُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ⑤

(وَالشَّيْخُ) وَالْعَجُوزُ وَالْمَرِيضُ الَّذِي لَا يُرْجَى بَرُّهُ (إِنْ عَجَزَ) كُلُّ مَنْهُمْ (عَنِ الصَّوْمِ يَفْطِرُ وَيُطْعِمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُدًّا) وَلَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ الْمَدِّ قَبْلَ رَمَضَانَ وَيَجُوزُ بَعْدَ فَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ وَفِي لَيْلَتِهِ (وَالْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ إِنْ خَافَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا) ضَرَرًا لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً يَلْحَقُهُمَا بِالصَّوْمِ (أَفْطَرَا) وَوَجِبَ (عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ) وَلَا فَدْيَةٌ عَلَيْهِمَا وَكَذَا لَوْ أَفْطَرَا خَوْفًا عَلَى نَفْسَيْهِمَا وَعَلَى الْوَلَدِ (وَإِنْ خَافَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا) وَفِي نَسْخَةِ عَلَى أَوْلَادِهِمَا فَقَطْ أَىِّ خَافَتِ الْحَامِلُ إِسْقَاطَ الْوَلَدِ وَخَافَتِ الْمُرْضِعُ

(أ) فِي نَسْخَةِ (أَوْلَادِهِمَا). سَمِير.

أَفْطَرْنَا وَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَالْكَفَارَةُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدٌّ وَالْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ  
سَفَرًا طَوِيلًا يُفْطِرَانِ وَيَقْضِيَانِ ⑤

(فصل)

قَلَّةُ اللَّبَنِ (أَفْطَرْنَا وَ) وَجِبَ (عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ) لِلْإِفْطَارِ (وَالْكَفَارَةُ)  
وَهِيَ أَنْ يُخْرَجَ (عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدٌّ) وَهُوَ كَمَا سَبَقَ (رَطْلٌ وَثَلْثٌ  
بِالْعِرَاقِيِّ) وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالْبَغْدَادِيِّ أَيْضًا ⑤ وَالْمَرِيضُ إِنْ تَضَرَّرَ  
بِالصَّوْمِ (وَالْمَسَافِرُ) سَفَرًا طَوِيلًا مَبَاحًا وَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ  
(يُفْطِرَانِ وَيَقْضِيَانِ) لَكِنْ الْأَفْضَلُ لِلْمَسَافِرِ الصَّوْمُ إِنْ لَمْ يَشُقَّ  
عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> ⑤ وَلِلْمَرِيضِ إِنْ كَانَ مَرَضُهُ مُطَبِّقًا تَرَكُ النِّيَّةُ مِنَ اللَّيْلِ  
وَمِثْلُهُ الْمَسَافِرُ ⑤ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَرَضُ مُطَبِّقًا كَمَا لَوْ كَانَ يُحْمُ  
وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ فَلَمْ يَنْوَ ثَمَّ حُمٌّ وَاسْتَمَرَّتِ الْحُمَّى إِلَى وَقْتِ  
الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ مَحْمُومًا فَلَهُ تَرَكُ النِّيَّةِ وَإِلَّا فَعَلَيْهِ النِّيَّةُ لِيَلَّا  
فَإِنْ عَادَتِ الْحُمَّى وَاحْتَاجَ لِلْفِطْرِ أَفْطَرَ ⑤ وَسَكَتِ الْمَصْنَفُ عَنْ  
صَوْمِ التَّطَوُّعِ وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ وَمِنْهُ صَوْمُ عَرَفَةَ  
وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ وَأَيَّامِ الْبَيْضِ وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَالٍ ⑤

(فصلٌ) فِي أَحْكَامِ الْإِعْتِكَافِ وَهُوَ لُغَةً الْإِقَامَةُ عَلَى الشَّيْءِ  
مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَشَرْعًا إِقَامَةُ بِمَسْجِدٍ بِصِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ. وَالْأَصْلُ  
فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَةُ الْبَقَرَةِ ﴿وَلَا تُبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي  
الْمَسْجِدِ﴾ وَالْآيَةُ الْآخَرَى فِيهَا ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ

(١) عَبَّرَ هُنَا الْغَزِّيُّ بِقَوْلِهِ [إِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ] وَالْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَهُ وَإِلَّا فَمَعَ ثُبُوتِ الضَّرَرِ  
لَا يَجُوزُ لَهُ الصَّوْمُ. سَمِير.

والاعتكافُ سنةٌ مستحبةٌ<sup>(١)</sup> وله شرطانِ النيةُ واللُّبُّ في المسجدِ ⑤

ولا يخرجُ من الاعتكافِ المندورِ إلا لحاجةِ الإنسانِ

طَهْرًا بَيَّنَّ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَافِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودَ ⑥

(والاعتكافُ) في المسجدِ أى حَبَسُ نفسه فيه بحيث لا يخرجُ منه إلا لعذرٍ ممَّا سيأتى (سنةٌ مستحبةٌ) فى كلِّ وقتٍ والأفضلُ أن يكونَ بصومٍ وأن يكونَ فى الجامعِ وهو فى العشرِ الأواخرِ من رمضانَ أفضلُ منه فى غيره لأجلِ طلبِ ليلةِ القدرِ إذ هِيَ عند الشافعى رضى الله عنه منحصرةٌ فى العشرِ الأخيرِ من رمضانَ فكلُّ ليلةٍ منه مُحْتَمَلَةٌ لها لكنَّ لِيَالِيِ الوترِ أرجاها وأزجى لِيَالِيِ الوترِ ليلةُ الحادِى أو الثالثِ والعشرين ⑤

(وله) أى للاعتكافِ المذكور (شرطان) أحدهما (النية) وينوى فى الاعتكافِ المندورِ الفرضية أو النذر (و) الثانى (اللُّبُّ) بالمكثِ زيادةً على قدر الطمأنينة فى الصلاة بحيث يُسَمَّى عكوفاً (فى المسجد) وهو المكانُ الموقوفُ للصلاة فلا يصحُّ فى غيره ولو لامرأةٍ ⑤ وشرط المعتكفُ إسلامٌ وعقلٌ ونقاءٌ عن حيضٍ ونفاسٍ وجنابةٍ فلا يصحُّ اعتكافُ كافرٍ ومجنونٍ وحائضٍ ونفساءٍ وجنبٍ ⑤

(ولا يخرجُ) المعتكفُ (من) المسجدِ فى (الاعتكافِ المندورِ) إلا لحاجةِ الإنسانِ من بولٍ وغائطٍ وما فى معناهما كغُسلٍ

(أ) فى كثير من النسخ والاعتكاف مستحب. سمير.

أَوْ عُذْرٍ مِنْ حَيْضٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُمَكِّنُ الْمُقَامَ مَعَهُ وَيَبْطُلُ بِالْوُطْءِ ٥

محتلم (أو عُذْرٍ مِنْ حَيْضٍ) أَوْ نَفَاسٍ فَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَجْلِهِمَا (أَوْ) عُذْرٍ مِنْ (مَرَضٍ لَا يُمَكِّنُ الْمُقَامَ مَعَهُ) فِي الْمَسْجِدِ بَأَن كَانَ يَحْتَاجُ لِفَرْشٍ وَخَادِمٍ وَطَبِيبٍ أَوْ يَخَافُ تَلْوِثَ الْمَسْجِدِ كِاسْهَالٍ وَإِدْرَارِ بَوْلٍ بِخِلَافِ الْمَرَضِ الْخَفِيفِ الَّذِي لَا يَشَقُّ مَعَهُ الْمُقَامُ فِي الْمَسْجِدِ كَحُمَّى خَفِيفَةٍ فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِسَبَبِهَا ٥

(وَيَبْطُلُ) الْإِعْتِكَافُ بِالرَّدَّةِ وَالسُّكْرِ تَعَدِيًّا وَ(بِالْوُطْءِ) مَخْتَارًا ذَاكِرًا لِلْإِعْتِكَافِ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ وَبِالْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ إِنْ أَنْزَلَ وَإِلَّا فَلَا ٥



# كتاب الحج

وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء الإسلام والبلوغ والعقل والحرية

## (كتاب) أحكام (الحج)

وهو لغةً القصدُ وشرعاً قصدُ البيت الحرام للنُّسكِ ☉ والعمرةُ لغةً الزيارةُ وشرعاً زيارةُ الكعبة للنُّسكِ وكلُّ منهما فرضٌ على التراخي مرةً في العُمُرِ أَى لَكُنْ إِذَا آخَرُهُ بَعْدَ الْوُجُوبِ فَمَاتَ قَبْلَ أَدَائِهِ أَثِمَ بِالمَوْتِ ☉

وبدأ المصنف بالحجّ إذ وجوبه بالإجماع المأخوذ من قوله تعالى فِي سُورَةِ ءَالِ عِمْرَانَ ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا وَمَنْ كَفَرَ<sup>(١)</sup> فَاِنَّ اللّٰهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِيْنَ﴾

فقال (وشرائط وجوب الحجّ سبعة أشياء) وفي نسخة (سبعُ خصالٍ) هِيَ (الإسلامُ والبلوغُ والعقلُ والحريةُ) فلا يَجِبُ الحجُّ على الكافرِ ولا على الصبيِّ والمجنونِ والرقيقِ نعم يصحُّ من الصبيِّ والرقيقِ المميزين بأنفسهما ومن المجنون وغير المميز بطريق وليِّهِ وأما الكافرُ فلا يصحُّ منه لأنه ليس أهلاً للعبادة ☉

(١) قوله تعالى ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ قال ابن جرير ومن جحد ما ألزمه الله من فرض حجّ بيته فأنكره وكفر به فإن الله غنيٌّ عنه وعن حجه وعمله وعن سائر خلقه اهـ وروى ذلك عن ابن عباسٍ ومجاهدٍ وعطاءٍ والحسن. سمير.

### ووجود الزاد والراحلة وتخليّة الطريق وإمكان المسير ⑤

(والاستطاعة) (وتحصّل بأشياء منها) (وجود الزاد) وأوعيته إن احتاج إليها ذهاباً وإياباً وإلا بأن لم يحتج إليها كمّن هو قريب من مكة فلا تُشترط ويُشترط أيضاً وجود الماء في المواضع المعتاد حمل الماء منها بثمر المثل ⑤ (و) وجود (الراحلة) التي تصلح له بشراء أو استئجار هذا للأُنثى والخُنثى مطلقاً وأما الذكر فإنما تعتبر الراحلة في حقه إذا كان بينه وبين مكة مرحلتان وإن قدّر على المشي فإن كان بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قويّ على المشي لزمه الحجّ بلا راحلة لعدم المشقة ⑤ ويُشترط كون ما ذكر فاضلاً عن دينه ولو مؤجلاً وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه وعن مسكنه اللائق به وعن عبد يليق به إن احتاج إليه ⑤ (وتخليّة الطريق) أي أمّنها ظناً بحسب ما يليق بكلّ مكان فلو لم يأمن الشخص على نفسه أو ماله أو بضعه لم يجب عليه النّسك ⑤ (وإمكان المسير) بحيث يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يُمكن فيه السير المعهود إلى مكة فإن أمكن إلا أنه يحتاج ليصل لعرفة إلى سير فوق العادة كما إذا احتاج لقطع مرحلتين على الدابة في يوم مثلاً لم يلزمه الحجّ للضرر ⑤ ويُزاد على ما تقدم ما هو شرط في حق المرأة لوجوب الحجّ وهو أن يخرج معها زوج أو محرّم أو نسوة ثقات ولو امرأة واحدة<sup>(١)</sup> لتأمن على نفسها الرّيبة ⑤

(١) قوله (ولو امرأة واحدة) أي كما نصّ عليه الشافعيّ رضي الله عنه في الأم والإماء. سمير.

وأركانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةُ الإِحْرَامِ مع النية والوقوف بعرفة والطواف بالبيت  
والسَّعْيُ بين الصَّفا والمروة ⊙

(وأركانُ الْحَجِّ أَرْبَعَةُ) أَحَدُهَا (الإِحْرَامُ مع النية) أَي النِّيَّةُ  
مع الإِحْرَامِ أَي النِّيَّةُ المصاحبةُ للدخولِ فِي الْحَجِّ فعبارةُ  
المصنِّفِ مقلوبةٌ ويكون المرادُ بالإِحْرَامِ هنا الدخولُ فِي النَّسْكِ  
وهو بهذا المعنى لَا يُعَدُّ ركنًا إِنَّمَا الرُّكْنُ هو النِّيَّةُ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا  
محرَّمًا داخِلًا فِي الْحَجِّ ⊙

(و) ثَانِيهَا (الوقوف بعرفة) والمرادُ حُضُورُ الْمُحْرِمِ بِالْحَجِّ  
لَحْظَةً بعد زوال شمس يوم عرفة وهو يومُ التاسعِ مِن ذِي  
الْحِجَّةِ بشرط كون الواقفِ أَهْلًا للعبادة لَا مَجْنُونًا وَلَا مَغْمًى  
عليه وَلَا سكرانَ زائلَ العقلِ ⊙ ويستمرُّ وقت الوقوف إِلَى فجر  
يوم النحر وهو العاشرُ مِن ذِي الْحِجَّةِ وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ الْجُمُعُ بين  
الليل والنهار بآن يكون هناك فِي كُلِّ ⊙

(و) ثَالِثُهَا (الطواف بالبيت) أَي الكعبة زادها الله شرفًا سَبْعَ  
طَوَافَاتٍ جَاعِلًا فِي طَوَافِهِ الْبَيْتَ عن يساره مبتدئًا بالحجر  
الأسود محاذيًا له فِي مَرُورِهِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ بآن لَا يَتَقَدَّمُ جِزْءٌ مِنْهُ  
عَلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَلَوْ بَدَأَ بِغَيْرِهِ لَمْ يُحْسَبْ لَهُ ⊙

(و) رَابِعُهَا (السَّعْيُ) فِي الْمَسْعَى الْأَصْلِيِّ الَّذِي سَعَى فِيهِ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَحَابَتُهُ الْكِرَامُ وَسَلَفُنَا الصَّالِحُ وَخَلْفُهُمُ الَّذِينَ  
اقتفوا أثرهم وأجمع على اعتباره أَهْلُ الْعِلْمِ الثَّقَاتُ وهو  
الْمَسْعَى الْكَائِنُ (بين الصَّفا) وهو طرفُ جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ  
(والمروة) وهو طرفُ جَبَلِ قَيْنُقَاعٍ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَشَرْطُهُ أَنْ يَبْدَأَ فِي

## وأركانُ العُمرة ثلاثة

أول مرة بالصفاء ويختتم بالمروة ويُحسب ذهابه من الصفاء إلى المروة مرةً وعوده إليه مرةً أخرى وأن يكونَ في الموضع الذي عينه رسول الله ﷺ قال النووي في المجموع قال الشافعيُّ والأصحابُ لا يجوزُ السَّعْيُ في غير موضع السَّعْيِ فلو مرَّ وراء موضع السَّعْيِ في رُقاقِ العطارين أو غيره لم يصحَّ سعيه لأنَّ السَّعْيَ مختصٌّ بمكانٍ فلا يجوزُ فعله في غيره كالطواف اهـ ولذلك فمن أراد أن يصحَّ سعيه في أيامنا سعى ذهاباً وإياباً في المَسعى القديم الذي قرَّرَ حكامُ الحجازِ ونجدِ الحاليين أن يكونَ للرجوعِ فقط من المَروَةِ إلى الصَّفا وهو الأقربُ للكعبةِ دون الزيادة التي استحدثوها بجانبه للذهابِ مِنَ الصَّفا إلى المروة ○

وبَقِيَ من أركانِ الحجِّ الحلقُ أو التقصيرُ والحلقُ أفضلُ للذكرِ والتقصيرُ لغيره وأقلُّه إزالةُ ثلاثِ شعراتٍ من رأسِ المُحرمِ بنحوِ حلقٍ ومنتفٍ ○ وكذلك يُفترضُ الترتيبُ بتقديمِ الإحرامِ على كلِّ الأركانِ السابقةِ وتقديمِ الوقوفِ على الطوافِ والحلقِ وتقديمِ الطوافِ على السَّعْيِ إن لم يفعله بعد طوافِ القُدومِ فلا يُعتدَّ بما قُدِّمَ على محلِّه ○ ولا ترتيبٌ واجبٌ بين إزالةِ الشَّعرِ والطوافِ لكن يُستحبُّ أن يرمىَ العقبةَ ثم يحلِقَ ثم يطوفَ ○

(وأركانُ العُمرة أربعة أشياء) وفي بعض النسخ ثلاثة أشياء بإسقاطِ الحلقِ على طريقةٍ من عدَّه استباحةً محظورةً والمشهورُ



الإحرام والطواف والسَّعْيُ والحلقُ أو التقصيرُ في أحد القولين ⑤  
وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء الإحرام من الميقات

أنه نسكٌ فهو ركنٌ فيها وفي الحج والصحيح أنها خمسة بعدد  
الحلق والترتيب ⑤ أولها (الإحرام) ويجب كونه من الميقات  
كالحج كما سيأتى (و) ثانيها (الطواف) وثالثها (السَّعْيُ) ورابعها  
(الحلقُ أو التقصيرُ في أحد القولين) وهو الراجع كما سبق  
قريباً ومقابلهُ أنه ليس من أركان العمرة لأنه استباحةٌ محظورة  
والركن الخامس هو الترتيب الحقيقي بين جميع الأركان ⑤

(وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء) أحدها وهو واجب  
على المعتَمِر كذلك (الإحرام من الميقات) الصادق بالزمانى  
والمكانى فالزمانى بالنسبة للحج شوالٌ وذو القعدة وعشر ليالٍ من  
ذى الحجة وأما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لإحرامها ⑤  
والميقات المكانى للحج فى حق المقيم بمكة نفس مكة مكياً  
كان أو آفاقياً وأما للعمرة فيمقاته أدنى الحلِّ كالجعرانة<sup>(١)</sup>  
والتنعيم<sup>(٢)</sup> والحديبية<sup>(٣)</sup> وهى فى أفضلية الإحرام على هذا

(١) قوله (الجعرانة) قال فى معجم البلدان بكسر أوله إجماعاً وهى ماءٌ بين الطائف  
ومكة وهى إلى مكة أقرب اه سمير.

(٢) قوله (التنعيم) قال فى معجم البلدان بالفتح ثم السكون موضع بمكة فى الحلِّ  
وهو بين مكة وسرف على فرسخين من مكة منه يحرم المكيون بالعمرة اه  
سمير.

(٣) قوله (الحديبية) قال فى معجم البلدان بضم الحاء وفتح الدال سُمِّيَتْ بئر هناك  
عند مسجد الشجرة التى بايع رسول الله ﷺ تحتها وبين الحديبية ومكة مرحلة  
وبينها وبين المدينة تسع مراحل وبعض الحديبية فى الحل وبعضها فى الحرم =

الترتيب ٥) وأما غير المقيم بمكة فميقات المتوجّه من المدينة الشريفة على مُشْرِفِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ<sup>(١)</sup> وتعرف بآبار على والمتوجّه من الشام ومصر والمغرب الجُحْفَةُ<sup>(٢)</sup> وقد انبَهَمَ أثرُها إِلَّا أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ مِنْ رَابِعٍ<sup>(٣)</sup> فهو على يقين أنه لا يجاوزها فلذا يُحْرَمُ أَهْلُ هَذِهِ النَوَاحِي مِنْهَا هَذِهِ الْأَيَّامَ وَالْمَتَوَجِّهِ مِنَ تَهَامَةِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ<sup>(٤)</sup> والمتوجّه من نجد الحجاز ونجد اليمن قَرْنٌ<sup>(٥)</sup> والمتوجّه من المشرق ذاتُ عِرْقٍ<sup>(٦)</sup> ٥

- = وهو أبعد الجَلِّ مِنَ الْبَيْتِ وليس هو في طول الحرم ولا في عرضه بل هو في مثل زاوية الحرم فلذلك صار بينها وبين المسجد أكثر من يوم اه سمير.
- (١) قوله (ذو الحليفة) قال في معجم البلدان قرية بينها وبين المدينة ستة أميال أو سبعة ومنها ميقات أهل المدينة اه سمير.
- (٢) قوله (الجحفة) قال في معجم البلدان بالضم ثم السكون والفاء كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل وهي ميقات أهل مصر والشام إن لم يمرّوا على المدينة فإن مرّوا بالمدينة فميقاتهم ذو الحليفة وكان اسمها مهية وإنما سميت الجحفة لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها في بعض الأعوام وهي الآن خراب وبينها وبين المدينة ست مراحل وبينها وبين غدير خم ميلان اه سمير.
- (٣) قوله (رابغ) قال في معجم البلدان بعد الألف باء موحدة وءاخره غين معجمة وإد يقطعه الحاج بين البزواء والجحفة دون عزور اه سمير.
- (٤) قوله (يللم) قال في معجم البلدان ويُقال أَلْمَلَمَ موضع على ليلتين من مكة وهو ميقات أهل اليمن وفيه مسجد معاذ بن جبل اه سمير.
- (٥) قوله (قرن) قال في معجم البلدان قرية بينها وبين مكة أحد وخمسون ميلاً وهي ميقات أهل اليمن بينها وبين الطائف ذات اليمين ستة وثلاثون ميلاً اه سمير.
- (٦) قوله (ذات عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء وما ارتفع من بطن الرمة فهو نجد إلى ثنایا ذات عرق وعِرْقٌ هو الجبل المشرف على ذات عرقٍ مِنْ الْعُورِ وَالْغُورِ مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ إِلَى أَوْطَاسِ اه سمير.

## ورمى الجمار الثلاث والحلق ٥

(و) الثاني من واجبات الحج رمى جمرة العقبة يوم النحر ويدخل وقته بمنتصف ليلة النحر ويمتد إلى آخر أيام التشريق (ورمى الجمار الثلاث) أيام التشريق الثلاثة بعد الزوال يبدأ وجوباً بالأقرب إلى مكة وهي التي تلي مسجد الخيف<sup>(١)</sup> من جهة عرفات ثم الوسطى ثم جمرة العقبة<sup>(٢)</sup> ويرمى كل جمرة بسبع حصيات<sup>(٣)</sup> واحدة بعد واحدة فلو رمى حصتين دفعةً حُسبتا واحدة ولو رمى حصاةً واحدةً سبع مرات كفى ويُشترط كون المرمي به حجراً فلا يكفي غيره كلؤلؤ وجص وكون الرمي باليد وقصد المرمى وتحقق إصابته ٥

(و) الثالث على القول المرجوح (الحلق) أو التقصير والمعتمد أنه ركنٌ كما تقدم والأفضل للرجل الحلق وللمرأة التقصير كما سبق ٥ وأقله إزالة ثلاث شعرات من الرأس حلقاً أو تقصيراً أو نتفاً أو إحراقاً أو قصاً ٥ ومن لا شعر برأسه يُسنُّ له إمرار الموصى عليه تشبهاً بالحالقين ولا يقوم شعر غير

(١) قوله (التي تلي مسجد الخيف) وهي المسماة بالكبرى كما في فتح الوهاب والنجم الوهاج ونهاية المحتاج ومغنى المحتاج وغيرها خلاف ما قاله الغزي. سمير.

(٢) قوله (جمرة العقبة) ليست من منى بل منى تنتهي إليها. سمير.

(٣) قوله (بسبع حصيات) ولا يُشترط لقط الحصى من مزدلفة لرمي جمرة العقبة يوم العيد وإن كان يستحب كما لا يُشترط لقطها من منى للرمي في أيام التشريق وإن كان مستحباً أيضاً. سمير.

وسنن الحج سبْعُ الأفراد وهو تقديم الحج على العُمرة والتلبية [وطواف القدوم]<sup>(١)</sup>

الرأس من اللحية وغيرها مقام شعر الرأس ⊙

(وسنن الحج سبْعُ) أحدها (الأفراد وهو تقديم الحج على العُمرة) بأن يُحرَمَ أولاً بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة إلى أدنى الحل فيُحرَمَ بالعُمرة ويأتى بعملها قبل نهاية شهر ذى الحِجَّة فهذا أفضل من القران والتمتع ويَلِيهِ فى الأفضلية التمتع بأن يعتمر فى أشهر الحج ثم يحج ويَلِيهِ القران بأن يُحرَمَ بهما معاً وعلى كلٍّ من المتمتع والقارن دمٌ إن لم يكونا من حاضري الحرَم وهم من مسكنهم دون مرحلتين من حرم مكة شرفها الله ⊙

(و)الثانى (التلبية) ويسن الإكثار منها فى دوام الإحرام ويرفع الرجلُ صوته بها وتسرُّ المرأةُ بحضرة الرجال الأجانب ولفظها لَبَّيْكَ<sup>(١)</sup> اللهم لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لا شريك لك لَبَّيْكَ إِنَّ الحمدَ والنعمة لك والملك لا شريك لك ⊙ وإذا فرغ من التلبية ثلاثاً صَلَّى على النبي ﷺ وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار ⊙

(و)الثالث (طواف القدوم) وهو مندوبٌ تحيةً للبيت لغير

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (لَبَّيْكَ) أى لزوماً لطاعتك أى أطيعك طاعةً بعد طاعة قال فى مختار الصحاح نُصِبَ على المصدرِ كقولك حمداً لله وشكراً وكان حقه أن يُقال لَبَّا لك وتُنَى على معنى التأكيد أى إلباباً بك بعد إلباب وإقامة بعد إقامة اه سمير.

## وَالْمَبِيتُ بِمُزْدَلِفَةَ وَرَكَعَتَا الطَّوَافِ وَالْمَبِيتُ بِمَنَى

مَتَمِّعٍ وَمَكِّيٍّ<sup>(١)</sup> وَمَعْتَمِرٍ فَيَخْتَصُّ بِغَيْرِ هَؤُلَاءِ مِنْ حَلَالٍ وَحَاجٍّ دَخَلَ مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ<sup>(٢)</sup> أَمَّا الْمُعْتَمِرُ فَيَطُوفُ لِفَرْضِ الْعِمْرَةِ وَيَجْزِيهِ عَنْهُ وَعَنِ الْقُدُومِ وَأَمَّا الْحَاجُّ الَّذِي وَقَفَ بِعَرَفَةَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ بَعْدَ مُنْتَصَفِ اللَّيْلِ فَيَطُوفُ لِلْإِفَاضَةِ ⊙

(و)الرَّابِعُ (المبيت بمزدلفة) ليلة النحر والمرادُ به كونه في أرض مزدلفة بعد منتصف ليلة النحر ولو لحظةً وَعَدُّهُ مِنَ السَّنَنِ هُوَ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَالْأَظْهَرُ الَّذِي عَلَيْهِ النَّوَوِيُّ أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي تَرْكِهِ دَمٌ ⊙

(و)الخَامِسُ (ركعتا الطواف) بعد الفراغ منه والأحسن أن يصليهما خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ففي الحجر ففي المسجد ففي أي موضع شاء من الحرم وغيره، ويُسرُّ بالقراءة فيهما نهارًا ويجهر ليلاً ⊙

(و)السادسُ (المبيت بِمَنَى) لِيَالِي التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ أَيْ أَنْ يَكُونَ فِي أَرْضِ مَنَى مُعْظَمَ لِيَالِي التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ لَكِنْ إِنْ نَفَرَ مِنْ مَنَى قَبْلَ مَغِيبِ شَمْسِ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ سَقَطَ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ وَرَمِيَ يَوْمُهَا. وَعَدَّ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْمَبِيتَ سَنَةً بِنَاءً عَلَى مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ لَكِنْ صَحَّحَ النَّوَوِيُّ فِي زِيَادَةِ الرُّوَضَةِ الْوُجُوبَ ⊙

(١) قوله (ومكِّي) هو ما عبَّرَ به المجموعُ وغيره. سمير.

(٢) قوله (قبل الوقوف بعرفة) قال بعضهم أو بعده قبل منتصف الليل لأن طواف الإفاضة يدخل وقته بمنتصف الليل اه سمير.

وطواف الوداع وَيَتَجَرَّدُ الرَّجُلُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمَخِيطِ وَيَلْبَسُ إِزَارًا  
وَرِدَاءً أَيْضِينَ ⑤

(و) السابغ (طواف الوداع) عند إرادة الخروج من مكة لسفر حاجًا كان أو لا طويلًا كان السفر أو قصيرًا ⑤ ولا يجب على حائض ولا نفساء ⑤ ولا وداع على من خرج لغير منزله في سفر قصير بقصد الرجوع إلى مكة لفعله ⑤ وما ذكره المصنف من سُنَّيْتِهِ قَوْلُ مَرْجُوْحٍ وَبَنَاءٌ عَلَيْهِ يُنْدَبُ فِي حَقِّهِ الدَّمُ إِنْ تَرَكَهُ وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ <sup>(١)</sup> فَإِنْ تَرَكَهُ عَصَى وَلَزِمَهُ الْعَوْدُ لِفَعْلِهِ مَا لَمْ يَبْلُغْ مَسَافَةَ الْقَصْرِ فَإِنْ بَلَغَهَا لَمْ يَجِبِ الْعَوْدُ وَلَزِمَهُ الدَّمُ ⑤ وَيَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ هَذَا الطَّوَافُ بَعْدَ جَمِيعِ الْأَشْغَالِ وَأَنْ يَعْقُبَهُ الْخُرُوجُ بِلَا مُكْثٍ فَإِنْ فَعَلَهُ ثُمَّ مَكْثَ نَظَرَ فَإِنْ كَانَ لَعَذْرِ كِإِكْرَاهٍ أَوْ لاشتغالٍ بِأَسْبَابِ الْخُرُوجِ كَشَرَاءِ الزَّادِ وَشِدِّ الرَّحْلِ وَنَحْوِهِمَا لَمْ يَحْتَجْ لِإِعَادَتِهِ وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عَذْرِ أَوْ لَشُغْلٍ غَيْرِ أَسْبَابِ الْخُرُوجِ كَشَرَاءِ مَتَاعٍ أَوْ قَضَاءِ دَيْنٍ أَوْ زِيَارَةِ صَدِيقٍ أَوْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الطَّوَافِ ⑤

(وَيَتَجَرَّدُ الرَّجُلُ) أَيِ الذَّكْرُ وَجُوبًا (عِنْدَ) إِرَادَةِ (الْإِحْرَامِ) عَنِ الْمَخِيطِ (بِالْخَاءِ) الْمَعْجَمَةِ مِنَ الثِّيَابِ وَمَنْسُوجِهَا وَمَعْقُودِهَا وَعَنِ الْمَخِيطِ مِنَ غَيْرِ الثِّيَابِ مِنْ خَفٍّ وَنَعْلٍ وَلَوْ عَبَّرَ بِالْمُحِيطِ بِالمهملة لكان أحسن (وَيَلْبَسُ) نَدْبًا (إِزَارًا وَرِدَاءً أَيْضِينَ) جَدِيدَيْنِ وَإِلَّا فَنَظِيفَيْنِ ⑤

(١) قوله (والأظهر وجوبه) أي أن الأظهر من قَوْلِي الشافعي رحمه الله وجوب طواف الوداع كما نص عليه في القديم والجديد. سمير.

(فصل) ويحرم على المَحْرَم عشرة أشياء لُبْس المَخِيطِ وتغطية الرأس من الرَّجُل والوجه

(فصل) فى أحكام محرمات الإحرام أى ما يحرم بسبب الإحرام ٥

(ويحرم عليه) أى المَحْرَم (عشرة أشياء) أحدها (لُبْس) الرجل (المَخِيط) كقميص وقبَاءٍ وَخُفٍّ ولبس المنسوج كدرع أى قميص أو المعقود أى المُلَزَق بعضه ببعض كلبدٍ فى جُزءٍ من جميع أجزاء بدنه كيدٍ واحدة ويجوز أن يلبس ما لا يحفظ نفسه على البدن كإزارٍ ورداءٍ وطيلسانٍ ما لم يزرَّهُ أو يخيطة أو يُشَوِّكُهُ<sup>(١)</sup> قال فى الإملاء وإن زَرَّهُ أو خَاطَهُ أو شَوَّكَهُ لم يَجُزْ لأنه يصير كالمَخِيط اهـ وله أن يعقد إزاره لأن فيه مصلحة له وهو أن يثبت عليه ولا يعقد الرداء عليه لأنه لا حاجة به إليه وله أن يغرز طرفيه فى إزاره وإن اتَّزَرَ وشَدَّ فوقه تَكَّةً<sup>(٢)</sup> جاز ٥

(و) ثانيها (تغطية الرأس) أى سَتْرُهُ أو بعضه (من الرجل) بما يُعَدُّ ساتراً فى العرف كعمامةٍ وطِينٍ ثخينٍ، فإن لم يُعَدَّ ساتراً لم يَضُرَّ كوضع يده على بعض رأسه وإن قصد الستر وكان غماسه فى ماء واستظلّاله بمَحْمِلٍ وإن مَسَّ رأسه (و) تغطية (الوجه) أى

(١) قوله (يُشَوِّكُهُ) أى يجعل عليه الشَّوْكَ والمراد جمع أطرافه عليه بالشوك بحيث يثبت على بدنه بنفسه. سمير.

(٢) قوله (تَكَّةً) بكسر أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً والجمع تَكَكٌ كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ وهى رباط السراويل. سمير.

[والكفين]<sup>(١)</sup> من المرأة وترجيل الشعر [بالدهن]<sup>(ب)</sup> وحلقه وتقليم الأظفار

ستره أو بعضه (من المرأة) بما يُعدُّ ساتراً عرفاً ويجب عليها أن تستر من وجهها ما لا يتأتى ستر جميع الرأس إلا به ولها أن تُسبل على وجهها ثوباً متجافياً عنه بخشبة ونحوها ⊙ والخُنْثى له لُبْسُ المُحِيطِ بخياطة ونحوها ويجب عليه تغطية رأسه ويحرم عليه كالمراة لبس القفازين في اليدين ويسن له عدم لبس المحيط لاحتمال كونه رجلاً ثم إن ستر وجهه أو رأسه لم تجب الفدية للشك وإن سترهما وجبت ⊙

(و) ثالثها (ترجيل شعره) أى دهن<sup>(١)</sup> شعر رأسه ولحيته وشاربه وعنفقته وعذاره بنحو الزيت ⊙

(و) الرابع (حلقه) أى شعر الرأس والبدن أى إزالته بأى طريق كانت فيشمل نتفه وإحراقه وهو موجب للفدية كغيره من المحرمات إلا أنها تجب هنا ولو ناسياً لأن فيه إتلافاً ⊙

(و) الخامس (تقليم الأظفار) أى إزالتها من يد أو رجل بتقليم أو غيره إلا إذا انكسر بعض ظفر المحرم وتأذى به فله إزالة

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(ب) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (أى دهن إلخ) هذا هو الصحيح وفسره الغزى بتسريحه بالمشط وعلله بأنه يتسبب فى إزالة الشعر وليس ذلك بلازم والصحيح أن تسريحه بالمشط مكروه لا حرام لأن الإزالة غير متحققة ومثله حك الشعر بالظفر. سمير.



## والطيب وقتل الصيد

## المنكسر فقط ⊙

(و)السادسُ (الطيبُ) أي استعمالُ ما يُقصد منه رائحةُ الطيبِ قصداً نحو مسكٍ وكافورٍ في ثوبه بأن يلصقه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كأكله ولا فرق في استعمالِ الطيب بين كونه رجلاً أو امرأةً أخشم كان أو لا ⊙ وخرج بقصداً ما لو ألقَتْ عليه الرِّيحُ طيباً أو أُكْرِهَ على استعماله أو جهَلَ تحريمه أو نَسِيَ أنه محرمٌ فإنه لا فدية عليه إن أزاله فورَ زوالِ عُذْرِهِ فإن علمَ تحريمه وجهَلَ الفدية وجبت ⊙

(و)السابعُ (قتلُ الصيدِ) البرِّي المأكولِ الوحشيِّ أو ما أصله كذلك ولو طيراً فخرج البحرى وغيرُ المأكولِ والإنسى كالنعم الثلاث فيجوز التعرضُ له وكما يحرم قتله يحرم صيده وحبسه ووضعُ اليدِ عليه بحيث يكون تحت تصرفه ولو بشراءٍ والتعرض لجزئه وشعره وريشه ومنَ أحرمَ ولو بعمره ولو خارجَ الحرم وفي مُلكه صيدٌ زال مُلكه عنه<sup>(١)</sup> ولزمه إرساله ⊙

(١) قوله (زال ملكه عنه) هو أحد قولين مشهورين للإمام، والثاني أنه إذا صاد مُحِلٌّ صيدَ الحِلِّ ثم أحرم لم يزُلْ ملكه عنه بذلك قال النووي نصَّ الشافعيُّ عليهما في الأمِّ اهـ وقال الماورديُّ نصَّ على القول بعدم زوال الملك في الإملاء اهـ فإذا قلنا به وإنَّ ملكه لا يزول عنه بإحرامه فحكمه حكمُ سائرِ أمواله إلا في شيءٍ واحدٍ وهو أنه لا يجوزُ ذبحه فإن ذبحه فعليه الجزاء وما سِوى ذلك ففعله جائزٌ فيه فيجوزُ أن يبيعه ويهبه ولا يلزمه تخليته، وإن قلنا بالقول الآخر إن=

وعقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة وفي جميع ذلك الفدية إلا عقد النكاح فإنه لا ينعقد ٥

(و) الثامن (عقد النكاح) فيحرم على المحرم أن يعقد النكاح لنفسه أو غيره بوكالة أو ولاية ولا يصح ٥

(و) التاسع (الوطء) من عاقل عالم بالتحريم فى الفرج قبلاً كان أو دُبْرًا ذكرًا كان الموطوء أو أنثى ٥

(و) العاشر (المباشرة) فيما دون الفرج كلمس ولو بحائل وقبله (بشهوة) أما بغير شهوة فلا يحرم ٥

(وفى جميع ذلك) أي المحرمات السابقة (الفدية) وسيأتى بيانها ٥ نعم تدخل فدية المباشرة فى فدية الجماع إن اجتمعا ٥ والجماع المذكور تفسد به العمرة المفردة أما التى فى ضمن حج فهى تابعة له صحةً وفساداً ٥ ويفسد به كذلك الحج إن كان قبل التحلل الأول ولو بعد الوقوف أما بعد التحلل الأول فلا يفسد لكن فيه شاة ويحصل التحلل الأول بفعل اثنين من رمي جمرة العقبة والحلق أو التقصير وطواف الفرض المتبوع بسعي بقى عليه (إلا عقد النكاح فإنه لا ينعقد) ولا فدية فيه ٥

= مُلْكُهُ قد زال عنه بإحرامه فحُكْمُهُ حَكْمُ ما صادَهُ فى إِحْرَامِهِ فلا يكون مالِكًا له وعليه تَخْلِيَّتُهُ ولا يجوزُ له ذَبْحُهُ ولا بَيْعُهُ ولا هَبَّتُهُ، قال النووي فى المجموع والأصحُّ من القولين زوالُ ملكه عنه بالإحرام كما ذهب إليه القاضى أبو الطيب والرافعى وغيرهما وخالفهما الجرجاني فقال فى كتابه التحرير الأصحُّ عدمُ زوال الملك اه والله أعلم. سمير.

ولا يُفسدُهُ إلا الوطءُ في الفرجِ ولا يَخْرُجُ منه بالفسادِ ① ومن فاتَهُ  
الوقوفُ بعرفةَ تحلَّلَ بعملِ عُمرةٍ وعليه القضاءُ والهُدْيُ ② ومن تركَ ركنًا  
لم يحلَّ من إحرامِهِ

(ولا يُفسدُهُ) أي النسكُ من حج وعمرة (إلا الوطءُ في  
الفرج) ولو بلا إنزالٍ قبلَ التَّحَلُّلِ الأولِ أى قبلَ فعلِ اثنينٍ من  
ثلاثةٍ طوافٍ معه سَعَى ورُمي جمرَةَ العقبة وحلقٍ أو تقصيرٍ وأمَّا  
مجرَّدُ المباشرةِ بلا وَطءٍ فلا تفسدُ النَّسكُ (ولا يَخْرُجُ) المحرمُ  
(منه بالفساد) بل يجب عليه المُضِيُّ في فاسدِهِ بأن يأتِيَ ببقيةِ  
أعمالِهِ سواءً كان حجًّا أم عمرَةً بل يجب المُضِيُّ في فاسدٍ  
نُسكِهِ من حجٍّ أو عمرَةٍ لإطلاقِ قوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ  
لِلَّهِ﴾ ولم يفصل بين صحيحٍ وفاسدٍ ③

(ومن) أى والحاجُّ الذى (فاتَهُ الوقوفُ بعرفة) بأن لم يكن  
بها بين زوالِ شمسِ يومِ التاسعِ وفجرِ العاشرِ من ذى الحجةِ  
بعذرٍ أو غيره (تحلَّلَ) حتمًا (بعملِ عمرَةٍ) بنيةِ التحللِ لا أداءِ  
عمرَةٍ فيأتى بطوافٍ وسَعَى إن لم يكن سَعَى بعد طوافِ القُدومِ  
ويحلقُ أو يُقَصِّرُ (وعليه) أى الذى فاتَهُ الوقوفُ (القضاء) فورًا  
فرضًا كان نُسكُهُ أو نفلًا وإنما يجب القضاءُ فى فواتٍ لم ينشأ  
عن حَصْرٍ فإن أُحْصِرَ شخصٌ وكان له طريقٌ غيرُ التى وقع  
الحصرُ فيها لزمه سلوكُها وإن علم الفوات وإن مات المحصرُ  
لم يُقَضَ عنه فى الأصحِّ (و)عليه مع القضاء (الهُدْيُ) فى عامِ  
القضاءِ وهو دمٌ كَدَمِ التمتع ④

(ومن تركَ ركنًا) ممَّا يتوقفُ عليه الحجُّ (لم يحلَّ من إحرامِهِ

حتى يَأْتِيَ به ① [ومن ترك واجباً لزمه الدم ومن ترك سنةً لم يلزمه بتركها شيئاً]<sup>(١)</sup> ②

(فصل) والدماء الواجبة في الإحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نُسكٍ وهو على الترتيب

حتى يَأْتِيَ به) ولا يُجْبَرُ ذلك الركنُ بدم (ومن ترك واجباً) من واجبات الحج حتى خرج وقته (لزمه الدم) فقط وسيأتي بيان الدم (ومن ترك سنةً) من سنن الحج (لم يلزمه بتركها شيئاً) كما في غيره من العبادات ② وظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب والسنة ②

(فصل) في أنواع الدماء الواجبة في الإحرام بالنُسك الصادق بالحج والعمرة وكليهما معاً ②

ولزوم الدم يكون إما بترك واجب أو فعل حرام كما تقدّم كثيرٌ من ذلك ② (والدماء) الواجبة (في الإحرام خمسة أشياء أحدها الدم الواجب بترك نُسكٍ) أى بترك مأمورٍ به أى واجب كترك الإحرام من الميقات ومثله دم التمتع ودم فوات الوقوف بعرفة (وهو) أى هذا الدم (على الترتيب) والتقدير والترتيب هو ما لا ينتقل فيه إلى خصلةٍ إلا إذا عجز عن التى قبلها وأما التقدير فهو ما قدر الشارع ما يعدل عن الشاة إليه بما لا يزيد ولا ينقص ومقابل الأول التخيير ومقابل الثانى التعديل وهو أن يعدل الدم بالقيمة ويُخرج بها طعاماً فيجب أولاً بترك المأمور

شاةً فإن لم يجدْ فصيامُ عشرة أيامٍ ثلاثةً في الحجِّ وسبعةً إذا رجعَ إلى أهله ٥

والثانى الدمُّ الواجبُ بالحلقِ والترُّفه وهو على التخييرِ شاةٌ أو صومُ ثلاثة أيامٍ أو التصدقُ

به (شاةٌ) تُجْزئُ في الأضحية (فإذا لم يجدْ)ها أصلاً أو وجدها بزيادة على ثمن مثلها (فصيامُ عشرة أيامٍ) يُفَرِّقُ بينها ثم إن كان المتروكُ الإحرامَ من الميقاتِ أو كان دمَ تمتع صامَ وجوباً (ثلاثة) أيامٍ (في الحجِّ) ويُسنُّ كونها متتابعةً وقبل يوم عرفة فيصوم مثلاً سادسَ ذى الحجة وسابعه وثامنهُ إلا أن يُحرِمَ في السادسِ من ذى الحجة فيتعيَّن أن يصومَ السابعَ والثامنَ والتاسعَ متتابعةً لضيقِ الوقتِ (وسبعةً) يُندَبُ تتابعُها (إذا رجعَ إلى أهله) ووطنه ولا يجوز صومُها في أثناء الطريق فإن أراد الإقامة بمكة صامها فيها وفَرَّقَ بين الثلاثة والسبعة بالعيد وأيام التشريق ٥ ولو لم يَصُمْ الثلاثة في الحجِّ ورجع لزمه صومُ العشرة وفَرَّقَ بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام ومدة إمكانِ السيرِ إلى الوطنِ على العادة الغالبة ٥

(والثانى الدمُّ الواجب بالحلقِ) والقَلَمُ ولبس المُحيط والمباشرة (والترفه) بالتطيب والدَّهْنِ ومثلُ الحلقِ في إيجابِ الدمِ إزالةُ ثلاث شعراتٍ متوالياتٍ عرفاً وفي الشعرة الواحدة أو الظفر الواحد مدٌّ وفي الثَّنيَيْنِ مدانٍ ومثلُها الظفرانِ فإذا صار الشعرُ أو الأظفارُ ثلاثةً وجب فيها ذبحٌ (وهو) أى هذا الدم (على التخيير) والتقدير فيجب إما (شاةٌ) تجزئُ في الأضحية (أو صومُ ثلاثة أيامٍ أو التصدقُ

بثلاثة ءاضع على ستة مساكين ⑤ والثالث الدم الواجب بإحصار فيتحلل ويهدى شاء ⑥ والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو على التخيير إن كان الصيد مما له مثل أخرج المثل من النعم أو قومه واشترى بقيمته طعاماً

بثلاثة ءاضع على ستة مساكين) أو فقراء لكلٍ منهم نصف صاع من طعام يُجزئ في الفطرة ⑤

(والثالث الدم الواجب بالإحصار فيتحلل) المحرم بأن ينوى التحلل أى يقصد الخروج من نسكه بسبب الإحصار (ويهدى) أى يذبح (شاء) حيث أحصر ويحلق أو يقصر بعد الذبح لقوله تعالى فى سورة البقرة ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ فيكون تحلل المحصر بالحلق أو التقصير والذبح مع النية فيهما والدم الواجب هنا دم ترتيب وتعديل فإن عجز عن الهدى أطعم بقيمته فإن عجز صام لكلٍ مدي يومًا كما سيأتى ⑤

(والرابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أى هذا الدم (على التخيير) والتعديل فيتخير بين ثلاثة أمور (إن كان الصيد مما له مثل) من النعم يُقاربه فى الصورة (أخرج المثل من النعم) أى يذبح المثل من النعم ويتصدق به على مساكين الحرم وفقرائه فيجب فى النعمة بدنة وفى بقر الوحش وحماره بقرة وفى ظبي تيس وفى ظبية عنز وفى غزال صغير معز صغير (أو قومه) أى المثل بقيمة مكة يوم الإخراج (وأخرج بقيمته طعاماً) من جنس

وتصدق به أو صام عن كل مُدٍّ يومًا وإن كان الصيد مما لا مثل له أخرج بقيمته طعامًا أو صام عن كل مُدٍّ يومًا ⑤ والخامس الدَّمُ الواجب بالوْطء وهو على الترتيب بدنة فإن لم يجد فبقرة فإن لم يجدها فسبع من الغنم فإن لم يجدها قَوْمَ البدنة واشترى بقيمتها طعامًا وتصدق به

ما يُجزئ في الفِطْرة (وتصدق به) على مساكين الحَرَم وفقرائه أي الموجودين فيه ولو لم يكونوا مُقيمين فيه (أو صام عن كلِّ مُدٍّ يومًا) فإن بقي أقلُّ من مُدٍّ صام عنه يومًا كاملاً لأن الصوم لا يتبعض ⑥ (وإن كان الصيد ممَّا لا مثل له) فإن كان فيه نقلٌ كالحمام فإن فيها شاةٌ فيتبع وإلا (أخرج بقيمته طعامًا) وتصدق به (أو صام عن كلِّ مُدٍّ يومًا) فإن بقي أقلُّ من مُدٍّ صام عنه يومًا ⑦

(والخامس الدَّمُ الواجب بالوْطء) أي بالجماع وهو على الرجل لا المرأة إذا كان عاقلاً عامداً عالماً بالتحريم مختاراً سواء جماع في قبل أم دبر كما سبق (وهو) أي هذا الواجب (على الترتيب) فهو دمٌ ترتب وتعديل فيجب به أولاً (بدنة) وتطلق على الذكر والأنثى من الإبل وشرطها أن تكون في سنِّ الأضحية أي دخلت في السنِّ السادسة (فإن لم يجدها) (فبقرة) أي ثنية تجزئ أضحية (فإن لم يجدها فسبع من الغنم) وهي جذاع إن كانت ضأنًا وثنيات إن كانت معزًا (فإن لم يجدها) (الغنم قَوْمَ البدنة) بسعر مكة وقت الوجوب (واشترى بقيمتها طعامًا) مجزئاً في الفِطْرة (وتصدق به) على مساكين الحَرَم وفقرائه وحيث أطلق أحدهما في هذا الباب أريد به الآخر أيضاً

فإن لم يجد صام عن كل مدٍّ يومًا ⊙  
 ولا يُجزئُه الهَدْيُ ولا الإطعامُ إلا بالحرَمِ ويُجزئُه أن يصومَ حيثُ شاء ⊙  
 ولا يجوزُ قتلُ صيدِ الحرَمِ ولا قطعُ شجرِه

والمُرَادُ بهم مَنْ هُمْ فِي الحرَمِ وإن لم يستوطنوه ⊙ ولا تقديرُ  
 فِي الذِي يُدْفَعُ لِكُلِّ فَقِيرٍ ⊙ وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالدِّرَاهِمِ لَمْ يُجْزِهِ ⊙  
 وَلَا يَشْتَرُطُ الشَّرَاءُ بَلْ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ الطَّعَامُ فَتَصَدَّقَ بِهِ كَفَى (فَإِنْ  
 لَمْ يَجِدْ) طَعَامًا (صَامَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا) ⊙ ثُمَّ الهَدْيُ أَى مَا  
 أُهْدِيَ إِلَى مَكَّةَ مِنَ النَّعَمِ لِيُنْخَرَعَ عَلَى قَسَمَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا كَانَ عَنْ  
 إِحْصَارٍ وَهَذَا لَا يَجِبُ بَعْثُهُ إِلَى الحرَمِ بَلْ يُذْبَحُ فِي مَوْضِعِ  
 الْإِحْصَارِ وَالثَّانِي الهَدْيُ الْوَاجِبُ بِسَبَبِ تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ  
 حَرَامٍ (و) يَخْتَصُّ ذَبْحُهُ بِالْحَرَمِ وَيُصْرَفُ لِفُقَرَائِهِ وَمَسَاكِينِهِ لَا غَيْرَ  
 أَى أَنَّهُ (لَا يَجْزِيهِ الهَدْيُ وَلَا الْإِطْعَامُ) عِنْدَئِذَا (إِلَّا بِالْحَرَمِ) ⊙  
 وَأَقْلُ مَا يُجْزِي أَنْ يَدْفَعَ الهَدْيَ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاكِينَ أَوْ فَقَرَاءٍ  
 (وَيُجْزِيهِ أَنْ يَصُومَ حَيْثُ شَاءَ) مِنْ حَرَمٍ أَوْ غَيْرِهِ ⊙

(وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدِ الحرَمِ) الْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ وَمِثْلُهُمَا وَجَّ  
 الطَّائِفِ وَهُوَ وَادٍ بِصَحْرَاءِ الطَّائِفِ نَعَمْ يَخْتَصُّ الضَّمَانُ بِصَيْدِ  
 الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ فَيُضْمَنُ وَلَوْ مُكْرَهًا<sup>(١)</sup> وَلَا ضَمَانَ فِي صَيْدِ الْمَدِينَةِ  
 الْمَنُورَةِ وَلَا وَادِي وَجَّ ⊙ وَلَوْ أَحْرَمَ ثُمَّ جُنَّ فَقَتَلَ صَيْدًا لَمْ  
 يُضْمَنُ فِي الْأَظْهَرِ ⊙ (وَلَا) يَجُوزُ (قَطْعُ شَجَرِهِ) أَى الحرَمِ

(١) قَالَ الْغَزِّيُّ هُنَا (وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدِ الْحَرَمِ وَلَوْ مُكْرَهًا عَلَى قَتْلِهِ) وَلَيْسَ كَذَلِكَ  
 فَإِنَّ الْمُكْرَهَةَ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ هُنَا وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يَضْمَنُ وَلَوْ مُكْرَهًا. سَمِير.



المكِّيَّ والمَدَنِيَّ ومثلُهما وَجَّ كما تقدم قال فِي الحَاوِي وَحْدُ الشَّجَرَةِ أَنْ يَقُومَ لَهَا سَاقٌ أَوْ يُكُونَ لَهَا أَغْصَانٌ أَهْ فِيحْرُمُ التَّعَرُّضُ بِالْقَلْعِ وَالْقَطْعِ لِكُلِّ شَجَرٍ رَطْبٍ حَرَمِيٍّ غَيْرِ مُؤَذٍّ وَأَمَّا لَوْ قَلَعَ شَجَرَةً أَوْ غَصَنًا مِّنَ الْحِلِّ وَغَرَسَهَا فِي الْحَرَمِ فَنَبَتْ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا حَكْمُ الْحَرَمِ فَلَوْ قَلَعَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بَلَا خِلَافٍ ① وشَجَرُ الْحَرَمِ حَرَامٌ سِوَاءَ نَبْتٍ بِنَفْسِهِ أَوْ كَانَ مِمَّا يَسْتَنْبُتُهُ بَنُو عَادَمَ ② وَيَخْتَصُّ الضَّمَانُ بِالْحَرَمِ الْمَكِّيِّ كَسَابِقِهِ فَفِي الشَّجَرَةِ الْكَبِيرَةِ بَقَرَةٌ وَفِي الصَّغِيرَةِ الَّتِي قَارَبَتْ سُبْعَهَا شَاةٌ وَمَا جَاوَزَ سُبْعَ الْكَبِيرَةِ وَلَمْ يَنْتَهَ إِلَى حَدِّ الْكَبَرِ يَنْبَغِي أَنْ تَجِبَ فِيهِ شَاةٌ أَعْظَمُ مِنَ الْوَاجِبَةِ فِي سُبْعِ الْكَبِيرَةِ وَإِنْ نَقَصَتْ عَنْ سُبْعِ الْكَبِيرَةِ ففِيهَا الْقِيَمَةُ وَفِي الْأَغْصَانِ الْمَقْطُوعَةِ مِنْهَا إِذَا لَمْ تَسْتَخْلَفْ فِي سَنَةِ الْقَطْعِ بِقَدَرٍ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ الشَّجَرَةِ ③ وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الذَّبْحِ وَإِخْرَاجِ طَعَامٍ بِقِيَمَةِ النَّعَمِ وَالصِّيَامِ كَالصَّيْدِ ④ وَيَجُوزُ لِقُطِّ وَرَقِ أَشْجَارِ الْحَرَمِ بِيَدِهِ وَكَسْرُ الْأَغْصَانِ الصَّغَارِ لِلسَّوَاكِ بِيَدِهِ بَحِثُ لَا تَتَأَذَّى نَفْسُ الشَّجَرَةِ وَأَمَّا خَبْطُ الشَّجَرَةِ حَتَّى تَسَاقَطَ الْوَرَقُ وَتَكْسَرَتِ الْأَغْصَانُ فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَضُرُّ الشَّجَرَةَ ⑤ وَاتَّفَقَ الشَّافِعِيُّ عَلَى جَوَازِ اجْتِنَاءِ ثَمَارِهَا وَلَوْ كَانَتْ مَبَاحَةً كَالْأَرَاكِ ⑥

وما يزرعهُ الْآدَمِيُّونَ غَيْرَ الشَّجَرِ مِنْ نَحْوِ الْحِنْطَةِ وَالذُّرَّةِ

(١) قوله (سواء نبت بنفسه أو كان مما يستنبته بنو عادَمَ) هذا أحد القولين وهو المذهب والثاني لا يحرم منه إلا ما لا يُستنبت في جنسه كالأراك دون النخيل والصنوبر والسفرجل والتين والتفاح والعنب فلو استنبت ما لا يُستنبت أو نبت بنفسه ما يُستنبت فالنظر إلى الجنس لا إلى الحال اه سمير.

## والمُحِلُّ والمُحَرَّمُ فى ذلك سواء ٥

والبَقُولِ والخَضِرَوَاتِ فيجوزُ لِمَالِكِهِ قِطْعُهُ ولا جزاءَ عليه وإن قِطْعَهُ غَيْرُهُ بلا إذنِ المالكِ فعليه قيمتهُ لِمَالِكِهِ ولا شئٌ عليه للمساكينِ وهذا لا خلافَ فيه وأما ما لا يستنبتهُ الأَدَمِيُّونَ فإن كان إِذْخِرًا أو مؤذِيًا كالشَّوكِ جاز قِطْعُهُ وقِلقَعُهُ وكذا لو كان يُحتاجُ إليه كالسَّنا والحنظلِ للتداوى عند وجودِ السببِ لا قبلَهُ وكالبقلةِ للتغذَى ويُؤخذُ منه بقدرِ الحاجةِ لا أكثرَ وإن كان كَلًّا جاز تسريحُ البهائمِ فيه للرَّعى وحَرَمَ قِطْعُهُ وقِلقَعُهُ رطبًا إلا احتشاشًا لَعْلَفِ البهائمِ<sup>(١)</sup> فإن قَلَعَهُ ولم يُخَلِّفْ لزمتهُ القيمةُ وهو مُحَيَّرٌ بين إخراجها طعامًا والصيامِ كما سبقَ فى الشَّجَرِ والصَّيْدِ فإنَّ أَخْلَفَ المَقْلُوعُ فلا ضَمانَ على الصَّحيحِ ٥ ويجوزُ قِطْعُ الحشيشِ اليابسِ لا قِلقَعُهُ إلا إذا يَسَّ أصلُهُ بحيث لا يُنبِتُ ٥

(والمُحِلُّ) بضمِّ الميمِ وكسرِ الحاءِ أى الحلالُ (والمُحَرَّمُ فى ذلك) أى فى حُرْمَةِ صيدِ الحرَمينِ وقِطْعِ نباتهما وشجرهما وضمانِ ذلك (سواءً) فما حَرُمَ على المُحرَّمِ من ذلك حَرُمَ على الحلالِ وما لا فلا وحيث وجبَ الضمانُ على المُحرَّمِ بذلك وجب على الحلالِ ٥

ولا يجوزُ إخراجِ ترابِ الحَرَمِ وحجارتهِ منه فإن أخرجها ردَّها بخلافِ ماءٍ زمزمٍ فيجوزُ إخراجُهُ ٥ ولا يجوزُ قِطْعُ سِتْرَةٍ

(١) قوله (إلا احتشاشًا لَعْلَفِ البهائمِ) هو الأصحُّ من الوجهين عند الرافعي وغيره.

الكعبة ولا بيعها وشراؤها ونقلها عند بعض الشافعية ومن حمل  
 منها شيئاً وجب عليه رده عندهم وقال بعضهم الأمر<sup>(١)</sup> فيها إلى  
 الإمام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعاً وعطاءً اهـ  
 هذه آخر رُبُع العبادات ويليه رُبُع المعاملات ☉



(١) قوله (وقال بعضهم الأمر إلخ) قاله أبو عمرو بن الصلاح وقال النووي هذا  
 الذي اختاره الشيخ أبو عمرو حسن متعين لئلا يؤدي إلى تلفها بطول الزمان اهـ  
 سمير .

## كتاب البيوع وغيرها من المعاملات

لَمَّا فرغ المصنف من معاملة الخالق وهى العبادات أخذ فى معاملة الخلائق فقال

(كتاب) أحكام (البيوع) وغيرها من المعاملات كقراض وشركة وإجارة ووقف وهبة ونحو ذلك ٥

والأصل فى حلّ البيع قبل الإجماع آيات كقوله تعالى فى سورة البقرة ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ وأخبار كخبر البيهقيّ سئل النبي ﷺ أى الكسب أطيب فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور<sup>(١)</sup> اهـ

والبيوع جمع بيع وهو لغة مقابلة شئ بشئ ٥ وأما شرعاً فأحسن ما قيل فى تعريفه إنّه تملك عين مائيّة بمعاوضة بإذن شرعيّ أو تملك منفعة مباحة على التأييد بثمان مائيّ فخرج بمعاوضة الهبة وبإذن شرعيّ الربا فإنه لا تملك فيه شرعاً ٥ ودخل فى منفعة تملك حق البناء على التأييد كأن يقول مالك السطح مثلاً لمن أراد أن يستحقّ البناء عليه بعثك حقّ البناء على هذا السطح بكذا ٥ وخرج بثمان الأجرة فى الإجارة فإنها لا تسمى ثمنًا فضلاً عن أنها ليست على التأييد ٥

(١) قوله (مبرور) أى ذو برّ قال عياض فى إكمال المعلم والبرّ هو الاتساع فى الإحسان وهو اسم جامع للخير كلّهِ ويكون البر أيضاً بمعنى الثقى المنزه عن المأثم ومنه بيع مبرور إذا لم يخالطه كذب ولا غشّ وحجّ مبرور إذا لم يخالطه مأثم اهـ سمير.

### اليوعُ ثلاثةُ أشياءَ بيعُ عَيْنٍ مُشَاهِدَةٍ فجائزٌ

وللبيع ثلاثة أركانٍ عاقدٌ ومعقودٌ عليه وصيغةٌ ولك أن تزيد تفصيلاً فتقول هِيَ سِتَّةٌ بائعٌ ومشتريٌ وثمنٌ ومُثْمَنٌ وإيجابٌ وقَبُولٌ كقولِ المُوَجِّبِ بعتك هذا بكذا أو اشتريت منك هذا بكذا فيقول القابلُ قبلتُ أو اشتريتُ أو بعتك والعادةُ تُفسِّرُ اللفظَ المُجْمَلَ فيها كما فى سائرِ العقودِ فتُحملُ الدراهمُ المُطلَّقةُ مثلاً على غالبِ دراهمِ يومِ العقدِ ⑤ ولا بيعٌ بالمعاطاةِ ويردُّ كلُّ وجوباً ما أخذه بها لأنَّ مُجَرَّدَ القرينةِ عندَ الإمامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه لا تقومُ مقامُ العقدِ وذلك لأنَّ الأفعالَ لا دلالةَ لها بالوضعِ وقُصودِ الناسِ فيها تختلفُ فلا بُدَّ من لفظٍ يدلُّ عليها ⑥ وخرَّجَ ابنُ سُرَيْجٍ وجهاً أنها بيعٌ صحيحٌ فى كلِّ ما تُعدُّ المعاطاةُ فيه بيعاً عُرْفاً كالخبزِ والقمحِ ونحو ذلك من المُحَقَّرَاتِ <sup>(١)</sup> لا كالأرضِ وبه أفتى الرويانى وغيره وهو ما تجرى عليه المبيعاتُ اليومَ فى الغالبِ ⑦

و(اليوعُ ثلاثةُ أشياءَ) أى أنواعٌ أحدها بيعُ المُعَيَّنِ وذلك ما عَبَّرَ عنه المُصَنِّفُ بقوله (بيعُ عَيْنٍ مُشَاهِدَةٍ) أى مَرِيئَةٍ لِلْمُتَبَايِعِينَ (فجائزٌ) إذا وُجِدَتِ الشُّرُوطُ مِنْ كَوْنِ الْمَبِيعِ طَاهِراً مُنْتَفِعاً به منفعةً مُعْتَبَرَةً فى الشرعِ مقدوراً على تسليمِهِ بلا كلفةٍ ومؤنةٍ كبيرَتَيْنِ للبائعِ عليه ولايةٌ بملكٍ أو غيره كوكالةٍ ⑧

(١) قوله (المُحَقَّرَات) هِيَ ما هَانَ قَدْرُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَالِيَّةُ عِنْدَ النَّاسِ وَفِي النَّجَاحِ أَنَّ الْحَقِيرَ الصَّغِيرَ أَهْ سَمِيرَ .

وبيعُ شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِالذِّمَّةِ فَجَائِزٌ إِذَا وُجِدَتِ الصِّفَةُ عَلَى مَا وُصِفَ بِهِ  
وبيعُ عَيْنٍ غَائِبَةٍ لَمْ تُشَاهَدْ فَلَا يَجُوزُ ⑤

(و)الثانى من الأنواع (بيعُ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ) بصفاتِ السَّلَمِ  
الآتيةِ فى فصلِ السَّلَمِ بَيْعًا كَانَتْ (فى الذِّمَّةِ) وله أحكامُ البيعِ ما  
لم يكنْ بلفظِ السَّلَمِ<sup>(١)</sup> وإلا فهو سَلَمٌ وسيأتى إن شاء الله تعالى  
(فجائزٌ) أى فهو صحيحٌ يَسْتَحِقُّ الْمُشْتَرِى فِيهِ الْمَبِيعَ وَيَقْبِضُهُ (إذا  
وُجِدَتْ) فى المبيعِ (الصِّفَةُ عَلَى مَا وُصِفَ بِهِ) عند العقد ⑤

(و)الثالثُ وهو متفرِّعٌ عن بيعِ المعَيَّنِ إِذْ إِنْ الْمُشْتَرِى فِيهِ  
يَشْتَرِى شَيْئًا عَيْنَهُ لَمْ يَرَهُ كَاشْتَرَيْتُ الْحِمَارَ الَّذِى فِي الْإِصْطَبْلِ أَوْ  
سَيَارَتِكَ الَّتِى فِي الْمَوْقِفِ وَنَحْوَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ بِخِلَافِ مَا إِذَا  
قَالَ اشْتَرَيْتُ مِنْكَ حِمَارًا صِفَتُهُ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ كَمَا تَقَدَّمَ  
لأنه بيعُ مَوْصُوفٍ فى الذِّمَّةِ وَهَذَا النُّوعُ الثَّالِثُ هُوَ (بيعُ عَيْنٍ  
غَائِبَةٍ) عَنِ الرَّؤْيَةِ (لَمْ تُشَاهَدْ) لِلْمُتَعَاقِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا وَهُوَ  
المعروفُ ببيعِ الغَائِبِ (فلا يجوزُ) بيعُها لعدم رؤيتها مع كونها  
مُعَيَّنَةً ⑤ والمراد بالجوازِ فى الأنواعِ الثلاثةِ الصِّحَّةُ ⑤

وقد يُشعرُ قوله لَمْ تُشَاهَدْ بِأَنَّهَا إِنْ شُوهِدَتْ ثُمَّ غَابَتْ عِنْدَ  
العقدِ أَنَّهُ يَجُوزُ وَلَكِنْ مَحَلٌّ هَذَا فِي عَيْنٍ لَا تَتَغَيَّرُ غَالِبًا فِي  
المدةِ المتخلِّلةِ بَيْنَ الرَّؤْيَةِ وَالشِّرَاءِ أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْعَيْنُ تَتَغَيَّرُ فِي  
هَذِهِ الْمُدَّةِ فَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ إِلَّا بِرُؤْيَيْهَا مَرَّةً ثَانِيَةً ⑤

(١) قال الغزى هنا (وبيعُ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فى الذِّمَّةِ وَيُسَمَّى السَّلَمَ) فجعله كُلُّ سَلَمًا  
والأصحُّ أَنَّهُ بَيْعٌ وَلَا يَكُونُ سَلَمًا إِلَّا بِلَفْظٍ مَخْصُوصٍ كَمَا قَالَ الْبَلْقِينِيُّ لَيْسَ  
عِنْدَنَا عَقْدٌ يَتَوَقَّفُ عَلَى لَفْظٍ مَخْصُوصٍ إِلَّا ثَلَاثَةُ السَّلَمِ وَالنِّكَاحِ وَالْكِتَابَةِ أَهْ سَمِيرَ .

وَيَصِحُّ بَيْعُ كُلِّ طَاهِرٍ مُتَّنَفِعٍ بِهِ مَمْلُوكٍ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَيْنٍ نَجَسَةٍ وَلَا مَا لَا  
مَنْفَعَةَ فِيهِ ⊙

(فصل<sup>(١)</sup>)

(وَيَصِحُّ بَيْعُ كُلِّ طَاهِرٍ) مِنَ الْأَعْيَانِ لَا نَجَسٍ كَكَلْبٍ وَزَبَلٍ  
(مُتَّنَفِعٍ بِهِ) انْتِفَاعًا مُبَاحًا مَقْصُودًا وَلَوْ فِي الْمَثَالِ كَالْجَحْشِ  
الصَّغِيرِ (مَمْلُوكٍ) مِنَ الْعَاقِدِ أَوْ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ أَوْ فِي بَيْعِهِ وَكَالَهُ  
دُونَ مَا لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ الْمُلْكِ كَالْحُرِّ وَالْأَرْضِ الْمَوَاتِ (وَلَا  
يَصِحُّ بَيْعُ عَيْنٍ نَجَسَةٍ) وَلَا مُتَنَجِّسَةٍ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهَا كَخَمِيرٍ  
وَدُهْنٍ أَوْ سَائِلٍ وَخَلٍّ مُتَنَجِّسَيْنِ وَنَحْوِهَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ  
(وَلَا) بَيْعُ (مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ) مَنْفَعَةً مُعْتَبَرَةً شَرْعًا لِخَسَّتِهِ كَعَقْرَبٍ  
وَنَمْلٍ وَسَبُعٍ لَا يَنْفَعُ وَلِقَلَّتِهِ كَحَبَّتَيْ بُرٍّ وَنَحْوِ ذَلِكَ ⊙

(فصل<sup>(٢)</sup>) فِي الرِّبَا بِالْفِ مَقْصُورَةٌ لُغَةً الزِّيَادَةُ وَشَرْعًا مُقَابَلَةٌ  
عَوَضٍ بِآخَرٍ مَجْهُولِ التَّمَاثُلِ فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ حَالِ الْعَقْدِ أَوْ مَعَ  
تَأْخِيرٍ فِي الْعَوَضَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا قَبْضًا أَوْ اسْتِحْقَاقًا ⊙ وَالْأَصْلُ  
فِي تَحْرِيمِهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتُ كَايَةِ الْبَقَرَةِ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ  
وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ وَأَخْبَارُ كَخَبَرِ مُسْلِمٍ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ الرِّبَا  
وَمُؤْكَلَهُ وَكَاتَبَهُ وَشَاهَدَهُ اهْ وَالْعَوَضُ الْمَقْصُودُ فِي الْحَدِّ هُوَ النِّقْدُ  
وَالطَّعْمُ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الطَّرْفُ الْآخِرُ مُتَّحِدًا مَعَهُ فِي عِلَّةٍ  
الرِّبَا<sup>(١)</sup> بَأَنْ يَكُونَ نَقْدًا إِذَا كَانَ الطَّرْفُ الْأَوَّلُ نَقْدًا أَوْ طُعْمًا إِذَا  
كَانَ الْأَوَّلُ طُعْمًا ⊙

(١) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (علة الربا) العلة هي الأمر الذي يدور معه الحكم وجودًا وعدمًا إن=

والرِّبَا<sup>(١)</sup> فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمَطْعُومَاتِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَلَا الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا مُتَمَاثِلًا نَقْدًا ٥ وَلَا يَبِيعُ مَا ابْتَاعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ ٥

(والرِّبَا) يكون (في الذهب والفضة و) في (المطعمومات) وهي ما يُقَصَّد غالبًا لِطَعْمِ الْآدَمِيِّينَ اقْتِيَاتًا كَالْقَمْحِ وَالذَّرَّةِ وَالرُّزِّ أَوْ تَفْكُهَا أَيْ تَلَذُّذًا كَالْمِشْمَشِ وَالتَّفَاحِ أَوْ تَأْدُمًا كَالْتَمَرِ وَالْفُجْلِ أَوْ تَدَاوِيًا وَمَا يُلَحَقُ بِهِ مِنْ إِصْلَاحِ لُطْعَامٍ وَنَحْوِهِ كَالْمِلْحِ وَالْبُنِّ وَلَا يَجْرِي الرِّبَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُقَصَّدُ لُطْعَمِ الْآدَمِيِّينَ وَلَوْ كَانَ طَعَامًا لِلْبَهَائِمِ وَالْجِنِّ كَالثَّبَنِ وَالْعَظْمِ وَنَحْوِهِ ٥

(وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَلَا الْفِضَّةَ كَذَلِكَ) أَيْ بِالْفِضَّةِ مَضْرُوبِينَ كَانَا أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبِينَ (إِلَّا مُتَمَاثِلًا) أَيْ مِثْلًا بِمِثْلٍ وَزَنًا فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مُتَفَاضِلًا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا (نَقْدًا) أَيْ حَالًا بَلَا تَأْجِيلٍ مَقْبُوضًا<sup>(١)</sup> يَدًا بِيَدٍ فَلَوْ بَاعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُؤَجَّلًا أَوْ بَلَا قَبْضٍ وَقَعَ الرِّبَا فَلَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ ٥

(وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا ابْتَاعَهُ) أَيْ اشْتَرَاهُ الشَّخْصُ (حَتَّى يَقْبِضَهُ) سِوَا بَاعِهِ لِلْبَائِعِ أَمْ لغيرِهِ وَيَخْتَلِفُ قَبْضُهُ بِاخْتِلَافِ الْمَبِيعِ فَإِنْ

= وَجَدَتْ وَجَدَ الْحَكْمُ وَإِنْ غُذِمَتْ غُذِمَ. وَعَلَهُ الرِّبَا أَمْرَانِ النَّقْدِيَّةُ وَالطُّعْمُ.

سمير.

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخ (وَيَحْرُمُ الرِّبَا). سَمِير.

(١) قَوْلُهُ (مَقْبُوضًا) أَيْ قَبْضًا حَقِيقِيًّا. قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ فَلَا يَكْفِي الْحَوَالَةُ وَإِنْ حَصَلَ الْقَبْضُ بِهَا فِي الْمَجْلِسِ أَهْ وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ زِيَادَةُ بَيَانٍ لَذَلِكَ فِي فَصْلِ السَّلَمِ. قَالَ وَيَكْفِي قَبْضُ الْوَكِيلِ فِي الْقَبْضِ عَنِ الْعَاقِدِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا وَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ وَكَذَا قَبْضُ الْوَارِثِ بَعْدَ مَوْتِ مُوَرِّثِهِ فِي الْمَجْلِسِ أَهْ سَمِير.



ولا بيع اللحم بالحيوان ٥ ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً نقداً وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثله إلا متماثلاً نقداً ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً

كان مما يتناول باليد ككتاب وثوب فقبضه بتناوله وإن كان لا يتناول بها لكنه منقول كفرس فقبضه بنقله إلى محل لا يختص بالبائع وإن كان غير منقول كبيت فقبضه بتخليته بأن يمكن المشتري منه وتفريغه من أمتعة غيره ٥

(ولا) يجوز (بيع اللحم) ونحوه كالكد والطحال (بالحيوان) سواء كان من جنسه كبيع لحم شاة بشاة أم من غير جنسه كبيع لحم بقرة بشاة ولا فرق بين الحيوان المأكول وغيره هنا كما لو باع لحم بقر بحمار فإنه لا يصح ٥

(ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً) لكن (نقداً) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق واختيار اللزوم ٥ (وكذلك المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها بمثله إلا متماثلاً) يقيناً بأن يعلم تماثلهما فى المعيار الشرعى كالكيل فى القمح والذرة والشعير (نقداً) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق واختيار اللزوم ٥ ويرجع فى المعيار إلى عادة أهل الحجاز فى زمن النبى ﷺ فما كان يكال وقتئذ فالكيل معياره وما كان يؤزن فالوزن معياره ولا عبرة بالوزن فيما يكال ولا بالكيل فيما يؤزن ٥ وتعتبر المماثلة فى الحبوب والثمار بعد الجفاف كما سيأتى ٥

(ويجوز بيع الجنس منها) أى المطعومات (بغيره متفاضلاً)

## نقدًا ٥ ولا يجوز بيع الغرر ٥

(فصل) والمتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا

لكن (نقدًا) أى حالاً مقبوضاً قبل التفرق، فلو تفرق المتبايعان قبل قبض كُله بطل أو بعد قبض بعضه ففيه قولاً تفریق الصَّفَقَةِ وأصحُّهما الصحة في المقبوض دون غيره ٥

والحاصل أن طَرَفِي المعقود عليه إن اتفقت علَّتُهما نقدًا أو طعمًا واتحد جنسهما كذهب بذهب وقمح بقمح وإن اختلف النوع اشترط ثلاثة شروط التماثل والحلول والتقابض وإن اختلف الجنس اشترط الحلول والتقابض دون المماثلة وإن لم تتحد العلة لم يُشترط شيء زائد على شروط البيع ٥

(ولا يجوز بيع الغرر) وهو لغة الخطر والمقصود هنا التردد بين شيئين أغلبهما أخوفهما أو مجهول العاقبة فلا يصح البيع الذى اشتمل على ذلك كبيع المجهول كعبد من عبده أو ما لا قدرة على تسليمه كطير في الهواء وسمك في البحر ونحو ذلك ٥

## (فصل) في أحكام الخيار ٥

والخيار ثلاثة أنواع خيار المجلس وخيار الشرط وخيار الرد بالعيب ٥ فالأول أى خيار المجلس ويثبت في أنواع البيع كالسلم والربويات هو الذى أراد المصنف بقوله (والمتبايعان بالخيار) بين إمضاء البيع وفسخه (ما لم يتفرقا) أى مدة عدم تفرقهما عرفًا فينقطع خيار المجلس إما بتفرق المتبايعين بدينهما

ولهما أن يشترطا الخيارَ إلى ثلاثة أيامٍ ⑤ وإذا وُجدَ بالمبيعِ عيبٌ

عن مجلسِ العقدِ أو بأن يختارَ المتبايعان لزومَ العقدِ فلو اختاره أحدهما دون الآخر سقط حقه من الخيارِ وبقي الحقُّ للآخر ولو اختار أحدهما لزومَ البيعِ والآخرُ فسحَهُ فُدمَ الفسخُ وإن تأخرَ عن الإجازة<sup>(١)</sup> فلو طال مكثُهما في مكانٍ واحدٍ ولم يتخيرا أو قاما وتماشيا منازلَ دامَ خيارُهما ⑥

والنوع الثاني أى خيارُ الشرط هو ما ذكره المصنف بقوله (ولهما) أى المتبايعين وكذا لأحدهما إذا وافقه الآخر (أن يشترطا) فى العقدِ (الخيار) لهما أو لأحدهما أو لأجنبي<sup>(٢)</sup> فى أنواع البيع لا فى الربويِّ والسَّلَم (إلى ثلاثة أيام) تُحَسَّبُ مِنَ الشَّرْطِ لا مِنَ التَّفَرُّقِ فلو زاد الخيارُ على الثلاثة بطلَ العقدُ ⑦ ولو كان المبيعُ ممَّا يَفْسُدُ فى المدةِ المُشْتَرَطَةِ كَبَطِيخٍ يفسدُ فى يومين وشُرْطِ الخيارِ ليومين بطلَ العقدُ ⑧

وقد ذكر المصنفُ النوعَ الثالثَ وهو خيارُ الرَّدِّ بالعيبِ بقوله (وإذا وُجدَ بالمبيعِ عيبٌ) موجودٌ قبل القبضِ تَنَقُّصٌ به العين نقصًا يفوتُ به غرضٌ صحيحٌ كقطعِ أصبعٍ أصليةٍ أو أذنِ الشاةِ

(١) قوله (وإن تأخرَ عن الإجازة) هذا هو الذى ذكره ونصوا عليه وخالفه فى شرح الغزى واشترط الفورية فى الفسخ عند اختيارِ الآخرِ الإمضاء فقال [لو اختار أحدهما لزومَ العقد ولم يختَرِ الآخرُ فورًا سقط حقه من الخيارِ وبقي الحقُّ للآخر] وليس الأمرُ كذلك كما قد عرفت اهـ سمير.

(٢) قوله (لأجنبي) جاز شرطُ الخيارِ للأجنبيِّ فى الأظهر لأنَّ الحاجةَ قد تدعو إلى ذلك لكونه أعرفَ بالمبيعِ. سمير.

فَلِلْمُشْتَرِي رُدُّهُ ⑤ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ مُطْلَقًا إِلَّا بَعْدَ بُدْوِ صِلَاحِهَا ⑥

أَوْ تَنْقُصُ الْقِيَمَةُ وَكَانَ الْغَالِبُ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْمَبِيعِ عَدَمُ ذَلِكَ الْعَيْبِ كَزِنَى رَقِيقٍ وَسَرَقَتِهِ وَإِبَاقِهِ (فَلِلْمُشْتَرِي رُدُّهُ) أَيِ الْمَبِيعِ فَوْرَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عَذْرِ وَكَانَ الْمَبِيعُ مُعَيَّنًا سَقَطَ حَقُّهُ ⑤

(وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ) الْمُنْفَرِدَةِ عَنِ الشَّجَرَةِ (مُطْلَقًا) أَيِ بِلَا شَرْطِ الْقَطْعِ (إِلَّا بَعْدَ بُدْوٍ) أَيِ ظَهْوِرِ (صِلَاحِهَا) وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الثَّمَارِ ففِيمَا لَا يَتَلَوَّنُ بَانْتِهَاءٍ حَالِهَا إِلَى مَا يُقْصَدُ مِنْهَا غَالِبًا كَحَلَاوَةِ قَصَبٍ وَحُمُوزَةِ رُْمَانٍ وَلَيْنِ تِينٍ وَفِيمَا يَتَلَوَّنُ بَأَن يَأْخُذُ فِي حَمَرَةٍ أَوْ سَوَادٍ أَوْ صُفْرَةٍ كَالْعُنَابِ وَالْإِجَاصِ وَالْبَلَحِ فَقَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِ الثَّمَرَةِ لَا يَصَحُّ بَيْعُهَا لَا مِنْ صَاحِبِ الشَّجَرَةِ<sup>(١)</sup> وَلَا مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ سَوَاءً جَرَتْ الْعَادَةُ بِقَطْعِ الثَّمَرَةِ أَمْ لَا نَعَمْ إِنْ بَاعَهَا لِصَاحِبِ الشَّجَرَةِ وَشَرْطَ عَلَيْهِ الْقَطْعَ صَحَّ الْعَقْدُ وَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِيَ الْقَطْعُ حِينَئِذٍ ⑥ وَلَوْ قُطِعَتْ شَجَرَةٌ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ جَازَ بَيْعُ الثَّمَرَةِ بِلَا شَرْطِ قَطْعِهَا ⑥

وَمِثْلُ الثَّمَرِ الزَّرْعُ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الزَّرْعِ الْأَخْضَرِ فِي الْأَرْضِ أَيِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغِ الْحَالَ الَّتِي يُقْصَدُ فِيهَا لِلْأَكْلِ إِلَّا بِشَرْطِ قَطْعِهِ أَوْ قَلْعِهِ فَإِنْ بَاعَ الزَّرْعُ مَعَ الْأَرْضِ أَوْ مُنْفَرِدًا عَنْهَا بَعْدَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ جَازَ بِلَا شَرْطٍ ⑥ وَمَنْ بَاعَ ثَمَرًا أَوْ زَرْعًا بَدَأَ صِلَاحُهُ<sup>(٢)</sup>

(١) قَوْلُهُ (لَا مِنْ صَاحِبِ الشَّجَرَةِ) يُتَصَوَّرُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ مِنْ صَاحِبِ الشَّجَرَةِ كَأَن بَاعَهُ الشَّجَرَةَ دُونَ الثَّمَارِ أَوَّلًا ثُمَّ بَاعَهُ الثَّمَارَ. سَمِير.

(٢) قَوْلُهُ (بَدَأَ صِلَاحُهُ) هُوَ الْمُنَاسِبُ وَأَمَّا فِي شَرْحِ الْغَزِّيِّ فَالْمَسْئَلَةُ مُصَوَّرَةٌ فِيمَا لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّ قَطْعَ الثَّمَرِ مُشْرُوطٌ فِيهِ عَلَى الْفَوْرِ فَكَيْفَ يَلْزَمُ=

### ولا بيع ما فيه الربا بجنسِهِ رَطْبًا إِلَّا اللَّبَنَ ⑤

ولم يقطعهُ لزمه سقْيُهُ قدرَ ما تنمو به الثمرة وتسلمُ عن التلف ولا فرق بين ما إذا خلَّى البائع بين المشتري والمبيع أم لم يُخَلِّ ⑤

ثم ختم المصنّف الفصلَ بمسئلةٍ كان حقُّه أن يذكرها في باب الربا وهي قوله (ولا) يجوز (بيع ما فيه الربا بجنسِهِ) حال كون كلٍّ منهما أو أحدهما (رَطْبًا) بسكون الطاء المهملة لعدم تحقق التساوي في الطرفين إذا جَفَّ وأشار بذلك إلى أنه تُعتبر المماثلة في طَرَفَيِ المعقود عليه عند اتحاد جنسِهِما الرَّبَوِّي حال الكمال فلا يصحُّ بيعُ عنبٍ بعنبٍ ولا رُطْبٍ برُطْبٍ إذ ليس كل منهما أكمل أحوالٍ ثمرٍ شجرِ النخلِ وشجرِ العنب ⑤ واستثنى المصنّف من ذلك ما ذكره بقوله (إلا اللبن) فإنه يجوزُ بيعُ بعضه ببعض قبل تجبينه مع كونه رَطْبًا بالشروطِ المعتمدة في الباب ومثله خلَّ العنب فيجوزُ بيعُهُ بخلِّ العنب لأنَّ خلَّ العنبِ عصيرٌ لا يُخالطُهُ ماءٌ ⑤ واللبن يشملُ الحليبَ والرائبَ والمخيضَ والحامضَ والمعيّارُ فيه الكيلُ فيصحُّ بيعُ الرائبِ بالحليب كَيْلاً وإن تفاوتتا وزناً ⑤ ويُستثنى كذلك من إطلاقِ المصنّف صوراً أخرى مذكورة في الكتب المطوّلة منها بيعُ العرايا وهو بيعُ الرُطْبِ على النخلِ بالتمرِّ والعنبِ على الشجرِ بالزبيب فيما دونَ خمسة أوسقٍ فيصحُّ بشرطِ عِلْمِ المماثلة بالخرصِ وشرطِ التقابضِ والحلولِ ⑤

(فصل) ويصحُّ السَّلَمُ حالاً ومؤجَّلاً فيما تَكَامَلَتْ فيه خمسُ شرائطٍ أن يكونَ مضبوطاً بالصفةِ وأن يكونَ جنساً لم يختلط به غيره

(فصلٌ) فى أحكام السَّلَمِ وهو والسَّلَفُ لغةً بمعنى واحدٍ وشرعاً بيعُ شَيْءٍ موصوفٍ فى الذمة بلفظٍ خاصٍّ ⊙ ولا بُدَّ فيه من صيغةٍ إيجابٍ وقَبولٍ كغيره من أنواع البيوع ⊙ والأصل فى جوازِهِ قبل الإجماع آيةُ البقرة ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْتَبُوهُ﴾ فَسَرَهَا عَبْدُ اللَّهِ بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما فى سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ بِالسَّلَمِ وخبرُ الصَّحِيحِينَ مَنْ أَسْلَفَ فى شَيْءٍ فَلْيُسْلَفْ فى كيلٍ معلومٍ ووزنٍ معلومٍ إلى أَجَلٍ معلومٍ اهـ

(ويصحُّ السَّلَمُ حالاً ومؤجَّلاً) مع ذكر الأجل فإن أطلق انعقد حالاً فى الأصَحِّ ⊙

وإنما يَصِحُّ السَّلَمُ (فيما) أى فى شَيْءٍ (تَكَامَلَ فيه خمسُ شرائطٍ) أَحَدُهَا (أن يكونَ) المُسَلَّمُ فيه (مضبوطاً بالصفة) التى يختلف بها الغرضُ فى المُسَلَّمِ فيه بحيث تَنْتَفَى بوصفه الجهالة فيه ⊙ وَيُشْتَرَطُ أن لا يُوَدَّى وَصْفُهُ لِعِزَّةِ الْوُجُودِ كُلُّوْلٍ كَبَارٍ وجاريةٍ وأختها أو ولدها إذ يعسرُ وجدانُ كُلِّ منهما بالوصفِ النافى للجهالة ⊙

(و)الْثَانِى (أن يكونَ جنساً لم يختلط به غيره) مِمَّا لا يَنْضَبُطُ مقصوده فلا يَصِحُّ السَّلَمُ فى المَخْتَلِطِ المقصودِ الأجزاء التى لا تنضبط كَهَرِيسَةٍ ومِعْجُونٍ فإن لم يكنِ المَخْتَلِطُ مقصوداً كَالْجُبْنِ وَالْأَقِطِ أو انضبطت أجزاءهُ صحَّ السَّلَمُ فيه كمَخْتَلِطِ قَمْحٍ

ولم تدخله النار لإحاليته وأن لا يكون معيناً ولا من معين ◎  
ثم لصحة المسلم فيه ثمانية شرائط وهو أن يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه  
بالصفات التي يختلف بها الثمن<sup>(أ)</sup>

وشعير علم قدر كل منهما ◎  
والشرط الثالث مذكور في قوله (ولم تدخله النار لإحاليته)  
من حال إلى أخرى كنار الطبخ والشئ لتعذر ضبطه باختلاف  
تأثير النار قوة وضعفاً فإن دخلته النار للتمييز كالعسل والسمن  
صح السلم فيه ◎

(و) الرابع (أن لا يكون) المسلم فيه (معيناً) بل ديناً فلو كان  
معيناً كأسلمت إليك هذا الثوب مثلاً في هذا العبد فليس بسلم  
قطعاً ولا ينعقد أيضاً بيعاً في الأظهر لاضطراب لفظه إذ لفظ  
السلم يقتضى أنه دين في الذمة وهي تنافي التعيين ◎

(و) الخامس أن (لا) يكون المسلم فيه (من معين) كأسلمت  
إليك هذا الدرهم في صاع من هذه الصبرة إذ هو كالمعين ◎

(ثم لصحة السلم فيه) أى في الشئ الذى ذكرت له الشروط  
الخمس السابقة (ثمانية شرائط) وفي بعض النسخ (ويصح السلم  
بثمانية شرائط) الأول مذكور في قول المصنف (وهو أن يصفه  
بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) اختلافاً  
ظاهراً وينضبط بها المسلم فيه فيذكر في السلم في رقيق مثلاً

(أ) في بعض النسخ (الغرض). سمير.

وَأَنْ يَذْكُرَ قَدْرَهُ بِمَا يَنْفِي الْجَهَالَةَ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ مُؤَجَّلًا ذَكَرَ وَقْتَ مَحَلِّهِ  
وَأَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا عِنْدَ الاسْتِحْقَاقِ فِي الْغَالِبِ

نَوْعُهُ كَثُرَ كَيْ أَوْ هِنْدِيٍّ وَذَكَورَتُهُ أَوْ أُنْثَوَتُهُ وَسَنَّهُ تَقْرِيْبًا وَقَدَّهُ طَوْلًا  
أَوْ قِصْرًا أَوْ رُبْعَةً تَقْرِيْبًا وَلَوْنُهُ كَأَبْيَضٍ وَيَصِفُ بِيَاضَهُ بِسَمَرَةٍ أَوْ  
شُقْرَةٍ ① وَيَذْكُرُ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالْخَيْلِ وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ  
الذَّكَورَةَ وَالْأُنْثَوَةَ وَالسِّنَّ وَاللَّوْنَ وَالنَّوْعَ ② وَيَذْكُرُ فِي الطَّيْرِ النَّوْعَ  
وَالصَّغَرَ وَالْكَبَرَ وَالسِّنَّ إِنْ عُرِفَ وَالذَّكَورَةَ وَالْأُنْثَوَةَ وَاللَّوْنَ إِنْ  
اِخْتَلَفَ الْغَرَضُ بِذَلِكَ ③ وَيَذْكُرُ فِي الثَّوْبِ الْجِنْسَ كَقَطْنٍ أَوْ  
كَتَانٍ أَوْ حَرِيرٍ وَالنَّوْعَ كَقَطْنٍ مَصْرِيٍّ وَالطَّوْلَ وَالْعَرْضَ وَالْغِلْظَ  
وَالدَّقَّةَ وَالصَّفَاقَةَ وَالرَّقَّةَ وَالنَّعُومَةَ وَالْخَشُونَةَ ④ وَيُقَاسُ بِهَذِهِ  
الصُّوَرِ غَيْرُهَا ⑤ وَمُطْلَقُ السَّلَمِ فِي ثَوْبٍ يُحْمَلُ عَلَى الْخَامِ لَا  
الْمَقْصُورِ ⑥

(و) الثَّانِي (أَنْ يَذْكُرَ قَدْرَهُ بِمَا يَنْفِي الْجَهَالَةَ عَنْهُ) أَيُّ أَنْ يَكُونَ  
الْمُسْلِمُ فِيهِ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كَيْلًا فِي مَكِيلٍ وَوِزْنًا فِي مَوْزُونٍ وَعَدًّا  
فِي مَعْدُودٍ وَذَرْعًا فِي مَذْرُوعٍ ⑦

(و) الثَّالِثُ الْعِلْمُ بِالْأَجْلِ أَيُّ (إِنْ كَانَ) السَّلَمُ (مُؤَجَّلًا ذَكَرَ)  
الْعَاقِدُ حَتْمًا (وَقْتَ مَحَلِّهِ) أَيُّ الْأَجْلِ كَشَهْرِ كَذَا فَلَوْ أَجَلَ السَّلَمِ  
بِقُدُومِ زَيْدٍ مِثْلًا لَمْ يَصَحَّ ⑧

(و) الرَّابِعُ (أَنْ يَكُونَ) الْمُسْلِمُ فِيهِ (مَوْجُودًا عِنْدَ الْاسْتِحْقَاقِ  
فِي الْغَالِبِ) أَيُّ اسْتِحْقَاقِ تَسْلِيمِ الْمُسْلِمِ فِيهِ فَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا لَا  
يُوجَدُ عِنْدَ الْمَحَلِّ غَالِبًا كَرُطَبٍ فِي الشِّتَاءِ لَمْ يَصَحَّ نَعَمْ إِنْ كَانَ  
بِلَدٍ ءَاخَرَ اعْتِيدَ نَقْلُهُ إِلَيْهِ لِلْبَيْعِ صَحَّ ⑨



وَأَنْ يَذْكَرَ مَوْضِعَ قَبْضِهِ وَأَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا وَأَنْ يَتَقَابِضَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ

(و)الخامسُ (أَنْ يَذْكَرَ مَوْضِعَ قَبْضِهِ) أَيْ مَحَلَّ التَّسْلِيمِ إِنْ كَانَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ لَا يَصْلُحُ لَهُ سِوَاءُ كَانَ السَّلْمُ مُؤَجَّلًا أَوْ حَالًا<sup>(١)</sup> وَكَذَا إِنْ صَلَحَ لَهُ وَالسَّلْمُ مُؤَجَّلٌ وَلِحَمْلِهِ إِلَيْهِ مُؤَنَّةٌ ⊙

(و)السادسُ (أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مَعْلُومًا) قَدْرًا وَجِنْسًا وَصِفَةً فِيمَا كَانَ فِي الذِّمَّةِ أَوْ بِالرُّوْيَةِ لَهُ فِي الْمُعَيَّنِ ⊙

(و)السابعُ (أَنْ يَتَقَابِضَا) رَأْسَ الْمَالِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ (قَبْلَ التَّفَرُّقِ) فَلَوْ تَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِهِ بَطَلَ الْعَقْدُ أَوْ بَعْدَ قَبْضِ بَعْضِهِ فِيهِ قَوْلًا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَالْأَصَحُّ مِنْهُمَا ثَبُوتُ تَفَرُّقِهَا وَإِعْطَاءُ كُلِّ حُكْمَهُ ⊙ وَالْمُعْتَبَرُ الْقَبْضُ الْحَقِيقِيُّ فَلَوْ أَحَالَ الْمُسْلِمُ بِرَأْسِ مَالٍ السَّلْمَ وَقَبْضَهُ الْمُحْتَالُ وَهُوَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ لَمْ يَكْفِ<sup>(٢)</sup> ⊙

(١) قوله (مُؤَجَّلًا أَوْ حَالًا) أَيْ عَلَى خِلَافِ مَا تُؤْهِمُهُ عِبَارَةُ فَتْحِ الْوَهَابِ مِنْ أَنَّ هَذَا يُشْتَرَطُ فِي السَّلْمِ الْمُؤَجَّلِ لَا الْحَالِ. قَالَ الرَّمْلِيُّ فِي النِّهَايَةِ مَمْزُوجًا بِالْمَتْنِ الْمَذْهُبُ أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ سَلْمًا حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا وَهُمَا بِمَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ أَوْ سَلْمًا مُؤَجَّلًا وَهُمَا بِمَحَلٍّ يَصْلُحُ لَهُ وَلَكِنْ لِحَمْلِهِ أَيْ الْمُسْلِمِ فِيهِ مُؤَنَّةٌ اشْتَرَطَ بَيَانُ مَحَلِّ بَفَتْحِ الْحَاءِ أَيْ مَكَانِ التَّسْلِيمِ لِلْمُسْلِمِ فِيهِ لَتَفَاوُتِ الْأَغْرَاضِ فِي مَا يُرَادُّ مِنَ الْأَمْكَنَةِ فِي ذَلِكَ وَإِلَّا بَانَ كَانَ صَالِحًا لِلتَّسْلِيمِ وَالسَّلْمُ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا وَلَا مُؤَنَّةٌ لِحَمْلِهِ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَلَا يُشْتَرَطُ مَا ذُكِرَ وَيَتَعَيَّنُ مَحَلُّ الْعَقْدِ لِلتَّسْلِيمِ لِلْعُرْفِ فِيهِ أَهْدَ سَمِيرَ.

(٢) قوله (لَمْ يَكْفِ) قَالَ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ لِأَنَّ الْحَقَّ يَتَحَوَّلُ بِالْحَوَالَةِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَهُوَ يُؤَدِّيهِ عَنْ جِهَةِ نَفْسِهِ لَا عَنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِ نَعَمْ إِنْ قَبْضُهُ =

وأن يكون عقد السَّلَمِ ناجِزًا لا يدخله خيار الشرط ○  
(فصل) وكلُّ ما جاز بيعه جاز رهنه

(و) الثامن (أن يكون العقد) أى عقد السَّلَمِ (ناجزًا لا يدخله  
خيار الشرط) بخلاف خيار المجلس فإنه يدخله ○

(فصل) فى أحكام الرهن وهو لغة الثبوت وشرعًا جعل عين  
مالية وثيقة بدين<sup>(١)</sup> يُستوفى منها<sup>(٢)</sup> عند تعذر الوفاء ○ والأصل  
فيه قبل الإجماع قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿فَرِهْنُ  
مَقْبُوضَةً﴾ ○

وأركان الرهن خمسة رهن ومرتهن ومرهون ومرهون به  
وصيغته فإنه كالبيع لا يصح إلا بإيجاب وقبول ○ وشرط كل من  
الراهن والمرتهن أن يكون مُطلق التصرف ○ (و) أما المرهون  
فضبوطه بقولهم (كل ما جاز بيعه) يعنى من الأعيان ولو بعض  
العين مشاعًا (جاز رهنه) وما لم يجز بيعه منها لم يجز رهنه ○  
وأما المرهون به فلا بد أن يكون دينًا ولذا نص عليه المصنف

= المسلم من المحال عليه وسلمه إليه فى المجلس أو قبضه المسلم إليه بإذن  
المسلم أى فصار وكيلًا عن المسلم ثم قبضه منه المسلم ثم سلمه إليه فى  
المجلس صحّ اهـ سمير.

(١) قوله (وثيقة بدين) أى مؤثقا بدين فلا يجوز للراهن التصرف فيه بما يُزيل ملكه  
عنه أو يُقصّ قيمته. سمير.

(٢) قوله (يُستوفى منها) أى يُستوفى الدين من ثمن المرهون بعد بيعه والذى يبيعه  
عند تعذر الوفاء مالكة أى الراهن فإذا امتنع باعه الحاكم إمّا بنفسه أو بأمين  
يؤكّله عن الراهن فى بيعه. سمير.

فِي الدَّيُونِ إِذَا اسْتَقَرَّ ثَبُوتُهَا فِي الذِّمَّةِ ٥ وَلِلرَّاهِنِ الرُّجُوعُ فِيهِ مَا لَمْ يَقْبِضْهُ ٥ وَلَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَهَنُ

رحمه الله بقوله (فِي الدَّيُونِ) أَيِ اللّٰزِمَةِ أَوْ الْآيِلَةِ إِلَى اللُّزُومِ فَالْأَوَّلُ كَالْأَجْرَةِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ وَالثَّانِي كَالثَّمَنِ فِي مَدَةِ الْخِيَارِ فَيَصِحُّ الرِّهْنُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا فَيُعْلَمُ بِهَذَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا (إِذَا اسْتَقَرَّ ثَبُوتُهَا) أَيِ الدَّيُونِ (فِي الذِّمَّةِ) بِأَنَّ أَمِينَ مِنْ سَقُوطِ الدَّيْنِ أَمْ لَا وَإِنْ أَوْهَمَتْ عِبَارَةُ الْمَصْنُفِ خِلَافَهُ<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ الْمَصْنُفِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِاسْتَقَرَّ مَا لَزِمَ أَوْ عَالَ إِلَى اللُّزُومِ كَمَا نَبَّهُوا عَلَيْهِ ٥ وَخَرَجَ بِالدَّيُونِ الْأَعْيَانُ فَلَا يَصِحُّ الرِّهْنُ عَلَيْهَا كَعَيْنٍ مَغْصُوبَةٍ وَمُسْتَعَارَةٍ وَنَحْوَهُمَا مِنْ الْأَعْيَانِ الْمَضْمُونَةِ ٥

(وَلِلرَّاهِنِ) الْإِنْتِفَاعُ بِالرَّهْنِ بِغَيْرِ بَيْعٍ وَلَا هَبَةٍ وَلَا مَا يَنْقُصُ قِيَمَتَهُ (الرُّجُوعُ فِيهِ) أَيِ الرِّهْنِ بِأَنْ يَفْسَخَ عَقْدُهُ (مَا لَمْ يَقْبِضْهُ) الْمُرْتَهَنُ فَإِنْ قَبِضَ الْعَيْنَ الْمَرْهُونَةَ مِمَّنْ يَصِحُّ إِقْبَاضُهُ لَزِمَ الرِّهْنُ وَامْتَنَعَ عَلَى الرَّاهِنِ الرُّجُوعُ فِيهِ وَإِذَا لَزِمَ فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا أَوْ عَدْلٍ غَيْرِهِمَا جَازٌ وَإِلَّا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ ٥ نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الرِّهْنُ فِي الْبَيْعِ فَلَمْ يَرْهَنْ خَيْرَ الْمُرْتَهَنِ بَيْنَ فُسْخِ عَقْدِ الْبَيْعِ وَإِمْضَائِهِ بِلَا رَهْنٍ ٥ وَيَفْسَخُ الْمُرْتَهَنُ الرَّهْنَ مَتَى شَاءَ وَلَوْ بَدُونِ رِضَى الرَّاهِنِ لِأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ مِنْ جِهَتِهِ ٥

وَالرَّهْنُ وَضَعُهُ عَلَى الْأَمَانَةِ (و) حِينَئِذٍ (لَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَهَنُ) إِذَا

(١) قوله (وَإِنْ أَوْهَمَتْ عِبَارَةُ الْمَصْنُفِ خِلَافَهُ) وَجَرَى الْغَزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ خَلْفَ هَذَا الْوَهْمِ فَقَالَ (وَاحْتَرَزَ بِاسْتَقَرَّ عَنِ الدَّيُونِ قَبْلَ اسْتِقْرَارِهَا كَدَيْنِ السَّلَمِ وَعَنِ الثَّمَنِ مَدَّةَ الْخِيَارِ) وَالصَّحِيحُ مَا أَتْبَعْنَاهُ. سَمِير.

إلا بالتعدي ○

وإذا قبض<sup>(١)</sup> بعض الحق لم يخرج شيء من الرهن حتى يقبض<sup>(ب)</sup> جميعه ○

(فصل) والحجر

تلف (إلا بالتعدي) فيه ولا يسقط بتلفه شيء من الدين وإن فرط في حفظه ○ ولو ادعى المرتهن رد المرهون على الراهن لم يقبل إلا بينة جرياً على قاعدة أن كل أمين ادعى الرد على من ائتمنه صدق بيمينه إلا المرتهن والمستأجر والملتقط ○

(وإذا قبض) أى المرتهن وفى نسخة وإذا قضى أى الراهن (بعض الحق) الذى له أو الذى عليه على حسب النسخة (لم يخرج) أى لم ينفك (شيء من الرهن حتى يقبض) وفى نسخة يقضى (جميعه) أى جميع الحق الذى على الراهن ○

(فصل) فى الحجر بأنواعه ○

(والحجر) لغة المنع وشرعاً منع التصرف فى المال ○ والأصل فيه آية النساء ﴿وَابْتُلُوا أَلْمَنَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ وآية البقرة ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا<sup>(١)</sup> أَوْ ضَعِيفًا<sup>(٢)</sup> أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُؤْمَلَ<sup>(٣)</sup> هُوَ

(أ) فى نسخة (وإذا قضى). سمير.

(ب) فى نسخة (حتى يقضى). سمير.

(١) قوله (سفيهاً) السفيه هو المفسد لدينه ولماله بصرفه فى الجهات المحرمة. سمير.

(٢) قوله (ضعيفاً) أى صغيراً يضعف عن القيام بأمره والتصرف بماله. سمير.

(٣) قوله (لا يستطيع أن يؤمل) أى مغلوباً على عقله. سمير.

## على ستة الصبي والمجنون والسفيه المبذر لماله

فَلْيُمْلَ وَلِيُّهُ، بِالْعَدْلِ ﴿٥﴾

وجعله المصنّف (على ستة) من الأشخاص (الصبي) الذي لم يبلغ فإنّ وليّه يتصرّف له في ماله بحسب مصلحته (والمجنون) الذي لا يعقل (والسفيه) وهو غير الرشيد والرشد هو إصلاح الدين والمال والمراد بالصلاح في الدين أن لا يرتكب محرماً يسقط العدالة وفي المال أن لا يبذر ومنه تضييع المال بإلقائه في البحر مثلاً والإنفاق في المحرمات واحتمال الغبن الفاحش في المعاملات ونحوها دون الصرف في الأطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله والتجمل بالثياب الفاخرة والإكثار من شراء الجوارى وما أشبه ذلك فلا تبذّر في ذلك<sup>(١)</sup> ومثله صرف المال في وجوه الخير كالصدقات وفك الرقاب وبناء المساجد وربط العلم وشبه ذلك فإنه ليس بتبذير فإنه لا سرف في الخير فيتلخّص أنّ (المبذر لماله) الذي بلغ غير مصلح له ولا لدينه أيضاً يستمرّ محجوراً عليه شرعاً من غير حجر قاضٍ فلا يصحّ تصرّفه وفي وجهه مرجوح إن بلغ مصلحاً لماله دفع إليه وصحّ تصرّفه فيه ولو كان فاسقاً وعليه العمل في هذه الأيام إذ لولا ذلك لفسدت معاملات معظم الناس ﴿٥﴾ ولو بلغ رشيداً ثمّ بذّر لم يثبت عليه الحجر بمجرد ذلك وإنما بحجر الحاكم فإن لم يحجر عليه فهو سفيه مهمّل يصحّ تصرفه ﴿٥﴾ ولو عاد

(١) قوله (فلا تبذّر في ذلك) قال النووي في الروضة وبالجملة التبذير على ما نقله معظم الأصحاب محصور في التضييعات وصرفه في المحرمات اه سمي.

والمُفْلِسُ الَّذِي ارْتَكَبَتْهُ الدِّيُونُ وَالْمَرِيضُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ وَالْعَبْدُ  
الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التِّجَارَةِ ⑤ وَتَصَرَّفَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهِ غَيْرُ  
صَحِيحٍ ⑥

الْفِسْقُ دُونَ التَّبْذِيرِ بَعْدَ الْبُلُوغِ رَشِيدًا لَمْ يَعْدِ الْحَجْرُ قِطْعًا لِأَنَّ  
الْأَوَّلِينَ لَمْ يَحْجُرُوا عَلَى الْفَسْقَةِ وَخَالَفَ اسْتِدَامَةُ الْحَجْرِ عَلَى  
مَنْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ لِأَنَّ الْحَجْرَ كَانَ ثَابِتًا فَبَقِيَ (و)الرَّابِعُ  
(الْمُفْلِسُ) وَهُوَ لُغَةً مَنْ صَارَ مَالُهُ فُلُوسًا ثُمَّ كُنِيَ بِهِ عَنْ قِلَّةِ  
الْمَالِ أَوْ عَدَمِهِ وَشَرَعًا الشَّخْصُ (الَّذِي ارْتَكَبَتْهُ الدِّيُونُ) وَلَا يَفِي  
مَالُهُ بِدَيْنِهِ الْحَالِ أَوْ دِيُونِهِ الْحَالَةِ ⑤ وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ  
الْحَاكِمِ بَعْدَ طَلْبِهِ أَوْ طَلْبِ الْغَرَمَاءِ ⑥ (و)الْخَامِسُ (الْمَرِيضُ  
الْمَخُوفُ عَلَيْهِ) مِنْ مَرَضِهِ بِأَنْ خِيفَ الْمَوْتُ مِنْهُ عَاجِلًا لَتَرْثِيهِ  
عَلَيْهِ كَثِيرًا كَالِإِسْهَالِ الْمَتَابَعِ وَالْحُمَّى الْمُطْبِقَةِ وَمِثْلَهُ الطَّلُقُ  
فِيْحَجْرٍ عَلَيْهِ فِي الْعَطَايَا أَى فِي التَّبَرَعَاتِ كَالْوَصَايَا لَا فِي الْبَيْعِ  
وَالشِّرَاءِ (فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ) أَى ثَلَاثُ التَّرَكَةِ لِأَجْلِ حَقِّ الْوَرِثَةِ  
هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَرِيضِ دَيْنٌ مُسْتَغْرَقٌ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ  
يَسْتَغْرَقُ تَرَكَّتْهُ حُجْرٌ عَلَيْهِ فِي الثَّلْثِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ ⑥ (و)الْسَّادِسُ  
(الْعَبْدُ الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التِّجَارَةِ) فَلَا يَصَحُّ تَصَرُّفُهُ أَى  
مَعَامَلَتُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ⑥ وَسَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ  
الْحَجْرِ مَذْكُورَةٍ فِي الْمَطُولَاتِ مِنْهَا الْحَجْرُ عَلَى الْمَرْتَدِّ لِحَقِّ  
الْمُسْلِمِينَ وَمِنْهَا الْحَجْرُ عَلَى الرَّاهِنِ لِحَقِّ الْمَرْتَهِنِ ⑥

(وَتَصَرَّفَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ) فَلَا يَصِحُّ  
مِنْهُمْ بَيْعٌ وَلَا شِرَاءٌ وَلَا هِبَةٌ وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الْمَعَامَلَاتِ نَعَمْ يَصَحُّ

وَتَصَرَّفُ الْمُفْلِسُ يَصِحُّ فِي ذِمَّتِهِ دُونَ أَعْيَانِ مَالِهِ ⑤ وَتَصَرَّفُ الْمَرِيضُ  
فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ مِنْ بَعْدِهِ ⑥  
وَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ يَكُونُ فِي

طَلَاقِ السَّفِيهِ وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ وَلِيٍّ وَيَصِحُّ نِكَاحُهُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ⑦  
(وَتَصَرَّفُ الْمُفْلِسُ يَصِحُّ فِي ذِمَّتِهِ) فَلَوْ بَاعَ سَلَمًا طَعَامًا أَوْ  
غَيْرَهُ أَوْ اشْتَرَى كُلًّا مِنْهُمَا بِشَمْنٍ فِي ذِمَّتِهِ صَحَّ (دُونَ) تَصَرُّفِهِ فِي  
(أَعْيَانِ مَالِهِ) فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ فِيهِ تَقْوِيَتَ عَيْنٍ عَلَى الْغَرَمَاءِ ⑧ وَأَمَّا  
تَصَرُّفُهُ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ خَلْعٍ فَصَحِيحٌ ⑨ وَيُعْلَمُ مِمَّا تَقْدُمُ  
أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُفْلَسَةَ إِنْ اخْتَلَعَتْ عَلَى عَيْنٍ مِنْ مَالِهَا لَمْ يَصَحَّ  
خَلْعُهَا أَوْ عَلَى دَيْنٍ فِي ذِمَّتِهَا صَحَّ ⑩

(وَتَصَرَّفُ الْمَرِيضُ) الَّذِي اتَّصَلَ مَرَضُهُ بِالْمَوْتِ بِوَصِيَّةٍ (فِيمَا  
زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ) فَإِنْ أَجَازُوا الزَّائِدَ  
عَلَى الثُّلُثِ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا وَأَمَّا الثُّلُثُ فَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةِ فِيهِ دُونَ  
اعْتِبَارِ إِجَازَتِهِمْ ⑪ وَالْعَبْرَةُ بِإِجَازَتِهِمْ (مِنْ بَعْدِهِ) أَيُّ مِنْ بَعْدِ  
مَوْتِ الْمَرِيضِ فَأَمَّا حَالُ الْمَرَضِ فَلَا تَعْتَبَرُ الْإِجَازَةُ وَمِثْلُهَا الرَّدُّ  
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ⑫ وَإِذَا أَجَازَ الْوَارِثُ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا أَجَزْتُ لِظَنِّي  
أَنَّ الْمَالَ قَلِيلٌ وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ صُدِّقَ بِمِثْلِهِ مِثَالُهُ أَنْ يُوصَى  
بِالنِّصْفِ فَيَجِيزُ الْوَارِثُ ثُمَّ يَقُولُ ظَنَنْتُ أَنَّ التَّرَكَةَ سِتَّةُ أَلْفٍ  
فَسَمَحْتُ بِالْأَلْفِ فَبَانَ أَنَّهَا سِتُونَ أَلْفًا فَلَمْ أَسْمَحْ بِعَشْرَةِ أَلْفٍ  
فَإِذَا حَلَفَ نَفَذَتْ الْإِجَازَةُ فِيمَا عَلِمَهُ وَهُوَ أَلْفٌ فَيَأْخُذُ الْمُوصَى  
لَهُ مَعَ الثُّلُثِ وَالْبَاقِي لِلْوَرَثَةِ ⑬

(وَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ) الَّذِي لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي التَّجَارَةِ (يَكُونُ فِي

ذِمَّتِهِ يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ ⑤

(فصل)

ذِمَّتِهِ ⑤) إِنْ تَلَفَ فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا اسْتَرَدَّهُ مَالُكَ ⑤ وَمَعْنَى كَوْنِهِ فِي ذِمَّتِهِ أَنَّهُ (يُتَّبَعُ بِهِ) أَيْ يُطَالَبُ بِهِ (إِذَا عَتَقَ) بَعْدَ عَتَقِهِ ⑤ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي التَّجَارَةِ صَحَّ تَصَرُّفُهُ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْإِذْنِ ⑤

وَيَرْتَفَعُ حَجَرُ الْإِفْلَاسِ بِفَكِّ الْحَاكِمِ لَهُ ⑤ وَحَجَرُ الْجُنُونِ بِزَوَالِهِ ⑤ وَحَجَرُ الصِّغَرِ بِالْبُلُوغِ وَإِيْنَاسِ الرَّشْدِ ⑤ وَحَجَرُ الرِّقِّ إِذَا رَفَعَهُ السَّيِّدُ ⑤ وَحَجَرُ الْمَرَضِ الْمَخُوفِ بِالصِّحَّةِ ⑤ وَحَجَرُ السَّفَةِ عَمَّنْ بَلَغَ سَفِيهَا بِرُشْدِهِ ⑤ وَحَجَرُ الْمُرْتَدِّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِضَرْبِ الْحَاكِمِ فَلَا يَرْتَفَعُ إِلَّا بِحُكْمِهِ ⑤

(فصلٌ) فِي الصُّلْحِ وَهُوَ لُغَةً قَطْعُ الْمَنَازَعَةِ وَشَرْعًا عَقْدٌ يَحْصُلُ بِهِ قَطْعُهَا وَهُوَ يَقْتَضِي وَجُودَ مَنَازَعَةٍ بَيْنَ مَتَخَاصِمِينَ وَحَقٌّ مُدَّعَى بِهِ وَمُصَالَحٌ عَلَيْهِ فَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ عَاقِدَانِ وَصِیْغَةٌ وَمُصَالَحٌ عَنْهُ وَمُصَالَحٌ عَلَيْهِ ⑤ وَلَفْظُهُ يَتَعَدَّى لِلْمَأْخُودِ بِالْبَاءِ وَعَلَى وَلِلْمَتْرُوكِ بِمِنْ وَعَنْ غَالِبًا ⑤ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلُ الْإِجْمَاعِ الْقَرَأَنُ وَالْحَدِيثُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ وَكَخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ حَبَانَ وَغَيْرِهِمَا الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا اهـ

(١) قوله (برشده) قال في الغرر البهية فيزول الحجر عنه بالرشد بلا فكٍ قاضٍ لأنه لم يثبت به كالجنون إلا أن يُنكر الوالدُ رُشْدَهُ فلا يزول الحجر إلا أن تقوم بالرشد بيته اهـ سمير.



وَيَصِحُّ الصُّلْحُ مَعَ الْإِقْرَارِ فِي الْأَمْوَالِ وَمَا أَفْضَى إِلَيْهَا وَهُوَ نَوْعَانِ إِبْرَاءٌ  
وَمُعَاوَضَةٌ فَالْإِبْرَاءُ اقْتِصَارُهُ مِنْ حَقِّهِ عَلَى بَعْضِهِ

(وَيَصِحُّ الصُّلْحُ مَعَ الْإِقْرَارِ) أَيْ إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالْمُدَّعَى  
بِهِ (فِي الْأَمْوَالِ وَ) كَذَا فِي (مَا يُفْضَى) أَيْ يُؤَدَّى (إِلَيْهَا) أَيْ  
الْأَمْوَالِ فَمَنْ ثَبَتَ لَهُ عَلَى شَخْصٍ قِصَاصٌ فَصَالِحُهُ مِنْهُ عَلَى مَالٍ  
بَلْفِظِ الصُّلْحِ كَأَنْ قَالَ صَالِحْتُكَ مِنْ الْقِصَاصِ الَّذِي أَسْتَحِقُّهُ  
عَلَيْكَ بِكَذَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ صَالَحَهُ بَلْفِظِ الْبَيْعِ كَبِعْتُكَ  
الْقِصَاصِ الَّذِي أَسْتَحِقُّهُ عَلَيْكَ فَلَا يَصِحُّ ⑤

(وَهُوَ) أَيْ الصُّلْحُ قِسْمَانِ لِأَنَّهُ إِمَّا عَنْ عَيْنٍ وَإِمَّا عَنْ دَيْنٍ  
وَكُلُّهُمَا (نَوْعَانِ) لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَجْرِيَ مِنَ الْمُدَّعَى بِهِ عَلَى  
بَعْضِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ فَالنَّوْعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْقَسْمَيْنِ كَأَنْ يَقُولَ  
صَالِحْتُكَ مِنَ الْعَيْنِ الَّتِي لِي عَلَيْكَ عَلَى نَصْفِهَا أَوْ مِنَ الْأَلْفِ  
الَّتِي لِي فِي ذِمَّتِكَ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ مِنْهَا وَيُسَمَّى صُلْحَ الْحَطِيطَةِ  
لِأَنَّهُ حَطَّ عَنْهُ نَصْفَ الْعَيْنِ أَوْ نَصْفَ الدَّيْنِ وَهُوَ فِي الْعَيْنِ يَكُونُ  
هَبَةً مِنْهُ لِلْبَعْضِ الْمَتْرُوكِ مِنْهَا فَتَثْبُتُ لَهُ أَحْكَامُهَا وَفِي الدَّيْنِ  
يُسَمَّى (إِبْرَاءً وَ) الثَّانِي مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا (مُعَاوَضَةٌ) ⑥

وَفَسَّرَ الْمُصَنِّفُ الْإِبْرَاءَ فَقَالَ (فَالْإِبْرَاءُ) أَيْ صُلْحُهُ (اقْتِصَارُهُ  
مِنْ حَقِّهِ) أَيْ دَيْنِهِ (عَلَى بَعْضِهِ) فَإِذَا صَالَحَهُ مِنَ الْأَلْفِ الَّذِي لَهُ  
فِي ذِمَّتِهِ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ مِنْهَا كَأَنْ يَقُولَ صَالِحْتُكَ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي  
لِي عَلَيْكَ عَلَى خَمْسِمِائَةٍ مِنْهَا صَحَّ الصُّلْحُ وَيَكُونُ كَأَنَّهُ قَالَ لَهُ  
أَعْطِنِي خَمْسِمِائَةً وَأَبْرَأْتُكَ مِنْ خَمْسِمِائَةٍ إِلَّا أَنَّ مَا جَرَى بَلْفِظِ  
الصُّلْحِ اشْتَرَطَ فِيهِ الْقَبُولُ ⑦

ولا يجوزُ تعلُّقه على شرطٍ والمُعَاوَضَةُ عُدُولُهُ عَنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ وَيَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمُ الْبَيْعِ ⑤ ويجوزُ للإنسانِ أَنْ يُشْرَعَ رَوْشَنًا فِي طَرِيقٍ نَافِذٍ بِحَيْثُ لَا يَتَضَرَّرُ الْمَارُّ بِهِ

(ولا يجوزُ) أى لا يصحُّ (فعله) وفى نسخة (تعلُّقه) أى تعلُّق الصلحِ بمعنى الإبراءِ وبالأولى بمعنى المُعَاوَضَةِ (على شرطٍ) كقوله إذا جاء رأسُ الشهرِ فقد صالحتُك ⑤

(و) أمَّا (المُعَاوَضَةُ) أى صُلْحُهَا فهو (عُدُولُهُ عَنْ حَقِّهِ) المُدَّعَى بِهِ سواء كان عَيْنًا أَمْ دَيْنًا (إِلَى غَيْرِهِ) كَأَنْ أَدَّعَى عَلَيْهِ دَارًا أَوْ شِقْصًا <sup>(١)</sup> مِنْهَا وَأَقَرَّ لَهُ بِذَلِكَ وَصَالَحَهُ مِنْهَا عَلَى مُعَيَّنٍ كَثُوبٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ (وَيَجْرَى عَلَيْهِ) أى عَلَى هَذَا الصَّلَحِ (حُكْمُ الْبَيْعِ) مِنْ نَحْوِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَخِيَارِ الْمَجْلِسِ وَالْبَطْلَانِ بِالْغَرَرِ وَثُبُوتِ الشَّفْعَةِ وَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَامْتِنَاعِ التَّصَرُّفِ قَبْلَ الْقَبْضِ ⑤

فَتَلَخَّصَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ صُلْحَ الْحَطِيطَةِ وَصُلْحَ الْمُعَاوَضَةِ يَعْمَانِ الْعَيْنَ وَالذَّيْنَ وَصُلْحُ الْهَبَةِ خَاصٌّ بِالْعَيْنِ وَصُلْحُ الْإِبْرَاءِ خَاصٌّ بِالْدَيْنِ ⑤

(ويجوزُ للإنسانِ) المسلم (أَنْ يُشْرَعَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكسْرِ مَا قَبْلَ ءَاخِرِهِ أى يُخْرِجَ (رَوْشَنًا) وَيُسَمَّى أَيْضًا بِالْجَنَاحِ وَهُوَ إِخْرَاجُ خَشَبٍ مَثَلًا عَلَى جِدَارٍ (فِي) هَوَاءٍ (طَرِيقٍ نَافِذٍ) أى شَارِعٍ بِحَيْثُ (لَا يَتَضَرَّرُ الْمَارُّ بِهِ) أى الرَّوْشَنِ بَلْ يُرْفَعُ بِحَيْثُ يَمُرُّ تَحْتَهُ الْمَارُّ التَّامُّ الطَوِيلُ مُنْتَصِبًا وَاعْتَبَرُ الْمَاورِدِيُّ وَغَيْرُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى رَأْسِهِ

(١) قوله (شِقْصًا) الشَّقْصُ بالكسرِ السَّهْمُ والنَصِيبُ. سَمِير.

ولا يجوزُ في الدَّرْبِ المُشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ ① ويجوزُ تقديمُ البابِ  
في الدَّرْبِ المُشْتَرَكِ ولا يجوزُ تأخيرُهُ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ ②

الْحُمُولَةُ الْعَالِيَةُ ③ وَإِنْ كَانَ الطَّرِيقُ النَافِذُ مَمَرَّ فَرَسَانٍ وَقَوَافِلَ  
فَلْيَرْفَعْ الرُّوْشَنَ بِحَيْثُ يَمُرُّ تَحْتَهُ الْمَحْمِلُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْبَعِيرِ مَعَ  
أَخْشَابِ الْمِظْلَةِ الْكَائِنَةِ فَوْقَ الْمَحْمِلِ ④ أَمَّا الذِّمِّيُّ فَيُمنَعُ مِنْ  
إِشْرَاعِ الرُّوْشَنِ وَالسَّابِاطِ<sup>(٢)</sup> فِي شَوَارِعِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ جَازَ لَهُ  
الْمُرُورُ فِيهَا ⑤

(ولا يجوزُ) إِشْرَاعُ الرُّوْشَنِ (فِي الدَّرْبِ) وَهُوَ هُنَا الطَّرِيقُ غَيْرُ  
النَافِذِ (الْمُشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ) فِيهِ وَالْمُرَادُ بِهِمْ مَنْ نَفَذَ بَابُ  
دَارِهِ إِلَى الدَّرْبِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِمْ مَنْ لَاصَقَهُ مِنْهُمْ جِدَارُهُ بَلَا  
نَفْوذَ بَابٍ إِلَيْهِ وَيَسْتَحِقُّ كُلُّ مَنْ الشَّرَكَاءِ الْإِنْتِفَاعَ مِنْ بَابِ دَارِهِ  
إِلَى رَأْسِ الدَّرْبِ دُونَ مَا يَلِي عَآخِرَ الدَّرْبِ ⑥

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الْبَابِ) إِلَى رَأْسِ الدَّرْبِ (فِي الدَّرْبِ  
الْمُشْتَرَكِ) وَلَوْ بَلَا إِذْنِ الشَّرَكَاءِ لِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ حَقِّهِ فَجَازَ بَلَا  
إِذْنٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا سَدَّ الْبَابُ الْقَدِيمَ فَإِنْ لَمْ يَسُدَّهُ  
فَلِلشَّرَكَاءِ مَنْعُهُ (وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ) أَيِ الْبَابِ إِلَى جِهَةِ عَآخِرِ  
الدَّرْبِ وَإِنْ سَدَّ الْبَابُ الْقَدِيمُ (إِلَّا بِإِذْنِ) الشَّرَكَاءِ الَّذِينَ بَابُ  
دُورِهِمْ أَعْبَدُ عَنْ رَأْسِ الدَّرْبِ مِنَ الْبَابِ الْقَدِيمِ فَحَيْثُ مَنْعُوهُ لَمْ

(١) قَوْلُهُ (الْمَحْمِلُ) كَمَجْلِسِ شِقَّانٍ عَلَى الْبَعِيرِ يُحْمَلُ فِيهِمَا الْعَدِيلَانِ. سَمِيرُ.

(٢) قَوْلُهُ (السَّابِاطُ) هُوَ سَقِيقَةٌ بَيْنَ دَارَيْنِ وَفِي الصَّحَاحِ بَيْنَ حَائِطَيْنِ تَحْتَهَا طَرِيقٌ نَافِذٌ  
جَمْعُهُ سَوَابِيطُ وَسَابِاطَاتٌ. سَمِيرُ.

(فصل) وشرائط الحوالة أربعة رضا المُحيل وقَبُولُ المُحتالِ وكونُ الحقِّ مُستَقَرًّا في الذمة

يَجُزُّ تأخيرُهُ وحيثُ مُنِعَ مِنَ التأخيرِ فصالحُ شركاءِ الدربِ بمالٍ صَحَّ لأنه انتفاعٌ بالأرضِ بخلافِ الصلحِ على إشراعِ الجناحِ فإنه لا يصحُّ لأنَّ الهواءَ لا يُباعُ منفردًا ٥ وكفتحِ البابِ وضعُ الميزابِ ٥ وله فتحُ الطاقاتِ بدونِ إذنهم ٥

(فصل) في الحوالة بفتح الحاء وحكى كسرُها وهى لغةُ التحوُّلِ أي الانتقالُ وشرعًا نقلُ الحقِّ من ذمَّةِ المُحيلِ إلى ذمَّةِ المُحالِ عليه ٥ والأصلُ فيها قبل الإجماعِ خبرُ الصحيحين مَطْلُ الغنِيِّ ظلمٌ وإذا اتَّبَعَ أحدُكم على مَلِيٍّ فليَتَّبِعْ اهـ وأركانها خمسةٌ مُحيلٌ ومُحالٌ عليه ومُحتالٌ ودينٌ لكلٍّ مِنَ المُحيلِ على المُحالِ عليه وَمِنَ المُحتالِ على المُحيلِ وصيغَةٌ.

(وشرائطُ الحوالةِ أربعةٌ) أحدها (رضا المُحيلِ) وهو مَنْ عليه الدينُ للمُحتالِ لا رضا المُحالِ عليه وهو مَنْ عليه الدينُ للمُحيلِ فإنه لا يُشترطُ في الأصَحِّ ٥ ولا تصحُّ الحوالةُ على مَنْ لا دينَ عليه ٥ (و)الثانى الصيغَةُ بإيجابِ المُحيلِ و(قَبُولِ المُحتالِ) وهو مُستَحِقُّ الدينِ على المُحيلِ كأحلتكَ بالدينِ الَّذِي لك على فلان ٥ (و)الثالثُ (كونُ الحقِّ) المُحالِ به (مستَقَرًّا في الذمة) بأن يكونَ لازمًا أو عَاقِلًا إلى اللزومِ لا مأمونَ السقوطِ فتصحُّ الحوالةُ على الأجرةِ قبل استيفاءِ المنفعة<sup>(١)</sup> وعلى الصَّدَاقِ قبل الدخولِ كما تقدَّمَ نظيرُهُ في

(١) قوله (فتصحُّ الحوالةُ على الأجرةِ قبل استيفاءِ المنفعة) أى مع أنَّ الأجرةَ =

واتفاق ما فى ذمة المُحيل والمُحالِ عليه فى الجنس<sup>(أ)</sup> والنوع والحلول  
والتأجيل وتبرأ بها ذمة المُحيل ⊙  
(فصل)

الرهن ⊙ (و) الرابع (اتفاق ما) أى الدين الذى (فى ذمة المُحيل  
والمُحالِ عليه فى الجنس) فلا يصح أن يُحيلَ بدينٍ هو دنانيرُ  
على مَنْ عليه دراهمٌ أو قمحٌ (و) فى (النوع) فلا تصح الإحالة  
بدراهمٍ أو دنانيرٍ صحيحةٍ على مكسرةٍ ولا بقمحٍ شامٍ على  
مصريٍّ وفى القدرِ أى قدرِ المُحالِ به وإن اختلفَ قدرُ الدَّينينِ  
(والحلول والتأجيل) وقدرِ الأجل والصحة والتكسير فإن اختلف  
الدَّينان فى شئٍ من ذلك لم تصح الحوالة ⊙

(و) فائدة الحوالة أنها (تبرأ بها ذمة المحيل) أى عن دين  
المُحتال ويبرأ أيضاً المُحالُ عليه من دين المُحيل ويتحول حقُّ  
المُحتال إلى ذمة المُحالِ عليه حتى لو تعذر أخذه من المُحالِ  
عليه بفلسٍ أو جحدٍ للدَّين ونحوهما لم يرجع على المُحيل  
وكذا لو كان المُحالِ عليه مفلساً عند الحوالة وجهله المُحتال  
فلا رجوع له أيضاً على المُحيل لتقصيره بترك التفتيش عن  
حاله ⊙

(فصل) فى الضمان وهو مصدرُ ضمَّنتُ الشئَ ضماناً إذا  
كفَلْتُهُ وشرعاً التزامٌ ما فى ذمة الغير من المال ⊙ والأصل فى

= تسقط بالنسبة للمستقبل بموت الأجير المعين وانهدام العين المؤجرة. سمير.

(أ) فى نسخة (فى الجنس والقدر). سمير.

وَيَصِحُّ ضَمَانُ الدِّيُونِ الْمُسْتَقَرَّةِ فِي الذِّمَّةِ إِذَا عُلِمَ قَدْرُهَا وَلِصَاحِبِ الْحَقِّ مُطَالِبُهُ مَنْ شَاءَ مِنَ الضَّامِنِ وَالْمُضْمُونِ عَنْهُ إِذَا كَانَ الضَّمَانُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ ① وَإِذَا غَرِمَ الضَّامِنُ رَجَعَ عَلَى

ضمان المال قبل الإجماع آيات وأخباراً كقوله تعالى في سورة يوسف إخباراً عن القائل ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ جِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ أي ضامن وخبر الترمذي وابن حبان الزعيم غارم اهـ وأركانه خمسة ضامن ومضمون له وهو صاحب الحق ومضمون عنه وهو من عليه الحق ومضمون وهو دين مستحق وصيغة بلفظ يُشْعِرُ بالالتزام كضمنت دينك الذي على فلان ②

وشرط الضامن أهلية تصرفه فلا يصح ضمان الصبي والمجنون والمكره والمحجور عليه ③ وأما المضمون فشرطه ما ذكره المصنف بقوله (ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة) أي اللازمة أو الآيلة إلى اللزوم كما تقدم في الرهن والحوالة فلا يصح ضمان نجوم الكتابة لأن للمكاتب إسقاطها بالفسخ فلا معنى للتوثق عليه ④ وإنما يصح ضمان الديون (إذا عُلِمَ قدرها) وجنسها وصفتها فخرجت الديون المجهولة قدرًا أو جنسًا أو صفةً فلا يصح ضمانها كما سيأتي ⑤

(ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه) وهو من عليه الدين (إذا كان الضمان على ما بيّنّا) أي إذا اكتملت أركان الضمان وشروطه وهو ظاهر معلوم فلذا سقط في أكثر نسخ المتن ⑥ (وإذا غرم الضامن رجع على

المضمون عنه إذا كان الضمان والقضاء بإذنه ٥ ولا يصح ضمان المجهول ولا ما لم يجب إلا درك المبيع ٥

المضمون عنه إذا كان الضمان والقضاء) أى كل منهما (بإذنه) أى بإذن المضمون عنه وظاهره أنه إذا لم يأذن فى القضاء وقد أذن فى الضمان لا يرجع والأصح خلافه وأن له الرجوع إذ القضاء من فوائد الضمان فإذا أذن له فيه فكأنه أذن فى القضاء أما إذا أذن فى الأداء فقط دون الضمان أى ضمنه بغير إذنه لكن قضى عنه بإذنه فلا يرجع<sup>(١)</sup> إلا إذا أدى عنه الدين بشرط الرجوع فإنه يرجع اتفاقاً<sup>(٢)</sup> ٥ أمّا من أدى دين غيره بالإذن بغير ضمان رجع اتفاقاً إن شرط الرجوع وكذا إن لم يشترط فى الأصح بخلاف ما لو أداه بلا إذن فلا يرجع عليه اتفاقاً لأنه متبرع ٥

(ولا يصح ضمان المجهول) قدرًا أو قيمة أو صفة كبغ فلانًا كذا وعلى ضمان الثمن فإنه فاسد للجهل بمقدار الثمن ولعدم لزومه كذلك ٥ (و) لا يصح أيضًا ضمان (ما لم يجب) كضمان مائة تجب على زيد فى المستقبل وكضمان نفقة الزوجة المستقبلية (إلا درك) بفتح الراء وتسكينها لغة أى تبعه (المبيع) أى ضمان درك المبيع بأن يضمن للمشتري الثمن إن خرج

(١) قوله (فلا يرجع) أى لأن الدين لزم الضامن بغير إذن المضمون عنه وأمره بالقضاء انصرف إلى ما وجب عليه بالضمان. سمير.

(٢) قوله (يرجع اتفاقاً) أى لما رواه ابن أبى شيبة والطحاوى والدارقطنى والبيهقى وغيرهم مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً من طرق المسلمين عند شروطهم اه سمير.

(فصل) والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به حق لآدمي ٥

المبيع مُسْتَحَقًّا أو يضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مُسْتَحَقًّا  
كأن يقول للمشتري ضمنت لك عَهْدَةَ الثمن أو دركه أو نحو  
ذلك وللبائع ضمنت لك عَهْدَةَ المبيع أو دركه ٥

(فصل) في ضمان غير المال من الأبدان ويُسمى كفالة الوجه  
وكفالة البدن ٥

(والكفالة بالبدن) أى ببدن من يُسْتَحَقُّ حضوره مجلس  
الحكم عند الطلب والاستدعاء أى التكفل بإحضاره بذاته  
(جائزة) أى صحيحة للحاجة إليها بشرط معرفة الكفيل للمكفول  
والمكفول له وتعيين المكفول ورضاه ٥ هذا (إذا كان على  
المكفول به) أى ببدنه (حق لآدمي) كقصاص وحدّ قذف  
ومثلهما الحق المالى وإن لم يُعْلَم قدره إذ لا يُلْزَم الكفيل  
بأدائه ٥ وأما حق الله تعالى فلا تصح الكفالة ببدن من عليه  
نحو حدّ سرقة وحدّ خمر وحدّ زنى ٥ واستؤنس لها بقوله  
تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام ﴿لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى  
تُؤْتُوا مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنِّي بِهِ إِلاَّ أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ ٥

ويبرأ الكفيل بتسليمه المكفول ببدنه فى مكان التسليم بلا  
حائل كحاکم ومتغلب يمنع المكفول له عنه وأما مع وجود  
الحائل فلا يبرأ الكفيل فيُعْلَم من هذا أنه لا بد من تعيين محل  
التسليم إن لم يصلح مكان الكفالة له وإلا جاز تركه ٥

والكفالة إما أن تكون مقيّدة بزمان أو مُطلقة فإن كانت مطلقة



## (فصل)

استُحِقَّ مطالبةُ الكفيلِ عاجلاً في المكانِ الذي تكفَّلَ فيه وإن كانت مقيّدةً بزمانٍ كقولهِ على أن أسلّمهُ إليك بعد شهرٍ فلا يستحقُّ المكفولُ له مطالبتُهُ قبلَ مَضِيِّ الشهرِ وإن كانت مقيّدةً بالمكانِ كقولهِ على أن أسلّمهُ إليك بالبصرة أو في مجلس الحكم فلا يستحقُّ مُطالبَتُهُ به في غير ذلك الموضع وللکفيل أن يُسَلِّمَهُ قبلَ حلولِ الأجلِ إن كان الدينُ حالاً وبينهُ المكفولُ له حاضرةً وكذا له أن يُسَلِّمَهُ في غير الموضع المُتَّفَقِ عليه إن كان المحلُّ ءامناً والبيّنة حاضرةً واستيفاء الحقِّ ممكناً ٥ فإن غاب المكفولُ وكانت الكفالة مطلقةً أو حلَّ وقتُ التسليمِ لزم الكفيلُ إحضارُهُ إن كان المكفولُ حاضراً مقدوراً عليه فإن لم يسلمِ المكفولُ به نفسه ولا أتى به الكفيلُ حُسَ حَتَّى يَأْتِيَ به وإن كان غائباً لزمهُ إحضارُهُ إن عرفَ محلَّهُ وأمنَ الطريقَ ولا حائلَ وإن بعدتِ المسافةُ ٥ أمّا إن كان غيرَ مقدورٍ عليه فالكفيلُ في حكم المُعَسِّرِ يجبُ إنظارُهُ حَتَّى يقدرَ عليه ولا يجوزُ حبسُهُ ٥

وإن أبرأ المكفولُ له المكفولَ به من الحقِّ برئَ المكفولُ به وبرئَ الكفيلُ لأنه فرغَ له فإذا برئَ الأصلُ برئَ الفرعُ ٥ وإن أبرأ الكفيلَ برئَ الكفيلُ ولم يبرأ المكفولُ به ٥

(فصل) في الشركة بفتح فكسرٍ وبكسرٍ أو فتح فسكونٍ ثلاثُ

لغاتٍ ٥

وهي لغةُ الاختلاطِ وشرعاً ثبوتُ الحقِّ على جهةِ الشيوعِ في شيءٍ واحدٍ لاثنين فأكثرَ ٥ وأركانُها عاقدانِ ومالانِ وصيغةُ ٥

وللشركة خمسُ شرائطٍ أن تكونَ على ناضٍ من الدراهم والدنانير وأن يتَّفقا في الجنس والنوع وأن يخلِطا المالين ⑤

والأصلُ فيها قبل الإجماع أخبارٌ كخبرِ أبي داود والحاكم وصحَّحه ووافقه الذهبيُّ قال الله تعالى أنا ثالثُ الشريكين<sup>(١)</sup> ما لم يَخُنْ أحدهما صاحبه اهـ

(وللشركة خمسُ شرائطٍ) الأولُ وهو شرطُ في المالين (أن تكون) الشركةُ في المِثْلِيَّاتِ كما في الشركة (على) أى في (ناضٍ) أى مضروبٍ (من) النقدِ أى (الدراهم والدنانير) وإن كانا مغشوشين واستمرَّ رواجُهما في البلدِ وكما تصحُّ في الحنطة والشعير وكذا في تَبَرٍ وحُلِيِّ وسبائكٍ لأنها مثليَّةٌ على الراجح فأما المتقوِّماتُ كالعروضِ من الثياب ونحوها فلا تصح الشركة فيها لأنها أعيانٌ متميِّزةٌ ⑥ (وَمِنَ الحِيلِ)<sup>(٢)</sup> لِمَن أراد الاشتراكَ في العروض أن يبيع نصفَ عروضِهِ مشاعًا بنصفِ عروضِ الآخر مشاعًا فيصيرانِ شريكينِ في الجميع ثم يتقابضانِ ويأذنُ كلُّ منهما للآخرِ في التصرفِ ⑦ (و)الثاني (أن يتَّفقا) يعنى المالين (في الجنس والنوع) والصفة وإن اختلفا قدرًا فلا تصحُّ الشركةُ في الذهبِ والدراهم ولا في صِحاحٍ ومكسرةٍ ولا في حنطةٍ بيضاءٍ وحمراءِ ⑧ (و)الثالثُ (أن يخلِطا المالين) قبلَ

(١) قوله ﷺ (أنا ثالثُ الشريكينِ) قال شيخنا أى أعينهما اهـ قال الطيبيُّ كأنه تعالى جعل البركة والفضل والربح بمثابة المال المخلوط فسمَّى ذاته تعالى ثالثًا للشريكين اهـ سمي.

(٢) قوله (الحِيلِ) جمعُ حيلةٍ وهى التدبيرُ بلطفٍ للوصولِ إلى المقصودِ أو باختصارٍ فالمرادُ بها هنا الطريقة. سمي.

وَأَنْ يَأْذَنَ كُلُّ مِنْهُمَا لِمَالِكِهِ فِي التَّصَرُّفِ وَأَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ ⊙

العقد حساً بحيث لا يتميَّزان عند العاقدَيْنِ وإنما يُعتَبَرُ هذا الخلطُ عند انفرادِ المَالَيْنِ كما هو ظاهرٌ أما لو اشتريا شيئاً معاً على الشُّيُوعِ أو ورثاه فإنَّ ذلك كافٍ لحصولِ المقصودِ مِنَ الخلطِ وهو عدمُ التَّمْيِيزِ ⊙ (و)الرابعُ وهو الصَّيْغَةُ وتُشْتَرَطُ لِيَصِحَّ تَصَرُّفُ كُلِّ مِنْهُمَا والمرادُ (أَنْ يَأْذَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أَيِ الشَّرِيكَيْنِ صَرِيحاً (لصاحبه) بعد خلطِ المالينِ (في التصرفِ) في التجارة فإذا وُجِدَ الإِذْنُ تَصَرَّفَ كُلُّ مِنْهُمَا بما هو أصلحُ لصاحبه فلا يبيعُ كُلُّ مِنْهُمَا نَسِيئَةً ولا بغيرِ نقدِ البلدِ ولا بغبنٍ فاحشٍ وهو الذي لا يُحْتَمَلُ غالباً كبيعِ ما يساوى عشرةً بثمانيةً أما بيعه بتسعةٍ فمُحْتَمَلٌ يُتَسَامَحُ فيه ولا يُسَافِرُ بِالمالِ المُشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ فِي الْجَمِيعِ فَإِنْ فَعَلَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مَا نُهِىَ عَنْهُ لَمْ يَصَحَّ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ وَفِي نَصِيبِهِ قَوْلَا تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ ⊙ ولو أَذِنَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ فِي التَّصَرُّفِ فِي جَمِيعِ الْمَالِ وَلَمْ يَأْذَنِ الْآخَرُ تَصَرَّفَ الْمَأْذُونُ فِي جَمِيعِ الْمَالِ وَلَمْ يَتَصَرَّفِ الْآخَرُ إِلَّا فِي نَصِيبِهِ مَشَاعاً عَلَى مَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ وَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا فَسَخَتْ الشَّرَكَةُ انْعَزَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ التَّصَرُّفِ فِي نَصِيبِ شَرِيكِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي الْعِزْلَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَلَا يَبْطُلُ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَهُمَا فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْقِسْمَةِ قُسِمَ وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْبَيْعِ أَوْ التَّبَقُّعِ كَانَ لهُمَا ذَلِكَ وَإِنْ دَعَا أَحَدُهُمَا إِلَى الْبَيْعِ وَالْآخَرُ إِلَى الْقِسْمَةِ أُجِيبَ مَنْ دَعَا إِلَى الْقِسْمَةِ (و)الخامسُ (أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ) قِيَمَةِ كُلِّ مَنْ (الْمَالَيْنِ) لَا

ولكل واحدٍ منهما فسْخُها متى شاء ومتى مات أحدهما بَطَلَتْ ⑤

(فصل)

مكيله مثلاً فلو خلطاً قفيز بُرِّ بمائةٍ بقفيز بُرِّ بخمسين فالربح والخُسران بينهما أثلاثاً وليس الشرط أن يُصَرِّحاً بذلك بل الشرط أن لا يشترطاً خلاف ذلك سواءً تساوى الشريكان فى العمل فى المال المشترك أو تفاوتاً فيه فإن شُرِطَ التساوى فى الربح مع تفاوت المالكين أو عكسه لم يصحَّ الشرط والعقد ⑤ .

والشركة عقدٌ جائزٌ من الطرفين (و) حينئذٍ (لكل واحدٍ منهما) أى الشريكين (فسْخُها متى شاء) وينعزلان عن التصرف بفسْخِهما ويعزل كل منهما الآخر أى رفع الإذن له فى التصرف فإن عُزِلَ أحدهما دون الآخر بقيت الولاية للآخر دون المعزول ⑤ (ومتى مات أحدهما) أو جُنَّ أو أُغْمِيَ عليه (بَطَلَتْ) تلك الشركة كغيرها من العقود الجائزة ⑤

(فصل) فى أحكام الوكالة وهى بفتح الواو وكسرها فى اللغة التفويض وفى الشرع تفويض شخص شيئاً له فعْله ممَّا يقبل النيابة إلى غيره ليفعله حال حياته فخرج بذلك الإيصاء لأنه تفويض إلى ما بعد الموت ⑤ والأصل فيها قبل الإجماع آيات وأخبار كآية النساء ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ وحديث الصَّحِيحِينَ أَنَّهُ ﷺ بعث السُّعَاةَ لَأَخْذِ الزَّكَاةِ اهـ وأركانها أربعة مُوَكَّلٌ ومُوكِّلٌ ① ومُوكَّلٌ

① قوله (وکیل) هو فاعل بمعنى مفعول هنا أى مُوَكَّلٌ بفتح الكاف المشددة مثل =

وكلُّ ما جازَ للإنسانِ التصرفُ فيه بنفسه جازَ له أن يُوكَّلَ فيه أو يتوكَّلَ فيه ○

والوكالةُ عقدٌ جائزٌ ولكلٍ منهما

فيه وصيغةٌ ويكفى فيها اللفظُ من أحدهما والرضا من الآخرِ ويتحققُ بعدم الردِّ منه كقول الموكِّلِ وكُلْتُكَ في كذا فيرضى الوكيلُ ولا يردُّ ذلك ○ وشرطُ كلِّ من الموكِّلِ والوكيلِ كونه بالغًا عاقلًا فلا يصحُّ من صبيٍّ أو مجنونٍ ○ (و) شرطُ الموكِّلِ فيه أن يجوزَ للموكِّلِ التصرفُ فيه فيفهمُ منه أن (كلَّ ما جازَ للإنسانِ التصرفُ فيه) بنفسه (جاز له أن يُوكَّلَ) فيه غيره (أو يتوكَّلَ فيه) عن غيره فلا يصحُّ من صبيٍّ أو مجنونٍ أن يكون موكِّلًا ولا وكيلًا ○

ويُشترطُ في الموكِّلِ فيه أن يكون قابلاً للنيابة فلا يصحُّ التوكيلُ في عبادةٍ بدنيةٍ إلا الحج والعمرة وركعتي الطوافِ تبعًا لهما ولا يردُّ جواز التوكيلِ في تفرقة الزكاة إذ هي عبادةٌ ماليةٌ وأن يكونَ مملوكًا للموكِّلِ فلو وكَّلَ شخصًا في بيعِ عبدٍ سيملكه أو في طلاقِ امرأةٍ سينكحها لم يصحَّ التوكيلُ ○

(والوكالةُ عقدٌ جائزٌ) من الطرفين فيثبت له حكمُ غيره من العقودِ الجائزة (و) منها أنه (لكلٍّ منهما) أى الموكِّلِ والوكيلِ

= كلِّ موضع خاف فيه الفقهاءُ الإشكالَ كما قالوا وبيعٌ ومودعٌ بكسرِ الدالِ ووَصِيٌّ ومُوصَى بكسرِ الصادِ وهكذا تسهيلًا للتمييزِ بين اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ. سَمِير.

فَسَحُّهَا مَتَى شَاءَ وَتَنْفَسُخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ⑤ وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ [فِيمَا يَقْبِضُهُ  
وَفِيمَا يَصْرِفُهُ] <sup>(١)</sup> وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّفْرِيطِ

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ إِلَّا بِثَلَاثِ شَرَايِطَ أَنْ يَبِيعَ بَشْمَنِ الْمِثْلِ

(فَسَحُّهَا مَتَى شَاءَ) وَلَوْ بَعْدَ التَّصَرُّفِ فِي مَا وَكِّلَ فِيهِ أَوْ فِي  
بَعْضِهِ (و) أَنَّهَا (تَنْفَسُخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا) أَوْ جُنُونِهِ أَوْ إِغْمَائِهِ ⑤

(وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ فِيمَا يَقْبِضُهُ) بِالْوَكَالَةِ (وَفِيمَا يَصْرِفُهُ) بِهَا  
فَيُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ⑤ وَأَمَّا إِذَا  
وَكَّلَهُ فِي بَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ صُلْحٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ إِعْتَاقٍ أَوْ إِبْرَاءٍ فَقَالَ  
تَصَرَّفْتُ كَمَا أَدْنَتْ وَقَالَ الْمُوَكَّلُ لَمْ تَتَصَرَّفْ بَعْدُ فَإِنْ جَرَى هَذَا  
الْاِخْتِلَافُ بَعْدَ انْعِزَالِ الْوَكِيلِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَإِنْ جَرَى  
قَبْلَ الْانْعِزَالِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ وَهُوَ نَصُّ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي  
مَوَاضِعَ ⑤ (وَلَا يَضْمَنُ) الْوَكِيلُ (إِلَّا بِالتَّفْرِيطِ) فِيمَا وَكِّلَ فِيهِ  
وَمِنْ التَّفْرِيطِ تَسْلِيمُهُ الْمَبِيعَ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهِ وَمِنْهُ أَنْ يَضِيعَ الْمَالُ  
مِنْهُ وَلَا يَعْرِفَ كَيْفَ ضَاعَ وَأَنْ يَضَعَهُ فِي مُحَلٍّ ثُمَّ يَنْسَاهُ ⑤

(وَلَا يَجُوزُ) لِلْوَكِيلِ وَكَالَةٌ مُطْلَقَةً وَهِيَ الَّتِي لَمْ تُقَيَّدْ بِشْمَنِ أَوْ  
حُلُولٍ أَوْ أَجَلٍ أَوْ نَقْدٍ (أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ إِلَّا بِثَلَاثَةٍ) وَالْمَعْرُوفُ  
أَنْ يُقَالَ بِثَلَاثِ (شَرَايِطَ) جَمْعُ شَرِيطَةٍ أَحَدُهَا أَنْ يُعَامِلَ (بَشْمَنِ  
الْمِثْلِ) لَا بَدْوَنِهِ إِذَا كَانَ بَغْبَنِ فَاحِشٍ وَهُوَ مَا لَا يُتَسَامَحُ فِيهِ  
غَالِبًا فِي الْعُرْفِ فَإِنْ كَانَ الْعَبْنُ مُحْتَمَلًا صَحَّ وَلَكِنْ لَا يَبِيعُ بِشْمَنِ

(أ) زيادة من بعض النسخ وهو ساقط من بعضها الآخر. سمي.

وَأَنْ يَكُونَ نَقْدًا بِنَقْدِ الْبَلَدِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مِنْ نَفْسِهِ

وَتَمَّ رَاغِبٌ بِأَزِيدَ ⑤ (و)الثانى (أَنْ يَكُونَ) ثَمَنُ الْمِثْلِ (نَقْدًا) أَيْ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً حَالًا مَقْبُوضًا فَلَا يَبِيعُ الْوَكِيلُ نَسِيئَةً وَلَوْ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ (بِنَقْدِ الْبَلَدِ) أَيْ بِلَدِّ الْبَيْعِ وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَتَعَامَلُ بِهِ أَهْلُهَا نَقْدًا فَلَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ بَاعَ بِالْأَغْلَبِ مِنْهُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا بَاعَ بِالْأَنْفَعِ لِلْمَوْكَلِّ فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ ⑥ وَشَرِطُ الْبَيْعِ بِالنَقْدِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو شَجَاعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالرَّاجِحُ أَنَّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ بِمَا يَتَعَامَلُ بِهِ أَهْلُ الْبَلَدِ نَقْدًا كَانَ أَوْ عَرْضًا كَفُلُوسٍ<sup>(١)</sup> ⑦ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ) الْوَكِيلُ (مِنْ نَفْسِهِ) أَيْ لَهَا فَمِنْ بِمَعْنَى اللَّامِ وَلَا مِنْ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ أَيْ الَّذِي دُونَ الْبُلُوغِ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ لَا تَحَادُ الْمَوْجِبِ وَالْقَابِلِ وَالْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ وَيُعْلَمُ مِنَ التَّعْلِيلِ عَدَمُ صَحَّةِ الْبَيْعِ وَإِنْ صَرَّحَ الْمَوْكَلُّ لِلْوَكِيلِ فِي الْبَيْعِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَبِيعُ لِأَبِيهِ وَإِنْ عَلَا وَلَابَنُهُ الْبَالِغُ وَإِنْ سَفَلَ مَا لَمْ يَكُنْ سَفِيهًا وَلَا مَجْنُونًا كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنْ صَرَّحَ الْمَوْكَلُّ بِالْبَيْعِ مِنْ أَبِيهِ وَابْنِهِ صَحَّ جُزْمًا ⑧ وَالْأَصَحُّ كَذَلِكَ أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ لَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ وَتَسْلِيمُ الْمَبِيعِ لَأَنْهُمَا مِنْ مَقْتَضِيَّاتِ الْبَيْعِ نَعَمْ لَا يُسَلِّمُ الْمَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ الْحَالَّ وَهُوَ مِمَّا يَغْفَلُ عَنْهُ كَثِيرٌ

(١) قَالَ الْغَزِيُّ هُنَا (لَا يَبِيعُ بِالْفُلُوسِ وَلَوْ رَاجَتْ رَوَاجُ النُّقُودِ) أَهْ وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ كَمَا قَالَ الدِّمِيَاطِيُّ فِي إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ (وَالْمُرَادُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ مَا يَتَعَامَلُ بِهِ أَهْلُهَا غَالِبًا نَقْدًا كَانَ أَوْ عَرْضًا لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ الْعَرَفِيَّةِ عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَدَّدَ لَزِمَهُ بِالْأَغْلَبِ فَإِنْ تَسَاوَيَا فَبِالْأَنْفَعِ وَإِلَّا تَخَيَّرَ أَوْ بَاعَ بِهِمَا وَالْمُرَادُ بِالْبَلَدِ مَا وَقَعَ فِيهِ الْبَيْعُ بِالْإِذْنِ فَإِنْ سَافَرَ بِمَا وَكَّلَ فِي بَيْعِهِ لِبَلَدٍ بَلَا إِذْنَ لَمْ يُجْزَ لَهُ بَيْعُهُ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ الْمَأْذُونِ فِيهَا) أَهْ سَمِيرٌ .

ولا يُقَرُّ على مُوَكَّلِهِ [إلا بإذنه]<sup>(١)</sup> ⊙

(فصل)

من الناس فليُتَنَبَّهَ له فإن سَلَّمَهُ قبل القبضِ أَيْمَ وصَحَّ البيعُ وضمِنَ قيمةَ المبيعِ وإن كان الثمنُ أكثرَ منها فإذا غرمها ثم قبَضَ الثمنَ دفعَهُ إلى الموَكَّلِ واستردَّ ما غرم ⊙ وأما إذا أُذِنَ له بالبيعِ بثمنٍ مؤجَّلٍ فله فيه تسليمُ المبيعِ ثم احتاجَ إلى إذنٍ جديدٍ لقبضِ الثمنِ إذا حلَّ ⊙

(ولا يُقَرُّ) الوكيلُ (على مُوَكَّلِهِ) أى فلا يصحُّ التوكيلُ ولا يصحُّ إقرارُهُ عنه على الأصحِّ ⊙ ولو وُكِّلَ شخصًا فى خصومةٍ لم يملك بذلك الإقرارَ على الموَكَّلِ ولا الإبراءَ من دينٍ له ولا الصلحَ عنه لأنَّ الإذنَ فى الخصومة لا يقتضى شيئًا من ذلك ⊙ وفى بعض النسخ زيادةُ (إلا بإذنه) والأحسنُ إسقاطُها إذ الأصحُّ أنه لا يصحُّ أن يُقَرَّ الوكيلُ على مُوَكَّلِهِ مطلقًا وإن أُذِنَ له فيه ⊙

وتجوز الوكالةُ فى عقدِ الرهنِ وقبضِهِ وإقباضِهِ وفى الحوالة والضمان والشركة والوكالة والعارية وتصحُّ الوكالةُ فى طلبِ الشفعةِ وأخذِها وفى القراضِ والمساقاةِ والإجارةِ والهبةِ والوقفِ ويصحُّ التوكيلُ فى الصلحِ ويجوز للحاكم أن يوَكِّلَ من يتولى الحجرَ ⊙ ولا يصحُّ التوكيلُ فى الغصبِ فإن فعلَ كان الغاصبُ هو الوكيلُ لأنه فَعَلَ محرمٌ فلا تدخله النيابة ⊙

(فصلٌ) فى أحكام الإقرار وهو لغةُ الإثباتِ وشرعًا إخبارٌ

(١) زيادة من بعض النسخ وهو ساقط من بعضها الآخر. سميم.



والمُقَرَّرُ به ضربانِ حقُّ الله تعالى وحقُّ الآدميِّ فحقُّ الله تعالى يصحُّ الرجوعُ فيه عن الإقرارِ به وحقُّ الآدميِّ لا يصحُّ الرجوعُ فيه عن الإقرارِ به ○

بحقٍّ على المُقَرَّرِ فخرجتِ الشهادةُ لأنها إخبارٌ بحقٍّ للغير على الغير والدَّعْوَى لأنها إخبارٌ بحقٍّ للمُخْبِرِ على غيره ○

والأصلُ فيه قبلَ الإجماعِ آياتٌ وأحاديثٌ كقوله تعالى في سورة النساء ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ وكثير البخاري وغيره واعْدُوا يا أَيُّسُّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُوهَا اهـ وأركانهُ أربعةٌ مُقَرَّرٌ ومُقَرَّرٌ له ومُقَرَّرٌ به وصيغةٌ ○

(والمُقَرَّرُ به ضربان) أحدهما (حقُّ الله تعالى) كحدِّ السرقة<sup>(١)</sup> والزنى وشرب الخمر (و) الثاني (حقُّ الآدميِّ) وهو قسمان مالٌ كعين مغصوبة وعقوبة حدِّ القذف لشخص (فحقُّ الله تعالى يصحُّ الرجوعُ فيه عن الإقرارِ به) لأنَّ مَبْنَاهُ على الدَّعْوَى والسترِ كأن يقول مَنْ أَقَرَّ بِالزَّنى رجعتُ عن هذا الإقرارِ أو كذبتُ فيه ويدلُّ له قصة ماعزِ التي أخرجها البخاري وغيره لَمَّا قال له النبيُّ عليه الصلاة والسلام معرَّضاً له بالرجوع لعلَّكَ قَبِلْتَ لعلَّكَ لَمَسْتَ اهـ وَمِنْ هُنَا سُنُّ لِلْمُقَرَّرِ بِالزَّنى الرجوعُ عنه ○ (وحقُّ الآدميِّ لا يصحُّ الرجوعُ فيه عن الإقرارِ به) لأنَّ مَبْنَاهُ

(١) قوله (كحدِّ السرقة) أى فالذى يصحُّ الرجوعُ فيه هو حقُّ القطعِ لأنه متمحِّضٌ لله تعالى وأما حقُّ المالِ فلا يصحُّ الرجوعُ فيه . سَمِير .

ونفتقر صَحَّةَ الإقرارِ إلى ثلاثة شرائط البلوغ والعقل والاختيار وإن كان بمالٍ اعتُبرَ فيه شرطٌ رابعٌ وهو الرُّشدُ

على المُشَاحَّةِ<sup>(١)</sup> فلا يُعتبر إنكاره بعد إقراره فلو أقرَّ لزيدٍ عليه بألفٍ ثم قال ليس له عليَّ شَيْءٌ أو له عليَّ خَمْسِمِائَةٍ لم يصحَّ رجوعه لكن إذا كذَّبَهُ المُقرُّ له فيما أقرَّ به لم يثبت إقراره عندئذٍ لأنَّ إقرارَ المُقرِّ دليلٌ لزوم المُقرِّ به وتكذيب المُقرِّ له دليلٌ عدم اللزوم فلم يُعرف ثبوتُ اللزوم فلا يثبت مع الشك ⊙

(وتفتقر صَحَّةُ الإقرارِ إلى ثلاثة شروط) في المُقرِّ أحدها (البلوغ) فلا يصحُّ إقرارُ الصبيِّ ولو مراهقاً بإذنٍ وليِّه ⊙ (و) الثاني (العقل) فلا يصحُّ إقرارُ المجنون والمُعَمَّى عليه ومثله زائلُ العقل بما يُعذَّرُ فيه فإن لم يُعذَّرْ فحكمه كالسكرانِ المُتَعَدِّ بِسُكْرِهِ فيُقبَلُ إقراره تغليظاً عليه ⊙ (و) الثالثُ (الاختيار) فلا يصحُّ إقرارُ مَنْ أكره عليه بغيرِ حقٍّ كما في سائر عقوده ⊙ (وإن كان) الإقرارُ (بمالٍ اعتُبرَ فيه شرطٌ رابعٌ وهو الرُّشدُ) أى عدمُ الحجرِ عليه ويجمعُ هذه الشروط قولك أن يكون المُقرُّ مطلقَ التصرفِ ولكن المصنَّفُ فصلَّها إيضاحاً وتسهيلاً على المبتدئِ ⊙ واحترزَ بمالٍ عن الإقرار بغيره كطلاقٍ وظهارٍ ونحوهما فلا يُشترطُ في المُقرِّ بذلك الرُّشدُ بل يصحُّ مَنْ الشخصِ السَّفيهِ كما هو ظاهرٌ ولو بجنايةٍ وقعت منه حال صباه أو جنونه ⊙

(١) قوله (المشاحة) الضَّهْنَةُ أى المنازعة يُقالُ تشاحاً على الأمرِ أى تنازعا فيه يَضُنُّ كُلُّ منهما به . سمير .

وَإِذَا أَقَرَّ بِمَجْهُولٍ رُجِعَ إِلَيْهِ فِي بَيَانِهِ ٥ وَيَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ إِذَا وَصَلَهُ بِهِ

وَيَصِحُّ أَنْ يُقَرَّ لِلْعَبْدِ وَلِلْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَلِمَنْ فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ وَلَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِدَابَّةٍ وَلَا لِدَارٍ ٥

(وَإِذَا أَقَرَّ) الشَّخْصُ (بِمَجْهُولٍ) مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ كَقَوْلِهِ لِفُلَانٍ عَلَى شَيْءٍ أَوْ مَالٍ قَلِيلٌ أَوْ وَسْطٌ أَوْ كَثِيرٌ (رُجِعَ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ (إِلَيْهِ) أَيِ الْمُقَرَّرِ (فِي بَيَانِهِ) أَيِ تَفْسِيرِهِ وَيُقْبَلُ مِنْهُ مَعَ يَمِينِهِ بِكُلِّ مَا يُتَمَوَّلُ لِأَنَّ اسْمَ الشَّيْءِ صَادِقٌ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ كَفُلْسٍ فَإِنْ مَتَاعَ الدُّنْيَا مَهْمَا عَظُمَ قَلِيلٌ ٥ وَلَوْ فَسَّرَهُ بِمَا لَا يُتَمَوَّلُ لَكِنْ مِنْ جَنْسِهِ كَحَبَةِ حَنْطَةٍ أَوْ لَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ لَكِنْ يَحِلُّ اقْتِنَاؤُهُ كَجِلْدِ مَيْتَةٍ وَكَلْبٍ مُعَلَّمٍ وَزَيْلٍ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ يَحْرَمُ أَخْذُهُ وَيَجِبُ رَدُّهُ عَلَى مَنْ غَضَبَهُ ٥ وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِمَا لَا يُقْتَنَى كَخَزِيرٍ وَكَلْبٍ لَا يَنْفَعُ فِي نَحْوِ صَيْدٍ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَى يَقْتَضِي ثُبُوتَ حَقٍّ عَلَى الْمُقَرَّرِ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ وَمَا لَا يُقْتَنَى لَيْسَ فِيهِ حَقٌّ وَلَا اخْتِصَاصٌ ٥ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْبَيَانِ بَعْدَ أَنْ طُولِبَ بِهِ حُبْسَ حَتَّى يُبَيَّنَ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْبَيَانِ طُولِبَ بِهِ الْوَارِثُ وَوُقِفَتِ التَّرَكَةُ جَمِيعُهَا إِلَى الْبَيَانِ ٥

(وَيَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ إِذَا) وَجَدَتْ شُرُوطُ الِاسْتِثْنَاءِ الْمَعْرُوفَةِ فِي مَحَالِّهَا بِأَنْ (وَصَلَهُ) أَيِ الْمُسْتَثْنَى (بِهِ) بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ أَوْ كَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ ضَرَّ أَمَّا السُّكُوتُ الْيَسِيرُ كَسَكْتَةِ التَّنَفُّسِ فَلَا يَضُرُّ ٥ وَأَنْ لَا يَسْتَغْرِقَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَإِنْ اسْتَغْرَقَهُ نَحْوُ لَزِيدٍ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا عَشْرَةً ضَرَّ ٥

وهو فى حال الصحة والمرض سواء ٥

(فصل)

(وهو) أى الإقرار (فى حال الصحة والمرض) ولو مخوفاً (سواءً) لأنّ هذا الحال يصدق فيه الكذب ويتوب الفاجر فالظاهر صدقه فلو أقرّ شخص فى صحته بدين لزيد وفى مرضه بدين لعمرو لم يُقدّم الإقرار الأول على الثانى بل إن اتّسع المال لقضائهما قضيّاً أو لم يتّسع قُسم بينهما بالحِصص (١) ٥

(فصل) فى أحكام العارية وهى بتشديد الياء فى الأفصح مأخوذة من عارَ إذا ذهب ٥

وحقيقتها الشرعية إباحة أهل للتبرّع الانتفاع بما يحلّ مع بقاء عينه ٥ وأركانها أربعة مُعيّر ومُستعير ومُعَار وصيغة ٥

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ فسرّه بعضهم بما يستعيره بعض الجيران من بعض كالذّلو والفأس والقدر وخبر الصحيحين أنه ﷺ استعار فرساً من أبى طلحة فركبه اه وحديث أبى داود أنّ النّبى ﷺ استعار درعاً من صفوان بن أميّة فقال أغصباً يا محمد فقال عليه السلام بل عارية مضمونة ٥

(١) قال الغزى هنا (فحينئذ يقسم المقرّ بينهما بالسوية) وقد علمت أنّ القسمة على الحصص وقد لا تكون متساوية ولعلّ مراده أنه لا يقدم إقرار الصحة على إقرار المرض وعلى كلّ ما أُثبت فى المتّمة واضح بخلاف قول الغزى فإنّ أقلّ ما يُقال فيه إنه مؤهّم. سمير.

وكلُّ ما يُمكن الانتفاعُ به مع بقاء عينه جازت إعارته إذا كانت منفعة  
ءاثراً ٥

وشرطُ المُعِيرِ صحَّةُ تبرُّعه بأن يكونَ مطلقَ التصرفِ لأنَّ  
الإعارةَ تبرُّعٌ بالمنفعة فلا تصحُّ ممَّن لا يصحُّ تبرُّعه وكونه مالكا  
لمنفعة ما يُعيره فمَّن لا يصحُّ تبرُّعه كصبيٍّ ومجنونٍ ومُفلسٍ  
وسفيه ومكاتبٍ بغيرِ إذنِ سيِّده لا تصحُّ إعارته ومَّن لا يملك  
المنفعة كمستعيرٍ لا تصحُّ إعارته إلا بإذنِ المُعير ٥ وشرطُ  
المستعير صحَّةُ قبوله التبرُّع فلا تصحُّ إعارةٌ لصبيٍّ ومجنونٍ ٥  
وشرطُ المُعارِ كونه مُتَّفَعاً به مع بقاء عينه وهو ما بيَّنه المصنف  
بقوله (وكلُّ ما أمكن الانتفاعُ به) منفعةٌ مباحةٌ (مع بقاء عينه  
جازت إعارته) فخرجَ بمباحةِ آله اللُّهُ المحرمة كالزمزمار  
والكُوبة فلا تصحُّ إعارتها لأنَّ منفعتها محرمةٌ وبقاء عينه إعارةٌ  
نحو الشمعة والأطعمة والصابون والدرهم والدنانير فلا تصحُّ  
لأنَّ الانتفاعَ بها على الوجه المقصود يُؤدِّي لتلفها نعم إذا  
استعار الدرهم والدنانير ونصَّ على أنه للترُّين بها فقد قال  
الرافعيُّ إنَّ المتَّجِهَ القطعُ بالصِّحة ٥ ثم إنَّ الفوائدَ المستفادةَ  
من المُعارِ قسمانٍ لأنها إما أعيانٌ كلبنِ الشاةِ وثمرَةِ الشجرةِ  
وإما منافعٌ غيرُ أعيانٍ وهى التى سماها المصنفُ رحمه الله  
تعالى ءاثراً كسُكْنَى الدارِ وركوبِ الدابة ٥

وتصحُّ العاريةُ (إذا كانت منفعة) أي المُعارِ أى كانت فوائده  
المستفادة منه (ءاثراً) ويُفهمُ منه أنَّ المنافعَ إذا كانت أعياناً لم  
تصحَّ الإعارة وهذا ضعيفٌ خلافاً للمُعتمِدِ والمُعتمِدُ الصِّحةُ

وتجوزُ العاريةُ مُطلَقةً ومُقيدةً بمُدَّةٍ وهي مضمونةٌ على المُستعيرِ بقيمتِها  
يومَ تَلَفِها ⊙  
(فصل)

كما لو كانت عَثارًا وحينئذٍ تكون الشاةُ مثلاً عاريةً ودَرُها  
إباحةً ⊙ وعلى الأول لو صرَّحَ بالإباحةِ كأنَّ قالَ حُذْ هذه الشاةُ  
فقد أَبَحْتُكَ دَرَهَا ونَسَلَهَا فالإباحةُ صحيحةٌ والشاةُ عاريةٌ ⊙  
ويكفى في الصِّيغةِ لفظُ أحدهما مع فعلِ الآخرِ ⊙

(وتجوزُ العاريةُ) أى عقدها (مطلقاً) من غير تقييدٍ بوقتٍ  
(ومقيداً بمدةٍ) أى بوقتٍ كأعرتك هذا الثوبَ شهراً وحينئذٍ  
فَلِلْمُستعيرِ أن يَسْتوفِيَ المنفعةَ بنفسِهِ أو بغيرِهِ ما لم تَنْتهِ المدةُ  
فإن انتهتِ كَفَّ إلا بإذنٍ ⊙ والمُطلَقةُ التى لم تُقَيَّدْ بعددِ مرَّاتٍ  
استعمالٍ يَسْتوفِي المنفعةَ فيها مرةً واحدةً فقط ولا يزيدُ عليها  
إلا بإذنٍ أو إن دَلَّتِ القرينةُ على إطلاقِ استعمالِها أكثرَ من  
مرةٍ ⊙ وللمُعيرِ الرجوعُ فى كُلِّ مَنَ المطلقَةِ والمقيدةِ متى شاءَ  
لأنها عقدٌ جائزٌ من الطرفين ⊙

(وهى) أى العارية إذا تَلَفَتْ لا باستعمالٍ مأذونٍ فيه (مضمونةٌ  
على المستعيرِ) وإن لم يفرِّطْ فى حفظها وتُضمَنُ ولو مثليَّةً  
كخشبٍ وحجرٍ (بقيمتِها يومَ تَلَفِها) لا بقيمتِها يومَ قبضِها ولا  
بأقصى القِيَمِ فإن تَلَفَتْ باستعمالٍ مأذونٍ فيه كإعارةِ ثوبٍ للْبَسِهِ  
فانسحقَ أو أُنمِحقَ بالاستعمالِ فلا ضمانٌ ⊙

(فصلٌ) فى أحكامِ الغَضَبِ وهو من الكبائرِ ⊙

ومن غَصَبَ مالا لأحدٍ لزمه ردُّه وأرْشُ نقْصه وأجره مثله

وهو لغةٌ أخذُ الشئِ ظلماً مجاهرةً وشرعاً الاستيلاء على حقِّ الغيرِ عُدواناً مجاهرةً<sup>(١)</sup> ويُرجعُ في الاستيلاء للعرفِ فلو جلسَ على بساطِ الغيرِ أو اغترفَ بآنيةِ الغيرِ أو ركبَ دابةَ الغيرِ بلا إذنٍ فغاصبٌ ٥ ودخلَ في الحقِّ ما يصحُّ غصبُهُ ممَّا ليس بمالٍ كجلدِ ميتةٍ قبل الدبغِ والمنفعةِ المستحقةِ كمحلٍّ من قعدٍ في مسجدٍ أو سوقٍ فلا تجوزُ إقامتهُ منه وإن لم يقعدْ محله ٥ والأصلُ في تحريمه قبل الإجماعِ آياتُ كآيةِ البقرة ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ وحديثُ البخاريِّ وغيره من غصبِ شبراً من أرضٍ طَوْقَهُ من سبعِ أرضينَ يومَ القيامةِ اهـ

(ومن غَصَبَ مالا لأحدٍ لزمه ردُّه) لِمَالِكِهِ فوراً ولو غرِمَ على ردِّهِ أضعافَ قيمتهِ (و) لزمه أيضاً (أرْشُ نقْصه) إنْ نقَصَ بغيرِ رخصِ السعرِ وذلك بِغُرْمِ ما نقَصَ من قيمتهِ فمَنْ غصبَ شيئاً فنَقَصَتْ عينُهُ أو قيمتهُ ولو بغيرِ استعمالٍ لزمه مع ردِّهِ أرْشُ نقْصه أما لو نقَصَ برخصِ سعرِهِ فلا يضمُّنُهُ الغاصبُ على الصحيح (و) لزمه أيضاً (أجره مثله) للمُدَّةِ المغصوبةِ فلو غصبَ ثوباً قيمتهُ عشرةٌ فصارتْ بالرُّخصِ درهماً ثم لبَّسهُ فأبلاه فصارتْ نصفَ درهمٍ فردَّه لزمه زيادةً على أجره مثله مدةُ غصبِهِ

(١) قوله (مجاهرة) زاده القاضى لإخراج السرقة واستحسنه فى الشرح الصغير وغيره وفيه نظرٌ على ما ذهب إليه الشيخ زكريا وغيره. وقال ابن قاضى شُبهه فى بداية المحتاج ولا بد من فصلٍ يُخرج المُختلسَ وقاطع الطريق اهـ وما ذُكِرَ فى الشرح هو المشهور من تعريفِ الغصب وقال إمام الحرمين هو الاستيلاء على حقِّ الغيرِ بغيرِ حقٍّ وبه عبَّرَ النووى فى زيادات الروضة. سميع.

فإن تَلَفَ ضَمَنَهُ بِمِثْلِهِ إن كَانَ لَهُ مِثْلٌ أَوْ بِقِيَمَتِهِ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنْ يَوْمِ الْغَضَبِ إِلَى يَوْمِ التَّلَفِ ①  
(فصل)

خَمْسَةٌ هِيَ قِسْطُ التَّالِفِ مِنْ أَقْصَى قِيَمِهِ وَهُوَ نِصْفُ الثَّوْبِ ②  
(فإن تَلَفَ) الْمَغْضُوبُ وَلَوْ بَاقِيَةً سَمَاوِيَةً وَجَبَتْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَدَّةِ غَضَبِهِ <sup>(١)</sup> وَ(ضَمَنَهُ) الْغَاصِبُ (بِمِثْلِهِ إنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ) مَوْجُودٌ بِثَمَنِ الْمِثْلِ فِي دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَالْأَصْحُ أَنَّ الْمِثْلِيَّ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ كَنْحَاسٍ وَقُطْنٌ لَا غَالِيَةَ وَمَعْجُونٌ وَإِنَّمَا يُضْمَنُ الْمِثْلِيُّ بِمِثْلِهِ إنْ بَقِيَ لَهُ قِيَمَةٌ وَلَوْ قَلِيلَةً وَلِذَا لَوْ غَضَبَ مَاءٌ بِصَحْرَاءَ لَا مَاءَ فِيهَا ثُمَّ اجْتَمَعَا عِنْدَ شَطْرِ نَهْرٍ مِثْلًا وَجَبَتْ قِيَمَةُ الْمَاءِ فِي الصَّحْرَاءِ (أَوْ) ضَمَنَهُ (بِقِيَمَةٍ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ) أَصْلًا بَلْ كَانَ مُتَقَوِّمًا أَوْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مَوْجُودٌ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ أَوْ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَأَكْثَرَ أَوْ لَمْ يَبْقَ لِلْمَغْضُوبِ قِيَمَةٌ وَلَوْ سِيرَةً كَمَا تَقَدَّمَ وَيُضْمَنُهُ بِالْقِيَمَةِ إِذَا اخْتَلَفَتْ (أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنْ يَوْمِ الْغَضَبِ إِلَى يَوْمِ التَّلَفِ) وَالْعِبْرَةُ فِي الْقِيَمَةِ بِالنَّقْدِ الْغَالِبِ فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ تَعَيَّنَ الْأَنْفَعُ لِلْمَالِكِ فَإِنْ تَسَاوَيَا عَيَّنَ الْقَاضِي نَقْدًا ③

(فصل) فِي أَحْكَامِ الشُّفْعَةِ بِسُكُونِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا وَمَعْنَاهَا لَغَةٌ الضَّمُّ وَشَرْعًا حَقُّ تَمَلُّكِ قَهْرِيٍّ يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ بِسَبَبِ الشَّرَكَةِ بِالْعَوَاضِ الَّذِي مَلَكَ بِهِ ④

(١) قوله (لمدة غضبه) أى من يوم غضبه إلى يوم تلفه. سمير.



والأصل فيها قبل الإجماع خبر البخاري عن جابر رضي الله عنه قضى رسول الله ﷺ بالشفعة فيما لم يُقسم فإذا وقعت الحدود وصُرِفَت الطرق فلا شفعة اهـ وعند مسلم وغيره أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قضى بالشفعة في كلِّ شركة لم تُقسم رُبعةً أو حائط لا يحلُّ له أن يبيع<sup>(١)</sup> حتى يُؤذَنَ شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك فإن باعه ولم يُؤذنه فهو أحقُّ به<sup>(٢)</sup> اهـ فإذا اشترك اثنان مثلاً في نحو عقارٍ فباع أحدهما نصيبه لغير شريكه ثبت لشريكه حقُّ تملك المبيع قهراً بمثل الثمن أو قيمته فحقُّ التملك في المثال المذكور هو مُسمًى الشفعة شرعاً ⊙ وشرعت لدفع ضررِ القسمة إذ من حقِّ الراغب في البيع من الشريكين أن يخلص صاحبه من الشركة بالبيع له فإذا باع لغيره فقد سلط الشرع الشريك القديم على أخذه منه قهراً ⊙ وتثبت لذمي على مسلم ومكاتب على سيد كعكسهما ⊙ وأركانها ثلاثة شفيع وهو الآخذ ومشفوع منه وهو المأخوذ منه ومشفوع وهو المأخوذ وأما الصيغة فإنما تُعدُّ ركنًا في التملك لا في الاستحقاق إذ هو

(١) قوله (لا يحلُّ له أن يبيع) ظاهرُ الخبر إيجابُ استئذانِ الشريك قبل البيع قال في نهاية المطالب ولم أظفر به في كلام أحدٍ من أصحابنا وهذا الخبر لا محيد عنه وقد صحَّ وقد قال الشافعي إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي اهـ قال في أسنى المطالب وقد يُجابُ بحمل عدم الحلِّ في الخبر على خلاف الأولى والمعنى أنَّ ذلك لا يحلُّ جلاً مُستوى الطرفين اهـ وعلى مثل ذلك حملة الرملي في النهاية فقال أي لا يحلُّ له ذلك جلاً مُستوى الطرفين إذ لا إثم في عدم استئذانِ الشريك اهـ سمير.

(٢) قوله (فإن باعه ولم يُؤذنه فهو أحقُّ به) قال في أسنى المطالب مفهومُ الخبر أنه إذا استأذن شريكه في البيع فأذن له لا شفعة قال في المطالب ولم يصِرْ إليه أحدٌ من أصحابنا تمسُّكاً ببقية الأخبار اهـ سمير.

والشُّفْعَةُ واجبةٌ بالخُلْطَةِ دون الجَوَارِ فيما يَنْقَسِمُ دون ما لا يَنْقَسِمُ

ثابتٌ بلا لفظٍ بل بمجرد العقد ٥ ويُعتَبَرُ لحصول الملك مع اللفظ أحدُ أمورٍ ثلاثةٍ إما رضى المشتري بكون الثمن فى ذمة الشفيع أو قضاء القاضى له بالشفعة أو تسليم الثمن للمشتري ولا يلزمه تسليم الشقص للشفيع حتى يُسَلِّمَهُ العَوَضُ<sup>(١)</sup> ٥

وشرط المشفوع يفهم من قول المصنف رحمه الله (والشفعة واجبة) أى ثابتة للشريك (بالخُلْطَةِ) أى خُلْطَةِ الشيوع وهى التى لا تتميز فيها أجزاء أحد الملاك عن غيره (دون) خُلْطَةِ (الجوار) وهى ما يتميز فيها ملك كل عن الآخر فلا شفعة لجار الدار ملاصقاً كان أو غيره لتميز الأملاك ٥ وإنما تثبت الشفعة (فيما ينقسم) أى يقبل القسمة بأن لا يبطل نفعه المقصود منه لو قُسم (دون ما لا ينقسم) بأن يبطل ما ذكر كحمّام صغير فلا شفعة فيه فإن أمكن انقسامه كحمّام كبير يمكن جعله حمّامين ثبتت الشفعة فيه ٥ ولو كان لأحد الشريكين عُشْرُ دارٍ صغيرة وللآخر تسعة أعشارها ثبتت الشفعة للأول إذا باع الثانى ولا تثبت للثانى إذا باع الأول لأنّ العُشْرَ يبطل نفعه المقصود منه لو قُسمَت الدارُ دون التسعة الأعشار فلا فائدة فى القسمة حينئذٍ لصاحب العُشْرِ فلا يُجَابُ إليها إذا طلبها فيكون صاحب الحصة الكبيرة بمأمن منها فلذا لا تثبت له الشفعة إذا باع صاحب

(١) قوله (حتى يُسَلِّمَهُ العَوَضُ) فإن طالبه بتسليم العوض فعجز أمهل ثلاثة أيام فإذا لم يحضره فيها فسح الحاكم تملكه. سمير.

وفى كل ما لا يُنقل من الأرض كالعقار وغيره

### الصغيرة حصته ٥

(و) إذا ثبتت الشفعة في الأرض ثبتت تبعاً للأرض (في كل ما لا يُنقل من الأرض كالعقار وغيره) أي من كل ما يدخل في بيع الأرض مطلقاً<sup>(١)</sup> كالبناء والشجر غير اليابس لأنها للثبات والدوام فيها فأشبهت جزءها أمّا ما لا يدخل في بيعها وهو ما يُنقل كبقر يرعى فيها وزرع يُؤخذ دفعةً كبيراً وشعير وفجل فلا تدخله الشفعة ٥ وليس لمنتفع من شقص أرض مشتركة موقوف عليه شفعة إذا باع أحد الشركاء نصيبه لأنّ مستحق المنفعة لا يملك رقبته بل ينتفع بها على ما شرط الواقف نعم لو كان للمسجد شقص مملوك له بشراء أو هبة ليصرف في عمارته ثم باع شريكه نصيبه فللقيم أن يأخذه بالشفعة إن رآه مصلحة ٥ ولا شفعة في بيع بناء وشجر في أرض مُحْتَكَرَة<sup>(٢)</sup> إذ هو كَالْمَنْقُول ٥

(١) قوله (مطلقاً) يفهم منه أنّ البائع إذا لم يُطْلِقِ البيع بل استثنى البناء والشجر والأوتاد ونحوها بأن قال بعثك الأرض دون ما فيها لم تدخل في العقد وهو كذلك. سمير.

(٢) قوله (في أرض مُحْتَكَرَة) قال عليّ الشُّرَامَلِيسِيُّ في حاشيته على شرح الرملّي وصورتها على ما جرت به العادة الآن أن يؤدّن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدّرة في كلّ سنة في مقابلة منفعة الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كلّ سنة بكذا واغتفر ذلك للضرورة اهـ  
سمير.

بالثمن الذي وقع عليه البيع ٥ وهي على الفور فإن أخرها مع القدرة عليها بطلت ٥ وإذا تزوج امرأة على شقص أخذته الشفيع بمهر المثل

وإنما يأخذ الشفيع شقص العقار من المشفوع منه (بالثمن الذي وقع عليه البيع) فإن كان الثمن مثلياً كحب ونقد أخذه بمثله أو متقوماً كعبد وثوب أخذه بقيمته وقت ثبوت الشفعة وهو يوم البيع ٥

(وهي) أي الشفعة بمعنى طلبها تكون (على الفور) كالرد بالعيب من حين علمه بالبيع فإذا أَرادها فليبادر بطلبها على العادة فلا يُكَلَّفُ الإسراع على خلاف عادته بعدو أو غيره بل الضابط في ذلك أن ما عُدَّ تَوَانِيًا في طلب الشفعة أسقطها وما لا فلا (فإن أخرها) أي أخر طلبها (مع القدرة عليها) أي على طلبها بلا عذر (بطلت) فيسقط حقه ٥ نعم يُعَذَّرُ لنحو صلاة وطعام ولطلوع الصبح إن شقَّ عليه الطلب ليلاً ٥ ولو كان الشفيع مريضاً مرضاً يمنعه من المطالبة أو غائباً عن بلد المشتري أو محبوساً أو خائفاً من عدو فليؤكل إن قدر وإلا فليُشْهَدْ على الطلب فإن ترك المقدور عليه من التوكيل أو الإشهاد بطل حقه ٥ ولو قال الشفيع لم أعلم أن حق الشفعة على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق بيمينه ولم يفت حقه ٥

(وإذا تزوج) الشريك (امرأة على شقص أخذه) أي أخذ (الشفيع) الشقص (بمهر المثل) لتلك المرأة لأن البضع متقوم

وإن كان الشفعاء جماعةً استحقُّوها على قدرِ الأملاكِ ⑤  
 (فصل) وللقراضِ أربعةُ شروطٍ أن يكون على ناضٍ من الدراهم والدنانيرِ  
 وأن يأذنَ ربُّ المالِ للعاملِ فى التصرفِ

وقيمته مهرُ المثلِ ⑥ (وإن كان الشفعاء جماعةً استحقُّوها) أى  
 الشفعة (على قدرِ) حصصهم من (الأملاكِ) فلو كان لأحدهم  
 نصفُ عقارٍ ولآخرُ ثلثُهُ وثلثُ سُدُسُهُ فباعَ صاحبُ النصفِ  
 حصَّتهُ أخذها الآخرانِ أثلاثاً ⑦

(فصل) فى أحكامِ القراضِ وهو والمُقارضةُ والمُضاربةُ شئٌ  
 واحدٌ ⑧

وهو لغةٌ مشتقٌّ من القرضِ وهو القطعُ وشرعاً دفعُ المالكِ  
 مالاً للعاملِ يعملُ فيه وربحُ المالِ بينهما ⑨

وأركانُ هذا العقدِ ستةٌ مالِكٌ وعاملٌ وعملٌ وربحٌ وصيغةٌ  
 ومالٌ ⑩ ويُشترطُ فى المالكِ ما يُشترطُ فى المُوكِّلِ وفى العاملِ  
 ما يُشترطُ فى الوكيلِ أى من كونِ كلٍّ منهما بالغاً عاقلاً يصحُّ  
 تصرفُهُ فى المقارضةِ عليه ⑪ وفى الصيغةِ ما فى البيعِ من  
 إيجابٍ وقبولٍ لفظاً فالإيجابُ نحو قارضتُك وعاملتُك فى كذا  
 على أن يكون الربحُ بيننا والقبولُ بنحو قبلتُ ⑫ وفى العملِ  
 كونهُ تجارةً وعدمُ تضييقِهِ ⑬ وشروطُ المالِ تَضَمُّنُهُ قولُ المصنفِ  
 (وللقراضِ أربعُ شرائطٍ) أحدها (أن يكونَ على ناضٍ) أى نقدٍ  
 (من الدراهم والدنانيرِ) الخالصةِ فلا يجوزُ القراضُ على تبرٍ  
 ولا حليٍّ ولا مغشوشٍ ولا عُروضٍ ومنها الفلوسُ والعملَةُ  
 الورقيةُ ⑭ (و) الثانى (أن يأذنَ ربُّ المالِ للعاملِ فى التصرفِ)

مُطلقًا أو فيما لا يَنْقَطِعُ وجوده غالبًا وأن يشترط له جزءًا معلومًا من الربح وأن لا يُقدَّر بمدةٍ ⑤ ولا ضَمَانٌ على العاملِ

بالتجارة إذنا (مطلقًا) فلا يجوز للمالك أن يُضَيِّقَ التصرفَ على العاملِ كقوله لا تشتري شيئًا حتى تشاورني (أو فيما) أى فى التصرف فى شئٍ (لا ينقطع وجوده غالبًا) فلو شرط عليه شراء شئٍ يندر وجوده كالخيل البلق وهى التى فيها سوادٌ وبياضٌ لأنها نادرة الوجود وكذا لو قال لا تشتري إلا الحنطة البيضاء لم يصح لقلتها إلا أن يكون ذلك فى محل يغلب وجودها فيه فيصح شرط ذلك إذ لا تضيق فيه كما يجوز أن يشترط عليه عدم شراء نوع معين ⑥ (و) الثالث (أن يشترط له) أى يشترط المالك للعامل (جزءًا معلومًا) بجزئيته (من الربح) كنصفه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك على هذا المال على أن لك فيه شركة أو نصيبًا أو كذا دينارًا من الربح أو درهمًا منه وربح ما زاد فسد القراض أو على أن الربح بيننا صح ويحمل على التساوى ⑦

(و) الرابع أنه يشترط فى العقد (أن لا يقدر بمدة) معلومة كقوله قارضتك سنة وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جاء رأس الشهر قارضتك ومثل العقد فى هذا التصرف فلو علق التصرف بشرط كقارضتك وإذا جاء أول الشهر تصرف لم يصح ⑧ ويجوز أن يشترط عليه أن لا يشتري بعد سنة ⑨

والقراض أمانة (و) حينئذ (لا ضمان على العامل) فى مال

إلا بُعدوانٍ ⊙ وإذا حصل ربحٌ وخُسرانٌ جُبرَ الخُسرانُ بالربح ⊙

القراض (إلا بُعدوانٍ) أو تفريطٍ فيه ⊙

(وإذا حصل) فى مال القراض (ربحٌ وخُسرانٌ جُبرَ الخُسرانُ بالربح) كأنِ اشترى بضاعةً بمائتين ثم باع نصفها بمائةٍ وخمسين ثم رخصَ السعرُ فباع النصفَ الثانى بخمسين فهنا يُجبرُ خسرانُ الخمسين بربحِ الخمسين وليس للعامل شئٌ ⊙ فإن لم يتحصّل ربحٌ من العملِ بل خسارةٌ لم يكنْ للعاملِ شئٌ ولا لربِّ المالِ عليه شئٌ ⊙

وعقدُ القراضِ جائزٌ من الطرفين فيثبت له حكمُ العقودِ الجائزةِ فلكلِّ من المالكِ والعاملِ فسخُه متى شاءَ وينفسخُ بالموتِ والجنونِ والإغماءِ ⊙ ومتى فُسِخَ لزمَ العاملُ استيفاءَ الدُّيُونِ وتنضيضَ رأسِ المالِ إن طلبه المالكُ أمّا الزائدُ فمُشْتَرَكٌ بينهما فلا يلزمُ العاملُ تنضيضُه ⊙ وإذا انفسخَ بموتِ ربِّ المالِ صارَ المالُ لوارثِهِ فإن كانَ المالُ ناضِياً لا ربحَ فيه أخذه الوارثُ وإن كانَ ربحٌ اقتسماهُ وإن كانَ عرضاً فكحصولُ الفسخِ فى حياتهما ولا يحتاجُ العاملُ فى ذلكِ إلى إذنِ الوارثِ ⊙ ولو أرادَ وارثُ المالكِ الاستمرارَ على العقدِ فإن كانَ المالُ ناضِياً فلهما ذلكِ بأن يستأنفا عقداً بشرطِهِ ولو قبلَ القسمةِ وينعقدُ بلفظِ التركِ والتقريبِ بأن يقولَ الوارثُ أو القائمُ بأمرِهِ تركْتُكَ أو قرَرْتُكَ على ما كنتَ عليه لفهمِ المعنى وإن كانَ المالُ عرضاً فلا يجوزُ تقريرُ العاملِ على القراضِ لأنَّ القراضَ الأولُ انقطعَ بالموتِ ولا يجوزُ ابتداءُ القراضِ على عرضٍ ⊙ وإن ماتَ

### (فصل) والمُساقاة جائزة على النخل والكرم

العامل واحتيج إلى البيع والتنضيض فإن أذن المالك لوارث العامل فيه فذاك وإلا تولاه أمين من جهة الحاكم ولا يجوز تقرير وارثه على القراض إن كان المال عرضاً قطعاً فإن كان ناضباً فلهما ذلك بعقد مستأنف ⑤

### (فصل) فى أحكام المُساقاة ⑤

وهى لغة مأخوذة من السقي الذى هو أهم أشغالها وشرعاً دفع الشخص نخلاً أو شجر عنب لمن يتعهده بسقي وتربية على أن له قدرًا معلومًا من ثمره ⑤

والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين أنه ﷺ عامل أهل خيبر<sup>(١)</sup> بالشطرا وأركان هذه المعاملة خمسة عاقدان وعمل وثمر وصيغة ومورد عمل وإن شئت قلت ستة بعد كل من العاقلين ركنًا ⑤

(والمساقاة جائزة على) شجرتي (النخل والكرم) فقط بشرط أن يكون الشجر مغروسًا معينًا مرثيًا لم يبدُ صلاح ثمره سواء ظهر أم لا يبدُ عامل فلا تجوز المساقاة على غيرهما من الشجر

(١) قوله (خيبر) قال فى معجم البلدان إنَّ معناه بلسان اليهود الحصن وقال إنها ناحية على ثمانية بُرْدٍ من المدينة لمن يريد الشام وفيها سبعة حصون ومزارع ونخل كثير وأسماء حصونها حصن ناعم وحصن القموص وحصن الشق وحصن النطاة وحصن الشلال وحصن الوطيح وحصن الكتبية وقد فتحها النبى ﷺ كلها فى سنة سبع للهجرة اه سميع.



ولها شرطان أحدهما أن يُقَدَّرَها بمدة معلومة والثاني أن يُعَيَّنَ للعامل جزءًا معلومًا من الثمرة ⑤

استقلالاً<sup>(١)</sup> كتين ومشمش ولا على غير مرئىٍ منهما ولا على مُبَهَم كأحد البساتين ولا على وَدِيٍّ على وزن غَنِيٍّ وهو الفسيل أى صغار النخل يغرسه العامل أو المالك ولا على ما بدا صلاح ثمره ولا على ما هو بيد غير عامل كأن جعل بيده ويد المالك ⑥

وتصح المساقاة من جائز التصرف لنفسه ولصبيٍّ ومجنونٍ بالولاية عليهما عند المصلحة ⑦

وصيغتها إيجابٌ بلفظ المساقاة وما يُعطى معناه كساقيتك على هذا النخل عشرة أشهر بنصف الثمر مثلاً أو سلمته إليك لَتَعَهْدَهُ مدة كذا بكذا من الثمر وقبول من العامل لفظاً ⑧

(ولها) أى للمساقاة (شرطان أحدهما أن يقدرها) المالك (بمدة معلومة) يثمر فيها الشجر غالباً كسنة هلالية لأن العامل يملك حصته بالظهور ولا يجوز تقديرها بإدراك الثمرة فى الأصح للجهل بوقته (والثاني أن يعين) المالك (للعامل جزءاً معلوماً من الثمرة) كنصفها أو ثلثها فلو قال المالك للعامل على أن ما فتح الله به من الثمرة يكون بيننا صح وحمل على المناصفة ⑨

(١) قوله (استقلالاً) أى بالأصالة وتصح على غيرهما إذا كان بينهما تبعاً. سمير.

ثم العملُ فيها على ضربينِ عملٌ يعودُ نفعُهُ إلى الثَّمَرَةِ فهو على العاملِ  
وعملٌ يعودُ نفعُهُ إلى الأرضِ فهو على ربِّ المالِ ⑤

(ثم العملُ فيها على ضربين) أحدهما ما يتكرَّرُ كل سنةٍ إذ  
هو (عملٌ يعودُ نفعُهُ إلى الثمرة) كَسَقْيِ النخلِ وتلقيحه بوضع  
شئٍ مِنْ طَلْعِ الذكورِ فِي طَلْعِ الإناثِ وتنقية مَجْرَى الماءِ من  
نحوِ الطينِ وتنحية ما يُضِرُّ بالشجرِ من القضبانِ ونحوِ ذلك (فهو  
على العاملِ) وأما الآلاتُ التي يُحتاجُ إليها لِمَا ذَكَرَ فَهِيَ على  
المالكِ إذ ليست معدودةً من جملةِ العملِ المتكررِ كلَّ سنةٍ  
ومثلها الطَّلْعُ الذي يَلْقَحُ به النخلُ والبهيمةُ التي تُدَوِّرُ  
الدولابَ ⑥ (و) الثاني (عملٌ) لا يتكرَّرُ كلَّ سنةٍ وهو ما (يعودُ  
نفعُهُ إلى الأرضِ) كنصبِ الدواليبِ وحفرِ الأنهارِ (فهو على  
ربِّ المالِ) ولا يصحُّ أن يُشَرِّطَ على المالكِ أو العاملِ ما ليس  
عليه فلو شَرِطَ على العاملِ بناءَ جدارٍ للحديقةِ أو حفرَ النهرِ أو  
على المالكِ تنقيةَ النهرِ فسدَ العقدُ ⑦ ولو كان بين الشجرِ  
بياضٌ وكان لا يُسْقَى إلا بِسَقْيِ الشجرِ جازَ أن يساقِيَهُ على  
النخيلِ ويزارِعَهُ على الأرضِ أَيْ والبذرِ مِنَ المالكِ تبعاً  
للمساقاةِ لا استقلالاً ⑧

ويُشترطُ انفرادُ العاملِ بالعملِ بحيثُ يكونُ الاستقلالُ فِي  
العملِ لَهُ دونَ غيره فلو شَرِطَ ربُّ المالِ عَمَلَ غلامِهِ مع العاملِ  
بحيثُ يكونُ لَهُ الاستقلالُ فِي العَمَلِ كالعاملِ فيتصرفُ بلا  
مراجعته لم يصحَّ ⑨

وعقدُ المساقاةِ لازمٌ من الطرفين لأنه فِي مَعْنَى الإجارةِ وعليه

## (فصل)

لو مات العاملُ وكانتِ المساقاةُ واردةً على عَيْنِهِ انفسختُ  
 كانهدام الدارِ المستأجرةِ وأما إذا كانتِ واردةً على الذِّمَّةِ ومات  
 العاملُ فإذا تطوَّع ورثتهُ بالعمل استحقُّوا الثمرةَ وإن لم يعملوا  
 استؤجر من ماله من يعمل فإن لم يكن له مالٌ فَلِرَبِّ المال أن  
 يفسخ ٥ وإذا مات مالكُ الأشجار في أثناء المدة لم تنفسخ  
 المساقاة بل يستمر العامل على شغله ويأخذ نصيبه من الثمار ٥  
 ولو خرج الثمرُ مُستحقًّا لغير المُساقِي<sup>(١)</sup> فللعامل على ربِّ  
 المال أجره المثل لِعَمَلِهِ إذا كان جاهلاً بالحال أما إذا كان  
 عالمًا بالحال فلا شيء له جزماً ٥

(فصلٌ) في أحكام الإجارة بكسر الهمزة في المشهور وحكى  
 ضمُّها ٥

وهي لغة اسمٌ للأجرة وشرعاً عقدٌ على منفعة معلومةٍ  
 مقصودةٍ قابلةٍ للبذل والإباحة بعوضٍ معلوم ٥ فخرج بمعلومية  
 المجهولة كما في القراض والجعالة على عملٍ مجهولٍ ٥  
 وبمقصودةٍ استتجاراً تفاحه لشمها ٥ وبقابلةٍ للبذل منفعة البضع  
 فالعقد عليها لا يُسمَّى إجارةً بل نكاحاً على أنَّ النكاح في  
 الحقيقة ليس عقداً على منفعة البضع بل على الانتفاع به ٥  
 وبقبولها الإباحة إجارة الجوارى للوطء فإنها لا تجوز ٥

(١) قوله (مستحقاً لغير المُساقِي) أى كأن أوصى بثمره بستانه لزيد ثم مات فساقى  
 الوارث رجلاً على نصف الثمرة مثلاً. سمير.

وكل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه صحت إجارته إذا قُدرت منفعته بأحد أمرين بمدة أو عمل

وبعوض الإعارة ٥ وبمعلوم المجهول كعوض المساقاة ٥ ويجوز أن يكون العوض منفعة ولو من جنسها إذ لا ربا في المنافع فيجوز إيجار دار بمنفعة دار أو عبد أو دارين كما يجوز إيجار الحلي بالذهب ولا يُشترط فيه التقابض ٥

والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى في سورة الطلاق ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوِهْنَ أَجُورَهُنَّ﴾ وأخبار كخبر البخاري أن النبي ﷺ والصديق رضي الله عنه استأجرا رجلاً من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأريقط اهـ

وأركانها أربعة عاقدان وصيغة ومنفعة وأجرة ٥ وشرط العاقد الرشد وعدم الإكراه بغير حق ٥ والصيغة إيجاب كآجرتك وقبول كاستأجرت ٥ وأوضح المصنف شرط المنفعة بقوله (و) أما المنفعة فإن (كل ما أمكن الانتفاع به) عقب العقد (مع بقاء عينه) كاستئجار دار للسكنى ودابة للركوب (صحت إجارته إذا قُدرت منفعته بأحد أمرين بمدة) كاستأجرتك للخياطة أو البناء شهراً (أو) بمحل (عمل) كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب قميصاً مثلاً فالأجير هو الخائض والخياطة العمل والثوب محله ٥

ولا يصح الإيجار بلا تقدير والمنافع تختلف فمنها ما لا ينضب كأرضي هذا شهراً وداو هذا يوماً فيجب تقديره بالزمن وكذا العقار كآجرتك العقار سنة فإن منافع العقار وقدر الداء

### وإطلاقها يقتضى تعجيل الأجرة إلا أن يُشترط التأجيل ⑤

واللبن إنما تنضبط بالوقت ومثلها التطيين والتجسيص يتعين تقديرها بالوقت لأنَّ سمكهما لا ينضبط ⑥ ومنها ما ينضبط فيصحَّ التقدير فيه بالزمن وبمحلِّ العمل كآجرتك هذه الدابة لتركبها شهرًا وءآجرتك هذه الدابة لتركبها إلى مكة فأما الجمع بين الزمن ومحلِّ العمل كاستأجرتك لتخيظ لى هذا الثوب فى هذا النهار فلا يصحَّ ⑦

وتجب الأجرة فى الإجارة أى تثبَّت بنفس العقد ⑧ (وإطلاقها) أى الإجارة أى عقدها بلا ذكر حلول أجرة أو تأجيلها (يقتضى تعجيل الأجرة) فيملكها المُكرى بنفس العقد ولكلِّ من العاقلين فى إجارة العين عندئذٍ إمساكُ عوضه إذا خشى فواتَ مقابلِه إلى قبضِ المقابلِ كما فى البيع فيستحقُّ المُكرى استيفاء الأجرة فى نحو إجارة العقار إذا سلَّم العين إلى المستأجر ويستحقُّها الأجير فى إجارة لنحو خياطة إذا قام بالعمل (إلا أن يُشترط) فيها (التأجيل) أو التنجيم فتكون الأجرة مؤجلةً أو مُنجمَةً وليس لمؤجرِ العقار حينئذٍ إمساكُه ولا للأجير للخياطة المقدَّرة بالوقت الامتناعُ عن العملِ إلى حين قبضِ الأجرة ⑨

ثم الإجارة إما إجارة عين كاستأجرتك لتخيظ لى هذا الثوب مثلاً أو إجارة ذمَّة كالزمتُ ذمَّتكَ حملى إلى مكة فإجارة العين إن كانت الأجرة فيها معيَّنة كاستأجرتك بهذه الدراهم لم تقبل الأجرة شرط التأجيل لأنها فى معنى بيعِ المُعين لا يؤجلُ فيه

## ولا تبطل الإجارة بموت أحد المتعاقدين

الثلث وإن كان لا يجب تسليمها في المجلس كما لا يشترط تسليم الثمن في البيع وإن كانت الأجرة في الذمة جاز تأجيلها ٥

وأما إجارة الذمة كمن استأجر دابة موصوفة للركوب أو الحمل أو قال ألزمت ذمتك خياطة هذا الثوب أو بناء الحائط فقبل فلا يصح تأجيل الأجرة فيها ولا تقبله مطلقاً لأنها كراش مال السلم فلا بد من تسليمها في مجلس العقد ٥

ولا يجوز ولا يصح تأجيل المنفعة في إجارة العين كآجرتك الدار سنة أولها غداً ويجوز تأجيلها في إجارة الذمة كألزمت ذمتك حملي إلى مكة<sup>(١)</sup> غرة شهر رجب<sup>(٢)</sup> ٥

(ولا تبطل) الإجارة سواء كانت واردة على العين أم على الذمة (بموت أحد العاقدين) أي المؤجر والمستأجر ولا بموتيهما بل تبقى بعد الموت إلى انقضاء مدتها ويقوم وارث المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة نعم إن مات الأجير المعين انفسخت الإجارة لأنه مورد العقد من حيث

(١) قوله (حملي إلى مكة) أي مع مراعاة شروط العقد ومن ذلك ما ذكره النووي في المنهاج أنه إذا استأجر دابة إجارة ذمة يشترط ذكر جنسها ونوعها وذكورتها وأنوثتها وبيان قدر السير كل يوم اه سمير.

(٢) قوله (غرة شهر رجب) أي أوله قال في التاج الغرة من الشهر ليلة استهلال القمر اه وقال الجوهري غرة كل شيء أوله اه سمير.

وتبطل بتلف العين المُستأجرة ⑤ ولا ضمان على الأجير إلا بعدوان ⑥

(فصل)

المنفعة وقد زال لا لأنه عاقدٌ (و) كذا (تبطل) الإجارة (بتلف) كَلِّ (العين المستأجرة) إجارة عينٍ كما هو ظاهرٌ كأنهدام الدارِ وموت الدابة المُعَيَّنة لكونها مَوْرَدَ العقدِ فأما المُستأجرُ إجارة ذِمَّةٍ كما إذا ماتت الدابة المُؤجرة في الذِمَّة فلا تنفسخ الإجارة بل يجب على المُؤجرِ إبدالها ⑤ وبطلانُ الإجارة بما ذُكِرَ إنما هو بالنظر للمستقبل لا للماضي فلا تبطل الإجارة فيه في الأظهر بل يستقرُّ قِسْطُهُ مِنَ المُسَمَّى باعتبارِ أجره المثل فتَقَوُّمُ المنفعة حال العقد في المدة الماضية بالنسبة إلى أجره المثل فإذا قيل كذا يُؤخذُ بتلك النسبة مِنَ المُسَمَّى ⑤ وما تقدّم من عدم الانفساخ في الماضي مقيّدٌ بما بعد قبضِ العين المُؤجرة وبعد مُضيّ مدةٍ لها أجره وإلا انفسخ في المستقبل والماضي ⑤ واعلم أنّ يدَ الأجير على العين المُؤجرة يدُ أمانةٍ (و) حينئذٍ (لا ضمان على الأجير إلا بعدوان) أو تفريطٍ فيها كأن ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصًا أثقلَ منه ⑤

(فصل) في أحكام الجعالة بتثليث الجيم ⑤

وهي لغةٌ ما يُجعلُ لشخصٍ على شيءٍ يفعلُه ⑤ وشرعًا التزامٌ شخصٍ مطلقٍ التصرفِ عوضًا معلومًا على عملٍ معيّنٍ أو مجهولٍ ⑤

والأصل فيها<sup>(١)</sup> قبل الإجماع قوله تعالى في سورة يوسف ﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ ٥

وأركانها أربعة عملٌ وجُعْلٌ وصيغةٌ من الجاعل وعاقدة ٥ أمّا العملُ فكلُّ ما هو شرطٌ في العملِ لصحة الإجارة فهو شرطٌ في الجعالة سوى كونه معلوماً فما جازت الإجارة عليه جازت الجعالة عليه وما لا تجوز الإجارة عليه من الأعمال لكونه مجهولاً تجوز الجعالة عليه للحاجة لكن قيده ابنُ الرفعة في شرح التنبيه بما إذا لم يُمكن ضبطه كردّ الآبق والضالّ فإنّ سهلَ ضبطه فلا بدّ منه اهـ فيذكرُ في بناءٍ حائِطٍ مثلاً موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه وما يُبنى به ويصفُ في الخياطة الثوب والخياطة ٥ وأمّا الجُعْلُ فلا يُشترطُ أن يكون مقبوضاً ولو كانت الجعالة في الذمّة لكن لا بدّ أن يكون معلوماً بمشاهدة أو وصفٍ كما في البيع فما لم يصحّ ثمنًا لجهلٍ أو نجاسة أو غيرهما لم يصحّ كونه جُعلاً نعم لو وُصفَ الجُعْلُ المُعَيَّنُ بما يُفيدُ العلمَ فإنّ العقدَ يصحّ على ما ذهب إليه عدّة ولو لم يجز كونه ثمنًا لأنّ البيعَ لازمٌ فاحتيط له بخلاف الجعالة ٥ فلا يصحّ التزامُ العوضِ المجهولِ ويفسُدُ العقدُ بالتزامه وللعامل إذا قام بالعمل عندئذٍ أجره المثل ٥ وأمّا الصيغة فلا بدّ أن تكون من الجاعل دالةً على الإذن في العمل بالعوض المُلتزم ولا

(١) قوله (والأصل فيها إلخ) لا يُقال هو شرعٌ من قبلنا فلا يُحتج به لأنّ من أهل الأصول من قال هو شرعٌ لنا إلا ما جاء شرعنا بخلافه ولأنّه قد ثبت ما يؤيده وهو خبرُ الصحيحين أنّ أبا سعيدٍ الخدريّ رقى شخصاً على قطيعٍ من الغنم وللحاجة. سمير.



## والجَعَالَةُ جَائِزَةٌ وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي رَدِّ ضَالَّتِهِ عَوَضًا مَعْلُومًا

يُشْتَرِطُ عِنْدَئِذٍ الْقَبُولُ لَفْظًا فَلَوْ رَدَّ عَابِقًا أَوْ ضَالَّةً بغير جعلٍ مِنْ أَحَدٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ سِوَاءَ كَانَ الرَّادُّ مَعْرُوفًا بِرَدِّ الضَّوَالِّ أَمْ لَا ⑤ وَأَمَّا الْعَاقِدُ فَجَاعِلٌ وَمَجْعُولٌ لَهُ فَالْجَاعِلُ يُشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ مُطْلَقَ التَّصَرُّفِ فَخَرَجَ بِهِ الصَّبِيُّ وَالْمَحْجُورُ عَلَيْهِ لِلْسَّفَهَةِ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَجْعُولُ لَهُ وَهُوَ الْعَامِلُ قَدْ يَكُونُ مُعَيَّنًا أَوْ جَمَاعَةً مُعَيَّنِينَ نَحْوُ قَوْلِكَ لَزِيدٍ رُدِّ لِي حِمَارِي وَلَكَ كَذَا أَوْ لَزِيدٍ وَإِخْوَتِهِ رُدُّوا لِي حِمَارِي وَلَكُمْ كَذَا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ وَلَا مُعَيَّنِينَ نَحْوَ مَنْ رَدَّ لِي حِمَارِي فَلَهُ كَذَا ⑥ وَيُشْتَرِطُ عِنْدَ التَّعْيِينِ أَهْلِيَّةُ الْعَمَلِ فِي الْعَامِلِ فَيَدْخُلُ فِيهِ الْعَبْدُ وَيُخْرَجُ عَنْهُ الْعَاجِزُ عَنْ مِثْلِهِ كَصَغِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ⑦

(وَالْجَعَالَةُ جَائِزَةٌ) مِنَ الطَّرْفَيْنِ طَرَفِ الْجَاعِلِ وَطَرَفِ الْمَجْعُولِ لَهُ الْمُعَيَّنِ مَا لَمْ يَفْرَغْ مِنَ الْعَمَلِ وَإِلَّا فَيُلْزَمُ الْجَاعِلُ مَا التَّزَمَهُ ⑧ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُهَا بَعْدَ الشَّرْعِ فِي الْعَمَلِ وَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْهُ فَإِنْ فَسَخَ الْعَامِلُ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّ نَفْسِهِ وَلَمْ يُحْصِلْ غَرَضَ الْمِلْتَزِمِ أَمَّا إِنْ فَسَخَ الْمِلْتَزِمُ فَيُلْزَمُ لِلْعَامِلِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِأَنَّهُ اسْتَهْلَكَ مَنْفَعَتَهُ بِشَرِطِ الْعَوَضِ فَتَلْزَمُهُ أَجْرَتُهُ ⑨

(وَهِيَ) أَيِ الْجَعَالَةُ (أَنْ يَشْتَرِطَ فِي رَدِّ ضَالَّتِهِ) مِثْلًا (عَوَضًا مَعْلُومًا) كَمَنْ رَدَّ ضَالَّتِي فَلَهُ كَذَا ⑩ وَمِثْلُ رَدِّ الضَّالَّةِ غَيْرُهُ كَالْخِيَاطَةِ وَالْبِنَاءِ وَتَخْلِيصِ الْمَالِ مِنْ نَحْوِ ظَالِمٍ أَوْ مَحْبُوسٍ ظَلَمًا وَيُشْتَرِطُ عَدَمُ تَأْقِيتِ الْعَمَلِ فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي إِلَى شَهْرٍ فَلَهُ كَذَا لَمْ يَصَحَّ كَمَا فِي الْقِرَاضِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَظْفَرُ بِالْعَبْدِ فِيهَا

فإذا ردّها استحقّ ذلك العوض المشروط ⑤

(فصل)

فيضيع سعيه (فإذا ردّها) أو خا ط أو بنى أو خلّص المāl من الظالم أو خلّص المحبوس ظلماً (استحقّ) الرادّ والخائط والبانى والمُخلّص (ذلك العوض المشروط) له ⑤ وفي التعامل بالجمالة تسهيل على ملتزم العوض فإن بابها أوسع من باب الإجارة وأسهل خاصّة في هذا العصر الذي قلّ الوفاء فيه عند كثير من الأجرّاء في أمور متعدّدة كبناءٍ ودهانٍ وإيصالٍ من مكانٍ إلى آخرٍ وغير ذلك فإن العامل إذا أدّى قسّطاً من العمل ثم ترك إكماله فسُخّ الجاعل العقد معه عندئذٍ إن شاء وأعطاه أجره مثل عمله واستعان بغيره ⑤

(فصل) في أحكام المُخابرة والمُزارعة ⑤

قيل هما بمعنى لغةٍ وقيل لا ⑤ والمخابرة هي عملُ العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذرُ من العامل فهي استئجارٌ للأرض ببعض ما يخرج منها وأما المزارعة فهي عملُ العامل في أرض المالك ببعض ما يخرج منها والبذرُ من المالك فهي استئجارٌ للزّراع ببعض ما تُخرجه الأرض وكلاهما عقدٌ فاسدٌ إلا أن المزارعة تجوزُ إذا كانت تابعةً للمساقاة كما سيأتى ⑤

والأصل في منعهما حديثُ الصحيحين عن جابرٍ أن النّبىّ ﷺ نهى عن المخابرة اه وما رواه الشافعى رضي الله عنه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا نخابر أربعين سنة ولا نرى

وإذا دفع إلى رجل أرضاً ليزرعها وشرط له جزءاً معلوماً من ريعها لم يجز وإن أكرأه إياها بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً في ذمته جاز ○

بذلك بأساً حتى ورد علينا رافع بن خديج فأخبرنا أن رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة فتركناها لقول رافع اهـ وأخرجه مسلمٌ بمعناه اهـ وحديثٌ مسلمٌ أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن المزارعة ○

(و) بيان ذلك أنه (إذا دفع) شخصٌ (إلى رجلٍ أرضاً ليزرعها وشرط له جزءاً معلوماً من ريعها) أى غلّتها (لم يجز) ذلك ولا فرق فيه بين ما كان البذر فيه من المالك أو العامل ○ نعم إن بنى على العقد الفاسد وأتمّ الزرع وحصد كان الزرع فى المخابرة للعامل لأنه يتبع البذر وهو ملكٌ له وعليه للمالك أجره مثل الأرض وفى المزارعة يكون الزرع للمالك وعليه للعامل أجره مثل عمله ○ وتصحّ المزارعة لا المخابرة تبعاً للمساقاة فلو دفع لشخص أرضاً فيها نخلٌ وإن قلّ فساقاه عليه وزارعه على الأرض جازت هذه المزارعة تبعاً للمساقاة بشرط تقدّم لفظ المساقاة فى العقد واتّحاد العامل وعدم الفصل بين العقدین وعُسر أفراد النخل أو العنب بالسقي ○

(وإن أكرأها) أى أاجر الرجل الأرض (بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً فى ذمته) أجره (جاز) ذلك العقد وكان إجارةً للأرض كما هو ظاهر ○

(فصل) وإحياء المَوَاتِ جائزٌ بشرطين أن يكونَ الْمُحْيِي مسلماً وأن تكون الأرضُ حُرَّةً لم يَجْرَ عليها مِلْكٌ لمسلمٍ ⊙

### (فصلٌ) فى أحكامِ إحياءِ المَوَاتِ ⊙

وهو لغةُ الأرضُ الخالية منَ العِمارةِ والسُّكَّانِ ⊙ وشرعاً كما قال الرافعى فى الشرح الصغير أرضٌ لا مالِكَ لها ولا يَنْتَفِعُ بها أحدٌ اهـ أى لا يَسْتَحِقُّ أحدٌ الانتفاعَ بها ⊙ والأصلُ فيه قبل الإجماع أخبارٌ كخبرِ النسائي منَ عَمَرَ أرضاً لَيْسَتْ لأحدٍ فهو أحقُّ بها اهـ

(وإحياءُ المواتِ جائزٌ) مستحبٌ (بشرطين) أحدهما (أن يكون المُحْيِي مسلماً) فيسُنُّ له إحياءُ الأرضِ الميتةِ سواءً أذن له الإمام أم لا ، اللهم إلا أن يتعلَّقَ بالمواتِ حقٌّ كأن حَمَى الإمامُ قطعةً منه أى منعَ إحياءها لتكونَ لِنَعَمِ الجزيةِ والصدقاتِ وخيلِ المجاهدين مثلاً لا لنفسِهِ فأحيائها شَخْصٌ فَإِنَّهُ لا يملكُها إلا بإذنِ الإمامِ فإن أذنَ كانَ إذْنُهُ نقضاً لِلْحَمَى ⊙ أما الذِّمِّى والمُعَاهِدُ والمُسْتَأْمَنُ فليس لهم الإحياءُ بدارنا وإنْ أذنَ لهم الإمامُ لأنَّ الحقَّ فيها للمسلمين ⊙ (و) الشرطُ الثانى (أن تكون الأرضُ حُرَّةً) أى (لم يَجْرَ عليها ملكٌ لمسلم) أو غيره فما كان معموراً وهو الآن خرابٌ فهو لِمَالِكِهِ إنْ عُرِفَ مسلماً كان أو ذمياً فإن لم يُعرف مَالُكُهُ والعِمارةُ إسلاميةٌ أو شَكٌّ فى كونها كذلك فهو مالٌ ضائعٌ الأمرُ فيه لِرَأْيِ الإمامِ فى حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه إلى ظهورِ مالِكِهِ إنْ رُجِيَ فإنْ أيسَ من ظهورِهِ فهو ملكٌ لبيتِ المالِ يتصرفُ فيه الإمامُ على ما يرى من مصلحةٍ

## وصفة الإحياء ما كان فى العادة عمارَةً للمُحْيَا ⊙

مِنْ إِقْطَاعٍ<sup>(١)</sup> أَوْ غَيْرِهِ ⊙ وَإِنْ كَانَتْ الْعِمَارَةُ جَاهِلِيَّةً مُلْكٌ  
بِالْإِحْيَاءِ ⊙

(وصفة الإحياء) التى يَثْبُتُ بها المُلْكُ شرعاً (ما كان فى  
العادة عمارَةً للمُحْيَا) وَيَخْتَلَفُ هَذَا باختلاف الغرض الذى  
يقصده المُحْيِي وضابط ذلك أَنْ يُهَيَّئَ الْأَرْضَ لِمَا يريده منها من  
مَسْكَنٍ وَزَرْيَةٍ وَمَزْرَعَةٍ وَبِسْتَانٍ فَإِنْ أَرَادَ الْمُحْيِي إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ  
مَسْكَنًا اشْتَرَطَ فِيهِ تَحْوِيطَ الْبَقْعَةِ بِنَاءٍ حِيطَانِهَا بِمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ  
ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ أَجْرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ قَصَبٍ وَسَقْفٍ بَعْضُهَا وَنَصْبُ  
بَابٍ ⊙ وَإِنْ أَرَادَ الْمُحْيِي إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ زَرْيَةً دَوَابٍّ فَيَكْفَى  
تَحْوِيطُ دُونَ تَحْوِيطِ السُّكْنَى وَنَصْبُ بَابٍ دُونَ سَقْفٍ ⊙ وَإِنْ  
أَرَادَ الْمُحْيِي إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ مَزْرَعَةً فَيَجْمَعُ التُّرَابَ حَوْلَهَا  
وَيُسَوِّى الْأَرْضَ بِكَسْحٍ مُسْتَعْلٍ فِيهَا وَطَمٍّ مَنْخَفِضٍ وَيَحْرُثُهَا  
وَيَرْتُبُ الْمَاءَ لَهَا بِشَقِّ سَاقِيَةٍ مِنْ بئرٍ أَوْ حَفْرِ قَنَاءٍ فَإِنْ كَفَاهَا  
الْمَطَرُ الْمَعْتَادُ لَمْ يَخْتَجْ لِرَتْبِ الْمَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ ⊙ وَإِنْ أَرَادَ  
الْمُحْيِي إِحْيَاءَ الْمَوَاتِ بَسْتَانًا فَيَجْمَعُ التُّرَابَ حَوْلَ الْأَرْضِ أَوْ  
يَحْوَطُهَا إِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذَلِكَ وَيَغْرِسُ قَدْرًا مِنَ الشَّجَرِ بِحَيْثُ  
يُسَمَّى بَسْتَانًا ⊙ وَإِنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ بئرٍ اشْتَرَطَ إِخْرَاجَ مَائِهَا وَطَيُّهَا  
إِنْ كَانَتْ أَرْضُهَا رِخْوَةً فَإِنْ حَفَرَهَا بِقَصْدٍ تَمَلَّكَهَا تَمَلَّكَهَا وَمَاءُهَا

(١) قوله (إقطاع) جعل قطعاً من الأرض للمقطع ملكاً لرقبتها أو إرفاقاً  
وانتفاعاً بها من غير تملك ويكون ذلك فى الموات فيقطع الإمام منها المقطع  
ما يتهيأ له عمارته ببناءٍ أو زرعٍ أو غير ذلك. سمير.

ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط أن يفضل عن حاجته وأن يحتاج إليه غيره لنفسه أو لبهيمته

وإن حفرها للارتفاق بها كان أولى بها من غيره ما لم يرتحل عنها ☉  
(ويجب بذل الماء) <sup>(١)</sup> مجاناً أى ماء نحو البئر المحفورة فى ملكه أو فى مواتٍ سواء حفرها للتملّك أو الارتفاق (بثلاثة شرائط) أحدها (أن يفضل عن حاجته) الناجزة <sup>(٢)</sup> فإن لم يفضل بدأ بنفسه ولا يجب بذله لغيره ☉ نعم يُسنُّ إثارة الغير به إن صَبَرَ ☉ (و) الثانى (أن يحتاج إليه) أى لشرب <sup>(٣)</sup> (غيره) إما (لنفسه) المحترمة (أو لبهيمته) المحترمة أى إذا كان كلاً ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه إلا بسقي هذا الماء فإن وجد مالك الماشية ماءً مباحاً آخر عند الكلا كعيونٍ سائحة على وجه الأرض وأنهارٍ لم يجب على صاحب الماء بذل مائه ولا يجب

(١) قال الغزى رحمه الله فى شرحه (الماء المختص بشخص لا يجب بذله لماشية غيره مطلقاً) وهذه العبارة تُخالف ما قرره هو بعد بضعة أسطر أن من شروط وجوب بذل الماء أن يحتاجه غيره لنفسه أو لبهيمته فلذلك كان حق العبارة الأولى الحذف. سمير.

(٢) قوله (الناجزة) أى كما قيّد به الماورى. سمير.

(٣) قوله (أى لشرب) قال ابن قاسم العبادى فى حاشيته على تحفة المحتاج سكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره وينبغى أن يجب أيضاً أى البذل لكن هل يُقدّم عليه شرب ماشيته اه وفى كلامه نظر لأنهم لم يسكتوا عن بذل الماء للطهارة فقد ذكر فى الحاوى أنه غير واجب ونقله عنه فى البحر وأقره ونقله ابن الرفعة عن الحاوى وأقره. ثم إن ماء الطهارة له بذل وهو التراب وأيضاً فإنهم لم يذكروا فى التيميم عند ذكرهم طلب الماء أنه يجب على رفقته أن يبذلوه له مجاناً وقد نبهوا فى هذا الباب أنه حيث يجب بذل المال حرم أخذ المال بدله والله أعلم. سمير.

وَأَنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْتَخْلَفُ فِي بئرٍ أَوْ عَيْنٍ ⑤

(فصل)

عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره وإن أدى إلى تلفه ⑤  
(و) الثالث (أن يكون) الماء في مَقَرِّه وهو (مِمَّا يُسْتَخْلَفُ فِي بئرٍ  
أَوْ عَيْنٍ) فإذا أخذ هذا الماء في إناء لم يجب بذله على  
الصحيح ⑤ نعم يجب البذل للمُضْطَرِّ لكنه لا يلزم أن يكون  
مجاناً بل يجوزُ بعوضٍ كما هو مبينٌ في محله ⑤ وحيث وجب  
البذل للماء مجاناً فالمراد به تمكين الماشية من حضورها البئر  
إن لم يتضرر صاحب الماء في زرعهِ أو ماشيته فإن تضررَ  
بورودها مُنِعَتْ منه واستَقَى لها الرعاةُ كما قاله الماوردي ⑤  
وحيث وجب البذل للماء مجاناً امتنع أخذ العوض عليه على  
الصحيح ⑤

(فصل) في أحكام الوقف ⑤

وهو لغة الحبس والتسبيل ⑤ وشرعاً حبس مالٍ معينٍ قابلٍ  
للنقل<sup>(١)</sup> يُمكن الانتفاع به<sup>(٢)</sup> مع بقاء عينه مقطوع التصرف في  
رقبته<sup>(٣)</sup> على مصرفٍ مباحٍ<sup>(٤)</sup> بقصد التقرب إلى الله ⑤ فهو قربة

(١) قوله (قابل للنقل) أى من ملك شخص إلى ملك شخص آخر. سمير.

(٢) قوله (يمكن الانتفاع به) أى حالاً أو مآلاً ولو مشاعاً كوقف حلبي للبس ومسك

للشم وشجر لريعه وجحش صغير وأثاث بيت ونصف عبد. سمير.

(٣) قوله (مقطوع التصرف في رقبته) أى فهو عطية مؤبدة إذا صح لم يجز لواقفه  
بيعه بعد ذلك ولا هبته ولا للورثة اقتسامه مع التركة وإنما يتصرف فيه أبداً على

حسب ما شرط فيه الواقف. سمير.

(٤) قوله (على مصرفٍ مباحٍ) فلا يصح أن يكون مضره حريياً أو مرتداً أو قاطعاً =

## مندوبٌ إليها ⊙

والأصل فيه خبرٌ مسلم إذا مات ابنُ آدمَ انقطعَ عمله إلا من ثلاثٍ إلا من صدقةٍ جاريةٍ أو علمٌ يُنتفعُ به أو ولدٌ صالحٌ يدعو له اهـ وما عند الشيخين من قوله ﷺ لسيدنا عمرَ في أرضٍ أصابها بخير إن شئتَ حبستَ أصلها وتصدقتَ بها فتصدقَ بها عمرُ على أنه لا يُباعُ أصلها ولا يُوهبُ ولا يُورثُ اهـ قال الزركشي والمشهور أنه أولُ وقفٍ في الإسلام اهـ

وأركانهُ أربعةٌ واقفٌ وموقوفٌ وموقوفٌ عليه وصيغةٌ ⊙ وشرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع ولو كافرًا وقف مسجدًا ⊙ وشرط الموقوف أن يكون عينا معينة لا في الذمة يُمكن للواقف تملكه فلا يصح وقفُ فرسٍ أو عبدٍ لكونه في الذمة ولا كلبًا أو حرًا لكون كلٍّ لا يملك ⊙ ويُشترط في الموقوف عليه أن يصح تملكه بأن يكون الموقوف عليه موجودًا حال الوقف أهلًا لتملك الموقوف من الواقف لأن الوقف تمليكٌ إمَّا للعين والمنفعة أو للمنفعة فقط فلذا لا يصح الوقف على الحمل والطيور والوحوش المباحة<sup>(١)</sup> كما يُشترط أن يكون

= طريق أو كنيسة تعبد أو معصية أخرى، ويصح على الفقراء والعلماء والمجاهدين والأرقاء على خدمة الكعبة والقبر النبوي ونحوهما وكذا على المساجد والكعبة والقناطر والمدارس وعلى علف الدواب في سبيل الله فإنه وإن كان المسجد والكعبة وما ذُكرَ معهما على الحقيقة وقفٌ على كافة المسلمين وإنما عيّن مصرفه في هذه الجهة فصار مملوكًا مصرفًا في هذه الجهة في مصالحهم. سمير.

(١) قوله (فلذا لا يصح الوقف على الحمل والطيور والوحوش المباحة) لأن الوقف تسليطٌ في الحال واستثنيت البهيمة الموقوفة أو المرصدة في سبيل الله أي=



والوقف جائز بثلاثة شرائط أن يكون مما يُنتفع به مع بقاء عينه وأن يكون على أصل موجود

مُبَيَّنًا فَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْهُ الْوَاقِفُ لَمْ يَصَحَّ الْوَقْفُ ① وصريح الصيغة سبَلْتُ وَحَبَسْتُ ومثلهما لو قال تَصَدَّقْتُ بِكَذَا صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ أَوْ مَوْقُوفَةٌ أَوْ لَا تُبَاعُ وَلَا تُوهَبُ وَلَا تُورَثُ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ وَقَوْلُهُ جَعَلْتُ الْبُقْعَةَ مَسْجِدًا تَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا ②

(والوقف جائز) مستحب (بثلاث شرائط) أحدها أن يكون الموقوف (مِمَّا يُنتَفَعُ بِهِ) انتفاعًا مباحًا مقصودًا (مع بقاء عينه) بخلاف ما لا نفع فيه كزمن لا يُرجى بُرؤُهُ وما يحرم كآلة لهو محرمة وما لا يُقصد كدراهم للزينة فَإِنَّ الزينة غير مقصودة وما لا تَبْقَى عَيْنُهُ كمطعم وريحان غير مزروع ③ ولا يُشترط النفع فِي الْحَالِ فيصح وقف عبد وجحش صغيرين لإمكان الانتفاع بهما مآلاً ④

(و) الثاني (أَنْ يَكُونَ) الْوَقْفُ (عَلَى أَصْلٍ) وهو الموقوف عليه أَوْلاً (موجود) يُمَكِّنُ أَنْ يَتَمَلَّكَ كَمَا مَرَّ وَلَوْ جَمَاعَةً مُعَيَّنَةً ⑤ كزید أو كزید وعمرو وبكر أو غير مُعَيَّن كالفقراء فخرج الوقف

= للجهاد فيصح الوقف على علفها كما تقدّم بيانه وكذا على حمام مكة فيصح الوقف عليه. سمير.

(١) قوله (مُعَيَّنًا) يُشْتَرَطُ فِي الْوَقْفِ عَلَى مُعَيَّنٍ قَبُولُهُ فَوَرًا لِتَعَيُّنِهِ كَالْبَيْعِ وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ مَنْ بَعَدَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ فَإِنْ رَدُّوا بَطَلَ الْوَقْفُ فِيمَا يَخْصُصُهُمْ وَانْتَقَلَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ وَيَكُونُ كَمَنْقَطِعِ الْوَسْطِ وَإِنْ رَدَّ الْأَوَّلُ بَطَلَ الْوَقْفُ وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّوَوِيُّ هُنَا وَوَافَقَهُ غَيْرُهُ وَذَهَبَ فِي السَّرْقَةِ مِنَ الرُّوضَةِ =

## وفرع لا ينقطع

على مَنْ سَيُولَدُ للوَاقِفِ ثم على الفقراء فلا يَصِحُّ لَأَنَّهُ مَنْقُطَعُ  
 الأول ٥ ثم إِنَّ الْوَقْفَ قد يَرُدُّ على التَّأْيِيدِ هو الَّذِي يَكُونُ  
 مَصْرَفُهُ موجودًا مِنْ إِنْشَائِهِ ولا يَنْتَهِي إلى مَنْقُطَعٍ بل يَتَّصِلُ  
 بِمَصْرَفٍ لا يُتَوَقَّعُ انْقِطَاعُهُ كما لو وقف على المساكين  
 والمحاييج وجهات الخير وعلى مُعَيَّنِينَ موجودين بحيثُ تَكُونُ  
 حقوقهم معجَّلة متصلةً بالعقد ثم يذكر الواقف انصراف الوقف  
 بعد انقراضهم إلى جهة لا تنقطع (و) هذا قد اشترطه بعضهم  
 كالمصنّف رحمه الله بأن يكون الوقف بعد الأصل الموجود  
 على (فرع) أى متأخّر عن الأصل دائم (لا ينقطع) فقالوا إِنَّ  
 الْوَقْفَ لا يَصِحُّ على مَنْقُطَعٍ الْآخِرِ ولو كَانَ غيرَ مَنْقُطَعٍ الأول  
 وهو مرجوح والراجح الصّحّة فلو قال مثلاً وقفتُ هذا على زيد  
 ثم نسله ولم يَزِدْ على ذلك فهو صحيحٌ وَيُصَرَّفُ وقتَ الانقطاع  
 أي انقراض نسل زيد إلى أقرب الناس رَجَمًا إلى الواقف كما  
 نصّ عليه في المختصر ومثله في الحكم والمصرف  
 مَنْقُطَعُ الْوَسْطِ<sup>(١)</sup> كوقفتُ هذا على أولادى ثم على عبدى

= ونقله في شرح الوسيط عن النصّ إلى أَنَّ الْوَقْفَ على مُعَيَّنٍ لا يحتاج إلى  
 قَبُولٍ واعتمده الشيخ زكريا في شرح الروض وغيره قالوا لأن الوقف بالقرب  
 أشبه منه بالعقود قالوا وعندئذ فالشرط عدم الردّ اه سمي.

(١) قوله (ومثله في الحكم والمصرف منقطع الوسط) هو الذى صرح به فى الروضة  
 ومثّل له بأن وقف على أولاده ثم رجل مجهول ثم الفقراء وهو الذى أطلقه  
 ومثّل به كثيرون لمنقطع الوسط. وبحث ابن المقرئ وتبعه فى فتح الوهاب  
 والنهاية وغيرهما أن هذا إذا كان يُعلمُ أمدُ انقطاع الوسط كالمثال المذكور =

وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي مَحْظُورٍ وَهُوَ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ مِنْ تَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ أَوْ تَسْوِيَةٍ

فلان<sup>(١)</sup> ثم الفقراء أو على أولادى ثم نفسى<sup>(٢)</sup> ثم الفقراء ٥

(و) الثالث (أَنْ لَا يَكُونَ) الْوَقْفُ (فِي مَحْظُورٍ) بَطَاءِ مُشَالَةٍ أَيْ مُحَرَّمٍ فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى عِمَارَةِ كَنِيسَةٍ لِلتَّعَبُّدِ ٥ وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْوَقْفِ ظُهُورُ قَصْدِ الْقُرْبَةِ بَلِ الشَّرْطُ انْتِفَاءُ الْمَعْصِيَةِ سِوَاءٍ وُجِدَ فِي الْوَقْفِ ظُهُورُ قَصْدِ الْقُرْبَةِ كَالْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَمْ لَا كَالْوَقْفِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ٥

وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَقْفِ أَنْ لَا يَكُونَ مُؤَقَّتًا كَوَقَفْتُ هَذَا سَنَةً ٥ نَعَمْ إِنْ قَالَ وَقَفْتُهُ عَلَى زَيْدٍ سَنَةً ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ مِثْلًا صَحَّ لِأَنَّهُ عَقَبُهُ بِمَصْرَفٍ آخَرَ ٥ وَأَنْ لَا يَكُونَ مُعَلَّقًا كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ وَقَفْتُ كَذَا ٥

(وَهُوَ) أَيْ الْوَقْفُ (عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ) فِيهِ (مِنْ تَقْدِيمٍ) لِبَعْضِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ (وَتَأْخِيرٍ) أَيْ تَرْتِيبٍ لَهُمْ كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْأَوْرَعِ مِنْهُمْ بِكَذَا وَكَذَا فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ كَانَ لغيرِهِ أَوْ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ (وَتَسْوِيَةٍ) كَوَقَفْتُ

= فِي الشَّرْحِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمْدُ الْإِنْقِطَاعِ مَعْلُومًا كَأَنْ قَالَ وَقَفْتُهُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ ثُمَّ لِلْفُقَرَاءِ فَلَا أَثَرَ عِنْدُنَا لِلْمَصْرَفِ الْمَتَوَسِّطِ بَلِ يُنْتَقَلُ فِيهِ إِلَى مَنْ ذَكَرَ بَعْدَهُ أَيْ لِلْفُقَرَاءِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِأَمْدِ الْإِنْقِطَاعِ وَلَا يَكُونُ كَمِنْقَطَعِ الْآخِرِ اهـ سَمِير .

(١) قَوْلُهُ (عَلَى عَبْدِي فَلَانٍ) أَيْ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ . سَمِير .

(٢) قَوْلُهُ (ثُمَّ نَفْسِي الْخ) أَيْ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقَفْتُ الْإِنْسَانَ عَلَى نَفْسِهِ . سَمِير .

## أو تفضيل ○

(فصل)

على أولادى بالسَّوِيَّةِ بين ذكورهم وإناثهم ومثله الإطلاقُ  
كوقفتُ على أولادى فيحملُ على التَّسْوِيَّةِ (وتفضيل) لبعضهم  
على بعض كوقفتُ على أولادى للذكر منهم مثلُ حظِّ  
الأنثيين ○

(فصل) فى أحكام الهبة وهى شاملة للصدقة والهبة والفرق  
بينها أن الصدقة تملك بقصد الثواب والهبة تملك بقصد  
الإكرام وكلُّ منهما إن كان بصيغة فهو هبة وإلا فلا ○  
والهبة لغة مأخوذة من هبوب الريح ويجوز أن تكون من هبَّ  
من نومه إذا استيقظ فكأنَّ فاعلها استيقظ للإحسان ○

وهى فى الشرع تملك مُنَجَّزٌ مُطْلَقٌ فى عينٍ أو منفعة بلا  
عَوَضٍ ولو للأعلى ○ فخرج بالتمليك العارية وبالمُنَجَّزِ الوصيةُ  
وبالمُطلقِ التملك المؤقت كما فى الإجارة ○ وزاد بعضهم فى  
التعريف حال الحياة لإخراج الوصية فإنَّ صَحَّ إخراجها بقيدِ  
المُنَجَّزِ فلا حاجة لهذا القيد ولذا حذفته من الحدِّ ○

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فى سورة النساء ﴿فَإِنْ  
طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ قال الطبري وغيره إن  
وهب لكم أيها الرجال نساؤكم شيئاً من مهرهن بطيب نفسٍ  
منهنَّ فكلوه هنيئاً مريئاً اه وأخبارُ كخبر البخاري لو دُعيتُ إلى  
كُرَاعٍ لأَجَبْتُ ولو أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبَلْتُ اه

وكلُّ ما جازَ بيعُهُ جازَتْ هبُّهُ ولا تَلْزَمُ الهَبَةُ إِلَّا بِالْقَبْضِ وإذا قَبَضَهَا  
المَوْهُوبُ له لم يَكُنْ للواهبِ أن يرجعَ فيها إِلَّا أن يكونَ والدًا ⑤ وإذا  
أعمرَ شيئًا أو أرقبَهُ كانَ للمُعمرِ أو للمُرْقَبِ ولورثتِهِ من بعده ⑥

وأركانُ الهَبَةِ أربعةٌ واهبٌ وموهوبٌ له وموهوبٌ وصيغَةٌ ⑤  
وشرطُ الواهبِ المُلْكُ وإطلاقُ التصرفِ في ماله ⑤ وشرطُ  
الموهوبِ له كونهُ أهلاً لتملُّكِ الموهوبِ ولو كانَ غيرَ مكلفٍ ⑤  
(و) أمَّا المَوْهُوبُ فإنَّ (كلَّ ما جازَ بيعُهُ جازَتْ هبُّهُ) وما لم يَجْزُ  
بيعُهُ كمجهولٍ ونجسٍ ومغصوبٍ وضالٍّ وعاقٍ لم تَجْزُ هبُّهُ إِلَّا  
حَبَّتَى حنْطَةٍ ونحوها فإنه لا يجوزُ بيعُهما وتجاوزُ هبَّتِهما ⑤  
والصيغَةُ إيجابٌ وقبولٌ ⑤

ولا تُملِكُ (ولا تَلْزَمُ الهَبَةُ إِلَّا بِالْقَبْضِ) بإذن الواهبِ فلو  
مات الموهوبُ له أو الواهبُ قَبْلَ قبْضِ الهَبَةِ لم تنفسخِ وقامَ  
وارثُهُ مَقَامَهُ في القبْضِ والإقباضِ ⑤ ولو اسْتَقْلَّ المَوْهُوبُ له  
بالقبْضِ لم يملكها ودخلتْ في ضمانِهِ ⑤ (وإذا قبضها) بإذن  
الواهبِ (الموهوب له) ملكها و(لم يَكُنْ للواهبِ أن يرجعَ فيها  
إلا أن يكونَ والدًا) أبًا أو أمًّا وإن علا ⑤

(وإذا أعمرَ) شخصًا (بيتًا) مثلاً كقولِهِ أَعْمَرْتُكَ هذا البيتَ أَيْ  
جَعَلْتُهُ لكَ عَمْرَكَ (أو أَرَقَبَهُ) إِيَّاهُ كقولِهِ أَرَقَبْتُكَ هذا البيتَ أو  
جَعَلْتُهُ لكَ رُقْبَى أَيْ إنْ مُتَّ قَبْلِي عادَ لِي وإنْ مُتَّ قَبْلَكَ استقرَّ  
لَكَ فَقَبِلَ وَقَبْضَ صَحَّتِ الهَبَةُ فِي كِلَيْهِمَا وإنْ زَادَ فِي لَفْظِهِ فإنْ  
مُتَّ عادَ لِي و(كانَ) عندئذٍ ذلكَ الشَّيْءُ (للمُعمرِ أو للمُرْقَبِ)  
بلفظ اسم المفعول فيهما (ولورثتِهِ مِنْ بَعْدِهِ) وَيَلْغُو الشرطُ

(فصل) وإذا وَجَدَ لُقْطَةً فِي مَوَاتٍ أَوْ طَرِيقٍ فَلَهُ أَخْذُهَا أَوْ تَرْكُهَا وَأَخْذُهَا أَوَّلَى

المذكورُ ○

(فصلٌ) فِي أَحْكَامِ اللَّقْطَةِ ○

وَهِيَ بِفَتْحِ الْقَافِ اسْمٌ لِلشَّيْءِ الْمُلتَقِطِ وَمَعْنَاهَا شَرْعًا مَا ضَاعَ مِنْ مَالِكِهِ بِسِقْوٍ أَوْ غَفْلَةٍ وَنَحْوِهِمَا ○

وَالْأَصْلُ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ وَخَبَرُ الصَّحِيحِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ فَقَالَ اعْرِفْ عِفَاصَهَا <sup>(١)</sup> وَوِكَاءَهَا <sup>(٢)</sup> ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا <sup>(٣)</sup> وَلِتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ <sup>(٤)</sup> فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدَّهَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا وَسَأَلُهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ فَقَالَ مَا لَكَ وَمَا لَهَا دَعَهَا فَإِنَّهَا مَعَهَا حِذَاوُهَا وَسِقَاوُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا وَسَأَلُهُ عَنْ الشَّاةِ فَقَالَ خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ اهـ

(و) أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةُ التَّقَاطُ وَلَا فِطْرٌ وَمِلْتَقَطٌ ○

(و) إِذَا وَجَدَ) شَخْصٌ (لُقْطَةً فِي مَوَاتٍ) أَوْ طَرِيقٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ (فَلَهُ أَخْذُهَا وَ) لَهُ (تَرْكُهَا وَ) لَكِنْ (أَخْذُهَا أَوَّلَى)

(١) قوله (عفاصها) العفاص هو الجلد الذي يُلبَسُ رأسُ القارورة كأنه كالوعاءٍ لها . سمير .

(٢) قوله (وكاءها) الوكاء هو رباطُ القُرْبَةِ وَغَيْرِهَا الَّذِي يُشَدُّ بِهِ رَأْسُهَا . سمير .

(٣) قوله (فاستنفقها) أى فتملكها وأنفقها إن شئت . سمير .

(٤) قوله (ولتكن وديعةً عندك) قال النووي في شرح مسلم أى لا ينقطع حقُّ

صاحبها بل متى جاءها فأدّها إليه إن كانت باقية وإلا فبدلها اهـ سمير .

من تركها إن كان على ثقة من القيام بها ☉ وإذا أخذها وجب عليه أن يعرف ستة أشياء وعاءها وعفاصها ووكاءها وجنسها وعددها

من تركها (إن كان) الآخذ (على ثقة من القيام بها) أى بما يجب عند أخذها فلو تركها من غير أخذ لم يضمها ☉ ويستحب الإشهاد على التقاطها لتملك أو حفظ ☉ ويصح التقاط الفاسق والصبي المميز نعم ينزع القاضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا يكتفى بتعريفه بل يضم القاضي إليه رقيباً عدلاً يمنع من الخيانة فيها ☉ وينزع الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها ثم بعد تعريفها يملك اللقطة للصبي إن رأى المصلحة في تملكها له أما غير المميز فلا يصح التقاطه ☉

(وإذا أخذها) أي اللقطة (وجب عليه أن يعرف) من المعرفة لا من التعريف (ستة أشياء) في اللقطة عند إرادته تملكها فإن لم يرد ذلك استحب عقب أخذها ولم يجب<sup>(١)</sup> أن يعرف (وعاءها) من جلد أو خرقة مثلاً (وعفاصها) وهو هنا الجلد الذي على رأس القارورة ويكون بمعنى الوعاء أيضاً (ووكاءها) بالمد وهو الخيط الذي تربط به (وجنسها) من ذهب أو فضة أو غير ذلك (وعددها) إن كان يضبط بالعد كاثنتين مثلاً

(١) قوله (استحب عقب أخذها ولم يجب) عبارة الغزى مطلقاً فإنه قال [وجب عليه أن يعرف في اللقطة عقب أخذها ستة أشياء] وإليه ذهب ابن الرفعة لكن قال الأذرعى وغيره يستحب اه وقال الرملى فى حاشيته على أسنى المطالب وهو الأصح وهو ظاهر قول النووى والرافعى أى إلا إن أراد تملك اللقطة فتجب عليه المعرفة عندئذ اه سمير.

ووزنها ويحفظها في حرز مثلها ثم إذا أراد تملكها عرفها سنة على أبواب المساجد وفي الموضع الذي وجدها فيه

(ووزنها) إن كان ضبطها بالوزن كدرهم وسابعا وهو نوعها كثيرة عثمانية أو إنكليزية أو ريالا نمساويا وثامنا وهو صفتها كصحفة أو تكسير ويستحب كُتُبُ الأوصاف خوفا من نسيانها وأنه التقطها في وقت كذا وفي مكان كذا ☉ (و) يجب على الملتقط أن (يحفظها) لِمَالِكِهَا (في حرز مثلها) وسيأتى بيان حرز المثل في الحدود إن شاء الله تعالى ☉

(ثم إذا أراد) الملتقط (تملكها) أو حفظها على مالِكها ليظهر (عرفها) بتشديد الراء من التعريف (سنة) تحديدا من يوم التعريف في مواطن اجتماع الناس كالمساجد والأسواق والمقاهي ونحو ذلك نعم صَحَّ أَنَّ المساجد لم تُبَنِّ لِهَذَا لذا فليعرفها (على أبواب المساجد) عند خروج الناس من الجماعة لِأَنَّ ذلك أقرب إلى وجد<sup>(١)</sup> صاحبها (و) يجب التعريف (في الموضع الذي وجدها فيه) لِأَنَّ طَلَبَ الشَّيْءِ فِي مكانه أكثر ☉ ويكون ذلك على العادة زمانا ومكانا فلا يجب استيعاب السنة بالتعريف بل يُعَرَّفُ أَوَّلَ أسبوعٍ كُلِّ يومٍ مرتين طَرَفِي النهار لا ليلا ولا وقت القيلولة ثم في كُلِّ يومٍ مرةً طَرَفُهُ أسبوعا أو أسبوعين ثم كُلِّ أسبوعٍ مرةً أو مرتين حَتَّى يَتِمَّ سبعة أسابيع ثم شهرا مرةً أو مرتين إِلَى آخِرِ السَّنةِ بحيثُ يَظْهَرُ أَنَّ تعريفه

(١) قوله (وجد) بالواو المثناة ثم الجيم الساكنة مصدرٌ مِنْ وَجَدَ. سَمِير.



فإن لم يجد صاحبها كان له أن يملكها بشرط الضمان ⑤

الأخير تكرار لما قبله أى فلا يُظن أنه للقطعة أخرى ⑥ ويبيّن في التعريف زمن وجدان القطعة ويُستحب أن يذكر فيه بعض أوصافها بلا مبالغة لئلا يعتمد الكاذب فإن بالغ في وصفها حتى استوعبها ضمن<sup>(١)</sup> ⑦ وقد يتصور التعريف سنتين وذلك إذا قصد الحفظ فعرفها سنة ثم قصد التملك فإنه لا بد من تعريفه سنة من حينئذ ⑧

ومؤنة التعريف على الملتقط إن أخذها ليملكها وإن لم يملكها بعد ذلك فإن أخذها للحفظ رتب القاضي مؤنتها من بيت المال أو يقترضها على مالِكها ⑨ ومن التقط شيئاً حقيراً وهو ما لا يكثر أسف مالِكه عليه ولا يطول طلبه له غالباً لا يلزمه التعريف سنة بل يعرفه زمناً يُظن أن فاقده يُعرض عنه غالباً بعد ذلك الزمن ⑩

(فإن لم يجد صاحبها) بعد تعريفها سنة (كان له أن يملكها) إن وجدها في غير حرم مكة (بشرط الضمان) لمالكها إن ظهر وأما لقطعة حرم مكة فلا يحل أخذها إلا لحفظ ⑪ ولا يملكها

(١) قوله (ضمن) أى لأنه وإن كان التسليم لا يلزم إلا بالبينة فقد يرفعه المطالب إلى من يلزم الدفع بالصفات. قال أصحابنا لا يجب دفع القطعة إلى من طالب بها وعرف أوصافها إلا بيّنة وتأولوا ما في بعض الأحاديث من الأمر بالدفع إليه على أن المراد أنه إذا صدقه جاز الدفع إليه ولا يجب. قاله النووي في شرح مسلم قال فالأمر بدفعها إليه بمجرد تصديقه ليس للوجوب والله أعلم اهـ سمير.

(فصل) واللُّقْطَةُ على أربعة أضربٍ أحدها ما يبقى على الدوام فهذا حكمه والثاني ما لا يبقى كالطعام الرطْبُ فهو مخيرٌ بين أكله وغُرمه أو بيعه وحفظ ثمنه والثالث ما يبقى بعلاجِ كالرُّطْبِ

الملتقطُ بمجردِ مُضيِّ السنة بل لا بُدَّ من لفظِ يَدُلُّ على التملكِ كتملَّكْتُ هذه اللقطة ٥ فإن تملكها وظهر مالُها وهي باقيةٌ واتفقا على ردِّ عَيْنِها أو بدلِها فالأمرُ فيه واضحٌ وإن تنازعا فطلبها المالكُ وأراد الملتقطُ العدولَ إلى بدلِها أُجيبَ المالكُ ٥ وإن تَلَفَتْ بعد تملكِها غرمَ الملتقطُ مثلها إن كانت مثليَّةً أو قيمتها إن كانت متقوِّمةً يومَ التملكِ لها ٥ وإن نَقَصَتْ ببيعٍ حَدَثَ بعد التملكِ فَلَهُ العدولُ إلى بدلِها سليماً إن رَضِيَ اللاقطُ وإلَّا أخذها مَعَ الأرضِ ٥

(واللُّقْطَةُ على أربعة أضربٍ أحدها ما يبقى على الدوام) كذهبٍ وفضةٍ وقماشٍ (فهذا) أى ما سَبَقَ من تعريفِها سنةً وتملكِها بعد ذلك (حكمه) ٥

(و)الضربُ (الثاني ما لا يَبْقَى) على الدوام بل يفسد بالتأخير ولا يَبْقَى بعلاجٍ (كالطعام الرطْبُ) كالرُّطْبِ الذی لا يَتَتَمَّرُ والعنبُ الذی لا يَتَزَبَّبُ (فهو) أى الملتقطُ له (مخيرٌ بين) خَصْلَتَيْنِ بحسبِ المصلحة للمالك (أكله) بعد تملكِها (وغُرمه) أى غُرمَ بدلِها مِنْ مِثْلِ أو قيمةٍ بعد تعريفِها (أو بَيعه) بثمنِ المثل (وحفظِ ثمنِها) إلى ظهورِ مالِها ٥ وله أن يتملكَ الثمنَ بعد أن يُعرَفَ المبيعَ سنةً بنيةً تملكِ ثمنه ٥

(والثالث ما يَبْقَى بعلاجٍ) فيه (كالرُّطْبِ) الذی يتتمرُّ والعنبُ

فيفعل ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه والرابع ما يحتاج إلى نفقة كالحيوان وهو ضربان حيوان لا يمتنع بنفسه فهو مخير بين أكله وغرم ثمنه أو تركه والتطوع بالإنفاق عليه أو بيعه وحفظ ثمنه وحيوان يمتنع بنفسه فإن

الذى يتزبب (يفعل ما فيه المصلحة) للمالك (من بيعه وحفظ ثمنه) ويعرف المبيع حينئذ ثم يملك الثمن إذا أراد التملك (أو تجفيفه) تبرعاً أو بيع ما يساوى مؤنة التجفيف منه بإذن الحاكم إن وجدته (وحفظه) إلى ظهور مالكة ○

(والرابع ما يحتاج إلى نفقة كالحيوان) ومنه الرقيق ويعرف كونه رقيقاً بنحو علامة فيه فيجوز لقطه في زمن نهب لا أمن وفيه تفاصيل تطلب من مظانها ○ (وهو) أي الحيوان المحتاج للنفقة (ضربان) أحدهما (حيوان لا يمتنع بنفسه) من صغار السباع كذئب وفهد ونمر وذلك كغنم وعجل (فهو) أي الملتقط إن التقطه في غير العمران عرفه سنة وهو مع ذلك (مخير) فيه (بين) ثلاثة أشياء (أكله) إن كان مأكولاً بعد تملكه في الحال (وغرم ثمنه أو تركه) عنده (والتطوع بالإنفاق عليه) إن شاء فإن لم يتطوع وأراد الرجوع فلينفق بإذن الحاكم فإن لم يجدته أشهد (أو بيعه وحفظ ثمنه) إلى ظهور مالكة أو تملك الثمن بعد سنة إن شاء ○ فإن التقطه في العمران امتنع عليه الأكل لسهولة بيعه في الحضر ويتخير فيه بين الأمرين الأخيرين ○ (و) الثاني (حيوان يمتنع بنفسه) من صغار السباع بقوته كإبل وبقر وفرس وحمار أو بشدة عدوه كغزال وأرنب أو بطيرانه كحمام (فإن

وجدَه فى الصحراء تركَه وإن وجدَه فى الحَضَرِ فهو مخيَّر بين الأشياء  
 الثلاثة ٥  
 (فصل)

وجدَه المُلْتَقِطُ (فى الصحراء) الآمنة (تركَه) وحَرَمَ التقاطَه  
 للتملُّك فلو أَخَذَهُ للتملُّك ضَمِنَهُ وَأَمَّا أَخْذُهُ لِلْحِفْظِ فهو جائزٌ  
 للحاكم ونَوَإِهِ وكذا للأحاد لئلاَّ يَضِيعَ بأخذِ خائنٍ (وإن وجدَه)  
 المُلْتَقِطُ (فى الحَضَرِ فهو) عند المصنِّفِ رحمه الله (مُخيَّر بين  
 الأشياء الثلاثة فيه) والمعتمدُ أنه مخيَّر بين الاثنين الأخيرين  
 ويمتنع عليه أَكُلُهُ لسهولة بيعِهِ فى الحَضَرِ كما تقدَّم ٥

والحاصلُ أَنَّ اللَّقْظَةَ إمَّا أَنْ تحتاجَ إلى نفقةٍ أو لا فإنِ  
 احتاجَتْ فهى الضَّرْبُ الرابعُ وإلاَّ فإنِ لم تتغيَّر بطولِ البقاءِ  
 كالذهبِ والفضةِ خيَّرَ الملتقطُ بينَ أمرينِ تملُّكها مع غُرمِ بدلِها  
 وإدَامَةِ حفظها وإن تغيَّرَتْ فإما أَنْ لا تقبلَ التجفيفَ بالعلاجِ أو  
 تقبلَهُ فإنِ لم تقبلَهُ خيَّرَ بينَ أمرينِ التملُّكِ ثم الأكلِ والغُرمِ وبين  
 البيعِ مع حفظِ الثمنِ وإن قبلتِ التجفيفَ خيَّرَ بينَ بيعِها وحفظِ  
 ثمنِها وبين التجفيفِ لها إما بطريقِ التبرُّعِ أو بيعِ جزءٍ منها  
 لذلك ٥

### (فصل) فى أحكام اللَّقِيطِ ٥

وهو صبيٌّ منبوذٌ<sup>(١)</sup> لا كافلَ له من أبٍ أو جدٍّ أو مَنْ يقومُ  
 مقامَهما ويُلْحَقُ بالصبيِّ المجنونُ ولو بالغًا ٥

(١) قوله (منبوذ) أى مُلْقَى مَرْمًى. سمير.

وإذا وُجِدَ لَقِيطٌ بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَأَخْذُهُ وَتَرْبِيئُهُ وَكَفَالَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْكَفَايَةِ ٥ وَلَا يُقَرَّرُ إِلَّا فِي يَدِ أَمِينٍ ٥ فَإِنْ وُجِدَ مَعَهُ مَالٌ أَنْفَقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ مَالٌ فَنَفَقَتْهُ

وَأَرْكَانُ اللَّقِطِ الشَّرْعِيِّ ثَلَاثَةٌ لَقْطٌ أَيْ أَخْذٌ وَلَقِيطٌ وَلَا قُطٌ ٥

(وإذا وُجِدَ لَقِيطٌ) بِمَعْنَى مَلْقُوطٍ (بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ) وَنَحْوِهَا كَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ (فَأَخْذُهُ) مِنْهَا (وَتَرْبِيئُهُ وَكَفَالَتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْكَفَايَةِ) فَإِذَا التَّقْطُهُ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِحِضَانَتِهِ سَقَطَ الْإِثْمُ عَنِ الْبَاقِي وَإِنْ لَمْ يَلْتَقِطْهُ أَحَدٌ أَثِمَ جَمِيعٌ مَنْ عَلِمَ بِهِ ٥ وَلَوْ عَلِمَ بِهِ وَاحِدٌ فَقَطْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ٥ وَيَجِبُ فِي الْأَصَحِّ الْإِشْهَادُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ هُنَا دُونَ التَّعْرِيفِ بِخِلَافِ اللَّقْطَةِ فِيهِمَا ٥ (وَلَا يُقَرَّرُ) اللَّقِيطُ أَيْ لَا يُتْرَكُ (إِلَّا بِيَدِ أَمِينٍ) مُسْلِمٍ حُرٍّ رَشِيدٍ وَلَوْ أَنْشَى فَلَوْ كَانَ اللَّاقِطُ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ بِهِ رِقٌّ لَمْ يَصَحَّ اللَّقْطُ وَيُنْزَعُ اللَّقِيطُ مِنْهُ لِأَنَّ الْحِضَانَةَ وَلَايَةٌ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا ٥

(فَإِنْ وُجِدَ مَعَهُ) أَيْ اللَّقِيطُ (مَالٌ) كَدَارٍ<sup>(١)</sup> أَوْ خِيْمَةٍ وَجَدَ فِيهَا وَلَا يُعْرَفُ لَهَا مُسْتَحَقٌّ وَغَطَاءٌ وَضَعٌ عَلَيْهِ وَفَرَشٌ تَحْتَهُ (أَنْفَقَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ مِنْهُ) وَلَا يُنْفَقُ الْمَلْتَقِطُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْحَاكِمُ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنْفَقَ عَلَيْهِ بِالْإِشْهَادِ (وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ) أَيْ اللَّقِيطُ (مَالٌ فَنَفَقَتْهُ) كَائِنَةً فِي الْمَالِ الْعَامِّ

(١) قوله (مَالٌ كَدَارٍ إلخ) وَلَيْسَتْ الدَّرَاهِمُ الْمَوْضُوعَةُ بِالْقَرَبِ مِنْهُ وَلَا الدَّابَّةُ الْمَرْبُوطَةُ بِشَجَرَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْهُ لَهُ وَكَذَا الْمَدْفُونُ تَحْتَهُ بِخِلَافِ مَا يُلَفُّ عَلَيْهِ وَدَابَّةٌ مُشْدُودَةٌ بِهِ فَإِنَّهُمَا لَهُ . سَمِير .

## فى بيتِ المالِ ⊙

## (فصل)

المخصَّصِ لذلك كالوَفِّ على اللَّقْطَى فإن لم يُوجَدْ فهى (فى بيت المال) فإن لم يكن بيتُ مالٍ اقترضَ عليه الحاكمُ فإن تَعَدَّرَ وجبتْ نفقتهُ على مُوسِرِى المسلمين إقراضاً على اللَّقِيطِ ثم إن ظهرَ رقيقاً رجعوا على سيِّدهِ أو حرّاً رجعوا عليه إن كان له مالٌ وإلا فعلى قريبٍ تجبُ عليه نفقتهُ فإن لم يُوجَدْ قضى من سهمِ الفقراءِ أو المساكينِ أو الغارمينِ ⊙

(فصل) فى أحكامِ الوديعةِ هى فعيلةٌ من ودَعَ بمعنى ترك واستقرَّ وسكَنَ ⊙

وتُطلق لغةً على الشَّيْءِ المودَعِ عند غير صاحبه للحِفظِ وشرعاً على العقدِ المقتضى للاستِحفاظ<sup>(١)</sup> أى فهى توكيلٌ بحِفظِ مملوكٍ أو مُختَصٍّ ⊙

والأصلُ فيها قبل الإجماعِ آيةُ النساءِ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ وخبرُ أبى داودَ والترمذى أدِّ الأمانةَ إلى مَنْ ائْتَمَنَّكَ ولا تُخَنَّ مَنْ خَانَكَ اهـ

وأركانها أربعةٌ عينٌ وديعةٌ أى مودعةٌ ومودِعٌ بكسرِ الدالِ على وزنِ الفاعلِ ووديعٌ بمعنى مودِعٍ بفتحِ الدالِ على وزنِ المفعولِ وصيغةٌ كاستحفظتُكها واحفظها ويُشترطُ القبولُ ولو بالقبضِ فلا

(١) قوله (المُقتضى للاستِحفاظ) أى لطلبِ الحِفظِ . سمير .

وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ وَيُسْتَحَبُّ قَبُولُهَا لِمَنْ قَامَ بِالْأَمَانَةِ فِيهَا وَلَا يَضْمَنُ إِلَّا  
بِالتَّعَدَّى ⑤

يُشْتَرَطُ فِيهِ لَفْظٌ ⑤

(وَالْوَدِيعَةُ أَمَانَةٌ) فِي يَدِ الْوَدِيعِ (وَيُسْتَحَبُّ قَبُولُهَا لِمَنْ قَامَ  
بِالْأَمَانَةِ فِيهَا) بَأَنْ قَدَرَ عَلَى حِفْظِهَا وَوُثِقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ فِيهَا إِنْ  
كَانَ ثُمَّ غَيْرُهُ وَإِلَّا بَأَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَمِينٌ غَيْرُهُ وَخُشِيَ ضَيَاعُهَا  
وَجَبَّ قَبُولُهَا<sup>(١)</sup> كَمَا أَطْلَقَهُ جَمْعٌ وَلَهُ أَخْذُ أَجْرَةِ الْحِفْظِ وَأَجْرَةُ  
الْحِرْزِ عِنْدئِذٍ عَلَى ذَلِكَ ⑤ وَمَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا حُرِّمَ عَلَيْهِ  
قَبُولُهَا وَلَوْ كَانَ أَمِينًا لِأَنَّهُ يُعَرِّضُهَا لِلتَّلَفِ وَأَمَّا مَنْ قَدَرَ عَلَى  
حِفْظِهَا لَكِنَّهُ لَمْ يَثِقْ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فَيُكْرَهُ لَهُ قَبُولُهَا<sup>(٢)</sup> ⑤ وَيَحْرُمُ  
عَلَى غَيْرِ الْمَالِكِ كَوَلِيِّهِ إِيدَاعُ مَنْ لَمْ يَثِقْ بِأَمَانَتِهِ وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا  
يَخُونُ وَيَحْرُمُ عَلَى الْوَدِيعِ قَبُولُهَا مِنْهُ عِنْدئِذٍ ⑤

(وَلَا يَضْمَنُ) الْوَدِيعُ الْوَدِيعَةَ (إِلَّا بِالتَّعَدَّى) وَالتَّعَدَّى فِيهَا  
وَصُورُ التَّعَدَّى كَثِيرَةٌ مِنْهَا أَنْ يُوَدِّعَ الْوَدِيعَةُ عِنْدَ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ مِنَ  
الْمَالِكِ وَلَا عَذْرٍ مِنَ الْوَدِيعِ ⑤ وَمِنْهَا أَنْ يَنْقَلِبَهَا مِنْ حِرْزِ مِثْلِهَا  
إِلَى مَا دُونَهُ لَا مَجْرَدُ نَقْلِهَا إِلَى حِرْزِ مِثْلِ هُوَ دُونَ حِرْزِهَا

(١) قَوْلُهُ (وَجَبَّ قَبُولُهَا) قَالَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى أَسْنَى الْمَطَالِبِ  
وَمُقْتَضَاهُ أَنْ يَكُونَ حِفْظُهَا عِنْدئِذٍ فَرْضَ كَفَايَةٍ أَهْ سَمِيرَ .

(٢) قَوْلُهُ (فَيُكْرَهُ لَهُ قَبُولُهَا) كَمَا فِي الْمَنْهَاجِ أَيْ وَلَا يَحْرُمُ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مَجْرَدِ  
الْخَشْيَةِ وَقَوُّعِ الْخِيَانَةِ وَلَا غَلْبَةُ الظَّنِّ بِوَقُوعِهَا وَمِنْ ثُمَّ لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَقُوعُهَا  
مِنْهُ حَرَمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا . سَمِيرَ .

وقولُ المُودِعِ مقبولٌ في ردِّها على المُودِعِ ⑤ وعليه أن يحفظها في حرزٍ مثلها ⑥ وإذا طوِّبَ بها فلم يُخرِجها مع القدرة عليها حتى تَلَفَتْ ضَمِنَ ⑦

الأول<sup>(١)</sup> أى إلّا إن نهاه المُودِعُ عن النقل فيضمن بالتلف عندئذٍ ⑧

(وقولُ المُودِعِ) بفتح الدال أي الوديع (مقبولٌ في ردِّها على المُودِعِ) بكسر الدال بيمينه عند المخاصمة ⑤ (وعليه) أى يجب على الوديع (أن يحفظها) أي الوديعة (في حرزٍ مثلها) فإن لم يفعلْ فتلفتْ ضَمِنَ ⑥ (وإذا طوِّبَ) الوديعُ (بها) أى بالوديعة (فلم يُخرِجها) أى لم يُخلَّ بينها وبين طالِبها (مع القدرة عليها) أى على التخلية (حتى تَلَفَتْ ضَمِنَ) بدَلها من مثلٍ أو قيمةٍ فإن أحرَّ إخراجها لعذرٍ كأن كان مشغولاً بصلاةٍ لم يضمن لعدم تقصيره ⑦

والوديعةُ عقدٌ جائزٌ من الطرفين فتتفسخُ بما تنفسخُ به الوكالةُ ⑧



(١) قوله (إلى حرزٍ مثلٍ هو دونَ حرزها الأول) كما ذكره الشيخُ زكرياءُ في تحفة الطلابِ خلافَ ما ذكره في شرح الروضِ والبهجة وغيرهما واعتمدهُ أي المذكورُ في البهجة ابنُ الرِّفْعَةِ والأذَرَعِيُّ والرَّمْلِيُّ وغيرهم. سمير.



## كتاب الفرائض والوصايا

والوارثون من الرجال عشرة الابن وابن الابن وإن سفلَ والأب والجد  
وإن علا والأخ وابن الأخ وإن تراخى والعم وابن العم وإن تباعدًا  
والزوج والمولى المعتق ٥

### (كتاب) أحكام (الفرائض) والوصايا ٥

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من الفرض بمعنى  
التقدير والفريضة شرعًا اسم نصيب مقدّر لمستحقّه ٥

والأصل فيه آيات الموارث وأخبار كخبر الصحيحين  
ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر اهـ

(والوارثون من الرجال) المجمع على إرثهم (عشرة) بعد  
أنواع الإخوة واحدًا وأبنائهم واحدًا وأنواع العم واحدًا وأبنائهم  
واحدًا ومع البسط يعدون خمسة عشر وهم (الابن وابن الابن  
وإن سفلَ والأب والجد وإن علا والأخ) الشقيق وللأب وللأم  
(وابن الأخ) الشقيق وللأب (وإن تراخى) كابن ابن الأخ لغير  
أم فإنه يرث عند عدم أبيه وعمّه (والعم) الشقيق وللأب (وابن  
العم) الشقيق وللأب (وإن تباعدًا) كعم أب الميت وعم جده  
عند عدم الأقرب للميت وابن عم أب الميت وابن عم جده عند  
عدم الأقرب (والزوج والمولى المعتق) ٥ ولو اجتمع كل  
الرجال ورث منهم ثلاثة الأب والابن والزوج فقط ولا يكون

والوارثات من النساء سبعة البنت وبنت الابن والأُم والجدة والأخت  
والزوجة والمولاة المعتقة ٥ ومن لا يسقط بحال خمسة الزوجان  
والأبوان وولد الصلب ٥  
ومن لا يرث بحال سبعة

الميت في هذه الصورة إلا امرأة ٥

(والوارثات من النساء) المجمع على إرثهن (سبع) بعد  
الجدات واحدة والأخوات واحدة ومع البسط يُعدن عشرة هن  
(البنت وبنت الابن) وإن سفلت كنت ابن الابن وإن نزل أبوها  
عند عدم الأقرب منها لا بنت بنت الابن فإنها بنت بنت وبنت  
البنت لا ترث (والأُم والجدة) أُم الأُم وأُم الأب وإن علت ما  
لم تدل بذكر غير وارث كأم أبي الأُم فإن أبا الأُم لا يرث وأُمهُ  
كذلك (والأخت) الشقيقة ولأب ولأُم (والزوجة والمولاة  
المعتقة) ٥ ولو اجتمع كل النساء ولم يكن رجل وارث ورث  
منهن خمس البنت وبنت الابن والأُم والزوجة والأخت الشقيقة  
ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا رجلاً ٥ فأسباب الإرث  
ثلاثة هي الزوجية والقراة والعقاة ٥

(ومن لا يسقط) من الورثة (بحال) يُحجب فيها حجب  
جرمان (خمسة الزوجان والأبوان وولد الصلب) ذكرًا كان أو  
أنثى لأنهم يدلون إلى الميت بأنفسهم بلا واسطة بينهم وبينه ٥  
(ومن لا يرث بحال سبعة) أى فموانع الإرث ثلاثة يدخل  
فيها الذين ذكرهم المصنف رحمه الله هي الرق فلا يرث

## العبد والمدبر وأم الولد والمكاتب والقاتل والمرتد وأهل ملتين ⊙

(العبد) القرن ومثله الأمة (والمُدَبِّرُ وأم الولد والمكاتب) وأمَّا المُبْعَضُ فَيُورَثُ ما ملكه ببعضه الحر ولا يرث ⊙ (و) المانع الثاني القتل فلا يرث (القاتل) مِمَّنْ قَتَلَهُ لا ماله ولا دِيَّتُهُ سواء كان قَتْلُهُ مضموناً بالقصاص أو الدية أو الكفارة أم لا وسواء قَتَلَهُ عمدًا أو خطأ أو مباشرة أو بسبب لمصلحة كَسَقَى الدواء أو بَطَّ الجرح أو لغير مصلحة متهمًا كان أو غير متهم وسواء كان القاتل صغيرًا أو كبيرًا عاقلًا كان أو مجنونًا ⊙ (و) الثالث اختلاف الدِّين فلا يرث (المرتد) قَرِيبَهُ ولو حربيًا أو مرتدًا ومثله الزنديق وهو من يُخْفِي الكفر ويُظْهِرُ الإسلام (وأهل مِلَّتَيْنِ) فلا يرث مسلم من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وإن اختلفت مِلَّتَاهُمَا كيهوديّ ونصراني لأنَّ جميع مِلَلِ الكُفْرِ كالْمِلَّةِ الواحدة، نعم لا يرث حربى من ذِمِّي وعكسه لاختلاف الدِّمَّةِ والحَرَابَةِ وهو كالاختلاف في المِلَّةِ في مَنَعِهِ الْإِرْثِ ⊙

ثم العَصَبَةُ ثلاثة أنواع عَصَبَةٌ بِالنَّفْسِ وعَصَبَةٌ بِالْغَيْرِ وعَصَبَةٌ مَعَ الْغَيْرِ وأُرِيدَ بالعَصَبَةِ مَنْ لَيْسَ لَهُ حَالٌ تَعْصِيبُهُ <sup>(١)</sup> مِنْ جِهَةٍ تَعْصِيبُهُ <sup>(٢)</sup> سَهْمٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمُجْمَعِ عَلَى تَوْرِيثِهِمُ الَّذِينَ سَبَقَ بَيَانُهُمْ فِيرِثُ التَّرَكَةُ كُلُّهَا إِذَا انْفَرَدَ وَيَرِثُ ما فَضَلَ بَعْدَ الْفُرُوضِ

(١) قوله (حَالٌ تَعْصِيبُهُ) أى لإدخالِ الأختِ والبنتِ فإنَّ لهما الفرضَ فقط عند عدم التعصيب وفي حالِ التعصيبِ أى في حالِ كونِ الأختِ مع الأخِ والبنتِ مع الابن لا يكونُ لهما فرضٌ بالمرَّة. سمير.

(٢) قوله (مِنْ جِهَةٍ تَعْصِيبُهُ) أى لإدخالِ مَسْئَلَةِ الأبِ والجَدِّ مع البنتِ فإنَّ للأبِ أو الجدِّ حَالٌ التَّعْصِيبِ مَعَهَا سَهْمٌ وفرضٌ مُقَدَّرٌ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ التَّعْصِيبِ وهو =

وأقرب العَصَبَاتِ الابنُ ثم ابنُه ثم الأبُ ثم أبوه ثم الأخُ للأبِ والأمِّ ثم الأخُ للأبِ ثم ابنُ الأخِ للأبِ والأمِّ ثم ابنُ الأخِ للأبِ ثم العمُّ على هذا الترتيبِ ثم ابنُه

إِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ ⑤ وَأَمَّا الْعَصَبَةُ بِالْغَيْرِ فَهِيَ كُلُّ أُنْثَى عَصَبَهَا ذَكَرٌ وَهُنَّ الْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتُ فَتَرْتِ الْأَخَوَاتُ وَالْبَنَاتُ مَعَ إِخْوَتِهِنَّ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ أَبْنَاءِ الْأَبْنَاءِ أَى إِخْوَتِهِنَّ وَأَبْنَاءِ عَمَمَتِهِنَّ وَلَوْ كَانُوا أَنْزَلَ مِنْهُنَّ بِالْتَعَصِيبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَتَسْتَنِي الْأَخَوَاتُ لِلْأُمِّ مَعَ أَخِيهِنَّ فَإِنَّهُ لَا يُعَصِّبُهُنَّ ⑥ وَالْعَصَبَةُ مَعَ الْغَيْرِ هِيَ كُلُّ أُنْثَى عَصَبَهَا اجْتِمَاعُهَا مَعَ أُخْرَى وَهُنَّ الْأَخَوَاتُ لَا لَأُمِّ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ مَعَ النُّوعَيْنِ فَيَرْتِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرْضِ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْإِبْنِ ⑦

(وأقرب العَصَبَاتِ) بالنفسِ (الابنُ ثم ابنُه ثم الأبُ ثم أبوه ثم الأخُ للأمِّ) ظاهرُه تقدِيمُ الْجَدِّ عَلَى الْأَخِ الشَّقِيقِ وَهُوَ قَوْلُ مَرْجُوْحٍ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُمَا فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ وَمِثْلُ الْأَخِ الشَّقِيقِ الْأَخُ لِأَبٍ فَإِنَّهُ مَعَ الْجَدِّ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَيِّتِ (ثم الأخُ للأبِ) فَيَحْجِبُهُ الْأَخُ الشَّقِيقُ<sup>(١)</sup> (ثم ابنُ الأخِ للأبِ والأمِّ ثم ابنُ الأخِ للأبِ ثم العمُّ على هذا الترتيبِ ثم ابنُه) أَى فَيَقْدَمُ

= السَّدْسُ وَيَأْخُذُ الْبَاقِي تَعَصِيبًا فَيَرْتُ بِالْفَرْضِ وَالتَّعَصِيبِ وَلَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ عَصَبَةً. وَكَذَا الْجَدُّ مَعَ الْأَخْتِ فَإِنَّهُ يَرْتُ السَّدْسَ بِالْفَرْضِ وَمَا يُكْمَلُ بِهِ الثَّلَاثِينَ تَعَصِيبًا. سَمِير.

(١) قَوْلُهُ (فَيَحْجِبُهُ الْأَخُ الشَّقِيقُ) لَكِنْ يَنْبَغِي الْإِنْتِبَاهُ أَنَّهُ إِنْ وُجِدَ الْجَدُّ وَالْأَخُ الشَّقِيقُ مَعَ الْأَخِ لِلْأَبِ عَدُّ الْأَخِ لِلْأَبِ عَلَى الْجَدِّ أَى يُعَدُّ كَأَنَّهُ وَارِثٌ عِنْدَ حِسَابِ حَصَّةِ الْجَدِّ لَكِنَّهُ لَا يَرْتُ فِي الْحَقِيقَةِ بَلْ يَحْجِبُهُ الْأَخُ الشَّقِيقُ. سَمِير.

فإن عُدِمَتِ الْعَصَبَاتُ فَاَلْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ٥

(فصل) والفروضُ المذكورةُ<sup>(١)</sup> في كتابِ الله تعالى سِتَّةٌ

الْعَمُّ لِلأَبوينِ ثم للأبِ ثم بنوهما كذلك ثم يُقَدَّمُ عَمُّ الأبِ من الأبوينِ ثم من الأبِ ثم بنوهما كذلك ثم يُقَدَّمُ عَمُّ الجَدِّ من الأبوينِ ثم من الأبِ وهكذا ٥ (فإذا عُدِمَتِ الْعَصَبَاتُ) مِنَ النَّسَبِ وَالْمَيْتُ عَتِيقٌ (فَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ) يرثُهُ بِالْعُصْبَةِ ذَكَرًا كَانَ الْمُعْتَقُ أَوْ أُنْثَى فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لِلْمَيْتِ عَصْبَةٌ بِالنَّسَبِ وَلَا عَصْبَةٌ بِالْوَلَاءِ فَمَالُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِنْ وُجِدَ مُسْتَقِيمًا وَإِلَّا رُدَّ الْبَاقِي عَلَى أَهْلِ الْفُرُوضِ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ وَرَثَ ذَوُو الْأَرْحَامِ ٥

(فصل) في الفروضِ الْمُقَدَّرَةِ نَصًّا وَقِيَاسًا وَبَيَانٍ مُسْتَحَقِّهَا ٥

(وَالْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ) الْمَذْكُورَةُ (فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى) سِتَّةٌ لَا

يُزَادُ عَلَيْهَا وَلَا يُنْقَصُ مِنْهَا إِلَّا لِعَارِضٍ كَالْعَوْلِ<sup>(١)</sup> وَالرَّدِّ<sup>(٢)</sup> ٥

(أ) في بعض النسخ (المقدرة). سمير.

(١) قوله (كَالْعَوْلِ) الْعَوْلُ زِيَادَةٌ فِي أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ وَنَقْصٌ مِنَ الْأَنْصِبَاءِ كَأَمَّ وَأَخْتٍ شَقِيقَةٍ وَزَوْجٍ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلأَخْتِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ أَصْلُ الْمَسْئَلَةِ مِنْ سِتَّةٍ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجِ وَالشَّقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ حَصَّتَانِ فَتَعُولُ الْمَسْئَلَةُ أَى يُزَادُ فِي أَصْلِهَا فَيَصِيرُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجِ وَالشَّقِيقَةِ ثَلَاثَةٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ حَصَصٍ وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ مِنْ ثَمَانِيَةٍ. سمير.

(٢) قوله (وَالرَّدِّ) هُوَ زِيَادَةٌ فِي قَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ وَنَقْصٌ مِنْ عَدَدِ الْمَسْئَلَةِ وَمِثَالُهُ أُمَّ وَأَخْتٌ لِغَيْرِ أُمَّ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَلِلأَخْتِ النِّصْفُ أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ لِلْأُمِّ اثْنَانِ وَلِلأَخْتِ ثَلَاثَةٌ زَادَ نَصِيبُ وَاحِدٍ فَيُنْقَصُ مِنْ عَدَدِ الْمَسْئَلَةِ وَتَصُحُّ مِنْ خَمْسَةِ لِلْأُمِّ اثْنَانِ وَلِلأَخْتِ ثَلَاثَةٌ. سمير.

## النَّصْفُ والرُّبْعُ والثَّمْنُ والثَّلَاثَانُ والثَّلْثُ والسُّدْسُ

وهناك فرضٌ مُقَدَّرٌ بالاجتهادِ في المذهبِ وهو الثلثُ للجدِّ حيثُ اجتمعَ معَ أخوينِ فصاعداً<sup>(١)</sup> وءَاخِرُ وهو ثلثُ الباقي للأمِّ بعد فرضِ الزوجيةِ في العَمَرِيَّتَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

وأما الستَّةُ فهيَ (النصفُ والرُّبْعُ والثَّمْنُ والثَّلَاثَانُ والثَّلْثُ والسُّدْسُ) وقد يُعَبِّرُ الفَرَضِيُّونَ عن ذلك بعبارَةٍ مختصرة هيَ

(١) قوله (الثلثُ للجدِّ حيثُ اجتمعَ معَ أخوينِ فصاعداً) فإنَّ الثلثَ أحظُّ له من المقاسمةِ، والقاعدةُ أنَّ الجدَّ إذا كان مع الإخوةِ أو الأخواتِ للأبِّ والأمِّ أو للأبِّ فقط وليس معهم صاحبُ فرضٍ يكونُ للجدِّ الأحظُّ من ثلثِ التركةِ كلها أو المقاسمةِ كأنه أخٌ ذكرٌ مع الإخوةِ للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيينِ فإن كان معه أخٌ واحدٌ فالأحظُّ له ههنا المقاسمةُ لأنه يأخذ نصفَ جميعِ المالِ وإن كان معه أخوانِ استوتَّ له المقاسمةُ والثلثُ وإن كان معه ثلاثةُ إخوةٍ فما زاد فالأحظُّ له ههنا أن ينفرد بثلثِ جميعِ المالِ . سَمِير .

(٢) قوله (في العَمَرِيَّتَيْنِ) سُمِّيَتَا كذلك لأنَّ أولَ مَنْ قَضَى فيهما عمرُ رَضِيَ اللهُ عنه فالأولَى منهما زوجٌ وأبوانِ فللزَّوجِ النصفُ وللأمِّ الثلثُ فرضاً فيبقى للجدِّ سدسٌ نصفُ حصَّةِ الأمِّ وهو خلافُ القاعدةِ المعهودةِ مِن أنَّ الرجلَ والمرأةَ إذا تساويا في الدرجةِ كانَ للمرأةِ في الميراثِ نصفُ نصيبِ الرجلِ كالبناتِ مع الابنِ والأختِ مع الأخ فقال عمرُ رَضِيَ اللهُ عنه تُعْطَى الأمُّ ثلثُ الباقي بعد حصَّةِ الزَّوجِ وهو سَهْمٌ من ستَّةٍ ويأخذُ الأبُّ سَهْمَيْنِ هما ما بَقِيَ، والثانيةُ زوجةٌ وأبوانِ للزوجةِ فرضُها وهو الرُّبْعُ وللأمِّ الثلثُ وهو أربعةُ سهامٍ من اثنتي عشرٍ فيبقى للأبِّ خمسةُ سهامٍ فقال سيدنا عمرُ تُعْطَى الأمُّ ثلثُ ما بَقِيَ بعد حصَّةِ الزوجةِ وهو ثلاثةُ سهامٍ ويكونُ للأبِّ ما بَقِيَ وهو ستَّةُ سهامٍ . وقد وافق جمهورُ الصحابةِ سيدنا عمرَ على اجتِهادهِ وأباهُ بعضُهم تمسُّكاً بظاهرِ الكتابِ وهو قولُه تعالى في سورةِ النساءِ ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ . سَمِير .

فالنصف فرض خمسة البنت وبنت الابن والأخت من الأب والأم والأخت من الأب والزوج إذا لم يكن معه ولد ⊙ والرُّبع فرض اثنين الزوج مع الولد أو ولد الابن وهو فرض الزوجة والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن ⊙ والثلث فرض الزوجة والزوجات مع الولد أو ولد الابن ⊙

الربع والثلث وضعف كل ونصف كل (فالنصف فرض خمسة البنت) الواحدة أى حيث لا ذكر يعصبها (وبنت الابن) الواحدة أى إن لم يكن ابن ولا بنت ولا ذكر يعصبها (والأخت) الواحدة (من الأب والأم) حيث لا معصب ولا ولد أو ولد ابن ولا أب أو أبا أب (والأخت) الواحدة (من الأب) أى حيث لا معصب ولا ولد أو ولد ابن ولا أب أو أبا أب ولا أخ شقيق أو أخت شقيقة (والزوج إذا لم يكن) معه (ولد) للزوجة ذكر أو أنثى (ولا ولد ابن) للزوجة ⊙

(والرُّبع فرض اثنين الزوج) ولو لم يدخل بالزوجة المتوفاة ولم يختل بها ولو كانت فى عِدَّة رجعية (مع الولد أو ولد الابن) سواء كان ذلك الولد منه أم من غيره (وهو) أى الرُّبع (فرض الزوجة) والزوجتين (والزوجات مع عدم الولد أو ولد الابن) والأفصح فى الزوجة حذف التاء ولكنهم يثبتونها فى الفرائض للتمييز ⊙

(والثلث فرض الزوجة) أو الزوجتين (أو الزوجات) دخل بهن الزوج أم لا (مع الولد أو ولد الابن) ذكراً كان أو أنثى فإن كانت زوجة واحدة انفردت بالثلث وإن كنَّ اثنتين فأكثر

والثلاثان فرضُ أربعة البنّتين وبنّتي الابن والأختين من الأب والأم والأختين من الأب ⑤ والثُلثُ فرضُ اثنتين الأم إذا لم تحجب وهو للاثنتين فصاعدًا من الإخوة والأخوات من ولد الأم ⑥

اشترَكَ فيه بالسوية ⑦

(والثلاثان فرضُ أربعة البنّتين) فأكثر عند عدم الابن (وبنّتي الابن) فأكثر عند عدم الولد وابن الابن (والأختين من الأب والأم) فأكثر عند عدم الأب والأولاد وأولاد الابن (والأختين من الأب) فأكثر عند عدم الشقيقة والأب والأولاد وأولاد الأبناء وهذا عند انفراجهن عن إخوتهن الذكور فإن كان معهن ذكر سقط فرضهن وورثن بالتعصيب للذكر مثل حظ الأنثيين وقد يزدن على الثلثين كما لو كنّ عشرا والذكر واحدا فلهنّ عشرة من اثني عشر وهي أكثر من ثلثي التركة وقد ينقصن كبنّتين مع ابنتين فللبنّتين الثلث ولكل من الابنتين الثلث فتكون المسئلة من ستة لكل بنت سهم ولكل ابن سهمان ⑧

(والثلث فرضُ اثنتين الأم إذا لم تحجب) حجب نقصان بأن لم يكن للميم ولد ولا ولد ابن ولا جمع من الإخوة اثنان فأكثر سواء كانوا ذكورا أم إناثا أشقاء أم لأب أم لأم وإن لم يرث حاجبها لسقوطه بمن هو أولى منه كما لو مات شخص عن أب وأم وأخوين فللأم السدس وللأب الباقي ولا شيء للأخوين ⑨ (وهو) أي الثلث (للاثنتين فصاعدًا من الإخوة والأخوات من ولد الأم) ذكورا كانوا أو إناثا أو البعض كذا



والسُدُسُ فرضُ سبعةِ الأمِّ مع الولدِ أو ولدِ الابنِ أو اثنينِ فصاعداً من الإخوةِ والأخواتِ وهو للجدَّةِ عندَ عَدَمِ الأمِّ ولبنَتِ الابنِ مع بنتِ الصُّلبِ وهو للأختِ من الأبِ مع الأختِ من الأبِ والأمِّ وهو فرضُ

والبعضُ كذا بالسَّوِيَّةِ بينهم لا يفضلُ في ذلك الذَّكَرُ على الأنثى وذلك عندَ عَدَمِ الأبِ وإنِ علا والولدِ وإنِ سفلَ ٥

(والسُدُسُ فرضُ سبعةِ الأمِّ مع الولدِ أو ولدِ الابنِ أو) مع (اثنينِ فصاعداً مِنَ الإخوةِ والأخواتِ) أشقاءُ أمِّ لأبٍ أمِّ لأمِّ ٥ (وهو) أي السُدُسُ (لِلجدَّةِ عندَ عَدَمِ الأمِّ) وللجدتينِ والثلاثِ ولا يحجُّبُها إلا الأمُّ إلا إذا أَدَلَّتْ بِذَكَرٍ فيحجُّبُها الذَّكَرُ الَّذِي أَدَلَّتْ به فَيُعْلَمُ من ذلك أَنَّ الجدَّةَ إذا كانتْ لأمِّ لم تُحجَبْ إلا بالأمِّ وإذا كانتْ لأبٍ حَجَبَهَا الأبُ والأمُّ ٥ وَالجدَّةُ القُرْبَى مِنْ كُلِّ جِهَةٍ تَحجُّبُ البُعْدَى منها سواءً أَدَلَّتْ بها كأمِّ أبٍ وأمِّ أمِّ أبٍ وأمِّ أمِّ أمِّ أمٍّ أو لم تُدَلِّ بها كأمِّ أبٍ وأمِّ أبي أبٍ فلا تَرِثُ البُعْدَى مع وَجُودِ القُرْبَى ٥ والقُرْبَى من جِهَةِ الأمِّ كأمِّ أمِّ تَحجُّبُ البُعْدَى مِنْ جِهَةِ الأبِ كأمِّ أمِّ أبٍ أمَّا القُرْبَى من جِهَةِ الأبِ كأمِّ أبٍ فلا تَحجُّبُ البُعْدَى من جِهَةِ الأمِّ كأمِّ أمِّ أمٍّ بل يَكُونُ السُدُسُ بَيْنَهُمَا بالسَّوِيَّةِ ٥ (و)السُدُسُ يُفَرَضُ (لبنَتِ الابنِ مع بنتِ الصُّلبِ) الواحدةُ تكملةُ الثلثينِ فَإِنْ تَعَدَّدَتْ بنتُ الصُّلبِ بَأَنٍ كَانَتَا اثنتينِ فَأَكْثَرُ حُجِبَتْ بنتُ الابنِ لاسْتِغْراقِ البناتِ الثلثينِ ٥ (وهو) أي السُدُسُ (لِلأختِ مِنَ الأبِ مع الأختِ مِنَ الأبِ والأمِّ) لتكملةِ الثلثينِ كما في بنتِ الابنِ مع البنتِ أَيْ فَإِنْ تَعَدَّدَتْ الشَّقِيقَةُ بَأَنٍ كَانَتَا اثنتينِ فَأَكْثَرُ سَقَطَتْ الْأَخْتُ مِنَ الْأَبِ لاسْتِغْراقِ الشَّقِيقَاتِ الثلثينِ ٥ (وهو) أي السُدُسُ (فرضُ

الأب مع الولد أو ولد الابن وفرض الجد عند عدم الأب وهو فرض الواحد من ولد الأم ⊙

الأب مع الولد أو ولد الابن) ويدخل فى كلام المصنف ما لو خَلَفَ المَيِّتُ بنتًا وأبًا فَلِلْبَنَتِ النصفُ وللأبِ السُّدُسُ فرضًا والباقي تعصيبًا ⊙ (و) هو (فرض الجد) الوارث كذلك (عند عدم الأب) وهو أبو الأب إذ أبو الأم لا يرثُ فيُفَرَضُ له السدسُ إذا كان للميت ولدٌ أو ولدُ ابنٍ<sup>(١)</sup> ⊙ ويُفَرَضُ له السدسُ أيضًا مع الإخوة إذا كان معه ذو فرضٍ وكان سدسُ المالِ خيرًا له من المُقَاسَمَةِ أى فى الباقي ومن ثلث الباقي كبتين وَجَدَّ وثلاثة إخوة للبتين الثلثان وللجد السدسُ والباقي للإخوة الثلاثة وتصحُّ المسئلةُ مِنْ ثمانية عَشَرَ لكلِّ بنتٍ ستَّةٌ وللجدِّ ثلاثةٌ ولكلِّ أخٍ واحدٌ ⊙ وَلْيُعْلَمَ أَنَّ الجدَّ والإخوةَ إما أن يكونَ معهم صاحبُ فَرَضٍ أو لا فإن لم يكن معهم صاحبُ فرضٍ فَلِلْجَدِّ الْأَحْظُ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ وَثُلْثُ الْمَالِ وإن كانَ معهم صاحبُ فرضٍ فَلَهُ الْأَحْظُ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ فى الباقي والسدسُ وَثُلْثُ الباقي ⊙ (وهو) أى السُّدُسُ (فرض الواحد من ولد الأم) ذكرًا كان أو أنثى فإن لم يكن أبٌ وإن علا أو ولدٌ أو ولدُ ابنٍ ورثَ الأخُ مِنَ الأمِّ إذا انفرد السدسُ وكذا الأختُ مِنَ الأمِّ إذا انفردت ⊙

(١) قوله (ولد أو ولد ابن) فإن ترك الميت جدًا وبنتًا فأكثر ورثت البنت النصف أو البنتين فأكثر الثلثين وورث الجد السدس فرضًا والباقي تعصيبًا ومثل البنت فيما تقدّم بنت الابن. سمير.

وتسقط الجدات بالأم والأجداد بالأب ⊙ ويسقط ولد الأم مع أربعة الولد وولد الابن والأب والجد ⊙ ويسقط الأخ للأب والأم مع ثلاثة الابن وابن الابن والأب ⊙ ويسقط ولد الأب بهؤلاء الثلاثة وبالأخ للأب والأم ⊙

وأربعة يعصبون أخواتهم الابن وابن الابن والأخ من الأب والأم

(وتسقط الجدات) سواء قرُبن أو بعُدن (بالأم) فقط إلا إذا كنَّ لأب فيسقطن به كذلك كما مرَّ ⊙ (و) يسقط (الأجداد بالأب) ⊙ (ويسقط ولد الأم) أختاً للأم أو أختاً لها<sup>(١)</sup> (مع) وجود (أربعة الولد) ذكراً كان أو أنثى (و) مع (ولد الابن) كذلك (و) مع (الأب والجد) وإن علا ⊙ (ويسقط الأخ للأب والأم مع ثلاثة الابن وابن الابن) وإن سفلَ (و) مع (الأب) ⊙ (ويسقط ولد الأب) سواء كان أختاً لأب أو أختاً لأب (بهؤلاء الثلاثة) الابن وابن الابن والأب (وبالأخ للأب والأم) وهو الشقيق<sup>(٢)</sup> ⊙

(وأربعة يعصبون أخواتهم) أي الإناث فيكون للذكر منهم مثل حظ الأنثيين (الابن) يعصبُ البنت (وابن الابن) يعصبُ بنت الابن (والأخ من الأب والأم) يعصبُ الأخت منهما

(١) قوله (أختاً للأم أو أختاً لها) هو التعبير المناسب وقال الغزى هنا (أي الأخ للأم) وعبارته فيها قصور وإيهام فإنه لم يذكر الأخت للأم وأوهم أنها لا تسقط. سمير.

(٢) قوله (وهو الشقيق) أي أو من يقوم مقامه وهو الأخت الشقيقة إذا كانت عصباً مع الغير. سمير.

والأخ من الأب ⑤ وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الأعمام وبنو الأعمام وبنو الأخ<sup>(١)</sup> وعصبات المولى المعتق ⑥  
(فصل) وتجوز الوصية بالمعلوم والمجهول وبالموجود والمعدوم

(والأخ من الأب) يُعَصَّبُ الأخت من الأب أمّا الأخ من الأم فلا يُعَصَّبُ أُخْتُهُ بل لهما الثلث يشتركان فيه بالسوية كما تقدّم.  
(وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم الأعمام وبنو الأعمام وبنو الأخ) وفى نسخة وبنو الإخوة (وعصبات المولى) المعتق وإنما انفردوا عن أخواتهم لأنهم عصبّة وارثون وأخواتهم من ذوى الأرحام لا يرثون ⑥

(فصل) فى أحكام الوصية من وصيت<sup>(١)</sup> الشئ بالشئ إذا وصلته به وهى شرعاً تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ⑥ وأركانها أربعة موص وموصى له وموصى به وصيغة وتكون بلفظ يشعر بالوصية صريح أو كناية بنية كأعطوه أو ادفعوا له بعد موتى كذا ويُشترط القبول إذا كان الموصى له معيناً ولا تُشترط الفورية بعد الموت فإن كان غير معين لم يُشترط القبول ⑥

ولا يُشترط فى الموصى به أن يكون معلوماً وموجوداً بل الشرط كونه مقصوداً قابلاً ولو مآلاً للنقل اختياراً مباحاً (و) حينئذٍ (تجوز الوصية بالمعلوم والمجهول) كالوصية باللبن فى الضرع والحمل (والموجود والمعدوم) كالوصية بشمر هذه

(أ) فى نسخة (الإخوة). سمير.

(١) قوله (وصيت) الصاد مهملة مخففة تقول وصى كوعى. سمير.

### وهي من الثلث فإن زاد وَقَفَ على إجازة الورثة ٥

الشجرة قبل وجود الثمرة وبِحَمْلٍ سِيحْدُثُ فَإِنْ قَالَ بِهَذَا الْحَمْلِ  
لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ حَتَّى يُعْلَمَ كَوْنُهُ مُوجُودًا عِنْدَهَا ٥ وَكَذَا تَصِحُّ  
الْوَصِيَّةُ بِغَيْرِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ وَالْعَبْدِ الْآبِقِ  
وَبِالْمُبْتَهَمِ كَأَحَدِ عِبْدَيْهِ وَيُعَيَّنُهُ الْوَارِثُ وَلَا تَصِحُّ لِمُبْتَهَمٍ كَأَحَدِ  
هَٰذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ ٥ وَإِنَّمَا صَحَّ فِي الْوَصِيَّةِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ الْمُوصَى  
لَهُ يَخْلُفُ الْمَيِّتَ فِي ثَلَاثِ تَرْكَيْهِ كَمَا يَخْلُفُهُ الْوَارِثُ فِي ثَلَاثِهَا  
فَلَمَّا خَلَفَهُ الْوَارِثُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ خَلَفَهُ الْمُوصَى لَهُ فِيهَا ٥  
وَأَمَّا مَا لَا يَحِلُّ اقْتِنَاؤُهُ وَالِانْتِفَاعُ بِهِ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْكَلْبِ  
الْعَقُورِ فَلَا يَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِهِ بِخِلَافِ نَجْسٍ يَحِلُّ الْانْتِفَاعُ بِهِ  
كَكَلْبٍ صَيْدٍ وَلَوْ جَرَوْا<sup>(١)</sup> يُرْجَى الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَخَمْرِ  
مُخْتَرَمَةٍ وَهِيَ مَا عُصِرَتْ لَا بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ وَشَحْمِ مَيْتَةٍ لِدَهْنِ  
السُّفْنِ فَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِهَا لِثَبُوتِ الْإِخْتِصَاصِ فِيهَا وَانْتِقَالِهَا مِنْ  
يَدٍ لِيَدٍ بِالْإِرْثِ وَغَيْرِهِ ٥

(وَهِيَ) أَيِ الْوَصِيَّةِ (مِنِ الثَّلَاثِ) أَيِ ثَلَاثِ مَالِ الْمُوصَى وَقَتَ  
الْمَوْتِ (فَإِنْ زَادَ) عَلَى الثَّلَاثِ (وَقَفَ) الزَّائِدُ (عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ)  
مُطْلَقِي التَّصَرُّفِ فَإِنْ أَجَازُوا فِإِجَازَتُهُمْ تَنْفِذٌ لِلْوَصِيَّةِ بِالزَّائِدِ وَإِنْ  
رَدُّوهُ بَطَلَتْ فِي الزَّائِدِ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ خَاصٌّ<sup>(٢)</sup> فَإِنْ أَجَازَ

(١) قوله (جرّوا) هو بثلاث الجيم . سمير .

(٢) قوله (كما لو لم يكن وارث خاص) أي فلو أوصى بما يزيد على الثلث ولم  
يكن له وارث خاص فالمسلمون ورثته وعندئذ قال في الروضة إن الزيادة على  
الثلث باطلة على الصحيح المعروف وبه قطع الجمهور لأن الحق للمسلمين فلا  
مجيز اه سمير .

ولا تجوز الوصية لوارث إلا أن يجيزها باقي الورثة ①  
وتصح<sup>(١)</sup> الوصية من كل بالغ عاقل لكل متملك

البعض وردّ البعض فلكل حكمه ②

(ولا يجوز الوصية لوارث) خاص وإن كانت ببعض الثلث  
(إلا أن يجيزها باقي الورثة) حال كون كل منهم مطلق التصرف  
ولا تفتقر حينئذ إلى بذل وقبول فإن كان فيهم من لم يكن  
كذلك وقف الأمر إلى كمالهم ولا تعتبر إجازة الولي ورده ③  
وإن أجازها بعضهم وردّها بعضهم صحّت الوصية في حصّة من  
أجازها وكان الموصى له في الباقي منها وارثاً مع من ردّها ④  
وذكر المصنف شرط الموصى في قوله (وتصح الوصية) وفي  
نسخة وتجاوز الوصية (من كل بالغ عاقل) مختار حر وإن كان  
كافراً أو محجوراً عليه بسفه فلا تصح وصية مجنون ومغمى  
عليه وصبي ومكره وعبد ⑤

وذكر شرط الموصى له إذا كان معيناً في قوله (لكل متملك)  
أى لكل من يتصور له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون  
وحمل موجود عند الوصية بأن ينفصل لأقل من ستة أشهر من  
وقت الوصية ولو كانت فراشاً بعد موت الموصى<sup>(١)</sup> أو أكثر من

(أ) في بعض النسخ (وتجاوز). سمير.

(١) قوله (ولو كانت فراشاً بعد موت الموصى) أى كأن لم تعلم أنها حامل  
فتزوجت بعد مضي العدة ثم ولدت بعد أقل من ستة أشهر من الوصية ولذا  
انفصل حياً حياة مستقرة فيعلم أنه ليس من الزوج الجديد. سمير.

وفى سبيل الله تعالى<sup>(١)</sup> ⊙

وتصحّ الوصية إلى من اجتمعت فيه خمسُ خصالِ الإسلامِ والبلوغُ والعقلُ والحريةُ والأمانةُ ⊙

ستهٍ وأقلّ من أربع سنواتٍ ولم تكنْ فراشاً ⊙ وخرج بالموصى له المُعَيَّن ما إذا كان جهةً عامةً فالشرطُ حينئذٍ أن لا تكون الوصيةُ جهةً معصيةً كعمارةٍ كنيسةٍ للتعبدِ فيها ⊙

(و) تصحّ الوصيةُ (فى سبيلِ الله تعالى) كأوصيتُ بثلث مالى لسبيلِ الله وتُصرفُ للغزاةِ المُستَحَقِّينَ للزَّكاةِ وفى بعضِ النسخِ بَدَلِ سبيلِ الله سبيلِ البرِّ أى الخيرِ بأن يظهر فيها وجهُ القربةِ كالوصيةِ للفقراءِ أو لبناءِ مسجدٍ وعلى هذهِ النسخةِ الثانيةِ يُفهمُ من قوله فى سبيلِ البرِّ أنها لا تصحّ إن لم يظهر فيها وجهُ قربةٍ وليس مراداً بل تصحّ وإن لم يظهر فيها وجهُ القربةِ كالوصيةِ للأغنياءِ فالشرطُ فى الموصى له إذا كان جهةً عامةً عدمُ المعصيةِ لا ظهورُ قصدِ القربةِ كما تقدّمَ نظيره فى الوقفِ ⊙

(وتصحّ الوصيةُ) أى الإيضاءُ بقضاءِ الديونِ وتنفيذِ الوصايا وردِّ الودائعِ والعواري والمغصوبِ والنظرِ فى أمرِ الأطفالِ والمجنونِ (إلى مَنْ) أى إلى شخصٍ (اجتمعتُ فيه خمسُ خصالِ الإسلامِ والبلوغُ والعقلُ والحريةُ والأمانةُ) أى العدالةُ وعدمُ العداوةِ بين الوصيّ والمحجور عليه فلا يصحّ الإيضاءُ لأضدادٍ مَنْ ذَكَرَ لكن الأصحّ جوازُ وصيةِ ذِمِّي إلى ذِمِّي عدلٍ

(أ) فى بعضِ النسخِ (وفى سبيلِ البرِّ). سَمِير.

فِي دِينِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الْكُفَّارِ ٥ وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا فِي الْوَصِيِّ أَنْ لَا  
يَكُونَ عَاجِزًا عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَوْصَى بِهِ فَالْعَاجِزُ عَنْهُ لِكِبَرِ أَوْ  
هَرَمٍ مَثَلًا لَا يَصِحُّ الْإِيصَاءُ إِلَيْهِ ٥ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الذَّكُورَةُ<sup>(١)</sup> ٥  
وَلِلْقَاضِي أَنْ يُفَوِّضَ أَمْرَ الْأَطْفَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَصِيًّا إِلَى امْرَأَةٍ  
فَتَكُونُ قِيَمَةً وَإِذَا اجْتَمَعَتْ فِي أُمَّهُمُ الْحُرَّةُ<sup>(٢)</sup> الشَّرَائِطُ الْمَذْكُورَةُ  
وَكَانَ فِيهَا مَا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْكِفَايَةِ وَالِاسْتِرْبَاحِ فَهِيَ أَوْلَى مِنْ  
غَيْرِهَا لَوْفُورِ شَفَقَتِهَا<sup>(٣)</sup> ٥

هَذِهِ آخِرُ رُبْعِ الْمَعَامَلَاتِ وَيَلِيهِ رُبْعُ الْأَنْكَحَةِ ٥



- 
- (١) قوله (ولا يُشْتَرَطُ فِيهِ الذَّكُورَةُ) أَيُّ فِي الْمَوْصَى إِلَيْهِ وَنَقَلَ فِيهِ ابْنُ الْمُنْذِرِ  
الْإِجْمَاعَ. وَصَحَّ فِي الْحَدِيثِ خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلَّذِي بِالْمَعْرُوفِ أَهْ وَرَوَى أَبُو  
دَاوُدَ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ أَوْصَى إِلَى امْرَأَتِهِ أَهْ سَمِيرَ.
- (٢) قوله (الحرة) أَخْرَجَ بِهِ الْأَمَةُ أُمَّ الْوَلَدِ. سَمِيرَ.
- (٣) قوله (لوفور شفقتها) أَيُّ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ بِأَنَّهَا تَلَى بَعْدَ الْأَبِ  
وَالْجَدِّ. سَمِيرَ.



# كتاب النكاح وما يتعلق به من الأحكام والقضايا

والنكاح مستحب لمن يحتاج إليه ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر

## (كتاب النكاح) وما يتعلق به من الأحكام والقضايا ٥

يُطْلَقُ النِّكَاحُ لُغَةً عَلَى كُلِّ مَنْ الضَّمِّ وَالْوِطْءِ وَالْعَقْدِ وَأَمَّا  
شَرْعًا فَهُوَ عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ وَطْءٍ بِلَفْظِ إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ أَوْ  
تَرْجُمَتِهِ ٥ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي  
سُورَةِ النِّسَاءِ ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ  
خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلُوا فَوَاحِدَةً﴾ وَأَخْبَارُ كَخَبَرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ تَنَاقَحُوا تَكْثُرُوا  
فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأَمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اهـ

(وَالنِّكَاحُ مُسْتَحَبٌّ لِمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ) بِتَوَقَّانِ نَفْسِهِ لِلْوِطْءِ إِذَا  
كَانَ يَجِدُ أَهْبَتَهُ مِنْ مَهْرٍ حَالٍ وَنَفَقَةٍ يَوْمَ النِّكَاحِ وَكُسُوفِ فَصْلِ  
الْتِمَكِينِ فَإِنْ فَقَدَ الْأَهْبَةَ لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ النِّكَاحُ وَإِنْ تَأَقَّ وَبِكَسْرُ  
شَهْوَتِهِ بِالصِّيَامِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ يَا  
مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصْرِ  
وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ وَجَاءٌ لَهُ اهـ

(وَيَجُوزُ لِلْحَرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَرْبَعِ حَرَائِرَ) فَقَطْ إِلَّا أَنْ تَتَعَيَّنَ

وللعبد بين اثنتين ⊙ ولا ينكح الحر أمة إلا بشرطين عدم صداق الحرة  
وَوَخُوفُ الْعَنْتِ ⊙

الواحدة في حقّه كنكاح سفيه ونحوه ممّا يتوقف على الحاجة  
فإن نكح خمسا معاً وليس فيهنّ نحو أختين بطلن أو مرتباً بطل  
الخامس ⊙

(و) يجوز (للعبد) ولو مُدَبَّرًا أو مُبْعَضًا أو مُكَاتَبًا أو مُعَلَّقًا  
عَثْقُهُ بصفة أن يجمع (بين اثنتين) أى زوجتين فقط حُرَّتَيْنِ أو  
أَمَتَيْنِ أو مُخْتَلِفَتَيْنِ بلا شرط من الشروط التى ستأتى فى نكاح  
الحرّ الأمة إلا إسلامها ⊙

(ولا يَنكِحُ الحرُّ أمةً) لغيره (إلا بشرطين عدم صداق الحرة)  
أو فقد الحرة فى بلده مع عجزه عن السفر<sup>(١)</sup> إليها<sup>(٢)</sup> حساً أو  
شرعاً<sup>(٣)</sup> أو عدم رضاها به (وَوَخُوفُ الْعَنْتِ) أى الزنى مدة فقد  
الحرة بأن تغلب شهوته ويضعف تقواه وإن لم يغلب على ظنه  
الوقوع فى الزنى ⊙ وترك المصنّف شرطين آخرين أحدهما أن  
لا يكون تحته حرة مسلمة أو كتابية أو أمة يصلح كلّ منهنّ

(١) قوله (أو فقد الحرة فى بلده مع عجزه عن السفر إلخ) قالوا فى الروضة وكفاية  
النبية وغيرهما فصل الأصحاب فقالوا إن كان يخاف العنت فى مدة قطع  
المسافة أو تلحقه مشقة ظاهرة بالخروج إليها فله نكاح الأمة وإلا فلا وضبط  
الإمام المشقة المحتملة بأن لا يُنسب محتملها فى طلب الزوجة إلى الإسراف  
ومجاوزة الحدّ اهـ سمير.

(٢) قوله (إليها) أى إلى الحرة. سمير.

(٣) كأن كان لا يصلح إليها إلا بركوب البحر المخوف الذى يغلب على الظنّ  
الهلاك بركوبه. سمير.

ونظر الرجل إلى المرأة على سبعة أضربٍ أحدها نظره إلى أجنبية لغير حاجةٍ فغير جائزٍ ⑤

للاستمتاع والثاني إسلامُ الأمة التي يَنكِحُها فلا يحلُّ لمسلم ولو رقيقاً نكاحُ أمةٍ كتابيةٍ نصرانيةٍ أو يهوديةٍ بخلافِ وطئِها بملكِ اليمينِ ⑥ وإذا نكحَ أمةً بالشروط المذكورة ثم أيسرَ ونكحَ حرةً لم يفسخِ نكاحُ الأمة لأنه يُعْتَقَرُ في الدَّوامِ ما لا يُغْتَفَرُ في الابتداءِ ⑦

(ونظر الرجل إلى المرأة على سبعة أضربٍ) أى أنواع (أحدها نظره) ولو كان شيخاً هرمًا عاجزًا عن الوطءِ (إلى) شئٍ من بدنِ امرأةٍ (أجنبية لغير حاجةٍ فغير جائزٍ) إلا إلى الوجهِ والكفَّينِ<sup>(١)</sup> لقوله تعالى في سورة النور ﴿وَلَا يَبْدِيكَ زِينَتَهُنَّ﴾ أى مواضعَ زينتهنَّ ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قالت عائشة

(١) قوله (إلا إلى الوجه والكفَّينِ) قال الشيخُ زكريا في فصلِ نظر الوجه والكفَّينِ عند أمنِ الفتنة من باب النكاحِ فى أسنى المطالب ما ملخصُهُ أنَّ نظرَ الوجهِ والكفَّينِ عند أمنِ الفتنة فيما يظهرُ للناظرِ من نفسه من الرجلِ إلى المرأةِ جائزٌ وإن كان مكروهًا لقوله تعالى ﴿وَلَا يَبْدِيكَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ وهو مُفسَّرٌ بالوجهِ والكفَّينِ وهذا ما ذكره فى الروضة عن أكثرِ الأصحابِ ولذلك ذكرَ الإسنوى فى المهماتِ أنه الصوابُ وأما ما فى المنهاجِ من القولِ بالتحريمِ وتوجيهُ الإمامِ لذلك باتفاقِ المسلمين على منعِ الولاةِ النساءِ من الخروجِ سفاراتٍ الوجوهِ فمردودٌ بأنَّ ما نقله الإمامُ من الاتفاقِ على منعِ الولاةِ للنساءِ مما ذكرَ لا يَنَافِي ما نقله القاضى عياضٌ عن اتفاقِ العلماءِ على أنه لا يجبُ على المرأةِ سترُ وجهها فى طريقها وإنما ذلكُ سنَّةٌ وعلى الرجالِ غُصُّ البَصَرِ لأنَّ منعَهُنَّ من ذلك لا لأنَّ السترَ واجبٌ عليهنَّ فى ذاتِه بل لأنه سنَّةٌ وفيه مصلحةٌ عامةٌ اهـ سَمِير .

(والثانى) نظره إلى زوجته وأُمته فيجوز أن ينظر

رَضِيَ الله عنها إلا الوجه والكفين اهـ ومثلها قال ابن عباس رَضِيَ الله عنهما وعطاءٌ أخرجهُ الطبريُّ وغيرُهُ وقالهُ الإمامُ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه خلافاً لِمَا يوهُمُهُ ظاهرُ كلامِ المصنّف رحمهُ الله تعالى مِنْ حُرْمَةِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهَا وكَفيها بلا شهوة<sup>(١)</sup> فقد نقلَ جمعٌ من العلماءِ منهم المجتهدُ ابنُ جريرِ الطبريُّ الإجماعَ على أَنَّ وجهَ المرأةِ ليس بعورةٍ يجوزُ كشفُهُ في الطرقاتِ وأمامَ الأَجانِبِ وإن كان سترُهُ فيها أَفضلَ بلا تَوَقُّفٍ ٥ وقال الرافعيُّ وإذا خافَ الفتنةَ بالنَّظَرِ إلى الوجهِ أو الكَفِّ اجتنبهُ اهـ قال مُحْيِي السُّنَّةِ البغويُّ في شرحِ السُّنَّةِ وأما المرأةُ مَعَ الرجلِ فَإِنْ كَانَتْ أَجْنَبِيَّةً حرَّةً فجميعُ بدنِها عورةٌ في حقِّ الرجلِ لا يجوزُ له أن ينظرَ إلى شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ رِيزَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ قيل في التَّفْسِيرِ هو الوجهُ والكفانِ وَعَلَيْهِ غَضُّ البَصَرِ عَنِ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهَا وَيَدَيَّهَا أَيضاً عند خوفِ الفتنةِ اهـ

(والثاني نظره) أي الرجل (إلى زوجته وأُمته) اللَّتَيْنِ يَحِلُّ لَهُ الاستمتاعُ بهما (فيجوز أن ينظر) مِنْ كُلِّ منهما إلى جميعِ البدنِ

(١) قال الغزى رحمه الله هنا (أحدها نظره ولو كان شيئاً هراماً عاجزاً عن الوطاءِ إلى أجنبيةٍ لغير حاجةٍ إلى نظرها فغير جائز) اهـ وقد سبق أَنَّ الإطلاقَ ليس في محلِّهِ وَأَنَّ محلَّ ذلك عند خوفِ الفتنةِ كما تقدَّم عن الرافعيِّ. سَمِير.

إلى ما عدا الفرج منهما ⑤

والثالثُ نظرُهُ إلى ذواتِ محارِمِهِ وأَمَتِهِ المَزْوَجةِ فيجوزُ فيما عدا ما بينَ السَّرةِ والركبةِ ⑥ والرَّابِعُ النِّظَرُ لأجلِ النِّكاحِ فيجوزُ إلى الوجهِ والكفَّينِ ⑦ والخامسُ النِّظَرُ للمداواةِ فيجوزُ

وقال بعضهم يجوزُ (إلى ما عدا الفرجِ منهما) أما الفرجُ فيحرمُ نظره إليه وهذا وجهٌ ضعيفٌ والصحيحُ الجوازُ لكن مع الكراهة إن كان بلا حاجة ⑧

(والثالثُ نظرُهُ إلى ذواتِ محارِمِهِ) بنسبٍ أو رضاعٍ أو مصاهرةٍ (أو أَمَتِهِ المَزْوَجةِ فيجوزُ) أن ينظرَ بلا شهوةٍ (فيما عدا ما بين السَّرةِ والركبةِ) أما الذی بينهما فيحرمُ نظره ولو بلا شهوةٍ ⑨ وهذه أيضًا عورةُ المسلم مع المسلم وعورةُ المسلمةِ أمامَ المسلمةِ ⑩

(والرَّابِعُ النِّظَرُ) إلى الأجنبيَّةِ (لأجلِ) حاجةِ (النِّكاحِ فيجوزُ) بل يُسنُّ للشخص عند عَزْمِهِ على نِكَاحِ امرأةٍ قبلَ خِطْبَتِها النِّظَرُ (إلى الوجهِ والكفَّينِ) منها فقط أى ظاهراً و باطناً وإن لم تأذن له في ذلك ولو مع خوفِ الفتنَةِ ⑪ وينظرُ مِنَ الأمةِ عند قصدِ خِطْبَتِها إلى ما عدا ما بين السَّرةِ والركبةِ<sup>(١)</sup> ⑫

(والخامسُ النِّظَرُ للمداواةِ) كفضدٍ وحِجامةٍ (فيجوزُ) نظر

(١) خالف الغزى هنا فقال (ينظر من الأمة ما ينظره من الحرة) وهو خلاف ما ذكره الرافعى في الشرح الكبير وما يدلُّ عليه فعلُ السَّلَفِ. سمير.

إلى المواضع التي يحتاج إليها ⑤

والسادس النظر للشهادة أو للمعاملة فيجوز النظر إلى الوجه خاصة ⑥  
والسابع النظر إلى الأمة عند ابتاعها فيجوز إلى المواضع التي يحتاج  
إلى نقلها ⑦

الطبيب من الأجنبية (إلى المواضع التي يحتاج إليها) في  
المداواة حتى مداواة الفرج ويكون ذلك بحضور مانع خلوة  
ويشترط لجواز ذلك أن لا تكون هناك امرأة تعالجها أو صبي  
يُحسن ذلك ⑧

(والسادس النظر للشهادة) عليها تحملاً فينظر الشاهد فرجها  
عند شهادته بزناها أو ولادتها وإلى ثديها للشهادة على الرضاع  
فإن تعمد النظر لغير الشهادة أثم<sup>(١)</sup> قال بعضهم (أو) النظر  
(للمعاملة) للمرأة في بيع وغيره (فيجوز) أى نظره (إلى الوجه)  
منها (خاصة) وهذا تفریع على القول المردود القائل بعدم جواز  
نظر وجه المرأة بلا حاجة وقد تقدم تفيده ⑨

(والسابع النظر إلى الأمة عند ابتاعها) أى إرادة شرائها  
(فيجوز) النظر (إلى المواضع التي يحتاج إلى نقلها) بلا شهوة  
ولا خلوة فينظر أطرافها وشعرها لا عورتها وهى ما بين سرتها  
وركبتها وأما المس فلا يجوز ⑩

(١) قال الغزى هنا (فسق ورذت شهادته) اه وهذا غير صحيح فإن هذا النظر لا  
يفسق به كما نص عليه عدة منهم الشيخ زكرياء في أكثر من موضع في أسنى  
المطالب. سمير.

## (فصل)

## (فصل) فيما لا يصحُّ النكاحُ إلا به ٥

وأركانه خمسةٌ صيغةٌ وزوجٌ وزوجةٌ ووليٌّ وشاهدانِ والأصلُ في ذلك خبرُ ابنِ حبانٍ في صحيحه لا نِكَاحَ إلا بوليٍّ وشاهديٍّ عدلٍ وما كان من نِكَاحٍ على غيرِ ذلك فهو باطلٌ اهـ فأما الصيغةُ فشرطُها أن تكونَ بلفظِ التزويجِ أو الإنكاحِ أو ترجمتهِ ولا بد من القبولِ ولا يكفي الاقتصارُ على قُبِلْتُ بل لا بد أن يقول قُبِلْتُ نكاحها ونحو ذلك ولا يضرُّ تقديمُ لفظِ الزوجِ سواء قُبِلْتُ وغيره<sup>(١)</sup> على لفظِ الوليِّ لحصولِ المقصودِ فلا يضرُّ مثلاً قولُ الزوجِ زَوَّجَنِي فلانةً فيقول الوليُّ زوجتُكها فإنه يصحُّ ومثله ما لو قال الزوجُ أوْلاً تزَوَّجْتُها أو نَكَحْتُها<sup>(٢)</sup> فيقول الوليُّ زَوَّجْتُكَ أو أَنْكَحْتُكَ ٥

ولا بُدُّ أن يكونَ كلُّ من الزوجين حلالاً غيرِ محرمٍ بنُسكِ معيناً واضحاً غيرِ خُنثى وأن تكون الزوجةُ خاليةً من نِكَاحٍ وعدةٍ لغير الزوج ٥

(١) قوله (سواء قُبِلْتُ وغيره) أى كما ذكره الشيخانِ فلا يُقالُ إنَّ تَقَدَّمَ قُبِلْتُ غيرُ مُنْتَظِمٍ لاستدعائه مقبُولاً متقدِّماً وهو غير موجودٍ هنا لأنه يصحُّ أن يُقالَ قُبِلْتُ ما سيجيءُ منك والتعبيرُ بالماضي عن المُستقبلِ إشعاراً بالثقةِ بوقوعِهِ حتَّى كأنَّهُ واقعٌ شائعٌ لغةً وعرفاً اهـ سمير .

(٢) قوله (تزَوَّجْتُها أو نَكَحْتُها) قال الشهابُ الرملى في حاشيته على أسنى المطالب ومثله ما لو قال أَتَزَوَّجُها الآنَ أو أنا ناكُحُها الآن اهـ سمير .

ولا يصحُّ عقدُ النكاحِ إلا بوليٍّ وشاهديٍّ عدلٍ ⑤ ويفتقرُ الوليُّ والشاهدانِ إلى ستةِ شرائطِ الإسلامِ والبلوغِ والعقلِ والحريةِ والذكورةِ والعدالةِ إلا أنه لا يفتقرُ نكاحُ الذمِّيةِ إلى إسلامِ الوليِّ ولا نكاحُ الأمةِ إلى عدالةِ السيدِ ⑥

(ولا يصحُّ عقدُ النكاحِ إلا بوليٍّ عدلٍ) على الراجح المشهور فلا تُزَوَّجُ المرأةُ نفسها ولا غَيْرَهَا (و) لا يصحُّ عقدُ النكاحِ أيضًا إلا بحضورِ (شاهديٍّ عدلٍ) ⑤ وذكر المصنف شرطَ كُلِّ مِنَ الوَلِيِّ والشاهدينِ في قوله (يفتقرُ الوليُّ والشاهدانِ إلى ستةِ شرائطِ) الأولُ (الإسلامُ) فلا يكونُ وَلِيُّ المرأةِ كافرًا إلا فيما سَيَسْتَنِيهِ المصنفُ (و) الثاني (البلوغُ) فلا يكونُ كُلُّ مَنْ وَلِيَ المرأةَ وشاهديَّ النكاحِ صغيرًا (و) الثالث (العقلُ) فلا يكونُ مجنونٌ وَلِيُّ نكاحٍ لامرأةٍ ولا شاهدًا على العقدِ سواءً أطبقَ جنونهُ أم تَقَطَّعَ أَىَّ حَالٍ جنونهُ عندَ التقطُّعِ لا حَالٍ إفاقتهِ كما هو بَيِّنٌ (و) الرابعُ (الحريةُ) فلا يكونُ العبدُ شاهدًا ولا وليًّا موجبًا للنكاحِ ويجوزُ أن يكونَ قابلاً لنفسه ولغيره (و) الخامسُ (الذُّكُورِيَّةُ) فلا تكونُ المرأةُ والخنثى أَىَّ المُشْكِلِ وَلَيِّينِ ولا شاهديْنِ (و) السادس (العدالةُ) فلا يكونُ كل من الوليِّ والشاهدينِ فاسقًا<sup>(١)</sup> (إلا أنه لا يفتقرُ نكاحُ الذِّمِّيةِ إلى إسلامِ الوليِّ ولا) يفتقرُ (نكاحُ الأمةِ إلى عدالةِ السيدِ) فيصحُّ كونهُ فاسقًا لأنه يزَوَّجُ بالملكِ لا بالولايةِ ⑥ والأصحُّ أَنَّ العَمَى لا يقدِّحُ في الولايةِ ويقدِّحُ في الشهادةِ إذ لا بد في الشاهد أن

(١) وقيل لا تُشترطُ العدالةُ في الوليِّ. سمير.



وأولى الولاء الأب ثم الجد أبو الأب ثم الأخ للأب والأم ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ للأب ثم ابنه على هذا الترتيب فإذا عُدِمَت الْعَصَبَاتُ فَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ ثُمَّ عَصَبَاتُهُ ثُمَّ الْحَاكِمُ ①

يكون سميعاً بصيراً ناطقاً عارفاً بلسان العاقدين ②

(وأولى الولاء) أى أحق الأولياء بالتزويج (الأب ثم الجد أبو الأب) ثم أبوه وهكذا ويُقدَّم الأقرب من الأجداد على الأبعد (ثم الأخ للأب والأم) ولو عَبَّرَ بالشقيق لكان أَخْصَرَ (ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ للأب والأم) وإن سفل (ثم ابن الأخ للأب) وإن سفل (ثم العم على هذا الترتيب) أى العم الشقيق ثم العم للأب (ثم ابنه) أى ابن العم وإن سفل (على هذا الترتيب) فيقدَّم ابن العم الشقيق على ابن العم للأب كما عُلِمَ من العطف بِثُمَّ (فإذا عُدِمَتِ الْعَصَبَاتُ) من النَّسَبِ (فَالْمَوْلَى الْمُعْتَقُ) الذَّكَرُ (ثم عَصَبَاتُهُ) على ترتيب إرث الولاء فيقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على جدِّه وعمه على أبى جدِّه. وأما المَوْلَاةُ الْمُعْتِقَةُ فإن كانت حَيَّةً زَوْجَ عَتِيقَتِهَا مَن يَزُوجُهَا بالترتيب السابق فى أولياء النسب فإذا ماتت الْمُعْتِقَةُ زَوْجَ عَتِيقَتِهَا مَن له الولاء عليها فيزُوجُهَا ابنُ السَيِّدَةِ الْمُعْتِقَةِ ثم ابنه ثم أبوها على ترتيب عَصَبَةِ الْوَلَاءِ (ثم الْحَاكِمُ) يَزُوجُ الْمَرْأَةَ الَّتِي فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ عند فقد الأولياء من النسب والولاء وقت العقد<sup>(١)</sup> فَإِنْ فُقِدَ الْحَاكِمُ أو لم يَرْضَ أَنْ يُزَوِّجَهَا إِلَّا بِمَالٍ يَأْخُذُهُ

(١) قوله (عند فقد الأولياء من النسب والولاء وقت العقد) قال الرافعى وغيره وكذا يزُوجُ الْحَاكِمُ إذا غاب الوليُّ إلى مسافة تُقْصَرُ فيها الصلاة ولم يكن لِمَنْ =

= بعده من الأولياء أن يزوّج لأن ولايته باقية ولهذا لو زوّجها الولي في غيبته صحّ العقد كما لو كان له وكيّل فإنه لا ينزل بسفره ويصحّ تزويجه في غيبته وإنما التزويج حقّ على الولي فإذا تعذر استيفاؤه منه ناب عنه القاضي اه قلّت وكان شيخنا الهرري رحمه الله يرشد إلى الرجوع إلى الولي ليؤكّل بالتلفون من يجري العقد لها عند تيسر ذلك اه قال في كفاية النبيه فإذا زوّج الحاكم في حال غيبة الولي ثم قدم الولي وقال كنت زوجتها في الغيبة قال أصحابنا نكاح الحاكم مقدّم لأن السلطان في النكاح قائم مقام وليّ آخر في غيبة الولي الأقرب اه

وكذا لو حضر الولي وامتنع من تزويجها من الكفّ بلا عذر أي عضلها فإنّ الحاكم يزوّجها عند ذلك بعد ثبوت العضل عنده قال الشيخان فإذا عضلها الولي ثلاث مرات فسق بذلك وانتقلت الولاية إلى من بعده بفسقه اه وعليه مشى في فتح الوهاب وبعض التعليقات المختصرة منه كإعانة الطالبين والسراج الوهاج اه قلّت ولكن قد صرح النووي وغيره بأنّ العضل من الصغائر أي فلا يفسق فاعله بمرة ولا بمجرد التكرار ولذا قال في عجالة المحتاج وفي اعتبارهما الثلاث مخالفة لما ذكره في الشهادات أنه لا تضر المداومة على نوع واحد من الصغائر مع غلبة الطاعات عند الجمهور اه وقال ابن الرفعة في كفاية النبيه إنّ في كلام القاضي ما يخالفه أي التقييد بالثلاث على الأكثر وإنّ الرافعي صرح في موضع آخر بأنّ السلطان يزوّج من غير تقييد بثلاث ودونها اه قلّت وهو الذي كان يذهب إليه شيخنا الهرري فلم يكن يقيّد بعدد اه وقد أوضح الشهاب الرملي في فتح الرحمن بشرح زيد ابن رسلان أنّ محلّ ما ذكره هو إذا لم تغلب طاعته معاصيه كما يؤخذ من كلامهم في كتاب الشهادات اه أي وإلا فإن غلبت لم يفسق بذلك. وذهب ابن حجر المكي في تحفة المحتاج إلى مثل ذلك وأنّه إنما يفسق بعضله إذا تكرر منه مع عدم غلبة طاعته على معاصيه فيزوّج عندئذ الأبعد وإلا فلا وضعف ما يخالفه اه ومثله قيّد التفسيق بما إذا غلبت سيئاته على حسناته لا بمجرد تكرّر العضل ثلاثاً الشمس الرملي في النهاية والشريني في الإقناع وحمل عليه عبارة الشيخين اه وصرّح به أيضاً في المغني اه وبينه القليوبي في حاشيته والجمال في حاشيته وقال فلو غلبت طاعته على =

ولا يجوز أن يصرَّح بخطبة مُعْتَدَّة ويجوز أن يُعرِّض لها وينكحها بعد  
انقضاء عدتها ○

له وَقَعَ زَوْجَهَا الْمُحَكَّم ○

ثُمَّ شَرَعَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْخِطْبَةِ بِكسْرِ الْخَاءِ وَهِيَ  
الْتِمَاسُ الْخَاطِبِ مِنَ الْمَخْطُوبَةِ النِّكَاحِ فَقَالَ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ  
يَصْرِّحَ بِخِطْبَةٍ مُعْتَدَّةٍ) عَنْ وَفَاةٍ أَوْ طَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ رَجْعِيٍّ  
وَالْتَصْرِيحُ مَا يَقْطَعُ بِالرَّغْبَةِ فِي النِّكَاحِ كَقَوْلِهِ لِلْمُعْتَدَّةِ أَرِيدُ  
نِكَاحَكَ أَوْ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ نَكَحْتُكَ ○ (وَيَجُوزُ) إِنْ لَمْ تَكُنِ  
الْمُعْتَدَّةُ عَنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ (أَنْ يُعَرِّضَ) لَهَا بِالْخِطْبَةِ (وَيَنْكِحَهَا  
بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا) أَمَّا الرُّجْعِيَّةُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ مَعَهَا  
وَالْتَعْرِيزُ مَا لَا يَقْطَعُ بِالرَّغْبَةِ فِي النِّكَاحِ بَلْ يَحْتَمِلُهَا كَقَوْلِ  
الْخَاطِبِ لِلْمَرْأَةِ رَبِّ رَاغِبٍ فِيكَ أَوْ أَنْتِ جَمِيلَةٌ وَنَحْوَ ذَلِكَ ○  
أَمَّا الْمَرْأَةُ الْخَلِيَّةُ عَنْ مَوَانِعِ النِّكَاحِ وَعَنْ خِطْبَةٍ سَابِقَةٍ <sup>(١)</sup> فَيَجُوزُ

= معاصيه كان المزوج السلطان اه وذكر مثله البجيرمي على الخطيب  
وعلى شرح المنهج اه وقال بعضهم كما في نهاية الزين لا يفسق إلا بأن  
تغلب صغائرُه حسناته فإن لم يحصل ذلك لم يفسق ولو عضلها ألف مرة  
اه وقال في المهمات والتفسيق بالثلاث مخالفت لما ذكره الرافعي في  
كتاب الشهادات اه وقال نحوه في تحرير الفتاوى اه وأما إمام الحرمين  
فقد ذهب إلى أنه إن كان في الخطبة حاكم فلا يأنم الولي بالعضل أصلاً  
أى لأن منعها من الزواج لا يتحقق مع وجود الحاكم إذ هو يزوج عندئذ  
فإن لم يكن ثم حاكم فيأنم اه قلت وهو خلاف ما ذهب إليه الجمهور  
من التأنيم بالعضل ولو مع وجود الحاكم وضعفه في التحفة اه سمير.

(١) قوله (وعن خطبة سابقة) أى عن كون غيره سبق إلى خطبتها فقبل طلبه ممن  
يُعتَبَرُ قَبُولُهُ. سمير.

## والنساء على ضربين نيبات وأبكار فالبكر يجوز للأب والجد إيجابها على النكاح

خِطْبَتُهَا تَعْرِضًا وَتَصْرِيحًا ⑤ وَحَيْثُ حَرَمَتِ الْخِطْبَةُ حَرَمَ جَوَابُهَا بِالْقَبُولِ وَحَيْثُ حَلَّتْ حَلٌّ ⑥ وَيَحْرُمُ خِطْبَةُ مَمَّنْ صَرَّحَ بِإِجَابَةِ خَاطِبٍ آخَرَ سَبَقَهُ مَا لَمْ يُعْرِضِ الْآخَرُ ⑦

(وَالنِّسَاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ نَيْبَاتٍ وَأَبْكَارٍ) وَالنَّيْبُ مَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِوْطٍ حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ وَالْبَكْرُ عَكْسُهَا فَيَشْمَلُ مَنْ لَمْ تُوْطَ وَمَنْ لَمْ تَزَلْ بَكَارُتُهَا بِوْطٍ وَمَنْ خُلِقَتْ بِلا بَكَارَةٍ أَوْ بِبَكَارَةٍ وَزَالَتْ بِلا وَطٍ (فَالْبَكْرُ يَجُوزُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ) أَبِ الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ أَوْ عَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ (إِجْبَارُهَا عَلَى النِّكَاحِ) بِأَنْ يَزُوجَهَا بِلا إِذْنِهَا بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَلِيِّهَا عَدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ مَطْلُقٌ عَدَاوَةٍ وَأَنْ تُزَوَّجَ بِكُفٍّ<sup>(١)</sup> وَأَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ مُوسِرًا بِحَالِ الصَّدَاقِ وَمَتَى فَقَدْ شَرُطَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ كَانَ النِّكَاحُ بَاطِلًا مَا لَمْ تَأْذَنْ ⑧ وَلَا بَدَّ لِلسَّلَامَةِ مِنْ

(١) قَوْلُهُ (وَأَنْ تُزَوَّجَ بِكُفٍّ) الْكُفَاءُ تَثَبُّ بِخَصَالٍ إِحْدَاهَا النِّقَاءُ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُثْبِتَةِ لِلْخِيَارِ فَمَنْ بِهِ عَيْبٌ لَيْسَ كُفًّا لِسَلِيمَةٍ مِنْهُ، وَالثَّانِيَةُ الْحُرِّيَّةُ فَلَا يَكُونُ رَقِيقٌ كُفًّا لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ وَلَا عَتِيقَةٍ وَلَا يُؤْثِرُ الرُّقُّ فِي الْأَمْهَاتِ بِخِلَافِهِ فِي الْأَبَاءِ، وَالثَّلَاثَةُ النَّسَبُ فَالْعَجُوزِيُّ لَيْسَ كُفًّا لِعَرَبِيَّةٍ وَلَا غَيْرُ الْقُرَشِيِّ لِقُرَشِيَّةٍ وَلَا غَيْرُ الْهَاشِمِيِّ لِلْمُطَلِّبِيِّ لِلْهَاشِمِيَّةِ وَمُطَلِّبِيَّةٍ وَبَنُو هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبُ أَكْفَاءٌ وَغَيْرُ قُرَيْشٍ مِنَ الْعَرَبِ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءٌ بَعْضٌ وَالْإِعْتِبَارُ فِي النَّسَبِ بِالْأَبِ دُونَ الْأُمِّ، الرَّابِعَةُ الدِّينُ وَالصَّلَاحُ فَالْفَاسِقُ لَيْسَ كُفًّا لِعَفِيفَةٍ وَالْمُبْتَدِعُ لَيْسَ كُفًّا لِلسُّنِّيَّةِ، الْخَامِسَةُ الْحِرْفَةُ فَأَصْحَابُ الْحِرْفِ الدِّنِيَّةِ لَيْسُوا أَكْفَاءً لِغَيْرِهِمْ فَالْكَنَّاسُ وَالْحِجَامُ وَالْحَارِسُ وَنَحْوُهُمْ لَا يُكَافِئُونَ بَنَاتِ الْخِيَاظِ وَالْخِيَاظُ لَا يُكَافِئُ بَنَاتِ تَاجِرٍ أَوْ بَزَّازٍ وَالْمَحْتَرَفُ لَا يُكَافِئُ بَنَاتِ الْقَاضِي وَالْعَالِمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. سَمِير.

والثيب لا يجوز تزويجها إلا بعد بلوغها وإذنها ⑤

(فصل) والمحرّمات بالنص أربع عشرة سبع بالنسب

الإثم أن يكون تزويجها بمهر مثلها من نقد البلد حالاً ما لم تجر العادة بتأجيل البعض أو الكل فإن فقد شرط من هذه الثلاثة صح العقد بمهر المثل من نقد البلد حالاً مع الإثم ⑤ ويسن استئذان البكر المكلفة تطيباً لخاطرها ويكفى سكوتها في ذلك إن لم يصحبه علامة اعتراض ⑤ (والثيب لا يجوز) لوليها (تزويجها إلا بعد بلوغها وإذنها) نطقاً صريحاً فلا يُعتبر سكوتها إذناً في النكاح خلافاً للبكر ⑤

(فصل) (والمحرّمات) أي المحرّم نكاحهنّ (بالنص) أي نصّ القراءان الكريم (أربع عشرة) ذكرن في سورة النساء في قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ② حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنَ نِّسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِّنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ③ (منهنّ سبع) حرّم من (بالنسب) يضبطهنّ قول الأستاذ أبي منصور البغداديّ رحمه الله تعالى إنهنّ نساء القرابة إلا من دخلت في اسم ولد العمومة أو ولد الحوولة اهـ

وهنَّ الأُمُّ وإن عَلَتْ والبنْتُ وإن سَفَلَتْ والأختُ والخالَةُ والعَمَّةُ وبنْتُ  
الأخِ وبنْتُ الأختِ واثنتانِ بالِرِّضَاعِ الأُمُّ المُرْضِعَةُ والأختُ من الرِّضَاعِ  
وأربعٌ بالمصاهرةِ أُمُّ الزَّوْجَةِ

(وهي الأُمُّ وإن عَلَتْ والبنْتُ وإن سَفَلَتْ) أما المخلوقةُ مِن ماءِ  
زِنَى شخصٍ فتحلُّ له على الأصحِّ إذ لا حُرْمَةٌ لِمَاءِ الزَّنا لكن  
مع الكراهة خروجا مِن خلافِ مَنْ حَرَّمَ ذلك وسواءٌ كانت  
المَزْنِيَّةُ بها مطاوعةً أم لا وأما المرأةُ فلا يحلُّ لها وَلَدُها مِن  
الزَّنى ٥ (و)منهنَّ (الأختُ) شقيقةٌ كانت أو لأبٍ أو لأمٍّ  
(والخالَةُ) حقيقةً أو بواسطةٍ كخالَةِ الأبِ أو الأُمِّ (والعَمَّةُ)  
حقيقةً أو بواسطةٍ كعمَةِ الأبِ (وبنْتُ الأخِ) الشقيقِ أو لأبٍ أو  
لأمٍّ وبناتُ أولادِهِ مِن ذَكَرٍ وَأُنْثَى (وبنْتُ الأختِ) الشقيقةُ أو  
لأبٍ أو لأمٍّ وبناتُ أولادِها مِن ذَكَرٍ وَأُنْثَى ٥

(واثنتانِ) مِمَّنْ حُرِّمْنَ بالنَّصِّ تحرمانِ (بالرِّضَاعِ) بفتح الرَّاءِ  
وكسْرِها أى بسببه وهما (الأُمُّ المُرْضِعَةُ) وهي من أرضعتكِ أو  
أرضعتِ من أرضعتكِ أو أرضعتِ أَباً من رضاعٍ أو أرضعتِ مَنْ  
وَلَدَكَ بغيرِ واسطَةٍ أو بواسطةٍ (والأختُ من الرِّضَاعِ) فَمَنْ  
ارتضعَ مِن امرأةٍ صارَ جميعُ بناتها أخواتٍ له من الرِّضَاعِ سواءً  
التي ارتضعَ عليها والتي قَبْلَها والتي بَعْدَها وإنما اقتصر  
المصنِّفُ على الاثنتين للنَّصِّ عليهما في الآية وإلا فالسبعُ  
المحرَّمةُ بالنَّسَبِ تَحْرُمُ بالرضاعِ أيضاً كما سيأتى التصريحُ به ٥

(و)مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ بالنَّصِّ (أربعٌ) يحُرِّمْنَ (بالمصاهرةِ) وهنَّ  
(أُمُّ الزَّوْجَةِ) وإن عَلَتْ مِن نَسَبٍ أو رضاعٍ فتحرُّمُ على الزوجِ

والرَّبِيبَةُ إِذَا دَخَلَ بِالْأُمِّ وَزَوْجَةُ الْأَبِ وَزَوْجَةُ الْإِبْنِ وَوَاحِدَةٌ مِنْ جِهَةِ  
الْجَمْعِ وَهِيَ أَخْتُ الزَّوْجَةِ ⑤ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ  
الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا ⑥

على التأييد سواءً دخل الزوج بالزوجة أم لا (والرَّبِيبَةُ) وهى  
بنتُ الزوجة من نسبٍ أو رضاعٍ (إذا دخل بالأم) فإنَّ بَانَتِ الأمُّ  
منه قبلَ الدُّخُولِ بها لم تحرِّمُ البنتُ عليه (وزوجة الأب) من  
نسبٍ أو رضاعٍ مهما علا وإنَّ لم يدخل بها الأب (وزوجة  
الابن) من نسبٍ أو رضاعٍ مهما سفلَ وإنَّ لم يدخل بها  
الابنُ ⑥

وَمَنْ تَقَدَّمَ ذَكَرُهُنَّ حُرِّمَتْهُنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ (و) بَقِيَتْ مُحَرَّمَةً  
(وَاحِدَةٌ) ذَكَرَتْ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حُرْمَتُهَا لَا عَلَى التَّأْيِيدِ بَلْ  
(مِنْ جِهَةِ الْجَمْعِ) فَقَطْ (وَهِيَ أَخْتُ الزَّوْجَةِ) فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ  
الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا الشَّقِيقَةِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ أَوْ بِرِضَاعٍ وَلَوْ رَضِيَتْ  
أَخْتُهَا بِالْجَمْعِ فَإِنَّ بَانَتِ الْأُولَى مِنْهُ أَوْ مَاتَتْ حَلَّتِ الثَّانِيَةُ لَهُ ⑤  
(و) ثَبَتَ فِي السُّنَّةِ كَحَدِيثِ السَّبْعَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ (لَا يَجْمَعُ) أَيْضًا  
(بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا) بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَ(خَالَتِهَا) بِنَسَبٍ أَوْ  
رِضَاعٍ ⑥ فَإِنْ جَمَعَ الشَّخْصُ بَيْنَ مَنْ حُرِّمَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِعَقْدٍ  
وَاحِدٍ نَكَحَهُمَا فِيهِ بَطُلَ نِكَاحُهُمَا أَوْ بِعَقْدَيْنِ مُرْتَبَيْنِ فَالثَّانِي هُوَ  
الْبَاطِلُ إِنْ عُلِمَتِ السَّابِقَةُ فَإِنْ جَهِلَتْ بَطُلَ نِكَاحُهُمَا وَإِنْ عُلِمَتِ  
السَّابِقَةُ ثُمَّ نُسِيَتْ مُنِعَ مِنْهُمَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ السَّابِقُ ⑥ وَمَنْ حُرِّمَ  
جَمْعُهُمَا بِنِكَاحٍ حُرِّمَ جَمْعُهُمَا فِي الْوَطْءِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ فَإِنْ وَطِئَ  
وَاحِدَةً مِنَ الْمَمْلُوكَتَيْنِ حُرِّمَتِ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرِّمَ الْأُولَى بِطَرِيقٍ

## ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ⑤

من الطرق كبيعها وتزويجها ⑤ ولو كانت إحداهما زوجة والأخرى مملوكة حلَّت الزوجة وحرمت المملوكة وإن تأخر الزواج عن الملك بل وإن وطئت المملوكة لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك ⑤ أمّا لو ملك أمّا وبنتها فوطئ إحداهما فإن الأخرى تحرم عليه مؤبداً ⑤

(ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب<sup>(١)</sup>) وتقدم أن الذى

(١) قوله (ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) ذكر جماعة من الشافعية استثناء أربع صور من قولنا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فتحرم أربع نسوة فى النسب وقد لا يحرم فى الرضاع إحداهن أم الأخ والأخت فى النسب حرام لأنها أم أو زوجة أب وفى الرضاع إن كانت كذلك حرمت وإلا فلا بأن أرضعت أجنبية أخاك أو أختك. الثانية أم نافتك فى النسب حرام لأنها بنتك أو زوجة ابنك وفى الرضاع قد لا تكون بنتاً ولا زوجة ابن بأن أرضعت أجنبية نافتك. الثالثة جدّة ولدك فى النسب حرام لأنها أمك أو أم زوجتك وفى الرضاع قد لا تكون كذلك بأن أرضعت أجنبية ولدك فإن أمها جدته وليست بأمك ولا بأم زوجتك. الرابعة أخت ولدك حرام لأنها بنتك أو ربيبك وإذا أرضعت أجنبية ولدك فبنتها أخته وليست بنتك ولا ربيبك ولا تحرم أخت الأخ فى النسب ولا فى الرضاع وصورته فى النسب أن يكون لك أخت لأم وأخ لأب فيجوز له نكاحها وفى الرضاع امرأة أرضعتك وأرضعت صغيرة أجنبية منك يجوز لأخيك نكاحها اه قال النووى فى الروضة وقال المحققون لا حاجة إلى استثنائها لأنها ليست داخلّة فى الضابط ولهذا لم يستثنها الشافعى وجمهور الأصحاب ولا استثنيت فى الحديث الصحيح يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ وإنما حرمت لكونها أمّا أو حليلة أب ولم يوجد ذلك فى الصورة الأولى وكذا القول فى باقيهن والله أعلم اه سميع.



وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ بِخَمْسَةِ عَيُوبٍ بِالْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَالرَّتْقِ وَالْقَرْنِ ①

يَحْرَمُ مِنَ النِّسْبِ سَبْعٌ فَيَحْرَمُ بِالرِّضَاعِ تِلْكَ السَّبْعُ أَيْضًا ②

ثم شرع المصنّف رحمه الله في بيان عيوب النكاح المُثَبِّتَةِ لَخِيَارِ الْفَسْخِ فِيهِ<sup>(١)</sup> فقال (وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ) أي الزوجة ويكون لزوجها الفسخ (بخمسة عيوب) أحدها (بالجنون) سواءً أطبق أم تَقَطَّعَ قَبْلَ الْعِلَاجِ أم لا وأما الإغماء غير الدائم فلا يثبت به الْخِيَارُ<sup>(٢)</sup> (و) ثانيها بوجود (الجُدَامِ) بذال معجمة وهو عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعُضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُّ ثُمَّ يَتَقَطَّعُ ثُمَّ يَتَنَائَرُ وَالْغَالِبُ حَصُولُهُ فِي الْوَجْهِ وَالْأَطْرَافِ (و) الثالث بوجود (الْبَرَصِ) وهو بياض في الْجِلْدِ يُذْهِبُ دَمَ الْجِلْدِ وما تحته مِنَ اللَّحْمِ فخرج الْبَهَقُ وهو ما يُغَيِّرُ الْجِلْدَ مِنْ غَيْرِ إِذْهَابِ دَمِهِ فلا يثبت به الْخِيَارُ (و) الرابع بوجود (الرَّتْقِ) وهو انسداد محلّ الجماع بلحم (و) الخامس بوجود (الْقَرْنِ) وهو انسداد محلّ الجماع بعظم ③ وما عدا هذه العيوب كالْبَحْرِ وَالصُّنَانِ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْخِيَارُ ④ ولو نكح بشرط

(١) قوله (عيوب النكاح المُثَبِّتَةِ لَخِيَارِ الْفَسْخِ فِيهِ) قال في التنبيه متى وقع الفسخ فإن كان قبل الدخول سقط المهر وإن كان بعد الدخول نُظِرَ فَإِنْ كَانَ بَعِيْبٍ حَدَثَ بَعْدَ الْوَطْءِ وَجِبَ الْمُسَمَّى وَإِنْ كَانَ بَعِيْبٍ قَبْلَ الْوَطْءِ سَقَطَ الْمُسَمَّى وَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَهَلْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ غَرَّهُ فِيهِ قَوْلَانِ أَهْ سَمِيرَ.

(٢) قال الغزى رحمه الله هنا (ولو دام خلافاً للمتولّى) وكلامه خلاف ما اعتمده ابن حجر في التحفة والرملى في النهاية فإنهما قالا إنَّ الْخِيَارَ يَثْبُتُ بِالْإِغْمَاءِ الْمَأْيُوسِ مِنْهُ كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَإِنَّ عَدَمَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْإِغْمَاءِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْإِغْمَاءِ غَيْرِ الْمَأْيُوسِ مِنْهُ أَهْ سَمِيرَ.

وَيُرَدُّ الرَّجُلُ بِخَمْسَةِ عَيُوبٍ بِالْجُنُونِ وَالْجُذَامِ وَالْبَرَصِ وَالْجَبِّ  
وَالْعُنَّةِ ٥

إسلامها أو نسبها أو حريتها أو كونها بكرًا أو ثيبًا أو كتابيةً أو  
أمةً أو كونه عبداً فأخلف المشروط صحَّ النكاحُ ثم إن بانَ  
المشروطُ فيه خيراً ممَّا شُرِّطَ كأن شُرِّطَ في الزوجة أنها كتابيةٌ  
فبانَتْ مسلمةً أو أمةً فبانَتْ حرةً أو ثيبٌ فبانَتْ بكرًا وفي الزوج  
أنه عبدٌ فبانَ حرًا فلا خيارَ وإن بانَ دونه كأن شُرِّطَ أنها حرةٌ  
فبانَتْ أمةً وهو حرٌّ يحلُّ له نكاحُ الأمة وقد أذن السيدُ في  
نكاحها فله الخيارُ أو أنه حرٌّ فبانَ عبداً وقد أذن له السيدُ في  
النكاح والزوجة حرةٌ فلها الخيارُ ٥

(وَيُرَدُّ الرَّجُلُ) أي الزوج (بِخَمْسَةِ عَيُوبٍ بِالْجُنُونِ وَالْجُذَامِ  
وَالْبَرَصِ وَ) بوجود (الْجَبِّ) وهو قطع الذكر كله أو بعضه  
والباقى منه دون الحشفة فإن بَقِيَ قدرها فأكثرُ فلا خيارَ  
(و) بوجود (الْعُنَّةِ) وهى بضم العين عَجْزُ الزوج عن الوطءِ في  
القبْلِ لسُقُوطِ القُوَّةِ الناشئة لضعفٍ في قلبه أو عَالَتِهِ ٥ وإنما  
تُثْبِتُ الْعُنَّةُ الْخِيَارَ إِذَا كَانَتْ قَبْلَ الْوُطْءِ وَلَوْ مَرَّةً أَمَا إِذَا حَدَثَتْ  
بَعْدَهُ فَلَا يَثْبِتُ بِهَا الْخِيَارُ لِأَنَّ الزَّوْجَةَ مَعَ رَجَاءِ زَوَالِ عُنتِهِ قَدْ  
عَرَفَتْ قُدْرَتَهُ وَوَصَلَتْ إِلَى حَقِّهَا مِنْهُ ٥ وَتُثْبِتُ عُنتُهُ بِإِقْرَارِهِ  
وَبِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ إِذَا ثَبَّتَ ضَرْبَ لَهُ الْقَاضِي سَنَةً بَطْلِبَهَا فَإِنْ  
لَمْ يَطَّ فِيهَا رَفْعَتُهُ فَوَرَّأَ إِلَى الْقَاضِي فَإِنْ قَالَ وَطَّئْتُ وَالحال أنها  
ثِيْبٌ حُلِفَ إِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ فَإِنْ نَكَلَ حُلِفَتْ كَمَا لَوْ كَانَتْ بَكْرًا  
وَحِينَئِذٍ يَحْكُمُ الْقَاضِي بِعُنَّتِهِ فَتَسْتَقِلُّ بِالْفَسْخِ ٥ وَأَمَّا مَا عَدَاهَا  
مِنْ الْعَيُوبِ الْمَذْكُورَةِ ءَانفًا فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَدُوثِهِ قَبْلَ الْوُطْءِ

## (فصل) ويستحب تسمية المهر في النكاح

وبعدّه ٥ ويُشترطُ في العيوبِ المذكورةِ الرُّفْعُ فوراً إلى القاضي عند الاطِّلاعِ عليها كخيارِ الرِّدِّ بالعيبِ ولا ينفردُ الزوجانِ بالتراضِي بالفسخِ فيها ولا يصحُّ ذلكُ منهما بلا رفعٍ إلى القاضي ومثلهُ المُحكَّمُ بشرطٍ أن يكون عدلاً عالماً بتفاصيلِ المسئلةِ التي حُكِّمَ فيها وبه جزمَ في المُحرَّرِ لكنَّ حَكْيَ فيه الماورِدِيُّ وجهَيْنِ قال الزَّركَشِيُّ وكلامُ الشَّافِعِيِّ في الأمِّ يفتَضِي ترجيحَ الصَّحَّةِ<sup>(١)</sup> وبه جزمَ الصَّيْمَرِيُّ اهـ

(فصل) في أحكام الصَّدَاقِ وهو بفتح الصاد أفصحُ من كسرِها مشتقٌّ مِنَ الصَّدَقِ بفتح الصاد وهو اسمٌ لشديدِ الصُّلْبِ مِنَ الرِّجالِ وشرعاً اسمٌ لِمَالٍ واجبٍ على الرجلِ بنكاحٍ أو وَطْئِ شُبْهَةٍ أو موتٍ ٥ والأصلُ فيه قبلَ الإجماعِ آياتٌ كقوله تعالى ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيُّمَ صَدُوقَهُنَّ فِخْلَةً﴾ وأخبارٌ كقوله ﷺ لِمُرِيدِ التَّزْوَاجِ التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ اهـ رواه الشيخان ٥

(ويُستحبُّ تسميةُ المهرِ في) عقدِ (النكاحِ) ولو في نكاحِ عبدٍ السَّيِّدِ أُمَّتُهُ وَيَكْفِي تسميةُ أي شَيْءٍ كان مِمَّا يَتِمُّوْلُ ولكن يُسنُّ عدمُ النقصِ عن عشرةِ دراهمٍ وعدمُ الزيادةِ على خمسِمائةِ درهمٍ خالصةٍ<sup>(٢)</sup> ٥ وَيُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ (ويُستحبُّ) أَنَّهُ يَجُوزُ إِخْلَاءُ عَقْدٍ

(١) قوله (وكلامُ الشَّافِعِيِّ في الأمِّ يفتَضِي ترجيحَ الصَّحَّةِ) لعلَّ مقصودَ الزركشيّ قوله في الأمِّ عند كلامه على العيبِ في المنكوحَةِ [وَلَا يَلْزَمُهَا الْخِيَارُ إِلَّا عِنْدَ حَاكِمٍ إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيََا هُمَا بِشَيْءٍ يَجُوزُ فَأَجِيزُ تَرَاضِيَهُمَا] اهـ سمير .

(٢) قوله (وعدمُ الزيادةِ على خمسِمائةِ درهمٍ خالصةٍ) قال الإمامُ الشافعيُّ =

فإن لم يُسمَّ صحَّ العقد ووجب المهر بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه أو يفرضه الحاكم

النِّكَاحِ عَنْ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ (فإن لم يُسمَّ) فِي عَقْدِ النِّكَاحِ (صَحَّ الْعَقْدُ وَ) وَجِبَ لِلْمَعْقُودِ عَلَيْهَا مَهْرُ الْمِثْلِ ⑤

وإن لم يُسمَّ المهر مع قولها لوليها زوّجني بلا مهر ونحوه<sup>(١)</sup> فهي المَفْوِضَةُ وإنما يصح تفويضها إذا كانت بالغة رشيدة فإذا قالت السفينة لوليها زوّجني بلا مهر كان إذنهما في عدم المهر غير معتبر ويستفيد به الولي جواز التزويج ⑤ ومثل الحرة في ذلك الأمة فتكون مَفْوِضَةً إذا زوّجها السيد ونفى المهر أو سكت عنه لأنه المستحق للمهر فأشبهه الرشيدة ⑤ فإذا صحّ التفويض (وجب المهر) فيه (بثلاثة أشياء أن يفرضه الزوج على نفسه) أى يُقَدِّرُهُ وَيُقَرِّرُهُ قَبْلَ الْوُطْءِ دَيْنًا كَانَ أَوْ عَيْنًا عَرْضًا أَوْ نَقْدًا وترضى الزوجة به فإن لم ترض به فكأنه لم يفرض ولها قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرًا وحبس نفسها ليفرض (أو يفرضه الحاكم) على الزوج إذا امتنع الزوج من الفرض فيفرض الحاكم عليه عندئذ مهر المثل من نقد البلد حالاً وإن

= رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأُمِّ وَالْقَصْدُ فِي الصَّدَاقِ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَأَسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَزَادَ فِي الْمَهْرِ عَلَى مَا أَصْدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ وَبَنَاتِهِ وَذَلِكَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ طَلَبًا لِلْبَرَكَةِ فِي مُوَافَقَةِ كُلِّ أَمْرٍ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اهـ سَمِير.

(١) قوله (ونحوه) قال في النجم الوهاج لو قالت الرشيدة زوجني وسكتت عن المهر فوجهان أحدهما وبه جزم الإمام أنَّ هذا ليس بتفويض لأنَّ النِّكَاحَ =

## أو يدخل بها فيجب مهر المثل ٥

لم يرض الزوجان بما فرضه (أو يدخل) الزوج (بها) أي الزوجة المفوضة قبل فرض من الزوج أو الحاكم (فيجب) لها (مهر المثل) بنفس الدخول وتعتبر المثلية في هذا المهر بحال العقد في الأصح لا عند الدخول ٥ فإن مات أحد الزوجين قبل فرض ووطء وجب مهر المثل لأن الموت كالوطء في تقرير كل المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض ٥ والمراد بمهر المثل قدر ما يرغب به في مثلها عادة وتراعى أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه المنكوحة من الآباء فتراعى الأخت ثم بنت الأخ ثم العمة ثم بنت العم فإن تعذر اعتبار نساء العصابات اعتبر بالأم وقرباتها فتقدم أم ثم أخت لأم ثم جدة ثم خالة ثم بنت أخت ثم بنت الخال وبنت الخالة ٥ ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة ويسار وغيرها مما يختلف به الغرض ٥ وذكر الشافعي أن المرأة إذا قالت للرجل أتزوجك على أن تفرض لي ما شئت أنت أو ما شئت أنا أو ما حكمت أنت أو ما حكمت أنا أو ما

= يعقد غالباً بمهر فيحمل الإذن على العادة فكأنها قالت زوجني بمهر المثل فتستحقه بالعقد قال في الشرح الصغير وهذا هو الظاهر والثاني أنه تفويض صحيح وهذا هو الصواب المنصوص في الأم كما قاله في المهمات اه قلت قال في الأم التفويض الذي إذا عقد الزوج النكاح به عرف أنه تفويض في النكاح أن يتزوج الرجل المرأة الثيب المالكة لأمرها برضاها ولا يسمى مهراً أو يقول لها أتزوجك على غير مهر فالنكاح في هذا ثابت إلخ اه سمي.

وليس لأقلِّ الصَّدَاقِ ولا لأكثرِهِ حَدٌّ ⊙ ويجوزُ أن يتزوجَهَا على مَنفَعَةٍ معلومةٍ ⊙ ويسقطُ بالطلاقِ قبلَ الدخولِ بها نصفُ المهرِ ⊙

شاءَ فلانٌ أو ما رَضِيَ أو ما حكمَ فلانٌ لرجلٍ آخرَ فهذا كُلُّهُ نكاحٌ بصدَاقٍ ولكنه مجهولٌ فهو كالصدَاقِ الفاسدِ من ميتةٍ وخمرٍ وما أشبه ذلك مما لا يحلُّ ملكه ولا بيعه في حاله تلك أو على التأييد فلها في هذا كُلُّهُ مهرٌ مثلها فإن طَلَّقَهَا قبلَ أن يدخلَ بها فلها نصفُ مهرِ مثلها ولا متعةٌ لها ⊙

(وليس لأقلِّ الصَّدَاقِ) حَدٌّ معينٌ في القِلَّةِ (ولا لأكثرِهِ حَدٌّ) معينٌ في الكثرة بل الضابطُ في ذلك أن كلَّ شَيْءٍ صَحَّ جعلُهُ ثمنًا من عينٍ أو منفعةٍ صَحَّ جعلُهُ صَدَاقًا ⊙ وتقدَّمَ أنَّ المستحبَّ عدمُ النقصِ عن عشرةِ دراهمَ وعدمُ الزيادةِ على خمسِمائةِ درهمٍ ⊙ (ويجوزُ أن يتزوجَهَا على منفعةٍ معلومةٍ) تُستوفى بعقدِ الإجارةِ كتعليمٍ فيه كلفةٌ أو على أن يخدمَهَا شهرًا أو يبنَى لها دارًا أو يخيَطَ لها ثوبًا أو يرعى لها غنمًا ويشملُ التعليمُ ما يجبُ تعلُّمه وغيرُهُ مما يجوزُ كالفاتحة والقرءان والحديث والفقه والشعر والخط وكتابٌ معينٌ وغير ذلك ⊙

(ويسقطُ بالطلاقِ قبلَ الدخولِ نصفُ المهرِ) أما بعد الدخولِ ولو مرةً واحدةً فيجبُ كُلُّ المهرِ ولو كان الدخولُ حرامًا كوطءِ الزوجِ زوجته حالَ إحرامها أو حيضها ⊙ ويجبُ كُلُّ المهرِ كما سبق بموتِ أحدِ الزوجين لا بخلوةِ الزوجِ بها في الجديد ⊙ وإذا قَتَلَتِ الحُرَّةُ نَفْسَهَا قبلَ الدخولِ بها لا يسقطُ مهرُها بخلاف ما لو قَتَلَتِ الأُمّةُ نَفْسَهَا أو قَتَلَهَا سيدها قبلَ الدخولِ

## (فصل) والوليمة على العرس مستحبة والإجابة إليها واجبة

فإنه يسقط مهرها ⑤

فائدة ⑤ طلاق المفوضة قبل وجوب المهر لها بما مر لا يوجب مهرًا فلا يتشطر صداقها إذ لم يجب بعد لكنه يوجب المتعة أمّا غير المفوضة فإن تشطر مهرها لم تجب لها متعة بطلاقها وإلا بأن وجب كل مهرها وجبت ⑤ والمتعة مال يجب على الزوج بفراق زوجة لم يتشطر مهرها إن كانت الفرقة بغير سبب منها ويسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما وأن لا تبلغ نصف المهر فإن تنازعا قدرها القاضي باجتهاده ⑤

## (فصل) في بيان أحكام الوليمة ⑤

(والوليمة) تطلق على كل طعام يتخذ لسرور حادث كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه في الأم تصدق الوليمة على كل دعوة لحادث سرور اه وهى (على العرس) أي الطعام المتخذ لأجل العرس (مستحبة) استحبابًا مؤكدًا فقد أولم ﷺ على صفية بنت الخطاب بسويق وتمر اه أخرجه الأربعة وقال لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لما تزوج أولم ولو بشاة اه أخرجه البخاري ⑤ وأقلها للقادر شاة ويستحب فيها ما في العقيقة من طبخها بحلو وعدم كسر عظمها ولغير القادر ما تيسر ولو بنحو عصير الفاكهة وشراب البن ⑤ ويدخل وقتها بالعقد لكن الأفضل فعلها بعد الدخول لأنه ﷺ لم يؤلم عن نسائه إلا بعد الدخول اه أخرجه البخاري ⑤

(والإجابة إليها) أى وليمة العرس (واجبة) أى فرض عين فى

## إلا من عذرٍ ⊙

## (فصل)

الأصحّ لكن لا يجب الأكل منها بل يُستحب للمفطر  
 أمّا الإجابة لغير وليمة العرس من بقية الولائم فليست فرض  
 عين بل هي مندوبة ⊙ وإنما تجب الإجابة لوليمة العرس وتسُنُّ  
 غيرها بشرط أن يكون الداعي مسلماً وأن لا يخصّ الداعي  
 الأغنياء بالدعوة لغناهم بل يدعُوهم وغيرهم إلّا إذا كانوا أهل  
 حرّفته أو عشيرته أو جيرانه فحينئذ لا يكون تخصيصهم لغناهم  
 وأن يدعُوهم في اليوم الأول فإن كانت الوليمة ثلاثة أيام  
 فدعى في الأيام الثلاثة لزمّت الإجابة في اليوم الأول واستُجبت  
 في الثانى ولم تجب وكُرِهت في اليوم الثالث ⊙ فإذا اكتملت  
 الشروط وجبت الإجابة في وليمة العرس (إلا من عذر) أى  
 مانع من وجوب الإجابة للوليمة ككون أغلب مال الداعي  
 حراماً وكمرض المدعُو مرضاً يُسقط الجمعة وكأن يكون في  
 موضع الدعوة من يتأذى به المدعُو أو لا تليق به مُجالسته وكأن  
 يكون هناك منكر لا يزول بحضوره كالضرب بآلات اللّهو  
 المُحرّمة وكشرب الخمر فإن زال بحضوره وجب ⊙

(فصل) في أحكام القسم والنشوز أما القسم بفتح القاف فهو  
 لغة مصدر قسم يقسم وبكسر القاف والمقصود هنا فى  
 الاصطلاح العدل بين الزوجات أى فى المبيت وأما النشوز فهو  
 الارتفاع عن أداء حق الزوج والأول من جهة الزوج لزوجته فلا  
 حق للرجعية ولا الأمة فيه والثانى من جهة الزوجة ⊙



والتسوية في القَسَمِ بين الزوجاتِ واجبةٌ ⑤ ولا يدخلُ على غيرِ المَقْسومِ لها لغيرِ حاجةٍ ⑥

وإذا كان في عِصْمَةِ شخصٍ زوجتانِ فأكثرَ لا يجبُ عليه في الابتداءِ القَسَمُ بينهما أو بينهما حتى لو أعرض عنهنَّ أو عن الواحدة فلم يَبْتَ عندهنَّ أو عندها لم يَأْتُمْ لأنَّ المَبِيتَ حَقُّهُ فَلَهُ تركُهُ ابتداءً أو بعد تمامِ الدَّورِ أما لو باتَ عند واحدةٍ منهنَّ وجبَ عليه إتمامُ الدَّورِ فوراً للباقياتِ ويُستحبُّ أن لا يُعْطِلَهُنَّ مِنَ المَبِيتِ ولا الواحدةَ أيضاً بأن لا يَبِيتَ عندهنَّ أو عندها وأدنى درجات الواحدة أن لا يُخْلِيهَا كُلَّ أربعِ ليالٍ عن ليلةٍ ⑦

(والتَّسْوِيَةُ فِي الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ وَاجِبَةٌ) وتسقُطُ في حقِّ الناشز وتُعتبر التسويةُ بِالْمَكَانِ تَارَةً وبِالزَّمَانِ أُخْرَى أَمَّا الْمَكَانُ فيحرم الجمعُ بين الزوجتين فأكثرَ في مَسْكَنٍ واحدٍ إلا بالرِّضَا وَأَمَّا الزَّمَانُ فَمَنْ لم يكن حارساً مثلاً فَعِمَادُ الْقَسَمِ فِي حَقِّهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعٌ لَهُ فَيُرْتَبُ الْقَسَمُ إِنْ شَاءَ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا لِكُلِّ ⑧ وَمَنْ كَانَ نَحْوَ حَارِسٍ فَعِمَادُ الْقَسَمِ فِي حَقِّهِ النَّهَارُ وَاللَّيْلُ تَبَعٌ لَهُ ⑨ وَلَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَبْتَدِيَ بِالْمَبِيتِ عِنْدَ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ إِلَّا بِقُرْعَةٍ تَحَرُّزًا عَنِ التَّرْجِيحِ بَلَا مُرْجَحٍ فَيَبْدَأُ بِمَنْ خَرَجَتْ قَرْعَتُهَا ثُمَّ بَعْدَ تَمَامِ نَوْبَتِهَا يُقْرَعُ بَيْنَ الْبَاقِيَّاتِ ثُمَّ بَيْنَ الْأُخْرَيْنِ فَإِذَا تَمَّتِ الثُّوبُ رَاعَى التَّرْتِيبَ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ الْقُرْعَةِ ⑩

(وَلَا يَدْخُلُ) الزَّوْجُ فِي التَّابِعِ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا (عَلَى غَيْرِ الْمَقْسُومِ لَهَا لغيرِ حاجةٍ) فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ كَعِيَادَتِهَا إِذَا مَرَضَتْ

وإذا أراد السفر أقرع بينهما وخرج بالتي تخرج لها القرعة ☉ وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليالٍ إن كانت بكرًا وثلاث

وكأخذ متاع ووضع وتسلم نفقة لم يمنع من الدخول وله أن يستمتع بها حينئذٍ بغير الوطاء وليس عليه القضاء لغيرها لأن دخوله لحاجة ☉ وأما الأصل ليلاً أو نهاراً فيحرم الدخول فيه على غير صاحبة النوبة إلا لضرورة كمرضها المخوف وشدة طلق وخوف حريق فإن طال مكثه عرفاً قضى مثل ما مكث فى نوبة المدخول عليها أما إن لم يطل فلا يقضى ☉ ومن دخل على غير صاحبة النوبة فى الأصل أو التابع فجامع أثم وعليه أن يقضى زمن الجماع لا نفس الجماع إلا إن قصر زمنه فلا يقضيه ☉

(وإذا أراد) من فى عصمته زوجات (السفر أقرع بينهما) إن لم يتراضين (وخرج) أى سافر (بالتى تخرج لها القرعة) ولا يقضى الزوج المسافر للمتخلفات مدة سفره ذهاباً وإياباً فإن وصل مقصده وصار مقيماً كأن نوى إقامة مؤثرة أى أربعة أيام صحاح أول سفره أو عند وصول مقصده أو قبل وصوله قضى مدة الإقامة إن ساكن المصحوبة معه فى السفر وإلا بأن اعتزلها مدة الإقامة لم يقض ☉

(وإذا تزوج) الزوج (جديدة) ولو مطلقته التى بانث منه لا الرجعية (خصها بسبع ليالٍ) متواليات حتماً (إن كانت) الجديدة (بكرًا) ولو أمة وكان عند الزوج غير الجديدة وهو يبيت عندها أو عندهن ولا قضاء عليه لها أو لهن (أو ثلاث) متواليات

إِنْ كَانَتْ ثِيْبًا ٥ وَإِذَا خَافَ<sup>(١)</sup> نُشُوزَ الْمَرْأَةِ وَعَظَهَا

(إِنْ كَانَتْ ثِيْبًا) فَلَوْ فَرَّقَ اللَّيَالَى بَنُوهُ لَيْلَةً عِنْدَ الْجَدِيدَةِ وَلَيْلَةً فِي مَسْجِدٍ مِثْلًا لَمْ يُخَسَّبْ لَهَا ذَلِكَ بَلْ يُوَفَّى الْجَدِيدَةَ حَقَّهَا مُتَوَالِيًا وَيَقْضَى مَا بَاتَ فِيهِ عِنْدَ الْجَدِيدَةِ مُفَرَّقًا لِلْبَاقِيَاتِ ٥

(وَإِذَا خَافَ) الزَّوْجُ (نُشُوزَ الْمَرْأَةِ)<sup>(١)</sup> بِأَنْ ظَهَرَتْ مِنْهَا أَمَارَاتٌ تُشِيرُ أَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ لِنُشُوزِهَا وَفِي بَعْضِ النُّسخِ وَإِذَا بَانَ نُشُوزُ الْمَرْأَةِ أَيْ ظَهَرَتْ مُقَدِّمَاتُهُ كَأَنْ تَجِيبَهُ بِكَلَامٍ خَشِنٍ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَكَلِّمُهُ بِلِينٍ وَكَأَنْ يَجِدَ مِنْهَا إِعْرَاضًا وَعُيُوسًا بَعْدَ لُطْفٍ وَطَلَاقَةٍ وَجِهٍ (وَعَظَهَا) زَوْجَهَا بَلَا ضَرْبٍ وَلَا هَجْرٍ كَقَوْلِهِ لَهَا اتَّقِيَ اللَّهَ فِي الْحَقِّ الْوَاجِبِ لِي عَلَيْكَ وَاعْلَمِي أَنَّ النُّشُوزَ مُسْقِطٌ لِلنَّفَقَةِ وَالْقَسَمِ أَهْ وَلَيْسَ الشَّتْمُ لِلزَّوْجِ مِنَ النُّشُوزِ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَنْ سُوءِ خَلْقٍ لَا عَنْ كِرَاهَةٍ وَلَكِنهَا تَأْتِي بِهِ وَتَسْتَحِقُّ بِهِ التَّأْدِيبَ مِنَ الزَّوْجِ وَلَا يَرْفَعُهَا إِلَى الْقَاضِي وَإِنَّمَا النُّشُوزُ الْخُرُوجُ عَنْ

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخِ (وَإِذَا بَانَ). سَمِير.

(١) قَوْلُهُ (نُشُوزَ الْمَرْأَةِ) قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ نَشَرَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا نُشُوزًا مِنْ بَابِ قَعَدَ وَضَرَبَ عَصَتْ زَوْجَهَا وَامْتَنَعَتْ عَلَيْهِ وَنَشَرَ الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَانِهِ نُشُوزًا بِالْوَجْهِينِ تَرَكَهَا وَجَفَاها أَهْ وَقَالَ فِي التَّاجِ مِنَ الْمَجَازِ نَشَرَتِ الْمَرْأَةُ بِزَوْجِهَا وَعَلَى زَوْجِهَا تَنْشُرُ وَتَنْشُرُ نُشُوزًا وَهِيَ نَاشِرٌ اسْتَعْصَتْ عَلَى زَوْجِهَا وَارْتَفَعَتْ عَلَيْهِ وَأَبْغَضَتْهُ وَخَرَجَتْ عَنْ طَاعَتِهِ وَفَرَكْتُهُ وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ النُّشُوزِ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ كِرَاهَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ وَسُوءُ عِشْرَتِهِ لَهُ وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ النَّشْرِ وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ نَشَرَ بَعْلُهَا عَلَيْهَا يَنْشُرُ نُشُوزًا ضَرْبُهَا وَجَفَاها وَأَضَرَّ بِهَا أَهْ سَمِير.

(٢) قَوْلُهُ (بِكَلَامٍ خَشِنٍ) أَيْ صَعْبٍ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا فِي التَّاجِ. سَمِير.

فَإِنْ أَبَتْ [إِلَّا النُّشُوزَ]<sup>(أ)</sup> هَجَرَهَا فَإِنْ أَقَامَتْ عَلَيْهِ [هَجَرَهَا وَ]<sup>(ب)</sup> ضَرَبَهَا ٥

طاعة الزوج بنحو الخروج من بيته بلا إذن وترك الإجابة إلى الفراش بلا عذر كمرض وبنحو الاشتغال بحاجاتها إذا دعاها والسفر بغير إذن ورضاه وعدم فتح الباب له ليدخل ٥ (فإن أبَتْ) بعد الوَعظ (إِلَّا النُّشُوزَ) أَيْ إِنْ تَحَقَّقَ نَشُوزُهَا بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْفِعْلِ وَأَقَامَتْ عَلَيْهِ (هَجَرَهَا) فِي مَضْجَعِهَا أَيْ فَرَّاشِهَا فَلَا يَضَاجِعُهَا أَيْ لَا يَنَامُ مَعَهَا فِيهِ ٥ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيَهْجُرُهَا فِي الْمَضْجَعِ حَتَّى تَرْجِعَ عَنِ النُّشُوزِ وَلَا يُجَاوِزُهَا فِي هَجْرَةِ الْكَلَامِ ثَلَاثًا لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا أَبَاحَ الْهَجْرَةَ فِي الْمَضْجَعِ وَالْهَجْرَةَ فِي الْمَضْجَعِ تَكُونُ بِغَيْرِ هَجْرَةِ كَلَامٍ أَوْ مِنْ هُنَا قَالَ بَعْضُ إِنْ هُجِرَ أَيْ بِالْكَلَامِ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ حَرَامٌ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ بِهَجْرَتِهَا رَدَّهَا لِحَظِّ نَفْسِهِ فَإِنْ قَصَدَ بِهِ رَدَّهَا عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَإِصْلَاحَ دِينِهَا فَلَا تَحْرِيمَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ يَجُوزُ هَجْرُ الْمُبْتَدِعِ وَالْفَاسِقِ وَنَحْوَهُمَا لِرَدِّهِمْ عَنِ الْمَعْصِيَةِ ٥ قَالَ الْمَصْنِيفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (فَإِنْ أَقَامَتْ عَلَيْهِ) أَيْ النُّشُوزَ بِتَكَرُّرِهِ مِنْهَا (هَجَرَهَا وَضَرَبَهَا) ضَرْبَ تَأْدِيبٍ لَهَا فَإِنْ أَفْضَى ضَرْبُهَا إِلَى التَّلَفِ وَجَبَ الْعُرْمُ وَإِنَّمَا يَضْرِبُهَا إِذَا أَفَادَ الضَرْبُ فِي ظَنِّهِ وَإِلَّا فَيَحْرُمُ لِأَنَّهُ عِنْدُنَا عِقَابٌ بِلَا فَائِدَةٍ ٥ كَذَا جَعَلَ الْمَصْنِيفُ الْمَرَاتِبَ ثَلَاثَةً وَهِيَ طَرِيقَةٌ ضَعِيفَةٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ

(أ) زيادة في بعض النسخ. سمير.

(ب) زيادة في بعض النسخ. سمير.

[وَيَسْقُطُ بِالنُّشُوزِ قَسْمُهَا وَنَفَقَتُهَا] <sup>(أ)</sup> ◎

(فصل)

إِذَا تَحَقَّقَ النُّشُوزُ جَازَ الْوَعْظُ وَالْهَجْرُ وَالضَّرْبُ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ  
نَشُوزُهَا فَهُمَا مَرْتَبَتَانِ لَا ثَلَاثَ كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ◎  
(وَيَسْقُطُ بِالنُّشُوزِ قَسْمُهَا وَنَفَقَتُهَا) وَكِسَوَتُهَا ◎

(فصل) فِي أَحْكَامِ الْخُلْعِ ◎

وَهُوَ بَضْمُ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْخُلْعِ بِفَتْحِهَا أَيْ النَّزْعِ  
وَشَرْعًا فُرْقَةٌ بِعَوَضٍ مَقْصُودٍ رَاجِعٍ لَجَهَةِ الزَّوْجِ ◎ وَخَرَجَ  
بِالْمَقْصُودِ غَيْرُهُ كَدَمٍ وَنَحْوِهِ فَلَا يَصَحُّ الْخُلْعُ عَلَيْهِ وَيَكُونُ بَاطِلًا  
فَيَقَعُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا ◎ وَقَدْ يَكُونُ الْعَوَضُ مَقْصُودًا لَكِنَّهُ فَاسِدٌ  
كَخَمْرِ فَيَكُونُ الْخُلْعُ عِنْدَئِذٍ فَاسِدًا لَكِنَّهُ يَقَعُ وَتَبَيَّنَ الزَّوْجَةُ بِمَهْرٍ  
الْمِثْلِ فَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْقَلِيلَةِ الَّتِي فَرَّقَ فِيهَا الشَّافِعِيُّ بَيْنَ  
الْبَاطِلِ وَالْفَاسِدِ ◎ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ آيَاتٌ مِنْهَا قَوْلُهُ  
تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا  
فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وَخَبَرُ الْبَخَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ  
اقْبَلِ الْحَدِيثَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً أَهْ

وَلِلْخُلْعِ خَمْسَةُ أَرْكَانٍ مَلْتَزِمٌ لِلْعَوَضِ وَلَوْ أَجْنَبِيًّا وَبُضْعٌ  
وَعَوَضٌ وَزَوْجٌ وَصِيغَةٌ كَأَنْ تَقُولَ الزَّوْجَةُ لَزَوْجِهَا خَالِغْنِي أَوْ  
طَلِّقْنِي عَلَى كَذَا فَيَقُولَ خَالِغْتُكِ أَوْ خَلَعْتُكِ أَوْ طَلَّقْتُكِ عَلَى ذَلِكَ

والخُلْعُ جائزٌ على عَوْضٍ معلومٍ وتمليكُ به المرأةَ نفسها ولا رجعةَ له عليها

ولا يصحُّ أن تقولَ هيَ له خالعتُك بكذا وإنَّ قَبْلَ لَأَنَّ الإيقاعَ إليه دُونُهَا فإذا أَسْنَدَتِ الخُلْعَ إلى نفسها أَفْسَدَتْ صِيغَتَهَا ⊙ وللزوج أن يوقعه على صيغةِ المعاوضةِ كما تقدَّمَ فتثبتُ له أحكامُ المعاوضةِ وله أن يوقعه على صيغةِ التعليقِ <sup>(١)</sup> كقوله متى ما أعطيتني ألفاً فأنت طالق أو إن أعطيتني ألفاً فأنت طالق فتثبت له أحكامُ التعليقِ <sup>(٢)</sup> ⊙ وشُرِطَ في البُضْعِ ملكُ الزوج له أى لمنفعته فيصحُّ خُلْعُ الرجعيةِ لا البائنِ ⊙ وشُرِطَ في الزوج كونه مِمَّنْ يَصِحُّ طلاقُه وفي الصيغة ما في صيغةِ البيعِ إلا أنه لا يَضُرُّ هنا تَخَلُّلُ كلامٍ يسيرٍ من أيٍّ منهما بخلافِ الكثيرِ لأنَّ صاحبه يُعَدُّ عندئذٍ مُعَرَّضًا ⊙

(والخُلْعُ جائزٌ على عَوْضٍ معلومٍ) مقصودٌ مقدورٌ على تسليمه فإن كان على عَوْضٍ مجهولٍ كأنَّ خالعتها على ثوبٍ غيرِ مُعَيَّنٍ بانَتْ بمهرِ المثلِ ⊙ (و) الخُلْعُ الثابتُ (تمليكُ به المرأةَ نفسها ولا رجعةَ له) أي الزوج (عليها) سواءً كان العِوضُ صحيحًا أو

(١) قوله (وله أن يوقعه على صيغةِ التعليقِ) أى على الراجح من كون الخلع طلاقًا. سمير.

(٢) قوله (فتثبت له أحكامُ التعليقِ) قال الغزاليُّ فلا يحتاجُ إلى قبولِها ولا إلى إعطائها في المجلسِ ولا له الرجوعُ قبلَ الإعطاء ولو قال إن أعطيتني فهو كذلك إلا أنه يختصُّ بالإعطاء بالمجلسِ لأنَّ قرينةَ ذِكْرِ العِوضِ يقتضى التعجيلَ ولا يندفعُ إلا بصريحِ قوله متى ما اهـ قال الرافعيُّ قال علماء الأصحاب إن جعلنا الخُلْعَ فسحًا فهو معاوضةٌ محضَةٌ من الجانبينِ لا مدخلُ للتعليقِ فيه بل هو كابتداء النكاح والبيع اهـ سمير.

إلا بنكاح جديد ◉ ويجوز الخلع في الطهر وفي الحيض ◉ ولا يلحق  
المختلعة طلاق ◉

(فصل) والطلاق ضربان صريح وكناية

لا على التفصيل الذي مر (إلا بنكاح جديد) لأنها بالخلع تصير  
بائناً وهذه العبارة ساقطة في أكثر النسخ ◉ ثم الأصح أن  
الخلع طلاق لا مجرد فسخ فيحسب من الثلاث ◉ (ويجوز  
الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراماً إذ إنها لما  
بذلت الفداء رضىت لنفسها تطويل عدتها ◉ (ولا يلحق  
المختلعة الطلاق) أى إذا طلق الرجل المختلعة منه لم يقع  
طلاقه ولم يحسب عليه بذلك طلاقاً منها لينوتها بالخلع كما  
تقدم بخلاف الرجعية مدة عدتها فيلحقها الطلاق لبقاء سلطنته  
عليها إذ هي كالزوجة ◉

(فصل) في أحكام الطلاق ◉

هو لغة حل القيّد وشرعاً اسم لحلّ قيّد النكاح ويشتراط  
لنفوذه التكليف والاختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومكره  
بغير حق نعم ينفذ طلاق السكران المتعدّي عقوبة له ◉

(والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح ما لا يحتمل غير  
الطلاق والكناية ما يحتمله وغيره ويشتراط في كلّ منهما قصد  
اللفظ مع معرفة معناه فلو لم يقصد اللفظ كتلفظه به في النوم أو  
سبق لسان أو قصده من غير معرفة مدلوله أى معناه كتلفظه  
أعجمي به لم يقع نعم يشترط في الكناية قصد الإيقاع حال النطق

## فالصريحُ ثلاثة أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ والفِرَاقُ والسَّرَاحُ

بخلاف الصريح فلو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرِدْ به الطلاق لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّهُ لو عقب الصريح بما يخرجُه عن الصراحة كان كنايةً وهى الألفاظُ التى تحتل الطلاق وتحتل غيره كما لو قال أنتِ طالق من الوثاق أو سَرَّحْتُكِ إلى الحقلِ ○ (فالصريحُ ثلاثة أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ) على رأي مرجوح والراجحُ أَنَّ قَوْلَهُ أنتِ طلاقُ كنايةٌ لأنَّ المصادر إنما تُستعملُ فى الأعيان توسعاً وأمّا ما اشتُقَّ منه كطَلَّقْتُكِ وأنتِ طالقٌ وأنتِ مُطَلَّقةٌ فصريحٌ (والفِرَاقُ والسَّرَاحُ) على رأي مرجوح والراجحُ أنهما كنايةٌ كالطلاقِ وأمّا ما اشتُقَّ منهما كفارتكِ وأنتِ مُفَارَقةٌ وسَرَّحْتُكِ وأنتِ مُسَرَّحةٌ فصريحٌ ○ وَمِنَ الصريحِ أيضاً الطلاقُ والفِرَاقُ والسَّرَاحُ إذا وقعَ كلُّ مبتدأٍ أو مفعولاً مِن نحوِ الطلاقِ لازمٌ لى وأوقعتُ عليكِ الطلاقَ ○ ومنها الخلعُ والمفاداةُ إن ذكرَ الزوجُ معهما المالَ أو نواهٍ فإن لم يذكرَ المالَ ولم ينوهِ لم يكونا صريحين بل كنايةين ○ ومنها لفظُ نعم<sup>(٢)</sup> فى جوابٍ مِنَ التَّمَسُّسِ منه إنشاءُ الطلاقِ بأن قال

(١) قوله (لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ) فإن ادَّعى أنه أراد طلاقاً من وثاقٍ أو تسريحاً من اليد أو فراقاً بالقلب من غير قرينةٍ على أيٍّ من ذلك ففي شرح السيوطي على التنبيه أنه لا يُقْبَلْ قَوْلُهُ فى الحُكْمِ وَيُدَيَّنُ فيما بينه وبين الله فإن كانت قرينةٌ قَبْلَ فى الظاهر أيضاً اهـ سميـر.

(٢) قوله (ومنها لفظُ نعم إلخ) أما لو سُئِلَ أَطَلَّقْتَ امرأتك من غير أن يظهرَ من ذلك التماسُ إنشاءِ الطلاقِ فقال نعم فقد قالوا طَلَّقْتَ وإن لم ينوِ لصراحةٍ لفظِ نعم فى الجوابِ قال فى البيانِ ثم يُنظرُ فإن كان صادقاً فى أنه كان طَلَّقَهَا قَبْلُ وقعَ الطلاقُ عليها ظاهراً وباطناً وإن لم يكن طَلَّقَ قَبْلَ ذلك وإنما كذب ووقع=



ولا يفتقر صريح الطلاق إلى النية ٥ والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر إلى النية ٥ والنساء فيه ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات الحيض

أطلقت زوجتك قاصدا التماس الإنشاء فقال نعم فيقع بها الطلاق لأنها قائمة مقام طلقت زوجتي ٥ (ولا يفتقر) لفظ (صريح الطلاق) في وقوعه (إلى النية) كما تقدم ويستثنى من ذلك المكره على الطلاق بغير حق فالصريح كناية في حقه إن نوى الطلاق وقع وإلا فلا ٥

(والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره ويفتقر) في وقوعه (إلى النية) فإن نوى به الطلاق وقع وإلا فلا فكناية الطلاق كانت بريئة خلية الحقي بأهلك اعتدى استتري كلى اشربى تجرعى ونحو ذلك ٥ ومنها الكتابة فإن كتب صريح الطلاق لم يقع به طلاق إلا أن ينويه بكتابه ٥ وأما ما لا يحتمل الطلاق كقومي وأفعدي ونحو ذلك فلا يقع به الطلاق وإن نواه لعدم صلاحية اللفظ له ٥

(والنساء فيه) أي الطلاق (ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبدعة) أي يوصف طلاقهن بذلك بحسب الحال (وهن ذوات الحيض) والمراد بالطلاق السنني الطلاق الجائز الواقع على وفق الطريقة التي أرشد إليها الشارع في إيقاع الطلاق والمراد

= الطلاق في الظاهر دون الباطن وإن زعم أنه كان طلقها في نكاح آخر ثم عاد فتزوجها وأقام بينة على ذلك فالقول قوله مع يمينه وإلا فإن لم يقيم البينة لم يقبل قوله في الظاهر ودين فيما بينه وبين الله تعالى اه سمي.

فالسُّنَّةُ أَنْ يُوقَعَ الطَّلَاقُ فِي طَهْرٍ غَيْرِ مُجَامِعٍ فِيهِ وَالدَّعَةُ أَنْ يُوقَعَ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ ① وَضُرْبٌ لَيْسَ فِي طَلَاقِهَا سُنَّةٌ وَلَا بَدْعَةٌ وَهِنَّ أَرْبَعُ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيْسَةِ وَالْحَامِلُ وَالْمُخْتَلَعَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ②

بِالْبَدْعِيِّ الطَّلَاقِ الْحَرَامُ الْمَخَالِفُ لَتِلْكَ الطَّرِيقَةِ (فَالسُّنَّةُ أَنْ يُوقَعَ) الزَّوْجُ (الطَّلَاقُ) عَلَى مَدْخُولٍ بِهَا (فِي طَهْرٍ غَيْرِ مُجَامِعٍ فِيهِ) وَلَا فِي حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ قَبْلَهُ (وَالْبَدْعَةُ أَنْ يُوقَعَ) الزَّوْجُ (الطَّلَاقُ) عَلَى مَدْخُولٍ بِهَا (فِي الْحَيْضِ) أَوْ النِّفَاسِ (أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ) أَوْ فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ يُورِثُ النَّدَمَ أَوْ يُؤَخِّرُ الْعِدَّةَ ③

(وَضُرْبٌ لَيْسَ فِي طَلَاقِهَا سُنَّةٌ وَلَا بَدْعَةٌ) فَلَا يُوصَفُ طَلَاقُهَا بِأَنَّ مِنْهُ قِسْمًا سُنَّةً وَقِسْمًا بَدْعَةً بَلْ هُوَ طَلَاقٌ جَائِزٌ (وَهِنَّ أَرْبَعُ الصَّغِيرَةِ) الَّتِي لَمْ تَحِضْ أَصْلًا (وَالْأَيْسَةُ) وَهِيَ الَّتِي انْقَطَعَ حَيْضُهَا وَبَلَغَتْ سِنَّ الْيَأْسِ وَهُوَ اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً قَمَرِيَّةً (وَالْحَامِلُ) الَّتِي ظَهَرَ حَمْلُهَا إِذْ لَا نَدَمَ وَلَا طَوْلَ لِلْعِدَّةِ بِطَلَاقِهَا (وَالْمُخْتَلَعَةُ) ① لِأَنَّ دَفْعَهَا الْمَالَ يَدُلُّ عَلَى احتياجها للخلاصِ حَيْثُ افْتَدَتْ ② بِالْمَالِ وَكَذَا (الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا) الزَّوْجُ فَلَا

(١) عبارة المصنف هي (والمختلعة التي لم يدخل بها) وظهرها يوهم أنها صورة واحدة والحق كما في نهاية المطلب لإمام الحرمين أنهما صورتان المختلعة والمطلقة التي لم يدخل بها. سمير.

(٢) قوله (افتدت) أي بذلت ذلك عن نفسها كما قاله الراغب ونقله عنه الزبيدي في التاج. سمير.

(فصل) ويملك الحرُّ ثلاثَ تطليقاتٍ والعبدُ تطليقتينِ ⊙ ويصحُّ الاستثناءُ  
فى الطلاقِ إذا وصله به

يُوصَفُ طلاقُها بسنةٍ ولا بدعةٍ إذ لا عِدَّةٌ عليها ⊙

وينقسمُ الطلاقُ باعتبارٍ آخرَ إلى واجبٍ كطلاقِ المؤلَّى إذا  
طُوب بالطلاقِ ومندوبٍ كطلاقِ امرأةٍ غيرِ مستقيمةِ الحالِ كسيئةِ  
الخُلُقِ وغيرِ العفيفةِ ومكروهٍ كطلاقِ مستقيمةِ الحالِ وعليها  
يُحْمَلُ حديثُ أبى داودَ أبغضُ الحلالِ إلى الله الطلاقُ أهـ  
وحرام كطلاقِ البدعةِ وقد سَبَقَ ⊙ وأشار الإمامُ للطلاقِ المُباحِ  
بطلاقِ مَنْ لا يَهوَاهَا الزوجُ ولا تسمَحُ نفسه بِمُؤَنَّتِهَا بلا  
استمتاعٍ بها بل يرى ذلك ضائعاً بلا فائدةٍ ⊙

(فصل) فى حُكْمِ طلاقِ الحرِّ والعبدِ وغيرِ ذلك ممَّا له عُلُقَةٌ  
بالطلاقِ ⊙

(ويملكُ) الزوجُ (الحرُّ) على زوجته ولو كانت أمةً (ثلاثَ  
تطليقاتٍ و) يملك (العبدُ) ولو مبعوضاً ومكاتباً ومدبراً (تطليقتينِ)  
فقط حرةً كانتِ الزوجةُ أو أمةً لأنَّ العبرةَ بالزوجِ لا بالزوجةِ ⊙

(ويصحُّ الاستثناءُ فى الطلاقِ) وهو الإخراجُ بإلا أو إحدَى  
أخواتها لِمَا لولاه لدخلَ فى الكلامِ وإنما يصحُّ (إذا وصله به)  
أى وصلَ الزوجُ لفظَ المستثنى بالمستثنى منه اتصالاً عُرْفِيًّا بأن  
يُعَدَّ فى العرفِ كلاماً واحداً فلا يضرُّ الفصلُ بسكتةِ التنفيسِ  
والعِي<sup>(١)</sup> ⊙ ويُشترطُ أيضاً أن ينوَى الاستثناءَ قبل فراغِ اليمينِ

(١) قوله (العِي) بكسر العين ذكر فى المختار والمصباح والتاج أنه ضدُّ البيانِ وهو  
عجزُ اللسانِ وثقلُهُ أهـ سمير .

### ويصحُّ تعليقُهُ بالصفة والشرط ⑤

ويكفي اقترانُ النيةِ بأيِّ جزءٍ من المُستثنى منه ⑤ وأن لا يستغرقُ المُستثنى المُستثنى منه فإن استغرقه كانت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً بطل الاستثناء وثبت المُستثنى منه تاماً ⑤

(ويصحُّ تعليقُهُ) أي الطلاق (بالصفة) كالزمان فتطلق بوجود الزمان المُعلّق به كانت طالق في شهرٍ كذا فيقع الطلاق بأوّل جزءٍ منه أي بأوّل جزءٍ من أوّل ليلةٍ من الشهر (والشرط) أي ويصحُّ التعليقُ بالشرط كأن دخلت الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت ⑤ وإذا علّق الطلاق بفعله شيئاً في المستقبل ففعله ناسياً للتعليق أو مكرهاً عليه أو جاهلاً بأنه المعلق عليه<sup>(١)</sup> لم تطلق ⑤ وإذا علّقه على فعله في الماضي أو على نفي شيء وقع جاهلاً به أو ناسياً له فإن قصد أن الأمر كذلك في ظنّه أو فيما علمه ولم يُرد أن الأمر كذلك في الحقيقة لم تطلق أما إن قصد أن الأمر كذلك في نفس الأمر أو أطلق طلق ⑤

هذا فيما لو علّق على فعلٍ نفسه أو معرفتها فإن علّق الطلاق على فعلٍ غيره من زوجةٍ أو غيرها بقصدٍ منعه أو حثّه فإن كان الغير قد علم بالتعليق وكان ممن يُبالي بتعليقه فلا يُخالفه فيه لو تذكره ففعله ناسياً أو جاهلاً بأنه المعلق عليه أو مكرهاً لم يقع الطلاق وإلا إن لم يقصد منعه أو حثّه أو كان ممن لا يُبالي بتعليقه أو لم يعلم به ففعله ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً طلق ⑤

(١) قوله (أو جاهلاً بأنه المعلق عليه) كأن علّق الطلاق على تكليمه زيداً ثم كلمه في ظلمة جاهلاً أنه زيد. سمير.

وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون والنائم والمكره ٥

وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكلف ووجدت تلك الصفة في غير حال تكليفه كأن علق طلاقها على دخولها دار زيد فدخلتها حال جنونه وقع الطلاق بذلك ٥

وحيث قلنا لم يقع الطلاق بفعل ما علق الطلاق عليه فهل تكون اليمين قد انحلت بذلك الجواب ما في العزيز وغيره من أننا إذا لم نحثه لم نجعل يمينه متناولة لما وجد من فعل إذ لو تناولته لحث فلا تنحل به اليمين كما لو حلف لا يدخل الدار فانقلب في نومه وحصل في الدار لم يحث أو حمل قهراً وأدخل فإنه لا يحث ولا تنحل يمينه والحالة هذه بخلاف الحالة التي يحكم فيها بحنثه فإن الطلاق يقع عندئذ وتنحل اليمين اهـ

(ولا يقع الطلاق) إلا على زوجة فلا يقع (قبل النكاح) ويُعلم منه أنه لا يصح طلاق الأجنبية التي ليست زوجته تنجيزاً كقوله لها طلقك ولا تعليقاً كقوله لها إن تزوجتك فأنت طالق أو إن تزوجت فلانة فهي طالق ٥

(وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المغمى عليه (والنائم والمكره) بغير حق فإن كان بحق وقع وصورته على القول الذي ذهب إليه جمع إكراه القاضي للمولى بعد مدة الإيلاء بأن يطلب منه الفية فإن لم يفي طلب منه الطلاق فإن امتنع منه أكرهه عليه ٥ وشرط الإكراه كونه ما هدده به عاجلاً ظلماً فلا إكراه بالتهديد بالعقوبة الآجلة كما لو قال طلق

## (فصل)

زوجتك وإلا قتلتك غداً ولا بما هو مستحق له كما لو قال طلق زوجتك وإلا اقتصصت منك وقدرة المكره بكسر الراء على تحقيق ما هدّد به المكره بفتحها بولاية وتغلب وعجز المكره بفتح الراء عن دفع المكره براء مكسورة بهرب منه أو استغاثة بمن يخلصه ونحو ذلك وظنه أنه إن امتنع مما أكره عليه فعل ما خوّفه به ⑤ ويحصل الإكراه هنا بالتخويف بضرب شديد أو حبس أو إتلاف مالٍ ونحو ذلك مما يؤثر العاقل لأجله الإقدام على ما أكره عليه ⑥ ويشتترط لعدم وقوع الطلاق بالإكراه أن لا ينوى المكره بصيغة اسم المفعول الطلاق وأن لا تظهر منه قرينة اختيار له فإذا ظهرت منه قرينة اختيار كأن أكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة وقع الطلاق لأن مخالفة المكره تُشعرُ باختيار ما أتى به فانتفى الإكراه ⑦

## (فصل) في أحكام الرجعة ⑧

والرجعة بفتح الراء وحكى كسرهما لغة المرأة من الرجوع وشرعاً رد المرأة إلى النكاح في عدة طلاق غير بائن على وجه مخصوص ⑨. وخرج بطلاق عدة الفسخ فلا رجعة فيها ووطاء الشبهة والظهار فإن استباحة الوطاء فيهما بعد زوال المانع لا تسمى رجعة ⑩ ويسن الإشهاد عليها ولا يجب ⑪

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ وقوله تعالى في السورة نفسها ﴿أُطْلِقُ

وَإِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا مَا لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتَهَا

مَرَّتَانٍ فَأَمَّا سَائُكُمْ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَنٍ ﴿١﴾ وَقَوْلُهُ ﷺ لِعُمَرَ مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا إِنْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ ﴿٢﴾

وأركانها ثلاثة محل وهو الزوجة وصيغة ومراجعة وهو الزوج ﴿١﴾  
 (وَإِذَا طَلَّقَ) شخص (امْرَأَتَهُ) بعوض وقع خلعا كما تقدم  
 وتبين به بلا رجعة إلا بنكاح جديد وأما إذا طلقها بغير عوض  
 (واحدة أو اثنتين) بعد وطئها (فله مراجعتها) بغير إذنها (ما لم  
 تنقض عِدَّتَهَا) ﴿٢﴾ وصيغتها التي تصح الرجعة وتحصل بها من  
 الناطق إما صريحة أو كناية فأما الصريحة فألفاظ منها راجعتك  
 ورجعتك والأحسن أن يضيف إليها قوله إلى نكاحي والأصح  
 أن قول المراجعة ردّتك إلى أو إلى نكاحي وأمسكتك عليه  
 صريحان ﴿٣﴾ ومثال الكناية قوله تزوجتك أو نكحتك ﴿٤﴾ وشرط  
 المراجعة أهلية النكاح بنفسه<sup>(١)</sup> بحيث لو عقد النكاح بنفسه  
 لصح وإن توقف على إذن غيره كما في السفية والعبد فتصح  
 رجعة السكران<sup>(٢)</sup> لا رجعة المُرْتَدِّ والصبي والمجنون لأن كلا  
 منهم ليس أهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتُهما  
 صحيحة من غير إذن الولي والسيد وإن توقف ابتداء نكاحهما  
 على إذن الولي والسيد ﴿٥﴾ نعم تصح رجعة المُحْرَمِ مع أنه ليس

(١) قوله (أهلية النكاح بنفسه) قال النووي في دقائق المنهاج إنما قال بنفسه ليحترز  
 عن الصبي والمجنون فإنهما أهل للنكاح بوليّهما لا بأنفسهما اه سمي.

(٢) قوله (السكران) أي السكران المتعدّي فتصح رجعته على المذهب كما يصح  
 طلاقه. سمي.

فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا حَلٌّ لَهُ نِكَاحُهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ وَتَكُونُ مَعَهُ عَلَى مَا بَقِيَ  
 مِنَ الطَّلَاقِ ٥ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ خَمْسِ شُرَاطٍ  
 انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا مِنْهُ وَتَزْوِجُهَا بِغَيْرِهِ وَدُخُولُهُ بِهَا وَإِصَابَتُهَا وَبَيْنُونَتُهَا مِنْهُ  
 وَانْقِضَاءُ عِدَّتِهَا مِنْهُ ٥

أَهْلًا لِلنِّكَاحِ بِنَفْسِهِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ عَارِضٌ فَلَا  
 يَمْنَعُ صَحَّةَ الرَّجْعَةِ وَإِنْ مَنَعَ أَهْلِيَّةُ النِّكَاحِ ٥

(فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا) أَيِ الرَّجْعِيَّةِ (كَانَ لَهُ نِكَاحُهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ  
 وَتَكُونُ مَعَهُ) بَعْدَ الْعَقْدِ (عَلَى مَا بَقِيَ) لَهُ (مِنَ الطَّلَاقِ) سِوَاءِ  
 اتَّصَلَتْ بِزَوْجٍ غَيْرِهِ أَمْ لَا ٥

(فَإِنْ طَلَّقَهَا) زَوْجُهَا الْحُرُّ (ثَلَاثًا) فِي الطُّهْرِ أَوْ فِي الْحَيْضِ أَوْ  
 النَّفَاسِ مَجْمُوعَةً بِلَفْظٍ وَاحِدٍ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مُتَوَالِيَةً فِي  
 مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ مُفَرَّقَةً فِي ضَمَنِ الْعِدَّةِ أَوْ طَلَّقَهَا طَلْقَتَيْنِ إِنْ كَانَ  
 عَبْدًا (لَمْ تَحِلَّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ) وَجُودِ (خَمْسَةِ أَشْيَاءَ) أَحَدُهَا (انْقِضَاءُ  
 عِدَّتِهَا مِنْهُ) أَيِ الْمَطْلُوقِ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا (وَالثَّانِي) تَزْوِجُهَا  
 بِغَيْرِهِ (تَزْوِجًا صَحِيحًا) (وَالثَّالِثُ) (دُخُولُهُ) أَيِ الثَّانِي (بِهَا  
 وَإِصَابَتُهَا) بِأَنْ يُوَلِّجَ حَشَفَتَهُ أَوْ قَدْرَهَا مِنْ مَقْطُوعِهَا وَلَوْ بِحَائِلٍ  
 فِي قَبْلِ الْمَرَأَةِ لَا فِي دُبْرِهَا بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ فِي الذَّكَرِ وَكَوْنِ  
 الْمُوَلِّجِ مِمَّنْ يُمَكِّنُ جَمَاعُهُ لَا طِفْلًا (وَالرَّابِعُ) (بَيْنُونَتُهَا مِنْهُ) أَيِ  
 الثَّانِي (وَالْخَامِسُ) (انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا مِنْهُ) قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ  
 الْبَقَرَةِ ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا  
 فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ



يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴿١﴾

ووقوع الثلاث مجموعة بلفظ واحد ثلاثاً إجماع نقله ابن المنذر وغيره وبه أفتى الصحابة كابن عمر وابن عباس وعبد الله بن مسعود وغيرهم وبه أفتى التابعون وأتباعهم كالشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وتتابع علماء الأمة على ذلك وخالفهم قوم من المتشبهين بالعلماء في أيماننا وذهبوا إلى عدم وقوع الثلاث وأن عليه كفارة يمين فقط وأنه يجوز له أن يراجع زوجته من غير أن تنكح زوجاً آخر متبعين في ذلك ابن تيمية الحفيد الحراني ولا عبرة بشذوذه وخرقه للإجماع المستقر من أيام الصحابة ولا في اقتدائهم به في ذلك بحيث يحلون الفروج التي حرّمها الله عز وجل أعادنا الله من ذلك. وللإمام الحافظ تقي الدين السبكي عدة رسائل ردّ فيها على ابن تيمية في هذه المسئلة طبعّت في ضمن مجموعة الدرّة المضيئة في الردّ على ابن تيمية وللحافظ ابن حجر في الفتح تحقيق جيد للمسئلة وللشيخ محمد زاهد الكوثري مصنف ممتع في ذلك سماه الإشفاق على مسائل الطلاق ولشيخنا الهرري بحوث عديدة في الأمر منها ما ضمّنه كتابه صريح البيان فمن

(١) قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ قال أبو جعفر الطبري يعني تعالى ذكره بقوله ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ هذه الأمور التي بيّنها لعباده في الطلاق والرجعة والفدية والعدة والإيلاء وغير ذلك مما بيّنه لهم في هذه الآيات ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ معالمٌ فصول حلاله وحرامه وطاعته ومعصيته ﴿يُبَيِّنُهَا﴾ يفصلها فيميّز بينها ويُعرّف أحكامها لقوم يعلمونها إذا بيّنها الله لهم فيعرفون أنها من عند الله فيصدقون بها ويعملون بما أودعهم الله من علمه دون الذين قد طبع الله على قلوبهم وقضى عليهم أنهم لا يؤمنون بها ولا يصدقون اه سمير.

(فصل) وإذا حَلَفَ أن لا يَطأَ زوجته مطلقاً أو مدةً تزيدُ على أربعة أشهرٍ فهو مُؤَلٌّ

أرادَ زيادةَ اطلاقٍ فليرجعَ إليها ٥

(فصل) في بيان أحكام الإيلاء وهو لغةٌ مصدرٌ ءَالَى يُؤَلِّي إيلاءً وهو لغةٌ اليمينُ والقسمُ وشرعاً حَلَفُ زوجٍ يَصِحُّ طلاقُهُ ويتأتَّى وطؤه ليمتنع من وَطْءِ زوجته في قُبُلِها مطلقاً أو فوق أربعة أشهرٍ فخرجَ حَلَفُ نحوِ المَجْبُوبِ وما لو حَلَفَ على الامتناع من التمتع بغير الوطءِ أو من الوطءِ في دُبُرِها فليس إيلاءً ٥ وهو حرامٌ لِمَا فيه من إيذاءِ الزوجة ٥ والأصلُ فيه قوله تعالى ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبْصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ الآية وأخبارُ كُخْبَرِ البیهقي عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه قال كان إيلاءُ الجاهلية السنةَ والسنتين فوقتَ الله أربعة أشهرٍ فإن كان أقلَّ من أربعة أشهرٍ فليس بإيلاءٍ اهـ

وأركانُه ستةٌ حالفٌ ومحلوفٌ به ومحلوفٌ عليه وزوجةٌ وصيغَةُ ومدةٌ ٥ بيَّنَها المصنِفُ رحمه الله فقال (وإذا حلف) الزوج الذي يَصِحُّ طلاقُهُ حرّاً كان أو عبداً (أن لا يَطأَ زوجته) الحرّةُ أو الأَمَةُ (مطلقاً) بلا تقييدٍ بَمَدَّةٍ (أو مدةً) أي أو وَطْئاً مقيّداً بَمَدَّةٍ (تزيدُ على أربعة أشهرٍ فهو) أي الحالف المذكور (مؤلٌّ) من زوجته أما ما كان أربعة أشهرٍ فأقلَّ فلا يكون إيلاءً لأنَّ المرأةَ تصبرُ عن الزوج هذه المُدَّةَ وبعد ذلك يفنى صبرُها أو يقلُّ ٥ ويحصلُ الإيلاءُ بالحلف بالله تعالى أو بصفةٍ من

## ويؤجل لها إن سألت ذلك أربعة أشهر

صفاته وبأن يعلّق وطء زوجته بطلاق أو عتق كقوله إن وطئتك فأنت طالق أو فعبدي حرّ فإذا وطئ طلقت وعتق العبد وبأن يلتزم ما يلزم بالنذر كما لو قال إن وطئتك فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق فإنه يكون مؤلياً أيضاً ⑤

وصيغته التي يحصل بها صريحة وكناية فالأول كالإيلاج وإدخال الحشفة والجماع كقوله والله لا أولج أو لا أدخل حشفتي أو لا أجامعك والثاني كالمباشرة واللامسة كقوله والله لا ألامسك ولا أباشرك فيفتقر إلى نية الوطء لعدم اشتهاها فيه ⑥ ولو قال والله لا أطوك أو لا أجامعك وادّعى أنه أراد بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل ظاهراً ويدين باطناً فتجربى عليه أحكام الإيلاء ظاهراً ولا ياثم باطناً إثم الإيلاء ⑦

(ويؤجل له) أي يمهل المولى حتماً حرّاً كان أو عبداً في زوجة مطيقة للوطء (إن سألت ذلك) أي التأجيل أو لم تسأله (أربعة أشهر) بنص القرءان الكريم من حين الحلف لا من الرّفْع إلا في الرجعية فمن الرجعة ⑧ وظاهر كلام المصنف رحمه الله أنه يشترط في الإمهال سؤال الزوجة وليس بمراد فإن الأجل حق للزوج كالأجل للمديون في الدين فلا يتوقف على سؤالها كما لا تفتقر المدة إلى من يضربها لا حاكم ولا غيره بخلاف ذلك في العنة بل يمهل المولى أربعة أشهر من غير

## ثم يُخَيَّرُ بَيْنَ الْفَيْئَةِ

حاكم لأنها ثابتة بالنص والإجماع (ثم) بعد انقضاء هذه المدة إذا طَلَبَتِ المرأةُ بِالْفَيْئَةِ أَيِ الْجَمَاعِ وَلَا مَانِعٍ <sup>(١)</sup> وَكَانَ الزَّوْجُ حَاضِرًا <sup>(٢)</sup> (يُخَيَّرُ) الزَّوْجُ الْمُؤَلَّى (بَيْنَ الْفَيْئَةِ) بِأَنْ يُوَلِّجَ حَشَفَتَهُ أَوْ

(١) قوله (ولا مانع) قال في الروضة إذا وجد مانع من الجماع بعد مُضِيِّ الْمُدَّةِ المحسوبة نُظِرَ أَهْوٍ فِيهَا أَمْ فِي الزَّوْجِ فَإِنْ كَانَ فِيهَا بِأَنْ كَانَتْ مَرِيضَةً لَا يُمَكِّنُ وَطْؤُهَا أَوْ مَحْبُوسَةً لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهَا أَوْ حَائِضًا أَوْ نُفَسَاءَ أَوْ مُحْرَمَةً أَوْ صَائِمَةً [أَيَ فَرْصًا] أَوْ مُعْتَكِفَةً [أَيَ فَرْصًا] لَمْ تَثْبُتْ لَهَا الْفَيْئَةُ بِالْمَطَالَبَةِ لَا فَعَلًا وَلَا قَوْلًا لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ [أَيَ فَحِينَئِذٍ لَا مَطَالَبَةَ لَهَا حَتَّى يَزُولَ الْمَانِعُ] وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ فِي الزَّوْجِ فَهُوَ طَبِيعِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ فَالطَّبِيعِيُّ أَنْ يَكُونَ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُطْءِ أَوْ يَخَافُ مِنْهُ زِيَادَةَ الْعِلَّةِ أَوْ بُطْءَ الْبُرْءِ فَيُطَالَبُ بِالْفَيْئَةِ بِاللِّسَانِ أَوْ بِالطَّلَاقِ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَالْفَيْئَةُ بِاللِّسَانِ أَنْ يَقُولَ إِذَا قَدَّرْتُ فُتْتُ [أَيَ وَيَزِيدُ نَدْبًا وَنَدَمْتُ عَلَى مَا فَعَلْتُ] وَإِنْ كَانَ مَحْبُوسًا ظَلَمًا فَكَالْمَرِيضِ وَإِنْ حُسِسَ فِي دَيْنٍ يَقْدِرُ عَلَى وَفَائِهِ أُمِرَ بِالْأَدَاءِ وَالْفَيْئَةُ بِالْوُطْءِ أَوْ الطَّلَاقِ وَأَمَّا الشَّرْعِيُّ فَكَالصَّوْمِ وَالْإِحْرَامِ وَالظَّهَارِ قَبْلَ التَّكْفِيرِ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَصَحُّ يُطَالَبُ بِالطَّلَاقِ وَالْآخَرُ يُنْفَعُ مِنْهُ بِفَيْئَةِ اللِّسَانِ اهـ سَمِيرُ.

(٢) قوله (وكان الزوج حاضرًا) وَلَا يُكْتَفَى لِثَبُوتِ امْتِنَاعِهِ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ بِأَنَّهُ عَالِيٌّ مِنْ زَوْجَتِهِ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَامْتَنَعَ مِنَ الْفَيْئَةِ وَالطَّلَاقِ فَلَا يُطَلِّقُ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ عِنْدَئِذٍ حَتَّى يَحْضَرَ وَيُثَبَّتَ عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ حُضُورُهُ بِغَيْبَةٍ أَوْ تَوَارٍ أَوْ تَعَزُّزٍ فَتَكْفَى الْبَيِّنَةُ عَلَى الْامْتِنَاعِ وَيُطَلِّقُ عَلَيْهِ فِي غَيْبَتِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ حُضُورُهُ عِنْدَهَا. وَلَوْ عَالِيٌّ ثُمَّ غَابَ أَوْ عَالِيٌّ وَهُوَ غَائِبٌ فَمَضَتْ الْمُدَّةُ فَوَكَّلَتِ الزَّوْجَةُ بِالْمَطَالَبَةِ فَذَهَبَ وَكَبِلُهَا إِلَى قَاضِيِ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الزَّوْجُ وَطَالَبَهُ فَإِنَّ الْقَاضِيَّ يَأْمُرُهُ بِالْفَيْئَةِ بِاللِّسَانِ فِي الْحَالِ وَبِالسَّيْرِ إِلَيْهَا أَوْ بِحَمْلِهَا إِلَيْهِ أَوْ الطَّلَاقِ فَإِنْ مَضَتْ مَدَّةٌ إِمَّاكَانِ ذَلِكَ وَلَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ قَالَ أَسِيرُ إِلَيْهَا لَمْ يُمَكَّنْ بَلْ يُطَلِّقُ عَلَيْهِ الْقَاضِيُ أَيْ تَفْرِيعًا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ كَمَا قَالَ فِي التَّحْفَةِ وَالْمَغْنَى قَالَا وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ يُجْبِرُهُ الْقَاضِيُ عَلَى الطَّلَاقِ وَهُوَ تَفْرِيعُ الْقَوْلِ عَلَى الْمَرْجُوحِ اهـ سَمِيرُ.

## والتكفير أو الطلاق فإن امتنع طلق عليه الحاكم ⑤

(فصل)

قدرها من مقطوعها بقبل المرأة (والتكفير) لليمين أى مع التكفير إن كان حلفه على ترك وطئها بالله تعالى (أو الطلاق) للمحلول عليها (فإن امتنع) الزوج من الفيئة والطلاق (طلق عليه الحاكم) طلاقاً واحدة فتكون فى المدخول بها التى لم يستوف عدد طلقاتها طلاقاً واحدة رجعية فيقول أوقعت عن فلان على فلانة طلاقاً أو حكمت على فلان فى زوجته بطلاقاً فإن طلق أكثر منها لم يقع الزائد عن الواحدة فإن امتنع الزوج من الفيئة فقط دون الطلاق أمره الحاكم بالطلاق ⑥ ولو تركت المرأة المؤلى منها حقها لم يسقط بل لها المطالبة متى شاءت لأنها على التراخي فإذا آلى الزوج مطلقاً طالبت متى ما شاءت وإذا قيدت بمدّة لم تجب الفورية فى المطالبة بل تطالب ما لم تمض المدّة وتنحلّ اليمين ⑦ وإذا عفّت عن المطالبة جاز لها أن ترجع وتطالب لأنها إنما ثبت لها المطالبة لدفع الضرر بترك الوطئ وذلك يتجدّد مع الأحوال فجاز لها الرجوع ⑧

(فصل) فى بيان أحكام الظهار وهو لغة مأخوذ من الظاهر وشرعاً تشبيه الزوج زوجته غير البائن بأنتى من محارمه ⑨ وكان طلاقاً فى الجاهلية فغيّر الشرع حكمه فلو نوى به الطلاق لم يقع طلاقاً كما نصّ عليه فى الأم ⑩

والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحَرِّرْ رَقَبَةً مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ذَٰلِكُمْ

## والظَّهَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِرَوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي

ثَوَعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢﴾ ○ وأحاديث كحديث الترمذى عن سلمة بن صخرٍ لَمَّا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ وَحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ زَوْجَةِ أَوْسِ بْنِ الصَّامِتِ لَمَّا ظَاهَرَ مِنْهَا ○

وأركانُه أربعةُ الأولُ مَظَاهِرٌ عَلَى وَزْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَهُوَ زَوْجٌ <sup>(١)</sup> يَصِحُّ طَلَاقُهُ <sup>(٢)</sup> والثاني مَظَاهِرٌ مِنْهَا وَهِيَ زَوْجَةٌ وَلَوْ رَجْعِيَّةٌ حُرَّةٌ أَوْ أُمَةٌ صَغِيرَةٌ أَوْ كَبِيرَةٌ صَحِيحَةٌ أَوْ مَرِيضَةٌ أَوْ قَرْنَاءٌ أَوْ رَتَقَاءٌ مُسْلِمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ وَالثَّالِثُ مَشَبَّهٌ بِهِ وَهُوَ جِزْءٌ مَحْرَمِهِ أَوْ مَحْرَمُهُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ حَلَالًا لَهُ مِنْ قَبْلُ وَالرَّابِعُ صِغَةُ وَهِيَ لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالظَّهَارِ سِوَاءٍ كَانَ صَرِيحًا كَقَوْلِهِ أَنْتِ أَوْ رَأْسُكَ كَظْهِرِ أَوْ كَجِسْمِ أَوْ كَيْدِ أُمِّي أَمْ كِنَايَةٍ كَأَنْتِ كَأُمِّي أَوْ كَعَيْنِهَا أَوْ كِرَاسِهَا وَلَوْ كِتَابَةً وَفِي مَعْنَاهُ إِشَارَةٌ الْآخَرِسِ الْمُفْهَمَةُ <sup>(٣)</sup> ○

(والظَّهَار) حَرَامٌ مِنَ الْكِبَائِرِ وَأَشْهُرُ صِغَعِهِ (أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِرَوْجَتِهِ أَنْتِ عَلَى كَظْهِرِ أُمِّي) وَهِيَ الصِّغَةُ الْمُتَعَارَفُ عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَخُصَّ الظَّهَرُ دُونَ الْبَطْنِ مِثْلًا لِأَنَّ الظَّهَرَ مَوْضِعُ الرُّكُوبِ وَالزَّوْجَةُ مَرْكُوبُ الزَّوْجِ فَكَأَنَّ الْمَظَاهِرَ يَقُولُ أَنْتِ عَلَى

(١) قوله (زوج) خرج به السيد فلا يقع ظهاره من أمته. سمير.

(٢) قوله (يصح طلاقه) خرج به الصبي والمجنون والمكره. سمير.

(٣) قوله (وفي معناه إشارة الآخرس المفهمة) فإن كانت بحيث يفهم إشارته كل أحد فهو صريح. سمير.

فإذا قال لها ذلك ولم يُتبعه بالطلاق صار عائداً ولزمته الكفارة ⑤  
والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل فإن لم يجد

محرمة لا تُركبين كما لا تُركب الأم ⑥ ويُعلم مما تقدم أن لفظ  
الظهر والأم لا يُشترط بل البطن والصدر كالظهر والأخت وكل  
مَحْرَم كالأم لوجود المعنى ⑦

(فإذا قال لها ذلك) أى أنت على كظهر أمي أو نحو ذلك  
كانت عندي كظهر أمي أو أنت كظهر أمي بدون لفظ على أو  
عندي (ولم يُتبعه) فوراً (بالطلاق) بأن أمسكها بعد الظهار  
بمقدار ما يقول أنت طالق فلم يقل مع تمكّنه منه فإن لم يحصل  
من ذلك شيء (صار عائداً) من زوجته مخالفاً لقوله فيها إذ  
تشبيهها بالأم يقتضي أن لا يُمسكها زوجةً فإن أمسكها زوجةً  
بعد ذلك فقد عاد فيما قال (ولزمته الكفارة) قبل الجماع وإن  
طلقها بعد ذلك ⑧ ولو عبّر بقوله ولم يحصل عقبه فرقةً لكان  
أعمّ فإنه إذا حصل بينهما عقبه فرقةً أخرى على الفور كموت  
وفسخ بعيب لم يكن عائداً بخلاف ما لو طلقها طلقه رجعيةً  
عقب الظهار ثم راجع صار عائداً بالرجعة لأن مقصود الرجعة  
الحل ⑨ (وهي) أى خصال الكفارة هنا إحدى ثلاث مُرتبة  
أولها (عتق رقبة مؤمنة) مسلمة ولو بإسلام أحد أبويها (سليمة  
من العيوب المضرة بالعمل والكسب) إضراراً بيناً ومنها فقد  
أصابع اليدين لا الرجلين فيجزئ مريضٌ يرجى بُرؤه ورضيعٌ  
ظاهره السلامة وأخرسٌ وأقرعٌ (فإن لم يجد) الرقبة  
المذكورة عند الأداء بأن عجز عنها حساً أو شرعاً كأن لم يجد

## فصيام شهرين متتابعين

ثمنها<sup>(١)</sup> أو وجدّه واحتاج إليه للمؤنة أو وجد الرقبة واحتاجها للخدمة لنحو مرض أو زمانة أو منصب وبعبارة أخرى إن لم يملك رقبة أو ثمنها ولو من عرض فاضلاً عن كفاية نفسه وعياله<sup>(٢)</sup> الذين تلزمه مؤنتهم شرعاً نفقة وكسوة وأثاثاً وإخداماً لا بُدّ منه لبقية العمر الغالب (فصيام شهرين متتابعين) ويُعتبر الشهران بالهلال وإن نقصا ويكون صومُهُما بينة الكفارة<sup>(٣)</sup> من كل ليلة من ليالى الشهرين لأنّه كغيره من الصوم الواجب لا بد من تبين نية ولا يُشترط نية تتابع في الأصحّ ويفوت التتابع بفوت يوم فأكثر بلا عذر ولو كان اليوم الأخير من الشهرين فيستأنف الصوم من جديد وأما إن فات لعذر فإن كان من نحو سفرٍ ومرضٍ فإنه يضُرُّ فينقطع التتابع وينقلب ما مضى في هذه الحال نفلاً وإن كان لجنونٍ وإغماءٍ استغرق كلّ اليوم فإنه لا يضُرُّ ولا ينقطع به التتابع ٥ وما تقدّم في الترتيب بين العتق والصيام هو في الحرِّ وأما الرقيق فلا عتق عليه وإنما يكفّر بالصوم لإعساره وليس لسيده منعه منه وإن أضرّ بالخدمة ومثله

(١) قوله (كأن لم يجد ثمنها) أى ولا يُكَلّف شراء رقيق بزيادة على ثمن المثل بما لا يُتغابن به عادة وإن كان لا يَنقل في هذه الصورة الأخيرة إلى الصوم بل يصبر حتى يجد رقيقاً بثلث المثل ويشتريه ويعتقه. سمير.

(٢) قوله (فاضلاً عن كفاية نفسه وعياله) أى ولا يُكَلّف بيع عقارٍ يستغله ولا رأس مالٍ تجارةً لتحصيل رقبةٍ يعتقها عن الكفارة في حال لم تفضل غلة العقار وريح مال التجارة عن كفايته المذكورة. سمير.

(٣) قوله (بينة الكفارة) أى وليس شرطاً أن يُعيّن أنه عن كفارة ظهار. سمير.



فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً كل مسكين مدٌ ⑤ ولا يحل للمُطَاهِرِ  
وَطَوُّهَا حتى يُكْفَرَ ⑥

(فصل)

السفيه لا يكفر إلا بالصوم لأنهم جعلوه كالمُعْسِر (فإن لم  
يستطع) المُطَاهِر صوم الشهرين أو لم يستطع تتابعهما لمشقة  
شديدة لا تُحْتَمَلُ عادةً (فإطعام ستين) حُرّاً (مسكيناً) أو فقيراً  
بالتملك ممن يحل دفع الزكاة إليه<sup>(١)</sup> (كل مسكين) أو فقير  
(مدٌ) من جنس الحب أو غيره المُخْرَج في زكاة الفطر وحينئذ  
فيكون من غالب قوت بلد المكفر كبرٍ وشعيرٍ لا دقيقٍ  
وسويقٍ ⑤ وإذا عجز المكفر عن الخصال الثلاث استقرت  
الكفارة في ذمته فإذا قدر بعد ذلك على خصلة فعلها ⑤ ولو  
قدر على بعض المدّ أخرج به وبقي الباقي في ذمته لأن الميسور  
لا يسقط بالمعسور ⑤ (ولا يحل) للمطاهر (وطؤها) أى زوجته  
التي ظاهر منها وكذا مباشرتها بما بين سُرَّتِها ورُكْبَتِها (حتى  
يكفر) بما تقدّم حتى لو كان عاجزاً عن التكفير لم يحلّ له قبله  
ويجوز له في ما دون ما بينهما غير الجماع من لمسٍ وقُبلةٍ ولو  
بشهوة ⑥

(فصل) في بيان أحكام القذف واللّعان ⑤

وقدّم القذف على اللّعان لأنه سبب له والسبب سابق على

(١) قوله (ممن يحل دفع الزكاة إليه) أى فلا يكفي الدفع إلى مكاتب ولا هاشمي  
ولا مطليبي. سمير.

وإذا رمى الرجل زوجته بالزنا فعليه حدُّ القذف إلا أن يُقيم البيّنة أو يلاعِنَ

المُسَبَّب ٥ والقذف لغةٌ هو الرَّمْيُ وشرعاً هو الرَّمْيُ بِالزِّنَا ونحوه في معرض التّعيير لا للشهادة صريحاً كان الرَّمْيُ أو كنايةً فالصريحُ كقوله يا زاني أو يا زانية والكنايةُ كقوله يا فاسقُ أو يا فاسقةً أو يا فاجرُ أو يا فاجرةً ٥ وأما اللّعان فهو لغةٌ مأخوذٌ من اللّعن وهو البُعدُ وشرعاً كلماتٌ مخصوصةٌ جعلها الله حجةً لمن يُبتلى بقذف امرأته لدفع العار الذي ألحقته به بتلطّيح فراشه بالزّنى إن علّمه بشهود ذلك أو ظنّه ظناً مؤكداً بشيوع خبرها مصحوباً بقرينةٍ ولدفع النسبِ الفاسد إن كان هناك ولدٌ ينفيه ٥

والأصلُ فيه قوله تعالى في سورة النور ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصّٰدِقِينَ ٦﴾ وَالْخُمْسَةَ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَٰذِبِينَ ٧﴾ وكان سببُ نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله ﷺ فقال له النبي ﷺ البيّنة أو حدٌ في ظهرك الحديث وفيه فنزلت الآياتُ اهـ أخرجه البخاري وغيره ٥

(وإذا رمى) أى قذف (الرجل) المُكَلَّفُ وفي معناه السّكران المُتَعَدِّي المُخْتَارُ (زوجته) المُحْصَنَةُ (بالزّنى فعليه حدُّ القذف) وسيأتى أنه ثمانون جلدةً للحرّ (إلا أن يُقيم) الرجل القاذف (البيّنة) وهم أربعة شهودٍ عدولٌ بزّنى المقدوفة (أو يلاعِنَ) الزوجة المقدوفة فهو مخيرٌ بين إقامة البيّنة واللّعان أى بتلقين

فيقول عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من الناس أشهدُ  
بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتُ به زوجتي فلانة من الزنا وأن هذا  
الولد من الزنا وليس مني أربع مراتٍ ويقول في المرة الخامسة بعد أن  
يعظه الحاكم

الحاكم وإلا فلا يُعتدُّ به وفي حكم القاضي المُحكَّم إن لم يكن  
هناك ولدٌ أما إذا كان ولدٌ فلا يصحُّ التحكيم إلا إن كان الولدُ  
مكلفاً ورَضِيَ بالتحكيم بخلاف غير المُكَلَّفِ أو المُكَلَّفِ الذي  
لم يَرْضَ بالتحكيم لأنَّ له حقاً في النَّسَبِ فلا يُكْتَفَى برضا  
الزوجين ٥ وَيُسَنُّ التَّغْلِيظُ في الزمان والمكان (فيقول) بعد  
العصر (عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من)  
أعيان (الناس) وصلحائهم أقلُّهم أربعة لما فيه من الرَّدْعِ عن  
الكذب (أشهدُ بالله إنني لمن الصادقين فيما رميتُ به زوجتي)  
هذه إن كانت حاضرة أو زوجتي (فلانة) بنت فلان إن كانت  
غائبة (من الزَّنى) وإن كان هناك ولدٌ ينفيه ذكره في الكلمات  
فيقول في الكلمات الخمس (وإن هذا الولد من الزَّنى وليس  
مني) ولا يكفي أن يقول ليس مني من غير أن يقول إنه من  
الزَّنى ويقول المُلَاعِنُ هذه الكلمات (أربع مراتٍ) متتالية لتكون  
كلُّ مرة بمنزلة شاهدٍ وكُرِّرَتِ الشهادة فيها لتأكيد الأمر ولذلك  
سُمِّيَتْ شهاداتٍ وهي في الحقيقة أيمانٌ (ويقول في) المرة  
(الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) أو المُحكَّم ندباً بتخويفه له من  
عذاب الله تعالى في الآخرة وأنه أشدُّ من عذاب الدنيا ويقرأ  
عليه قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ

وعلى لعنة الله إن كنت من الكاذبين ٥ ويتعلق بلعانه خمسة أحكام  
سقوط الحد عنه

وَأَيَّمَنِيهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ (١)  
اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ (٢) يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ (٣) وَلَهُمْ عَذَابٌ  
﴿W﴾

فإن أصرَّ أعاد تلك الكلمات مرةً خامسةً وزاد فيها (وعلى  
لعنة الله إن كنت من الكاذبين) فيما رميتُ به هذه من الزنى  
وقول المصنف (فى الجامع على المنبر فى جماعة) ليس  
بواجب فى اللعان بل هو سنة للتغليظ كما تقدم ٥

(ويتعلق بلعانه) أى الزوج ولو كاذباً وإن لم تُلَاعِنِ الزوجة  
(خمساً أحكام) بل أكثرُ أحدها (سقوط الحد) أى حد القذف  
للزوجة المُلَاعَنَةِ (عنه) وإنما يُحدُّ إذا كانت محصنةً أى مكلفةً  
حرةً عفيفةً عن وطءٍ تحدُّ به فلا حدٌ فى قذف كافرةٍ أو أمةٍ ولو  
مكاتبةٍ أو مدبرةٍ أو أمٍّ ولدٍ أو مُبَعَّضَةٍ أو مجنونةٍ أو صغيرةٍ  
بلغتُ حدّاً توطأ به أو مُكرهَةً على الزنى وكذا مؤطوءةٌ بشبهةٍ

(١) قوله تعالى ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ أى لا يفرحون حين يسمعون كلامه تعالى .  
قال الطبري ولا يكلمهم بما يحبون ويشتهون فأما بما يسوءهم ويكرهون فإنه  
سيكلمهم اه سمير .

(٢) قوله تعالى ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ أى يغضبُ عليهم قال الزجاج تأويله الغضب  
عليهم والإعراض عنهم كما تقول فلان لا ينظر إلى فلان ولا يكلمه وتأويله أنه  
غضبانٌ عليه وإن كلمه بكلامٍ سوءٍ لم يُنْقَضْ ذلك اه سمير .

(٣) قوله تعالى ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ قال الطبري أى ولا يطهرهم من دنس ذنوبهم اه  
سمير .

ووجوب الحد عليها وزوال الفراش ونفى الولد والتحريم على الأبد ⑤

فلا يوجب قذفها الحد وإنما يوجب قذفها التعزير لأنه كاذب ظاهرًا فسببه التكذيب فإن لاعتن سقط التعزير عنه وأما إذا كان التعزير للتأديب أى حيث يكون معلوم الكذب كقذف طفلة لم تبلغ حد أن توطأ أو رتقاء أو قرناء أو يكون لصديق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها فلا لعان عندئذ لأنه فى الأول متيقن الكذب فلم يلحق بها عارًا فلا يُمكن من الحلف على أنه صادق ويُعزَّر منعًا له من الإيذاء والخوض فى الباطل وفى الثانى لأن اللعان لإظهار الصديق وهو ظاهر فلا معنى له ولأنه للسب والإيذاء فأشبه التعزير بقذف الصغيرة التى لا توطأ ⑥

(و) ثانى الأحكام (وجوب الحد عليها) أى حد زناها مسلمة كانت أو كافرة نعم يسقط بلعانها كما سيأتى ⑦ (و) الثالث (زوال الفراش) أى انفساخ النكاح وعبر عنه غير المصنف بالفرقة المؤبدة وهى حاصلة ظاهرًا وباطنًا وإن كذب الملاء عن نفسه ⑧ (و) الرابع (نفى الولد) عن الملاء إن نفاه فى لعانه لكن لو استلحقه بعد ذلك لحقه ويشتراط أن يكون النفى على الفور كالرد بالعيب فإن آخر بلا عذر بطل حقه من النفى فيلحقه الولد أمّا الملاءنة فلا ينتفى عنها نسب الولد ⑨ (و) الخامس (التحريم) للزوجة الملاءنة (على الأبد) فلا يحل للملاء نكاحها ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة واشتراها فتبين منه تأييدًا بينونة انفساخ كالرضاع ظاهرًا وباطنًا فلا نفقة لها ولو

ويسقط الحدُّ عنها بأن تلتعن فتقول أشهدُ بالله أن فلاناً هذا لِمَن الكاذِبينَ فيما رمانى به من الزنا أربعَ مراتٍ وتقول فى الخامسة بعد أن يعظها الحاكمُ وعلى غضبُ الله إن كان من الصادقينَ ٥

كانت حاملاً ولا توارثَ بينهما ويجوزُ أن يتزوَّجَ أربعاً سواها ولو أختها أو عمَّتُها مِمَّن يحرم الجمع بينها وبينها ٥ والسادسُ من أحكامه أنه تسقطُ حصانَةُ الزوجة الملاعنة فى حقِّ الزوج إن لم تلاعِنَ حتَّى لو قذفها بعد ذلك بتلك الزَّنية أو بغيرها أو أطلقَ لا يُحدُّ بل يُعزَّرُ ٥ ويترتَّبُ أحكامُ أخرى أيضاً ٥

(ويسقطُ الحدُّ عنها) أى حدُّ الزَّنا الذى ثبت عليها بلعانه (بأن تلتعن) وفى نسخة بأن تلاعِنَ الزوجَ بعد تمام لعانه (فتقول) فى لعانها إن كان الملاعِنُ حاضراً (أشهد بالله إن فلاناً هذا لِمَن الكاذِبينَ فيما رمانى به من الزَّنى) وتكرَّرُ الملاعنةُ هذا الكلام (أربعَ مراتٍ وتقول فى المرة الخامسة بعد أن يعظها الحاكمُ) أو المحكَّمُ بتخويفه لها من عذاب الله فى الآخرة وأنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضبُ الله إن كان من الصادقين) فيما رمانى به من الزَّنى ولا تذكر الولد لعدم فائدته ٥ وما ذُكرَ من القولِ المذكورِ محلُّه فى الناطق أما الآخرسُ فيلاعِنُ بإشارةٍ مفهَمةٍ فإن لم تكن له إشارة مفهَمة لم يصحَّ قذفه ولا لعانه ولا غيرُهما لِتَعَذُّرِ الوقوف على ما يريده ٥ ولو أبدلَ فى كلمات اللعان لفظَ الحلف بالشهادة بأن يقول الملاعِنُ أحلفُ بالله ولفظُ اللعن بالغضب أو عكسه كقولها لعنةُ الله علىَّ وقوله غضبُ الله علىَّ أو ذُكرَ كلُّ من

## (فصل)

الغضبِ واللَّعْنِ قبل تمام الشهادات الأربع لم يصحَّ في  
الجميع ⊙

## (فصلٌ) في أحكام العِدَّة وأنواع المُعْتَدَةِ ⊙

وهي لغة اسم مصدرٍ من اعتدَّ والمصدرُ الاعتداد ⊙ وشرعاً  
مدة تتربص فيها المرأةُ الحرةُ والأمةُ وتمنع نفسها فيها عن  
النكاح يُعرف فيها براءة رحمها بأقراءٍ أو أشهرٍ أو وضع حملٍ  
أو للتعبُدِ أو للتفجّع على الزوج والمغلبُ فيها التعبُدُ بدليل عدم  
الاكتفاء بقرءٍ واحدٍ مع حصول البراءة به وبدليل وجوب عِدَّة  
الوفاة وإن لم يدخل بها ⊙ والأصلُ فيها آياتٌ وأخبارٌ منها  
آيةُ الطلاقِ ﴿يَتَأَيَّهَا النَّيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ<sup>(١)</sup>﴾  
وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ<sup>(٢)</sup> ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ  
الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ  
تَعْدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ<sup>(٣)</sup> وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ ⊙

(١) قوله تعالى ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ أى لِقُبْلِ عِدَّتِهِنَّ قال الطبريُّ إذا طلقتم نساءكم  
فطلقوهن لظهرهن الذى يُحصينه من عِدَّتِهِنَّ طاهرًا من غير جماع ولا تطلقوهن  
بحيضهن الذى لا يَعْتَدْنَ به من قُرْبِهِنَّ اه سمير.

(٢) قوله تعالى ﴿وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ قال الطبريُّ أحصوا هذه العِدَّة وأقراءها فاحفظوها  
اه سمير.

(٣) قوله تعالى ﴿فَمَتَّعُوهُنَّ﴾ أخرج الطبريُّ عن ابن عباس فى تفسيرها إن كَانَ سَمَى  
لها صَدَاقًا فليس لها إلا النِّصْفُ فإن لم يَكُنْ سَمَى لها صَدَاقًا مَتَّعَهَا على قدر  
عُسْرِهِ وَيُسْرِهِ وهو السَّرَاحُ الجميل اه وقال بعضهم المَتَّعة فى هذا المَوْضِعِ =

والمُعْتَدَّةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُتَوَفَّى عَنْهَا<sup>(١)</sup> وَغَيْرُ مُتَوَفَّى عَنْهَا ٥ فَاَلْمُتَوَفَّى عَنْهَا  
إِنْ كَانَتْ حَامِلًا فَعِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةٌ  
أَشْهُرٌ وَعَشْرٌ ٥

(وَالْمُعْتَدَّةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُتَوَفَّى عَنْهَا) زَوْجُهَا (وَغَيْرُ مُتَوَفَّى  
عَنْهَا ٥) فَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً (حَامِلًا فَعِدَّتُهَا) عَنْ وَفَاةِ  
زَوْجِهَا (بِوَضْعِ الْحَمْلِ) وَلَوْ سَقَطَا أَوْ مُضْغَةً قَالَتِ الْقَوَابِلُ إِنَّهَا  
أَصْلُ عَادِمِيَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَنْزَلْتُ عِلْقَةً وَهِيَ مِنْى مُسْتَحِيلٌ إِلَى  
دَمٍ غَلِيظٍ فِي الرَّحِمِ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى حَمَلًا وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي  
سُورَةِ الطَّلَاقِ ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ فَإِنْ  
حَمَلَتْ بِتَوَامٍ انْقَضَتْ بِوَضْعِ الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ ٥ وَإِنَّمَا تَنْقَضِي  
عِدَّةُ الْحَامِلِ بِالْوَضْعِ إِذَا أُمِكنَ نِسْبَةُ الْحَمْلِ لِلْمَيِّتِ وَلَوْ احْتِمَالًا  
أَمَّا لَوْ مَاتَ صَبِيٌّ لَا يُوَلَّدُ لِمِثْلِهِ عَنْ حَامِلٍ فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ لَا  
بِوَضْعِ الْحَمْلِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ نِسْبَةُ الْحَمْلِ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ الْمَمْسُوحُ وَهُوَ  
الَّذِي قُطِعَ جَمِيعُ ذَكَرِهِ وَأُنْثِيَّتُهُ إِذَا مَاتَ عَنْ حَامِلٍ فَعِدَّتُهَا  
بِالْأَشْهُرِ لَا بِالْوَضْعِ ٥ (وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا) غَيْرَ حَامِلٍ (فَعِدَّتُهَا)  
إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَلَوْ لَمْ تُوْطَأْ أَوْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ زَوْجَةً صَبِيٍّ أَوْ  
مَمْسُوحٍ تَنْقَضِي بِمُكْتَبِهَا (أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا)<sup>(١)</sup> مِنْ الْأَيَّامِ

= منسوخة بقوله ﴿فَضِصْفُ مَا فُضِّصْتُ﴾ اهـ سمير.

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخِ (مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا). سمير.

(١) قَوْلُهُ (أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ وَعَشْرًا) لَوْ مَاتَ عَنْ مَطْلَقَةٍ رَجْعِيَّةٍ انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى  
زَوْجُهَا إِجْمَاعًا كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَوْ مَاتَ عَنْ مَطْلَقَةٍ بَائِنٍ لَمْ تَنْتَقِلْ لِإِدَّةٍ وَفَاةٍ  
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَةً. سمير.



وغير المتوفى عنها إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل وإن كانت حائلاً وهى من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قروء وهى الأطهار ٥ وإن كانت صغيرة

بلياليها لقوله تعالى فى سورة البقرة ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ومثلها الحامل من غير الزوج وسيأتى إن شاء الله بيان عدة الأمة ٥ وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن ويكمل المنكسر ثلاثين يوماً كما تقدّم فى نظائره ٥

(وغير المتوفى عنها) التى دَخَلَ بها زوجها المُعْتَدَّة عن فرقة طلاق أو فسخ بعب أو رضاع أو لعان (إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل) المنسوب لصاحب العدة ٥ (وإن كانت) حاملاً من غير صاحب العدة أو (حائلاً وهى من ذوات) أى صواحب (الحيض فعدتها ثلاثة قروء) جمع قرء بضم القاف وفتحها وهو لفظ مشترك حقيقة فى الحيض والطهر (وهى الأطهار) هنا<sup>(١)</sup> فإن طُلِّقَتْ طاهراً بأن بقى من زمن طهرها بقيّة بعد طلاقها انقضت عدتها بالطعن فى حيضة ثالثة أو طُلِّقَتْ حائضاً أو نفساء انقضت عدتها بالطعن فى حيضة رابعة وما بقى من حيضها الذى طُلِّقَتْ فيه لا يُحسب قرءاً ٥ (وإن كانت) تلك المُعْتَدَّة (صغيرة) غير بالغية أو كبيرة بالغية لم تحض أصلاً ولم

(١) قوله (وهى الأطهار هنا) لقول الله تعالى فى سورة الطلاق ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ والطلاق فى الحيض حرام فينصرف الإذن إلى زمن الطهر فيتعين إرادته بالقرء.

أو ءايسَة فعدتها ثلاثة أشهر ٥ والمطلقة قبل الدخول بها لا عدة عليها ٥

تبلغ سنّ اليأس أو كانت متحيرة<sup>(١)</sup> (أو ءايسَة فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية إن انطبق طلاقها على أول الشهر فإن طُلِّقَتْ فى أثناء شهر فبعده هلالان ويكمل المنكسر ثلاثين يوماً من الشهر الرابع ٥ والمتحيرة إن طُلِّقَتْ فى أثناء الشهر وكان الباقي يسع طهرًا بأن كان الباقي أكثر من خمسة عشر يوماً أى بيوم على ما قاله الرَّمْلِيَّانِ حُسِبَ لها قرءًا لاشتماله على طهرٍ بلا شكٍّ وتكملُ بشهرين هلالين بعده وإن كان لا يسع حيضًا وطهرًا بأن كان دون ستة عشر يوماً لم يُحسَبَ لها قرءًا وتعدُّ بعده بثلاثة أشهر ٥ فإن حاضت المعتدة بالأشهر فى أثنائها وجب عليها العدة بالأقراء أو حاضت بعد انقضاء الأشهر لم تجب ٥ والتي انقطع حيضها سواء لعارضٍ كرضاع أو نفاسٍ أو مرضٍ أم لا لعلّة تُعرفُ تصبرُ حتّى تحيضَ فتعدّ بالأقراء أو تبلغ سنّ اليأس<sup>(٢)</sup> فتعدّ بالأشهر ولا مبالاة بطول مدة الانتظار ٥

(والمطلقة قبل الدخول بها لا عدة عليها) سواءً باشرها الزوج فيما دون الفرج أم لا ٥

(١) قوله (متحيرة) المتحيرة هى المستحاضة الناسية لوقت حيضتها أو قدرها أو لهما. سمير.

(٢) قوله (أو تبلغ سنّ اليأس) أى باعتبار ما بلغ أئمة المذهب عن نساء الأرض وليس المعتبر نساء عشيرتها فقط وأقصاه اثنتان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون. سمير.

وَعِدَّةُ الْأُمَّةِ بِالْحَمْلِ كَعِدَّةِ الْحُرَّةِ وَالْأَقْرَاءِ أَنْ تَعْتَدَّ بِقُرَائِنٍ وَبِالشُّهُورِ عَنِ  
الْوَفَاةِ أَنْ تَعْتَدَّ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسِ لَيَالٍ وَعَنِ الطَّلَاقِ أَنْ تَعْتَدَّ بِشَهْرٍ وَنَصْفٍ  
فَإِنْ اعْتَدَّتْ بِشَهْرَيْنِ كَانَ أَوَّلَى ٥

(وَعِدَّةُ الْأُمَّةِ) إِذَا طَلَقْتَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا وَكَانَتْ حَامِلًا  
مِنْ صَاحِبِ الْعِدَّةِ (بِالْحَمْلِ كَعِدَّةِ الْحُرَّةِ) الْحَامِلِ فِي جَمِيعِ مَا  
سَبَقَ (و) حَيْثُ اعْتَبِرَتْ عِدَّتُهَا (بِالْأَقْرَاءِ) فَالْوَاجِبُ عَلَيْهَا (أَنْ  
تَعْتَدَّ بِقُرَائِنٍ) إِذْ يَتَعَدَّرُ تَبْعِيضُ الْقُرْءِ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ نَصْفُهُ إِلَّا  
بِظُهُورِ جَمِيعِهِ وَالْمُبْعَضَةُ وَالْمُكَاتِبَةُ وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالْأُمَّةِ الْقِنَّةِ ٥  
(و) أَمَّا عِدَّتُهَا إِذَا كَانَتْ (بِالشُّهُورِ عَنِ الْوَفَاةِ) وَلَوْ قَبْلَ الدَّخُولِ  
فَهِيَ (أَنْ تَعْتَدَّ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسِ لَيَالٍ) عَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحُرَّةِ ٥  
(و) عِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ (عَنِ الطَّلَاقِ أَنْ تَعْتَدَّ بِشَهْرٍ وَنَصْفٍ) عَلَى  
النِّصْفِ مِنْهَا كَذَلِكَ وَفِي قَوْلِ شَهْرَانِ وَكَلَامِ الْغَزَالِيِّ يَقْتَضِي  
تَرْجِيحَهُ وَأَمَّا الْمَصْنُفُ فَجَعَلَهُ أَوَّلَى حَيْثُ قَالَ (فَإِنْ اعْتَدَّتْ  
بِشَهْرَيْنِ كَانَ أَوَّلَى) أَيْ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَفِي قَوْلِ عِدَّتُهَا  
ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَهُوَ الْأَحْوُطُ<sup>(١)</sup> وَعَلَيْهِ جَمْعٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ٥

(١) قَالَ الْغَزَالِيُّ هُنَا (كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَالْأَدْقُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
لَمْ يَقُلْ هَذَا عَنِ الْأُمَّةِ الْمُطَلَّقةِ إِنَّمَا قَالَهُ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ وَأَمَّا فِي الْأُمَّةِ الْمُطَلَّقةِ  
فَهُوَ قَوْلٌ مَخْرُجٌ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ الْغَزَالِيُّ فَقَالَ فِي الْوَسِيطِ (وَقَدْ نَصَّ فِي أُمِّ الْوَلَدِ  
إِذَا أَعْتَقْتَ عَلَى قَوْلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَكْفِيهَا شَهْرٌ وَاحِدٌ بَدَلًا عَنْ قُرْءٍ وَاحِدٍ فِي  
الْإِسْتِبْرَاءِ وَالثَّانِي أَنَّهَا تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالطَّبْعِ مِنْ عَلَامَةِ الْبَرَاءَةِ  
لَا يَخْتَلِفُ بِالرَّقِّ فَيُخْرَجُ مِنْ هَذَا قَوْلُ ثَالِثٍ فِي الْمَنْكُوحَةِ أَنَّهَا تَعْتَدُّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ)

(فصل<sup>(١)</sup>) وَمَنِ اسْتَحْدَثَ مِلْكَ أُمَةٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا  
إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ بِحَيْضَةٍ

### (فصل<sup>(٢)</sup>) فِي أَحْكَامِ الْاسْتِبْرَاءِ ⊙

(و) هو لغة طلب البراءة وشرعاً ترَبُّصُ المرأة مدة بسبب حدوث الملك فيها أو زواله عنها تعبدًا أو لبراءة رَحِمِهَا مِنْ الْحَمْلِ فيجب إذن بسببين حدوث الملك وزوال الفِراش فالأول (مَنِ اسْتَحْدَثَ مِلْكَ أُمَةٍ) ولم تكن زوجته بشارٍ<sup>(١)</sup> أو باريث أو وصية أو هبة أو غير ذلك مِنْ طُرُقِ الْمَلِكِ لَهَا (حَرَّمَ عَلَيْهِ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا) فيما عدا الْمَسِيَّةَ (حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا) بكرًا كانت أو ثيبًا استبرأها بائعها قبل بيعها أو لا كانت منتقلة مِمَّنْ لا يمكن جماعه مِنْ صَبِيٍّ أو امرأةٍ أو مِنْ غَيْرِهِمَا ويلتحق باستحداث الملك ما لو كانت مُكَاتَبَةً كِتَابَةً صَحِيحَةً ففَسَخَتْهَا بلا تعجيز أو بتعجيز السَّيِّدِ لَهَا عند عجزها عَنِ النَّجُومِ وكذا الأُمَةُ المرتدة إذا عادت إلى الإسلام ومثلهما ما لو ارْتَدَّ السَّيِّدُ ثم أسلم فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْاسْتِبْرَاءُ أَيْضًا وما لو طَلَّقَتْ أُمَّتُهُ الَّتِي زَوَّجَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ أو بَعْدَهُ ⊙ واستبرأوها (إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ بِحَيْضَةٍ) كاملة وخرج بالكاملة ما لو وُجِدَ سَبَبُ الْاسْتِبْرَاءِ فِي أَثْنَاءِ حَيْضِهَا فَإِنَّهُ لَا تَكْفِي فِيهِ بَقِيَّةُ الْحَيْضَةِ بَلْ لَا بَدَّ لَانْقِضَاءِ

(أ) هذا الفصل مقدم على الذي قبله في بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (بشارٍ) أى فتبدأ مدة الاستبراء فيه بعد لزوم الشراء لا في مدة الخيار لضعف الملك في خلالها وكذا لو وَهَبَتْ لَهُ فَإِنَّهُ يَسْتَبْرِئُهَا بَعْدَ الْقَبْضِ وَلَوْ اسْتَبْرَأَهَا قَبْلَهُ إِذْ لَا يُعْتَدُّ بِالْاسْتِبْرَاءِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَتَوَقَّفَ الْمَلِكُ فِيهَا عَلَيْهِ. سمير.

وإن كانت من ذواتِ الشهورِ بشهرٍ وإن كانت من ذواتِ الحملِ  
بالوضع ٥ وإذا ماتَ سيدُ أمِّ الولدِ

الاستبراء مِنْ أَنْ تَطْهَرَ مِنْ تِلْكَ الْحَيْضَةِ ثُمَّ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهَرَ ٥  
واستثناء الْمَسِيَّةِ لِأَنَّ الْمَسِيَّةَ الَّتِي وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ مِنَ الْغَنِيمَةِ  
يَحِلُّ لَهُ الْاِسْتِمَاعُ بِهَا بِغَيْرِ الْوَطْئِ قَبْلَ الْاِسْتِبْرَاءِ ٥ (وإن كانت)  
الأمّة (من ذواتِ الشهورِ) فاستبرأؤها (بشهرٍ فقط وإن كانت من  
ذواتِ الحملِ) فهو (بالوضع) والعبرة في الاستبراء وقوعه بعد  
انقضاء عدتها فلو كانت حاملاً معتدّة لم يكفِ وضعها للولدِ  
للاستبراء بل لا بُدَّ مِنْ اسْتِبْرَائِهَا بَعْدَهُ ٥ ولو اشترى أمّة  
مَجُوسِيَّةً أَوْ نَحْوَهَا كَمَرْتَدَّةٍ فَاسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضَةٍ أَوْ بَوْضَعِ حَمْلٍ أَوْ  
مُضِيِّ شَهْرٍ ثُمَّ أَسْلَمَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ ذَلِكَ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ لَمْ يَكْفِ  
هَذَا الْاِسْتِبْرَاءُ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ حُلَّ الْاِسْتِمَاعِ الَّذِي  
هُوَ الْقَصْدُ فِي الْاِسْتِبْرَاءِ ٥

وإذا اشترى زوجته سُنَّ لَهُ اسْتِبْرَاؤها لِتَمَيِّزِ وَلَدِ النِّكَاحِ عَنْ  
وَلَدِ مَلِكِ الْيَمِينِ فَإِنَّ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا مَلَكَ صَاحِبَهُ بِأَيِّ سَبَبٍ  
كَانَ يَنْفَسُخُ النِّكَاحُ ٥ ولو أعتقَ مستولدتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِلَا  
اسْتِبْرَاءٍ كَمَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكَحَ الْمُعْتَدَّةَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمَاءَ لَوَاحِدٍ ٥

وإذا اشترى أمّة مُزَوَّجَةً أَوْ مُعْتَدَّةً لَمْ يَكْفِ اسْتِبْرَاؤها حَالًا  
فَإِذَا زَالَتِ الزَّوْجِيَّةُ وَالْعِدَّةُ كَأَنْ طَلَقَتِ الْأُمّةُ قَبْلَ الدَّخُولِ أَوْ  
بَعْدَهُ وَانْقَضَتِ الْعِدَّةُ وَجَبَ الْاِسْتِبْرَاءُ حِينَئِذٍ فَإِنَّ الْاِسْتِبْرَاءَ قَبْلَ  
انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ لَيْسَ دَاخِلًا فِيهَا وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ ٥

(وإذا ماتَ سيدُ أمِّ الولدِ) وَلَيْسَتْ فِي زَوْجِيَّةٍ وَلَا عِدَّةٍ نِكَاحٍ

استبرأت نفسها كالأمة ⑤

(فصل) ويجب للمعتدة الرجعية السكنى والنفقة وللبائن السكنى دون النفقة إلا أن تكون حاملاً ⑤ ويجب على المتوفى عنها زوجها

(استبرأت نفسها) حتمًا (كالأمة) القينة أى كاستبرائها فيكون استبرؤها بشهرٍ إن كانت من ذوات الأشهر وإلا فبحيضةٍ إن كانت من ذوات الأقراء بخلاف ما لو كانت فى نكاحٍ أو عدّة وقت موت السيد أو عتقه لها فلا يلزمها الاستبراء ⑤

ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة ثم أعتقها فلا استبراء عليها ولها أن تتزوج فى الحال ⑤ وأما غير الموطوءة فتتزوج بلا استبراء سواء أعتقها أم لا ⑤ والله أعلم ⑤

(فصل) فى أحكام المعتدة رجعية كانت أو بائنا ⑤

(ويجب للمعتدة الرجعية) حائلاً أو حاملاً حرةً أو أمةً (السكنى) فى مسكنٍ فراقها إن لاق بها (والنفقة) والكسوة إلا أن تكون ناشزة قبل طلاقها أو فى أثناء عدتها ومثل النفقة بقية المؤن فتجب لها إلاّ آلة تنظفها (ويجب للبائن) بخلع أو طلاق ثلاث (السكنى دون النفقة) وبقية المؤن كالكسوة (إلا أن تكون حاملاً) بولدٍ يلحق الزوج فتجب لها بسبب الحمل على الصحيح ⑤

(و) يجب (على) المعتدة<sup>(١)</sup> (المتوفى عنها زوجها) ولو أمة لا

(١) قوله (على المعتدة) يفهم منه أنّ الحامل إذا مات زوجها فوضعت قبل أربعة أشهرٍ وعشرة أيامٍ فانتهت عدتها بالوضع انتهى إحداها وهو كذلك. سمير.

## الإحْدَادُ وَهُوَ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الزَّيْنَةِ

على غيرها مِنَ الْمُعْتَدَاتِ (الإحْدَادُ وَهُوَ) لَغَةً مَأْخُودٌ مِنَ الْحَدِّ وَهُوَ الْمَنْعُ وَشَرْعًا (الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الزَّيْنَةِ) أَيْ مِنَ التَّزْيِينِ فِي الْبَدَنِ فَلَا تَلْبَسِ الْحُلِيَ نَهَارًا سِوَاءَ كَانَ كَبِيرًا كَالْخُلْخَالِ وَالسَّوَارِ أَمْ صَغِيرًا كَالْخَاتَمِ وَالْقِرْطِ لَكِنْ لَا يَحْرَمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ لَيْلًا بَلْ يَجُوزُ مَعَ الْكَرَاهَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ وَإِلَّا جَازَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ⊙ وَخَرَجَ بِالْبَدَنِ غَيْرُهُ فَيَجُوزُ لَهَا تَجْمِيلُ الْفَرَّاشِ وَأَثَاثُ الْبَيْتِ ⊙ وَيَحْرَمُ عَلَيْهَا لَيْلًا وَنَهَارًا دَهْنُ شَعْرِ رَأْسِهَا وَلَحِيَّتِهَا إِنْ كَانَ لَهَا لَحْيَةٌ وَبَقِيَّةُ شَعُورِ وَجْهِهَا لَا بَدَنُهَا وَيَحْرَمُ عَلَيْهَا أَيْضًا تَبْيِضُ وَجْهِهَا بِالْأَسْفِيزَاجِ<sup>(١)</sup> وَتَصْفِيرُهُ بِمَا لَهُ صُفْرَةٌ وَتَحْمِيرُ خَدَّيْهَا بِالْذِّمَامِ بِكَسْرِ الدَّالِ وَضَمِّهَا ⊙ وَيَحْرَمُ عَلَيْهَا خَضَابُ مَا ظَهَرَ مِنْ بَدَنِهَا كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِنَحْوِ الْحَنَاءِ وَتَطْرِيفُ أَصَابِعِهَا وَتَصْفِيفُ شَعْرِ نَاصِيَّتِهَا عَلَى جَبْهَتِهَا وَتَجْعِيدُ شَعْرِ صَدْغِهَا وَحَشْوُ حَاجِبَيْهَا بِالْكُحْلِ وَإِزَالَةُ شَعْرِ مَا حَوْلَهُ وَشَعْرِ أَعْلَى جَبْهَتِهَا ⊙ وَيَجُوزُ لَهَا التَّنْظِيفُ بِالْغَسْلِ بِالمَاءِ وَنَحْوِ السِّدْرِ وَالْإِمْتِشَاطُ بِلا دَهْنٍ وَإِزَالَةُ شَعْرِ لَحْيَةٍ وَشَارِبٍ وَإِبْطٍ وَعَانَةِ وَيَجُوزُ قَلَمُ الظُّفْرِ ⊙ وَتَتْرُكُ لُبْسُ مَصْبُوغٍ يُقْصَدُ بِهِ الزَّيْنَةُ لَيْلًا وَنَهَارًا مِنْ حَرِيرٍ وَغَيْرِهِ كَثُوبٍ أَصْفَرٍ أَوْ أَحْمَرَ ⊙ وَيُبَاحُ غَيْرُ الْمَصْبُوغِ مِنْ قُطْنٍ وَصُوفٍ وَكَتَّانٍ وَإِبْرَيْسَمٍ لَا زِينَةَ فِيهِ بِنَحْوِ نَقْشٍ وَمَصْبُوغٌ لَا يُقْصَدُ لَزِينَةٍ كَالْأَسْوَدِ وَالْكُحْلِيِّ فَإِنْ تَرَدَّدَ الْمَصْبُوغُ

(١) قوله (الأسفيزاج) معروفٌ يُسَمَّى فِي أَيَّامِنَا كَرْبُونَاتِ الرِّصَاصِ كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَاضِي بِكَثْرَةٍ لِتَبْيِضِ الْوَجْهِ وَيَذْكُرُ الْكِيمِيَائِيُّونَ أَنَّهُ سَامٌّ. سَمِير.

## والطَّيِّبِ ٥ وعلى الْمُتَوَفَّى عنها زوجها والمبتوتة مُلازمَةُ البيت

بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان برآقا صافى اللون حَرَمٌ لأنه يُتَزَيَّنُ به أو كدرا مُشْبَعًا بالصَّبْغِ فلا لأنَّ المُشْبَعَ مِنَ الأخضرِ يَقَارِبُ الأسودَ وَمِنَ الأزرقِ يَقَارِبُ الكُحْلَى هذا ما لم تكن المرأة من قوم يتزيئون بالأزرق كالأعراب فيحرم عليها عندئذٍ ٥ (و) تمتنع أيضا من (الطَّيِّبِ) الذى يحرم على المُحْرَمِ أى من استعماله فى بدن أو ثوب أو طعام أو كُحْلٍ لا زينة فيه أما الكحل الذى فيه زينة كالإثمد فحرامٌ عليها وإن لم يكن مُطَيَّبًا إلا لحاجة كرمدٍ فيرخَّص فيه للمُحِدَّةِ ومع ذلك فتستعمله ليلاً وتمسحه نهارًا إلا إن دعت ضرورة لاستعماله نهارًا وذلك لما رواه الشيخان عن أم عطية رَضِيَ اللهُ عنها ولفظه عند مسلم أن رسول الله ﷺ قال ولا تكتحل ولا تَمَسُّ طيبًا إلا إذا طهرت نُبْدَةً من قُسْطٍ أو أظفارٍ اهـ ولأبى داود والنسائي من الزيادة ولا تختضب اهـ

وللمرأة أن تُحَدَّ على غير زوجها من قريب لها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل وتحرّم الزيادة عليها إن قصدت الإحداد بها فإن لم تقصد لم يحرم ٥ وأما الرجل فلا يجوز له الإحداد مطلقًا ولو لحظة ٥

(و) يجب (على الْمُتَوَفَّى عنها زوجها والمبتوتة) وهى البائنة التى لا تجب نفقتها (ملازمة البيت) أى المسكن الذى كانت فيه عند الفرقة إن لاق بها وليس لزوج ولا غيره إخراجها منه ولا لها خروج منه وإن رضى زوجها وأتفقا عليه لأنَّ فى العدة



## إِلَّا لِحَاجَةٍ ٥

حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى وَقَدْ وَجِبَتْ فِي الْمَسْكَنِ فَكَمَا لَا يَجُوزُ إِبْطَالُ  
أَصْلِ الْعِدَّةِ بِاتِّفَاقِهِمَا لَا يَجُوزُ إِبْطَالُ تَوَابِعِهِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) فَيَجُوزُ  
لَهَا الْخُرُوجُ لِحَاجَةٍ كَأَن تَخْرُجَ نَهَارًا لِشِرَاءِ طَعَامٍ أَوْ كَتَّانٍ وَبَيْعِ  
غَزَلٍ أَوْ قُطْنٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَلَا تَخْرُجَ لَيْلًا إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ  
نَهَارًا نَعَمْ يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ لَيْلًا إِلَى دَارِ جَارَتِهَا<sup>(١)</sup> لَغَزَلٍ  
وَحَدِيثٍ وَنَحْوِهِمَا بِشَرَطِ أَنْ تَرْجِعَ وَتَبِيتَ فِي بَيْتِهَا ٥ وَلَيْسَ مِنْ  
الْحَاجَةِ زِيَارَةُ قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَلَا زِيَارَةُ قَبْرِ زَوْجِهَا  
وَلَا حُضُورُ جَنَازَتِهِ وَلَا زِيَارَةُ الْأَقَارِبِ وَالْمَعَارِفِ وَلَا عِيَادَتُهُمْ  
وَلَوْ أَبَوَيْنِ وَلَا الْخُرُوجَ لِلتَّجَارَةِ لِاسْتِنْمَاءِ الْمَالِ ٥ وَيُعْلَمُ مِمَّا  
تَقْدُمُ جَوَازُ خُرُوجِهَا لِمُضْرَرَةٍ كَأَن خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا  
أَوْ مَالِهَا ٥

وَالرَّجْعِيَّةُ لَيْسَتْ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَلَا يَجُوزُ  
لِلزَّوْجِ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَسْكَنِ كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا وَلَا  
الْخُلُوعُ بِهَا وَأَمَّا خُرُوجُهَا لِلزَّيَارَةِ وَنَحْوِهَا مَعَ رَجُوعِهَا إِلَى الْبَيْتِ  
لَتَبِيتَ فِيهِ فَحُكْمُهَا فِيهِ كَالْمُتَزَوِّجَةِ إِنْ أَذِنَ لَهَا زَوْجُهَا خَرَجَتْ  
وِلَّا فَلَا إِلَّا لِمُضْرَرَةٍ ٥

وَأَمَّا الْبَائِنُ الْحَامِلُ وَنَحْوُهَا مِمَّنْ وَجِبَتْ نَفَقَتُهَا كَمُسْتَبْرَأَةٍ فَلَا  
تَخْرُجُ لِتَحْصِيلِ النِّفْقَةِ إِذَا حَصَلَتْ لَهَا لَكِنْ لَهَا الْخُرُوجُ لِبَقِيَّةِ

(١) قوله (جارتها) نقل البجيرمي في حاشيته على شرح المنهج عن الحلبي أن المراد بها المُلَاصِقَةُ لَهَا وَمُلَاصِقَةُ الْمُلَاصِقَةِ لَا مَا ذَكَرُوهُ فِي الْوَصِيَّةِ أَهْ سَمِيرَ.

(فصل)

حوائجها من شراء قطنٍ وبيع غزلٍ ونحوهما وكذا لو أُعْطِيَتْ النفقة دراهمَ واحتاجتْ إلى الخروج لشراء الأدم بها فإن كان لها من يقضيها حاجاتها لم يجز خروجها لأجل ذلك وبه صرح الإمام وغيره ٥ ولا يخفى أنه يجوز لها الخروج للضرورة ٥

(فصل) فى أحكام الرضاع بفتح الراء وكسرها ٥

وهو لغة اسم لمص الثدي مع شرب لبنه ٥ وشرعاً وصول لبن آدمية مخصوصة لجوف آدمي مخصوص على وجه مخصوص ولو بغير مص الثدي ولو كان مخيضاً<sup>(١)</sup> أو زُبْداً أو جُبناً أو أَقْطاً<sup>(٢)</sup> بخلاف المصل الذى يسيل من الجبن ٥ والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فى سورة النساء ﴿وَأَمْتُهُنَّ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضْعَةِ﴾ الآية وخبر الصحيحين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اهـ

وأركانه ثلاثة مُرضِعٌ ورضيعٌ ولبنٌ ٥ فأما المرضع فلا بُدَّ أن تكون امرأة حية<sup>(٣)</sup> حال انفصال اللبن بلغت تسع سنين قمرية

(١) قوله (ولو كان مخيضاً) المَخِيضُ لبنٌ مُخَضٌّ ونُزِعَ زُبْدُهُ. قاله فى الصحاح وغيره. سمير.

(٢) قوله (أو أَقْطاً) قال الأزهري فى تهذيب اللغة الأَقْطُ يُتَّخَذُ مِنَ اللَّبَنِ المَخِيضِ يُطْبَخُ ثُمَّ يَتْرَكَ حَتَّى يَمْضِلَ وَالْقِطْعَةُ مِنْهُ أَقْطَةٌ اهـ سمير.

(٣) قوله (حية) أى فلو انفصلَ منها اللبن عند وصولها إلى مثل حركة المذبوح بسبب جراحة لم يصير الرضيع ولذا أما التى انتهت إلى مثل ذلك لمرض فإن الرضاع يثبت بلبنها. سمير.

وَإِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ بِلَبْنِهَا وَلَدًا صَارَ الرُّضِيعُ وَلَدَهَا بِشَرْطَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ وَالثَّانِي أَنْ تُرْضِعَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ

تقريبًا سواءً كانت بكرة أم ثيبًا متزوجة أم خلية ٥ (وَإِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ) الْمُتَقَدِّمَةُ (بِلَبْنِهَا وَلَدًا) سواءً شرب منها اللبن في حياتها أم بعد موتها وكان محلوبًا في حياتها وسواءً ارتضع منها وهي نائمة أم أوجر اللبن وهو نائم فوصل إلى جوفه على ما تقدّم ولو كان اللبن متغيرًا بحموضة أو نحوها وسواءً كان الولد ذكرًا أو أنثى أو خُنْثَى (صار الرضيع ولدها بشرطين أحدهما أن يكون) أي الرضيع الحَيُّ الَّذِي وصل اللبن إلى جوفه (له دون السنتين) يقينًا بالأهْلَّةِ وابتدأوهما من تمام انفصاله فإن بلغ سنتين لم يؤثر ارتضاعه تحريمًا (و) الشرط (الثاني أن تُرْضِعَهُ خَمْسَ رَضَعَاتٍ) يقينًا فلو شك في كونها خمسًا أو أقل لم يؤثر ولكن لا يخفى الورع (متفرقات) انفصالًا ووصولًا إلى جوف الطفل سواءً المعدة والدماغ ولو تقيًا الطفل اللبن بعد وصوله إلى جوفه ٥ وضبطهن بالعُرف فما قضى بكونه رَضْعَةً أو رَضَعَاتٍ اعتُبر سواءً طالت الرَضْعَةُ أم قصُرت أشبعت أو لم تُشبع فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كلٍّ من الخمس إعراضًا عن الثَّدي تعدّد الارتضاع أو قطعه للتنفس أو للهو وعاد سريعًا أو تحوّل من ثدي إلى آخر بلا فاصل لم يتعدّد ٥ ولو قطعت عليه المُرْضُعة لشغل طويل ثم أعادته فإنه يتعدّد بخلاف ما لو قطعت عليه لشغل خفيف ثم عادت فإنه لا يتعدّد ٥ والدليل على اشتراط الخمس قول عائشة رضي الله

ويصير زوجها أباً له ⊙ ويحرم على المرضع التزويج إليها وإلى كل من ناسبها ⊙

ويحرم عليها التزويج إلى المرضع وولده دون من كان في درجته أو أعلى طبقة منه ⊙

عنها الذى رواه مسلم كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن اهـ أى وهن يتلى حكمهن فلم ينسخ أو وهن يقرأهن من لم يبلغه نسخ تلاوتهن ⊙ (ويصير زوجها) أى زوج المرضعة إن كان صاحب اللبن (أباً له) أى للرضيع ومثله الواطئ بشبهة وبملك اليمين بخلاف الواطئ بالزنا فلا يحرم على الزانى أن ينكح المرتضعة بلبن زناه وإن كره ذلك ⊙

(ويحرم على المرضع) بفتح الضاد وهو الرضيع (التزويج إليها) أى المرضعة لأنها أمه (وإلى كل من ناسبها) أى انتسب إليها أو انتسبت هى إليه بنسب أو رضاع (ويحرم عليها) أى المرضعة (التزويج إلى المرضع وولده) وإن سفل كابنه وابن بنته (دون من كان في درجته) كإخوته الذين لم يرضعوا معه (أو أعلى) أى ودون من كان أعلى (طبقة منه) أى من الرضيع كأعمامه ⊙ وتقدم فى فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلاً فليرجع إليه ⊙

## (فصل)

(فصل<sup>(١)</sup>) فى أحكام نفقة الأقارب والأرقاء والبهائم والزوجة ٥ وجمعها المصنف رحمه الله فى فصل واحد لتناسبها فى الوجوب بقدر الكفاية وسقوطها بمضي الزمن بخلاف نفقة الزوجة فلذلك أُفردت بفصل وحدها فى بعض النسخ ٥

والنفقة مأخوذة لغة من الإنفاق وهو الإخراج ٥ ولا يستعمل الإنفاق إلا فى الخير كما لا يُستعمل الإسراف إلا فى غيره ٥ والأصل فى وجوبها آيات وأحاديث منها قوله تعالى فى سورة البقرة ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وخبر مسلم اتقوا الله فى النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله<sup>(٢)</sup> واستحللتم فروجهن بكلمة الله<sup>(٣)</sup> ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف اه وخبره أيضاً للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق اه

ومنع النفقة الواجبة من الكبائر ٥ ولها أسباب ثلاثة القرابة وملك اليمين والزوجية ذكر المصنف السبب الأول فى قوله

(١) فى بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذى بعده. سمير.

(٢) قوله ﷺ (بأمانة الله) أى بأن الله ائتمنكم عليهن فاحفظوا الأمانة وصونها

بمراعاة حقوقها والقيام بمصالحها اه قاله القرطبي فى المفهم. سمير.

(٣) قوله ﷺ (بكلمة الله) قيل بإباحة الله وقيل بالصيغة التى شرعها الله من إيجاب وقبول. ذكره فى شرح النووي على مسلم وغيره. سمير.

ونفقة العُمُودِينَ من الأهلِ واجبةٌ للوالدين والمولودين ⑤ فأما الوالدون فتجب نفقتهم بشرطين الفقر والزَّمانَةُ أو الفقرُ والجنونُ ⑥

(ونفقة العُمُودِينَ) وهُمُ الأصول والفروع (مِنَ الأهلِ) أي الأقرباءِ نسباً (واجبةٌ للوالدين والمولودين) بكسر الدالِ فيهما ذكوراً كانوا أو إناثاً فخرجَ بما ذكرَ سائرُ الأقارب كالأخ والأخت والعمِّ والعمة ⑤ (فأما الوالدون فتجب نفقتُهُم) وإن علواً على مَوْلُودِيهِم أئِ على الفروعِ الوارثينَ مِنَ الأصلِ إن استَوْوا في القُرْبِ منه فإن اختلفوا في القُرْبِ فعلى الأقرب ولو كان غير وارثٍ كابنِ بنتٍ أو بنتِ بنتٍ مع ابنِ ابنِ ابنٍ فإنَّ النفقة عندئذٍ على ابنِ البنتِ أو بنتِ البنتِ مع أنهما غيرُ وارثين ⑥

وإنما تجبُ النفقةُ للوالدين إذا كانوا فقراءَ أحراراً معصومين وإن قَدَرُوا على الكَسْبِ فلا يُكَلَّفُونَهُ وخالفَ المصنِّفُ رحمه الله في ذلك فجعلَ وجوبَ نفقتِهِم (بشرطين) أي باجتماعِ وصفينِ فيهم لا بكونِهِم (فقراءَ) فقط فاشتَرَطَ أوْلُهُما اجماعَ الفقرِ أي عَدَمَ مالٍ عنده بقدر كفايته<sup>(١)</sup> (والزَّمانَةُ) وهى مصدرُ زَمِنَ الرجلُ إذا حصلتْ له عَاقَةُ قطعَتُهُ أو أى ثانى الوصفين اجتماعَ (الفقرِ والجنونِ) فإن لم يجتمعا بأن كان الأصلُ فقيراً وقَدَرَ على الكسبِ لم تجب نفقتُهُ على الفرعِ على ما ذهب إليه

(١) قوله (أى عدم مال عنده بقدر كفايته) أنسبُ من تفسير الغزى له هنا بعدم قدرتهم على مال أو كسب لأنه يدخل تحته العجز بزمانة أو جنون فلا يكون لذكر الزمانة والجنون بعده عندئذٍ فائدة زائدة. سمير.

وأما المولودون فتجب نفقتهم بثلاثة شرائط الفقر والصغر أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون ⊙

المصنّف والمعتدّ الوجوب لأنّ الفرع مأمورٌ بمعاشرة الوالدين بالمعروف وليس منها تكليفُهُما الكسب مع كبر السنّ ⊙

(وأما المولودون) وإن سفلوا ولو من جهة البنات (فتجب نفقتهم) على الوالدين اتفقوا في الدين أو اختلفوا فيه فيجب على المسلم نفقة قريبه الكافر المعصوم وبالعكس فإن كان للولد أبوان فعلى الأب نفقته دون الأم وإلا فنفقته على الموجود منهما وإن لم يكونا وكان له أجداد أو جدات فعلى الأقرب منهم أو منهن وإن كان له أصل وفرع فعلى الفرع وإن نزل لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة ⊙ وإنما تجب نفقة الفرع على الأصل إذا كان فقيراً لا غنياً بمالٍ أو كسب (بثلاثة شرائط) أي بوجود أحد ثلاثة أوصاف مجتمعة مع الفقر (الفقر والصغر) أي عدم البلوغ (أو الفقر والزمانة) أي العلة التي تقطع المصاب بها فيعجز معها عن الكسب (أو الفقر والجنون) وهو زوال العقل فلا يجب وجوباً عينياً على الأصل نفقة فرع البالغ العاقل القوي أي القادر على الكسب اللائق به ذكراً كان أو أنثى لمجرد الفقر ⊙ والمعتبر في نفقة القريب الكفاية لحديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت دخلت هند بنت عتبة امرأة أبي سفيان على رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه

## ونفقة الرقيق والبهائم واجبة

فهل علىّ فى ذلك من جناح فقال خذى من ماله بالمعروف ما يكفىك وما يكفى بنيك اه فيجب إشباعه إشباعاً يقدر معه على التردد والتصرف فلا يكفى سدّ الرّمق ولا يجب المبالغة فى الإشباع ويُعتبر حاله فى سنّه وزهادته ورغبته ويجب له الأدم والكسوة والسكنى ومؤنة خادم وأجرة طبيب يحتاجهما وثمر أدوية يحتاجها ونحو ذلك ٥ وهى لا تجب إلا على غني بما زاد عن مؤنته ومؤنة ممّونه يوماً وليلاً وإن كان عليه دين لأنها مقدّمة عليه ٥

والسبب الثانى للنفقة ملك اليمين وقد بيّنه المصنف بقوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة) فمن ملك رقيقاً عبداً أو أمةً ولو مدبراً أو أمّ ولدٍ وجب عليه نفقته لا مكاتباً ولو مكاتبه فاسدة لا استقلاله بالكسب إلا إن عجز نفسه فيطعم السيّد رقيقه من غالب قوت رقيق أهل البلد ومن غالب أدمهم بقدر الكفاية فيجب أن يشبعه الشبع المعتاد أو ما قاربه ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يكفى ستر العورة فقط وإن لم يتأذ بحرّ أو بردٍ لما فيه من الإذلال إلا فى بلد اعتاد أهلُه ستر عوراتهم فقط ٥ ويدخل فيها أجرة الطبيب للرقيق وثمر الدواء وماء الطهارة وتراب التيمم إن احتاج ذلك ٥

والبهائم جمع بهيمة سُميت بذلك لعدم تكلمها يُقال استبهم عليه الكلام أى استعجم فلم يقدر على الكلام ٥ وهى فى الأصل اسم لكل ذات أربع من دواب البر والبحر لكن المراد



## ولا يَكْلَفُونَ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُونَ<sup>(أ)</sup> ⊙

بها هنا الحيوانُ المحترم بخلاف غير المحترم كالفواسق الخمس أي الحِدَاةُ والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور فلا تلزُم نفقتها لكن يحرم حبسها إلى أن تموت جوعًا لخبر أحمد ومسلم وغيرهما إذا قتلتم فأحسنُوا الْقِتْلَةَ اهـ وَمَنْ مَلَكَ بِهِمَةً فعليه علفها وسقيها بقدر الكفاية أي وصولها لأول الشبع والرئى دون غايتها ويقوم مقام ذلك تَحْلِيَّتُهَا لِتَرْعى وترد الماء ⊙ ولا يحلب المالك من لبن دابته ما يضر ولدها لأنه غذاؤه وإنما يحلب ما فضل عنه بشرط أن لا يضر البهيمة لقلّة علفها إِلَّا أَنْ يَسْقَى ولدها غير لبن أمه إن استمرأه وإلا فهو أحقّ بلبنها فإن لم يكفه اشترى له غيره لوجوب نفقته عليه ⊙ وليس له ترك الحلب إن كان يضرها أيضًا ⊙ ويجب على مالك النحل أن يُبْقَى له شيئًا من العسل في الكَوَّارة بقدر ما يكفيه أو يضع له كفاية ليأكله من غير العسل ⊙ ويجب على مالك دود القز علفه بورق التوت أو تخليته لأكله لئلا يهلك بغير فائدة ⊙ ويجوز تجفيف الدود بالشمس عند حصول نوله وإن أهلكه لأنّ فائدته ذلك كذبح المأكول من الحيوان ⊙

(ولا يَكْلَفُونَ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُونَ) الدوام عليه وإذا استعمل المالك رقيقه نهارًا أراحه ليلاً وعكسه ويُرِيحه صيفًا وقت القيولة ⊙ ولا يَكْلَفُ رقيقه وبهيمته عملاً لا يطيقونه على الدوام فأما في بعض الأوقات فيجوز أن يكلفهم عملاً شاقاً ما

(أ) في بعض النسخ هنا (فصل). سمير.

ونفقة الزوجة الممكّنة من نفسها واجبة وهى مقدّرة فإن كان الزوج  
موسراً فمُدّان من غالب قوتها

لم يَخْشَ تَوَلَّدَ محذور منه ⊙ ولا يجوز ضرب الدابة إلا لحاجة  
وفى غير وجهها ويتقدّر الضرب بقدر الحاجة ⊙

(فصل) يتعلّق بالسبب الثالث لوجوب النفقة وهو الزوجية  
فهو فى أحكام نفقة الزوجة وما يتعلّق بها ⊙ ولفظ فصل ساقط  
فى بعض النسخ كالنسخة التى شرح عليها الغزى قال بعضهم  
والأولى إثباته ⊙ وعبر بالنفقة لأنها الأغلب والمؤنة أعمّ منها  
وهى المرادة ⊙

(ونفقة الزوجة المُمكّنة) تمكيناً تاماً (من نفسها) بالمعنى  
الشامل لسائر المؤن (واجبة) بالتمكين يوماً بيوم فتجب بفجر  
كل يوم على الزوج أمّا الناشز فلا تجب نفقتها حتّى تراجع  
وكذا غير المُمكّنة طول اليوم كالمُمكّنة نهاراً دون الليل أو  
بالعكس فلا يجب لها إلا قسْط ما مكّنت فيه ⊙ (وهى) أى  
النفقة (مقدّرة) أى عيّن الشرع لها مقداراً معلوماً فإن كانت  
رشيدة وأكلت برضاها مع زوجها كالعادة كفى وسقطت نفقتها  
لجريان الناس عليه فى الأعصار والأمصار من غير إنكار ⊙  
وهى تختلف باختلاف حال الزوج (فإن كان الزوج موسراً) بأن  
كان عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب أى ستين سنة وزاد عليه  
مُدّان ويعتبر يساره بطلوع فجر كلّ يوم (فمدان) من طعام  
واجبان عليه كلّ يوم مع ليلته المتأخرة عنه لزوجته مسلمة كانت  
أو ذمية حرة كانت أو رقيقة ⊙ ويكون المُدّان (من غالب قوتها)

### ومن الأدم والكسوة ما جرت به العادة ⑤

أى محل إقامة الزوجة من حنطة أو شعير أو غيرهما حتى الأقط في حق أهل بادية يقتاتونه عادة ⑤ (ويجب) لها ما جرت به عادة البلد (من الأدم) وهو يختلف باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما جرت به عادة المؤسرين فيه ومن اللحم ما يليق بحال زوجها جنساً وقدرًا ووقتًا ولا تُكَلَّفُ أكل الخبز وحده ولو جرت عاداتها بذلك ⑤ ويجب لها أيضًا الفاكهة التي تغلب في أوقاتها كخوخ وتين ومشمش ونحو ذلك مما جرت به العادة من الكعك والسمك والنقل في العيد والسراج في أول الليل قال بعض المتأخرين وكذا شراب البن إن اعتادت شربه اه فلو اختلفا في قدر الأدم قدره القاضي باجتهاده ⑤

(و) يجب لها من (الكسوة) بكسر الكاف وضمها كسوة لكل فصل أى كسوة للصيف وكسوة للشتاء على (ما جرت به العادة) في البلد من أمثاله جنساً وجودة<sup>(١)</sup> فإن جرت العادة فيها بالحرير مثلاً وجب عملاً بالعادة ويلزمه تجديدها أول كل ستة أشهر بخلاف الفراش ونحوه مما يدوم سنة فأكثر كالجبة والمشط فلا يجب كل سنة وإنما يجدد وقت تجديده عادة ⑤ والفصل عندهم ستة أشهر فيجب للزوجة لكل ستة أشهر كسوة وهى قميص وسراويل وخمار ومكعب بكسر الميم وسكون الكاف أو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين وهو المداس

(١) قوله (جودة) هو بفتح الجيم وضمها كما فى المصباح. سمر.

كالبابوج والصرمة ويُزاد في الشتاء لدفع البرد جبةً محشوةً أو فروةً أو نحوهما بحسب العادة ويجب لها ما يتبع ذلك من كوفيّة الرأس وهي تُلبَسُ في الرأسِ تحتَ الخمار وتُكَة لباسٍ ليستمسك السراويلُ وزرُّ قميصٍ وجبةٌ وخيطُ خياطةٍ ونحو ذلك ٥

ويجب لها أيضًا ما تقعد عليه من بساطٍ ثخينٍ له وبرّةٌ كبيرةٌ وهو المُسمّى بالسجادة في الشتاء ونطع بكسر النون وفتحها مع سكون الطاء وهو الجلدُ كالقروّة التي يُجلَس عليها في الصيف بالنسبة للموسر<sup>(١)</sup> ومن نحو لبْد في الشتاء وحصير في الصيف بالنسبة للمعسر وعلى المتوسّط زليّة<sup>(٢)</sup> ٥ ويجب عليه أيضًا أن يُعطيها ما تنام عليه من الفراش كالطّراحة والمخدّة بكسر الميم وما تَتَغَطّى به كاللّحاف في البرد والملحفة أي الملاءة التي تلتحف بها بدل اللّحاف في الصيف أو البلاد الحارّة ولا يجب تجديد ذلك في كلّ فصلٍ كما تقدّمت الإشارة إليه وإنما تصليحُه كلما احتاج لذلك على حسب العادة وهو المُسمّى عند الناس في بلاد الشام وغيرها بالتنجيد ومثله تبييضُ النحاس المعروف ٥ وإذا لم تُستغن في البلاد الباردة بالثياب عن الوقود يجب من الحطب أو الفحم أو نحوهما بقدر الحاجة ٥

(١) قوله (للموسر) قال الشيخان تبعًا للمتولّى في التّيمّة ويُسبّه أن تكون الطّنفسة

والنّطع بعد بسط زليّة أو حصير فإن الطّنفسة والنّطع لا يُسطان وحدهما اهـ

(٢) قوله (زليّة) بكسر الزاي وتشديد اللام قال في النجم الوهاج جمعها زلالى وهي القطيفة وقيل بساطٌ صغيرٌ اهـ سمي.

وإن كان معسرًا فمَدٌّ من غالبِ قوتِ البلدِ وما يَأْتِدُمُ<sup>(أ)</sup> به المعسرونَ  
ويكسونه ⊙ وإن كان متوسطًا فمَدٌّ ونصفٌ ومن الأدمِ والكسوةِ  
الوسطِ ⊙

(وإن كان) الزوجُ رقيقًا أو (معسرًا) وهو هنا مسكينُ الزكاةِ  
ويعتبر إعساره بطلوع فجرِ كلِّ يومٍ ويدخلُ تحته الرقيقُ ولو  
مبعضًا ومكاتبًا (فمَدٌّ) أى فالواجبُ عليه لزوجتهِ مَدٌّ طعام (من  
غالبِ قوتِ البلدِ) الذى تعيش فيه الزوجةُ كلَّ يومٍ مع ليلته  
المتأخرة عنه (وما يَأْتِدُمُ به المعسرونَ) ممَّا جرَّتْ به عادتُهم منَ  
الأدمِ جنسًا وقدرًا (ويكسونه) ممَّا جرَّتْ به عادتُهم منَ  
الكسوةِ ⊙

(وإن كان) الزوجُ (متوسطًا) وهو من كان أحسنَ حالًا منَ  
المسكينِ لَكِنَّهُ إن كُلفَ مُدَّينٍ يرجع مسكينًا ويعتبر توسطه بطلوع  
فجر كل يوم (فمَدٌّ ونصفٌ) هو الواجبُ عليه لزوجتهِ من طعام  
من غالب قوت البلد (و) يجب لها (من الأدمِ) الوسط (و) منَ  
(الكسوةِ الوسطِ) وهو صفةٌ ما بين ما يجبُ على المُوسرِ  
والمُعسرِ ⊙

ويجب على الزوج تملكُ زوجتهِ الطعامَ حبًّا سليماً غيرَ  
مُسَوَّسٍ وعليه طَحْنُهُ وعَجْنُهُ وَخَبْزُهُ فلو دفعه إليها لتطحنه وتعجنه  
وتخبزه فلها أن تحاسبه على مؤنة الطحن والعجن والخبز ⊙  
ولو طلبتْ غير الحب من خُبز أو قيمته لم يلزمه ولو بذل الخبزَ

(أ) فى نسخة (يتأدم). سمير.

أو القيمة لم يلزمها القبول لأنه غير الواجب فلا يُجبر الممتنع  
 فيهما عليه ٥ وأما غير الحب كأن كان غالب قوت محلها التمر  
 أو اللحم أو الأقط وجب عليه تسليمه كذلك لا غير لكن يجب  
 عليه ما يطبخ به اللحم كالحطب وغيره كالبامية والقلقاس بضم  
 القاف والمُلُوخية بضم الميم وما شابه ٥ ويجب لها آلة أكل  
 كقصعة وصحن وملعقة ومغرفة بكسر الميم وقدر ونحو ذلك  
 مما لا تستغنى عنه سواء كان من خزف أو حجر أو خشب أو  
 نحاس أو غير ذلك وآلة شرب بثلاث الشين كقلاة وإبريق وكوز  
 وجرّة وآلة تنظيف من نحو مشط بضم الميم وكسرها وصابون  
 مما تغسل به رأسها أو ثيابها وإجانة مما تغسل فيه ثيابها وماء  
 وضوء وغسل بسببه فيهما كجماع ونفاس لا حيض واحتلام  
 ومرتك بفتح الميم وكسرها لدفع صنان إن لم يندفع إلا به  
 وأجرة حمام في كل شهر أو أكثر أو أقل بحسب ما جرت به  
 عادة أمثالها وما تشتهيه أيام الوحام لا أجرة طبيب وحاجم  
 وخاتن وفاصد ولا دواء مريض ولا ما يُصنع عقب الولادة من  
 غسل وسمين وفراخ فلا يجب ذلك على الزوج ٥

ولا يجب عليه ما تتزين به من كحل وخضاب وطيب لكن  
 إن أراد أن تتزين له وهيأ لها ما تتزين به وجب عليها  
 استعماله ٥

ويجب لها مسكن يليق بها عادة ولو بأجرة أو مستعاراً فلا  
 يشترط كونه ملكاً للزوج لأنها لا تملكه بل تتمتع به فقط فهو  
 إمتاع لا تملك كالخادم بخلاف غيرهما من النفقة والكسوة  
 والأدم والفرش والغطاء وآلات الأكل والشرب والتنظيف وغير

وإن كانت ممن يُخدَم مثلها فعليه إخراجها ⑤ وإن أعسر بنفقتها فلها  
فسخُ النكاح

ذلك فإنه تملكُ والقاعدة أنَّ ما كان تملكًا اعتُبر بحالِ الزوج  
وما يليقُ به وما كان إمتاعًا اعتُبر بحالِ الزوجة ⑥ (فإن كانت  
ممن يُخدَم مثلها) بأن كانت حُرَّةً مِمَّن تُخدَمُ في بيت أهلها وإن  
تخلف الإخدام بالفعل لعارضٍ (فعليه) أي الزوج (إخراجها)  
بحرَّةٍ أو أمةٍ له أو مستأجرةٍ أو بالإنفاقِ على مَنْ رَضِيَ الزوجُ  
أن تصحبها للخدمة من حُرَّةٍ أو أمةٍ ⑦ ويجبُ أن يُطعمَ الخادمُ  
من جنسِ قوتِ الزوجة لكن دونه نوعًا وقدرًا ومن الأدم كجنس  
أدم الزوجة لكن دونه نوعًا وقدرًا وأن يكسوها كسوةً تليقُ بها  
دون كسوة مخدمتها جنسًا ونوعًا ⑧

(وإن أعسرَ) الزوجُ (بنفقتها) نفقة المُعسرَيْن (فلها) الصَّبْرُ  
على إعساره وتُنْفِقُ حينئذٍ على نفسها من مالها أو تقترض  
ويصيرُ ما أنفقته دينًا عليه وإن لم يفرضها القاضي ولها (فسخُ  
النكاح) بشروطٍ خمسةٍ أولها إعسارُ الزوج فلا فسخَ بتمنُّعه عن  
النفقة مع القدرة عليها وثانيها أن يكون الإعسارُ بالنفقة أو  
الكسوة أو المسكن لا ما إذا أعسر بنحو الأدم والخادم  
والمكعب والسراويل فلا فسخَ بالإعسارِ بها وثالثها كونُ النفقةِ  
لها لا للخادم ورابعها كونُ الإعسارِ بنفقة المُعسرَيْن وخامسها  
كونُ النفقةِ مستقبلةً فلا فسخَ بالنفقةِ الماضية ⑨ فإذا وُجدتِ  
الشروطُ وأرادتِ الفسخَ رفعتُ أمرها إلى القاضي أو إلى  
المحكِّم بشرطه فإذا ثبتَ عنده إعسارُ الزوج بإقرارٍ أو ببينةٍ

وكذلك إن أعسر بالصدّاق قبل الدخول ٥

(فصل)

أمهلّه ثلاثة أيام لعلّ إعساره يزول ثم بعد مُضيّ مدّة الإمهال في صبيحة اليوم الرابع إن لم يُسلّم الزوج نفقة هذا اليوم ترفع الأمر إلى القاضي ثانية فيفسخ القاضي النكاح هو أو نائبه أو يأذن لها في الفسخ وليس لها أن تستقلّ بالفسخ بلا إذن من القاضي فيه وإن علّمت إعساره نعم إن لم يكن في الناحية قاضٍ ولا محكّم جاز استقلالها بالفسخ بلا خلافٍ على ما ذكر في الوسيط فتقولُ فسختُ نكاحي منه وإذا فسختُ حصلتِ المُفارقة وهي فرقةٌ فسُخ لا فرقة طلاقٍ ٥ ومن اندرس خبر زوجها ولا مال له حاضرٌ فلها الفسخ أيضًا لأنّها ممكّنة تعذر واجبها بانقطاع خبره كتعذره بالإعسار أما إن ترك لها النفقة فليس لها إلا الصبر إلى الموت على الجديد كما تقدّم ٥

(وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (إن أعسر) زوجها (بالصدّاق قبل الدخول) بها ولم تكن عالمةً بإعساره به عند النكاح<sup>(١)</sup> وخيارها على الفور بعد التنازع فيه إلى الحاكم لأنّ الفسخ به لا يثبت إلا عند الحاكم ٥ وأما بعد الدخول فليس لها الفسخ لأنّ المعوّض وهو البضع قد استهلك وصار العوض دَيْنًا في الذمة ٥

(فصل) في أحكام الحضانة ٥

(١) قوله (ولم تكن عالمةً بإعساره به عند النكاح) اشتراط عدم علمها لجواز الفسخ هو ما قرره وهو المعتمد خلاف ما ذهب إليه الغزى من قوله إن لها الفسخ مطلقًا علّمت بإعساره بالمهر عند النكاح أو لم تعلم اهـ سمر.



وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولدٌ فهي أحقُّ بحضانتِهِ إلى سبع سنين

وهي لغةٌ مصدرٌ حَضَنَ الصَّبِيَّ جعلَهُ فِي حِضْنِهِ والحِضْنُ ما  
دُونَ الإِبْطِ إِلَى الكَشْحِ أَيِ الجَنْبِ سُمِّيَ حِضْنًا لِضَمِّ الحَاضِنَةِ  
الطِفْلَ إِلَيْهِ أَوْ هُوَ الصَّدْرُ وَالْعَضْدَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا ⑤ وَشَرْعًا تَرْبِيَةٌ  
مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِهِ لَصَغَرٍ أَوْ جُنُونٍ بِفَعْلٍ مَا يَصْلَحُهُ وَدَفَعُ مَا  
يُضُرُّهُ ⑥

(وإذا فارق الرجل زوجته) بطلاقٍ أَوْ فَسْخٍ أَوْ غَيْرِهِمَا (وله  
منها ولدٌ) ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى غَيْرُ مُمَيِّزٍ (فهي) أَيِ الأُمِّ (أحقُّ  
بحضانتِهِ) أَيِ تَرْبِيَتِهِ وَتَنْمِيَتِهِ بِمَا يُصْلَحُهُ بِتَعَهُدِهِ بِإِطْعَامِهِ وَسَقْيِهِ  
وَعَسَلِ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ وَتَمْرِيضِهِ وَرَبِطِهِ فِي المَهْدِ وَكَحْلِهِ وَدَهْنِهِ وَغَيْرِ  
ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِ وَذَلِكَ لَوْفُورِ شَفَقَةِ الأُمِّ ⑤ وَمَوْنَةُ الحِضَانَةِ  
عَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الطِفْلِ أَوْ المَجْنُونِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا  
فَهي فِي مَالِهِ ⑥ وَيَلِي الأُمُّ أُمَهَاةُهَا الوَارِثَاتُ لَا مَنْ أَدْلَتْ بِذِكْرِ  
كَأُمِّ أَبِي الأُمِّ وَيَلِيهِنَّ الأبُّ فَأُمَهَاةُ الوَارِثَاتُ فَالأَقْرَبُ مَنْ  
الْحَوَاشِي ذَكَرًا كَانَ كَأَخٍ وَابْنٍ أَخٍ أَوْ أُنْثَى كَأَخْتٍ وَبْنَتٍ أَخٍ ⑥  
وَإِذَا امْتَنَعَ مَنْ لَهُ الحِضَانَةُ عَنْهَا أَوْ غَابَ أَوْ مَاتَ أَوْ جُنَّ انْتَقَلَتْ  
الحِضَانَةُ لِمَنْ يَلِيهِ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا عِنْدَ الِامْتِنَاعِ إِلَّا أَنْ تَجِبَ  
النَّفَقَةُ عَلَى الأُمِّ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَحْضُونِ مَالٌ وَلَا أَبٌ فَإِنَّهَا تُجْبَرُ  
عِنْدئذٍ عَلَى الحِضَانَةِ ⑥

وَتَسْتَمِرُّ حِضَانَةُ الزَّوْجَةِ (إِلَى) التَّمْيِيزِ وَيَكُونُ غَالِبًا بَعْدَ مُضِيِّ  
(سَبْعِ سَنِينَ) وَلِذَا عَبَّرَ بِهِ المَصْنِفُ وَإِلَّا فَالْمَدَارُ عَلَى التَّمْيِيزِ  
سِوَاءٍ حَصَلَ فِي السَّبْعِ أَمَ قَبْلَهَا أَمَ بَعْدَهَا وَهُوَ مُوَكَّلٌ إِلَى رَأْيِ

ثم يَخِيَرُ بين أبويه فأَيُّهُمَا اخْتَارَ سُلِّمَ إِلَيْهِ ⑤

القاضى (ثم) متى ما مَيَّزَ الصَّبِيَّ أوِ المَجْنُونُ فإنه (يُخَيَّرُ بين أبويه) إن كان صَالِحِينَ لِلْحَضَانَةِ ولو كان أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ دِيَانَةً أو مَالًا أو مَحَبَّةً مِنَ الْآخَرِ (فَمِنْ اخْتَارَ) منهما (سُلِّمَ إِلَيْهِ) لحديث أحمد والأربعة أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي يَرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي وَقَدْ نَفَعْنِي وَسَقَانِي مِنْ بَثْرِ أَبِي عِنَبَةَ فَجَاءَ زَوْجُهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا غَلَامُ هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمُّكَ فَخُذْ بِيَدِ أَيِّهِمَا شِئْتَ فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ فَانْطَلَقَتْ بِهِ اهـ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ أَحَدًا مِنْهُمَا فَلَا تُمُّ أُولَى ⑥ وله بعد اختيارِ أَحَدِهِمَا أَنْ يَخْتَارَ الْآخَرَ فَيُحَوَّلَ إِلَى مَنْ اخْتَارَهُ ثَانِيًا وَهَلُمَّ جَرًّا ⑦ وإذا اخْتَارَ الذَّكَرُ أَبَاهُ لَمْ يَمْنَعُهُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ أو اخْتَارَ أُمُّهُ فَيَكُونُ عِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَ الْأَبِ نَهَارًا لِيَعْلِمَهُ الْأُمُورَ الدِّينِيَّةَ وَالدُّنْيَوِيَّةَ عَلَى مَا يَنَاسِبُ حَالِ الْأَبِ ⑧ وَإِنْ اخْتَارَتِ الْأُنْثَى أو الْخُنْثَى كَمَا بَحْثُهُ بَعْضُهُمْ أَبَاهَا لَمْ تُمْنَعِ الْأُمُّ مِنْ زِيَارَتِهَا عَلَى الْعَادَةِ كَمَرَةٍ فِي الْأُسْبُوعِ فَإِنْ كَانَ مَنْزِلُهَا قَرِيبًا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَزُورَهَا كُلَّ يَوْمٍ وَلَا تُطِيلَ الْمُكُثَ وَإِنْ اخْتَارَتِ الْأُنْثَى أُمَّهَا فَإِنَّهَا تَكُونُ عِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَيَزُورُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ وَلَا يَطْلُبُ مَنْ لَمْ يَقَعْ الْإِخْتِيَارُ عَلَيْهِ إِحْضَارُهَا عِنْدَهُ لِتَأْلَفَ الصِّيَانَةَ وَعَدَمَ الْخُرُوجِ ⑨ هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ نَقْصٌ فَإِنْ كَانَ كَجُنُونٍ أو فَسْقٍ أو نَكَحَتِ الْأُمُّ أَجْنَبِيًّا فَالْحَقُّ لِلْآخَرِ مَا دَامَ النَقْصُ قَائِمًا ⑩

وإذا فُقِدَ الْأَبُ خِيَرِ الْوَلَدُ بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأُمِّ فَإِنْ فُقِدَ الْجَدُّ قَامَ مَقَامُهُ مَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النِّسْبِ مِنْ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأَبٍ وَابْنٍ أَخٍ

## وشرائط الحضانة سبع العقل والحرية والدين والعفة والأمانة

لأبوين ثم لأب ثم عم ثم ابنه ⊙ وإذا فُقِدَتِ الأمُّ وقع التخيير بين الأب والجدَّة ثم بينه وبين الأخت أو الخالة والمراد الأخت الشقيقة أو لأم لا الأخت لأب فإن لم يكن أب فالوجه التخيير بين الأخت أو الخالة وبقية العصبه كما يُخَيَّرُ بينهم وبين الأم ⊙ وظاهر كلامهم أنَّ التخيير لا يجرى بين ذكرين ولا أنثيين ⊙

(وشرائط) استحقاق (الحضانة سبع) وترجع إلى ست لأن العفة والأمانة يرجعان إلى شيء واحد وهو العدالة كما سيأتي ⊙ وزيد عليها شرائط أخر منها أن لا يكون الحاضن صغيراً لأنها ولاية وليس هو من أهلها ومنها أن لا يكون مُعَقَّلاً بحيث لا يَهْتَدِي إلى الأمور ⊙ فأحد السبع (العقل) فلا حضانة لمجنونٍ أطبق جنونه أو تقطع نعم إن قلَّ جنونه كيوم في سنة لم يبطل حق الحضانة بذلك ⊙ (و) الثاني (الحرية) الكاملة فلا حضانة لرقيقٍ كلاً أو بعضاً ذكراً أو أنثى وإن أذن له سيده فيها ⊙ (و) الثالث (الدين) فلا حضانة لكافر على مسلم لأنه لا ولاية له عليه كما قال الله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ ولأنه ربما فَتَنَهُ في دينه فيحُضُّنُهُ أقاربه المسلمون على الترتيب المتقدم فإن لم يوجد أحد منهم حَضَنَهُ بقيَّة المسلمين ⊙ (و) الرابع والخامس (العفة والأمانة) وهما متلازمان إذ العفة الكف عما لا يحل ولا يُحْمَدُ والأمانة ضدُّ الخيانة فكل أمينٍ عفيفٌ وعكسه فيؤولان إلى شرط واحد وهو

## والإقامة والخُلُو من زوج

العدالة ولو عبَّرَ به المصنّف رحمه الله لكان أخصرَ فلا حضانة لفاسقٍ ولا فاسقةٍ ولا يُشترطُ تحقُّقُ العدالةِ الباطنةِ أي التي ثبتت عند القاضي بقول المُزَكِّين بل يُكتفى بالعدالة الظاهرة التي عُرفت بالمعاملة والمُخالطة ⑤ (و) السادس من الشروط وهو شرطُ لا اعتبارِ التفصيلِ المتقدم (الإقامة) لكلٍّ من الوالدين في بلد المحضون بأن يكون أبواه مُقيمين في بلدٍ واحدٍ فلو أراد أحدهما سفرَ حاجةٍ كحجٍّ وتجارةٍ طويلاً كان السفرُ أو قصيراً كان المحضون مع المُقيم من الأبوين حتى يعودَ المسافر منهما ⑥ ولو أراد أحدُ الأبوين سفرَ نُقْلَةٍ فالأبُ أولى من الأم بحضانيته وإن كان هو المسافرَ فينزعهُ منها حفظاً للنسبِ ومثلُ الأب بقیةُ العَصْبَةِ إن أُمِنَتِ الطريقُ والمقصِدُ وإلا لم يسافرَ به وأُمُّه أولى به في هذه الحال للخوف عليه ⑦ (و) الشرطُ السَّابعُ (الخُلُو) أي خُلُو أم المحضون (من زوج) ليس من محارمِ الطفلِ إلا أن يرضى الأبُ ويرضى الزوجُ الأجنبيُّ بدخولِ المحضونِ بيتهُ ⑧ فإن نَكَحَتْ مَنْ له حقٌّ في الحضانة كعمِّ المحضون أو ابنِ عمِّه<sup>(١)</sup> ورضى الناكحُ بالمحضون لم تسقط حضانتُها بذلك بل تبقى مع تزوّجها به ليتعاونوا على كِفَالته ⑨

(١) قوله (أو ابن عمه) قال في شرح الغزّي [أو ابن عمه أو ابن أخيه] وهذا خطأ لأن ابن أخيه إما حفيدها وإما ابن زوجها ربيها وهو في الحالين محرمٌ لا يجوز لها نكاحه. سمير.

فإن اختلَّ منها شرط سقطت ⑤

(فإن اختلَّ شرط منها) أي السبعة (سقطت) الحضانة فيمن  
وُجِدَ الخللُ فيه وانتقلت إلى مَنْ بعده ⑤ فإن زال المانع كأن  
أفاقت المجنونة أو عتقت الرقيقة أو أسلمت الكافرة أو تابت  
الفاسقة أو أقام المسافر أو طلقت المنكوحه ولو طلاقاً رجعيّاً  
عادت الحضانة ولو من غير تولية جديدة لزوال المانع وتستحق  
المطلقة الحضانة في الحال ولو قبل انقضاء العدة ⑤ والله  
أعلم ⑤

هذه آخر رُبْع الأنكحة ويليه رُبْع الدَّعاوى والجنايات ⑤



# كتاب الجنایات

القتلُ على ثلاثة أضرُبٍ عَمْدٌ مَحْضٌ وخطأٌ مَحْضٌ وعَمْدٌ خطأٌ ٥

## (كتاب) أحكام (الجنایات)

جمع جنایةٍ وهى أعمُّ مِنْ أن تكون قتلاً أو قطعاً أو جرحاً ٥ والمرادُ هنا الجنایةُ على الأبدان وأما الجنایةُ على الأموال والأعراض والأنساب والعقول والأديان فستأتى فى كتاب الحدود إن شاء الله ٥

والأصلُ فى ذلك آياتٌ وأحاديثٌ كقوله تعالى فى سورة البقرة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾ الآية وحديثُ الصحيحين مرفوعاً لا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مسلمٍ يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاثٍ الثَّيْبُ الزَّانِي والنفس بالنفس والتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ اهـ

(القتلُ) هو إزهاقُ النفسِ الناشئُ عن فعلٍ ولو سِحْراً وإذا كان قتلُ مسلمٍ ظلماً كان أعظمُ الذنوبِ بعد الكفر ٥ ثم هو أى القتلُ (على ثلاثة أضرُبٍ) لا رابعَ لها (عَمْدٌ) هو مصدرُ عَمَدَ بوزن ضربَ أى قَصَدَ (مَحْضٌ) أى خالصٌ مِنْ شائبةِ الخطأِ (وخطأٌ مَحْضٌ) خالصٌ مِنْ شائبةِ العَمْدِ (وعَمْدٌ خطأٌ) بالإضافةِ أى اجتمع فيه شائبةُ العَمْدِ وشائبةُ الخطأِ فهو يُشَبِّهُ العَمْدَ مِنْ

فالعمدُ المحضُ أن يعمدَ إلى ضربه بما يقتلُ غالبًا ويقصدُ قتله بذلك  
فيجبُ القودُ

وجهُ والخطأُ من وجهٍ فهو شبهُ عمدٍ وشبهُ خطأٍ فيقالُ له  
اختصارًا شبهُ عمدٍ وهو المشتهرُ بين الفقهاء (فالعمدُ المحضُ  
هو أن يعمدَ) الجاني (إلى ضربه) أي المَجْنِيَّ عليه (بما) أي  
بشيءٍ (يقتلُ غالبًا) كجراحٍ ومثقلٍ وفي حكم الضرب المتقدم  
السحرُ والخنقُ وتقديمُ الطعامِ المسمومِ والإلقاءُ في البئرِ (و) لا  
فرقَ بينَ أنْ (يقصدَ) الجاني (قتلهُ بذلك) الشيءَ أو لا (فيجبُ)  
بذلك (القودُ) أي القصاصُ<sup>(١)</sup> عليه أي الجاني إذا كان القتلُ  
عدوانًا من حيثُ إزهاقُ الروحِ ☉ وما ذكره المصنّف من اعتبارِ  
قصدِ القتلِ ضعيفٌ والراجحُ خلافُه وأنه متى ما قصدَ الفعلَ  
والشخصَ بما يقتلُ غالبًا كانَ عمدًا فإن لم يقصدِ الفعلَ كأنْ  
زَلَقَتْ رجله فوقَ على إنسانٍ فماتَ أو لم يقصدِ الشخصَ  
المَجْنِيَّ عليه بأن قصدَ غيره فأصابه فهو خطأً ☉ ومِمَّا يقتلُ  
غالبًا كذلك ضربُ لِمَرِيضٍ يقتلُ مثلهُ ولو كان لا يقتلُ الصحيحَ  
وضربُ لصغيرٍ يقتلُ مثلهُ دون الكبير ☉ ومنه غرزُ إبرَةٍ في مَقْتَلٍ  
وغرزُ إبرَةٍ في غيرِ مَقْتَلٍ وتَأَلَّمَ حتَّى ماتَ بخلافِ ما إذا غرزَ  
الإبرةَ في غيرِ مَقْتَلٍ ولم يتألمَ فماتَ في الحال ☉

ويُشترطُ لوجوبِ القصاصِ في نفسِ القَتِيلِ أو قطعِ أطرافِهِ  
العِصْمَةُ في حقِّ المعصومِ والمكافأةُ في الدِّينِ والحريةِ إلى غيرِ

(١) قوله (القصاص) مأخوذٌ من اقتصاص الأثر أي تَبَّعَهُ لَأَنَّ المستحقَّ يَتَّبِعُ الجنايةَ  
فيأخذُ مثلها. سمي.

فإن عفا عنه وجبت دية مغلظة حالة في مال القاتل ⑤

ذلك من الشروط المعروفة<sup>(١)</sup> ⑤

(فإن عفا عنه) أى عفا المستحق من مجني عليه أو وارث في صورة العمد المحض عن القاتل العمد على الدية سقط القود ولو كان العافي محجوراً عليه وإذا كان المستحقون أكثر من واحد فعفا بعضهم دون بعض سقط القصاص كله وإن لم يرض البقية فعندئذ تكون قد (وجبت دية مغلظة) من ثلاثة أوجه كونها مثلثة ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وكونها (حالة) غير مؤجلة وكونها (في مال القاتل) رضى أو لم يرض بها لأنه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه نعم إن صالحوه عن الدية على مال آخر كما يقع الآن فلا بد من رضاه حتى ينقصد الصلح ويصير هذا المال واجباً عليه بدلها ⑤ وابتداء أجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غيرها كقطع يد من ابتداء الجناية لكن لا يؤخذ أرشهُ إلا بعد اندمال الجراحة ⑤ فإن عفا المستحق عن الجاني مجاناً أو أطلق العفو فقال عفوت فقط لم يجب قصاص عندئذ ولا دية ⑤

(١) قوله (إلى غير ذلك من الشروط المعروفة) ليس من هذه الشروط ما ذكره الغزى هنا بقوله [ويشترط لوجوب القصاص في نفس القاتل أو قطع أطرافه إسلام أو أمان] فقد صرحوا أن المرتد يقتل بالمرتد وقوله بعد ذلك [فيهدر الحرى والمرتد في حق المسلم] في غير محله لأنه مرتب على عدم وجوب القصاص وهو مشكل إذ لا تلازم فإنه لا يقتص من الحر بالعبد وليس هو بمهدر. سمير.



والخطأ المحض أن يرمى إلى شيء فيصيب رجلاً فيقتله فلا قود عليه بل  
تجب دية مخففة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين ⑤

(والخطأ المحض) هو أن لا يقصد الفعل أو لا يقصد  
الشخص كما تقدم ومثال ذلك (أن يرمى إلى شيء) كصيد  
(فيصيب رجلاً فيقتله) أو أن يرمى زيداً فيصيب عمراً فيقتله (فلا  
قود عليه) أي الرامي في الحالين (بل يجب عليه دية مخففة)  
من ثلاثة أوجه كونها مخمسة وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله  
وكونها (على العاقلة) وهم عصابة الجاني المتعصبون بأنفسهم  
إلا أصله وفرعه<sup>(١)</sup> لا في مال الجاني نفسه وكونها (مؤجلة)  
على العصابة (في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر  
ثلث دية كاملة ويشتراط في العاقل أن يكون ذكراً حراً مكلفاً  
غير فقير<sup>(٢)</sup> متفق الدين مع المعقول عنه فلا تعقل امرأة ولا  
خنثى إلا إن بان ذكراً فيغرم حصته التي أداها غيره ولا رقيق  
ولو مكاتباً أو مبعوضاً ولا صبي ولا مجنون ولا مسلم عن كافر  
وعكسه ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه كالإرث ولا يعقل  
فقير ولو كان كسوباً ⑤ فيؤخذ من المقدم من العصابة كالإخوة

- (١) قوله (وهم عصابة الجاني المتعصبون بأنفسهم إلا أصله وفرعه) يقدم الأقرب  
منهم فالأقرب فيقدم الإخوة لأبوين ثم لأب ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأعمام  
لأبوين ثم لأب ثم بنوهم ثم في العتيق تفصيل يطلب من الشروح. سمير.
- (٢) قوله (غير فقير) أي غنياً أو متوسطاً والغنى في هذا المقام هو من يملك عشرين  
ديناراً فأكثر زيادة على ما يكفي العمر الغالب له ولعمومه فإن ملك أقل من  
عشرين ديناراً وأكثر من ربع دينار زيادة على ما يكفيه وعمومه للعمر الغالب فهو  
متوسط وإن لم يملك ذلك فهو الفقير. سمير.

وعمدُ الخطي أن يقصدَ ضربَه بما لا يقتلُ غالبًا فيموتُ فلا قودَ عليه بل  
تجبُ ديةٌ مغلظةٌ على العاقلةِ مؤجلةٌ في ثلاثِ سنينِ ○

لأبوين من الغنيّ منهم من أصحاب الذهبِ آخرَ كلِّ سنةٍ نصفُ دينارٍ ومن أصحابِ الفضةِ ستةُ دراهمٍ كما قاله المتولّى وغيره ومن المتوسطِ ربعُ دينارٍ أو ثلاثةُ دراهمٍ إن كان من أصحابِ الفضةِ ويُعتبر غناه وفقره آخرَ الحولِ ويُشترى بما أخذَ منهم قدرُ الواجب وهو ثلثُ الديةِ فإن لم يف به انتقلَ إلى من بعدهم مرتبةً بعدَ مرتبةٍ حتّى يَفِيَ المأخوذُ بقدرِ الثلثِ ○ هذا إذا كان المقتول كاملاً حراً ذكراً مسلماً فإن كان رقيقاً أخذَ في آخرِ كلِّ سنةٍ من قيمته قدرُ ثلثِ الديةِ وإن كان أنثى أخذَ في أولِ سنةٍ قدرُ ثلثِ ديةِ رجلٍ وفي السنةِ الثانيةِ ما بقى وإن كان كافراً فلا تزيدُ دِيَّتُهُ على سنةٍ فتؤخذُ في آخرِها لأنها ثلثُ أو أقلُّ ○

(وعمدُ الخطي) المُرْكَبُ من شائبةِ العمد وشائبةِ الخطي وهو المسمى بشبه العمد هو (أن يقصدَ ضربَه بما لا يقتلُ غالبًا) بل يقتلُ نادراً بحيث يكون سبباً في القتلِ ويُنسبُ القتلُ إليه عادةً<sup>(١)</sup> كأن يضربه بعصاً خفيفةٍ (فيموتُ) المضروبُ بسببِ ذلك (فلا قودَ عليه بل تجبُ ديةٌ مغلظةٌ) من جهةِ كونها مثلثةٌ لكنها مخففةٌ من جهةِ أنها (على العاقلةِ) وجهَةٌ أنها (مؤجلةٌ في ثلاثِ سنينِ) وسيأتى بيانُ الدياتِ في فصلٍ خاصٍ إن شاء الله ○

(١) قوله (ويُنسبُ القتلُ إليه عادةً) أى أمّا ما لا يُنسبُ إليه القتلُ عادةً كالقلم فإنَّ ضربَه به فماتَ فلا قودَ فيه ولا ديةٌ لأنَّ ذلكَ الضربَ مصادفةٌ قدرٌ لا سببٌ للموتِ . سمير .

(١) وشرائط وجوب القصاص أربعة أن يكون القاتل بالغاً عاقلاً وأن لا يكون والدًا للمقتول وأن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو رِقّ ٥

ثم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص فقال (وشرائط وجوب القصاص) أى ثبوته في القتل والقطع وإزالة المعنى (أربعة) بل خمسة بزيادة شرط كون المجني عليه معصوماً على ما تقدم بيانه فالأول من الأربعة (أن يكون القاتل بالغاً) فلا قصاص على صبي ويصدق في دعواه الصب بلا يمين إن أمكن ٥ والثاني أن يكون (عاقلاً) فيمتنع القصاص من مجنون إلا أن تقطع جنونه فيقتص منه إن ثبت أنه جنى زمن إفاقته ولو في حال جنونه ٥ ونفى القصاص عن الصبي والمجنون لا يستلزم نفى الدية فتجب الدية عليهما بخلاف الكافر الحربي وإن أسلم ٥ ويجب القصاص على من زال عقله بشرب مسكر متعدياً في شربه فإن لم يتعد بأن شرب شيئاً ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه ٥ (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والدًا) أباً أو أمّاً من النسب (للمقتول) وإن علا فلا قصاص على والد بقتل ولده وإن سفل الولد قال ابن كجّ ولو حكم حاكم بقتل والد بولده نقض حكمه اهـ وأما الولد فيقتل بوالده ويقتل المحارم بعضهم ببعض فإذا قتل الأخ أخاه قُتِلَ به ٥ (و) الرابع (أن لا يكون المقتول أنقص من القاتل بكفر أو رِقّ) فإن فضل القاتل المقتول بإسلام أو حرية أو أمان

## وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ ٥

أو سيادة<sup>(١)</sup> أو أصالة فلا يُقتل به وقد مرَّ بعض ذلك فلا يُقتل مسلم بكافر حربياً كان أو ذمياً أو معاهداً كما لا يُقتل حرٌّ برقيق ولا يُعتبر الاختلاف بالسِّنِّ والحجم والشرف والجنس فيقتل الشيخ بالشاب والطويل بالقصير والعالم بالجاهل والسلطان بالزَّبال والذكرُ بالأنثى كعكسِ كُلِّ (وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ) إذا تماثلوا على قتله وكافأهم سواء كان فعلُ كُلِّ منهم قاتلاً بمفرده أم لا وإن تفاوتت الجراحات في العدد والفحش والأرش طالما كان لها دخلٌ في الزُّهوقِ<sup>(٢)</sup> وسواء أقتلوه بمحدِّدٍ أو بمثقلٍ كأنَّ القوَّةَ من شاهقٍ أو في بحرٍ ٥ أمَّا غيرُ الْمُتَمَالِيَيْنِ فإنَّ كان فعلُ كُلِّ واحدٍ منهم يُقتلُ لو انفرد قتلوا وإن كان لا يقتل لو انفرد في صورة الضربات لكن له دخلٌ في القتل فلا يُقتلون بل تجب الدِّيَّةُ عندئذٍ لأنه شبهُ عمدٍ وتورَّع عليهم بعدد ضرباتهم فإن كان فعلُ بعضهم يقتلُ لو انفرد في صورة الضربات وفعلُ الباقي لا يقتل لو انفرد لكن له دخلٌ في القتل فَلِكُلِّ حُكْمُهُ ٥

(١) قوله (أو سيادة) كمكاتبٍ قتلَ مملوكُهُ. سمير.

(٢) قوله (طالما كان لها دخلٌ في الزُّهوق) هو القيدُ المناسبُ هنا لا كما قال الغزِّيُّ هنا أنَّ الشرطُ أن يكونَ فعلُ كُلِّ واحدٍ لو انفرد كان قاتلاً فإنه ليس بشرطٍ كما بيَّنه في التحفة لابن حجر المكيِّ وفي النهاية للرمليِّ وغيرهما. وأما مَنْ كانت جراحاته ضعيفةً لا دخلَ لها بالزُّهوقِ بقولِ أهلِ الخبرة كخدشةٍ خفيفةٍ فلا يُقتلُ وعليه ضمانُ الجرحِ إن اقتضى الحال ذلك والتعزيرُ إن اقتضاه الحال أيضاً. سمير.

وكل شخصين جرى القصاص بينهما فى النفس يجرى بينهما فى  
الأطراف ٥

وشرائط وجوب القصاص فى الأطراف بعد الشرائط المذكورة اثنان  
الاشتراك فى الاسم الخاص اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى وأن لا  
يكون بأحد الطرفين شلل ٥

(وكل شخصين جرى القصاص بينهما فى النفس يجرى  
بينهما فى الأطراف) كيد ورجل وأذن وفى المعانى التى لتلك  
النفس كسمع وبصر وشم ٥ ويشتراط لقصاص الطرف والجرح ما  
شروط للنفس أى من كون الجناية محضاً عدواناً ومن كون الجانى  
مكلفاً ملتزماً ومن كون المجنى عليه معصوماً وكما يشترط فى  
القاتل كونه مكلفاً لا والدًا للمقتول حتى يُقَادَ منه بالقتل يشترط  
فى القاطع لطفٍ أو المزيل لِمَعْنَى كالسمع والبصر كونه متصفاً  
بهذه الصفات حتى يقتصر منه ٥ ويفهم من هذه القاعدة أن من  
لا يقتل بشخص لا يُقَطَّعُ بطرفه وهو كذلك ٥

(وشرائط وجوب القصاص فى الأطراف بعد الشرائط)  
الخمس (المذكورة) فى قصاص النفس أى زيادة عليها (اثنان)  
أحدهما (الاشتراك) بين طرفي القاطع والمقطوع (فى الاسم  
الخاص) أى تساوى الطرفين فى الاسم والمحل فتقطع (اليمنى)  
من أذن أو يد أو رجل (باليمنى) من ذلك (واليسرى) مما ذكر  
(باليسرى) مما ذكر ولا تُقطع يمنى بيسرى ولا عكسه ٥  
(و) الثانى (أن لا يكون بأحد الطرفين شلل) أى بطلان عمل فلا  
تقطع يد أو رجل صحيحة بشلاء أما الشلاء فتقطع بالصحيحة

## وكلُّ عضوٍ أُخذَ مِنْ مَفْصِلٍ فِيهِ الْقَصَاصُ

على المشهور إلا أن يقول عدلان من أهل الخبرة إنَّ الشلاء إذا قُطِعَ لا يَنْقُطِعَ الدَّمُ بل تَنْفُتِحُ أَفْوَاهُ الْعُرُوقِ وَلَا تَنْسُدُّ بِالْحَسَمِ أَيْ الْكَئِىِّ بِالنَّارِ وَيُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا أَنْ يَقْنَعَ بِهَا<sup>(١)</sup> مُسْتَوْفِيهَا أَيْ يَرْضَى بِهَا وَلَا يَطْلُبُ أَرْشًا لِلشَّلَلِ ⊙ وَتُقَطَّعُ الشَّلَاءُ بِشَلَاءٍ مِثْلَهَا إِنْ أَمِنَ نَزْفُ الدَّمِ كَذَلِكَ ⊙

(و) قَاعِدَةٌ أُخْرَى (كُلُّ عَضْوٍ أُخِذَ) أَيْ قُطِعَ (مِنْ مَفْصِلٍ) كَمَرْفِقٍ وَكُوعٍ وَأَنْمَلَةٍ (فِيهِ) إِنْ أَمَكْنَ بِلَا إِجَافَةٍ وَهِيَ جُرْحٌ يَنْفِذُ إِلَى الْجَوْفِ (الْقَصَاصِ) لَانْضِبَاطِ ذَلِكَ فَتَوْمُنُ الزِّيَادَةِ فِي الْإِسْتِيفَاءِ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِإِجَافَةٍ فَلَا قَوْدَ ⊙ وَيَجِبُ الْقَصَاصُ فِي فَقْءِ عَيْنٍ وَقَطْعِ أُذُنٍ وَجَفْنٍ وَشَفَةِ سَفْلَى وَعُلْيَا وَلِسَانٍ وَذَكَرٍ وَأَنْثِيَيْنِ وَشُفْرَيْنِ وَأَلْيَيْنِ لِأَنَّ لَهَا نِهَايَاتٍ مُضْبُوطَةً نَعَمْ لَا تَوْخِذَ عَيْنٍ صَحِيحَةٍ بِعَمِيَاءٍ وَلِسَانٍ نَاطِقٍ بِأُخْرَسٍ لِعَدَمِ اسْتَوَائِهَا ⊙ وَيَجِبُ الْقَصَاصُ فِي قَطْعِ عَيْنٍ وَأَنْفٍ وَأُذُنٍ وَشَفَةِ وَلِسَانٍ بِالْجُزْئِيَّةِ كَثُلْتُ وَرَبْعٌ وَنَصْفٌ لَا بِالمَسَاحَةِ ⊙ كَمَا يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي السِّنِّ وَفِي كَيْفِيَّةِ وَجُوبِهِ وَوَقْتِهِ تَفْصِيلٌ يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الشَّرْحِ ⊙ وَلَا قِصَاصَ فِيمَا لَا مَفْصِلَ لَهُ فَلَا قِصَاصَ فِي

(١) قوله (ويُشْتَرَطُ مَعَ هَذَا أَنْ يَقْنَعَ بِهَا إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ لِلشَّيْخِ زَكَرِيَا لِأَنَّ نَقْصَ الصِّفَةِ لَا يُقَابَلُ بِمَالٍ بِخِلَافِ نَقْصِ الْجَرَمِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ أَتَلَفَ عَلَيْهِ الْغَاصِبُ صَاعًا جَيِّدًا فَأَخَذَ عَنْهُ صَاعًا رَدِيئًا لَا يَأْخُذُ مَعَهُ الْأَرْشَ بَلْ يَقْنَعُ بِهِ أَوْ يَأْخُذُ بِدَلِّ الْمَغْصُوبِ جَيِّدًا، وَلَوْ أَتَلَفَ عَلَيْهِ صَاعَيْنِ وَوَجَدَ لَهُ صَاعًا كَانَ لَهُ أَخْذُهُ وَطَلَبُ الْبَدْلِ لِلْآخِرِ، وَلَهُ فِي مَسْئَلَتِنَا أَنْ يَأْخُذَ دِيَّةَ الْيَدِ وَلَا يَقْطَعُ أَهـ

## ولا قصاصَ في الجروح إلا في الموضحة ⑤

(فصل)

كسر العظام لأنه لا يوثق بالمماثلة فيه لأنه لا ينضبط ⑤  
واعلم أن شجاج الرأس والوجه عشرة حارصة بمهملات  
وهي ما تشق الجلد قليلاً كالخدش ودامية تدميه أى تدمى الشق  
بلا سيلان دم وباضعة تقطع اللحم ومتلاحمة تغوص في اللحم  
وسمحاق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة توضح  
العظم من اللحم وهاشمة تكسر العظم سواء أوضحته أم لا  
ومنقلة تنقل العظم من مكان إلى مكان آخر ومأمومة تبلغ  
خريطة الدماغ المسماة أم الرأس وهي الغشاوة المحيطة بمخ  
الدماغ وتسمى الأمة ولا تخرقها ودامغة بغين معجمة تخرق  
تلك الخريطة وتصل إلى الدماغ (ولا قصاص في) هذه  
(الجروح) كلها لعدم تيسر ضبطها (إلا في الموضحة) فقط  
لتيسره وتيسر استيفاء مثله بلا زيادة وتعتبر بالمساحة لا بالجزئية  
فيقاس مثلها طولاً وعرضاً من عضو الشاج ويخط عليه بنحو  
حمرة أو سواد ويوضح بالموسى ونحوه ⑤ وكذا الجراحة في  
غير الرأس والوجه إن وصلت إلى عظم ولم تكسره وجب  
القصاص وإلا فلا ⑤

## (فصل) في بيان الدية ⑤

الدية مأخوذة من الودي يقال وديت القتيل أدية ودياً إذا

دفعته ديته ⑤

والدِّيةُ على ضربين مغلَّظةٌ ومُخَفَّفَةٌ فالمغلَّظةُ مائةٌ من الإبلِ ثلاثون حِقَّةً وثلاثون جَذَعَةً وأربعون خَلِيفَةً في بطونها أولادُها ⑤

وهي شرعاً المالُ الواجبُ على الحرِّ بالجنائيةِ في نفسٍ أو طرفٍ أو معنى ⑤ والراجحُ أنها بدلٌ عن المجنِّي عليه خلاف ما ذهب إليه الخطيبُ الشَّرينِيُّ أنها بدلٌ عن القصاصِ ⑤

والأصلُ فيها قبل الإجماع قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ الآية وأحاديثُ كحديثِ مالكٍ والنسائيِّ وإنَّ في النفسِ مائةً من الإبلِ اهـ وحديثُ الأئمةِ الشافعيِّ وأحمدَ وغيرهما ألا إنَّ في قَتيلِ العمدِ الخطي بالسَّوطِ والعصا مائةً من الإبلِ مغلَّظةٌ منها أربعون خَلِيفَةً في بطونها أولادُها اهـ

(والدِّيةُ على ضربين مغلَّظةٌ) من ثلاثة وجوه في العمدِ ومن وجهٍ في شبهه (ومخففةٌ) من ثلاثة وجوه في الخطي ومن وجهين في شبهه (فالمغلَّظةُ) بسببِ قتلِ الذَّكرِ الحرِّ المسلمِ عمدًا أو شبهه (مائة من الإبلِ) حالَّةٌ في مالِ القاتلِ في العمدِ ومُوجَلَّةٌ في ثلاثِ سنينَ على عاقلته في شبهه وهي في الحالين مُثَلَّثَةٌ (ثلاثون حِقَّةً) أتمَّتْ ثلاثَ سنواتٍ ودخلتْ في الرابعة (وثلاثون جَذَعَةً) أتمَّتْ أربعَ سنواتٍ ودخلتْ في الخامسة وسبقَ معناهما في كتاب الزكاة (وأربعون خَلِيفَةً) بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وهي من (في بطونها أولادُها) والمعنى أنَّ الأربعينَ حواملٌ ويثبتُ حملُها بقولِ عدلينَ من أهلِ الخبرةِ



والمخففة مائة من الإبل عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض ٥ فإن عُدِمَتِ الإبلُ

بالإبل (والمُخَفَّفَةُ) بسبب قتل الذَّكَرِ الحَرِّ المسلم خطأً (مائة من الإبل) مؤجلة على عاقلة القاتل مُحَمَّسَةً (عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون) على أن تكون أى إبلُ الدية سليمة ليس فيها معيبة بعيب يُثَبِّتُ الرَّدَّ فِي الْبَيْعِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ الْمُسْتَحِقُّ ٥ هذا إذا كان القاتل حراً ملتزماً للأحكام ولو امرأة وأما إذا كان عبداً فقتل غير سيده فالواجب عليه عندئذٍ أقلُّ الأمرين من قيمته والدية ٥ ويجرى التخليط والتخفيف أيضاً فى دية الأطراف والجروح باستثناء الأطراف التى لا دية فيها كاليد الشَّالَاءِ وباستثناء القيمة فى الرقيق فلا تخليط فيها ٥ ولا تخليط كذلك فى الأطراف والجروح فى الحَرَمِ ولا فى الأشهر الحُرْمِ ولا فى الرَّجَمِ المَحْرَمِ خلافاً لتخليط الدية فى القتل الخطأ فيها على ما يأتى إن شاء الله ٥

ومتى وجبت الإبل على قاتلٍ أو عاقلة أُخِذَتْ مِنْ نَوْعِ إِبِلٍ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ وَإِبِلٍ عَاقِلَتِهِ أَوْ غَالِبِ إِبِلٍ بَلَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ فَتُؤْخَذُ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ بَلَدِهِ بِلَدِيٍّ أَوْ قَبِيلَةٍ بَدْوِيٍّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ أَوْ الْقَبِيلَةِ إِبِلٌ فَتُؤْخَذُ مِنْ غَالِبِ إِبِلِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَى مَوْضِعِ الْمَوْدِي وَيُلْزَمُهُ النَّقْلُ إِنْ قُرِبَتِ الْمَسَافَةُ فَإِنْ بَعُدَتْ أَى إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ كَمَا ضَبَطَ بَعْضُهُمُ الْبُعْدَ وَعَظُمَتِ الْمُؤَنَةُ وَالْمَشَقَّةُ لَمْ يُلْزَمُهُ وَسَقَطَتِ الْمَطَالِبَةُ بِالْإِبِلِ (فَإِنْ عُدِمَتِ الْإِبِلُ)

انْتَقَلَ إِلَى قِيمَتِهَا وَقِيلَ يُنْتَقَلُ إِلَى أَلْفِ دِينَارٍ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَإِنْ غُلِّظَتْ زَيْدٌ عَلَيْهَا الثُّلُثُ ⑤ وَتُغْلَظُ دِيَّةُ الْخَطَا فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ إِذَا قُتِلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ قُتِلَ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ

حِسًّا أَوْ شَرْعًا (انْتَقَلَ إِلَى قِيمَتِهَا) وَفِي نَسْخَةٍ أُخْرَى (فَإِنْ أَعُوَزَتْ الْإِبِلُ انْتَقَلَ إِلَى قِيمَتِهَا) فَيَقْوَمُهَا بِغَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ مَعَ مِرَاعَاةِ صِفَاتِهَا هَذَا الْجَدِيدُ الصَّحِيحُ (وَقِيلَ) وَهُوَ الْقَدِيمُ (يَنْتَقِلُ) الْمُسْتَحَقُّ (إِلَى أَلْفِ دِينَارٍ) مِنْ الْمَضْرُوبِ الْخَالِصِ فِي حَقِّ أَهْلِ الدَّنَانِيرِ (أَوْ) يَنْتَقِلُ إِلَى (اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ) فِي حَقِّ أَهْلِ الدَّرَاهِمِ وَسَوَاءٌ فِيمَا ذُكِرَ الدِّيَّةُ الْمُغْلَظَةُ وَالْمُخَفَّفَةُ لِأَنَّ التَّغْلِيظَ فِي الْإِبِلِ إِنَّمَا وَرَدَ بِالسِّنِّ وَالصِّفَةِ لَا بِزِيَادَةِ الْعَدَدِ وَلَا يَوْجَدُ ذَلِكَ فِي الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ (وَقِيلَ) (إِنْ) غُلِّظَتْ زَيْدٌ عَلَيْهَا الثُّلُثُ) أَيْ قَدْرُهُ فِي الدَّنَانِيرِ أَلْفٌ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثُلُثُ دِينَارٍ وَفِي الْفِضَّةِ سِتَّةَ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَالصَّحِيحُ عَلَى الْقَدِيمِ خِلَافُهُ وَأَنَّهُ لَا يَزَادُ شَيْءٌ كَمَا تَقَدَّمَ ⑤

(وَتُغْلَظُ دِيَّةُ الْخَطَا) بِتَثْلِيثِهَا (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) أَحَدُهَا (إِذَا قُتِلَ) مُسْلِمًا (فِي الْحَرَمِ) أَيْ حَرَمِ مَكَّةَ سَوَاءً كَانَ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِيهِ أَوْ كَانَ الْقَاتِلُ فِيهِ وَالْمَقْتُولُ خَارِجَهُ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ كَانَا فِي الْحِلِّ فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ مَثَلًا فَقَطَعَ السَّهْمُ فِي مَرُورِهِ هَوَاءَ الْحَرَمِ (أَوْ قُتِلَ) مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا مَعْصُومًا (فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ) وَهِيَ أَرْبَعَةٌ ثَلَاثَةٌ سَرْدُ ذُو الْقَعْدَةِ بَفَتْحِ الْقَافِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَذُو الْحِجَّةِ بِكَسْرِ الْحَاءِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَالْمُحَرَّمُ وَهُوَ اسْمُ إِسْلَامِيٍّ

أو قتلَ ذا رحمٍ مَحْرَمٍ ⑤ وديةُ المرأةِ على النصفِ من ديةِ الرجلِ ⑥  
 وديةُ اليهوديِّ والنصرانيِّ ثلثُ ديةِ المسلمِ ⑦ وأما المجوسىُّ ففيه ثلثا  
 عُشرِ ديةِ المسلمِ <sup>(١)</sup> ⑧ وتكملُ ديةِ النفسِ في اليدينِ والرجلينِ

وواحدُ فرْدٍ وهو رَجَبٌ ولا يُلْحَقُ بها في ذلك رمضانُ مع أنه  
 سيِّدُ الشهورِ لأنَّ المُتَّبَعَ التوقيفُ (أو قتلَ) قريبًا له مسلمًا أو  
 كافرًا معصومًا (ذا رَحِمٍ مَحْرَمٍ) والرَّحِمِيَّةُ قيدٌ والمَحْرَمِيَّةُ قيدٌ فلا  
 بدَّ أن تكون المَحْرَمِيَّةُ نَشَأَتْ مِنَ الرَّحِمِيَّةِ لا من رضاعٍ مثلاً فلا  
 تغليظُ في قتلِ بنتِ العمِّ ولا الأختِ بالرضاعِ ⑨ ولا تغليظُ  
 أيضًا بالقتلِ في حَرَمِ المدينةِ أو في حالِ الإحرامِ ⑩

(وديةُ المرأةِ) الحرَّةُ المسلمةُ أو الكافرةُ والخُنثَى المُشَكَّلِ  
 (على النصفِ من ديةِ الرجلِ) نَفْسًا وجرحًا ففي ديةِ حرَّةٍ مسلمةٍ  
 في قتلِ عمِدٍ أو شبهِ عمِدٍ خمسون من الإبلِ خمس عشرة حِقَّةً  
 وخمس عشرة جَذَعَةً وعشرون خَلْفَةً إبلًا حواملَ وفي قتلِ خَطِإٍ  
 عشرُ بناتٍ مخاضٍ وعشرُ بناتٍ لبونٍ وعشرةُ بنى لبونٍ وعشرُ  
 حِقاقٍ وعشرُ جذاعٍ ⑪ (وديةُ اليهوديِّ والنصرانيِّ) الذِّمِّيِّ  
 والمُسْتَأْمَنِ والمُعَاهِدِ (ثلثُ ديةِ المسلمِ) نَفْسًا وجرحًا (وأما  
 المجوسىُّ) المعصومُ (ففيه ثلثا عُشرِ ديةِ المسلمِ) وأخصرُ منه  
 ثلثُ خمسِ ديةِ المسلمِ ⑫

(وتكملُ ديةُ النفسِ) أى أَنَّهُ تجبُ دِيَّةٌ كاملةٌ (في) قطعِ  
 (اليدينِ) كليهما مِنَ الكوعينِ (والرجلينِ) كليهما مِنَ الكعبينِ

(أ) وفي نسخةٍ (وديةِ المجوسىِّ ثلثا عشرِ ديةِ المسلمِ). سمير.

## والأنف والأذنين

كَدِيَّةٍ نَفْسٍ صَاحِبِهَا فَيَجِبُ فِي كُلِّ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ لَذِكْرِ مُسْلِمٍ حَرٍّ  
خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي قِطْعِهِمَا مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَالْأُنْثَى حَرَّةٌ  
مُسْلِمَةٌ فِي يَدٍ أَوْ رِجْلٍ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي قِطْعِهِمَا  
خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ ⊙ هَذَا فِي الْعَضْوِ الْأَصْلِيِّ مِمَّا مَرَّ  
ذِكْرُهُ السَّلِيمِ مِنَ الْعَيْبِ فِي الْيَدِ الزَّائِدَةِ أَوْ السَّلَاءِ وَفِي الرَّجْلِ  
الزَّائِدَةِ أَوْ السَّلَاءِ حُكُومَةٌ<sup>(١)</sup> وَالْأَعْرَجُ كَالسَّلِيمِ ⊙ وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ  
مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرِّجْلَيْنِ عَشْرُ دِيَّةٍ صَاحِبُهَا فَتَكْمُلُ الدِّيَّةُ  
بِالتَّقَاطِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَبِالتَّقَاطِ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ ⊙

(و) تَكْمُلُ الدِّيَّةُ كَذَلِكَ فِي قِطْعِ (الْأَنْفِ) أَيُّ فِي قِطْعِ مَا لَانَ  
مِنْهُ وَهُوَ الْمَارِنُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنِ الْأَحْشَمِ وَغَيْرِهِ ⊙ وَفِي قِطْعِ  
كُلِّ مِنْ طَرَفَيْهِ وَالْحَاجِزِ ثَلَاثُ دِيَّةٍ ⊙

(و) تَكْمُلُ الدِّيَّةُ فِي قِطْعِ (الْأَذْنَيْنِ) مِنْ أَصْلِهِمَا أَوْ قَلْعِهِمَا بِغَيْرِ  
إِيضَاحٍ وَلَوْ لَغَيْرِ سَمِيعٍ<sup>(٢)</sup> فَإِنْ حَصَلَ مَعَ قَلْعِهِمَا إِيضَاحٌ لِلْعَظْمِ  
مِنْ اللَّحْمِ وَجَبَ أَرْشُ الْإِيضَاحِ وَهُوَ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّةٍ صَاحِبِهِ ⊙  
وَفِي كُلِّ أُذُنٍ نِصْفُ دِيَّةٍ وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذُكِرَ بَيْنَ أُذُنِ السَّمِيعِ  
وَغَيْرِهِ ⊙ وَلَوْ جَنَى عَلَيْهِ فَأَيَّسَ أُذُنَيْهِ وَجَبَتِ الدِّيَّةُ ⊙

(١) قوله (حكومة) الحُكُومَةُ جُزْءٌ مِنَ الدِّيَّةِ نَسَبَتْهُ إِلَى دِيَّةِ النَّفْسِ نِسْبَةً نَقَصَهَا أَيِ  
الْجَنَائِيَةِ مِنَ قِيَمَةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ رَقِيقًا بِصِفَاتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا فَلَوْ كَانَتْ  
قِيَمَةُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بَلَا جَنَائِيَةٍ عَلَى يَدِهِ مِثْلًا عَشْرَةً وَبِهَا تِسْعَةٌ فَالنَّقْصُ عَشْرُ  
فَالْوَاجِبُ عَشْرُ دِيَّةِ النَّفْسِ. سَمِير.

(٢) قوله (ولو لغير سميع) أَيُّ مَا لَمْ تَكُنَا يَابِسَتَيْنِ ففِيهِمَا عِنْدُ الدِّيَّةِ الْحُكُومَةُ. سَمِير.

## والعينين والجفون الأربعة واللسان والشفتين وذهاب الكلام

(و) تكملُ كذلك في إبانة (العينين) إجماعًا كما حكاه ابن المنذر وفي كلٍّ منهما نصفُ ديةٍ وسواءٌ في ذلك عينٌ أحولٌ وأعورٌ<sup>(١)</sup> وأعمشٌ<sup>(٢)</sup> ⊙ (و) تكملُ في (الجفون الأربعة) وفي كل جفنٍ منها ربعُ ديةٍ ⊙

(و) تكملُ في إبانة (اللسان) لناطقٍ<sup>(٣)</sup> إجماعًا كما نقله ابن المنذر ولو كان ألثغٌ أو أرتَّ ⊙ (و) كذا في إبانة (الشفتين) أو إشلاهما والشفة طولًا ما بين الشدقين وعرضًا ما غطى اللثة ⊙ وفي قطع إحداهما نصفُ ديةٍ ⊙

(و) كذا تكملُ الديةُ في (ذهاب الكلام) كله ولو مع بقاء اللسان إذا قال أهل الخبرة إنه لا يعود ⊙ وإذا استأصل لسانه بالقطع وأبطل كلامه لم يلزمه إلا ديةٌ واحدة ⊙ وأما في ذهاب بعض كلامه فيثبت قسطه من الدية إن بقي له كلامٌ مفهومٌ وإلا وجبت على الجاني كلُّ الدية لأنه أبطل منفعة كلامه ⊙ والحروف التي تُوزَّع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفًا في لغة

(١) قوله (وأعور) أى ففي عين الأعور السليمة نصفُ دية. سمير.

(٢) قوله (وأعمش) هو من يسيل دمه غالبًا مع ضعف رؤيته للأشياء. سمير.

(٣) قوله (ناطق) وقال الغزى هنا (ناطق سليم الذوق) فشرط سلامة الذوق للدية الكاملة وهو وجهٌ ضعيفٌ كما قاله الشمس الرملي فقد قال إن إبانة اللسان فيها الدية كاملة ولو كان ناطقًا فاقد الذوق قال وإن قال الماوردي إن فيه الحكومة كالأخرس اهـ واعتمده ابن حجر المكي وضعف ما ذهب إليه الماوردي وصاحب المهذب اهـ وقال النووي في الروضة في إبطال الذوق كمال الدية اهـ

## وذهابِ البصرِ وذهابِ السَّمْعِ وذهابِ الشَّمِّ وذهابِ العقلِ ٥

العرب فإن كان كلامه بغير لغة العرب وُزِّعَتِ الدية على حروفها قَلَّتْ أو كَثُرَتْ وإن تكلم بلغتين غير العربية وُزِّعَتِ على أكثرهما حروفاً ٥

(و) تَكْمُلُ الدِّيَةُ كَذَلِكَ فِي (ذَهَابِ) ضَوْءِ (البَصْرِ) مِنَ الْعَيْنَيْنِ ولو مع بقاء الحدة وفي إذهابه من إحداهما نصف دية ولا فرق في العين بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ وطفل وحادة وكالّة وصحيحة وعليلة ٥ فلو فقأ عينه لم يزد على الدية دية أخرى كالبطش في اليدين والمشي في الرجلين والكلام في اللسان بخلاف إبطال السمع مع إزالة الأذنين والشّم مع الأنف والذوق مع اللسان ففي ذلك ديتان على المعتمد ٥

(و) تَكْمُلُ فِي (ذَهَابِ السَّمْعِ) مِنَ الْأَذْنَيْنِ فِي إذهابه من إحداهما نصف دية فإن نقص من أذن واحدة سُدَّتْ وَضُبِطَ مُنْتَهَى سَمَاعِ الْأُخْرَى وَسُدَّتِ الْأُخْرَى وَضُبِطَ مُنْتَهَى سَمَاعِ الناقصة ووجب قسط التفاوت وأخذ بنسبته من تلك الدية ٥

(و) تَكْمُلُ فِي (ذَهَابِ الشَّمِّ) مِنَ الْمُنْخَرَيْنِ فِي إذهابه من أحدهما نصف الدية فإن نقص الشّم وضبط قدره وجب قسطه من الدية وإلا فحكومة ٥

(و) تَكْمُلُ الدِّيَةُ فِي (ذَهَابِ الْعَقْلِ) فَإِنْ زَالَ بِجَرَحٍ عَلَى الرَّأْسِ لَهُ أَرَشٌ مُقَدَّرٌ أَوْ حَكُومَةٌ وَجَبَتِ الدِّيَةُ مَعَ الْأَرَشِ أَوْ الْحَكُومَةِ ٥ والمراد العقل الغريزي الذي عليه مدار التكليف

## والذَّكْرُ والأنثيين ○ وفي المَوْضِحَةِ والسِّنِّ خمسٌ من الإبل

بخلاف المكتسبِ مِنَ المخالطة مع الناس الذى به حسن التصرف فإنَّ فيه حكومة ○

(و) فى (الذَّكْر) السليم ولو ذكرَ صغيرٍ وشيخٍ وعَيْنٍ ديةً ○ وقطعُ الحشفةِ كالذَّكْرِ ففى قطعِها وحدها ديةً ○ (و) فى (الأنثيين) أي البيضتين مع جلدتهما وهما الخصيتان ولو من عَيْنٍ ومحبوب وطفل وشيخ وغيرهم ديةً ○ وفى قطعِ إحداهما نصفُ ديةٍ ○ فإن قطعهما دون الجلدتين بأن سلهما منها نقصت حكومة من الدية ○ وإن قطع الجلدتين فقط ففيهما حكومة سواء كانت اليمنى أم اليسرى ○ وفى قطع شُفْرَى المرأة ديتها لأنَّ فيهما جمالاً ومنفعةً وهما اللحمان المشرفان على المنفذ وفى أحدهما نصفُ الدية ويستوى فى ذلك السمينَةُ والهزيلَةُ والَبَكْرُ والثَّيْبُ والرَّتْقَاءُ والقِرْنَاءُ ○

(و) فى المَوْضِحَةِ والسِّنِّ) مِنَ الذَّكْرِ الحرِّ المسلم نصفُ عشرِ الديةِ أى (خمسٌ من الإبل) أى فى السِّنِّ الأصليةِ التامةِ المثغورةِ غيرِ المُقلقلةِ ببيضاء كانت أو سوداءَ كبيرةً أو صغيرةً من غير فرقٍ بين الشَّيْءِ والناَبِ والضرسِ وسواءً قلَعها مع السِّنِّ بكسر السين وخاء معجمة وهو أصلها المستتر باللحم أو كسَرَ الظاهرَ منها دون السِّنِّ لأنه تابعٌ لها كالكَفِّ مع الأصابع ○ أما الأنثى والخنثى ففى المَوْضِحَةِ والسِّنِّ منهما بغيران ونصف ○ ومن الرقيق نصفُ عشر قيمته ○ ومن الكتائبِ بغيرٍ وثلثان ○ ومن المجوسِيِّ ونحوه ثلثٌ بغيرٍ فما ذكره المصنف

وفى كل عضوٍ لا منفعة فيه حكومة ◉ ودية العبد قيمته ◉  
ودية الجنين الحر

رحمه الله فى الموضحة والسن إنما هو بالنظر للكمال فيهما  
ولو قال نصف عشر دية صاحبهما لكان أشمل ◉

(وفى) إذهاب (كل عضو لا منفعة فيه) كاليد الشلاء والذكر  
الأشل (حكومة) والذكر الأشل منقبض لا ينبسط أو منبسط لا  
ينقبض ◉

(ودية العبد) المعصوم لا المرتد (قيمه) بالغة ما بلغت سواء  
كانت الجناية عمداً أو خطأ من غير فرق بين المكاتب والمدبر  
وغيرهما والأمة كذلك فيجب فيها قيمتها ولو كانت أم ولد ولو  
زادت قيمة كل من العبد والأمة على دية الحر ◉ وفى تعبيره  
بـدية العبد تجوز لمشاكلة دية الحر لأنها تجب فيما تجب فيه دية  
الحر فلو قال وفى الرقيق قيمته لكان أولى ◉ ويجب نصفها فيما  
يجب فيه نصفها فى الحر ◉ وعلى وزان ذلك لو قطع ذكر عبد  
وأنتياه وجب قيمتان فى الأظهر لأنه يجب فيهما فى الحر ديتان ◉  
(ودية الجنين<sup>(١)</sup> الحر) المسلم تبعاً لأحد أبويه وإن لم تكن

(١) قوله (الجنين) قال الإمام الشافعى رضى الله عنه فى الأم والمختصر وأقل ما  
يكون به جنيناً أن يفارق المضغة والعلقة حتى يتبين منه شيء من خلق آدمي  
أصعب أو طفر أو عين أو ما أشبه ذلك اه وقال النووى فى الروضة وغيره إنه  
يكفى ظهور صورة آدمي فى طرف واحد من الجنين لوجوب الغرة فإن لم  
يظهر شيء من ذلك لكن شهد القوابل أن فيه صورة خفية يختص بمعرفتها أهل  
الخبرة وجبت الغرة أيضاً أما إن قلن ليس فيه صورة خفية لكنه أصل آدمي =



## غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أُمَةٌ ⊙

أُمُّهُ مَعْصُومَةٌ حَالَ الْجَنَائَةِ (غُرَّةٌ) أَيْ نَسَمَةٌ مِنَ الرَّقِيقِ (عَبْدٌ) مُمَيِّزٌ (أَوْ أُمَةٌ) مُمَيِّزَةٌ وَلَوْ قَبْلَ سَبْعِ سِنِينَ كُلُّ مَنْهُمَا سَلِيمٌ مِنْ عَيْبٍ مَبِيعٍ وَيُشْتَرَطُ بِلَوْغُ الْغُرَّةِ نِصْفَ عَشْرِ دِيَةِ أَبِي الْجَنِينِ إِنْ كَانَ وَإِلَّا كَوَلِدَ الزَّانَا فَعُشْرُ دِيَةِ الْأُمِّ وَالْمَعْتَبَرُ قِيَمَةُ الدِّيَةِ الْمَغْلُظَةِ إِذَا كَانَتِ الْجَنَائَةُ شِبْهَ عَمْدٍ ⊙ وَإِنْ أَلْقَتْ جَنِينَيْنِ وَجَبَ دِيَتَانِ وَهَكَذَا ⊙ وَإِذَا فُقِدَتِ الْغُرَّةُ وَجَبَ بِدْلِهَا وَهُوَ خَمْسَةُ أْبْعَرَةٍ<sup>(١)</sup> ⊙ وَإِنَّمَا تَجِبُ الْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْجَانِي لَانْتِفَاءِ الْعَمْدِ فِي الْجَنَائَةِ عَلَى الْجَنِينِ وَإِنْ تَعَمَّدَ الْجَنَائَةَ عَلَى أُمِّهِ وَتَكُونُ أَوْ بِدْلِهَا لَوْرَثَةِ الْجَنِينِ عَلَى حَسَبِ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى ⊙ وَتَجِبُ إِذَا انفصل ميتًا بجنائَةٍ عَلَى أُمِّهِ الْحَيَّةِ مُؤَثَّرَةٍ فِيهِ سِوَاءِ انفصل فِي حَيَاتِهَا بِتِلْكَ الْجَنَائَةِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهَا بِجَنَائَةٍ عَلَيْهَا فِي حَيَاتِهَا وَسِوَاءِ كَانَتِ الْجَنَائَةُ بِالْقَوْلِ كَالْتَهْدِيدِ وَالتَّخْوِيفِ الْمُفْضِي إِلَى سَقُوطِ الْجَنِينِ أَوْ بِالْفِعْلِ كَالضَّرْبِ وَشَرْبِ الدَّوَاءِ الَّذِي تُلْقَى بِهِ الْجَنِينُ أَوْ بِالتَّرِكِ كَأَنْ تُمْنَعَ أَوْ يَمْنَعَهَا أَحَدٌ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ أَوْ تَصُومَ وَلَوْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى تُلْقَى الْجَنِينُ فَإِذَا صَامَتْ فَأُجْهِضَتْ ضُمِنَتْ الْغُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهَا وَلَا تَرْتُّ مِنَ الْجَنِينِ لِأَنَّهَا قَاتَلَتْهُ ⊙ فَإِنْ فُقِدَتِ الْغُرَّةُ حَسًّا بِأَنْ لَمْ تَوْجَدْ أَوْ شَرْعًا بِأَنْ وُجِدَتْ بِأَكْثَرِ

= وَلَوْ بَقِيَ لَتَصَوَّرَ لَمْ تَجِبِ الْغُرَّةُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَإِنْ شَكَّكَنْ هَلْ هُوَ أَصْلُ عَادِمِي أَوْ لَا لَمْ تَجِبْ قَطْعًا اهـ سَمِير.

(١) قَوْلُهُ (خَمْسَةُ أْبْعَرَةٍ) أَيْ فَتُؤْخَذُ الدِّيَةُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِذَا كَانَتْ مَغْلُظَةً حِقَّةً وَنِصْفًا وَجَذَعَةً وَنِصْفًا وَخَلْفَتَيْنِ. قَالَ فِي التَّحْفَةِ وَغَيْرُهُ. سَمِير.

ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه ٥

(فصل)

من ثمن مثلها وجب بدلها وهو خمسة أبعرة في الحر المسلم وفي غيره بنسبته فإن فقد بدلها وهو الأبعرة وجبت قيمته ٥

(ودية الجنين الرقيق عشر قيمة أمه) أى أقصى قيم أمه من وقت الجناية إلى وقت الإجهاض على قياس الغصب وهو أرجح من اعتبار القيمة يوم الجناية عليها ٥ ويكون ما وجب لسيدها لأنه مالك الجنين ٥ ومحل ذلك إذا انفصل عن أمه ميتاً بالجناية فلو انفصل حياً ومات من أثر الجناية وجبت قيمته يوم الانفصال وإن نقصت عن عشر قيمة أمه ٥

ويجب في الجنين اليهودي أو النصراني غرة كثلث غرة مسلم وبدلها بعير وثلثا بعير ٥

(فصل) في أحكام القسامة ودعوى الدّم والمراد أيّمان الدّماء ٥ فإنّ القسامة بفتح القاف مأخوذة من القسم وهى خاصة شرعاً بأيّمان الدّماء الخمسين إذا كانت من جانب المدّعى ابتداءً عند وجود اللوث وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله بخلاف ما لو كانت من جانب المدّعى عليه ابتداءً فإنها لا تُسمّى قسامة ولذلك جمع الأكثر في الترجمة بين القسامة ودعوى الدّم ٥

والأصل فيها خبر الصحيحين أنه ﷺ قال لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل الأنصاريين لما أخبروه بقتل اليهود

وَإِذَا اقْتَرَنَ بَدْعَوَى الدِّمِ لَوْثٌ يَقَعُ بِهِ فِي النَّفْسِ صِدْقُ الْمُدَّعَى حَلْفُ  
الْمُدَّعَى

لعبد الله بن سهل الأنصاري بخير وأنكره اليهود أتخلفون  
وتستحقون دم صاحبكم اهـ إلى آخر الحديث الذي أخرجه  
الشيخان وهو مخصص لعموم حديث الترمذي وغيره البيهقي على  
المدعى واليمين على المدعى عليه اهـ

(وإذا) قُتِلَ قَتِيلٌ وَادَّعَى وَلِيُّهُ عَلَى شَخْصٍ أَوْ جَمَاعَةٍ بِقَتْلِهِ  
دَعْوَى صَحِيحَةٍ أَوْ تَامَةِ الشَّرْطِ<sup>(١)</sup> وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مَفْصَلَةً  
كَقَوْلِهِ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ إِفْرَادًا أَوْ شَرَكَةً وَ(اقترن  
بدعوى الدم) وكذا في قطع طرفٍ أو إزالة معنى (لَوْثٌ) بمثلثة  
وهو لغة الضعف وشرعاً أمرٌ (يقع به في النفس) أي في قلوب  
الناس عادةً (صدق المدعى) في دعواه أي قرينة تدل على  
صِدْقِهِ وَيَغْلِبُ بِهَا عَلَى الظَّنِّ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ تِلْكَ الْقَرِينَةِ قَرِينَةً  
مُقَالِيَةً كَأَنْ شَهِدَ بِهِ عَدْلٌ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup> أَوْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَتَانِ أَوْ فَسَقَةٌ  
أَوْ كَفَّارٌ أَوْ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ كَأَنْ وُجِدَ قَتِيلٌ أَوْ بَعْضُهُ الَّذِي لَا يَعِيشُ  
بِدُونِهِ كِرَاسِهِ فِي مَحَلَّةٍ مَنْفَصِلَةٍ عَنْ بَلَدٍ كَبِيرٍ أَوْ وُجِدَ فِي قَرْيَةٍ  
صَغِيرَةٍ لِأَعْدَائِهِ وَلَا يُشَارِكُهُمْ فِيهَا غَيْرُهُمْ (حلف المدعى) أي

(١) قوله (تامة الشروط) أي شروط سماع القاضي الدعوى من المدعى وهي ستة  
تأتي إن شاء الله في كتاب الدعاوى والشهادات. سمير.

(٢) قوله (كأن شهد به عدل واحد إلخ) قال في أسنى المطالب ولا يكفي قول  
المقتول أي المجروح جرحني فلان أو قتلني أو دمي عنده أو نحوه فليس بلوث  
لأنه مدع فلا يعتد قوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقصده إهلاكه. سمير.

خمسِينَ يَمِينًا وَاسْتَحَقَّ الدِّيَّةَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَوْثٌ فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ٥

المُسْتَحَقُّ<sup>(١)</sup> عِنْدُنَا (خَمْسِينَ يَمِينًا وَاسْتَحَقَّ) بِذَلِكَ (الدِّيَّةَ) بَلَا قَوْدٍ وَلَا فَرْقَ فِي الْحَلْفِ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْفَاسِقِ وَالْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ ٥ وَلَوْ كَانَ لِلْقَتِيلِ وَارِثَانِ فَأَكْثَرُ وَزَعَتْ الْإِيمَانُ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ وَيُجْبَرُ الْمُنْكَسِرُ ٥ وَلَا يُشْتَرَطُ مَوَالِئُهَا فَلَوْ تَخَلَّلَهَا جَنُودٌ مِّنَ الْحَالِفِ أَوْ إِغْمَاءٌ مِنْهُ بَنَى بَعْدَ الْإِفَاقَةِ عَلَى مَا مَضَى مِنْهَا إِنْ لَمْ يُعْزَلِ الْقَاضِي الَّذِي وَقَعَتِ الْقَسَامَةُ عِنْدَهُ فَإِنْ عَزَلَ وَوَلَّى غَيْرَهُ وَجِبَ اسْتِنَافُهَا ٥

وَلَا تَقَعُ الْقَسَامَةُ فِي قَطْعِ طَرَفٍ وَلَا إِزَالَةِ مَعْنَى وَلَا إِتْلَافٍ مَالٍ إِلَّا فِي الْعَبْدِ إِذَا قُتِلَ لِأَنَّ الْقَسَامَةَ لَمْ تَرُدْ إِلَّا فِي الْقَتْلِ وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فَقَامَتِ الْقَسَامَةُ مِّنَ الْمُسْتَحَقِّ مَقَامَ كَلَامِهِ وَلَا كَذَلِكَ مَقْطُوعُ الطَّرَفِ وَمُزَالُ الْمَعْنَى وَمَأْخُودُ الْمَالِ وَالْقَوْلُ فِي الْأَوَّلَيْنِ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا لِأَنَّ إِيْمَانَ الدَّمَاءِ كُلِّهَا خَمْسُونَ ٥ (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَوْثٌ) عِنْدَ دَعْوَى الدَّمِ (فَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) فَيَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلْفَ الْمُدَّعَى خَمْسِينَ ٥

(١) قوله (أَيُّ الْمُسْتَحَقِّ) ذَكَرَ الْمُسْتَحَقَّ وَلَمْ يُقْتَصِرْ عَلَى الْمُدَّعَى لِكَوْنِهِ أَعَمَّ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الصُّورَ الَّتِي يَحْلِفُ فِيهَا غَيْرُ الْمُدَّعَى كَمَا لَوْ ادَّعَى الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ فِي التِّجَارَةِ بِقَتْلِ عَبْدٍ مِّنْ عِبِيدِ التِّجَارَةِ وَكَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ فَإِنَّ الَّذِي يَحْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا هُوَ السَّيِّدُ عِنْدُنَا لَا الْعَبْدُ. سَمِير.

وعلى قاتل النفس المحرمة كفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ٥

(وعلى قاتل النفس المحرمة) التى يحرم قتلها لذاتها<sup>(١)</sup> كالمسلم والذمي سواء قتلها عمداً أو شبه عمداً أو خطأ (كفارة) على الفور فى الأوليين وعلى التراخى فى الثالثة حتى لو كان القاتل صبياً أو مجنوناً فيعتق الولي عنهما من مالهما ٥ ولو اشترك جماعة فى القتل فعلى كل منهم كفارة فى الأصح ٥ والكفارة (عتق رقبة) كاملة الرق (مؤمنة سليمة من العيوب المضرة) أى المخلّة بالعمل والكسب على الوصف الذى تقدّم فى الظهار (فإن لم يجد) ها بشروطها بأن فقدتها حساً أو وجدها بأكثر من ثمن المثل أو بثمن المثل لكن عجز عنه (فصيام شهرين متتابعين) بالهلال فإن لم يصم من أولهما اعتبر الثانى بالهلال وأكمل الأول من الثالث ثلاثين يوماً بنية الكفارة وإن لم يعين كونها كفارة قتل ٥ ولا يشترط نية التتابع فى الأصح فإن عجز عن الصوم بقيت فى ذمته حتى يقدر على إحدى الخصلتين أو يموت فيصوم عنه قريبه أو يدفع عن كل يوم مداً على التفصيل السابق فى كتاب الصيام<sup>(٢)</sup> ٥

(١) قوله (التي يحرم قتلها لذاتها) أدخل نحو المعاهد والجنين وأخرج نحو الحربي والمرتد والصائل . سمير .

(٢) قال الغزى هنا (فإن عجز المكفر عن صوم شهرين لهرم أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خاف زيادة المرض كفر بإطعام ستين مسكيناً أو فقيراً يدفع لكل واحد منهم مداً من طعام يجزئ فى الفطرة) اه قلت الراجح أنه لا إطعام كما فى الروضة . سمير .

# كتاب الطرود

والزاني على ضربين مُحَصَّنٌ

## ⊙ (كتاب) بيان (الحدود) ⊙

جَمْعُ حَدٍّ وهو لغةُ المَنْعِ ⊙ وشرعاً عقوبةٌ مُقَدَّرَةٌ مِنَ الشَّارِعِ وجبتُ على من ارتكبَ كبيرةً مخصوصةً زجراً عنها وتكفيراً لها سُمِّيَتْ بذلك لِمَنْعِهَا من ارتكابِ الفواحشِ ⊙ وعَبَّرَ بلفظِ كتابٍ لأنَّ كتابَ الجناياتِ السابقَ أُريدَ به الجناياتُ على الأبدانِ دونَ الجناياتِ على الأنسابِ والأعراضِ والعقلِ فلم تندرجُ أسبابُ الحدودِ في الكتابِ السابقِ ⊙

وبدأ المصنف منها بِذِكْرِ حَدِّ الزَّنى لأنه أعظمُ ذنبٍ بعد الكفر والقتلِ فقال (والزاني) الرجلُ وهو البالغُ العاقلُ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ الواضِحُ الَّذِي غَيَّبَ حَشْفَتَهُ أو قدرها من مقطوعها بِقُبُلٍ أَنْثَى واضحةٍ غيرِ ميتةٍ ولا بهيمةٍ ولو جَنِيَّةً مُحَرَّمٍ لَعَيْنِهِ فِي نَفْسِ الأَمْرِ لا لعارضٍ حيضٍ مثلاً ولا لكونه ظَنَّ زَوْجَتَهُ أَجْنَبِيَّةً فجامعها من غيرِ وجودِ شُبْهَةٍ وكذا الزانيةُ وهِيَ المرأةُ البالغةُ العاقلةُ الواضحةُ المُطَاوَعَةُ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ المَزْنِيُّ بها (على ضربَيْنِ) لكلٍّ منهما عقوبتُهُ المختلفَةُ عن الأخرى بحيثُ لا يتداخلانِ (مُحَصَّنٌ) وهو البالغُ العاقلُ الحرُّ الَّذِي غَيَّبَ حَشْفَتَهُ أو قدرها من مقطوعها فِي حالِ بلوغه وعقله وحريةِ فِي نِكَاحِ

وغير مُحصَنٍ فالمُحصَنُ حدُّه الرَّجْمُ وغيرُ المُحصَنِ حدُّه مائةُ جلدَةٍ  
وتغريبٌ عامٌ [إلى مسافةِ القصرِ] <sup>(١)</sup> وشرائطُ الإحصانِ أربعُ البلوغُ  
والعقلُ

صحيحٌ بقُبُلٍ ولو من نائمٍ أو فى نائمةٍ (وغيرُ مُحصَنٍ) وهو  
الزانى الذى لم تتحقَّق فيه شروطُ الإحصانِ (فالمُحصَنُ) رجلاً  
كان أو امرأةً (حدُّه الرَّجْمُ) بحجارةٍ حتَّى الموتِ ويُسنُّ كونُ  
الحجارةِ معتدلةً بأن تكونَ كلُّ واحدةٍ منها مِْلءَ الكَفِّ (وغيرُ  
المُحصَنِ) رجلاً كان أو امرأةً (حدُّه مائةُ جلدَةٍ) سُمِّيت بذلك  
لاتصالها بالجلدِ (وتغريبٌ) من بلدِ الزَّنا مدةً (عام) على التوالى  
(إلى مسافةِ القصرِ) فأكثرَ منه برأى الإمامِ أو نائبه وأمره  
وتُحسبُ المدةُ من أولِ سفرِ الزانى لا من وصوله مكانَ  
التغريبِ والأولى فى التَّغريبِ أن يكونَ بعدَ الجَلْدِ ولا تُغَرَّبُ  
امرأةٌ وحدها بل مع زوجٍ أو مَحْرَمٍ أو نسوةٍ ثقاتٍ ولو واحدةً  
عند أمنِ الطريقِ فإن لم تجدْ مَنْ يسافرُ معها ولو بأجرةٍ أُخِّرَ  
نفيها إلى أن يُوجَدَ وجاز فى قولِ سفرها وحدها لأنه سفرٌ  
واجبٌ عليها وكلامُ الشافعيِّ فى الأمِّ دالٌّ عليه وأنَّ النَّهْيَ عن  
سفرها وحدها إنما هو فيما لا يلزمها ٥

(وشرائطُ الإحصانِ أربعةٌ) الأول والثانى (البلوغُ والعقلُ)  
فلا حدٌّ على صبيٍّ ومجنونٍ بل يُؤدَّبَانِ بما يزرُجُهما عن  
الوقوعِ فى الزَّنى ٥ ويلحقُ بالبالغِ العاقلِ السكرانُ المُتَعَدِّى

والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح ⊙ والعبد والأمة أحدهما نصف  
حد الحر ⊙ وحكم اللواط وإتيان البهائم كحكم الزنا ⊙

فإنه وإن كان غير مكلف يُعامل معاملة المُكَلَّفِ تغليظاً عليه ⊙  
(و) الثالث (الحرية) الكاملة فلا يكون الرقيق والمُبْعَضُ  
والمكاتب وأم الولد محصناً وإن وطئ كلُّ منهم أو وطئ في  
نكاح صحيح ⊙ (و) الرابع (وجود الوطئ) من مسلم أو  
ذمي وكذا حربى<sup>(١)</sup> في نكاح صحيح والمراد بالوطء تغييب  
الحشفة أو قدرها من مقطوعها بقبل وخرج بالقبل الدبر  
وبالصحيح الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل بهما التحصين ⊙

(والعبد والأمة) البالغان العاقلان ولو كان كلُّ منهما مبعوضاً  
(أحدهما) إذا زنيا (نصف حد الحر) فيجلد كلُّ منهما خمسين  
جلدة ويُعَرَّب نصف عام وموئنة تغريبه على سيده ⊙

(وحكم اللواط) وهو إيلاج الحشفة في دبر ذكر أو أنثى  
(وإتيان البهائم كحكم الزنى) في أنه لا يثبت إلا بأربعة شهود  
وأما عقوبتهما فالراجح أن اللائط يُحدُّ كالزاني بتفصيله من  
حيث الإحصان وعدمه وأن الملوَّط به حده جلد مائة وتغريب  
عام وإن أُحصن<sup>(٢)</sup> وأما من أتى بهيمة فالراجح أنه لا حدَّ عليه  
بل يُعَزَّر ⊙ ويُستثنى اللائط بزوجه أو أمته فلا حدَّ عليه ويُعزَّره

(١) قوله (وكذا حربى) أى لصحة أنكحتهم فيما بينهم. سمير.

(٢) لم يفرق الغزى هنا بين اللائط والملوط به فجعلهما كحكم الزاني والراجح  
التفريق كما في الروضة. سمير.



ومن وطئ فيما دون الفرج عَزَّرَ ولا يبلُغ بالتعزير أدنى الحدود ○  
(فصل) وإذا قذف غيره

الإمام إن تكرر منه لا من المرة الأولى ○

(ومن وطئ) أجنبية أى باشرها (فيما دون الفرج) بأن أدخل ذكره فى سُرَّتِها مثلاً (عَزَّرَ) كما يُشرعُ تعزيره غالباً فى المعاصى التى ليس فيها حدٌ ولا كفارةٌ (ولا يبلُغ) الإمام وجوباً عليه (بالتعزير أدنى الحدود) فإن عَزَّرَ عبداً وجب أن ينقص فى تعزيره عن عشرين جلدةً أو عَزَّرَ حُرّاً وجب أن ينقص فى تعزيره عن أربعين جلدةً لأنه أدنى حدِّ كُلِّ منهما ○

(فصل) فى أحكام القذف ○ وهو لغة الرَّمى ○ وشرعاً الرَّمى بالزنى على جهة التّعير أى إلحاق العار بالمقذوف فخرج بقولنا على جهة التّعير الشهادة بالزنى إذا لم ينقص الشهود عن أربعة فإن نقصوا عن ذلك كانت شهادتهم قذفاً لأن ذلك فى حكم التّعير حيث لم يحصل المقصود من شهادتهم ○

وهو كبيرة من الكبائر كما هو مبين فى سورة النور فى قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٢٤) وفى حديث الشيخين فى السبع الموبقات وعدّها منها قذف المُحصنات ○ وفيه الحد بالإجماع لقوله تعالى فى سورة النور ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ الآية ○

(وإذا قذف) بذال معجمة (غيره) رجلاً كان أو امرأة أو ختنى

بالزنا فعليه حدُّ القذف بثمانية شرائط<sup>(١)</sup> ثلاثة منها في القاذف وهو أن يكون بالغًا عاقلًا وأن لا يكون والدًا للمقذوف وخمسة في المقذوف

(بالزنى) صريحًا كان كقوله زَنَيْتَ أو زَنِيتَ أو يا زانٍ أو يا زانيةً أو يا قَحْبَةً أو كان كنايةً كقوله يا فاجرٌ أو يا فاسقٌ مريدًا بذلك الزنى (فعليه حدُّ القذف) إن لم يكن القاذف أصلًا للمقذوف كما سيأتى وأما التعريض فلا حدَّ فيه وهو كقوله لآخر في معرضِ خُصُومته أو غيرها يا ابنَ الحلال أو ليستِ أُمِّي بزانيةٍ أو ما أنا بزانٍ فليس لمثل هذه الألفاظ حكم القذف وإن نواه لأنَّ اللفظ لا يحتمل القذف أصلًا وإنما يُفهم القذف بقرائن الأحوال فلذلك يُسمَّى بالتعريض ☉

وإنما يجبُ الحدُّ (بثمانية شرائط ثلاثة) وفي بعض النسخ ثلاثٌ (منها في القاذف وهو أن يكون بالغًا عاقلًا) ويلتحقُ به السكرانُ المتعديُّ فالصبيُّ والمجنونُ لا يُحدَّان بقذفهما شخصًا (وأن لا يكون والدًا للمقذوف) فلو قذف الأبُّ وإنَّ علا أو الأمُّ وإنَّ علَّتِ الولدَ وإنَّ سفلَ فلا حدَّ على القاذفِ لكنه يُعزَّر ويُزادُ على ما ذكره أن يكون مختارًا فلا حدَّ على مُكرِّهه بفتح الراء في القذف وأن يكون ملتزمًا للأحكام فلا حدَّ على حربيٍّ وأن لا يكون مأذونًا له في القذف فلو أذن له المقذوفُ في قذفه ففعل فلا حدَّ عليه (وخمسة) من الشروط (في المقذوف

(أ) في بعض النسخ وشرائطه ثمانية . سمير .

وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حرّاً عفيفاً ⑤ ويحدُّ الحرُّ ثمانينَ والعبدُ أربعينَ ⑥ ويسقطُ حدُّ القذفِ بثلاثةِ أشياءَ إقامةُ البينةِ أو عفوُ المقذوفِ أو اللعانُ في حقِ الزوجةِ ⑦

وهو أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً حرّاً عفيفاً ⑤ عَنِ الزَّنى وشبهته كَوَظْءِ زَوْجَتِهِ فِي دُبُرِهَا وَوَظْءِ الْمَمْلُوكَةِ الْمُشْتَرَكَةِ فَلَا حَدَّ بِقَذْفِ الشَّخْصِ كَافِراً أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ رَقِيقًا أَوْ زَانِيًا ⑥ وليس من شبهةِ الزَّنى النِّكاحُ بلا وَلِيٍّ وَلَا وَطْءُ الزَّوْجَةِ فِي الْحَيْضِ ⑦ وَلَا تَبْطُلُ الْعِفَّةُ بِوِطْءِ مُكْرَهٍ وَلَا بِزَنْى صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ وَلَا بِمَقْدِمَاتِ الزَّنا كَقَبْلَةٍ وَنَحْوِهَا ⑧

(ويُحدُّ الحرُّ) القاذفُ (ثمانين) جلدةً (و) يُحدُّ (العبدُ أربعين) جلدةً ⑤

(وَيَسْقُطُ) عَنِ الْقَازِفِ (حدُّ القذفِ بثلاثةِ أشياءَ) أحدها (إقامةُ البينةِ) على زنا المقذوفِ سواءً كان أجنبياً (أو) زوجةً وهى أربعةُ شهودٍ كما سيأتى وفى معناها الإقرارُ بالزَّنى ⑥ وثانيها (عفوُ المقذوفِ) عَنِ الْقَازِفِ أَيْ عَفْوُهُ عَنِ جَمِيعِ الْحَدِّ فَلَوْ عَفَا عَنْ بَعْضِهِ لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ شَيْءٌ (أو) عَفْوُ جَمِيعِ الْوَرِثَةِ ⑥ والثالثُ (اللعانُ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ) بأن يلاعِنَ الزوجُ زوجتهَ كما تقدم فى بابهِ ⑥ ويُزَادُ عَلَى ذَلِكَ رَابِعٌ وَهُوَ إِقْرَارُ الْمَقْذُوفِ بِالزَّنا وَخَامِسٌ وَهُوَ إِرْثُ الْقَازِفِ لَهُ وَسَادِسٌ وَهُوَ امْتِنَاعُ الْمَقْذُوفِ مِنَ الْيَمِينِ فَإِنَّ لِلْقَازِفِ تَحْلِيْفَ الْمَقْذُوفِ عَلَى عَدَمِ زَنَاةٍ فَإِنْ حَلَفَ حُدَّ الْقَازِفُ وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ ⑥

(فصل) وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ شَرَابًا مُسْكِرًا يُحَدُّ أَرْبَعِينَ وَيَجُوزُ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ ثَمَانِينَ

(فصلٌ) فِي أَحْكَامِ الْخَمْرِ وَسَائِرِ الْأَشْرِبَةِ الْمُسْكِرَةِ وَالْحَدِّ الْمُتَعَلِّقِ بِشُرْبِهَا ①

وشربُ الخمر من الكبائر ② والأصلُ في تحريمِها قولُ الله تعالى في سورة المائدة ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ③ وحديثُ أبي داودَ لعنَ اللهُ الخمرَ وشاربَها وساقِها اهـ الحديثُ ④

(وَمَنْ شَرِبَ) أَوْ أَكَلَ جامدًا (خمرًا) وهى عصيرُ العنبِ إذا وُجدت فيه الشِّدةُ المُطْرِبةُ المُسْكِرَةُ (أو شرابًا مُسْكِرًا) مِنْ غيرِ الخمرِ كالنَّبيذِ المُتَّخَذِ مِنَ الزَّيْبِ أَوْ التَّمْرِ أَوْ الذَّرَّةِ أَوْ غيرِ ذلك إذا حَدَثَتْ فِيهِ الشِّدَّةُ المُطْرِبةُ المُسْكِرَةُ بِأَنْ أَرغَى وَأزْبَدَ (يُحَدُّ) بعد إفاقتِهِ مِنْ سُكْرِهِ وَلَوْ كَانَ مَا شَرِبَهُ قَلِيلًا إِذَا شَرِبَهَا وَهُوَ مَكْلَفٌ مُلتَزِمٌ بِالْأَحْكَامِ ① عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ لَا نَحْوُ جَاهِلٍ بِذَلِكَ لِحَدَاثَةِ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ مُخْتَارٌ لِّغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَذَلِكَ بِضَرْبِهِ (أَرْبَعِينَ) جِلْدَةً إِنْ كَانَ حُرًّا فَإِنْ كَانَ رَقِيقًا حُدَّ عَشْرِينَ جِلْدَةً بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا مُعْتَدِلَةٍ بَيْنَ الرُّطْبِ وَالْيَابِسِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ② (وَيَجُوزُ أَنْ يَبْلُغَ) الْإِمَامُ بِهِ (ثَمَانِينَ) أَى يَضْرِبُهُ ثَمَانِينَ جِلْدَةً إِنْ كَانَ حُرًّا

(١) قوله (ملتزم بالأحكام) أخرج الحريّ والديميّ . سمير .

على وجه التعزير ⑤ ويجب عليه بأحد أمرين بالبيئة أو الإقرار ولا يُحدُّ بالقيء والاستنكاه ⑥

وأربعين إن كان عبداً وهذه الزيادة إنما هي (على وجه التعزير) لأنها لو كانت حداً لما جاز تركها ⑤ وبلغت مقدار أدنى الحدِّ لأنها ليست تعزيراً واحداً بل تعزيراتٌ على جنایاتٍ يُظنُّ تولُّدها من الشارب لأنه إذا شرب سكرَ فغيبَ عقله وإذا سكرَ هذى وإذا هذى افتَرى ⑤ وخرج بالشراب النبات كالحشيشة والأفيون ونحوها فلا حدَّ فيه مع حرمة ما يخلد العقل من نحوها وفيه التعزير ما لم يكن للتداوى اعتماداً على قول الطبيب الثقة ⑥

(ويجب) الحدُّ (عليه) أى شارب المُسكر (بأحد أمرين بالبيئة) وهى شهادة رجلين عدلين بأنه شرب مُسكرًا أو أنه أقرَّ بشربه أمامهما فلا يُحدُّ بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا بيمين مردودة<sup>(١)</sup> ولا بعلم القاضى لأنه لا يقضى بعلمه فى حدود الله تعالى (أو الإقرار) من الشارب بأنه شرب مُسكرًا لكن يُقبل رجوعه عنه لأنَّ الرجوع عن الإقرار يُقبل فى حقِّ الله تعالى ⑤ (ولا يحدُّ) الشارب (بالقيء والاستنكاه) أى بأن يُشمَّ منه رائحة الخمر لاحتمال أنه شربها غالطاً أو مُكرهاً ⑥

فائدة: الراجع أنه لا يجوزُ التداوى بالخمر صرفاً لحديث

(١) قوله (يمين مردودة) أى فلو طلب المدعى اليمين من المدعى عليه أنه لم يشرب المُسكر فلم يحلف بل ردّها على المدعى فحلف أنه شربه لم يجب الحدُّ فهذا المراد باليمين المردودة هنا. سمير.

## (فصل) وتُقطع يدُ السارق

البيهقي وابن حبان عن أم سلمة مرفوعاً إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيما حَرَّمَ عَلَيْكُمْ اهـ ولحديث مسلم وأبي داود وغيرهما عن وائل الحَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنهَا دَاءٌ اهـ قالوا وأما التَّرياق المعجون بها مِمَّا تُسْتَهْلَكُ فِيهِ<sup>(١)</sup> فيجوز التداوى به عند فقد ما يقوم مقامه من الطاهرات اهـ والله أعلم ⊙

## (فصل) فِي أَحْكَامِ قَطْعِ السَّرِقَةِ ⊙

وهي لغةٌ أَخَذَ مَالِ الْغَيْرِ وَنَحْوَهُ كَاخْتِصَاصِ خُفْيَةٍ وَشَرَعًا أَخَذَهُ خُفْيَةً ظُلْمًا مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ ⊙ وَخَرَجَ بِمَا تَقْدُمُ النَّهْبُ أَيْ أَخَذَ الْمَالَ جَهْرَةً اعْتِمَادًا عَلَى الْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ وَالِاخْتِلَاسِ وَهُوَ أَخَذَ الْمَالَ جَهْرَةً اعْتِمَادًا عَلَى الْهَرَبِ وَجَحْدُ نَحْوٍ وَدِيعَةٍ وَعَارِيَّةٍ فَلَا قَطْعَ عَلَى الْمُنْتَهَبِ وَالْمَخْتَلَسِ وَالْخَائِنِ الْمَذْكُورِينَ ⊙

وَالْأَصْلُ فِي الْقَطْعِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٨) وَأَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ كَحَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ مَرْفُوعًا أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ يَدُ سَارِقٍ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا اهـ

(وَتُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ) أَوْ رِجْلُهُ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ ذَكَرًا

(١) قوله (مِمَّا تُسْتَهْلَكُ فِيهِ) أَيْ تَذْهَبُ فِيهِ وَلَا تَظْهَرُ. سَمِير.

بست<sup>(١)</sup> شرائط أن يكون بالغًا عاقلًا وأن يسرق نصابًا قيمته ربع دينار

كان أو أنشئ حُرًّا أو رقيقًا (بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ (بسته شرائط) وكان ينبغي أن يقول بثلاث وبست لأن مفردة وهو شريطة مؤنث والاختلاف في كيفية العد فشرط القطع بالنظر للشارق وهو (أن يكون) أي السارق (بالغًا عاقلًا) مختارًا عالمًا بالتحريم<sup>(١)</sup> غير مأذون له<sup>(٢)</sup> ملتزمًا للأحكام فلا قطع على صبي ومجنون ومكره وحربي ومعاهد ومؤمن فهي ستة شروط ⊙

(و) أمّا بالنظر للمسروق فالشرط الأول (أن يسرق نصابًا قيمته) يوم سرقته (ربع دينار) فصاعدًا فإن كان المسروق ذهبًا مضروبًا نُظِرَ إلى الوزن فشرط للقطع أن يسرق ربع دينار خالصًا مضروبًا أو مغشوشًا يبلغ خالصه ربع دينار وإن كان ذهبًا غير مضروب فالعبرة فيه بالوزن والقيمة معًا فيُشترط للقطع به أن يبلغ كلٌّ من وزنه وقيمه ربع دينار فأكثر وأمّا في غير الذهب فتُعْتَبَرُ القيمة فقط فلو سرق ما قيمته ربع دينار فأكثر من فضة أو غيرها ففيه القطع ولو لم يبلغ من حيث الوزن ربع دينار ⊙

(أ) في بعض النسخ (بثلاث شرائط). سمير.

(١) قوله (عالمًا بالتحريم) أي فحيث ادّعى جهله به واحتمل ذلك لم يُقطع دَرءًا للحدّ بالشبهة الممكنة. سمير.

(٢) قوله (غير مأذون له) أي من المالك في أخذ المسروق فلو ادّعى السارق أن المالك أذن له في أخذه لم يُقطع وكذا لا قطع لو أُذِنَ له في دخول الحرز لأنه صار غير مُحَرَّز عنه. سمير.

من حرز مثله لا ملك له فيه

والشرط الثانى أن يُسرق النصاب (من حرز مثله) والحكم فى حرز المثل يرجع إلى العرف وذلك يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات فعرضة الدار وصفتها حرز خسيس آنية وثياب وبيوت الدور والخانات والأسواق المنفعة حرز نفيسهما ومخزن كخزانة وصندوق حرز حلي ونقد ونحوهما فإن كان المال بصحراء أو مسجد أو شارع اشترط فى إحرازه دوام اللّحاظ فلو وضع المتاع بقربه بصحراء مثلاً ولا حظه بنظره دائماً إلا فى فترات عارضة له<sup>(١)</sup> وقتاً فوقتاً ولم يكن هناك ازدحام طارقين فهو مُحَرَزٌ وإلا فلا وإن كان بحصن كبيت كفى لِحَاطٍ معتاد فى مثله ⊙ وشرط الملاحظ قدرته على منع السارق بقوة أو استغاثة ⊙

والشرط الثالث كون المسروق (لا ملك له) أى للسارق (فيه) فلا يقطع بسرقة ماله الذى بيد غيره مثلاً ولو مرهوناً أو مؤجراً أو مُستعاراً ⊙ ولا قطع فى سرقة ما ادّعى أنه ملكه<sup>(٢)</sup> كما نُقِلَ عن نصّ الشافعيّ رضّى الله عنه وكذا لو ادّعى أنه ملك أصله

(١) قوله (إلا فى فترات عارضة) هذا ظاهر عبارة المنهاج وهو الذى فى التحفة والنهاية وأما الذى فى الغزى فهو (ولاحظه بنظره وقتاً فوقتاً إلخ) وهو مخالف لما قرّره. سمير.

(٢) قوله (ما ادّعى أنه ملكه) أى فيسقط القطع عنه بذلك بهذه الدّعى إذا كانت قبل الرفع إلى القاضى وأما بعده ولو قبل الثبوت فإنها لا تسقط القطع. ذكره القليوبى فى حاشية تحفة المحتاج. سمير.



ولا شبهة في مال المسروق منه ⑤ وتقطع يده اليمنى من مفصل الكوع

أو سيده ⑤

(و) الشرط الرابع أن (لا) تكون (شبهة له) أى للسارق (في) مال المسروق منه) كما لو سرق ما وهب له قبل قبضه وكما لو سرق مالا له فيه شركة فلا يقطع لأن له في كل جزء منه حقا ⑤ ولا قطع بسرقة مال أصله أو فرع له لهما بينهم من الاتحاد ولا بسرقة رقيق مال سيده لشبهة استحقاق النفقة ⑤ ولا قطع لمسلم بسرقة مال المصالح من بيت المال ولو كان غنيا بخلاف الذمي فيقطع به ⑤ ولا يقطع مسلم بسرقة ما يفرش في المسجد كالحصير والبسط ولا بسرقة قناديله المعدة للسراج لأن ذلك كله لمصلحة المسلمين وهو منهم بخلاف ما أعد من حصر وبسط وقناديل للزينة فإنه يقطع بها ⑤

ويقطع مسلم بمال ذمي وعكسه ⑤

(وتقطع) من السارق (يده اليمنى من مفصل الكوع) بالإجماع كما نقله الماوردي وغيره ويكون ذلك بعد خلعها منه بحبل يجز بعنف وإنما تقطع بعد طلب المالك أو نائبه للمال وثبوت السرقة بشهادة رجلين لا رجل وامرأتين أو بالإقرار ويشتراط التفصيل في كل من الشهادة والإقرار فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحزر بتعيين ووصف لئلا يظن أن سرقته موجبة للقطع ويتفق أنها غير موجبة ⑤ ويقبل رجوعه عن الإقرار بالسرقة بالنسبة للقطع فيعفى منه ولو في أثناءه لا بالنسبة

فإن سرق ثانياً قُطعت رجله اليسرى فإن سرق ثالثاً قُطعت يده اليسرى  
فإن سرق رابعاً قُطعت رجله اليمنى فإن سرق بعد ذلك عُزِّرَ [وقيل يُقتل  
صبراً]<sup>(١)</sup> ○

للمال لأن القطع عقوبة لله تعالى فيقبل فيها الرجوع ○ ويغمس  
محل القطع بزيت أو دهن مغلى وهو حق للمقطوع الحضري  
وأما البدوي فيحسم بالنار ○ (فإن سرق ثانياً) وقد قُطعت يده  
اليمنى (قُطعت رجله اليسرى) بعد اندمال جرح يده بحديدة  
ماضية دفعة واحدة بعد خلعها من الكعيبين (فإن سرق ثالثاً) وقد  
قُطعت رجله اليسرى واندمل جرحها (قُطعت يده اليسرى) بعد  
خلعها (فإن سرق رابعاً) وقد قُطعت يده اليسرى واندمل جرحها  
(قُطعت رجله اليمنى) بعد خلعها (فإن سرق بعد ذلك) برأسه أو  
بفمه أو غير ذلك وقد قُطعت رجله اليمنى (عُزِّرَ) بما يراه  
الحاكم (وقيل يُقتل) لحديث روى فى ذلك وقد قال الشافعى  
هذا الحديث منسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم اهـ فالمعتمد  
التعزير ○ وما زاده أبو شجاع رحمه الله من قوله (صبراً) أى  
بأن يُحبس ساعة قبل قتله لا يُعرفَ عمّن تقدّمه بل قال بعض  
الشراح لم أره بعد التتبع الكثير فى كلام واحد من الأئمة  
الحاكين له أى لهذا القول المرجوح بل أطلقه من وقفت على  
كلامه منهم فلعل تقييد المصنف به من تصرفه أو له فيه سلف  
لم أظفر به اهـ والله أعلم ○

(فصل) وَقُطَّاعُ الطَّرِيقِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ إِنْ قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قُتِلُوا

(فصل) فِي أَحْكَامِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ أَيْ مَانِعِ الْمُرُورِ فِيهِ وَسُمِّيَ  
بِذَلِكَ لِامْتِنَاعِ النَّاسِ مِنْ سُلُوكِ الطَّرِيقِ خَوْفًا مِنْهُ ⑤ وَيُشْتَرَطُ فِيهِ  
أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُلْتَزِمًا لِلْأَحْكَامِ لَهُ شَوْكَةٌ أَيْ قُوَّةٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ  
يُرِيدُ الظَّفَرُ بِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكُورُهُ وَلَا عَدَدٌ وَلَا حَرِيَّةٌ وَلَا  
يُشْتَرَطُ فِي الشَّوْكَةِ سِلَاحٌ فَخَرَجَ بِمَا ذَكَرْنَا الْحَرْبِيُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
مُلْتَزِمًا لِلْأَحْكَامِ وَالْمَجْنُونُ وَالصَّبِيُّ وَالْمُخْتَلِسُ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ  
شَوْكَةٌ بَلْ يَتَعَرَّضُ لِآخِرِ الْقَافِلَةِ وَيَعْتَمِدُ الْهَرَبَ وَدَخَلَ فِيهِ  
السَّكَانُ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ فَإِنَّهُ فِي حَكْمِ الْمَكْلَفِ ⑥

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ  
الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ  
يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ  
الْأَرْضِ﴾ أَيْ يُطْلَبُوا إِلَى أَنْ يُؤْخَذُوا وَأَوْ فِي الْآيَةِ مَحْمُولَةٌ عَلَى  
التَّنَوُّعِ لَا عَلَى التَّخْيِيرِ (و) ذَلِكَ أَنَّ (قُطَّاعِ الطَّرِيقِ عَلَى أَرْبَعَةِ  
أَقْسَامٍ) لِأَنَّهُمْ إِمَّا أَنْ يَقْتُلُوا فَقَطْ أَوْ أَنْ يَقْتُلُوا وَيَأْخُذُوا الْمَالَ أَوْ  
أَنْ يَأْخُذُوا الْمَالَ فَقَطْ أَوْ أَنْ يَخِيفُوا الْمَارَّةَ فَقَطْ فَالْحَكْمُ أَنَّهُمْ  
(إِنْ قَتَلُوا) أَيْ عَمْدًا عَدَوَانًا مَعْصُومًا يُكَافِئُونَهُ بِقَصْدِ أَخْذِ الْمَالِ  
(و) لَكِنَّهُمْ (لَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قَتَلُوا) حَتْمًا فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ الْقَتْلُ  
بَعْفُو وَلِيِّ الدِّمِّ فَإِنْ قَتَلُوا لَا بِقَصْدِ أَخْذِ الْمَالِ لَمْ يَتَحَتَّمْ قَتْلُهُمْ ⑦  
وَإِنْ قَتَلُوا خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ أَوْ قَتَلُوا مَنْ لَا يُكَافِئُهُمْ لَمْ  
يُقْتَلُوا ⑧

فَإِنْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ قُتِلُوا وَصُلِبُوا وَإِنْ أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا تُقَطَّعُ  
أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ فَإِنْ أَخَافُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا وَلَمْ يَقْتُلُوا  
حُبِسُوا وَعُزِّرُوا ٥ وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْحُدُودُ

(فَإِنْ قَتَلُوا) عمداً عدواناً مَنْ يُكَافِئُونَهُ (وَأَخَذُوا الْمَالَ) وهو  
نصاب السرقة مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ مَلِكٌ وَلَا شَبْهَةٌ  
(قُتِلُوا وَصُلِبُوا) أَيْ عُلِّقُوا عَلَى خَشَبَةٍ وَنَحَوَهَا بَعْدَ غَسْلِهِمْ  
وَتَكْفِينِهِمْ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ٥

(وَإِنْ أَخَذُوا الْمَالَ) أَيْ نَصَابَ السَّرْقَةِ مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ وَلَا  
شَبْهَةً لَهُمْ فِيهِ وَلَا مَلِكٌ (وَلَمْ يَقْتُلُوا) مَعْصُومًا مَكَافِئًا (تُقَطَّعُ  
أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ) فَتُقَطَّعُ مِنْهُمْ أَوَّلًا الْيَدُ الْيُمْنَى مِنْ  
الْكُوعِ وَالرَّجْلُ الْيُسْرَى مِنَ الْكَعْبِ فَإِنْ عَادُوا فَيَدُهُمُ الْيُسْرَى  
وَرَجْلُهُمُ الْيُمْنَى فَإِنْ كَانَتِ الْيَدُ أَوْ الرَّجْلُ مَفْقُودَةً اكْتَفَى  
بِالْمَوْجُودَةِ ٥

(فَإِنْ أَخَافُوا) الْمَارِّينَ فِي (السَّبِيلِ) أَيْ الطَّرِيقِ (وَلَمْ يَأْخُذُوا)  
مِنْهُمْ (مَالًا وَلَمْ يَقْتُلُوا) نَفْسًا (حُبِسُوا) وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ حَبْسُهُمْ  
فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِمْ (وَعُزِّرُوا) أَيْ حَبْسُهُمْ الْإِمَامَ وَعُزَّرَهُمْ وَهَذَا  
مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ إِذِ الْحَبْسُ تَعْزِيرٌ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ  
الْمَقْصُودُ عَزْرَهُمْ بِحَبْسِهِمْ وَيَحْتَمَلُ أَنْ أَرَادَ حَبْسَهُمْ وَعَزْرَهُمْ  
بِشَيْءٍ آخَرَ وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ مُصْلِحَةً ٥

(وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ) أَيْ قَطَاعِ الطَّرِيقِ (قَبْلَ الْقُدْرَةِ) مِنَ الْإِمَامِ  
(عَلَيْهِ) وَقَبْلَ الظَّفَرِ بِهِ (سَقَطَتْ عَنْهُ الْحُدُودُ) أَيْ الْعُقُوبَاتُ

وَأَخِذْ<sup>(١)</sup> بِالْحَقُوقِ ⊙

(فصل)

المُخْتَصَّةُ بِقَاطِعِ الطَّرِيقِ وَهِيَ تَحْتُمُ قَتْلَهُ وَصَلْبَهُ وَقَطْعُ يَدِهِ وَرَجْلِهِ  
 مِنْ خِلَافٍ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ فَلَا تَسْقُطُ (وَأَخِذْ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ  
 أَيْ طُولِبَ (بِالْحَقُوقِ) الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْأَدَمِيِّينَ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا إِذَا  
 قُتِلَ مَكَفِنًا وَحَدِّ الْقَذْفِ وَرَدِّ مَالٍ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْهَا عَنْ  
 قَاطِعِ الطَّرِيقِ بِتَوْبَتِهِ كَمَا لَا تَسْقُطُ حُدُودُ الزَّنى وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ  
 الْخَمْرِ وَنَحْوِهَا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّوْبَةِ ⊙

## (فصل) فِي أَحْكَامِ الصِّيَالِ وَإِتْلَافِ الْبَهَائِمِ ⊙

وَالصِّيَالُ لُغَةً الْوُثُوبُ عَلَى الْعَدُوِّ وَالِاسْتِعْلَاءُ عَلَى الْغَيْرِ ⊙  
 وَشَرْعًا الْإِسْطَالَةُ وَالْوُثُوبُ وَالْهُجُومُ عَلَى الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ⊙

وَالْأَصْلُ فِي أَحْكَامِهِ ثَابِتٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَالْكِتَابُ كَقَوْلِهِ  
 تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا  
 أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ وَتَسْمِيَةُ الْفِعْلِ  
 الثَّانِي اعْتِدَاءٌ هُوَ مِنْ بَابِ الْمُشَاكَلَةِ وَإِلَّا فَهُوَ جَزَاءٌ لِلْإِعْتِدَاءِ  
 الْأَوَّلِ وَأَمَّا السُّنَّةُ فَكَحَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ  
 رَجُلٌ يَرِيدُ أَخْذَ مَالِي قَالَ فَلَا تُعْطِهِ مَا لَكَ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي  
 قَالَ قَاتِلُهُ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي قَالَ فَأَنْتَ شَهِيدٌ قَالَ أَرَأَيْتَ إِنْ

(أ) فِي نَسْخَةٍ وَأُوْخِذَ. سَمِير.

ومن قُصِدَ بأذى فى نفسه أو ماله أو حريمه فقاتلَ عن ذلك وقُتِلَ فلا ضَمَانَ عليه ⑤

قتلته قال هو فى النار اه ⑤

(وَمَنْ قُصِدَ) بالبناء للمفعول (بأذى فى نفسه) أو نفس غيره أو طرفه أو منفعة عضوه (أو ماله) وإن قلَّ أو مال غيره أو ما له به اختصاص كسرجين وكلب يُقْتَنَى (أو حريمه) كزوجته وأُمِّه وبنته أو حريم غيره ومثل الوطاء مقدماته كتقبيل ومعانقة بأن صال عليه عاقل أو غير عاقل كمجنون وبهيمة معصوم أو غير معصوم بالغ أو صغير قريب أو أجنبي (فقاتل) أى دافع (عن ذلك) بالأخف فالأخف (وقتل) الصائل بعد أن لم يُمكنه دفعه بما سوى القتل (فلا) إثم ولا (ضمان عليه) بقصاص ولا دية ولا كفارة ⑤ وعلى من صيل عليه أن يراعى الأخف فالأخف فى الدفع كما تقدّم فمن عرف أنه يندفع بالصياح فليس له ضربه أو بالضرب باليد فليس له بالعصا وهكذا حتى يتعين القتل طريقاً للدفع فيجوز حينئذٍ فإن دفع بالأثقل من يندفع بما دونه فهلك ضمناً<sup>(١)</sup> ⑤

ويدفع المصُول عليه الصائل وجوباً إذا لم يخف على

(١) قوله (ضمن) قال فى الغرر البهية إلا إذا فقد آلة الأخف بأن كان يندفع بالعصا وليس عنده إلا السيف فلا ضمان إذ له الدفع به حينئذٍ وكذا إذا التحم القتال بينهما لخروج الأمر عن الضبط اه سمي.

نفسه<sup>(١)</sup> فى غير المال الذى لا روح فيه وفى غير الاختصاص وجوازاً فيهما إن لزم على الدفع قتال<sup>(٢)</sup> ويستثنى ما لو قصده الصائل المسلم المعصوم فى نفسه ولم يمكن دفعه بلا تفويت روح أو عضو ولا أمكنه هرب فإنه يجوز له عندئذ الدفع عن النفس كما يجوز له الاستسلام للصائل وترك مدافعتيه لخبر أبى داود والترمذى وابن ماجه وصححه ابن حبان فإن دخل يعنى على أحد منكم فليكن كخير ابنى آدم اه أى فليترك المدافعة كما تركها هابيل حين أراد أخوه قابيل قتله بخلاف ما لو قصد نفسه كافر أو بهيمة أو مسلم غير معصوم كالزاني المحصن فيجب الدفع عنها حينئذ ⊙ وأما الدفع عن العضو فى حال كان الصائل مسلماً معصوماً فيظهر وجوبه عند ظن السلامة إذ لا شهادة فى ترك المدافعة ⊙ قال بعضهم ولو كان المصول عليه إماماً عادلاً أو بطلاً شجاعاً أو عالماً وفى قتله إضراراً بالمسلمين وهن فى الدين ففى جواز استسلامه للقتل نظراً ⊙ ولو علم أنه يتولد عن الاستسلام مفسد فى الحريم والأولاد بالسبى وغيره كما يفعله بعض الطغاة والخوارج لم يجز الاستسلام مع إمكان الدفع ⊙

(١) قوله (إذا لم يخف على نفسه) فلو أراد كافر أسر مسلم وأمن القتل لو امتنع وجب عليه الدفع وإلا لم يجب. سمير.

(٢) قوله (وجوازاً فيهما إن لزم على الدفع قتال) الذى تحرر للشيخ عميرة على المحل أن الدفع عن المال إن لم يلزم عليه قتال وجب لأنه من إزالة المنكر وإلا جاز وهو المراد هنا. سمير.

### وعلى راكب الدابة ضمان ما أتلفته دابته ⊙

(وعلى راكب الدابة) وكذا سائقها أو قائدها إن لم يكن راكباً<sup>(١)</sup> سواء كان مالکها أم مستعيرها أم مستأجرها أم غاصبها أم وديعها أم مُرْتَهِنها (ضمان ما أتلفته دابته) أي الدابة التي يده عليها ليلاً أو نهاراً لكن ضمان النفس على العاقلة ⊙ فإن أرسلها صاحبها أي من غير أن يكون معها في وقت جرت العادة بضبطها فيه وهو الليل في الغالب ضمن ما أتلفته زرعاً كان أو غيره فلو جرت العادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أتلفته مطلقاً ⊙ ومحل الضمان في الحالين ما لم يقصر صاحب المثلّف أي ما تلف فإن قصر كأن وضعه بطريق أو عرض له أو كانت الدابة وحدها وأتلفت شيئاً مع حضور مالِكِه وتركه دفعها أو كان في محوط له باب وتركه مفتوحاً فلا ضمان على صاحب الدابة لتفريط مالِك الغرض الذي تلف فهو المضيع لِمَالِه ⊙ ولو بالّت أو راثت بطريق فتلف بذلك نفس أو مال فلا ضمان ⊙

(١) قوله (وعلى راكب الدابة وكذا سائقها أو قائدها إن لم يكن راكباً إلخ) والفرق بين السائق والقائد أن الأول هو الذي يحث الدابة على السير ويكون عادة من خلفها والثاني يكون من أمامها فتبعه. أمّا إن كان مع الراكب سائق أو قائد فالراجع أن الراكب يضمن دونه فلو كان على الدابة راكبان فالضمان على المقدم منهما على المعتمد لأن سيرها منسوب إليه إلا إذا كان لا ينسب إلى المُقَدَّم فعَل كصغير ومريض لا حركة به فإن الضمان يجب على المؤخر أي الرديف وحده لأن فعلها حيثن منسوب إليه. سмир.



(فصل) وَيُقَاتَلُ أَهْلُ الْبَغْيِ بثلاثِ شرائطٍ أَنْ يَكُونُوا فِي مَنَعَةٍ

(فصل) فِي أَحْكَامِ الْبُغَاةِ جَمْعُ بَاغٍ مِنَ الْبَغْيِ وَهُوَ الظُّلْمُ ①  
وَهُمْ فِرْقَةٌ مُسْلِمُونَ مُخَالَفُونَ لِلْإِمَامِ بِتَرْكِ انْقِيَادِهِمْ لَهُ أَوْ  
بَخُرُوجِهِمْ عَنْ طَاعَتِهِ أَوْ مَنَعَ حَقِّ تَوَجُّهِ عَلَيْهِمْ كَزَكَاةٍ وَلَوْ جَائِزًا  
فِيمَا لَا يَخَالِفُ الشَّرْعَ وَيَحْرُمُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ إِذَا ظَلَمَ مَا لَمْ يَكْفُرْ  
لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَفَاسِدِ الْعَظِيمَةِ ②

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحُجُرَاتِ ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ  
الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَفْتِنُوا  
الَّتِي تَبَغَىٰ﴾ قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ كُونُوا مَعَ الْمَظْلُومِ عَلَى الظَّالِمِ أَه  
وَقَالَ الطَّبْرِيُّ قَاتِلُوا الَّتِي تَعْتَدِي أَه وَقَالَ الْمَائِتِرِيُّ الَّتِي تَظْلُمُ  
وَتَجُورُ أَه وَقَالَ الزَّجَّاجُ الْبَاغِيَّةُ الَّتِي تَعْدِلُ عَنِ الْحَقِّ أَه ﴿حَقٌّ  
تَقَىٰ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ أَيْ حَتَّى تَرْجِعَ عَنِ  
الْقِتَالِ بِنَحْوِ الْهَزِيمَةِ أَوْ التَّوْبَةِ أَه فَبَيَّنَ مَجْمُوعُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَغْيَ  
الْمُبِيحَ لِلْقِتَالِ لَيْسَ بِمَجْرَدِ الْاِخْتِلَافِ فِي اجْتِهَادٍ جَائِزٍ وَإِنَّمَا هُوَ  
الظُّلْمُ وَالْاِعْتِدَاءُ وَالْعَصْيَانُ بِالْخُرُوجِ عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ ③

(وَيُقَاتَلُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (أَهْلُ الْبَغْيِ) أَيْ يَقَاتِلُهُمُ الْإِمَامُ  
وَجُوبًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ بِكَافِرٍ وَلَا بِمَنْ يَرَى قَتْلَهُمْ  
مُدْبِرِينَ لِعَدَاوَةٍ أَوْ اعْتِقَادٍ كَالْحَنْفِيِّ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ لَا يَرَى ذَلِكَ  
(بثلاثة شرائط) عَلَى مَا ذَكَرَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحَدُهَا (أَنْ  
يَكُونُوا فِي مَنَعَةٍ) بِفَتْحَاتٍ بِأَنْ تَكُونَ لَهُمْ شَوْكَةٌ بِقُوَّةٍ وَعَدَدٍ  
وَبِمُطَاعٍ فِيهِمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَطَاعُ إِمَامًا مَنْصُوبًا بِحَيْثُ يَحْتَاجُ  
الْإِمَامُ الْعَادِلُ فِي رَدِّهِمْ لَطَاعَتِهِ إِلَى كُلْفَةٍ مِنْ بَذْلِ مَالٍ وَتَحْصِيلِ

وأن يخرجوا عن قبضة الإمام وأن يكون لهم تأويل سائغ ٥

رجالٍ فإن كانوا أفراداً يسهل ضبطهم فهم ظلمة ءاثمون لكن ليس لهم حكم البغاة المتقدم حتى لو أتلفوا شيئاً ضمنوه كقاطع الطريق ٥ (و) الثانى (أن يخرجوا عن قبضة) أى طاعة (الإمام) بانفرادهم ببلد أو قرية أو موضع من الصحراء مع ترك الانقياد له أو منع حق توجه عليهم سواء كان الحق مالياً كزكاة أم غيره كحد وقصاص ٥ (و) الثالث (أن يكون لهم) أى للبغاة فى خروجهم على الإمام (تأويل سائغ) أى فيه شبهة أشكلت عليهم فظنوها دليلاً فتمسكوا بها بغير حق لا أنه تأويل مقبول لا بأس به مرفوع الإثم عن صاحبه إذ لو كان كذلك لم يكونوا بغاة ولما قال الله فى شأنهم ﴿حَقَّ تَفِيءٌ إِلَيَّ أَمْرُ اللَّهِ﴾ ولذلك عبر إمام الحرمين فى نهاية المطالب بقوله وأما التأويل فينبغى أن يكون محتلاً اهـ وذلك كمطالبة أهل صفين بدم عثمان حيث زعموا أن علياً رضى الله عنه كان له يد فى قتل سيدنا عثمان رضى الله عنه وأنه كان يعرف قتلته ولم يقتصر منهم فلم يبايعوه بعد أن بايعه أهل الحل والعقد الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم وأما إذا كان تأويل المنتسب إلى أمينا باطلاً بلا شبهة مكذباً لما علم من الدين بالضرورة فإن صاحبه عند ذلك لا يثبت له حكم الباغى بل يكون معانداً مرتدداً كمن خرج على الإمام بدعوى أن شريعة كل نبي تنقطع بموته فلا يستحق الخليفة الداعى إليها الطاعة فإن هذا تأويل باطل بلا شبهة وقائله كافر بلا شك ينطبق عليه حكم المرتدين ٥

ولا يُقتل [مُدْبِرُهُمْ وَلَا] <sup>(١)</sup> أَسِيرُهُمْ وَلَا يُغْنَمُ مَالُهُمْ

وَمِنْ أَحْكَامِ الْبَغَاةِ أَنَّهُ لَا يَقَاتِلُهُمُ الْإِمَامُ حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا أَمِينًا فَطَنًا نَاصِحًا لِأَهْلِ الْعَدْلِ مَجْرِبًا لِلْحُرُوبِ يَسْأَلُهُمْ مَا يَكْرَهُونَهُ فَإِنْ ذَكَرُوا لَهُ مَظْلَمَةً هِيَ السَّبَبُ فِي امْتِنَاعِهِمْ عَنِ الطَّاعَةِ رَاجَعَ الْإِمَامَ لِيُزِيلَهَا وَإِنْ ذَكَرُوا شُبْهَةً أَزَالَهَا بِنَفْسِهِ أَوْ رَجَعَ إِلَى الْإِمَامِ لِيَفْعَلَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرُوا شَيْئًا أَوْ أَصْرُوا بَعْدَ إِزَالَةِ الْمَظْلَمَةِ نَصَحَهُمْ ثُمَّ أَعْلَمَهُمُ بِالْقِتَالِ فَإِنْ طَلَبُوا مَهْلَةً اجْتَهِدَ الْإِمَامُ وَفَعَلَ مَا رَأَاهُ صَوَابًا ⊙

(وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهُمْ) أَيِ الْبُغَاةِ وَلَا مُدْبِرُهُمْ وَلَا مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ مِنْهُمْ وَأَعْرَضَ عَنِ الْقِتَالِ كَمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ سَيِّدَنَا عَلِيًّا أَمَرَ مُنَادِيًّا لِيُنَادِيَ يَوْمَ الْجَمَلِ أَنْ لَا يُتَّبَعَ مُدْبِرٌ وَلَا يُدْفَقَ عَلَى جَرِيحٍ وَلَا يُقْتَلَ أَسِيرٌ وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ ءَامِنٌ وَمَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ ءَامِنٌ أَهْ فَإِنْ قَتَلَهُ شَخْصٌ عَادِلٌ فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ لِشُبْهَةِ قَوْلِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ ⊙ وَلَا يُطْلَقُ أَسِيرُهُمْ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ وَيتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ ⊙ نَعَمْ الْمَرْأَةُ إِنْ لَمْ تُقَاتِلْ وَالصَّبِيُّ يُطْلَقَانِ بِمَجْرَدِ انْقِضَائِهَا <sup>(١)</sup> كَمَا يُطْلَقُ غَيْرُهُمَا إِذَا أَطَاعَ الْإِمَامَ بِاخْتِيَارِهِ ⊙ (وَلَا يُغْنَمُ مَالُهُمْ) وَلَا يُقَطَّعُ زَرْعُهُمْ وَلَا أَشْجَارُهُمْ وَلَا تُعَقَّرُ خِيُولُهُمْ إِلَّا إِنْ قَاتَلُوا عَلَيْهَا وَوُيِّرَدُ مَا أُخِذَ

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قال الغزى هنا إِنْ الصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ لَا يُطْلَقَانِ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْحَرْبُ وَيتَفَرَّقَ جَمْعُهُمْ أَهْ وَمَا أُثْبِتَاهُ هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي فَتْحِ الْوَهَابِ وَغَيْرِهِ. سمير.

## ولا يُدْفَقُ على جريحهم ⊙

(فصل)

منهم حتى سلاحهم وخيلهم إليهم إذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم بتفرقهم أو رجوعهم للطاعة ⊙ ولا يقاتلون بعظيم كناية ومنجنيق إلا لضرورة كأن قاتلوا أهل العدل به أو أحاطوا بهم فاحتاجوا إلى ذلك ⊙ (ولا يُدْفَقُ على جريحهم) فلا يُقتل من أثنائه الجراحة أى أضعفته والتذيف تميم القتل وتعجيله لحديث ابن أبي شيبه والحاكم وغيرهما نادى مُنادى عليّ يوم الجمل ألا لا يُتبع مدبرهم ولا يُدْفَقُ على جريحهم اهـ

ولا يضمن أهل العدل ما أتلّفوه في حال القتال على البُغاة كعكسه فإنه هدر اقتداء بالسلف فإن سيدنا علياً ومقاتليه لم يطالب بعضهم بعضاً بضمان ما أتلّفوه في حال القتال ⊙ والله أعلم ⊙

(فصل) في أحكام الردة ⊙ وهى أفحش أنواع الكفر أى أبشعها من جهة أنها خروج من الحق إلى الباطل وإن كان أشده وأعظمه عذاباً التعطيل من أصليّ أو مرتدٍ ⊙

ومعناها لغة الرجوع عن الشئ إلى غيره وشرعاً قطع الإسلام باعتقاد كُفر أو فعل كُفر أو قول كُفر سواء صدر منه على جهة الاستهزاء أم العناد أم الاعتقاد ⊙ قال التقي الحصني في شرحه على متن الغاية والتقريب وكل نوع من هذه الثلاثة فيها مسائل لا تكاد تُحصر ثم ذكر أمثلة لكل نوع يُعرف بها غيرها فأما القول فكما إذا قال شخص عن عدوه لو كان ربّي

ما عبده فإنه يكفر \* وكذا لو قال لو كان نبياً ما ءامنت به \*  
 أو قال عن ولده أو زوجته هو أحب إلي من الله \* وكذا لو  
 قال مريض بعد أن شفئ لقيت في مرضي هذا ما لو قتلت أبا  
 بكر وعمر لم أستوجبته فإنه يكفر \* ولو سب نبياً من الأنبياء أو  
 استخف به فإنه يكفر بالإجماع \* ولو قال شخص أنا نبي وقال  
 آخر صدق كُفراً \* ولو قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كفر لأنه  
 سمى الإسلام كُفراً \* ولو قال شخص إن مات ابني تهودت أو  
 تنصرت كفر في الحال \* ولو سأله كافر يريد الإسلام أن يُلقنه  
 كلمة التوحيد فأشار عليه بأن يثبت على ما هو عليه أو قال فيما  
 بعد كفر \* ولو أشار على مسلم أن يكفر كفر \* ولو قيل له  
 قلم أظفارك فإنه سنة أو قص شواربك فإنه سنة فقال لا أفعل  
 وإن كان سنة استهزاء كفر \* ولو سمع أذان المؤذن فقال إنه  
 يكذب كفر \* ولو ضرب غلامه أو ولده فقال له شخص ألسن  
 بمسلم فقال لا متعمداً كفر \* وأما الكفر بالفعل فكالسجود  
 للصنم والشمس والقمر وإلقاء المصحف في القاذورات والسحر  
 الذي فيه عبادة الشمس أو الذبح للأصنام أو السجود  
 للشيطان \* ومن شد على وسطه زئاراً بضم الزاي على وزان  
 تُفاح فقد قال الحنفية يكفر وقال الشافعية إنه لا يكفر بمجرد  
 ذلك لكن إن شده ودخل مع النصارى مختلطاً بهم كنائسهم  
 كفر \* وكذا يكفر من فعل فعلاً أجمع المسلمون على أنه لا  
 يصدر إلا من كافر وإن كان مصرحاً بإسلامه مع فعله كالسجود  
 للصليب والنار \* وأما الكفر بالاعتقاد فكثير جداً أيضاً فمن  
 اعتقد قدم العالم بمادته وأفراده أو بمادته فقط أو نفى ما هو  
 ثابت لله تعالى بالإجماع كصفة من الصفات الثلاث عشرة التي

أوجب العلماء معرفتها على كل مسلم مكلف فقد كفر ⑤ وكذا من أثبت لله ما هو منفي عنه بالإجماع كالألوان والاتصال والانفصال ⑥ أو استحل ما هو حرام بالإجماع معلوم حُرْمَتُهُ من الدين بالضرورة ⑦ أو حرّم حلالاً بالإجماع كذلك ⑧ أو أوجب ما لم يجب إجماعاً أو نفى وجوب شيءٍ مُجمَع عليه وكان عدم وجوب ما أوجبه أو وجوب ما لم يُوجِبْهُ معلوماً من الدين بالضرورة فإنه يكفر كما ذكر ذلك الشيخان فيكفر من استحل الخمر أو لحم الخنزير أو الزنا أو اللواط أو أخذ السلطان أموال الناس ظلماً أو المُكُوسَ ونحو ذلك ممّا هو معلوم حكمه في الدين بين المسلمين عالمهم وجاهلهم ⑨ والرّضا بالكفر كفر ⑩ والعزم على الكفر كفر في الحال ⑪ وكذا لو تردّد هل يكفر أو لا كفّر في الحال لا مجرد خُطُوبِهِ بباليه من غير إرادة ⑫ وإذا علّق الكفر بأمرٍ مستقبلٍ كفر في الحال اهـ

وقد ذكرَ الفقيه المجاهدُ محمدُ بنُ جُزَيّ الأندلسي رحمة الله جملةً من المُكفِّراتِ المجمع عليها يحسُنُ إيرادها هنا قال رحمة الله لا خلاف في تكفير من نفى الرُّبُوبِيَّةَ أو الوحدانية أو عبدَ مع الله غيره أو كانَ على دينِ اليهودِ أو النَّصارى أو المَجُوسِ أو الصَّابِئِينَ أو قالَ بالحُلُولِ أو التَّناسُخِ أو اعتقدَ أنَّ اللهَ غيرَ حيٍّ أو غيرَ عَلِيمٍ أو نفى عنه صفةً من صفاته<sup>(١)</sup> أي

(١) قوله (أو نفى عنه صفةً من صفاته) يريدُ بذلك صفاتِ الوجودِ والقَدَمِ والوحدانية وعدمِ المشابهة للمخلوقاتِ والقيامِ بالنفسِ والبقاءِ والحياةِ والعِلْمِ والمَشِيئةِ=

الثلاث عشرة الواجب معرفتها أو قال صَنَعَ الْعَالَمَ غَيْرُهُ أَوْ قَالَ هُوَ مُتَوَلِّدٌ مِنْ شَيْءٍ أَوْ ادَّعَى مَجَالِسَةَ اللَّهِ حَقِيقَةً<sup>(١)</sup> أَوْ قَالَ بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ قَالَ بِنُبُوءَةِ أَحَدٍ بَعْدَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ جَوَّزَ الْكَذِبَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْ قَالَ بِتَخْصِيصِ الرِّسَالَةِ بِالْعَرَبِ<sup>(٢)</sup> أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ أَوْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فِي الدُّنْيَا حَقِيقَةً<sup>(٣)</sup> أَوْ كَفَّرَ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ<sup>(٤)</sup> أَوْ جَحَدَ شَيْئًا مِمَّا يُعَلِّمُ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً أَوْ سَعَى إِلَى الْكُنَائِسِ بِزِيٍّ

= وَالْقُدْرَةَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْكَلَامَ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهَا لِلَّهِ تَعَالَى مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ وجودَهُ عَزَّ وَجَلَّ وَبِقَاءَهُ وَحَيَاتِهِ وَعِلْمُهُ وَإِرَادَتُهُ وَقُدْرَتُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَكَلَامُهُ أَنَّ كُلَّ صِفَةٍ مِنْهَا لَيْسَتْ عَلَى مَا نَعْقِلُ مِنَ الْخَلْقِ أَيْ لَيْسَتْ كَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَلَا تُشَبِّهُهَا مِنْ أَيْ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ كَمَا قَالَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَرَدَتْ بِهَا السُّنَّةُ وَنَنْفِي التَّشْبِيهِ عَنْهُ كَمَا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» اهـ فوجودُهُ تَعَالَى بِلَا بَدَايَةٍ وَلَا مَكَانٍ وَبِقَاؤُهُ لَيْسَ بِمُرُورٍ زَمَانٍ وَحَيَاتُهُ لَيْسَتْ بِرُوحٍ وَعِلْمُهُ لَيْسَ بَعْدَ جَهْلِ وَإِرَادَتُهُ لَا يَمْنَعُ نَفَاذَهَا مَانِعٌ وَقُدْرَتُهُ لَا تَقْصُرُ عَنْ شَيْءٍ وَسَمْعُهُ بِلَا أَذْنٍ وَلَا عَالٍ وَبَصَرُهُ بِلَا حَدِيقَةٍ وَلَا شُعَاعٍ ضَوْءٍ وَكَلَامُهُ بِلَا حَرْفٍ أَوْ لُغَةٍ سَبْحَانَهُ لَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ وَلَا حَقِيقَةَ صِفَاتِهِ إِلَّا هُوَ. سَمِير.

(١) قوله (ادَّعَى مَجَالِسَةَ اللَّهِ حَقِيقَةً) أَيْ أَمَّا لَوْ اسْتَعْمَلَ مِثْلَ عِبَارَةِ الذَّاكِرِ جَلِيسُ اللَّهِ وَهُوَ لَا يَفْهَمُ مِنْهَا حَقِيقَةً مَعْنَاهَا بَلْ يَظُنُّ لَهَا مَعْنًى صَحِيحًا فَلَا يُكْفَرُ. سَمِير.

(٢) قوله (أَوْ قَالَ بِتَخْصِيصِ الرِّسَالَةِ بِالْعَرَبِ) أَيْ ادَّعَى أَنَّ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرْسَلٌ إِلَى الْعَرَبِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَمِ. سَمِير.

(٣) قوله (أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ فِي الدُّنْيَا حَقِيقَةً) أَيْ بِعِبَارَةِ [حَقِيقَةً] لِيُخْرِجَ مَا لَوْ أوردَ الْقَائِلُ عِبَارَةً مُشَابِهَةً لِمَا وردَ فِي حَدِيثٍ [إِذَا رَأَيْتُمْ رِيَاضَ الْجَنَّةِ فَارْتَعَوْا] فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ عِنْدُنَا. سَمِير.

(٤) قوله (أَوْ كَفَّرَ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ) أَيْ لِأَنَّ الدِّينَ لَمْ يَصْلُنَا إِلَّا مِنْ طَرِيقِهِمْ فَتَكْفِيرُهُمْ جَمِيعًا أَوْ تَضْلِيلُهُمْ كُلُّهُمْ طَعْنٌ فِي الدِّينِ وَرَفْعٌ لِلثَّقَةِ بِأَحْكَامِهِ فَيَكُونُ الْقَائِلُ بِذَلِكَ كَافِرًا. سَمِير.

## وَمِنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ اسْتُتِيبَ ثَلَاثًا فَإِنْ تَابَ

النَّصَارَى<sup>(١)</sup> أَوْ قَالَ بِسْقُوطِ الْعِبَادَةِ عَنْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ<sup>(٢)</sup> أَوْ جَحَدَ حَرْفًا فَأَكْثَرَ مِنَ الْقُرْءَانِ أَوْ زَادَهُ أَىْ عِنَادًا أَوْ غَيْرَهُ أَىْ عِنَادًا أَوْ قَالَ الْقُرْءَانُ لَيْسَ بِمُعْجِزٍ أَوْ قَالَ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ مَعْنَوِيَّانِ أَوْ قَالَ الْأُئِمَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ<sup>(٣)</sup> اهـ

(وَمِنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ) مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ (اسْتُتِيبَ) وَجُوبًا عَلَى الْإِمَامِ فِي الْحَالِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا أَىْ فِي الْوُجُوبِ وَالْفُورِيَةِ مُقَابَلُهُ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ تُسَنُّ الِاسْتِنَابَةُ وَفِي الثَّانِيَةِ أَنَّهُ يَجِبُ إِمَهَالُهُ (ثَلَاثًا) أَىْ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يُنْفَقُ عَلَيْهِ فِيهَا مِنْ مَالِهِ (فَإِنْ تَابَ) بِعَوْدِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِأَنْ يُقَرَّرَ بِالشَّهَادَتَيْنِ عَلَى التَّرْتِيبِ بِأَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى أَلُوْهِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَوَحْدَانِيَّتِهِ ثُمَّ يَأْتِيَ

(١) قوله (أَوْ سَعَى إِلَى الْكِنَائِسِ بِزَيِّ النَّصَارَى) أَىْ مَعَهُم بِالزِّيِّ الْخَاصِّ بِهِمْ كَالصَّلِيبِ وَالزَّنَارِ. سَمِير.

(٢) قوله (أَوْ قَالَ بِسْقُوطِ الْعِبَادَةِ عَنْ بَعْضِ الْأَوْلِيَاءِ) أَىْ كَمَا زَعَمَ بَعْضُ مُلَاحِدَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ أَنَّ تَمَكُّنَ الْيَقِينِ مِنَ الْقَلْبِ يَرْفَعُ التَّكَالِيفَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بَنُ الْبَنَّا الْبَغْدَادِيُّ كَانَ عِنْدَنَا بِسُوقِ السِّلَاحِ رَجُلٌ كَانَ يَقُولُ الْقُرْءَانُ حِجَابٌ وَالرَّسُولُ حِجَابٌ لَيْسَ إِلَّا عَبْدٌ رَبِّ فَافْتَتَنَ جَمَاعَةٌ بِهِ فَاهْمَلُوا الْعِبَادَاتِ وَاخْتَفَى مَخَافَةُ الْقَتْلِ اهـ قُلْتُ وَكَانَ فِي زَمَانِنَا رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ نَازِمُ الْقَبْرِصِيِّ وَيُلَقَّبُهُ جَمَاعَتُهُ بِالْحَقَّانِيِّ يَقُولُ مِنْ جُمْلَةِ مَقَالَاتٍ أُخْرَى [يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَىِّ جِزْءٍ مِنْ بَدَنِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِأَنَّ نَظْرَهُ يُظَهِّرُ] اهـ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَدُّ عَلَيْهِ مَطْبُوعٌ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ وَحَالِ أَهْلِ النَّارِ. سَمِير.

(٣) قوله (أَوْ قَالَ الْأُئِمَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ) أَىْ كَزَعَمَ بَعْضُ مُلَاحِدَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ أَنَّ الشَّيْخَ الْوَاصِلَ الْمُرَبِّيَّ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ وَكَزَعَمَ بَعْضُ الْغَلَاةِ أَنَّ أُمَّةَ أَهْلِ الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ. سَمِير.



وإلا قُتِلَ ولم يُغَسَّلْ ولم يُصَلَّ عليه ولم يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ⑤  
(فصل) وتارك الصلاة على ضربين أن يتركها غير معتقِدٍ لوجوبها

بالشهادة على حَقِيَّةِ بَعْثَةِ رَسُولِهِ ﷺ (وإلا) بأن لم يَتَّبِ الْمُرْتَدُّ (قُتِلَ) أَيْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ وَجُوبًا بِضَرْبِ عُنُقِهِ لَا بِإِحْرَاقٍ وَتَغْرِيقٍ وَنَحْوِهِمَا لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ أَوْ فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُ الْإِمَامِ عُزِّرَ إِلَّا سَيِّدُ الرَّقِيقِ فَيَجُوزُ لَهُ قَتْلُ رَقِيقِهِ الْمُرْتَدِّ (و) إِذَا قُتِلَ الْمُرْتَدُّ أَوْ مَاتَ بِغَيْرِ قَتْلِ عَلَى الرَّدَّةِ (لَمْ يُغَسَّلْ) وَلَمْ يُكَفَّنْ أَيْ فَلَا يَجْبَانِ وَإِنْ جَازَا (وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ) أَيْ فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الْكُفَّارِ بَلْ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِ بِمَوْتِهِ عَلَى الرَّدَّةِ كَفَرَ (وَلَمْ يُدْفَنْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ) أَيْ يَحْرَمُ دَفْنُهُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ لَكُونِهَا مَوْقُوفَةً لِدَفْنِ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُمْ وَلَا يَجِبُ دَفْنُهُ أَصْلًا كَالْحَرَبِيِّ وَلَكِنْ يُسَنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهِمَا مَا يَقْبَى النَّاسَ رَاحَتَهُمَا ⑥ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ⑤

(فصل) فِي حَكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ ⑤

وَقَدْ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ لَكِنَّ الْمَصْنِفَ رَحِمَهُ اللَّهُ اخْتَارَ أَنْ يَذْكُرَهُ هُنَا فَقَالَ (وَتَارِكُ الصَّلَاةِ) الْمَفْرُوضَةِ أَصَالَةً عَلَى الْأَعْيَانِ وَلَوْ جَمْعَةً وَجِبَتْ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ بَلَا عُذْرٍ مِنْ نَوْمٍ أَوْ نَسْيَانٍ (عَلَى ضَرْبَيْنِ) أَيْ نَوْعَيْنِ وَخَرَجَ بِالْمَفْرُوضَةِ النَّافِلَةُ فَلَا شَيْءَ عَلَى تَارِكِهَا وَبِأَصَالَةِ الْمَنْدُورَةِ وَلَوْ مُؤَقَّتَةً فَلَوْ تَرَكَهَا لَمْ يُقْتَلْ وَبِعَلَى الْأَعْيَانِ فَرَضُ الْكُفَايَةِ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ فَلَا يُقْتَلُ بِتَرْكِهِ (أَحَدُهُمَا) أَيْ أَحَدُ الضَّرْبَيْنِ (أَنْ يَتَرَكَهَا) وَهُوَ مَكْلَفٌ (غَيْرُ مُعْتَقَدٍ لَوْجُوبِهَا) عِنَادًا لَا لَكُونِهِ نَحْوَ حَدِيثِ عَهْدٍ بِإِسْلَامِ

فحكمه حكم المرتد وأن يتركها [كسلاً]<sup>(١)</sup> معتقداً لوجوبها فيستتاب فإن تاب وصلى وإلا

(فحكمه حكم المرتد) وقد تقدّم فيجب استتابته وقتله إن لم يتب ولا يجب غسله ولا تكفينه وتحرم الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين ☉ وإنما ذكر المصنف رحمه الله عبارة أن يتركها مراعاةً للتقسيم وإلا فلا حاجة لذكر الترك إذ مجرد جحود الصلاة كافٍ في كفره حتى لو صلاها وهو جاحدٌ وجوبها أو وجوب ركعة منها كفر لإنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة ونقل الماوردي الإجماع على ذلك وهو جارٍ في جحد كلٍّ مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة ☉ قال الغزالي ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله حالة أسقطت عنه التكاليف بحيث لا تجب عليه الصلاة ولا الصوم ونحوهما وأجلّ له شرب الخمر وأكل أموال الناس كما زعمه بعض من يدعى التصوف وهم الإباحيون فلا شك في وجوب قتله على الإمام أو نائبه اهـ (والثاني أن يتركها) أو شرطاً من شروطها أو ركنًا من أركانها المجمع عليها (كسلاً معتقداً لوجوبها) حتى يخرج وقتها الأصلي ووقت الصلاة التي تجمع معها (فيستتاب) وجوباً ويكفي استتابته في الحال على كلا القولين لأن تأخيرها يفوت صلوات أخرى (فإن تاب وصلى) وهو تفسير للتوبة ترك (وإلا) أى وإن لم يتب حتى خرج وقت العذر والضرورة للصلاة وامتنع من قضائها أى إذا ترك صلاة الظهر أو العصر

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

قُتِلَ حَدًّا وَكَانَ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُسْلِمِينَ [فِي الدَّفْنِ وَالْغَسْلِ وَالصَّلَاةِ] <sup>(أ)</sup> ◎

حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَوْ تَرَكَ الْمَغْرِبَ أَوْ الْعِشَاءَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ  
أَوْ تَرَكَ الصُّبْحَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَمْ يَقْضِ الْمَتْرُوكَ (قُتِلَ  
حَدًّا) لَا كُفْرًا لِحَدِيثِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ  
عَلَى الْعِبَادِ مَنْ أَتَى بِهِنَّ بِتَمَامِهِنَّ كَانَ لَهُ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يَدْخُلَهُ  
الْجَنَّةَ وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ بِتَمَامِهِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ  
يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ إِنْ شَاءَ عَذْبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ اهـ (و) كَانَ  
(حَكْمُهُ حَكْمُ الْمُسْلِمِينَ فِي الدَّفْنِ) فِي مَقَابِرِهِمْ وَأَنَّهُ لَا يُظْمَسُ  
قَبْرُهُ (و) فِي (الْغَسْلِ) وَالتَّكْفِينِ (وَالصَّلَاةِ) عَلَيْهِ ◎ فَإِنْ أَبَدَى  
تَارَكَ الصَّلَاةَ عَذْرًا لَتَرْكِهَا كُنْسيَانِ أَوْ نَحْوَهُ وَلَوْ عَذْرًا بَاطِلًا لَمْ  
يُقْتَلْ لِأَنَّهُ لَمْ يُتَحَقَّقْ مِنْهُ قَصْدُ تَأْخِيرِهَا عَنِ الْوَقْتِ بِلَا عَذْرِ ◎  
وَكَذَا لَوْ أَخْبِرَ بِأَنَّهُ صَلَّى وَلَوْ كَاذِبًا ◎ كَمَا لَا يُقْتَلُ بِتَرْكِ  
الْقَضَاءِ ◎ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ◎



# كتاب الجهاد

## (كتابُ) أحكام (الجهادِ)

أَيِ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَى لِإِقَامَةِ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ٥  
والأصلُ فيه قبل الإجماع آياتٌ وأخبارٌ كقوله تعالى في سُورَةِ  
البقرة ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ وقوله تعالى في سُورَةِ  
التوبة ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾  
وقوله تعالى في سُورَةِ النساءِ ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾  
وحديثُ الشيخين وغيرهما المتواترُ أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى  
يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ الْحَدِيثُ ٥

وَلِلْكَفَّارِ حَالَانِ إِحْدَاهُمَا أَنْ يَكُونُوا بِبِلَادِهِمْ فَالْجِهَادُ فَرَضٌ  
كَفَايَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً عَلَى الْأَقْلِ فَإِذَا فَعَلَهُ مَنْ  
فِيهِ كَفَايَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِينَ وَالثَّانِي أَنْ  
يَدْخُلَ الْكُفَّارُ بِلَدَةً مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِلَادِ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَوْ قَرْيَةً  
مِنْ قَرَاهِمِ أَوْ يَنْزِلُوا فِيهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْهَا فَالْجِهَادُ حِينَئِذٍ  
فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ فَيَلْزَمُهُمْ دَفْعُ الْكُفَّارِ بِمَا يُمَكِّنُ  
مِنْهُمْ وَلَوْ بِضَرْبِ أَحْجَارٍ أَوْ نَحْوِهَا وَيُخْرِجُونَ لِقِتَالِهِمْ حَتَّى  
الصَّبِيَّانُ بِلَا إِذْنِ الْأَوْلِيَاءِ وَالنِّسَاءُ بِلَا إِذْنِ الْأَزْوَاجِ وَالْعَبِيدُ بِلَا  
إِذْنِ السَّادَةِ وَالْمَدِينُونَ بِلَا إِذْنِ أَصْحَابِ الدِّيُونِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ  
كَفَايَةٌ لِدَفْعِهِمْ وَجَبَ عَلَى مَنْ يَلِيهِمْ إِعَانَتُهُمْ فَإِنْ لَمْ يَكْفُوا وَجَبَ

## وشرائط وجوب الجهاد سبع خصال الإسلام و

على مَنْ يَلِيهِمْ حَتَّى يَعْمَ ذَلِكَ كُلَّ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ⑤ ثم إِنَّ الْكَفَايَةَ تحصل بشيئين أحدهما شحن الثغور بجماعة يَكْفُونُ مَنْ بِأَزَائِهِمْ مِنَ الْعَدُوِّ فَإِنْ ضَعُفُوا وَجِبَ عَلَى كُلِّ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُمَدِّوهُمْ بِمَنْ يَتَّقَوْنَ بِهِ عَلَى قِتَالِ عَدُوِّهِمْ وَالثَّانِي أَنْ يَدْخَلَ الْإِمَامُ دَارَ الْكُفَارِ غَازِيًا بِنَفْسِهِ أَوْ يَبْعَثَ جَيْشًا وَيُؤَمِّرَ عَلَيْهِمْ مَنْ يَصْلَحُ لَذَلِكَ وَأَقْلُ مَا يَجِبُ فِي السَّنَةِ مَرَّةً إِنْ لَمْ تَدْعُ الْحَاجَةُ إِلَى زِيَادَةٍ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتْرَكْهُ مِنْذُ أَمْرِهِ بِهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ مَنْ فِيهِ كَفَايَةُ سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِينَ ⑥ وَأَمَّا إِذَا عَجَزَ الْمُسْلِمُونَ عَنْ دَفْعِ الْكُفَارِ بِالْقِتَالِ وَكَانُوا يَنْدَفِعُونَ بِمَصَانِعَةٍ بِدَفْعِ مَالٍ جَازَ ذَلِكَ بَلْ تَحْرَمُ مَقَاتِلَتُهُمْ إِنْ كَانَ قِتَالُهُمْ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَضْطَلِمَ الْكُفَارُ الْمُقَاتِلِينَ وَمَنْ وَرَاءَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَيْ يُبِيدُوهُمْ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِنْ كَانَ نَزْوُلُهَا لِلنَّهْيِ عَنِ التَّقَاعَسِ فِي أَمْرِ الْجِهَادِ لَمَّا قَالَتِ الْأَنْصَارُ إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعَزَّ الْإِسْلَامَ وَأَرَادُوا الْإِنْصِرَافَ عَنِ الْجِهَادِ إِلَى أُمُورِ مَعَايِشِهِمْ لَكُنْهَا عَامَّةُ الْمَعْنَى لِهَذَا وَلِغَيْرِهِ وَالْعِبْرَةُ كَمَا قَالَ الْأُصُولِيُّونَ بَعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ أَهْ وَيَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ وَابِيهَقَيْ لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ قَالُوا وَكَيْفَ يُذِلُّ نَفْسَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ يَتَعَرَّضُ لِمَا لَا يُطِيقُ مِنَ الْبَلَاءِ أَهْ

(وشرائط وجوب الجهاد) حيث وَجِبَ عَلَى الْكَفَايَةِ (سبع خصال) إحداها (الإسلام) فلا جهادَ على كافرٍ (و) الثاني

البلوغ والعقل والحرية والذكورية والصحة والطاقة على القتال ٥ ومن أُسِرَ من الكفار فعلى ضربين ضربٌ يصير<sup>(١)</sup> رقيقاً بنفس السببي

(البلوغ) فلا جهاد على صبي (و) الثالث (العقل) فلا جهاد على مجنون (و) الرابع (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو مبعوضاً ومكاتباً ولو أمره به سيده (و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد على امرأة وخنثى مشكل (و) السادس (الصحة) فلا جهاد على مريض بمرض تعظم مشقته ويمنعه عن الركوب والقتال كحصى مطبقة ولو حضر الواقعة فمرض ولم يمكنه القتال ولو برمي حجارة جاز له الرجوع (و) السابع (الطاقة) بالبدن والمال (على القتال) فلا جهاد على أقطع يد مثلاً ولا على من عدم أهبة القتال كسلاح ومركوب في سفر قصر ونفقة فاضلة عن مؤنة من تلزمه مؤنته ذهاباً وإياباً كما في الحج فإن كان سفر الجهاد دون مسافة القصر لم يشترط المركوب عندئذ إن كان قادراً على المشي ٥ هذا كله إذا لم يطل الكفار بلد المسلمين كما تقدم فإن وطئوها وغشوا المسلمين لزم القتال حينئذ كل مطبق يستوى في ذلك الحر والعبد والرجل والمرأة والأعرج والمريض ٥

(ومن أُسِرَ) أي أسره الإمام أو أمير الجيش أو جند المسلمين (من الكفار على ضربين ضرب) لا تخير فيه للإمام بل (يكون) وفي بعض النسخ يصير (رقيقاً بنفس السببي) أي الأخذ والاستيلاء والقهر كما يرق الحربى الحربى بالقهر

(١) في بعض النسخ يكون. سمير.

وَهُمُ الصَّبِيَّانُ وَالنِّسَاءُ وَضُرْبٌ لَا يَرِقُّ بِنَفْسِ السَّبْيِ وَهُمْ الرِّجَالُ الْبَالِغُونَ  
وَالْإِمَامُ مَخِيرٌ فِيهِمْ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ الْقَتْلُ

(وَهُمُ الصَّبِيَّانُ وَالنِّسَاءُ) أَيْ صَبِيَّانُ الْكُفَّارِ وَنِسَاؤُهُمْ وَيُلْحَقُ بِمَا  
ذَكَرَ الْخُنَاثَى بِفَتْحِ الْخَاءِ وَالْمَجَانِينُ وَعِنْدُ أَيُّ عِنْدَ صَيْرُورَةِ  
الْكَافِرِ رَقِيقًا بِالسَّبْيِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ أَسْرَهُ بَلْ يَكُونُ كَسَائِرِ  
أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ فَيُصْرَفُ خُمُسُهُ فِي مَصْرَفِهِ الَّذِي بَيَّنَّهُ الْمُصَنِّفُ فِي  
الْفَصْلِ الَّذِي يَلِي هَذَا وَالْبَاقِي يُقَسَّمُ بَيْنَ الْغَانِمِينَ لِأَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ السَّبْيَ كَمَا يَقْسِمُ الْمَالَ ⑤ وَيُسْتَتْنَى الزَّوْجَةُ  
الْكَافِرَةُ لِمَنْ كَانَ مُسْلِمًا عِنْدَ السَّبْيِ فَلَا تَرِقُّ ⑥ وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ  
النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُم كَالْخُنَاثَى وَالْمَجَانِينَ نَظَرًا لِحَقِّ  
الْغَانِمِينَ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَأَنْكَرَ قَتْلَ  
النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ أَهْ فَإِنْ قَتَلَهُمُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ضَمِنَ قِيَمَتَهُمْ  
لِلْغَانِمِينَ كَسَائِرِ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ ⑦

(وَضُرْبٌ) ثَانٍ مِنَ الْأَسْرَى (لَا يَرِقُّ بِنَفْسِ السَّبْيِ وَهُمْ  
الرِّجَالُ) مِنَ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ (الْبَالِغُونَ) الْأَحْرَارُ الْعَاقِلُونَ  
(وَالْإِمَامُ) أَوْ أَمِيرُ الْجَيْشِ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ (مَخِيرٌ) فِيهِمْ  
بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ بِالْإِجْتِهَادِ لَا بِالتَّشَهُيِ  
(بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ) أَحَدُهَا (الْقَتْلُ) بِضَرْبِ رَقَبَةٍ لَا بِتَحْرِيقٍ وَتَغْرِيقٍ  
مَثَلًا إِذَا كَانَ فِيهِ إِخْمَادُ شَوْكَةِ الْكُفَّارِ وَإِعْزَازُ الْمُسْلِمِينَ وَإِظْهَارُ  
قُوَّتِهِمْ وَيُسْتَتْنَى عَتِيقُ الْمُسْلِمِ إِذَا التَّحَقَّقَ بِدَارِ الْحَرْبِ وَحَارَبَ  
وَأَسِيرَ لَا يُسَبَى وَلَا يُسْتَرْقُ لِأَنَّ الْوِلَاةَ بَعْدَ ثَبُوتِهِ لَا يَرْتَفَعُ مَعَ

والاسترقاقُ والمَنْ والفديةُ بالمالِ أو بالرجالِ يفعلُ من ذلك ما فيه  
المصلحةُ ٥

كونه حقاً للمسلم (و)الثانى (الاسترقاقُ) بضرب الرِّقِّ عليهم أى  
ضربُ الرِّقِّ لمصلحةِ ككونِ الأسيرِ كثيرَ العملِ ولا رأى له ولا  
شجاعةً ويكونون بعد ذلك كبقيةِ أموالِ الغنيمةِ (و)الثالثُ (المَنْ)  
عليهم بتخليّةِ سبيلهم أى الإنعامُ عليهم بتخليّةِ سبيلهم لمصلحةِ  
إظهارِ عزِّ المسلمين (و)الرابعُ (الفديةُ) إما (بالمالِ) أى من  
مالهم أو من مالنا الذى تحت أيديهم أو بأسلحتنا التى تحت  
أيديهم ومالهم الذى يُفادون به كبقيةِ أموالِ الغنيمةِ يُصرف  
خُمُسُه إلى أهلِ الخمسِ والباقي للغانمين (أو بالرجالِ) الأسرى  
من المسلمين وغيرهم من أسرى المسلمين والذَمِيمِينَ ويجوزُ أن  
يُفادى مشركٌ واحدٌ بمسلم أو أكثرَ ومشركون بمسلم (يُفعلُ)  
الإمامُ (من ذلك) أى من أَلْخِصَالِ الأربعِ بالاجتهادِ (ما فيه  
المصلحةُ) للمسلمين لقوله تعالى ﴿فَمَا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾ أنزله  
اللهُ بعد بدرٍ فى الأسارى فجعلَ النبىَّ ﷺ والمؤمنين بالخيارِ  
فيهم إن شاءوا قتلوههم وإن شاءوا استعبدوهم وإن شاءوا  
فادوهم اهـ رواه البيهقى وغيره عن ابنِ عباسٍ رضى الله عنهما  
اهـ فإن خفى عليه الأخطُ حبسَهُم حتى يظهرَ له الأخطُ  
فيفعله ٥ وخرج بالأصليين الكفارُ غيرُ الأصليين كالمُرتدِّين  
فيطالبهم الإمامُ بالإسلام فإن امتنعوا قتلَهُم ٥ ولا يجوزُ ردُّ  
أسلحةِ الكفارِ التى تحت أيدينا إليهم بمالٍ يبذلونه لنا كما لا  
يصحُّ بيعُ السلاحِ لهم ولكن يجوزُ لنا مفاداةُ أسرانا بِرَدِّ سلاحِ



وَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْأَسْرِ أَحْرَزَ مَالَهُ وَدَمَهُ وَصَغَارَ أَوْلَادِهِ ⑤  
وَيُحْكَمُ لِلصَّبِيِّ بِالْإِسْلَامِ عِنْدَ وَجُودِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ

### الكفار إليهم ⑤

(وَمَنْ أَسْلَمَ) مَنْ الْكَفَّارِ (قَبْلَ الْأَسْرِ) أَيُّ أَسْرِ الْإِمَامِ لَهُ  
(أَحْرَزَ) أَيُّ عَصَمَ بِإِسْلَامِهِ (مَالَهُ) مِنْ أَنْ يُغْنَمَ (وَدَمَهُ) مِنْ أَنْ  
يُسْفَكَ (وَصَغَارَ أَوْلَادِهِ) الْأَحْرَارِ وَمَجَانِيئِهِمْ مِنْ أَنْ يُسَبَّوْا وَحُكِّمَ  
بِإِسْلَامِهِمْ تَبَعًا لَهُ بِخِلَافِ الْبَالِغِينَ مِنْ أَوْلَادِهِ فَلَا يَعَصُمُهُمْ إِسْلَامُ  
أَبِيهِمْ وَالْجَدِّ أَوْ الْجَدَّةِ كَالْأَبِ يَعَصِمُ إِسْلَامُ أَحَدُهُمَا حَفِيدُهُ  
الصَّغِيرَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ أَبَوَيْهِ الْكَافِرِينَ ⑤ وَإِسْلَامُ الْكَافِرِ لَا  
يَعَصِمُ زَوْجَتَهُ عَنِ اسْتِرْقَاقِهَا وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا<sup>(١)</sup> فَإِنْ اسْتُرْقَتْ  
انْقَطَعَ نِكَاحُهَا فِي الْحَالِ لِامْتِنَاعِ نِكَاحِ الْمُسْلِمِ الْأُمَّةَ الْكَافِرَةَ  
وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ زَوْجَةِ الْمُسْلِمِ وَزَوْجَةٍ مَنْ أَسْلَمَ فَإِنَّ زَوْجَةَ  
الْمُسْلِمِ لَا تُسَبَّى كَمَا تَقْدَمُ بِخِلَافِ زَوْجَةٍ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ  
أَسْرِهَا ⑤ وَإِذَا سُبِّتْ زَوْجَةٌ حُرَّةٌ وَرَقَّتْ بِنَفْسِ السَّبِيِّ أَوْ زَوْجٌ  
حُرٌّ وَرَقَّ بِنَفْسِ السَّبِيِّ أَوْ بِالْإِسْتِرْقَاقِ أَوْ سُبِّيًا مَعًا انْفُسَخَ النِّكَاحُ  
بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَا رَقِيقَيْنِ لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ سِوَاءَ سُبِّيًا مَعًا أَوْ سُبَّى  
أَحَدُهُمَا وَإِنَّمَا انْتَقَلَ الْمَلِكُ مِنْ شَخْصٍ إِلَى آخَرَ ⑤

(وَيُحْكَمُ لِلصَّبِيِّ) أَيُّ وَالصَّبِيَّةِ وَالْخُنْثَى الصَّغِيرَةِ (بِالْإِسْلَامِ)  
عِنْدَ وَجُودِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا (أَنْ يُسْلِمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ) فَيُحْكَمُ

(١) قوله (ولو كانت حاملاً) هذا حكمها هي وأما الحمل فيحكم بإسلامه تبعاً  
لأبيه . سمير .

أَوْ يَسِيَّهُ مُسْلِمٌ مُنْفَرِّدًا عَنْ أَبَوَيْهِ أَوْ يَوْجَدَ لَقِيْطًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ٥

بإسلامه ولو حَمَلًا تَبَعًا لَهُ وَإِنْ عَلَا وَكَانَ الْأَقْرَبُ حَيًّا كَمَا تَقَدَّمَ  
وَكَانَ غَيْرَ وَارِثٍ ٥ وَحَكْمُ الْمَجْنُونِ كَالصَّبِيِّ كَمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا ٥  
وَالسَّبَبُ الثَّانِي هُوَ سَبَبُ الْمُسْلِمِ لَهُ وَلِذَا قَالَ الْمَصْنِفُ (أَوْ يَسِيَّهُ  
مُسْلِمٌ) حَالُ كَوْنِ الصَّبِيِّ (مُنْفَرِّدًا عَنْ أَبَوَيْهِ) فَإِنْ سَبِيَ الصَّبِيُّ مَعَ  
أَحَدِ أَبَوَيْهِ فَلَا يَتَّبِعُ الصَّبِيُّ السَّابِيَّ لَهُ وَمَعْنَى كَوْنِهِ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ  
أَنْ يَكُونَ فِي جَيْشٍ وَاحِدٍ وَغَنِيْمَةٍ وَاحِدَةٍ لَا أَنْ مَالَكُهُمَا يَكُونُ  
وَاحِدًا ٥ وَلَوْ سَبَاهُ ذِمِّيٌّ أَوْ مُعَاهِدٌ أَوْ مُؤَمَّنٌ وَحَمَلَهُ إِلَى دَارِ  
الْإِسْلَامِ لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ فِي الْأَصَحِّ بَلْ هُوَ عَلَى دِينِ السَّابِي  
لَهُ وَلَوْ خَالَفَ ذَلِكَ دِينَ أَبَوَيْهِ وَمِنْ هُنَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُ التَّوَافُقِ بَيْنَ  
الْأَوْلَادِ وَالْأَبَوَيْنِ وَبَيْنَ الْأَوْلَادِ بَعْضِهِمْ مَعَ بَعْضٍ فِي الدِّينِ كَمَا  
يُذَكَّرُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ ٥ وَالسَّبَبُ الثَّلَاثُ التَّقَاطُعُ فِي دَارِ  
الْإِسْلَامِ كَمَا بَيَّنَّهُ الْمَصْنِفُ فَقَالَ (أَوْ يَوْجَدُ) أَيِ الصَّبِيِّ (لَقِيْطًا فِي  
دَارِ الْإِسْلَامِ) وَهِيَ الَّتِي اسْتَوْلَى عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ ابْتِدَاءً وَإِنْ  
مَنَعَهُمُ الْكُفَارُ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَطَالَتْ مَدَّةُ مَنَعِهِمْ فَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِ  
الصَّبِيِّ حِينَئِذٍ ٥ وَكَذَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ اللَّقِيْطِ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ أَهْلٌ  
ذِمَّةٌ وَكَانَ فِيهَا مُسْلِمٌ احْتَمَلَ كَوْنُهُ مِنْهُ ظَاهِرًا تَبَعًا لِلدَّارِ وَأَمَّا بَاطِنًا  
فَلَوْ حَكَّى الْكُفَرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ فِي هَذِهِ التَّبَعِيَّةِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَافِرٌ أَصْلَى لَا  
مَرْتَدٌّ ٥ وَكَذَا الْحَكْمُ لَوْ وُجِدَ فِي دَارِ كُفَارٍ سَكَنَهَا مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>

(١) قوله (سكنها مسلم) خرج بذلك مجرد المجتاز فلا عبرة بذلك للحكم بإسلام اللقيط. سمير.

## (فصل) ومن قتل قتيلاً أُعطي سلبه

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ ⑤

(فصل) فِي أَحْكَامِ السَّلْبِ بِمَعْنَى الْمَسْلُوبِ وَقَسَمِ الْغَنِيمَةِ ⑥

وَالسَّلْبُ بِفَتْحِ السِّينِ وَاللَّامِ لَغَةً الْأَخْذُ قَهْرًا ⑦ وَشَرْعًا أَخْذُ مَا يَتَعَلَّقُ بِقَتْلِ كَافِرٍ مِنْ مَلْبُوسٍ وَنَحْوِهِ ⑧ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ بِمَعْنَى الْمَسْلُوبِ لِأَنَّ الْمَصْنِفَ أَوْرَدَهُ فِي الْمَتْنِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ⑨

(وَمَنْ قَتَلَ) فِي سَبِيلِ اللَّهِ (قَتِيلًا) أَيُّ شَخْصًا كَافِرًا ءَالَ أَمْرُهُ بِالْقَتْلِ أَنْ كَانَ قَتِيلًا لَا امْرَأَةً أَوْ صَبِيًّا مِمَّنْ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ (أُعْطِيَ) الْقَاتِلُ سِوَاءَ كَانَ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً أَوْ رَقِيقَ مُسْلِمٍ أَوْ جَمَاعَةً (سَلْبُهُ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ الْإِمَامُ لَهُ ⑩ وَهُوَ أَيُّ السَّلْبُ مَا يَصْحَبُهُ الْحَرْبِيُّ فِي الْقِتَالِ كَثِيَابِهِ الَّتِي عَلَيْهِ وَلَوْ خَلَعَهَا عِنْدَ الْقِتَالِ وَالْخُفَّ وَالرَّانَ وَهُوَ خَفٌّ بِلَا قَدَمٍ يُلْبَسُ لِلْسَّاقِ فَقَطْ وَءَالَاتِ الْحَرْبِ أَيُّ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهَا إِذَا تَعَدَّدَتْ أَفْرَادُهُ فَيَخْتَارُ مِنَ السِّيُوفِ وَاحِدًا وَمِنَ الرِّمَاحِ وَاحِدًا وَهَكَذَا وَكَالْمَرْكُوبِ الَّذِي قَاتَلَ عَلَيْهِ أَوْ أَمْسَكَهُ بِعُنَانِهِ وَكَالسَّرْجِ وَاللِّجَامِ وَمِقْوَدِ الدَّابَّةِ وَالسَّوَارِ وَالطَّوْقِ وَالْمِنْطَقَةِ وَهِيَ الَّتِي يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ وَالْخَاتَمُ وَالنَّفَقَةُ الَّتِي مَعَهُ وَالْجَنْبِيَّةُ أَيُّ الْمَرْكُوبِ الَّذِي يُقَادُّ مَعَهُ ⑪ وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّ الْقَاتِلُ سَلْبَ الْكَافِرِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا وَغَرَّرَ بِنَفْسِهِ أَيُّ خَاطَرَ بِهَا حَالَ الْحَرْبِ فِي قَتْلِهِ وَلَوْ كَانَ مُدْبِرًا بَحِثْ يَكْفِي بِرُكُوبِ هَذَا الْغَرَرِ شَرٌّ ذَلِكَ الْكَافِرِ فَلَوْ قَتَلَهُ وَهُوَ أَسِيرٌ أَوْ نَائِمٌ أَوْ قَتَلَهُ بَعْدَ انْهِزَامِ الْكُفَّارِ أَوْ رَمَاهُ مِنْ صَفِّ الْمُسْلِمِينَ فَلَا سَلْبَ لَهُ ⑫ وَكَفَايَةُ شَرِّ الْكَافِرِ أَنْ يُزِيلَ امْتِنَاعُهُ

كَأَنْ يَفْقَأَ عَيْنِيهِ أَوْ عَيْنَهُ الَّتِي لَيْسَ لَهُ سِوَاهَا أَوْ يَقْطَعُ يَدِيهِ أَوْ رِجْلِيهِ أَوْ يَأْسِرُهُ فَيَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ السَّلْبَ ⑤

والغنيمة مأخوذة من الغنم وهو الربح وهى هنا بمعنى المغنومة فهى فعيلة بمعنى مفعولة ⑤ وشرعاً هى المال أو الاختصاص الحاصل للمسلمين من كفار أصليين حربيين بقتال وإيجاف خيل أو إبل أو سفن ونحوها أى أعمالها وإسراعها وكذا الحاصل بإغارة الرجال وما صالحونا به وما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجده على هيئة اللقطة ولم يكن لمسلم ⑤ ودخل بقولنا الاختصاص الحمر المحترمة والكلب الذى ينفع وخرج بقولنا الحاصل للمسلمين الحاصل للكفار كأهل الذمة من أهل الحرب فليس غنيمة على النصر بل يملكونه ولا يُنزع منهم وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من المرتدين فإنه فى لا غنيمة وما أخذ من كفار أخذه من مسلم بغير حق فيجب رده لصاحبه إن عرف وإلا فهو مال ضائع أمره لبس المال ⑤ وللغانمين التبسط فى الغنيمة بدار الحرب وفى العود منها إلى عمران دار الإسلام بما يعتاد أكله عموماً من قوت وأدم وفاكهة وذبح حيوان لأكله وبما يعتاد علفه للدواب من تبن وفول وشعير من غير توقف على إذن الإمام دون ما تندر الحاجة إليه كدواء وسكر وفانيد فإن احتاج أحدهم إلى ما يتدفأ به من برد أو احتاج مريض إلى شىء من ذلك أعطيه بقيمته أو أعطيه وحسب عليه من سهمه ⑤

وَتُقَسَّمُ الْغَنِيمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى خَمْسَةِ أَخْمَاسٍ فَيُعْطَى أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا لِمَنْ شَهِدَ الْوُقْعَةَ وَ[يُعْطَى] <sup>(١)</sup> لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمٌ ٥

(وَتُقَسَّمُ الْغَنِيمَةُ بَعْدَ ذَلِكَ) أَيْ بَعْدَ إِخْرَاجِ السَّلْبِ مِنْهَا وَكَذَا بَعْدَ إِخْرَاجِ الْمَوْنِ اللَّازِمَةِ كَأَجْرَةِ حِمَالٍ وَرَاعٍ وَغَيْرِهِمَا (عَلَى خَمْسَةِ أَخْمَاسٍ) مَتَسَاوِيَةٍ (فَيُعْطَى أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا) مِنْ عَقَارٍ وَمَنْقُولٍ (لِمَنْ شَهِدَ) أَيْ حَضَرَ (الْوُقْعَةَ) مِنَ الْغَانِمِينَ بَنِيَّةَ الْقِتَالِ وَإِنْ لَمْ يَقَاتِلْ مَعَ الْجَيْشِ وَلِمَنْ حَضَرَ لَا بَنِيَّةَ الْقِتَالِ لَكِنَّهُ قَاتَلَ وَلَا شَيْءَ لِمَنْ حَضَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ وَلَا لِمُرْجِفٍ وَمُتَبِّطٍ وَمُخْذَلٍ <sup>(١)</sup> عَنِ الْقِتَالِ (وَيُعْطَى لِلْفَارِسِ) الْحَاضِرِ الْوُقْعَةَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ بَفَرَسٍ مَهِيًّا لِلْقِتَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَرْكَبْهُ (ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ) سَهْمَانِ لِفَرَسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرَ صَالِحٍ لِقِتَالٍ كَهَرَمٍ وَكَسِيرٍ سَوَاءً كَانَ عَرَبِيًّا أَوْ بَرْدُونًا أَوْ هَجِينًا أَبَوْهُ عَرَبِيًّا أَوْ مُقْرِفًا أُمَّهُ عَرَبِيَّةٌ وَلَوْ مَاتَ الْفَرَسُ فِي أَثْنَاءِ الْقِتَالِ وَسَهْمٌ لَهُ وَلَا يُعْطَى إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ أَفْرَاسٌ كَثِيرَةٌ (وَلِلرَّاجِلِ) أَيِ الْمُقَاتِلِ عَلَى رَجْلَيْهِ (سَهْمٌ) وَاحِدٌ ٥ وَلَا تَسْقُطُ حَصَّةُ الْمُقَاتِلِ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِنْ مَاتَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ وَلَوْ قَبْلَ حِيَازَةِ الْمَالِ بَلْ تَكُونُ لَوَارِثِهِ بِخِلَافِ مَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْقِتَالِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ وَلَا لَوَارِثِهِ ٥

(أ) وزيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (ولا لمُرْجِفٍ وَمُتَبِّطٍ وَمُخْذَلٍ) يُؤْخَذُ مِنَ التَّاجِ أَنَّ الْمُرْجِفَ هُوَ الَّذِي يُؤَلِّدُ الْأَخْبَارَ الْكَاذِبَةَ لِإِقْبَاعِ الْأَضْطِرَابِ فِي جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ أَهْ وَ مِنَ التَّاجِ أَيْضًا أَنَّ الْمُتَبِّطَ هُوَ الْمُعَوَّقُ وَالْمُؤَخَّرُ عَنِ الْقِتَالِ مَعَ الْجَيْشِ أَهْ وَمِنْهُ كَذَلِكَ أَنَّ الْمُخْذَلَّ هُوَ الَّذِي يَحْمِلُ غَيْرَهُ عَلَى خِذْلَانٍ بَاقِيَ الْجَيْشِ وَيُبْطِئُهُ عَنْ نُصْرَتِهِمْ أَهْ سَمِير.

ولا يُسَهَّمُ إلا لمن استكملت فيه خمسُ شرائطِ الإسلامِ والبلوغُ والعقلُ والحريةُ والذكوريةُ فإنْ اختلَّ شرطٌ من ذلك رُضِخَ له ولم يُسَهَّمْ [له] <sup>(١)</sup> ○

ويُقسَمُ الخُمُسُ على خمسةٍ

(ولا يُسَهَّمُ) أى لا يُعطى سهمٌ من الغنيمة (إلا لمن استكملت فيه خمسُ شرائطِ الإسلامِ والبلوغُ والعقلُ والحريةُ والذكوريةُ) ويُزادُ سادسٌ وهو الصحةُ فلا يُسَهَّمُ للزَّمنِ بل يُرَضِّخُ له (فإنْ اختلَّ شرطٌ من ذلك) بأنْ كانَ المُقاتِلُ صغيراً أو مجنوناً أو رقيقاً أو أنثى أو خُنثى أو ذميّاً أو مؤمناً أو مُعاهداً أو زَمِناً (رُضِخَ له ولم يُسَهَّمْ له) والرَّضِخُ لغةُ العطاءُ القليلُ وشرعاً شَيْءٌ دونَ سهمٍ يُعطى للراجلِ وللْفارسِ يجتهدُ الإمامُ فى قَدْرِهِ بحسبِ رأيِهِ فيزيدُ المُقاتِلَ على غيرِهِ والأكثرُ قتالاً على الأقلِّ قتالاً والمرأةُ التى تداوى الجَرْحَى وتَسْقِى العَطَشَى على التى تحفظُ الرَّحْلَ فيفاوتُ فيه بحسبِ قدرِ نفعِ المُرَضِّخِ له بخلافِ سهمِ الغنيمةِ فلا يجتهدُ فيه لأنه منصوصٌ عليه ○ ومَحَلُّ الرِّضْخِ الأُخماسُ الأربعةُ ○ وَيَسْتَحَقُّ الذِّمِّىُّ وَمَنْ أُلْحِقَ بِهِ الرِّضْخُ إِذَا حَضَرَ بِإِذْنِ الإِمَامِ لَا أَفْرَادِ الْجَيْشِ بَلَا اسْتِئْجَارٍ أَوْ إِكْرَاهٍ فَإِنْ اسْتَوْجِرَ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ وَإِنْ أَكْرَهَ اسْتَحَقَّ أَجْرَةُ الْمِثْلِ ○

(ويُقسَمُ الخُمُسُ) الباقي بعد الأُخماسِ الأربعةِ (على خمسةٍ

(أ) وزيادة من بعض النسخ. سمير.

أَسْهُمُ سَهْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصْرَفُ بَعْدَهُ لِلْمَصَالِحِ وَسَهْمٌ لِدَوَى الْقُرْبَى  
وَهُم بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ

أَسْهُمُ) على مُقْتَضَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ ﴿وَأَعْلَمُوا  
أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَأَلْيَتَمَىٰ  
وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ فَمِنْهُ (سَهْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ) ﷺ وَهُوَ الَّذِي  
كَانَ لَهُ فِي حَيَاتِهِ (يُصْرَفُ بَعْدَهُ لِلْمَصَالِحِ) الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْمُسْلِمِينَ لَا  
الْكَافِرِينَ كَالْقَضَاةِ الْحَاكِمِينَ فِي الْبِلَادِ وَلَوْ أَغْنِيَاءَ دُونَ قَضَاةِ  
الْعَسْكَرِ فَإِنَّهُمْ يُرْزَقُونَ مِنَ الْأَخْمَاسِ الْأَرْبَعَةِ وَلِعُلَّمَاءِ التَّفْسِيرِ  
وَالْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَنَحْوِهَا وَلَوْ أَغْنِيَاءَ وَلِلْمُعَلِّمِينَ وَالْمُتَعَلِّمِينَ  
فَيُعْطُونَ مَا يَكْفِيهِمْ لِيَتَفَرَّغُوا لِذَلِكَ وَلَا يَشْتَغَلُوا عَنِ التَّعْلِيمِ  
وَالتَّعَلُّمِ وَلِلْمُؤَدِّينَ وَمُعَلِّمِي الْقُرْآنِ وَلِسِدِّ الثُّغُورِ وَهِيَ الْمَوَاضِعُ  
الْمَخُوفَةُ مِنَ اطِّارِفِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَلَصِّقَةُ لِبِلَادِ الْكُفْرِ  
وَالْمِرَادُ بِذَلِكَ شَحْنُهَا بِمَا يَكْفِي مِنَ الرِّجَالِ وَعَالَاتِ الْحَرْبِ  
وَفِي التَّنْبِيهِ أَنَّ أَهْمَهَا سِدُّ الثُّغُورِ لِأَنَّ فِيهِ حِفْظَ الْمُسْلِمِينَ ①  
وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ مِنَ الْمَصَالِحِ فَالْأَهَمُّ ② (و) مِنْهُ (سَهْمٌ  
لِدَوَى الْقُرْبَى) أَيْ قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (وَهُم بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو  
الْمُطَّلِبِ) ③ أَيْ مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِمَا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ لَا الْأُمِّ وَيَشْتَرِكُ

(١) قوله (وهم بنو هاشم وبنو المطلب) ليُعلم أن هاشمًا والمطلب وعبد شمس  
ونوفلاً كانوا إخوة أولادًا لعبد مناف الثلاثة الأول إخوة أشقاء ونوفل أخوهم  
لأبيهم لكن لا يُعطى من هذا السهم إلا بنو هاشم وبنو المطلب لأن الرسول  
ﷺ لم يعط غيرهما مع سؤال بنى الآخرين له كما روى البخاري عن جبير بن  
مطعم رضي الله عنه أنه سأل ذلك هو وعثمان بن عفان قال مشيت أنا وعثمان  
بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا أعطيت بنى هاشم وبنى المطلب من=

### وسهمٌ لليتامى وسهمٌ للمساكين وسهمٌ لأبناء السبيل ⑤

فى ذلك الذكر والأنثى والخُنثى والغنى والفقر ويجبُ تميمهم بالعطاء لكن يُفْضَلُ الذكرُ فيُعْطى مثلَ حظِّ الأنثيين ⑤ (وسهمٌ لليتامى) المسلمين جمع يتيم وهو الصبيُّ غيرُ البالغ الذى لا أب له وإن كان له جدٌّ إلا إذا كان له جدٌّ تجبُ نفقةُ اليتيم عليه لأنه عندئذٍ مكفَى بنفقةِ جدِّه فيُعْطى سواءً كان ذكراً أم أنثى قُتل أبوه فى الجهاد أو لا بشرطى الإسلام والفقر ⑤ ولا تجبُ التسويةُ بين الأيتام بل يجوزُ تفضيلُ بعضهم على بعضٍ بالاجتهاد ولا يجبُ تميمهم ⑤ (وسهمٌ للمساكين) ومثلهم الفقراء كما هو معلومٌ ولا يُشترطُ كونُهُم من مساكين المجاهدين ⑤ (وسهمٌ لابن السبيل) والمراد به مَنْ ينشئُ سفرًا مباحًا من بلد الغنيمة ولا يجدُ مؤنةَ السفر أو يكونُ مجتازًا ببلدها فيحتاجُ المالَ لإكمال سفره وعودته إلى بلده على وزان ما تقدم فى كتاب الزكاة ⑤ ويُصَدَّقُ ابنُ السبيل بلا يمينٍ ولا يُشترطُ عدمُ قدرته على الاقتراض ⑤ فلو لم يدفع السلطان إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال قال الغزاليُّ القياسُ أنه يجوزُ أن يأخذَ قدرَ ما يُعْطى وهو حصتهُ اهـ وأقره عليه فى المجموع وقال الخطيبُ الشَّرينى هو الظاهر اهـ

= خُمس خَبِير وتركنا ونحن وهم بمنزلةٍ واحدةٍ منك فقال إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيءٌ واحد اهـ قال جُبَيْر ولم يقسم رسول الله ﷺ لبنى عبد شمس ولا بنى نوفل بشيءٍ اهـ وجُبَيْرٌ من بنى نوفل وعثمانٌ من بنى عبد شمس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. سمير.



(فصل) وَيُقَسَّمُ مَالُ الْفَيْءِ عَلَى خَمْسٍ فَرَقٍ يُصْرَفُ خُمُسُهُ عَلَى مَنْ يُصْرَفُ عَلَيْهِمْ خُمُسُ الْغَنِيمَةِ وَيُعْطَى أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِلْمُقَاتِلَةِ

(فصل) فِي قَسَمِ الْفَيْءِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهِ ٥

وَالْفَيْءُ لُغَةً مَأْخُودٌ مِنْ فَاءٍ إِذَا رَجَعَ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الْمَالِ الرَّاجِعِ مِنَ الْكُفَّارِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ٥ وَشَرْعًا هُوَ مَالٌ أَوْ اخْتِصَاصٌ حَصَلَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ كُفَّارٍ بِلَا قِتَالٍ وَلَا إِيجَافٍ خِيَلٍ وَلَا إِبِلٍ كَجَزِيَّةٍ وَخَرَاجٍ وَمَالٍ تَرَكَهُ الْكُفَّارُ فِرْعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِتَالِ وَمَالٍ ذِمِّيٍّ لَا وَارَثَ لَهُ وَعُشْرٌ تِجَارَةِ الْكُفَّارِ إِذَا دَخَلُوا دَارَنَا بِهَا بِأَذْنِنَا وَتَرْكَةِ الْمُرْتَدِّ ٥ وَالْأَصْلُ فِيهِ ءَايَةُ الْحَشْرِ ﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ ٥

(وَيُقَسَّمُ مَالُ الْفَيْءِ) وَمَا أُلْحِقَ بِهِ مِنْ اخْتِصَاصٍ (عَلَى خَمْسٍ فَرَقٍ) أَيُّ خَمْسَةِ أَخْمَاسٍ مُتَسَاوِيَةٍ وَ(يُصْرَفُ خُمُسُهُ) وَجُوبًا (عَلَى مَنْ يُصْرَفُ عَلَيْهِمْ خُمُسُ الْغَنِيمَةِ) أَيُّ عَلَى الْأَصْنَافِ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ يُصْرَفُ عَلَيْهِمْ خُمُسُ الْغَنِيمَةِ وَسَبَقَ بَيَانُهُمْ قَرِيبًا سَهْمَ لِرَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُصْرَفُ بَعْدَهُ لِلْمَصَالِحِ وَسَهْمَ لَذَوِي الْقُرْبَى وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلِبِ وَسَهْمَ لِلْيَتَامَى وَسَهْمَ لِلْمَسَاكِينِ وَالْفُقَرَاءِ وَسَهْمَ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ ٥ (وَيُعْطَى أَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا لِلْمُقَاتِلَةِ) الْمُرْتَزِقَةِ وَهُمْ الْأَجْنَادُ الَّذِينَ عَيَّنَهُمُ الْإِمَامُ لِلْجِهَادِ وَأُثْبِتَ أَسْمَاءُهُمْ فِي دِيْوَانِ الْمُرْتَزِقَةِ وَسُمُّوا مُرْتَزِقَةً لِأَنَّهُمْ طَلَبُوا الرِّزْقَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بَانْقِطَاعِهِمْ عَنْ عَوَالِقِ الدُّنْيَا

## وفى مصالح المسلمين ٥

للجهاد فى سبيل الله والذَّبِّ عن دين الله تعالى ٥ وإنما يُعْطَوْنَ مِنَ الْقَيْءِ لَا مِنَ الزَّكَاةِ بعد اتِّصافهم بالإسلام والتكليف والحرية والذكورية والصَّحَّةِ إذ لَا يُثَبَّتُ فى الديوانِ مَنْ لَيْسَ بهذه الصفة فيفَرِّقُ الإمامُ عليهم الأُخماسَ الأربعةَ وَلَا يُسَوِّى بينهم بخلاف الغنيمة فى ذلك بل يُعْطِيهِمْ على قدر حاجاتهم وإنْ لَمْ تَتَسَاوَ فَيُبَحِّثُ عن حالِ كُلِّ واحدٍ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ وعن عياله اللازمة نفقتهم من أولاد وزوجات ورقيق بحاجة الغزو أو للخدمة إن اعتادوها فإن لم يكن له رقيق يُعْطَى ما يحتاجه من الرقيق لذلك وما يكفيهم نفقةً وكسوةً وغير ذلك ليتفرَّغَ معيَلُهُم للجهاد فإن زادت حاجته بزيادة ولدٍ أو حدوث زوجة زاد له ويراعى فى الحاجة حاله مِنَ الْمَرْوَةِ وَضِدِّهَا والزمانَ والمكانَ والرُّخْصَ والغلاء ٥ والمَرْوَةُ صفةٌ نَفْسَانِيَّةٌ تَحْمِلُ مُرَاعَاتِهَا الإنسانَ على الْوُقُوفِ عِنْدَ مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ وَجَمِيلِ الْعَادَاتِ ٥

(و) إذا فضلَ عن حاجات الْمُرتَزِقَةِ شَيْءٌ صُرِفَ (فى مصالح المسلمين) مِنْ إِصْلَاحِ الْحَصُونِ وَالشُّغُورِ وَمِنْ شِرَاءِ سِلَاحٍ وَخَيْلٍ عَلَى الْأَصَحِّ<sup>(١)</sup> ٥ وَتَقَدَّمَ أَنَّ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعُلَمَاءَ بَلْ عَدَّ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيَّ مِنْهَا زِيَادَةً عَلَيْهِمُ الْأُئِمَّةُ وَأَهْلَ عِلْمِ الشَّرْعِ وَعَالَتِهِ وَطَالِبِيهِ وَحِفَاطَ الْقُرَّاءِ قَالَ وَيُعْطَى هَؤُلَاءِ وَلَوْ مَعَ الْغِنَى ثُمَّ قَالَ وَذَلِكَ لِأَنَّ بِهِؤُلَاءِ يُحْفَظُ الْمُسْلِمُونَ أَهْدَ وَيَجُوزُ صَرْفُ الْفَاضِلِ

(١) قوله (على الأصح) هو عبارة النووي فى المنهاج وأما الغزى فعبرَ هنا بقوله (على الصحيح) ولا يخفى الفرقُ بين العبارتين. سَمِير.

(فصل)

إلى أهل الديوان أيضاً على قدر مؤوناتهم فمن احتاج ألفين مثلاً يُعطى من الفاضل ضعف من يحتاج ألفاً ⑤

ومن مات من المرتزقة دُفع إلى من كانت تلزمه نفقته من أربعة أخماس الفىء كفايته فيعطون بعده كفايتهم إلى أن تُنكح الأنثى من زوجة وبنات أو تستغنى ولو بكسب وحتى يستقل ذكر بكسب يكفيه وإن لم يبلغ ⑥ واستنبط التقي السبكي رحمه الله تعالى من هذه المسئلة وأقره عليه غيره أن الفقيه أو المدرس إذا مات تُعطى زوجته وأولاده مما كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيباً في العلم كالترغيب في الجهاد فإن فضل المال عن كفايتهم صُرف المال لمن يقوم بالوظيفة اه قلت الحاجة في زماننا قائمة أشد إلحاحاً من السابق يُعطى مشايخ الحق أهل العلم المدرسون الدعاة إلى دين الله سبحانه من مال المصالح ما يكفيهم ويكفي مئونهم في حياتهم وبعد موتهم ليفرغوا لنشر دين الله عز وجل ونصرة مذهب أهل السنة إذ هم كالمجاهدين في سبيل الله الذين يغزون لنصرة دين الله عز وجل وهل هم إلا قائمون بسد الثغرات التي فُتحت في وجوه المسلمين بل في أكبادهم ولا تغفل عما نصوا عليه من أن سد الثغور هي أهم المصالح التي تُقدّم على غيرها وما في ذلك من الإشارة اه

(فصل في أحكام الجزية ⑤)

وهي لغة اسم لإخراج مجعول على أهل الذمة سُميت بذلك لأنها جَزَتْ عن القتل أي كَفَتْ عن قتلهم في دارنا ⑥ وشرعاً

مَالٌ يَلْتَزِمُهُ كَافِرٌ مَخْصُوصٌ بِعَقْدٍ مَخْصُوصٍ ٥ وَقَدْ تَطَلَّقَ عَلَى الْعَقْدِ نَفْسِهِ ٥ وَهِيَ تُؤْخَذُ مِنَ الْكَفَارِ لِإِذْلَالِهِمْ وَلِتَحْمِلَهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا سِيَّمَا إِذَا خَالَطُوا أَهْلَهُ وَعَرَفُوا مُحَاسَنَةَ لَا لِتَقْرِيرِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ<sup>(١)</sup> ٥ وَأَخَذَهَا مُعَيًّا بِنَزُولِ سَيِّدِنَا عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَمَا صَحَّ فِي أَحَادِيثِ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَأَحْمَدَ وَالْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِمْ فَلَا جَزِيَّةَ بَعْدَ نَزُولِهِ بَلْ لَيْسَ لِلْكَافِرِ عِنْدُنَا إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ الْقَتْلُ ٥

وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ ٥

ثُمَّ إِنَّ الْعُقُودَ الَّتِي تُفِيدُ الْكَافِرَ الْأَمَانَ ثَلَاثَةٌ أَمَانٌ وَهَدَنَةٌ وَجَزِيَّةٌ وَذَلِكَ أَنَّ التَّامِينَ إِنْ تَعَلَّقَ بِمَحْصُورِينَ فَهُوَ الْأَمَانُ أَوْ بغيرِ مَحْصُورِينَ كَأَهْلِ إِقْلِيمٍ أَوْ بَلَدٍ فَإِنْ كَانَ إِلَى غَايَةٍ فَهُوَ الْهَدَنَةُ أَوْ لَا إِلَى غَايَةٍ فَالْجَزِيَّةُ وَالْأَخِيرَانِ مَخْتَصَّانِ بِالْإِمَامِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ ٥

وَأَرْكَانُ الْجَزِيَّةِ خَمْسَةٌ عَاقِدٌ وَمَعْقُودٌ لَهُ وَمَكَانٌ وَمَالٌ وَصِیْغَةٌ فَالْعَاقِدُ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ الْخَاصُّ الَّذِي أَذِنَ لَهُ فِي عَقْدِ الْجَزِيَّةِ فَلَا يَصِحُّ عَقْدُهَا مِنَ النَّائِبِ الْعَامِّ<sup>(٢)</sup> وَلَا مِنَ الْآحَادِ وَيُشْتَرَطُ فِي

(١) قوله (لا لتقريرهم على الكفر) أى لا موافقةً ورضاً بالكفر منهم ولا إذنًا لهم به . سمير .

(٢) قوله (فلا يصحُّ عقدها من النائب العام) أى كالوزير الذى فوض إليه أموره فلا يعقدها إلا إن صرح له بها . سمير .

## وشرائط وجوب الجزية خمس خصال البلوغ والعقل

الصيغة عدم التعليق والتأقيت فيقول مثلاً أقررتكم بدار الإسلام غير الحجاز أو أذنت في إقامتكم بدار الإسلام على أن تبدلوا الجزية وتنقادوا لحكم الإسلام<sup>(١)</sup> ويُشترط قبولهم لفظاً ويصح أن يتدبى الكافر الصيغة كأن يقول للإمام أقررنى بدار الإسلام على كذا وكذا فيقول له الإمام أقررتك بها على كذا وكذا ٥ وإن طلبها الكافر الذى يُقرُّ بها وجب على الإمام إجابته إليها إن أمنا غائلته ومكيدته إلا أن يكون أسيراً أو جاسوساً يُخشى شره فلا يجب ذلك ٥

(وشرائط وجوب الجزية) على المعقود له (خمس خصال) فإذا وُجدت هذه الشروط في أحد وعقدت له الجزية تناول العقد أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده ومجانينهم وإن لم يشترط دخولهم ٥ والمذهب ثبوتها في حق زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجير وفقير لأنها كأجرة الدار فإذا تمت السنة وهو معسر بقيت في ذمته حتى يُوسر ٥

أحد هذه الخصال الخمس (البلوغ) فلا جزية على صبي (و) ثانيها (العقل) فلا جزية على مجنون أطبق جنونه فإن تقطع جنونه قليلاً كساعة من شهر لزمته الجزية أو كثيراً كيوم يُجن فيه

(١) قوله (وتنقادوا لحكم الإسلام) المراد الحكم الذى يعتقدون تحريمه كزنى وسرقه دون غيره ممّا لا يعتقدون حرمة كسب الخمر ونكاح المجوسى المحارم. سمير.

والحرية والذكورية وأن يكون من أهل الكتاب أو ممن له شبهة كتاب ٥

ويوم يُفَيَّق فيه لُفِّقَت أيامُ الإفَاقَةِ فإن بلغت سنةً وجبَتْ جزيتها (و) تَأَلُّهَا (الحرية) الكاملة فلا جزية على رقيقٍ إجماعاً ولا على سَيِّدِهِ عنه كذلك والمكاتبُ والمُدَبَّرُ والمُبْعَضُ كالقِنَّ (و) رابعها (الذكورية) يقيناً فلا جزية على امرأةٍ وخنثى (و) خامسها (أن يكون) الذى تُعقد له الجزية (من أهل الكتاب) اليهود والنصارى الذين علم دخول أولِ آبائهم فى دينهم قبل النسخ ولو بعد التبديل فلا يُقَرُّ بالجزية من تهوّد بعد بعثة عيسى أو تنصّر بعد سيدنا محمدٍ عليه وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام فإن شككنا فى وقت تهوّده أو تنصّره فلم يُعرَف أَدخل فى ذلك الدين قبل النسخ أو بعده عُقِدَتْ له تغليياً لحقن الدماء (أو ممن له شبهة كتاب) كالمجوس فتُعقد لِرِزَاعِمِ التمسك بصحف إبراهيم المنزلة عليه أو بزبور داود المنزل عليه ٥ وكذا تُعقد لِمَن أحدُ أبويه وثنيّ والآخر كتابيّ إلا أن يختارَ غيرَ دينِ الكتابيّ ٥ وأما السامرة فإن لم يخالفوا اليهود فى أصل دينهم وهو نبئهم وكتابهم عُقِدَتْ لهم الجزية ولو خالفوهم فى الفروع وإلا فلا تُعقد لهم وكذلك الصابئة فإن لم يخالفوا النصارى فى ذلك عُقِدَتْ لهم الجزية فلو أشكل أمرهم عُقِدَتْ لهم تغليياً لحقن الدماء ٥

وأما المكانُ فهو دارنا ما عدا الحجازَ وهو اليمامةُ مدينةً إلى ناحية اليمنِ بينها وبينَ مكة أربعَ مراحلَ ومكةُ والمدينةُ وما يُنسبُ إليهما من قُرَى كجُدَّةَ وَيَنبُعَ وخيبرَ والطائفَ ومن جبالِ

وأقلُّ الجزية دينارٌ في كلِّ حَوْلٍ ويؤخذُ من المتوسطِ دينارانِ ومن  
الموسرِ أربعةَ دنانيرَ

وطريقُ مُمْتَدَّةٍ فَيُمنَعُ الذِّمِّيُّ الإقامةَ به كما يُمنَعُ من دخوله إلا  
بإذنِ الإمامِ ولا يُؤَدَّنُ له في الدخولِ إلا لمصلحةٍ نعم لا يَأْدُنُ  
الإمامُ له في دخولِ حرمِ مكةَ ولو لِمَنْفَعَةٍ وذلك لأنهم أخرجوا  
النبيَّ ﷺ منه فَعَوَّقُوا بِالْمَنْعِ من دخوله بكلِّ حالٍ ٥

(وأقلُّ) ما يجب في (الجزية) على كلِّ كافرٍ فقيرٍ أو غنيٍّ  
حالٍ قَوَّتِنَا (دينارٌ في كلِّ حَوْلٍ) وتجاوزُ بأقلِّ في حالٍ ضعفنا  
ولا حدًّا لأكثرِها ولا تُعَقَّدُ على ما قيمته دينارٌ فإنَّ قيمته قد  
تنقصُ عن ذلك في خلالِ العامِ أو عَاجِرِهِ عند الدفع ولكن تُعَقَّدُ  
عليه ثم يأخذُ الإمامُ قيمته إن رأى ذلك ٥ (و) يُسَنُّ للإمام أن  
يُمَاكِسَ مَنْ عَقَدَتْ له الجزيةُ أَى أن يشاحِحَهُمْ فيطلبَ منهم  
الزيادةَ على الدينارِ كأنَّ (يُؤْخَذُ مِنَ المتوسطِ) الحالِ (دينارانِ)  
ومن الموسرِ أربعةَ دنانيرَ استحبابًا) إن لم يكن كلُّ منهما سفيهاً  
فإن كان سفيهاً لم يُمَاكِسِ الإمامُ وليُّه ٥ ومتى أمكنه أن يعقدَ  
بأكثرَ من دينارٍ لم يجز أن يعقدَ بما دون ذلك إلا لمصلحةٍ لأنه  
متصرفٌ للمسلمين فلا يتصرفُ لهم إلا بالمصلحة فإنَّ أبوا  
عَقْدَها إلا بدينارٍ أُجِيبوا لأنه الواجبُ ٥ ثم إن عقدَ الإمام على  
الأشخاص بأن قال مثلاً أنت متوسط فأخذ منك دينارين ولاَ خَرَ  
أنت موسرٌ فلا أعقدُ لك إلا بأربعةَ دنانيرَ وجب على الذِّمِّيِّ دفعُ  
القدر الذي عُقِدَ عليه وإن افتقرَ بعد ذلك وعجز عنه فيصيرُ ديناً  
في ذِمَّتِهِ وأما إن عقدَ الإمام على الأوصاف بأن قال للكفار

ويجوزُ أن يشترطَ عليهم الضيافة فضلاً عن مقدار الجزية ⑤  
ويتضمنُ عقدَ الجزية أربعة أشياء أن يؤدوا الجزية وأن تجرى عليهم  
أحكام الإسلام وأن لا يذكروا دين الإسلام إلا بخير

عقدت لكم الجزية على أن المتوسط عليه ديناران والموسر عليه  
أربعة دنانير فيعتبر المتوسط واليسار بأخر الحول حينئذ ⑥

(ويجوزُ) أى يُسنُّ للإمام إذا صالح الكفار فى بلدهم لا فى  
دار الإسلام (أن يشترطَ عليهم) أى على غير فقرائهم من موسرٍ  
ومتوسط (الضيافة) لمن يمر بهم من المسلمين المجاهدين  
وغيرهم ثلاثة أيام فأقل (فضلاً) أى زيادةً (عن مقدار) أقل  
(الجزية) الذى هو دينار كل سنة إن رضوا بالضيافة ⑦

(ويتضمنُ) أى يستلزم (عقدَ الجزية) بعد صحته (أربعة أشياء)  
أحدها (أن يؤدوا الجزية) وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور  
لا على وجه الإهانة وأما الصغار فهو حاصل لهم بجريان  
أحكام الإسلام عليهم مع عدم اعتقادهم لها (و) الثانى (أن  
تجرى عليهم أحكام الإسلام) فيضمنون ما يتلفونه على  
المسلمين من نفس ومال كما نضمن ما نتلفه عليهم من نفس  
ومال وإن فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقه أقيم عليهم  
الحد بخلاف ما لا يعتقدون حرمة كشرب الخمر ولا تُتلف  
خمورهم إلا إذا أظروها فمن أتلّفها من غير إظهار عصى ولا  
ضمان عليه إذ لا قيمة لها (و) الثالث (أن لا يذكروا دين  
الإسلام إلا بخير) فمتى طعنوا فى الإسلام أو القرءان بما لا



وَأَنْ لَا يَفْعَلُوا مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

يَدِينُونَ بِهِ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ إِنْ شُرِطَ الْإِنتِقَاضُ بِذَلِكَ وَإِلَّا فَلَا لَكُنْهُمْ يُمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ ذَلِكَ بَيْنَنَا فَإِنْ أَظْهَرُوهُ عَزَّرُوا (و)الرَّابِعُ (أَنْ لَا يَفْعَلُوا مَا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ) فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ كَأَنْ قَاتَلُوهُمْ بِلَا شَبَهَةٍ أَوْ امْتَنَعُوا مِنْ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ أَوْ مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِمْ أَوْ عَاوَوْا مِنْ يَطَّلِعَ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَيَنْقُلُهَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ أَوْ دَلُّوا هُمْ أَهْلَ الْحَرْبِ عَلَى عَوْرَةٍ لَنَا أَوْ دَعَوْا مُسْلِمًا لِلْكَفْرِ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ مَا لَوْ زَنَّا أَحَدُهُمْ بِمُسْلِمَةٍ وَلَوْ بِصُورَةٍ نِكَاحٍ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا أَوْ قَذَفَهُ وَيُقَامُ عَلَيْهِ مُوَجَّبٌ مَا فَعَلَهُ مِنْ حَدٍّ أَوْ تَعْزِيرٍ ٥ وَمِنْ انْتَقَاضِ أَمَانِهِ لَمْ يَنْتَقِضْ أَمَانُ ذَرَارِيِّهِ ٥

وَيَلْزِمُ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ عَقْدِ الذِّمَّةِ الصَّحِيحِ الْكَفُّ عَنْهُمْ نَفْسًا وَمَالًا وَمَا يُقَرُّونَ عَلَيْهِ كَخَمْرِ وَخَنْزِيرٍ لَمْ يَظْهَرُوا هُمَا لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بَغَيْرِ طَيْبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ اهـ

وَإِنْ كَانُوا فِي بَلَدِنَا أَوْ فِي بَلَدٍ مُجَاوِرٍ لَنَا لَزِمْنَا دَفْعَ أَهْلِ الْحَرْبِ عَنْهُمْ وَكَذَا إِنْ كَانُوا بِدَارِ حَرْبٍ فِيهَا مُسْلِمٌ أَوْ شُرِطَ الدَّفْعُ عَنْهَا فَيَلْزِمُنَا الدَّفْعُ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانُوا بِدَارِ حَرْبٍ لَمْ تَكُنْ بِجَوَارِنَا وَلَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ وَلَمْ يُشْرَطِ الدَّفْعُ عَنْهُمْ إِذْ لَا يَلْزِمُنَا الدَّفْعُ عَنْهَا ٥

وَيُعْرِفُونَ بِلُبْسِ الْغِيَارِ وَشَدِّ الزُّنَّارِ وَيُمْنَعُونَ مِنْ رُكُوبِ الْخَيْلِ ⑤

(وَيُعْرِفُونَ)<sup>(١)</sup> أَيْ يَتَمَيِّزُونَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِمْ فِي عَقْدِ الْجَزِيَةِ (بِلُبْسِ الْغِيَارِ) بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَهُوَ تَغْيِيرُ اللَّبَاسِ بِأَنْ يَخِيطَ الذِّمِّيُّ عَلَى ثَوْبِهِ شَيْئًا يَخَالِفُ لَوْنَ ثَوْبِهِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الْكَتْفِ وَالْأُولَى بِالْيَهُودِيِّ الْأَصْفَرُ وَبِالنَّصْرَانِيِّ الْأَزْرَقُ أَوْ الْأَكْهَبُ<sup>(٢)</sup> وَبِالْمَجُوسِيِّ الْأَسْوَدُ وَالْأَحْمَرُ وَمَنْ لَبَسَ مِنْهُمْ قَلَنْسُوَةً مَيَّزَهَا عَنْ قَلَانِسِنَا بِعَلَامَةٍ فِيهَا ⑤ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْجُمْهُورِ وَجُوبُ أَخَذِهِمْ بِلُبْسِ الْغِيَارِ ⑤ وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتَنِ يُؤْخَذُونَ بَدَلًا يُعْرِفُونَ وَهِيَ عِبَارَةُ النُّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ⑤

(و) يَكْفِي عَنِ الْغِيَارِ (شَدُّ الزُّنَّارِ) وَهُوَ بَزَائِ مَعْجَمَةِ خِيْطٌ غَلِيْظٌ يُشَدُّ فِي الْوَسْطِ فَوْقَ الثِّيَابِ وَلَا يَكْفِي جَعْلُهُ تَحْتَهَا حَتَّى إِنَّ الْمَرْأَةَ وَإِنْ كَانَتْ تَشُدُّهُ تَحْتَ الْإِزَارِ إِلَّا أَنَّهَا تُظْهَرُ شَيْئًا مِنْهُ وَيَسْتَوِي فِيهِ سَائِرُ الْأَلْوَانِ ⑤ وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمَصْنَفِ أَنَّهُمْ يُؤْمَرُونَ بِالزُّنَّارِ مَعَ الْغِيَارِ وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا بَلْ هُوَ لِلتَّأَكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي الشَّهْرَةِ وَالتَّمْيِيزِ وَيُكْتَفَى بِأَحَدِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ ⑤

وَيُمْنَعُونَ فِي بِلَادِنَا مِنْ رُكُوبِ الْخَيْلِ النَّفِيسَةِ وَغَيْرِهَا وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْ رُكُوبِ الْحَمِيرِ وَلَوْ كَانَتْ نَفِيسَةً كَمَا يُمْنَعُونَ مِنْ

(١) قَوْلُهُ (وَيُعْرِفُونَ) قَالَ الْغَزِيُّ (وَقَوْلُ الْمَصْنَفِ يُعْرِفُونَ عَبَّرَ بِهِ النُّوَوِيُّ أَيْضًا فِي الرُّوْضَةِ تَبَعًا لِأَصْلِهَا) أَهْ قُلْتُ وَلَيْسَ فِي مَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِنْ نَسَخِ الرُّوْضَةِ ذَلِكَ أَهْ

سَمِير .

(٢) قَوْلُهُ (الْأَكْهَبُ) أَيِ الرَّمَادِيِّ . سَمِير .

إِسْمَاعِيهِمُ الْمُسْلِمِينَ قَوْلَ الشِّرْكِ كَقَوْلِهِمُ اللَّهُ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ تَعَالَى  
اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عَلَوًّا كَبِيرًا ① وَيَحْرُمُ تَصْدِيرُهُمْ لِمَجْلِسٍ فِيهِ مُسْلِمٌ  
وَيَحْرُمُ تَوْقِيرُهُمْ وَتَحْرُمُ مَوَدَّتُهُمْ ②

وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِمْ عَرِيفًا مُسْلِمًا لِيَعْرِفَهُ بِمَنْ مَاتَ  
مِنْهُمْ أَوْ أَسْلَمَ أَوْ بَلَغَ وَيُشْتَرِطُ إِسْلَامُهُ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَعْتَمَدُ خَبْرُهُ  
كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِمْ عَرِيفًا يَحْضُرُهُمْ لِيُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ  
وَيَشْتَكُوا إِلَى الْإِمَامِ مِمَّنْ يَتَعَدَّى عَلَيْهِمْ وَيَصِحُّ كَوْنُهُ كَافِرًا ③  
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ④



# كتاب الصيد والذبائح

وما قَدِرَ على ذكاته فذكاته في حلقه ولَبَّته

## (كتاب) أحكام (الصيد والذبائح) والضحايا والأطعمة ٥

والصَّيْدُ مصدرٌ أُطلق هنا على اسمِ المفعولِ وهو المَصِيدُ ٥  
والأصلُ فيه قوله تعالى في سورة المائدة ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وقوله تعالى فيها أيضًا ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ٥  
والذَّكَاةُ بذالٍ معجمة لغة التطيُّبِ وشرعًا إبطالُ الحرارة الغريزية أي المغروزة في الحيوانِ على وجهٍ مخصوصٍ يطيبُ به اللحمُ أي يحلُّ أكلُهُ ٥ والأصلُ في الذبائحِ قوله تعالى في سورة المائدة أيضًا ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ ٥

(وما) أي والحيوان البرئ المأكول الذي (قَدِرَ) بضم أوله (على ذكاته) أي ذبحه (فذكاته) تكونُ بقطع حُلُقُومِهِ بضم الحاء المهملة ومَرِيئِهِ بفتح ميمِهِ وهمزٍ آخرِهِ ويجوز تسهيله (في حلقه) (و) هو أعلى العُنُقِ أو في (لَبَّته) بلام مفتوحة ومُوَحَّدَةٍ مُشَدَّدَةٍ وهى أسفل العُنُقِ أو في غيرهما من عُنُقِهِ فما قَصُرَ عُنُقُهُ كبقرة وغنم وخيل نُدِبَ ذبحُهُ في أعلى العنق للاتباع كما رواه الشيخان وما طال عُنُقُهُ كالإبل نُدِبَ ذبحُهُ في لَبَّته لأنه أسهل

وما لم يُقَدَّر على ذكاته فذكاته عَقْرُهُ حيث قُدِّرَ عليه ⑤

لطلوع روحه ويجوزُ عكسُهُ بلا كراهة ⑥ وأما الحيوان المأكول  
البحرئى وهو ما لا يعيش إلَّا فى الماء فيحلُّ بلا ذبح ⑦ ومثله  
الجرَّادُ ⑧

(وما) أى والحيوان الذى (لم يُقَدَّر) بضم أوله (على ذكاته)  
بالذبح كشاة إنسيّة توحشت وبعيرٍ ذهب شاردًا ولم يُقَدَّر على  
اللُّحوق بهما فى الحال لا بعدو ولا استعانة بمن يستقبل  
البهيمة (فذكاته عَقْرُهُ) بفتح العين أى جَرَحُهُ عَقْرًا مُزَهِّقًا للروح  
بسهم ونحوه لا بإرسال الحيوان الجارح المُعَلَّم<sup>(١)</sup> (حيث قُدِّرَ  
عليه) أى فى أيّ موضع من بدنه ولا يكلفُ صاحبه الصَّبْرَ إلى  
أن يسكن<sup>(٢)</sup> لِمَشَقَّةِ ذلك ⑨

(١) قوله (لا بإرسال الحيوان الجارح المُعَلَّم) هو ما صححه فى المنهاج وقال أبو  
بكر الشاشئى فى حلية العلماء فإن أرسل عليه كلب صيد حتّى عَقَرَهُ لم يحل فى  
أصح الوجهين ذكر ذلك فى الحاوى اه قال الخطيب والفرق أن الحديد يُستباح  
به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة اه أى فيُستباح به مع العجز لكن قال  
البجيرمى تبعًا للرافعى فيه أن الحديد يُستباح به الذبح بكيفية مخصوصة وهى  
قطع الحلقوم والمرى والمُدْعَى هنا الإباحة مطلقًا اه ولذا قال إمام الحرمين  
ويجوز أن تُغرَى به الجارحة المُعَلَّمة اه وقال الرافعى فيه وجهان ورجح فى  
الروضة الجواز وقال ولو توحش إنسى بأن ندَّ بعيرٍ أو شردت شاة فهو كالصيد  
يحلُّ بالرَّمى إلى غير مَذْبَحِهِ وإرسال الكلب عليه اه سَمِير .

(٢) قوله (ولا يكلفُ صاحبه الصَّبْرَ إلى أن يسكن) هذا ما قرره الرافعى ونقله عن  
إطلاق الأصحاب قال لأنّه قد يبغي الذبح فى الحال وتكليفه الصَّبْرَ إلى أن  
يسكن أو تحصل القدرة عليه يسقُ اه وقال النووى هو المذهب اه وقال الإمام  
وتبعه تلميذه الغزالي الظاهر عندي أنه لا يلحق الصيد بذلك لأنها حالة=

## وكمال الذكاة أربعة أشياء قطع الحلقوم والمرى والودجين

(ويُستحبُّ في الذكاة) إذا كان الحيوان مقدورًا عليه وفي بعض النسخ وكمال الذكاة (أربعة أشياء) أي الجمع بينها إذ الاثنان الأولان واجبَان وهما (قطع الحلقوم) وهو مجرى النفس دخولًا وخروجًا أي قطع جميعه (و) قطع (المرى) وهو مجرى الطعام والشراب من الحلق إلى المعدة أي قطع جميعه كما في الحلقوم من غير اشتراط قطع الجلد التي عليهما فلو ترك شيئًا من أيّ منهما وإن قلَّ حتى مات الحيوان حُرْمٌ ٥ والمرى تحت الحلقوم ويكون قطعُهُما دفعةً واحدةً لا في دفعتين إن لم توجد الحياة المستقرة عند ابتداء الدفعة الثانية فإن وجدت حلَّ المذبوح وإلا حُرْمٌ فالشرط وجود الحياة المستقرة في ابتداء الوضع آخر مرة سواء كانت ثانية أم أكثر ومحل ذلك عند طول الفضل وإلا فلو رفع السكين وأعادها فورًا أو ألقاها أو سقطت منه وأخذ غيرها فورًا لم يعد ذلك تعددًا للدفعات ويحل المذبوح لأن جميع المرات عند عدم دخول الفصل كالمرة الواحدة ٥ (و) يُستحبُّ مع قطع الحلقوم والمرى قطع (الودجين) بواو ودال مفتوحين تشيةً ودج بفتح الدال وكسرها وهما عرقان في صفحتي العنق مُحيطان بالحلقوم ولا يُسنُّ قطع ما وراء الودجين ولكن لو قطع الرأس كله صحَّ

= عارضةً قريبة الزوال اه قال الرافعي نعم لو كان الصبر والطلب يؤدي إلى مهلكة أو مسببة فهو حيتل كالصيد اه أي اتفاقًا. سمير.

والمُجْزِئُ منها شَيْئَانِ قَطْعُ الحُلُقُومِ والمَرِئِ ⑤ ويجوزُ الاصطِيَادُ بكلِّ جَارِحَةٍ

مَعَ الكَرَاهَةِ ⑤ (والمُجْزِئُ) الذِي لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِهِ (منها) أَيِ الأَرْبَعَةِ المُتَقَدِّمَةِ (شَيْئَانِ قَطْعُ الحُلُقُومِ والمَرِئِ) فَقَطْ بِحَيْثُ يَكُونُ التَّنْذِيفُ بِذَلِكَ فَقَطْ فَلَوْ أَخْرَجَ شَخْصٌ أَمْعَاءَ الْمَذْبُوحِ مَعَ قَطْعِ الحُلُقُومِ والمَرِئِ لَمْ يَحِلَّ وَكَذَا لَوْ قُطِعَ الحُلُقُومُ والمَرِئُ بِسَكِّينٍ مَسْمُومٍ بِسَمِّ مَذْفُوفٍ أَوْ بِسَكِّينَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنْ أَمَامٍ وَالْآخَرُ مِنْ خَلْفٍ وَتَلَاقِيَا مَعًا فِي قَطْعِ العُنُقِ لِأَنَّ التَّنْذِيفَ لَمْ يَتِمَّحْضُ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِقَطْعِ الحُلُقُومِ والمَرِئِ ⑤

فَيَجِبُ لِحِلِّ الذَّبِيحَةِ قَطْعُهُمَا أَيِ الحُلُقُومِ والمَرِئِ مَعَ وَجُودِ الْحَيَاةِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ خَاصَّةً فَإِذَا تَقَدَّمَ سَبَبُ يُحَالٍ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ عَادَةً كَأَكْلِ الْبَهِيمَةِ نَبَاتًا مُضِرًّا وَجَرَحِ السَّبْعِ لِلشَّاةِ وَانْهَادِ الْبِنَاءِ عَلَى الْبَهِيمَةِ وَجَرَحِ الْهَرَّةِ لِلْحِمَامَةِ فَتُشْتَرَطُ عِنْدُ الذَّبْحِ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ لِیُحِلَّ الذَّبْحُ الذَّبِيحَةَ وَهِيَ الْحَيَاةُ الَّتِي يَكُونُ مَعَهَا إِبْصَارٌ بِاخْتِيَارٍ وَنَطَقٌ بِاخْتِيَارٍ وَحَرَكَةٌ اخْتِيَارِيَّةٌ وَعِلَامَتُهَا انْفِجَارُ الدَّمِّ عِنْدَ الذَّبْحِ أَوْ الْحَرَكَةُ الْعَنِيفَةُ عِنْدَهُ ⑤ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ سَبَبٌ يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ عَادَةً فَلَا تُشْتَرَطُ عِنْدُ الذَّبْحِ الْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ بَلْ تَكْفِي الْحَيَاةُ الْمُسْتَمِرَّةُ وَعِلَامَتُهَا وَجُودُ النَّفْسِ بِحَيْثُ لَوْ تَرِكَ الْحَيَوَانُ لِعَاشَ فَإِذَا انْتَهَى الْحَيَوَانُ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ بِمَرَضٍ أَوْ جُوعٍ ثُمَّ ذُبِحَ حَلًّا وَإِنْ لَمْ يَنْفَجِرِ الدَّمُّ وَلَمْ يَتَحَرَّكِ الْحَرَكَةُ الْعَنِيفَةُ عَقَبَ الذَّبْحِ خِلَافًا لِمَنْ يَغْلُطُ فِيهِ ⑤

(ويجوزُ الاصطِيَادُ) أَيِ فِعْلُهُ وَيَحِلُّ أَكْلُ الْمُصَادِ (بكلِّ جَارِحَةٍ

مُعَلِّمَةٌ مِنَ السَّبَاعِ وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ ⑤ وَشَرَائِطُ تَعْلِيمِهَا أَرْبَعَةٌ أَنْ تَكُونَ إِذَا أُرْسِلَتْ اسْتَرَسَلَتْ وَإِذَا زُجِرَتْ انْزَجَرَتْ وَإِذَا قَتِلَتْ [صَيْدًا] <sup>(أ)</sup> لَمْ تَأْكُلْ مِنْهُ [شَيْئًا] <sup>(ب)</sup>

مُعَلِّمَةٌ مِنَ السَّبَاعِ) كالفهد والكلب (ومن جوارح الطير) كصقير وباز وعقاب وشاهين ويؤيؤ في أي موضع كان الجرح إذا كانت معلمة لقوله تعالى في سورة المائدة ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيْبَتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾ أي وأكل صيد ما علمتم من الجوارح ⑤ والجوارح جمع جارحة وهي مشتقة من الجرح أي الكسب سُمِّيَتْ بذلك لأنها تكسب الصيد على صاحبها ⑤ وشرط جل صيدها سبعا كانت أو طيرا أن لا تُذرك فيه حياة مستقرّة فإن أدركه صاحبه وفيه حياة مستقرّة اشترط لِحِلِّهِ ذَبْحُهُ ⑤

(وشرائط تعليمها) أي كون الجوارح معلمة (أربعة) أحدها (أن تكون) بحيث (إذا أُرْسِلَتْ) أي أرسلها صاحبها أطاعته بأن (استرسلت) فهاجرت بإغرائه (و) الثاني وهو شرط في السبع دون الطير على المعتمد أنها (إذا زُجِرَتْ) بضم أوله أي زجرها صاحبها ابتداءً أو بعد شدة عذو طاوعته و(انزجرت) بأن تقف (و) الثالث أنها (إذا قَتِلَتْ صَيْدًا) بعد إرسالها (لم تأكل منه شيئا) لا من جلده ولا لحمه ولا حشوته بضم الحاء وكسرهما أي أمعائه قبل قتله أو عقبه بخلاف لعق الدم وتناول الفرث

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(ب) زيادة من بعض النسخ. سمير.



وأن يتكرر ذلك منها فإن عُدِمَتْ إحدى الشرائط لم يَحِلَّ ما أَخَذَتْهُ إِلَّا  
أن يُدْرَكَ حَيًّا فَيُذَكَّى ☉ وتجوزُ الذكاةُ بكل ما يَجْرَحُ إِلَّا بِالسِّنِّ  
وَالظُّفْرِ ☉

ونتفِ الريش والشعر فلا أثر له لآَنَّهُ لا يُقْصَدُ لِلصَّائِدِ وَكَذَا لَا  
يُؤَثِّرُ أَكْلُهُ مِنْهُ بَعْدَ قَتْلِهِ وَانْصِرَافِهِ (و) لَا يَخْفَى أَنَّ مَعْصَ الْكَلْبِ  
مِنَ الصَّيْدِ مُتَنَجِّسٌ كَغَيْرِهِ مِمَّا يُنَجِّسُهُ الْكَلْبُ وَلَا يُغْفَى عَنْهُ  
فِيكَفَى غَسْلُهُ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِالتَّرَابِ لِيُطَهَّرَ ☉ وَالشَّرْطُ الرَّابِعُ أَنَّ  
(يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ) أَيْ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الشَّرْطِ (مِنْهَا) بَحِثْ يُظَنُّ تَأْذُبُهَا  
وَتَصِيرُ تِلْكَ الْأُمُورُ خُلُقًا لَهَا عِنْدَ الْخُبْرَاءِ بِالْجَوَارِحِ وَلَا يُرْجَعُ  
فِي التَّكَرَّارِ لَعَدِ بَلِ الْمَرْجِعُ فِيهِ لِأَهْلِ الْخُبْرَةِ بِطَبَاعِ الْجَوَارِحِ  
مَتَى مَا قَالُوا تَأَذَّبَتْ حَلَّ صَيْدُهَا ☉ (فَإِنْ عُدِمَتْ إِحْدَى الشَّرَائِطِ  
لَمْ يَحِلَّ مَا أَخَذَتْهُ) الْجَارِحَةُ (إِلَّا أَنْ يُدْرَكَ حَيًّا فَيُذَكَّى) تَذْكِيَّةُ  
الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ فَيَحِلُّ حِينَئِذٍ ☉

(و) أَمَّا آَلَةُ الذَّبْحِ فَإِنَّهُ (تَجُوزُ الذَّكَاءُ بِكُلِّ مَا) أَيْ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ  
(يَجْرَحُ) بِحَدِّهِ كَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ وَحَجَرٍ وَخَشَبٍ (إِلَّا بِالسِّنِّ  
وَالظُّفْرِ) وَبَاقِيَ الْعِظَامِ مِنْ عَادِمِيٍّ وَغَيْرِهِ فَلَا تَجُوزُ التَّذْكِيَّةُ بِهَا ☉  
فَيُفْهَمُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ التَّذْكِيَّةُ بِالْمُثْقَلِ كِبْنَدِقِ الرِّصَاصِ وَالطِّينِ  
وَسَهْمٍ بَلَا نَضَلٍ فَلَا يَحِلُّ أَكْلُ مَا اصْطِيدَ بِهَا لِأَنَّهُ مِنْ  
الْمَوْقُودَةِ ☉ وَمِثْلُ الْمَقْتُولِ بِالْمُثْقَلِ مَا لَوْ أَصَابَهُ السَّهْمُ ثُمَّ وَقَعَ  
عَلَى طَرَفِ جَبَلٍ ثُمَّ سَقَطَ مِنْهُ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ثُمَّ مَاتَ فَلَا  
يَحِلُّ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَاتَ بِالسَّقُوطِ مِنْهُ وَكَذَا لَوْ مَاتَ بِأُحْبُولَةٍ كَشَبَكَةٍ  
مَنْصُوبَةٍ لَهُ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُنْحَنِقَةِ ☉ وَيَجُوزُ رَمِيُّ الصَّيْدِ بِبَنْدِقِ الطِّينِ

وَتَحِلُّ ذِكَاةُ كُلِّ مُسْلِمٍ وَكِتَابِيٍّ وَلَا تَحِلُّ ذَبِيحَةٌ<sup>(أ)</sup> مَجْجُوسِيٍّ وَلَا وَثْنِيٍّ ٥

مطلقاً ولا يجوز الرمى ببندق الرصاص إلا بشرطين حذف الرامي حتى لا يصيبه في مقتلٍ وتحملُ المرمي بحيث لا يموت منه غالباً كالإوز بخلاف ما يموت منه غالباً كالعصافير ٥

(وَتَحِلُّ ذِكَاةُ كُلِّ مُسْلِمٍ) ولو صبياً مُمَيَّزاً إن أطاق الذبح ذكراً كان أم أنثى ولو مجنوناً أو سكراناً لأنَّ لهما قصداً في الجملة وذلك ذبحاً في المقدور عليه أو عقراً حيث قدر في غيره فيشمل الصيد (و) كذا تحلُّ ذكاةُ كلِّ (كتابيٍّ) يهوديٍّ أو نصرانيٍّ ذكرٍ أو أنثى تحلُّ مُنَاكَحَتُنَا لِنِسَاءِ مِلَّتِهِ ٥ وتُكْرَهُ التذكيةُ من المجنون والسَّكرانِ ٥ ويُكْرَهُ ذبحُ الأعمى للمقدور عليه وأما غيرُ المقدور عليه من نادٍ أو صيد فلا يحلُّ إرسالُ الأعمى آلةَ التذكيةِ إليه لانتفاءِ القصدِ الصحيح عنه ٥ (ولا تحلُّ ذبيحةُ مجوسيٍّ ولا وثنيٍّ) ونحوه ممن لا كتاب له ولا ذبيحةُ مُرْتَدٍّ ٥ ولو أخبرَ فاسقٌ أو كتابيٌّ تحلُّ ذبيحتهُ بأنه ذبحَ هذه الشاةَ مثلاً حلَّ أكلُها إن وقعَ في القلبِ صدقُه ٥ ولو جهلَ الذابحُ هل هو ممن تحلُّ ذبيحتهُ كمسلم أو ممن لا تحلُّ ذبيحتهُ كمجوسيٍّ لم يحلَّ أكلُ الحيوانِ المذبوحِ وكذا لو لم يُعرف هل الحيوانُ مُذَكِّيٌّ أو لا للشكِّ في وجودِ الذبحِ المُبيحِ في الحالين والأصلُ عدمه فلا يجوزُ أكلُه إجماعاً كما نقله السيوطيُّ في الأشباه والنظائر وغيره ٥ نعم إن كان أكثرُ أهلِ البلدِ ممن يحلُّ أكلُ

(أ) في بعض النسخ (ذكاة مجوسية). سمير.

وَذَكَاءُ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ حَيًّا فَيُذَكَّى ⑤ وَمَا قُطِعَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ إِلَّا [الشُّعُورَ الْمُتَنَفِّعَ بِهَا فِي الْمَفَارِشِ وَالْمَلَابِسِ] <sup>(أ)</sup> ⑥ ⑦

ذَبِيحَتِهِمْ وَلَمْ يَشَكَّ هَلْ حَصَلَ الذَّبْحُ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ بِمَا يُعْرَفُ فِي أَيَّامِنَا بِالْآلَاتِ الْأُتُومَاتِيكِيَّةِ الَّتِي يَتِمُّ الذَّبْحُ بِوَاسِطَتِهَا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيكِ إِنْسَانٍ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَوَجَدَ اللَّحْمَ مَذْبُوحًا فِي الْبَلَدِ حَلًّا لَهُ أَكَلُهُ مِنْ دُونِ تَحَرُّرٍ عَنِ الذَّابِحِ ⑤ أَمَّا ذَبَائِحُ الْآلَةِ الْأُتُومَاتِيكِيَّةِ فَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ تَحْرِيكُهَا لِلذَّبْحِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى مِمَّنْ يَحِلُّ ذَبْحُهُ حَلُّ الْمَذْبُوحِ الْأَوَّلِ بِهَا لَا مَا بَعْدَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ مِنْهَا شَيْءٌ ⑥ (وَذَكَاءُ الْجَنِينِ) حَاصِلَةٌ (بِذَكَاءِ أُمِّهِ) فَلَا يُحْتَاجُ لَذَبْحِهِ إِنْ خَرَجَ بِذَبْحِ أُمِّهِ مَيْتًا أَوْ فِيهِ حَيَاةٌ غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ وَلَمْ يَوْجَدْ سَبَبٌ آخَرُ يُحَالُ عَلَيْهِ مَوْتُهُ كَمَا لَوْ ضُرِبَتْ أُمُّهُ عَلَى بَطْنِهَا قَبْلَ الذَّبْحِ فَسَكَنَ ثُمَّ ذُبِحَتْ فَوُجِدَ مَيْتًا فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِإِحَالَةِ مَوْتِهِ عَلَى ضَرْبِ أُمِّهِ (إِلَّا أَنْ يُذَرَّكَ حَيًّا) بِحَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ بَعْدَ تَمَامِ خُرُوجِهِ <sup>(١)</sup> مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ (فَيُذَكَّى) أَيْ يُذْبَحُ حِينَئِذٍ وَجُوبًا لِيَحِلَّ ⑥

(وَمَا قُطِعَ مِنْ) حَيَّوَانٍ (حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ) أَيْ حَكْمُهُ حَكْمُ الْمَيْتَةِ فَهُوَ نَجَسٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ سَمَكٍ وَجَرَادٍ وَعَادَمِيٍّ (إِلَّا الشُّعُورَ) الْمَقْطُوعَةَ مِنْ حَيَّوَانٍ مَأْكُولٍ (الْمُتَنَفِّعَ بِهَا فِي الْمَفَارِشِ) وَالْمَلَابِسِ (وِغَيْرِهَا) وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا مِنْ صُوفٍ وَرِيْشٍ وَوَبَرٍ

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(ب) في بعض النسخ (إلا الشعر) فقط. سمير.

(١) قوله (بعد تمام خروجه) قال الباجوري فلو أخرج رأسه وفيه حياة مستقرة ثم ذُبِحَتْ أُمُّهُ فَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِ خُرُوجِهِ حَلٌّ لِأَنَّ خُرُوجَ بَعْضِهِ كَعَدَمِ خُرُوجِهِ كَمَا فِي الْغُرَّةِ وَنَحْوِهَا فَلَا يَجِبُ ذَبْحُهُ وَإِنْ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ بِخُرُوجِ رَأْسِهِ اهـ سمير.

(فصل) وكل حيوانٍ استطابته العربُ فهو حلالٌ إلا ما ورد الشرعُ بتحريمه وكل حيوانٍ استخبثته العربُ

فإنها طاهرةٌ كفارةُ المسك ونحوها ⊙

(فصل) في أحكام الأطعمة الحلال منها وغيره ⊙

والأصل فيه آياتٌ كقوله تعالى في سورة الأنعام ﴿قُلْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (١٤٥) وقوله تعالى ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ وقوله تعالى في سورة المائدة ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ ⊙

ومعرفة هذه الأحكام من المهمات في الدين فقد روى البيهقي مرفوعاً كل لحم نبت من سُحْتٍ فالنار أولى به اهـ والسُّحْتُ الحرامُ فلو أُكْرِهَ على أكلٍ مُحَرَّمٍ وجب عليه أن يتقايأه إذا قدر عليه ومثل ذلك ما لو أكره على شرب الخمر ⊙

(وكل حيوانٍ استطابته العربُ) الذين كانوا زمن النبي عليه الصلاة والسلام أى عدوه طيباً وكانوا أهل ثروة وخضبٍ وطباعٍ سليمةٍ ورفاهيةٍ لا سِنَّةٍ وضرورةٍ (فهو حلالٌ) فإن لم يسبق فيه كلامٌ رُجع فيه فى كلِّ زمنٍ إلى العرب الموجودين فيه ويكتفى فى ذلك بقولِ عدلينٍ منهم (إلا ما) أى حيواناً (ورد الشرعُ بتحريمه) فلا يُرْجَعُ فيه لاستطابتهم له إذ لا عبرة بها مع ورود النصِّ الشرعيِّ (وكل حيوانٍ استخبثته العربُ) أى عدته خبيثاً

فهو حرامٌ إلا ما وردَ الشرعُ بإباحته ⑤  
ويحرّم من السَّبَاع ما له نابٌ قوىٌ يعدّو به ويحرّم من الطيور ما له  
مخلبٌ قوىٌ يجرحُ به ⑥

(فهو حرامٌ إلا ما ورد الشرع بإباحته) فلا يكون حراماً لأنَّ  
الرجوع إلى استطابة العرب واستخبائهم إنما يكون عند عدم  
الدليل الشرعيّ من نصٍّ من كتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ ⑦

ومما يحرمُ أكلُهُ البغلُ والحمارُ الأهليُّ والغرابُ الأبقعُ  
والرَّحْمَةُ والحِدَاةُ والبُغَاةُ وهى كالحِدَاةِ بيضاء بطيئة الطيران  
والببغا بموحّدين مع تشديد الثانية وبالقصر والطاووسُ  
والخُطَافُ ويُسمّى عُصفورَ الجَنَّةِ والصُّرْدُ والحشراتُ وهى  
صغار دواب الأرض كالحية والعقرب والفأرة والنَّمْلُ  
والذباب والبرمائيات كالتمساح والضفدع والسرطان ⑧ (ويحرّم  
من السَّبَاع ما له نابٌ قوىٌ يعدّو به) على غيره من الحيوانات  
كالأسد والنمر والببر وهو المخطّط والذئب والدب والفيل  
والقرد والكلب والخنزير والفهد وابن آوى وهو فوق الثعلب  
ودون الكلب والهرّة ولو وحشيّة بخلاف ما ضعّف نابُهُ كالثعلب  
ويُستثنى الضبعُ فإنّه يحلُّ ولو كان نابُهُ قويّاً كضبع الحبشة وذلك  
لورود النصّ بتحليله ⑨ (ويحرّم من الطيور ما له مخلبٌ) بكسر  
الميم وفتح اللام أى ظفرٌ (قوىٌ يجرح به) كعقاب وصقر وبازٍ  
وشاهين وغيرها من جوارح الطير ⑩

ومِمَّا يحلُّ الخيلُ وحمارُ الوحش والضبُّ والأرنبُ واليربوعُ  
وجمعهُ يرابيعُ والسنجابُ والفنكُ بفتح الفاء والنون والسَّمُورُ

وَيَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ أَنْ يَأْكَلَ مِنَ الْمَيْتَةِ الْمَحْرَمَةِ مَا يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ ٥

بفتح السين وتشديد الميم والقنْفَذُ والوَبْرُ بإسكان الموحدة وجمعه وَبَارٌ والدُّلْدُلُ وابنُ عِرْسٍ وجمعه بناتٌ عِرسٍ والكُرْكِيُّ والبَطُّ والإَوْزُ والدجاجُ والحمام وهو كما قال الشافعي كُلُّ مَا عَبَّ وَهَدَرَ<sup>(١)</sup> وما كان على شكل عصفور والزَّاعُ ويقال له غرابُ الزَّرْعِ وهو أسودٌ صغيرٌ وقد يكون محمر المنقار والرجلين يأكل الزرع وأمَّا الغراب الأبقع والعَفَقُ والغُدَّافُ الكبير<sup>(٢)</sup> ويسمى أيضًا الغراب الجبليّ فثلاثتها حرامٌ واختلف في الغُدَّافِ الصغيرِ ٥

(وَيَحِلُّ لِلْمُضْطَرِّ) وهو مَنْ خَافَ على نفسه أى غلبَ على ظنِّهِ مِنْ عدم الأكلِ الهلاكِ بانقطاعِ رفقةٍ أو بالموتِ أو بإصابةِ مريضٍ مَخُوفٍ أو زيادتهِ والضابطُ فى ذلك ما يبيح التيممَ ولم يجدْ ما يأكله حلالاً (فِي الْمَخْمَصَةِ) أى شدةِ الجوعِ فَلَهُ عندئذٍ (أَنْ يَأْكَلَ مِنَ الْمَيْتَةِ) الَّتِي كَانَتْ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ (مَا) أى شَيْئاً (يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ) أى بَقِيَّةَ رُوحِهِ بحيثُ يَقِيهِ الهلاكُ ولا بُدَّ أَنْ يَأْكُلَهُ قَبْلَ

(١) قوله (كل ما عبَّ وهَدَرَ) العبُّ هو جرُّ الماء جرّاً وسائرُ الطيورِ تَنْقُرُ الماءَ نَقْراً وتشربُ قطرةً قطرةً الهديرُ ترجيعُ الصوتِ ومواصلتهُ من غيرِ تقطيعِ فكلُّ طيرٍ عبَّ وهَدَرَ فهو حمامٌ وإن تفرقتُ أسماؤه فمنه اليمامةُ والدُّبْسِيُّ والقُمْرِيُّ والفاخِئَةُ وغير ذلك اه سمير.

(٢) قوله (الغُدَّاف) هو بضمِّ الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة جمعه غُدَّافان قال ابنُ فارس هو الغرابُ الضخمُ اه سمير.

و[لنا]<sup>(١)</sup> مَيْتَتَانِ حَلَالَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَدَمَانُ حَلَالَانِ الْكَبِدُ  
وَالطَّحَالُ ○

أَنْ يُشْرِفَ عَلَى الْهَلَاكِ إِذْ لَا يُفِيدُهُ الْأَكْلُ مِنَ الْمَيْتَةِ عِنْدَيْهِ شَيْئًا  
وَلِذَلِكَ صَرَّحَ فِي الرُّوضَةِ بِأَنَّهُ إِذَا انْتَهَى إِلَى هَذِهِ الْحَالِ لَمْ يَجُزْ  
لَهُ الْأَكْلُ مِنْهَا ○ وَلَا يَجُوزُ لِلْعَاصِي بِسَفَرِهِ الْأَكْلُ مِنَ الْمَيْتَةِ  
حَتَّى يَتَوَبَّ ○ وَيَلْزَمُ بِذَلِكَ مَا لَيْسَ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ لِمَعْصُومٍ  
يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ بِثَمَنِ مِثْلِ مَقْبُوضٍ إِنْ حَضَرَ وَإِلَّا فَفِي ذِمَّتِهِ فَإِنْ لَمْ  
يَذْكُرِ الْبَاذِلُ مُقَابَلًا فَلَا ثَمَنَ لَهُ وَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهُ  
قَهْرًا فَلَوْ قَتَلَهُ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ○ وَيَجِبُ تَقْدِيمُ  
الْمَيْتَةِ عَلَى طَعَامٍ غَيْرِهِ الْغَائِبِ وَعَلَى صَيْدِ الْحَرَمِ وَعَلَى الصَّيْدِ  
الَّذِي حُرِّمَ بِالْإِحْرَامِ ○

(وَلَنَا مَيْتَتَانِ حَلَالَانِ) مُسْتَثْنَيَانِ مِنَ الْمَيْتَةِ الْمُحَرَّمَةِ أَوَّلُهُمَا  
(السَّمَكُ) وَهُوَ كُلُّ حَيَوَانٍ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ وَيَكُونُ عَيْشُهُ  
فِي الْبَرِّ عَيْشَ الْمَذْبُوحِ وَلَوْ كَانَ عَلَى صُورَةِ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ أَوْ  
غَيْرِ ذَلِكَ (و) ثَانِيَهُمَا (الْجَرَادُ) الَّذِي لَمْ يَقْتُلْهُ مُحَرِّمٌ (و) بَعْضُهُ  
صَغِيرٌ وَبَعْضُهُ كَبِيرٌ وَلَهُ يَدَانِ فِي صَدْرِهِ وَقَائِمَتَانِ فِي وَسْطِهِ  
وَرِجْلَانِ فِي مُؤَخَّرِهِ مِنْهُ أَصْفَرُ وَمِنْهُ أَبْيَضُ وَمِنْهُ أَحْمَرُ ○ وَلَنَا  
(دَمَانُ حَلَالَانِ) هُمَا (الْكَبِدُ) بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ عَلَى الْأَفْصَحِ  
(وَالطَّحَالُ) بِكَسْرِ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ لَا غَيْرُ ○

وَقَدْ عُرِفَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَفِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْحَيَوَانَ عَلَى

## (فصل) والأضحية سنة مؤكدة ويُجزئ فيها الجذع من الضأن

ثلاثة أقسام أحدها ما لا يُؤكل كالحمار فذبيحته وميته سواءً  
والثانى ما يُؤكل بالتذكية دون غيرها فلا يحل إلا بالتذكية  
الشرعية بالصفة المتقدمة والثالث ما تحل ميتته كالسمك  
والجراد فيؤكل كيفما كان ٥

(فصل) فى أحكام الأضحية بضم الهمزة وتشديد الياء وهى  
اسم لما يُذبح من النعم يوم عيد النحر وأيام التشريق تقرباً إلى  
الله تعالى ٥

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فى سورة الكوثر  
﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ ٥ كما روى عن أنس بن مالك وابن  
عباس وسعيد بن جبير والحسن وعطاء ومجاهد وحجاج  
وعكرمة وغيرهم ٥

(والأضحية سنة مؤكدة) على الكفاية لكل مسلم بالغ عاقل  
حرٍّ ومعنى أنها على الكفاية أنه إذا أتى بها واحدٌ من أهل بيت  
أى بحيث يكونون فى نفقة واحدة سقط الطلب عن جميعهم  
والثواب للفاعل ٥ وأما المنفرد فهى سنة عين فى حقه ٥  
والمُخاطبُ بها المسلم البالغ العاقل الحرُّ القادر عليها ٥ ولا  
تجب إلا بالنذر كقوله لله على أن أضحي بهذه الشاة مثلاً أو  
جعلت هذه أضحيةً فإن ذلك بمنزلة النذر ومتى قال هذه أضحيةً  
صارت واجبةً ولا يقبل قوله بعد ذلك أردت التطوع بها ٥

(ويُجزئ فيها الجذع من الضأن) وهو الذى أجذع أى أسقط



والتَّيْنِ مِنَ الْمَعَزِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ  
وَالشَّاةُ عَنْ وَاحِدٍ ٥

وَأَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الضَّحَايَا الْعَوَاءُ الْبَيْنُ

مَقْدَمَ أَسْنَانِهِ أَوْ أَتَمَّ سَنَةً قَمَرِيَّةً سِوَاءَ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى أَوْ خُنْثَى  
أَوْ مَا لَهُ سَنَةٌ وَطَعَنَ فِي الثَّانِيَةِ (وَالثَّانِي مِنَ الْمَعَزِ) وَهُوَ مَالُهُ  
سِنَتَانِ وَطَعَنَ فِي الثَّلَاثَةِ (وَالثَّانِي مِنَ الْإِبِلِ) مَا لَهُ خَمْسُ سِنِينَ  
وَطَعَنَ فِي السَّادِسَةِ (وَالثَّانِي مِنَ الْبَقَرِ) مَا لَهُ سِنَتَانِ وَطَعَنَ فِي  
الثَّلَاثَةِ وَذَلِكَ لَخَبَرِ مُسْلِمٍ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ  
عَلَيْكُمْ فَادْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ أَهْ وَالْمُسِنَّةُ هِيَ الثَّانِيَّةُ مِنَ  
الْمَعَزِ وَالْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَيُجْزَى مَا فَوْقَهَا وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى  
النَّدْبِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَيْ يُنَدَّبُ لَكُمْ أَنْ لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً فَإِنْ  
عَجَزْتُمْ فَادْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّأْنِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ لَزُومَ هَذَا  
الترتيب ٥ (وَتُجْزَى الْبَدَنَةُ مِنَ الْإِبِلِ (عَنْ سَبْعَةٍ) مِنَ النَّاسِ أَوْ  
سَبْعَةٍ بَيوتٍ اشْتَرَكُوا فِي التَّضْحِيَةِ بِهَا ٥ (وَتُجْزَى الْبَقَرَةُ عَنْ  
سَبْعَةٍ) كَذَلِكَ ٥ (وَتُجْزَى الشَّاةُ عَنْ) شَخْصٍ (وَاحِدٍ) وَهِيَ  
أَفْضَلُ مِنْ مِشَارَكَتِهِ فِي بَعِيرٍ فَإِنْ اشْتَرَكَ فِيهَا اثْنَانِ لَمْ تُجْزَى عَنْ  
أَيِّ مِنْهُمَا بَلْ لَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي شَاتَيْنِ لَمْ يَصَحَّ مِنْ أَيِّ مِنْهُمَا  
لَأَنَّ أَيًّا مِنْهُمَا لَمْ يُصَحَّ بِشَاةٍ مُعَيَّنَةٍ ٥ وَأَفْضَلُ أَنْوَاعِ الْأُضْحِيَّةِ  
مِنْ حَيْثُ كَثَرَةُ اللَّحْمِ إِبِلٌ ثُمَّ بَقَرٌ ثُمَّ غَنَمٌ سَبْعُ شِيَاهِ أَفْضَلُ  
مِنَ الْبَدَنَةِ لِأَنَّ لَحْمَ الْغَنَمِ أَطْيَبُ ٥

(و) شَرَطُ إِجْزَاءِ الْأُضْحِيَّةِ سَلَامَتُهَا مِنْ عَيْبٍ يَنْقُصُ لَحْمَهَا  
وَلِذَا كَانَتْ (أَرْبَعٌ لَا تُجْزَى فِي الضَّحَايَا) وَهِيَ (الْعَوَاءُ الْبَيْنُ)

عَوْرُهَا والعَرَجَاءُ البَيِّنُ عَرَجُهَا والمَرِيضَةُ البَيِّنُ مَرَضُهَا والعَجَفَاءُ التي  
 ذهبَ مُخْهَا مِنَ الْهُزَالِ ٥ ويجزئ الخِصْيُ والمَكْسُورُ الْقَرْنُ وَلَا تُجْزئُ  
 المَقْطُوعَةُ الْأُذُنُ

أَيِ الظَّاهِرُ (عَوْرُهَا) بَأَن لَمْ يَكُنْ خَفِيفًا لَا يَمْنَعُ الضَّوْءَ وَإِنَّمَا  
 عَبَّرَ بِالْبَيِّنِ عَوْرُهَا لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَوْرَاءِ هُنَا الَّتِي عَلَا نَاطِرُهَا  
 بَيَاضٌ يَمْنَعُ الضَّوْءَ أَخَذًا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَصْلُ  
 الْعَوْرِ بَيَاضٌ يُعْطَى النَّاطِرَ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَتَارَةً يَكُونُ كَثِيرًا يَمْنَعُ  
 الضَّوْءَ فَيَضُرُّ وَتَارَةً يَكُونُ يَسِيرًا لَا يَمْنَعُ الضَّوْءَ فَلَا يَضُرُّ  
 (وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ عَرَجُهَا) بَحِثْ تَتَخَلَّفُ عَنْ صَوَاحِبِهَا عِنْدَ مَشِيهَا  
 إِلَى الْمَرْعَى فَلَا تُجْزئُ وَلَوْ كَانَ حَصُولُ الْعَرَجِ لَهَا عِنْدَ  
 إِضْجَاعِهَا لِلتَّضْحِيَةِ بِهَا بِسَبَبِ اضْطِرَابِهَا (وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ  
 مَرَضُهَا) بَحِثْ يُوجِبُ الْهُزَالَ بِخِلَافِ مَا كَانَ يَسِيرًا لَا يُفْسِدُ  
 لَحْمَهَا وَلَا يُظْهِرُ هُزَالَهَا (وَالْعَجَفَاءُ) وَهِيَ (الَّتِي ذَهَبَ مُخْهَا) أَيْ  
 دُھُنُ عِظَامِهَا فَيَشْمَلُ الرَّأْسَ وَغَيْرَهُ (مِنَ الْهُزَالِ) أَيْ بِسَبَبِهِ  
 وَالْمُرَادُ الَّتِي صَارَتْ إِلَى حَدٍّ بَحِثْ لَمْ يَعُدَّ يَرْغَبُ بِهَا أَهْلُ  
 الرِّخَاءِ مِنَ طَلَبَةِ اللَّحْمِ ٥ وَلَا تُجْزئُ أَيْضًا الْعَمِيَاءُ وَالَّتِي لَا  
 تَرْعَى وَالْجَرْبَاءُ وَإِنْ كَانَ جَرَبُهَا يَسِيرًا لِأَنَّهُ يُفْسِدُ اللَّحْمَ وَالذَّهْنَ  
 وَالْحَامِلُ وَقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ لِرَدَاءَةِ لَحْمِهَا ٥ (وَيُجْزئُ  
 الْخِصْيُ) أَيْ الْمَقْطُوعُ الْخُصْيَتَيْنِ (وَالْمَكْسُورَةُ الْقَرْنُ) إِنْ لَمْ  
 يَعْجِبِ اللَّحْمَ وَإِلَّا ضَرَّ وَبِهِ يُعْلَمُ إِجْزَاءُ الْجَلْحَاءِ وَهِيَ فَاقِدَةُ  
 الْقُرُونِ نَعَمْ ذَاتُ الْقُرُونِ أَفْضَلُ لَخَبْرِ الْحَاكِمِ خَيْرُ الضَّحِيَّةِ  
 الْكَبْشُ الْأَقْرَنُ اهـ (وَلَا تُجْزئُ الْمَقْطُوعَةُ الْأُذُنُ) كُلُّهَا أَوْ بَعْضُهَا

## والذَّنْبُ ⑤

ووقت الذبح من وقت صلاة العيد إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ⑤ ويُستحب عند الذبح خمسة أشياء التسمية

لِفَقْدِهَا جزءَ مأكولٍ ولا المخلوقة بلا أذن (و) لا المقطوعة (الذَّنْبُ) كُلِّهِ أو بعضه ولا اللسان كُلِّهِ أو بعضه بخلاف المخلوقة بلا ذنب فإنها تُجزئ كالمخلوقة بلا ضرع ولا ألية لأن هذه الثلاثة الذنب والضرع والألية ليست لازمة لكل حيوان بخلاف الأذن ⑤

(و) يدخل (وقت الذبح) للأضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيد النحر ومُضَيِّ قدرٍ أخفٍ ما يُجزئ من صلاة العيد وخُطْبَتَيْهِ ووقت صلاة العيد كما تقدم بطلوع الشمس فمن ذبح قبل ذلك لم يقع أضحية كما تقدّم والأفضل تأخير الذبح إلى مُضَيِّ ذلك من ارتفاع الشمس كرمح لا من أول طلوعها خروجًا من الخلاف ⑤ ويستمر وقت الذبح (إلى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة فجملة أيام الذبح أربعة يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة أي ولياليها وإن كان الذبح في لياليها مكروهًا ⑤

(ويُستحب عند الذبح خمسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذابح بسم الله والأكمل بسم الله الرحمن الرحيم فلو لم يُسم كره وحلّ المذبح وتسنن التسمية أيضًا عند إرسال السهم أو الجارحة إلى الصيد ويحرم<sup>(١)</sup> أن يقول بسم الله واسم محمد

(١) قوله (ويحرم أن يقول بسم الله واسم محمد إلخ) هو المعتمد بخلاف ما في =

والصلاة على النبي ﷺ واستقبال القبلة والتكبير والدعاء بالقبول ○  
ولا يأكل [المضحي شيئاً]<sup>(١)</sup> من الأضحية المندورة

لأنه تشريك ○ (و) الثاني (الصلاة على النبي ﷺ) ويُندَبُ السلام معها أيضًا ويكره تركها عمدًا كالسمية ○ (و) الثالث (استقبال القبلة) بالذبيحة بأن يوجّه الذابح مذبحها للقبلة ويتوجّه هو كذلك ○ (و) الرابع (التكبير) عند الذبح قبل التسمية وبعدها بعد الصلاة على النبي ﷺ قال النووي في المجموع اتفق أصحابنا على استحباب التكبير مع التسمية فيقول بسم الله والله أكبر قال وقال الماوردي يختار في الأضحية أن يكبر الله تعالى قبل التسمية وبعدها ثلاثاً فيقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر اه أي لأنه في أيام التكبير ○ (و) الخامس (الدعاء بالقبول) فيقول الذابح اللهم هذه منك وإليك فتقبل أي هذه الأضحية نعمة منك على تقربتي بها إليك فتقبلها مني ○

(ولا يأكل المضحي) ولا من تلزمه نفقته شيئاً من الأضحية المندورة) حقيقة أو حكماً<sup>(١)</sup> فإن أكل منها شيئاً غرمه بل يجب عليه التصدق بجميع أجزائها لحمها وجلدها وقرنها بخلاف المتطوع بها فإن له الانتفاع بجلدها كجعلها فروة وله إعارته ○

= شرح شرح الغزى من مجرد الكراهة. سمير.

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (أو حكماً) أي كأن قال جعلت هذه أضحية ولو نذر التضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها أضحية فإنه يلزم ذبحها ولا تجزئ أضحية وإن اختص ذبحها بوقت الأضحية وجرت مجراها في الصوف. سمير.

ويأكلُ من [الأضحية]<sup>(١)</sup> المُتَطَوِّعَ بها ولا يبيعُ من الأضحية

ولو أَّخَرَ الأضحية المنذورة فتَلَفَتْ لزمه ضمانُها ولا يُعذرُ في التأخير لعدم الفقراء أو امتناعهم من أخذ لحمها لكثرة اللحم في أيام التضحية فيلزمه الذَّبْحُ في تلك الأيام ثم يَدَّخِرُه ٥ (ويأكلُ من الأضحية المُتَطَوِّعَ بها) أى يُسَنُّ له الأكلُ منها ويُسَنُّ أن يكون من الكَبِدِ ويُسَنُّ أن لا يزيد في أَكْلِهِ على الثلث وأن يُهْدَى ثلثًا للمسلمين الأغنياء ويتصدق بثلث على فقرائهم وخرج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز إعطاؤهم منها شيئًا كما نصَّ عليه في البُؤْيُطِيِّ وما في المجموع من جواز إطعام فقراء أهل الزمة من أضحية التطوع غير معتمدٍ ٥ والواجبُ في الأضحية المنذوبة التصدُّق ببعض اللحم ولو قليلًا بأن يُملِكَ فقيرًا مسلمًا شيئًا من لحمها نيئًا ٥ واستَوْجَهَ الشمسُ الرمليُّ أنَّ النذرَ والكفارةَ ونحوهُمَا من الواجباتِ تحرمُ على بنى هاشم وبنى المطلبِ كالزكاةِ فلا يُعطونَ منها وذكرَ أنَّ والدَه الشهابَ أفتى بحُرْمَةِ الأضحية الواجبة عليهم وكذا الجزء الواجب من أضحية التطوع اهـ وحَرَّمَ عليه ﷺ الصدقة الواجبة وغيرها لأنَّ مقامَه عليه السلام أشرفُ وحلت له الهدية لأنه ليس فيها ما في الصدقة وهى شأن الملوك ٥

(ولا يبيعُ) أى يحرم على المُضَحِّى بيعُ شَيْءٍ (من الأضحية) ولا يصحُّ سواء كانت منذورة أو مُتَطَوِّعًا بها وسواء في ذلك

## وَيُطْعَمُ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ ⑤

(فصل) والعقيقة مستحبة وهى الذبيحة عن المولود يوم سابعه

لحمها وشعرها وجلدها فيحرم جعله أجره للجزار ⑤

(ويطعم) حتماً أى وجوباً من لحم الأضحية المتطوع بها كما تقدم لا من غيره كالجلد والكرش (الفقراء والمساكين) أى جنسهم ولو واحداً أى يعطيهم من لحمها نيئاً لا مطبوخاً مقداراً غير تافه ولو كان يسيراً ولا يكفى الإهداء عن التصدق ⑤ والأفضل التصدق بجميعها إلا لقمة أو لقماً يتبرك المضحى بأكلها فإنه يسن له ذلك كما تقدم ⑤ وإذا أكل البعض وتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض ⑤ والله تعالى أعلم ⑤

## (فصل) فى أحكام العقيقة ⑤

وهى لغة اسمٌ للشعر على رأس المولود وشرعاً ما سيأتى ⑤ (و) حكمها أى (العقيقة) أنها (مستحبة) بل هى سنة مؤكدة فى حق من تلزمه نفقة المولود لو كان فقيراً لخبر الترمذى وقال حسنٌ صحيح الغلام مُرْتَهَنٌ بعقيقته<sup>(١)</sup> تُذبح عنه يوم السابع ويُحلق رأسه ويُسمى اهـ (وهى) شرعاً (الذبيحة عن المولود) ووقتُها من حين الولادة إلى بلوغه لكنها تُسنُّ (يوم سابعه) أى

(١) قوله (مُرْتَهَنٌ بعقيقته) قال الإمام أحمدُ معناه أنه لا يشفع فى والدیه يوم القيامة إن لم يُعق عنه اهـ وقال الخطائى إنه أجود ما قيل فيه اهـ سمير.

وَيُذْبَحُ عَنِ الْغَلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ [وَيُطْعَمُ الْفُقَرَاءُ  
وَالْمَسَاكِينَ] <sup>(١)</sup> ○

يَوْمَ سَابِعِ وَلادِيهِ بِحَسَابِ يَوْمِ الْوِلَادَةِ مِنَ السَّبْعِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ  
فَلَا تَفُوتُ بِالْمَوْتِ ○ فَإِنْ أُجِرَتْ لِلْبُلُوغِ سَقَطَ حَكْمُهَا فِي حَقِّ  
الْعَاقِ عَنِ الْمَوْلُودِ أَمَا هُوَ فَمُخَيَّرٌ فِي الْعَقِّ عَنْ نَفْسِهِ وَالتَّرِكِ ○

(وَيُذْبَحُ عَنِ الْغَلَامِ شَاتَانِ) مَتَسَاوِيَتَانِ وَتُجْزَى شَاةٌ وَاحِدَةٌ  
يَحْضُلُ بِهَا أَصْلُ السَّنَةِ (وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ) أَمَّا الْخُنْثَى فَيَحْتَمِلُ  
إِلْحَاقَهُ بِالْغَلَامِ احْتِيَاطًا أَوْ بِالْجَارِيَةِ ثُمَّ إِذَا بَانَ ذَكَورَتُهُ أُمِرَ  
بِالتَّدَارِكِ ○ وَتَتَعَدَّدُ الْعَقِيقَةُ بِتَعَدُّدِ الْأَوْلَادِ ○ وَيُسْنُ أَنْ يُحْلَقَ فِي  
يَوْمِ الذَّبْحِ بَعْدَهُ شَعْرُ الْمَوْلُودِ وَأَنْ يَتَصَدَّقَ بِزَنَةِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ  
فِضَّةً ○ (وَيُطْعَمُ) الْعَاقُ مِنَ الْعَقِيقَةِ (الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ) فَيُسْنُ  
أَنْ يَطْبَخَهَا بِحُلْوٍ إِلَّا رَجَلَهَا <sup>(١)</sup> فَتُعْطَى نِيَّةً لِلْقَابِلَةِ كَمَا رَوَى  
الْحَاكِمُ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ وَغَيْرُهُمَا أَحَادِيثُ مَرْسَلَةٌ مَوْقُوفَةٌ  
وَمَرْفُوعَةٌ فِي ذَلِكَ ○ وَيُهْدَى مِنْهَا الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ الْمُسْلِمِينَ  
وَإِذَا أَهْدَى مِنْهَا شَيْئًا لَغْنِيٍّ مَلَكَهُ وَلَا يَتَّخِذُهَا دَعْوَةً كَالْوَلِيمَةِ وَلَا  
يَكْسِرُ عَظْمَهَا بَلْ يَقْطَعُ كُلَّ عَضْوٍ مِنْ مَفْصِلِهِ ○ وَسْنُ الْعَقِيقَةِ  
وَسَلَامَتُهَا مِنْ عَيْبٍ يَنْقُصُ لَحْمَهَا وَالْأَكْلُ مِنْهَا وَالتَّصَدُّقُ بِبَعْضِهَا  
وَامْتِنَاعُ بَيْعِهَا وَتَعْيِينُهَا بِالنَّذْرِ حَكْمُهُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي

(أ) زيادة من بعض النسخ. سمير.

(١) قوله (إلا رجليها) قال في النهاية يتجه أن المراد بها إلى نهاية الفخذ اهـ.

الأضحية<sup>(١)</sup> ⊙

وَيُسَنُّ أَنْ يُؤَدَّنَ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ الْيَمْنَى حِينَ يُوَلَّدُ وَأَنْ يُقَامَ فِي أُذُنِهِ الْيَسْرَى وَأَنْ يُحَنَّكَ الْمَوْلُودُ بَتَمْرٍ فَيَمْضَغُ وَيُدْلِكَ بِهِ حَنْكُهُ دَاخِلَ فَمِهِ لِيَنْزَلَ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى الْجَوْفِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ تَمْرٌ فَرُطْبٌ وَإِلَّا فَشَيْءٌ حُلُوٌّ وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ مُحَنَّكُهُ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ<sup>(٢)</sup> ⊙ وَأَنْ يُسَمَّى يَوْمَ سَابِعِ وَلَادَتِهِ وَلَا تَفُوتُ التَّسْمِيَةُ بِالْمَوْتِ<sup>(٣)</sup> فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ سَنَّ تَسْمِيَتَهُ وَأَنْ يُسَمَّى بِاسْمِ حَسَنِ كَعْبِدِ اللَّهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَتُكْرَهُ تَسْمِيَتُهُ بِاسْمِ قَبِيحٍ كَحَرْبٍ وَمُرَّةٍ وَتَشْتَدُّ الْكَرَاهَةُ بِنَحْوِ سِتِّ النَّاسِ وَسِتِّ الْعَرَبِ وَسَيِّدِ النَّاسِ وَسَيِّدِ الْعُلَمَاءِ ⊙

وَتَحْرُمُ التَّسْمِيَةُ بَعْدَ الْكَعْبَةِ وَعَبْدِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ عَلِيٍّ وَكَذَا كُلُّ مَا أُضِيفَ بِالْعِبُودِيَةِ لغيرِ أَسمائه تعالى لِإِيْهَامِهِ التَّشْرِيكَ ⊙ وَكَذَا

(١) قوله (حكمه على ما سبق في الأضحية) قال أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي في تحرير الفتاوى قال شيخنا في تصحيح المنهاج لم نجد للشافعي رضي الله عنه نصاً يقتضي التثليث في العقيقة وجاءت أحاديث في إعطاء القابلة رجلها وذكر في أصل الروضة أنه مستحب فخرجت العقيقة عن تثليث الأضحية إن كانت الرجل قبل التثليث وإن كانت من ثلث الهدية فليس ذلك كالأضحية قال وفي إعطاء القابلة الرجل والنهي عن إعطاء الجزار من الأضحية شيئاً دلالة على المسامحة في العقيقة وإذا أهدى للغني من العقيقة شيء ملكه وفي الأضحية كلام الإمام وما تعقبناه به والفرق أن الأضحية ضيافة عامة من الله تعالى للمؤمنين فلا يملكها الأغنياء بالهدية بخلاف العقيقة اه سمي.

(٢) قوله من (أهل الخير) قال في المجموع فإن لم يكن رجل فامرأة صالحة اه سمي.

(٣) قوله (ولا تفوت التسمية بالموت) بل قالوا يُسَنُّ تسمية السقط إذا نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ. سمي.



تحرُم التسميةُ بعبد العاطى<sup>(١)</sup> إذ لم يردِ العاطى فى أسماءِ الله تعالى وأسماءه عزَّ وجلَّ توقيفيَّةٌ ومثل ذلك تسميةُ بعض الأَعمام أولادهم بعبدِ السُّبحان ونحوه وربما أضافوا إلى اسمِ الله تعالى ما لا يجوزُ إضافتهُ إليه للتبرُّك بزعمهم لعدم فهمهم للمعنى بل ربما نادى أحدهمُ الآخر يا رحمن وهو شديد القبح إذ الرحمنُ من أسماءِ الله التى لا يجوز أن يُسمَّى بها غيره ○ وتحرم أيضًا التسميةُ بأقضى القضاة ومليك الأملاك وحاكم الحُكَّام بخلاف التسمية بقاضى القضاة فإنها تُكره ولا تحرُم ○ وتحرمُ التسمية بجارِ الله ونحوه كرفيقِ الله لإيهامه المحذور من التجسيم ونسبة المكان إلى الله تبارك وتعالى ○ ويحرُم تلقيبُ الإنسان بما يكره وإن كان فيه كالأعمش وإن جاز ذكره به للتعريف إذا لم يُعرَف إلا بذلك ولا بأس بالألقاب الحسنَّة ○ ويسن أن يُكنى أهلُ الفضل من الرجال والنساء ولا يُكنى كافرٌ<sup>(٢)</sup> ولا فاسقٌ ولا مبتدعٌ لغير عذر<sup>(٣)</sup> من خوف فتنةٍ أو تعريفٍ لهم لأنَّ الكنية للكرمة وليسوا من أهلها بل أمرنا بالإغلاظ عليهم ○ والله تعالى أعلم ○

(١) قوله (تحرُم التسمية بعبد العاطى) كما قال الباجورى والبجيرمى وغيرهما وعليه كان شيخنا الهري رحمه الله . سمير .

(٢) قوله (ولا يُكنى كافرٌ الخ) قال الشبراملى فى حاشيته على النهاية والجمال فى حاشيته على شرح المنهج أى لا يجوز ذلك اه سمير .

(٣) قوله (لغير عذر) أى كما كُنَى أبو لهب بذلك فى القرآن لاشتهاره به وكان اسمه عبد العزى والعزى صنم قال بعضهم ولذلك كُنَى ولم يُسمَّ اه وكما قالوا أبو العباس ابن تيمية تمييزًا له من جده العالم الشَّيِّ الحنبلى . سمير .

# كتاب السبق والرمى

(كتاب) أحكام (السبق)

بين الخيل والإبل ونحوها (والرمى) بسهام ورمح  
ونحوها مما ينفع في الحرب ٥

وهو من مُبتكرات الإمام الشافعي رضي الله عنه فإنه أول من  
دونه وأدخله في كتب الفقه وجمع مسائله بعد أن كانت مفرقة  
في مواضع مختلفة في كتب الأئمة قبله ٥

والسبق بسكون الباء مصدر سبق بمعنى تقدم وشرعاً المسابقة  
على الخيل ونحوها وأما بفتح الباء فهو المال الموضوع بين  
أهل السباق ٥ والرمى مصدر رمى الشيء بمعنى طرحه والمراد  
منه الرمي بالسهم ونحوها ٥

والأصل في مشروعيتهما قبل الإجماع قوله تعالى في  
سورة الأنفال ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ  
الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ الآية وفسر النبي  
ﷺ القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم وخبر ابن عمر المتفق  
عليه أن النبي ﷺ ساق بين الخيل التي قد ضمرت من  
الحيفاء إلى ثنية الوداع<sup>(١)</sup> وبين الخيل التي لم تضمر من

(١) قوله (من الحيفاء) موضع قرب المدينة ويقال له الحيفاء أيضاً (إلى ثنية=

## وَتَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الدَّوَابِّ وَالْمُنَاضَلَةُ

الثنية إلى مسجد بنى زريق<sup>(١)</sup> اهـ

(وَتَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الدَّوَابِّ) التى تصلح للكرّ والفرّ كخيل وإبل جزماً لقوله ﷺ في حديث الشافعى وأحمد وأبى داود والترمذى وغيرهم لا سَبَقَ بفتح الباء على الرواية المشهورة إلا فى خُفٍّ أو حافر أو نَضْلٍ اهـ أى لا عَوْضَ يُؤْخَذُ إلا فى المسابقة على ذى خُفٍّ أو ذى حافرٍ أو ذى نَضْلٍ كما تصحُّ فى الفيل والبغل والحمار فى الأظهر حملاً لِلْفُطَيِّ الْخُفِّ<sup>(٢)</sup> والحافر على العموم مع أَنَّ فى كلٍّ منها صلاحية ما للكرّ والفرّ وخرَجَتِ المسابقة على البقر فإنها ذات ظِلْفٍ<sup>(٣)</sup> لا حافر والكلاب والطير كما خرج نطاح الكباش ومهارشة الديكة فلا تصحُّ كلها بل يحرم الأخيران ولو بلا عَوْضٍ لِمَا فيه من التحريش والسَّفَهَةِ ⊙

(و) إِنَّمَا تَصِحُّ الْمُسَابَقَةُ عَلَى الدَّوَابِّ وَ(الْمُنَاضَلَةُ) أَيِ الْمَرْمَاةِ

= (الوداع) موضع في المدينة بينهما خمسة أميال أو ستة. سمير.

(١) قوله (من الثنية) أى ثنية الوداع (إلى مسجد بنى زريق) مصغر بتقديم الزاى مضمومة بطن من الخزرج وبين الثنية والخزرج ميل قال البخارى قال سفيان من الحيفاء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ومن ثنية الوداع إلى مسجد بنى زريق ميل اهـ سمير.

(٢) قوله (الخف) هو الجلد أسفل قدم البعير ونحوه الذي يصيب الأرض إذا مشى. سمير.

(٣) قوله (ظلف) قال فى المصباح الظلف من الشاء والبقر ونحوه كالظفر من الإنسان والجمع أظلاف مثل حملٍ وأحمال اهـ سمير.

بالسهم إذا كانت المسافة معلومةً وصفةً المناضلة معلومةً ٥

(بالسهم) وبالرمح والمزاريق أى الرماح القصيرة والمسلات والإبر والحجارة باليد والمقلع والمنجنيق وبكل ما ينفع فى الحرب كالتردد فى السيوف<sup>(١)</sup> والرمح والرّمى بالبندق على قوس ومثله بندق الرصاص وما شاع فى أيامنا من آلات القتال المسماة بالمسدسات والبنادق والرشاشات والمدافع أى يصح عقد كل (إذا كانت المسافة) أى مسافة ما بين موقف الرامى والغرض الذى يرمى إليه ومسافة ما بين الرّاكبين والغاية التى ينتهيان إليها (معلومة) بالأميال أو بالمشاهدة وهذا إذا ذكرت الغاية أما إذا تناضلا على أن العوض لأبعدهما رمياً صحّ العقد ولم يشترط العلم بالمسافة (و) كانت (صفة المناضلة معلومة) أيضاً بأن يبين الترتيب فى الرّمى والبادئ به فى المناضلة ولا يشترط بيان كيفية الرّمى من قرع<sup>(٢)</sup> وهو إصابة السهم الغرض من غير أن يثبت أو من خسق وهو أن يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أو من مرق وهو أن ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض لكنه يسنّ فإن أطلقاً حمل على القرع ٥ وأما المسابقة فيعلم سبق الإبل والفيل فيها عند الغاية بالكند بفتح التاء وكسرهما وهو مجمع الكتفين بين العنق والظهر وربما عبر بعضهم بالكتف بخلاف الخيل والبغال والحمير فإن سبقها عند

(١) قوله (كالتردد فى السيوف) قال الجبىرى كالذى يفعل فى الزفاف اه سمير .

(٢) قوله (ولا يشترط بيان كيفية الرّمى من قرع إلخ) أى خلافاً لما يؤهّمه كلام الغزى من اشتراط ذلك . سمير .

وَيُخْرِجُ الْعَوَضَ أَحَدَ الْمَتَسَابِقِينَ حَتَّى إِنَّهُ إِذَا سَبَقَ اسْتَرَدَّهُ وَإِنْ سَبَقَ أَخَذَهُ صَاحِبُهُ

الغاية بالعُتْقُ ٥ واقتصر المصنف رحمه الله على ذكر هذين الشرطين من شروط صحة المُسَابَقَةِ والمُنَاضَلَةِ ويوجد غيرهما من ذلك تعيينُ المَرْكُوبَيْنِ عَيْنًا فِي الْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ وَصِفَةً فِي الْمَوْصُوفِ فِي الدِّمَةِ كَأَن يَقُولَا تَسَابَقْنَا عَلَى هَذَيْنِ الْفَرَسَيْنِ <sup>(١)</sup> أَوْ تَسَابَقْنَا عَلَى فَرَسَيْنِ صَفْتُهُمَا كَذَا وَكَذَا <sup>(٢)</sup> وَمِنْهَا إِمْكَانُ سَبَقِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ضَعِيفًا يُقْطَعُ بِتَخْلَفِهِ أَوْ فَارَهَا يُقْطَعُ بِتَقَدُّمِهِ لَمْ يَجْزُ وَإِمْكَانُ قَطْعِ كُلِّ مِنْهُمَا الْمَسَافَةَ بِلَا انْقِطَاعٍ وَلَا تَعَبٍ وَتَعْيِينُ الرَّاكِبَيْنِ عَيْنًا فَقَطْ فَلَا يَكْفِي الْوَصْفُ فِيهِمَا وَأَنْ يَرْكَبَا الْمَرْكُوبَيْنِ فَلَوْ شَرَطَا إِرْسَالَهُمَا لِيَجْرِيَا بِنَفْسَيْهِمَا لَمْ يَصِحَّ وَالْعِلْمُ بِالْمَالِ الْمَشْرُوطِ جَنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً كَسَائِرِ الْأَعْوَاضِ ٥

وَالْمُسَابَقَةُ بِنَوْعِيهَا عَقْدٌ لَازِمٌ فِي حَقِّ مُلْتَزِمِ الْعَوَضِ أَيْ الْمَالِ الَّذِي يُخْرِجُ فِيهَا فَلَيْسَ لِلْمُلْتَزِمِ الْفَسْخُ (و) قَدْ (يُخْرِجُ الْعَوَضَ أَحَدُ الْمَتَسَابِقِينَ) أَوْ أَحَدَ الْمُتَنَاضِلِينَ (حَتَّى إِنَّهُ إِذَا سَبَقَ) بِفَتْحِ السِّينِ غَيْرِهِ (اسْتَرَدَّهُ) أَيْ الْعَوَضَ الَّذِي أَخْرَجَهُ (وَإِنْ سَبَقَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (أَخَذَهُ صَاحِبُهُ) السَّابِقُ (لَهُ) وَلَا يُحْتَاجُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَى

(١) قوله (هذين الفرسين) أى فيتينان فينفسخ العقد بموت أحدهما . سمير .

(٢) قوله (صفتها كذا وكذا) أى فلا يتعينان كما بحثه الرافعى فلا ينفسخ العقد بموت أحدهما . سمير .

وإن أخرجاه معاً لم يَجْزُ إلا أن يُدْخِلَا بينهما مُحْلِلًا فإن سَبَقَ [أَخَذَ  
العَوَضَ] <sup>(١)</sup> وإن سَبَقَ لم يَغْرَمَ ٥

إدخال مُحْلِلٍ بينهما ٥ والمدارُ على ذِكْرِ العَوَضِ فى العقد  
وإنما التعبيرُ بالإخراجِ جَرَى على الغالبِ مِنْ أَنَّ مُلْتَزِمَهُ يُخْرِجُهُ  
ويضعُهُ عند شخصٍ آخَرَ ٥

(وإذا أخرجاً) أى المُتَسَابِقَانِ العَوَضَ (معاً لم يَجْزُ) ولم  
يَصَحَّ العقدُ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما متردّدٌ بين أن يغنمَ أو يغرَمَ  
وذلك قِمَارٌ (إلا أن يُدْخِلَا بينهما مُحْلِلًا) بكسر اللام الأولى  
يكون كفوًّا بهما ودابَّتُهُ تكون كفوًّا لدابَّتَيْهِمَا وَسُمِّيَ بذلك لأنه  
أحلَّ لهما المال بعد أن كان مُحَرَّمًا عليهما وأخرجَ العقدَ عن  
صورة القِمَارِ (فإن سَبَقَ) بفتح السين أى المُحْلِلُ كلاً مِنْ  
المُتَسَابِقَيْنِ (أَخَذَ العَوَضَ) الذى أخرجاه (وإن سَبَقَ) بضمّ أولِهِ  
(لم يغرَمَ) لهما شيئاً ويأخذُ المالَ كُلَّهُ السابقُ منهما ٥  
والمعتمدُ <sup>(١)</sup> أنه لو تسابق جماعةٌ ثلاثةً فأكثرَ وشُرِطَ للثانى أيضاً  
أى أقلَّ مِنَ الأولِ صحَّ لأنَّ كُلَّ واحدٍ يجتهدُ أن يكونَ أولاً أو  
ثانياً ليفوزَ بالعَوَضِ ٥ والله تعالى أعلم ٥

(أ) فى بعض النسخ (أخذه). سمير.

(١) قوله (والمعتمد إلخ) هو أحدُ وجوه ثلاثة ذكرها الغزاليُّ فى الوسيطَ وبينَهُ بقوله  
إنه لو شُرِطَ للمُضِلِّى أى من يأتى ثانياً قدرًا دون ما للسابق وهكذا على الترتيب  
والتفاضل لكلِّ مَنْ هو أقربُ إلى السابق فهو جائزٌ اه قلتُ وهو الذى جرى  
عليه الرافعىُّ فى العزيز اه سمير.

# كتاب الأيمان والنذور

## (كتاب) أحكام (الأيمان والنذور)

الأَيْمَانُ بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها لغة اليد اليمنى ثم أطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا فى الجاهلية أخذ كل منهم يمين صاحبه فيكون إطلاقه على الحلف مجازاً مرسلًا علاقته المجاورة والملابسة هذا بالنظر إلى الأصل وإلا فقد صار حقيقة عرفية وهما والقسم والإيلاء لغة ألفاظ مترادفة ٥ وأما شرعاً فاليمين تحقيق ما يحتمل المخالفة أى التزام فعله وإثبات أنه لا بد له منه أو هى تأكيد للمحلف عليه بذكر اسم الله تعالى أو صفة من صفات ذاته (١) ٥

والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى فى سورة البقرة ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ وهو سبق اللسان باليمين

(١) قوله (من صفات ذاته) هذا مناسب لمذهب الأشاعرة أى متأخريهم لأنهم لا يعدون صفات الفعل كالخلق والترزق والإحياء والإماتة قائمة بالذات إنما هى متعلقات القدرة فلا يقسم بها عندهم ولا ينعقد بها اليمين. وقال الخفاف بانعقادها والظاهر أنه مبنى على القول بقدّم فعل الله تعالى مع حدوث مفعولاته وهو مذهب بعض قدماء الأشاعرة ومعهم الماتريدية فإنهم قالوا بأن صفات الفعل عبارة عن صفة التكوين وهى صفة قديمة أزلية بها يخلق الله تعالى ويرزق ويحيى ويميت ورجح هذا بعض من متأخري الأشاعرة منهم الحافظ ابن حجر فى الفتح وإليه كان يذهب شيخنا العلامة الهررى رحمه الله. سميع.

لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَائِهِ

أو حلف الرجل على اليمين يرى أنها كذلك وليست كذلك ﴿وَلَكِنْ يُوَاجِدُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ الآية أي بما عقدتم عليه قلوبكم ٥ وأخبارُ كخبير البخاري وغيره أنه ﷺ كان يحلف فيقول لا ومقلب القلوب اه وخبر الصحيحين وغيرهما أنه كان يحلف فيقول والذي نفس محمد بيده اه

وأركانُه ثلاثة حالفٌ ومحلوفٌ عليه ومحلوفٌ به ٥ وشرطُ الحالفِ التكليفُ والاختيارُ والنطقُ وقصدُ اللفظِ فخرج بذلك الصبيُّ والمجنون والمُعْمَى عليه والسكران غيرُ الْمُتَعَدِّي والساهي والنائم والمُكْرَه فلا تنعقد اليمين منهم ومن سبق لسانُه باليمين وخرج أيضًا الأخرس إلا أن تكون إشارته مفهومة فهي عندئذ كالنطق ٥

وأما شرطُ المحلوفِ به فَيَبَيَّنُهُ المصنفُ بقوله (لا ينعقدُ اليمينُ إلا بالله تعالى) أي بلفظِ الجلالة كقولِ الحالفِ واللّه ونحوه كقوله والذي نفسى بيده أو ورب العالمين (أو باسم من أسمائه) المختصة به كالرحمن والخالق والرازق من عطف العام على الخاص ولا يُقبل فيها إرادة غيره إذ لا تحتمله وأما الأسماء التي يغلب استعمالها فيه تعالى فتنعقدُ بها اليمين ما لم يُردَّ غيره عز وجل بأن أطلق أو أرادَه تعالى لانصرافه عند الإطلاق إليه تعالى لكونه غالبًا فيه فإن أراد به غيره لم ينعقدُ يمينًا وما استُعْمِلَ من الأسماء فيه وفي غيره تعالى على السواء انعقدت به اليمين إن أرادَه تعالى بخلاف ما إذا أراد غيره أو



## أو صفة من صفات ذاته ⑤

أطلق ⑤ وقول بعضهم والاسم الأعظم يمينٌ صريحٌ وأما قولُ  
والجنابِ الرفيعِ فليس بيمينٍ وإن أرادَه لأنَّ جنابَ الإنسانِ فناءُ  
دارِه وهو مستحيلٌ في حقِّه تعالى والنِّيَّةُ لا تُؤثِّرُ مع  
الاستحالة ⑤ (أو) حلفُ الحالفِ بلفظٍ دالٍّ على (صفةٍ من  
صفاتِ ذاته) ثبوتيةٌ كانت أم سلبيةً فهو يمينٌ وذلك كقولِ وعِلْمِ  
اللهِ إن لم يُردْ به معلوماته وقدرته إن لم يُردْ به المقدورَ وكلامِه  
إن لم يُردْ به الألفاظُ المُنزلةُ وحقِّه إن لم يُردْ بالحقِّ العباداتِ  
وعظَمته وعِزَّته وكِبْرِيائه إن لم يُردْ ظهورَ آثارها كقهرِ الجبابرةِ  
وإهلاكهم والقُرْءانُ يمينٌ إن لم يُردْ به الألفاظُ التي نقرؤها ⑤  
وعِلْمٌ ممَّا تقدَّم عدمُ انعقادِ اليمينِ بمخلوقٍ كالنبيِّ ﷺ والكعبةِ  
ولو قصدَ بذلكِ اليمينِ بل يُكره ذلك ⑤

وقوله أشهدُ بالله أو لَعَمْرُ الله أو علىَّ عهدُ الله أو ميثاقُه أو  
ذِمَّتُه أو أمانتُه أو كفالتُّه لأفعلنَّ كذا يمينٌ إن نوى به اليمينَ وإلا  
فلا فهو كنايةٌ ⑤ ولو قال لغيرِه أُقسِمُ عليك بالله أو أسألكِ  
بالله أو قال بالله عليك لتفعلنَّ كذا فإن أرادَ يمينَ نفسه كان  
يميناً وإن أرادَ يمينَ المخاطبِ أو الشفاعةَ أو أطلقَ لم يكن  
يميناً ويُحمل عند الإطلاق على الشفاعة ⑤

ويُشترطُ في المحلوفِ عليه أن لا يكون مُحْتَمَّ الحصولِ بل  
محتملاً كقوله والله لأدخلنَّ الدارَ وتلزمُ الكفارةُ على التَّراخي  
بالجَنثِ به إلا أن يحلفَ على فعلٍ معصيةٍ أو تركٍ واجبٍ فيَحْرُمُ  
ويلزمه الجَنثُ وعليه عندئذٍ كفارةٌ في الحال أو أن يكون

ومن حَلَفَ بصدق ماله فهو مُخَيَّرٌ بين الصدقة أو كفارة اليمين ولا شَيْءٍ  
فى لغو اليمين ٥

مستحيلاً كقوله والله لأقتلن الميت فإنه يمينٌ وتلزم به الكفارة  
فى الحال بخلاف واجب الوقوع كقوله والله لأموتن فليس  
بيمين لأنه لا يتصور فيه الحنث أى مخالفة المحلوف عليه ولذا  
لم يكن فيه إخلالٌ بالتعظيم ٥

(ومن حَلَفَ بِصدق ماله) كقوله إن فعلت كذا فليله على أن  
أصدق بمالى أو إن فعلت كذا فليله على أن أعتق عبدى أو  
العتق يلزمنى لا أفعل كذا أو إن لم يكن الأمر كما قلت فليله  
على كذا ويُعبر عن هذه اليمين تارةً بيمين اللجاج والغضب  
وتارةً بنذر اللجاج والغضب لنشوتها غالباً عنهما وهو أن يُعلق  
القربة بحث أو منع أو تحقيق خبرٍ واللجاج هو التماذى فى  
الخصومة أى التطويل فيها وعطف الغضب عليه من باب عطف  
السبب على المُسبب (فهو) أى الحالف أو الناذر (مُخَيَّرٌ بين)  
الوفاء بما حلف عليه والتزمه بالنذر من (الصدق) بماله (أو)  
إخراج (كفارة اليمين) وسيأتى بيانها إن شاء الله لأنه يُشبه النذر  
من حيث إنه التزام قربة ويُشبه اليمين من حيث المنع ٥

(ولا شَيْءٍ فى لغو اليمين) وهو اليمين غير المقصودة بأن سبق  
لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها كقوله فى حال غضبه أو  
غلبته أو عجلته لا والله أو بلى والله وكأن يريد الحلف على ترك  
أمرٍ فسبق لسانه فيحلف على فعله أو على تركٍ غيره ٥

ومن حَلَفَ أن لا يفعلَ شيئًا فأمرَ غيرهَ بفعله لم يَحْنَثْ ① ومن حَلَفَ على فعلٍ أمرينِ ففعلَ أحدهما لم يَحْنَثْ ②

(وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئًا) كبيع عبده أو إجارته أو تزويج مؤلّيته أو طلاق امرأته أو عتق عبده أو ضرب غلامه (فأمرَ غيرهَ بفعله) بأن وكّل به غيره ففعله الوكيل بأن باع عبد الحالف أو أجره أو زوج مولية الحالف أو طلق امرأته أو أعتق عبده أو ضرب غلامه (لم يَحْنَثْ) ذلك الحالف بفعلٍ غيره لأنّ البائع والمؤجر والمزوج والمطلق والمعتق والضارب غيره لا هو إلا أن يريد الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره فيَحْنَثْ بفعل مأموره ① نعم لو حلف أن لا ينكح فوكّل غيره في أن يُنكحَهُ حَنَثَ إِنْ عَقَدَ لَهُ ② هذا كلّهُ إذا فعل المحلوف عليه عالمًا عامدًا مختارًا بخلاف ما لو كان جاهلًا بكونه المحلوف عليه أو ناسيًا لحلفه عليه أو مكرهاً على مخالفة يمينه فلا يَحْنَثْ حينئذٍ ③

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى) نَفْيِ (فَعْلٍ أَمْرَيْنِ) كقوله والله لا ألبس هذين الثوبين (ففعلَ أحدهما) بأن لبس أحد الثوبين في الصورة المذكورة (لم يَحْنَثْ) فإن لبسهما معاً أو مرتّباً حَنَثَ ① فإن قال لا ألبس هذا ولا هذا حَنَثَ بلبس أحدهما ولم تنحل يمينه بل إذا فعل الآخر حَنَثَ أيضاً لأنّ ذلك يمينان فتلزّمه كفارتان ②

وإذا حلف يمينًا غموساً وهى على ماضى من أفعاله بأن يقول والله ما فعلت وهو عالم أنه قد فعل أو والله لقد فعلت وهو عالم أنه لم يفعل فعليه كفارة ③

وكفارة اليمين هو مُخَيَّرٌ فيها بين ثلاثة أشياء عِتَقُ رَقَبَةٍ مؤمنةٍ أو إطعامُ عشرة مساكينَ كُلِّ مسكينٍ مَدًّا أو كَسَوْتُهُمْ ثوبًا ثوبًا فإن لم يجد فصيامُ ثلاثة أيامٍ ⊙

(وكفارة اليمين) واجبةٌ إذا حَنَثَ الحالفُ و(هو مُخَيَّرٌ فيها) إذا كان حرًّا رشيدًا<sup>(١)</sup> (بين ثلاثة أشياء) أحدها (عِتَقُ رَقَبَةٍ مؤمنةٍ) سليمةٍ من عيبٍ يُخِلُّ بعملٍ أو كَسَبٍ (أو إطعامُ عشرة مساكينَ) أى تَمْلِكُهُمْ (كُلِّ مسكينٍ مَدًّا) أى حَفَنَةً بِكَفَى رجلٍ معتدِلِهِمَا وَثَلَاثًا مِنْ حَبِّ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ بَلَدِ الْمُكْفَرِ وَلَا يُجْزَى فِيهِ غَيْرُ الْحَبِّ مِنْ تَمَرٍ وَأَقِطِ هَذَا إِنْ كَفَرَ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ كَفَرَ عَنْهُ غَيْرُهُ فَالْعَبْرَةُ بِغَالِبِ قَوْتِ بَلَدِ الْمُكْفَرِ عَنْهُ (أو كَسَوْتُهُمْ) بَأَنْ يَدْفَعَ الْمُكْفَرُ لِكُلِّ مِنَ الْمَسَاكِينِ (ثوبًا ثوبًا) أى شَيْئًا يُسَمَّى كِسْوَةً مِمَّا يُعْتَادُ لِبَسِهِ كَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ وَخِمَارٍ وَكِسَاءٍ فَلَا يَكْفَى خُفٌّ وَلَا قُفَّازَانِ وَلَا فَلَنْسُوءٌ ⊙ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَمِيصِ كَوْنُهُ صَالِحًا لِلْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ فَيُجْزَى أَنْ يَدْفَعَ لِلرَّجُلِ ثوبَ صَغِيرٍ أَوْ ثوبَ امْرَأَةٍ ⊙ وَلَا يُشْتَرَطُ أَيْضًا كَوْنُ الْمَدْفُوعِ جَدِيدًا فَيَجُوزُ دَفْعُهُ مَلْبُوسًا لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ ⊙ (فإن لم يجد) الْمُكْفَرُ شَيْئًا مِنَ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ أَى عَجَزَ بِغَيْرِ غَيْبَةِ مَالِهِ (فصيامٌ) أى فَيُلْزَمُهُ صِيَامٌ (ثلاثة أيامٍ) بَنِيَةِ الْكَفَارَةِ وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا فِي الْأَظْهَرِ وَأَمَّا الْعَاجِزُ

(١) قوله (إذا كان حرًّا رشيدًا) خرج به العبدُ فإنه إن كان قنًّا لم يكفر بغير الصوم لأنه لا يملك ولا يجوزُ أَنْ يُكْفَرَ السَيِّدُ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ وَيَصِحُّ بَعْدَ مَوْتِهِ التَّكْفِيرُ عَنْهُ بِالْإِطْعَامِ وَالْكَسْوَةِ لِأَنَّهُ لَا رِقَّ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلِلْسَيِّدِ أَنْ يَكْفَرَ عَنِ الْمَكَاتِبِ بِالْإِطْعَامِ وَالْكَسْوَةِ بِإِذْنِهِ كَمَا أَنَّ لِلْمَكَاتِبِ أَنْ يَكْفَرَ بِهِمَا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَأَمَّا السَّفِيهَةُ أَوْ الْمُفْلِسُ فَلَا يَكْفَرُ بِغَيْرِ الصَّوْمِ. سَمِير.

## (فصل)

بغية ماله فلا يُكْفَرُ بالصوم بل يَنْتَظِرُ حُضُورَ مَالِهِ ثُمَّ يُكْفَرُ بِهِ ⑤  
وسبب وجوب الكفارة اليمين والحِنْثُ معًا فيجوز له حيث  
لم تَكُنْ صِيَامًا تَقْدِيمُهَا عَلَى أَحَدِ سَبَبَيْهَا لأنها عبادة مالية  
تعلقت بسبب فيجوز تقديمها على أحد سببَيْها كالزكاة فله  
تقديمها على الحِنْثِ وليس له ذلك في الصوم لأنها عبادة بدنية  
وهي لا تُقَدَّمُ عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهَا بِلَا حَاجَةٍ ⑥

(فصل) فِي أَحْكَامِ النَّذْرِ جَمْعُ نَذْرٍ بِذَالٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ  
وَحُكْمِي فَتْحُهَا ⑦

وهو لغة ما يلتزمه الإنسان ويجعله على نفسه واجبًا وشرعًا  
التزام قربة غير لازمة بأصل الشرع أى بأصل هو الشرع ⑧  
والأصل فيه آيات كقوله تعالى فِي سُورَةِ الْحَجِّ ﴿وَلْيُوفُوا  
نُذُورَهُمْ﴾ وأخبار كخبر البخاري مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ  
وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعِصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعِصِهِ اهـ

وأركان النذر ثلاثة ناذر ومنذور وصيغة ⑨ وشُرْطُ فِي الناذر  
إسلام في نذر التبرر لا اللجاج واختيار فلا يصح من المكره  
ونفوذ تصرف فيما ينذره بكسر الذال وضمها فلا يصح من  
صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه في القرب المالية أو  
بفلس في القرب المالية العينية بخلاف التي في الذمة ⑩  
وشُرْطُ فِي الْمُنْذُورِ أَنْ يَكُونَ قُرْبَةً غَيْرَ وَاجِبَةٍ وَجُوبَ عَيْنٍ نَفْلًا  
كَانَتْ أَمْ فَرْضَ كَفَايَةٍ أَمْ خَصْلَةً مُعَيَّنَةً مِنْ خَصَالِ الْوَاجِبِ

## والنذر يلزم

المُخَيَّر<sup>(١)</sup> فيُعلم أنه لا يَصِحُّ ولا يَنْعَقِدُ نَذْرٌ واجبٌ على العين كالصلوات الخمس أمّا الواجبُ على الكفاية فينْعَقِدُ نَذْرُهُ ويلزِمُهُ الوفاءُ به ⑤ وَشُرِطَ فِي الصِّيْغَةِ كَوْنُهَا لَفْظًا يُشْعِرُ بِالِاتِّزَامِ كَلِلَّهِ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا<sup>(٢)</sup> فلا تصح بمجرد النية ولا بلفظ لا يُشْعِرُ بِالِاتِّزَامِ كأفعل كذا ⑥

وَالنَّذْرُ ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا نَذْرُ اللَّجَاجِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَهُوَ التَّمَادِي فِي الْخُصُومَةِ وَهُوَ الْخَارِجُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ لِأَنَّ النَّاذِرَ يَقْصِدُ مَنَعَ نَفْسِهِ مِنَ الشَّيْءِ أَوْ حَثَّهَا عَلَى فَعْلِهِ أَوْ تَحْقِيقَ خَيْرٍ وَلَا يَقْصِدُ الْقُرْبَةَ فَلِذَلِكَ يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ إِنْ كَلِمْتُ فَلَانَا فَلِلَّهِ عَلَى كَذَا وَالثَّانِي نَحْوُ إِنْ لَمْ أَدْخُلِ الدَّارَ فَلِلَّهِ عَلَى كَذَا وَالثَّلَاثُ نَحْوُ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتُ فَلِلَّهِ عَلَى كَذَا وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهِ بَيْنَ كَفَارَةِ يَمِينٍ وَمَا التَّزَمَهُ بِالنَّذْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ ⑦

وَالثَّانِي نَذْرُ التَّبَرُّرِ وَهُوَ قُرْبَةٌ فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ وَيَكُونُ عَلَى نَوْعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يُعَلِّقَهُ النَّاذِرُ عَلَى شَيْءٍ كَقَوْلِهِ ابْتِدَاءً لِلَّهِ عَلَى صَوْمٍ أَوْ عَتَقٍ وَثَانِيهِمَا أَنْ يُعَلِّقَهُ عَلَى شَيْءٍ مَرْغُوبٍ فِيهِ وَمَحْبُوبٍ لِلنَّفْسِ وَهُوَ الْمَسْمُومِي بِنَذْرِ الْمَجَازَاةِ أَيْ الْمَكَافَاةِ (و) هَذَا (النَّذْرُ) أَيْ نَذْرُ التَّبَرُّرِ بِنَوْعِيهِ (يَلْزَمُ) الْوَفَاءُ بِهِ سَوَاءً مَا

(١) قوله (أم خصلة معينة من خصال الواجب المُخَيَّر) هو كأن وجب عليه كفارة يمين وكان قادرًا على كلٍّ من العتق والكسوة والإطعام فالتزم العتق بالنذر فإنه صحيحٌ عندئذٍ يجبُ الوفاءُ به. سمير.

(٢) قوله (كَلِلَّهِ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا) فلو قال بالعامة نذرًا على بالبدال المهملة =

فِي الْمُجَازَاةِ عَلَى مُبَاحٍ وَطَاعَةٍ<sup>(أ)</sup> كَقَوْلِهِ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُصَلِّيَ أَوْ أَصُومَ أَوْ أَتَصَدَّقَ وَيَلْزُمُهُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ٥ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ

كَانَ فِي غَيْرِ مُجَازَاةٍ كَمَا لَوْ شُفِيَ مِنْ مَرَضِهِ فَقَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ كَذَا لِمَا أَنْعَمَ عَلَيَّ بِهِ مِنْ شِفَاءٍ أَمْ كَانَ (فِي الْمُجَازَاةِ) عِنْدَ تَعْلِيْقِهِ (عَلَى) اِنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ أَوْ حَصُولِ نِعْمَةٍ مِنْ (مُبَاحٍ وَطَاعَةٍ) بِمَعْنَى مُبَاحٍ أَوْ طَاعَةٍ (كَقَوْلِهِ) إِنْ كُفِيتُ شَرَّ عَدُوِّي وَإِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي وَإِنْ يَسَّرَ اللَّهُ لِيَ الْحَجَّ (فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ) أُعْتِقَ أَوْ أُصَلِّيَ أَوْ (أَصُومَ أَوْ أَتَصَدَّقَ وَيَلْزُمُهُ) أَيِ النَّاذِرِ عِنْدَ حَصُولِ الْمُعْلَقِ (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِمَّا نَذَرَهُ مِنْ عَتَقٍ أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ عِنْدَ عَدَمِ التَّقْدِيرِ (مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ) مِنَ الْعَتَقِ وَأَقْلَهُ رَقَبَةً وَلَوْ كَافِرَةً أَوْ مِنَ الصَّلَاةِ وَأَقْلُهَا رَكَعَتَانِ أَوْ الصَّوْمِ وَأَقْلُهُ يَوْمٌ أَوْ الصَّدَقَةِ وَهِيَ أَقَلُّ شَيْءٍ مِمَّا يُتَمَوَّلُ حَتَّى لَوْ قَيَّدَ الصَّدَقَةَ بِمَالٍ عَظِيمٍ بِأَنْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمَالٍ عَظِيمٍ وَجَبَ أَقَلُّ مُتَمَوَّلٍ كَذَلِكَ وَيُحْمَلُ عَلَى عِظَمِ إِثْمِ غَاصِبِهِ ٥ وَأَمَّا إِنْ عَيَّنَ الْعَتَقُ أَوْ الصَّلَاةُ أَوْ الصِّيَامُ أَوْ الصَّدَقَةُ فَيَلْزُمُهُ الْإِتْيَانُ بِمَا عَيَّنَهُ لَكِنْ يُجْزئُهُ فِي نَحْوِ مَا لَوْ نَذَرَ عَتَقَ رَقَبَةً كَافِرَةً أَوْ مَعْبِيَةً أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً كَامِلَةً لِإِتْيَانِهِ بِالْأَفْضَلِ وَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ النَّفْلَ قَاعِدًا أَنْ يُصَلِّيَهُ قَائِمًا لِإِتْيَانِهِ بِالْأَفْضَلِ كَذَلِكَ ٥

(وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ) فَلَا يَنْعَقِدُ نَذَرُهَا كَلِلَّهِ عَلَيَّ قَتْلُ فُلَانٍ أَوْ

= كَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ فِي بِلَادِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَقَعَ النَّذْرُ. سَمِير.

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخِ وَطَاعَةٌ وَفِي بَعْضِهَا فِي طَاعَةٍ. سَمِير.

كقوله إن قتلْتُ فلانًا فَلَلهِ عليّ كذا ٥

ولا يلزُمُ النذرُ على تركِ مباحِ كقوله لا أَكُلُ لحمًا ولا أَشْرُبُ لبنًا وما أشبه ذلك ٥

شُرِبَ خمرٍ ومثلهُ النذرُ المُعلَّقُ على معصيةٍ (كقوله إن قتلْتُ فلانًا) أى بغيرِ حقٍّ أى إن تيسَّرَ لى قتلُهُ لكونِ نفسِهِ رغبةً فى ذلك (فَلَلهِ عليّ كذا) أمَّا إن قصدَ مَنعَ نفسِهِ منه فهو نذرٌ لَجَاجٍ صحيحٌ <sup>(١)</sup> ٥ ومثلُ نذرِ المعصيةِ نذرُ المكروهِ كنذرِ شخصٍ صومَ الدهرِ وهو يَخْشَى به الضررَ فلا ينعقدُ <sup>(٢)</sup> ولا كفارةً فيه ٥

(و) كذا (لا يلزُمُ النذرُ) ولا ينعقدُ (على تركِ مباحٍ) أو فعلِهِ لأنه لا يُتَقَرَّبُ به فالأولُ (كقوله لا أَكُلُ لحمًا ولا أَشْرُبُ لبنًا وما أشبه ذلك) مما هو مِنَ المباحاتِ أصلًا والثانى نحوُ لله عليّ أنْ أَكُلَ كذا وأشربَ كذا وألبَسَ كذا مِنَ المباحاتِ كذلك فلا يلزُمُهُ ولو اقترنَ بنيةِ عبادةٍ به كالأكلِ للتقوى على

(١) قوله (فهو نذرٌ لَجَاجٍ صحيحٌ) أى فينعقدُ وهو مخيرٌ إذا وقع المعلق عليه بين الوفاء به وبين كفارة اليمين لَكُنْ قال السَّرْبِينِيُّ نقلًا عن الزركشيِّ إنَّ هذا إذا لم ينو به اليمين وإلا لزمته الكفارة بالِحِنْثِ كما اقتضاه كلامُ الرافعيِّ ءَاخِرًا اه سمير.

(٢) قال الغزىُّ هنا إنه خرج بالمعصيةِ نذرُ المكروهِ كنذرِ شخصٍ صومَ الدهرِ فينعقدُ نذره ويلزمه الوفاء به اه والصحيحُ ما أثبتناه مِن أن نذرَ المكروهِ كنذرِ المعصيةِ لا ينعقدُ كما فى نهاية المحتاج وغيره. قال الباجورى فى حاشيته على شرح الغزى وإنما قلنا ولا مكروه لأن الاقتصار على ما ليس بمعصية يفيد أن ما علق على مكروه ينعقد كأن يقول إن التفت فى الصلاة بمعنى إن يسر الله لى ذلك فله على كذا وهو بعيد والظاهر عدم الانعقاد فتأمل فى هذا المقام فقد زلت فيه أقدام اه سمير.



الطاعة<sup>(١)</sup> ولا كفارة في مخالفته على المعتمد إلا إذا اشتمل على حث أو منع أو تحقيق خبر كأن قال إن لم أدخل الدار أو إن كلمت زيدا أو إن لم يكن الأمر كما قلت فعلى أن أأكل لحما أو أشرب لبنا أو نحو ذلك كما تقدم نظرا لكون كلامه في معنى اليمين أو كان فيه إضافة إلى الله كأن قال ابتداء لله على أن أأكل الفطير مثلاً فإن الكفارة تلزمه عند المخالفة في هذه الحال لهتك حرمة اسم الله تعالى ⑤ والله تعالى أعلم ⑥

(١) قوله (ولو اقترن بنية عبادة به كالأكل للتقوى على الطاعة) قال في النهاية وإنما قال ﷺ لمن نذرت إن رده الله سالماً أن تضرب على رأسه بالدق لما قدم المدينة أوفى بنذرك أي فيما رواه أبو داود والترمذي وابن حبان وغيرهم لأنه اقترن بقدمه كمال مسرة المسلمين وإغاطة الكفار فكان وسيلة لقربة عامة ولا يبعد فيما هو وسيلة لهذا أنه مندوب للازمه على أن جماعة قالوا بنبذه لكل عارض سرور لا سيما النكاح ومن ثم أمر به في أحاديث وعليه فلا إشكال أصلاً اه وقال البيهقي يشبه أن يكون ﷺ إنما أذن لها في الضرب لأنه أمر مباح وفيه إظهار الفرح بظهور رسول الله ﷺ ورجوعه سالماً لا أنه يجب بالنذر اه فتعقبه الحافظ في الفتح فقال إن من قسم المباح ما قد يصير بالقصد مندوباً كالنوم في القائلة للتقوى على قيام الليل وأكلة السحور للتقوى على صيام النهار فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعود النبي ﷺ سالماً معنى مقصود يحصل به الثواب اه قلت ومثل ذلك النكاح إن قصد به نحو إعفاف نفسه وكفها عن المعصية وولد صالح فلو نذر مثلاً التزوج بقصد غرض الطرف وتحصين الفرج قالوا كان قربة فإن أراد التلذذ والاستمتاع كان مباحاً ولم يلزم قطعاً اه قلت خطر ببالي أن الفرق بين نحو هذا وما قالوه من عدم ثبوت نذر الأكل ولو قصد به التقوى على الطاعة أن هذا ونحوه عمل طاعة في نفسه يثاب عليها بينما الثواب في الآخر هو على النية لا أن نفس العمل يصير طاعة فليراجع العلماء المتأهلون في هذا والله أعلم اه سمير.

# كتاب الأفضية والشهادات

## (كتاب) أحكام (الأفضية والشهادات)

والأفضية جمع قضاء بالمد وهو لغة الحكم أو إحكام الشيء وإمضاؤه أى إتقائه وتنفيذه وشرعاً فصل الحكومة بين خصمين بحكم الله تعالى وأما فصلها بغير ذلك فليس بقضاء حقيقة ٥ والشهادات جمع شهادة مصدر شهد مأخوذة من الشهود بمعنى الحضور ٥

والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى فى سورة المائدة ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ وقوله فيها أيضاً ﴿وَأِنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ وأخبار كخبر الصحيحين إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران اهـ

وتولى القضاء فرض كفاية فى حق الصالح له فى كل مسافة عدوى وهى نصف يوم معتدل لا قصير ولا طويل فيجب أن يكون قاض فى كل مسافة عدوى ومفت فى كل مسافة قصر فإن تعين توليه على شخص فى ناحيته لزمه طلبه ولو ببذل مال ومع ظن عدم الإجابة ووجب على الإمام أن يوليه ٥

وفى شروح المنهاج وغيرها أن المولى للقاضى الإمام أو

ولا يجوزُ أن يَلِيَ القضاءَ إلا مَنْ استكملَتْ فيه خمسَ عشرةَ خصلةً  
الإسلامُ

نائبُهُ فإن خرجَتْ ناحيةٌ عن حكمِهِ وَلَّى القاضيَ فيها مَنْ يرجعُ  
أمرُهُم إليه اتَّحَدَ أو تعدَّدَ فإن فُقدَ فأهلُ الحلِّ والعقدِ منهم اه  
وقال في المغنى والأشخرُ في فتاويه نقلاً عن السمهودى  
وغيرُهُم أنه إذا خلا الزمان عن إمام وسلطانٍ وذى شوكةٍ  
فالأمرُ موكولةٌ إلى العلماءِ ويلزمُ الأمةُ الرجوعُ إليهم ويصيرون  
ولايةَ العبادِ فإذا عَسِرَ جمعهم على واحدٍ فالمتَّبِعُ أعلمُهُم فإن  
استَوَوْا أفرغَ بينهم كما قال الإمامُ قال بعضهم وهذا من حيث  
انعقادُ الولايةِ الخاصةِ فلا يُنافى وجوبَ طاعةِ العلماءِ مطلقاً في  
ما يُبينُونَهُ من أمورِ الشريعةِ اه قلتُ والمرادُ بالعلماءِ حقُّ  
العلماءِ الذين تعبوا في الطلبِ والدراسةِ وصحبوا أهلَ الفضلِ  
والصيانةِ وتحقَّقوا قبل الإجابةِ ولم يتسرَّعوا فيها بل خافوا على  
أنفسِهِم وعلى مَنْ يُفتونهم مغبَّةَ الخيانةِ وليس المرادُ المبتدعةَ  
ولا مَنْ قرأ كتاباً أو اثنين من المختصراتِ ولا مَنْ تشبَّه بهم  
منظراً مع الجهلِ وفسادِ الخُلُقِ وقلةِ الأمانةِ واللهاثِ خلفَ  
المناصبِ من طريقِ الفاسدينَ والجائرينَ كالمتخرِّجينَ من هذه  
الجامعاتِ المسماةِ إسلاميةً في أيامنا المتشبهينَ بالعلماءِ منظراً  
والمُتَمَسِّمينَ باسمهم مع البعدِ عن حقيقتِهِم عبيدُ الدينارِ والدرهمِ  
إلا ما ندرَ وإلى اللهِ المُشْتَكى ٥

(ولا يجوز) ولا يصحُّ (أن يَلِيَ القضاءَ إلا مَنْ استُكْمِلَتْ فيه  
خمسَ عشرةَ خصلةً) إحداها (الإسلامُ) فلا تصح ولايةُ الكافر

## والبُلُوغُ والعقلُ والحريةُ والذكوريةُ والعدالةُ ومعرفةُ أحكامِ الكتابِ والسُّنَّةِ والإجماعِ

ولو على كافرٍ مثله وما جَرَتْ به عادةُ الوُلاةِ فى الماضى من نصبِ رجلٍ من أهلِ الذِّمةِ فتقليدُ رئاسةٍ وزعامَةٍ لا تقليدُ حُكمٍ وقضاءٍ فيصيرُ بذلك رئيسًا عليهم لا قاضيًا ولا يلزمُهُم حكمُهُ إِلَّا بالتزامِهِم لا بإلزامِهِ فهو كالمَحَكَّم لا كالحاكمِ ٥ (و) الثانيةُ والثالثةُ (البُلُوغُ والعقلُ) فلا ولايةَ لِصَبِيٍّ ومجنونٍ أطبقَ جنونُهُ أو لا ٥ (و) الرابعةُ (الحريةُ) الكاملةُ فلا تصحُّ ولايةُ مَنْ فيه رِقٌّ ٥ (و) الخامسةُ (الذكوريةُ) يقينًا فلا تصحُّ ولايةُ امرأةٍ لِحديثِ البخاريِّ وغيرِهِ لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ اهـ ولا يليقُ بها مجالسةُ الرجالِ فى مثلِ هذا الموضعِ ورفعِ صوتِها بينهم ومثلُها الخُنْثَى فلو وَلَّى الخُنْثَى حالَ الجهلِ بحالِهِ فَحَكَمَ ثم بَانَ ذَكَرًا لم ينفذْ حكمُهُ فى المذهبِ وأما بعد اتضاحِهِ ذَكَرًا فتصحُّ توليتهُ وينفذُ حكمُهُ ٥ (و) السادسةُ (العدالةُ) وهى شرعًا مَلَكَةٌ فى النفسِ تمنعُ منِ اقترافِ الكبائرِ والرذائلِ المباحةِ فمن ارتكبَ كبيرةً أو أصَرَ على صغيرةٍ فغلبَتْ صغائرُهُ طاعتهُ أو وقعَ فيما يخرمُ مُرُوءَتَهُ فلا تصحُّ له ولايةٌ وسيأتى زيادةُ بيانِها فى فصلِ الشهاداتِ إن شاء اللهُ ٥ (و) السابعةُ (معرفةُ أحكامِ الكتابِ والسنةِ) فيُشترطُ حفظُهُ لآياتِ الأحكامِ وأحاديثِها المتعلقةِ بِها قال جمعٌ أو أن يعرفَ مظانَّها ويراجعَها وقتَ الحاجةِ إليها وإن لم يحفظْها عن ظهرِ قلبٍ ٥ (و) الثامنةُ معرفةُ (الإجماعِ) وهو اتفاقُ مجتهدى أهلِ كلِّ عصرٍ من أُمَّةٍ محمدٍ

## والاختلاف وطرق الاجتهاد

عليه الصلاة والسلام على أي أمر كان<sup>(١)</sup> دون العوام فإنهم لا اعتبار بهم في هذا المقام والمقصود بمعرفته ذلك أن يعرف أن المسئلة التي يحكم بها لم يجمعوا على خلاف حكمه فيها لا أنه يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الإجماع (و) معرفة (الاختلاف) الواقع بين العلماء لئلا يخرج عنه في المسئلة التي يحكم بها إلى استحداث قول يخالف كل أقوالهم ⊙ (و) التاسعة معرفة (طرق) أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام وإنما يستطيع ذلك إذا عرف العام والخاص والمطلق والمقيّد والمجمل والمبين والنص والظاهر والمؤوّل والمتواتر والآحاد والمتّصل من الحديث والمنقطع والمرفوع والمرسل مع معرفة أحوال رواة الأحاديث قوة وضعفاً في حديث لم يجمع على قبوله ويعرف ما سيأتي من لسان العرب وتفسير كتاب الله تعالى مع معرفة القياس بأنواعه وكيفية الترجيح عند التعارض والأدلة المختلف فيها كالاستصحاب والأخذ بأقل ما قيل وكيفية الاستدلال من الأدلة من كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم ونحو ذلك ⊙ وإنما يشترط معرفة ما تقدم على طريق (الاجتهاد) المطلق ليتمكن من استنباط الأحكام من أصولها ⊙ فإن لم يوجد المجتهد المطلق فوّلّى مقلد لإمام خاص فلا

(١) قوله (على أي أمر كان) هو المثبت في جمع الجوامع وشروحه وقصر آخرون عبارتهم على الأمر الديني فقالوا هو اتفاق مجتهدي الأمة على حكم ديني في أي عصر اهـ سمير.

وطرفٍ من لسانِ العربِ وتفسيرِ كتابِ الله تعالى وأن يكونَ سميعًا

يُشترط فيه إلا معرفة قواعد إمامه فيراعى فيها ما يراعيه المجتهدُ  
 فى نصوصِ الشرع وليس له أن يعدلَ عن نصِّ إمامه كما لا  
 يسوغ للمجتهد أن يعدلَ عن نصِّ الشرع فلا يحكمُ القاضى إلا  
 باجتهاده إن كان مجتهدًا أو باجتهادٍ مَنْ يُقِلُّه إن كان مقلِّدًا ولا  
 يجوز أن يُشرَطَ عليه الحكمُ بغير اجتهاده أو اجتهادٍ مُقلِّده بفتح  
 اللام لأنه لا يعتقده ⑤ (و) العاشرة معرفة (طرفٍ من لسانِ  
 العرب) من لغةٍ وصرفٍ ونحوٍ وغير ذلك ممَّا يحتاجه لفهم  
 كتابِ الله وسنة نبيِّه عليه الصلاة والسلام أى ما يكفى لمعرفة  
 الأمر والنهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والأسماء  
 والأفعال والحروف وغير ذلك ممَّا لا بُدَّ منه فى فهم الأحكام  
 من الكتاب والسنة على ما تكلمت به العرب وقت نزول الوحي  
 إذ هو اللسان الذى نزل به الكتاب وجاءت به السنة كما قال  
 تعالى فى سورة إبراهيم ﴿بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ لا على ما استحدثته  
 المتأخرون من المعانى التى لم تعرفها العرب الأوائل ولا على  
 ما يذهب إليه المُحرِّفون الذين يُحاولون تطبيقَ أحكامِ الشريعةِ  
 على ما شاع من أحكامٍ وَضَعِيَّةٍ وأهواءٍ سائِدةٍ من طريق ابتداع  
 معانٍ لكلماتٍ وتراكيبِ الكتابِ والسنة لم يعرفها العرب ولا  
 تكلموا بها ⑥ والحادية عشرة معرفة (تفسيرِ كتابِ الله تعالى)  
 ليتوصلَ به إلى معرفة الأحكام المأخوذة منه ⑦ (و) الثانية عشرة  
 (أن يكون سميعًا) ولو بصياح فى أذنيه فلا يضرُّ إلا الصممُ  
 الشديدُ بحيث لا يسمع أصلاً فلا يصحُّ توليته عندئذٍ ⑧

## بصيرًا كاتبًا متيقظًا ٥

(و) الثالثة عشرة (أن يكون بصيرًا) فلا يصح توليته أعمى بخلاف الأعور فيصح توليته ومثل الأعمى من يرى الأشباح ولا يعرف الصور وإن قربت إليه ٥ (و) الرابعة عشرة فيما ذكره المصنف (أن يكون كاتبًا) وهو وجه مرجوح والأصح خلافه فلو ذكر بدله كونه ناطقًا لكان أولى فإنه لا يصح توليته الأخرس على الصحيح ٥ (و) الخامسة عشرة (أن يكون متيقظًا) أى غير مغفل فلا تصح توليته مغفل بأن اختل نظره أو فكره لكبر أو مرض أو بِلَادَةٍ وَيُسْنُ أن يكون قوى الحذق والضبط لزيادة الأمن بذلك من تغفله أو خداعه ٥ وترك المصنف رحمه الله شرطًا من شروط الاجتهاد وهو قوة القريحة وحدة الذهن ليتمكن من استعمال آلات الاجتهاد وعلومه المتحصلة عنده فى استنباط أحكام المسائل المعروضة عليه إذ ليس كل من حصل ما ذكره رحمه الله من صفات قادرًا على الاستنباط ٥

وإذا ولى من لا يصلح للقضاء فحكم بخلاف الشرع لم ينفذ حكمه بل لا ينفذ أيضًا حتى لو أصاب فيه إلا للضرورة بأن ولى سلطان ذو شوكة مسلمًا غير أهل كفاسق أو امرأة أو صبي كما صرح بهما ابن عبد السلام أو مقلد مع وجود المجتهد فينفذ قضاؤه للضرورة لئلا تتعطل مصالح الناس فإن لم يوجد المجتهد لم يشترط أن يكون السلطان ذا شوكة ٥ وأمّا الكافر إذا ولاه ذو الشوكة فلا ينفذ قضاؤه ٥

وإذا زالت أهليته القاضى بجنون ونحوه كإغماء انعزل ولا

تعود ولايته بعوده أهليته بل يحتاج إلى تَوَلِيَّةٍ جديدةٍ ٥ وله أن يعزل نفسه كالوكيل ٥ وللإمام أن يعزله لخللٍ أو بأفضل منه أو لمصلحة كتسكين فتنةٍ فإن لم يكن شئٌ من ذلك حَرَمَ عزله ولا ينفذُ إلا إن كان يوجدُ غيره ممَّن يصلحُ للقضاء ٥

ويجوز أن يُحكَّم بتشديد الكاف اثنان رشيدان يتصرفان لنفسيهما فأكثرُ في غير عقوبةٍ لله تعالى<sup>(١)</sup> ولو في قودٍ أو نكاحٍ مجتهدًا أهلاً للقضاء مطلقًا أى بوجود القاضى أو عدم وجوده فإن لم يكن أهلاً للقضاء جازَ بشرطِ عدم قاضٍ ينفذُ قضاؤه شرعًا ولو قاضى ضرورةً أى إذا سهل الوصولُ إليه بلا مشقةٍ لا تُحتملُ عادةً ولم يأخذَ مالاً له وَقَعَ وإلا جاز التحكيمُ مع وجوده<sup>(٢)</sup> ومثلُ ذلك ما لو منع السلطانُ القاضى من الحكم فى الخصومة فيجوزُ التحكيمُ فيما مُنِعَ منه لأنه معزولٌ بالنسبةِ إليه فالفقدُ متحققٌ لذلك ٥ ولا بدَّ لنفوذ حكم المحكم عليهما من رضاهما قبل الحكم لفظًا كأن يقولَا له حَكَمْنَاكَ لتحكم بيننا ورضينا بحكمك فلو رجع أحدهما قبل الحكم فعزله لم يكن له أن يحكم ٥

(١) قوله (فى غير عقوبةٍ لله تعالى) قال فى فتح الوهاب خرجَ بذلك عقوبته تعالى من حدٍّ أو تعزيرٍ فلا يجوز التحكيم فيها إذ ليس لها طالبٌ معيَّنٌ ويُؤخذُ من هذا التعليلِ أن حقَّ الله تعالى المالى الذى لا طالبَ له معيَّنٌ لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر اه قال فى حاشية الجملِ ويجوزُ التحكيمُ فى ثبوتِ هلالِ رمضان كما بحثه الزركشى وينفذُ على من رضى بحكمه فيجبُ عليه الصومُ دونَ غيره اه سمير.

(٢) قوله (وإلا جاز التحكيمُ مع وجوده) قال محمد الرملیُّ إن فُقِدَ القاضى مطلقًا حتَّى قاضى الضرورة كالفاسق واحتيجَ إلى الحكم جاز تحكيمُ أصلحٍ وأفضلٍ من يوجدُ من العدولِ بخلافِ غيرهم اه سمير.



ويستحبُّ [أن يجلسَ في وسط البلدِ في موضعٍ بارزٍ]<sup>(أ)</sup> للناسِ ولا حاجبَ له]<sup>(ب)</sup> ولا يقعدُ للقضاءِ في المسجدِ

(و) للقضاءِ عَادَابٌ منها أنه (يُستحب أن يجلس) وفي بعض النسخ أن ينزل أي القاضي (في وسط البلد) إذا اتَّسَعَتْ خُطَّتُهُ لِيَتَسَاوَى أَهْلُهُ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ صَغِيرًا نَزَلَ حَيْثُ شَاءَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَوْضِعٌ مَعْتَادٌ تَنْزِلُهُ الْقَضَاءُ وَيَكُونُ جُلُوسُ الْقَاضِي (فِي مَوْضِعٍ) فَسِيحٍ (بَارِزٍ) أَيْ ظَاهِرٍ (لِلنَّاسِ) بِحَيْثُ يَرَاهُ الْمَسْتُوطُنُّ وَالْغَرِيبُ وَالْقَوِيُّ وَالضَّعِيفُ مَصُونٍ مِنْ أَدَى حَرٍّ وَبَرْدٍ بِأَنْ يَكُونَ فِي الصَّيْفِ فِي مَهَبِّ الرِّيحِ وَفِي الشِّتَاءِ فِي كِنٍّ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَنَاسِبُ الْحَالَ (وَلَا حَجَابَ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ مُصَدَّرٌ حَجَبَ إِذَا مَنَعَ أَوْ ضَمَّهُ وَتَشْدِيدُ الْمَعْجَمَةِ مِنْ أَسْفَلَ جَمْعٌ حَاجِبٌ بِأَنْ لَا يَكُونَ (لَهُ) مَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ فَلَوْ اتَّخَذَ حَاجِبًا أَوْ بَوَّابًا كُرْهٌ ٥ نَعَمْ إِنْ وَظَّفَ نَقِيبًا لَتَرْتِيبِ الْخُصُومِ وَالْإِعْلَامِ بِمَنَازِلِ النَّاسِ أَوْ اتَّخَذَ حَاجِبًا وَقَتَ خُلُوتِهِ أَوْ لِأَجْلِ الزَّحْمَةِ لَمْ يُكْرَهْ ٥

(وَلَا يَقْعُدُ لِلْقَضَاءِ فِي الْمَسْجِدِ) صِيَانَةٌ لَهُ عَنِ اللَّعْطِ وَارْتِفَاعِ الْأَصْوَاتِ الْوَاقِعِينَ بِمَجْلِسِ الْقَضَاءِ عَادَةً فَإِنْ قَضَى فِيهِ بَلَا عَذْرِ كُرْهٌ وَالْعَذْرُ كَأَنْ أَحْتَاجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لِلْوَقَايَةِ مِنَ الْمَطَرِ وَنَحْوِهِ وَكَأَنْ اتَّفَقَ وَقَتَ حُضُورِهِ فِي الْمَسْجِدِ لَصَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا خُصُومَةٌ

(أ) في بعض النسخ (أن ينزل وسط البلد ويجلس في موضع بارز).

(ب) في بعض النسخ (ولا حجاب دونه)، وفي بعضها (ولا حاجب دونه).

وَيُسَوَّى بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فِي الْمَجْلِسِ وَاللَّفْظِ وَاللَّحْظِ ⑤

فَلَا يُكْرَهُ فَصْلُهَا فِيهِ حِينَئِذٍ ⑥ فَإِنْ جَلَسَ فِيهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ أَوْ دُونَهَا مَنَعَ الْخَصُومَ مِنَ الْمُشَاتَمَةِ وَنَحْوِهَا وَلَمْ يُدْخِلِ الْخَصُومَ جَمِيعًا بَلْ يَقْعُدُونَ خَارِجَهُ وَيَنْصِبُ مَنْ يُدْخِلُ عَلَيْهِ خَصْمَيْنِ ⑦ وَلَا يُلْحَقُ بِالْقَضَاءِ مَجَالِسُ الْفَتَوَى وَتَعْلِيمِ الْقُرَاءَانِ وَالْعِلْمِ فَلَا تُكْرَهُ فِي الْمَسْجِدِ ⑧ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشَاوَرَ الْقَاضِي عِنْدَ اخْتِلَافِ وَجْهِ النِّظَرِ وَتَعَارُضِ الْأَدْلَةِ الْفُقَهَاءِ الْأُمَنَاءِ الَّذِينَ يُقْبَلُ قَوْلُهُمْ فِي الْإِفْتَاءِ بِمَا فِيهِمْ أَعْمَى وَعَبْدٌ وَامْرَأَةٌ حَيْثُ كَانُوا كَذَلِكَ ⑨

(وَيُسَوَّى) الْقَاضِي وَجُوبًا (بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ) أَحَدُهَا (فِي الْمَجْلِسِ) فَيُجْلِسُ الْقَاضِي الْخَصْمَيْنِ بَيْنَ يَدَيْهِ إِذَا اسْتَوَيَا فِي الْإِسْلَامِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْفَضِيلَةِ أَوْ يُجْلِسُ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ ذِمِّيًّا رُفِعَ الْمُسْلِمُ عَلَى الذِّمِّيِّ بِإِجْلَاسِهِ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مَثَلًا ⑥ (وَالثَّانِي) التَّسْوِيَةُ فِي اسْتِمَاعِ (الْأَلْفِظِ) وَالْكَلَامِ الْوَاقِعِ مِنْهُمَا فَلَا يَسْمَعُ كَلَامَ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لِئَلَّا يَكْسِرَ قَلْبُهُ ⑦ (وَالثَّالِثُ) التَّسْوِيَةُ فِي (الْأَلْحَظِ) أَيْ النِّظَرِ فَلَا يَنْظُرُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ لِئَلَّا يَكْسِرَ قَلْبُهُ كَمَا مَرَّ فِي الذِّقْرِ قَبْلَهُ ⑧ وَكَذَلِكَ لَا يُدْخِلُ عَلَيْهِ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ وَلَا يَقُومُ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ وَيَرُدُّ السَّلَامَ عَلَيْهِمَا مَعًا فَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ لِلْآخَرِ سَلِّمْ لَأَرُدَّ عَلَيْكُمَا أَوْ يَصْبِرُ حَتَّى يَسَلِّمَ فَيَجِيبَهُمَا جَمِيعًا وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ لَا يَخْصُصُ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ بِشَيْءٍ مِنَ الْإِكْرَامِ ⑨

ولا يجوز أن يقبل الهدية من أهل عمله ⑤

ويجتنب القضاء في عشرة مواضع عند الغضب والجوع والعطش وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط والمرض ومدافعة الأخبثين

(ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية من أهل عمله) وهم أهل محل ولايته وإن لم تكن للمهدي خصومة إن لم يعتد الهدية للقاضي قبل القضاء فإن اعتادها ولم تكن له خصومة لم يحرم قبولها إن كانت بقدر العادة وكذا لو أهدى له من هو من غير محل ولايته في محل ولايته بأن دخل بها في محل ولايته وكذا لو أرسلها مع رسول ولم يدخل بها فإنه يحرم قبولها على الصحيح ⑥ ويستثنى من ذلك هدايا أبعاضه فيجوز قبولها لعدم نفاذ حكمه لهم ⑦ ولا يحرم عليه القبول فيما لو كانت الهدية في غير محل ولايته من غير أهله ⑧ ومتى حرم قبولها لم يملكها القاضي ويجب ردّها لِمَالِهَا ⑨

(ويجتنب) القاضي (القضاء) أي يُكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي نسخة (أحوال) هي (عند الغضب) غير الشديد الذي لا يخرج عن حالة الاستقامة وأما الشديد الذي يخرج عن حالة الاستقامة فيحرم عليه القضاء عنده (و) عند (الجوع) والسبب المفرط وذلك لتشويش فكره كما عند الغضب (و) عند (العطش) المفرط (وشدة الشهوة والحزن والفرح المفرط) كل منهما وفي بعض النسخ المفرط (وعند المرض) المؤلم (ومدافعة الأخبثين) البول والغائط اجتماعاً أو انفراداً

[والنَّعَاسِ]<sup>(١)</sup> وشِدَّةُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَلَا يَسْأَلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ الدَّعْوَى

(وعند) غلبة (النَّعَاسِ و) عند (شِدَّةِ الْحَرِّ و) شِدَّةِ (الْبَرْدِ) وكذا عند الخوف الشديد والملل أي السَّامَة ونحوهما ⑤ والضابطُ الجامعُ أنه يُكْرَهُ للقاضي القضاء في كل حال يسوءُ خُلُقَهُ وَيُسْوِسُ فكرَهُ ويتغيَّرُ كمالُ عقلِهِ ومع ذلك فإنه إذا حكم في حالٍ مِمَّا تَقَدَّمَ نفذَ حكمُهُ ⑥

(و) إذا جلس الخصمان بين يَدَيِ القاضي أي حضرا عنده (لا) يجوزُ أن (يسأل) القاضي (المُدَّعَى عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ كَمَالِ) أي بعد فراغ المُدَّعَى من (الدَّعْوَى) الصحيحة ففي ابتداء حضورهما يسكت القاضي عنهما حتى يتكلما أو يقول ليتكلم المُدَّعَى منكما فيذكر المدعى دعواه فإذا صحَّت بأن استكملت شروطها الستة وأولها أن تكون الدعوى معلومة بأن يُفَصِّلَ المدعى ما يدعيه مما يختلف به الغرض كقوله قتل فلاناً عمداً أو خطأً أو شبه عمداً منفرداً أو بالاشتراك مع غيره فإن أجمل سُنَّ للقاضي استفساله وثانيها أن تكون مُلْزِمَةً فلا تُسْمَعُ دعوى هبة شئٍ أو بيعه أو إقرار به حتَّى يقول المُدَّعَى في الهبة وقبضته بإذن الواهب ويقول في الآخرين ويلزم البائع أو المقرَّ التسليم إلى وثالثها تعيين المُدَّعَى عليه ورابعها أن يكون

(١) في بعض النسخ (وغلبة النعاس).

## ولا يُحْلَفُهُ إِلَّا بَعْدَ سَوَالِ الْمُدَّعَى

الْمُدَّعَى مَكْلَفًا مَلْتَزِمًا<sup>(١)</sup> فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الصَّبِيِّ  
وَالْمَجْنُونِ وَلَا مِنَ الْحَرَبِيِّ وَالْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ  
مَكْلَفًا فَلَا يُدْعَى عَلَى صَبِيٍّ وَلَا مَجْنُونٍ وَسَادِسُهَا أَلَّا يَسْبِقُهَا مَا  
يُنَاقِضُهَا وَيُكَذِّبُهَا كَأَنْ أَدَّعَى عَلَى شَخْصٍ أَنَّهُ مَنْفَرْدٌ بِالْقَتْلِ ثُمَّ  
أَدَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ شَرِيكَ فِي الْقَتْلِ أَوْ مَنْفَرْدٌ بِهِ لَمْ تُسْمَعْ  
دَعْوَاهُ الثَّانِيَةُ إِذَا تَحَقَّقَتِ الشُّرُوطُ قَالَ الْقَاضِي لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ  
اخْرُجْ مِنْ دَعْوَاهُ أَوْ ائْتِ بِشَهِيدٍ أَوْ ائْتِ بِإِقْرَارٍ أَوْ بِإِنْكَارٍ فَإِنْ أَقَرَّ  
بِمَا أَدَّعَى عَلَيْهِ بِهِ لَفْظًا أَوْ حَكْمًا<sup>(٢)</sup> لَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ وَلَا يَفِيدُهُ بَعْدَ  
ذَلِكَ رَجوعُهُ وَإِلَّا إِنْ أَنْكَرَ فَلِلْقَاضِي<sup>(٣)</sup> أَنْ يَقُولَ لِلْمُدَّعَى أَلَيْكَ  
بَيِّنَةٌ أَوْ شَاهِدٌ مَعَ يَمِينِكَ إِنْ كَانَ الْحَقُّ مِمَّا يَثْبِتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ  
(وَلَا يُحْلَفُهُ) أَيْ لَا يُحْلَفُ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (إِلَّا بَعْدَ سَوَالِ  
الْمُدَّعَى) الْقَاضِي تَحْلِيفُهُ لَهُ فَلَوْ حَلَفَهُ قَبْلَ طَلْبِ الْمُدَّعَى لَمْ يُعْتَدَّ  
بِهِ كَمَا لَوْ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ طَلْبِ الْمُدَّعَى وَقَبْلَ تَحْلِيفِ  
الْقَاضِي ٥ وَلَوْ طَلَبَ الْمُدَّعَى تَحْلِيفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ لِي

(١) قوله (أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى مَكْلَفًا مَلْتَزِمًا) وَلَا يَضُرُّهُ كَوْنُهُ جَنِينًا أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا  
حَالَةَ الْقَتْلِ قَبْلَ ادْعَائِهِ إِذَا كَانَ بِصِفَةِ الْكَمَالِ عِنْدَ الدَّعْوَى فَإِنَّهُ قَدْ يَعْرِفُ الْحَالَ  
بِالتَّسَامُعِ وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَحْلِفَ فِي مَظَنَّةِ الْحَلْفِ إِذَا عَرَفَ مَا يَحْلِفُ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِ  
الْجَانِي أَوْ بِالسَّمَاعِ مِمَّنْ يَثِقُ بِهِ. قَالَ فِي الشَّرْحِ الْوَجِيزِ. سَمِير.

(٢) قوله (أَوْ حَكْمًا) أَيْ بِأَنْ طُلِبَ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينُ فَتَكَلَّفَ فَرَدَّهَا الْقَاضِي  
عَلَى الْمُدَّعَى فَحَلَفَ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ لَزِمَهُ مَا أَدَّعَى بِهِ عَلَيْهِ وَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ  
إِقْرَارِهِ. سَمِير.

(٣) قوله (فَلِلْقَاضِي) أَيْ مِنْ غَيْرِ وَجوبٍ عَلَيْهِ. سَمِير.

ولا يُلَقَّنُ خَصْمًا حُجَّةً وَلَا يُفْهَمُهُ كَلَامًا وَلَا يَتَعَنَّتْ بِالشُّهَدَاءِ وَلَا يَقْبَلُ  
الشَّهَادَةَ إِلَّا مِمَّنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ

بينةٌ أو شاهدٌ مع اليمين مُكِّنَ لِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَدْ يُقَرَّرُ عِنْدَ  
عَرْضِ الْحَلْفِ عَلَيْهِ فَيَسْتغْنَى الْمُدَّعَى عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ ٥

(وَلَا يُلَقَّنُ) الْقَاضِي (خَصْمًا حُجَّةً) يَسْتَظْهَرُ بِهَا عَلَى خَصْمِهِ  
أَيُّ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَقُولُ لِأَحَدِ الْخَصْمَيْنِ قُلْ كَذَا وَكَذَا  
وَأَيْضًا لَا يُلَقِّنُ شَاهِدًا الشَّهَادَةَ بِخِلَافِ تَعْرِيفِهِ كَيْفِيَّةً أَدَائُهَا فَيَجُوزُ  
أَمَّا اسْتِفْسَارُ الْخَصْمِ فَجَائِزٌ كَمَا تَقَدَّمَ كَأَن يَدَّعَى شَخْصٌ قَتْلًا  
عَلَى شَخْصٍ فَيَقُولُ الْقَاضِي لِلْمُدَّعَى قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ٥ (وَلَا  
يُفْهَمُهُ كَلَامًا) أَيُّ لَا يَعْلَمُهُ كَيْفَ يَدَّعَى أَوْ كَيْفَ يُجِيبُ فِي إِقْرَارِ  
أَوْ إِنكَارِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِعَانَةً لَهُ عَلَى خَصْمِهِ وَذَلِكَ حَرَامٌ ٥ (وَلَا  
يَتَعَنَّتْ بِالشُّهَدَاءِ) أَيُّ لَا يَجْعَلُ أَمْرَ الشَّهَادَةِ صَعْبًا عَلَيْهِمْ وَلَا  
يَسْتَقْصِي مِنْهُمْ أُمُورًا تَشُقُّ عَلَيْهِمْ كَأَن يَقُولَ لِلشَّاهِدِ لِمَ شَهِدْتَ  
وَمَا هَذِهِ الشَّهَادَةُ أَوْ كَيْفَ تَحَمَّلْتَ وَلَعَلَّكَ مَا شَهِدْتَ وَلَا يَجُوزُ  
لَهُ أَنْ يَصْرُخَ عَلَى الشَّاهِدِ أَوْ يَزْجُرَهُ ٥

(وَلَا يَقْبَلُ الشَّهَادَةَ إِلَّا مِمَّنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ) الْبَاطِنَةُ أَيُّ ثَبَّتَتْ  
عِنْدَ حَاكِمٍ سِوَاءٍ كَانَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْحُكَّامِ فَإِنِ عَرَفَ الْقَاضِي  
عَدَالَתَ الشَّاهِدِ أَوْ فَسَقَهُ عَمِلَ بِعِلْمِهِ فَيَقْبَلُ شَهَادَتَهُ إِنْ عِلْمُهُ عَدْلًا  
وَكَانَ الْقَاضِي مُجْتَهِدًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَعْدِيلٍ وَإِنْ طَلَبَهُ  
الْخَصْمُ وَيرُدُّهَا إِنْ عِلْمُهُ فَاسِقًا فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُ بِأَن لَمْ يَعْرِفْ  
عَدَالَتَهُ وَلَا فَسَقَهُ طَلَبَ مِنْهُ التَّزْكِيَةَ وَتَكُونُ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ أَنَّهُ عَدْلٌ  
فَيَقُولُ الْمَزْكِيُّ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ وَلَا يَكْفِي فِي التَّزْكِيَةِ قَوْلُ الْمُدَّعَى

## ولا يقبلُ شهادةَ عدوّ على عدوّه

عليه إنّ الذى شهد على عدلٍ بل لا بُدَّ ممَّا مرَّ ⑤ ويُعتبر فى المُزَكَّى شروطُ الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير ذلك ويُشترط كذلك معرفته بأسباب الجرح والتعديل وخبرة باطن من يُعدّله بصحبة أو جوارٍ أو معاملةٍ ⑥ وقد يتخذ القاضى مُزَكِّينَ عدلين يُعلِّمُهُما كيف يبحثان عن حال الشهود ثم يبعثُ كلَّ واحد منهما سرًّا ولا يُعلِّم أحدهما بالآخر ليسأل عن حال الشاهد من العارفين ذوى الخبرة بباطن حاله بسبب صحبة وطول معاشرة خصوصًا فى السفر الذى يُسفر عن أخلاق الرجال أو لجوار يعرف به صباح الشخص من مسائه أو معاملة فى الدراهم والدنانير تبين حاله من السهولة والصعوبة والأمانة والخيانة فيسأل كلَّ منهما الذين ذكروا عن حال الشاهد فى قبول شهادته فى نفسه وهل بينه وبين المشهود له أو عليه ما يمنع شهادته ثم يأتى كلَّ منهما إلى القاضى ويخبره بما علّمه من حال الشاهد بلفظ أشهد على شهادة المُزَكِّين أنّ الشاهد عدلٌ فيعتمد القاضى ذلك لتزكية الشاهد وقبول شهادته ⑦

(ولا يقبلُ) القاضى (شهادةَ عدوّ) عداوةً دنيويةً ظاهرةً (على عدوّه) وهو من يفرح لحُزنه ويحزن لفرحه ويكتفى بما يدل عليها كالمخاصمة اكتفاءً بالمظنة وخرج بالدنيوية العداوة الدنيئة فتقبل شهادة السُّنِّي على المُبْتَدِع وعكسه ما لم يكفر بدعته كالمجسم<sup>(١)</sup>

(١) قوله (كالمجسم) هو الذى يعتقد أنّ الله تعالى جسم أو يدعى أنّ له طولاً وعرضاً أو لوناً وشكلاً ولو لم يتلفظ بلفظ الجسم وتكفير أمثاله هو =

## ولا شهادة والدٍ لولده ولا ولدٍ لوالده ٥

والقَدَرِيُّ<sup>(١)</sup> فلا تُقبلُ كشهادة مَنْ أفضتْ به العداوة إلى الفِسْقِ ومثالُ مَنْ تُقبلُ شهادتهُ مَنْ المبتدعةِ الخارجِىِّ الذى يُكْفَرُ مُرتكبِ الكبيرةِ فتُقبلُ شهادته إن لم يكن فيه سببٌ آخرُ يمنع من ذلك باستثناءِ الخطَّابِيةِ فلا تُقبلُ شهادةُ خطَّابِىِّ لِمِثْلِهِ إِلَّا إذا ذَكَرَ فيها ما ينفى اعتماده على قوله إذْ إِنَّ أَحَدَهُمْ يشهدُ لِمِثْلِهِ اعتمادًا على قوله فقط لا اعتقاده أنه لا يكذبُ فإن قال رأيته أقرضه أو سمعته يُقرُّ له قُبِلَتْ شهادته لزوال المانع وعلى هذا يُحمل قولُ الإمام الشافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عنه وأقبلُ شهادة أهلِ الأهواءِ إِلَّا الخطَّابِيةَ أهد وخرج بالظاهرةِ العداوةِ الباطنةِ إذ لا يعلمها إِلَّا مُقَلِّبُ القلوبِ ٥ وأما شهادةُ العدوِّ لعدوِّه فتُقبلُ إذ لا تُهْمَةُ فى ذلك وقديمًا قيل والفضلُ ما شهدتْ به الأعداءُ ٥ (ولا) يقبلُ القاضِى (شهادةَ والدٍ) وإنْ علا (لولده) وإنْ سفلَ (ولا) شهادةَ (ولدٍ لوالده) وإنْ علا حتَّى لو كانت لأحدِ أصلِيه أو فرْعِيه على الآخر ٥ وأما الشهادةُ عليهما أى على الأصلِ والفرع فتُقبلُ لانتفاءِ التُّهْمَةِ إِلَّا إن كان بينه وبين كلِّ منهما عداوةٌ فلا تُقبلُ عندئذٍ لا لهما ولا

= الحقُّ الذى لا محيدَ عنه فإنه المنقولُ عن الأئمةِ الأربعةِ رَضِيَ اللهُ عنهم كما نصَّ على كُفْرِهِ الإمامانِ الأشْعَرِيُّ والماتريدِيُّ أيضًا رحمهما اللهُ. سَمِير.

(١) قوله (والقَدَرِيُّ) فسرَ إمامنا الشافِعِيُّ وغيرُهُ مِنَ الأئمةِ القَدَرِيُّ بأنه الذى يدعى أَنَّ الشُّرُورَ تحصلُ فى هذا العالمِ غضبًا عن مشيئةِ الله وأنَّ الله تعالى ليس هو خالقُ أعمالِ العبادِ وإنما العبادُ يخلقونها وربما وصلَ بعضُهُم إلى نَفْيِ علمِ الله بما يعملُ العبدُ قبل أن يعملهُ وقد أطبقَ السلفُ على تكفيرِهِم بلا تردُّدٍ. سَمِير.



ولا يُقْبَلُ كِتَابُ قَاضٍ إِلَى قَاضٍ آخَرَ فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَانِ بِمَا فِيهِ ⑤

عليهما ⑤ وتُقْبَلُ شَهَادَةُ نَحْوِ الْأَخِ لِأَخِيهِ وَعَلَيْهِ وَشَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ وَعَلَيْهِ إِلَّا شَهَادَةُ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ بِالزَّنا فَلَا تُقْبَلُ لِأَنَّهُ عِنْدُنَا مُدَّعٍ خِيَانَتَهَا لِفِرَاشِهِ ⑤ وتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّدِيقِ لَصَدِيقِهِ وَعَلَيْهِ ⑤

(ولا يُقْبَلُ كِتَابُ قَاضٍ إِلَى قَاضٍ آخَرَ فِي الْأَحْكَامِ) وَلَا يَعْمَلُ الْقَاضِي الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ بِمَجَرَّدِ الْكِتَابِ (إِلَّا بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ) عَدْلَيْنِ (يَشْهَدَانِ) عَلَى الْقَاضِي الْكَاتِبِ (بِمَا فِيهِ) أَيْ الْكِتَابِ عِنْدَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ عِنْدُنَا وَلَوْ قُرِبَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا ⑤ فَإِذَا ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى غَائِبٍ بِمَالٍ مَثَلًا وَثَبَتَ الْمَالُ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ قَضَاهُ الْقَاضِي مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَسَأَلَ الْمُدَّعَى أَنْهَاءَ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ لَذَلِكَ وَفَسَّرَ الْأَصْحَابُ أَنْهَاءَ الْحَالِ بِأَنْ يُشْهَدَ قَاضِي بَلَدِ الْحَاضِرِ عَدْلَيْنِ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ ⑤ وَصَفَةُ الْكِتَابِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ حَضَرَ عِنْدَنَا عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ فَلَانٌ وَادَّعَى عَلَى فَلَانٍ الْغَائِبِ الْمَقِيمِ فِي بَلَدِكَ بِالشَّيْءِ الْفُلَانِيِّ وَأَقَامَ عَلَيْهِ شَاهِدَيْنِ وَهُمَا فَلَانٌ وَفُلَانٌ وَقَدْ عُدَّ لَا عِنْدِي وَحَلَفْتُ الْمُدَّعَى وَحَكَمْتُ لَهُ بِالْمَالِ وَأَشْهَدُ بِالْكِتَابِ فَلَانًا وَفُلَانًا أَهْ وَقَوْلُهُ وَحَلَفْتُ الْمُدَّعَى يَعْنِي بِهِ يَمِينَ الْإِسْتِظْهَارِ وَذَلِكَ وَاجِبٌ احْتِيَاظًا لِلْغَائِبِ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ فَيَحْلِفُ الْمُدَّعَى أَنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ عَلَى الْغَائِبِ يَلْزِمُهُ أَدَاؤُهُ ⑤ وَإِنْ كَانَتِ الْحُجَّةُ عِنْدَ الْقَاضِي

## (فصل)

الكاتب غير الشاهدين كشاهدٍ ويمينٍ أو يمينٍ مردودة نصٌّ على ذلك فى الكتاب ليعرفها المكتوب إليه فقد لا يرى بعض ذلك حجةً • ويُشترط ظهورُ عدالةِ شهودِ الكتاب والحكم وهُم الذين شهدوا أنَّ الحاكمَ الأولَ حكمَ بكذا عند القاضي المكتوبِ إليه فلا تثبتُ عدالتُهم عنده بتعديل القاضي الكاتبِ إيَّاهُم • وفى هذا الأمرِ تفاصيلُ أخرى تُطلبُ مِن مظانِّها • ومثُلُ كتابِ الحكمِ كتابُ إنهاءِ سماعِ البيِّنةِ أى إيصالِ شهادتها إلى قاضٍ ثانٍ فإنه يُقبلُ فيما فوق مسافةِ العدوى لا فيها وفيما دونها لسهولة إحضارها فى القُرب دون البُعد • ومسافةُ العدوى هى ما يرجعُ منها المسافرُ مشياً أو بسيرِ الإبلِ المحمَّلةِ المُبَكَّرِ فى ابتداءِ سفره فيصلُ إليها ثم يرجعُ فى اليومِ نفسه إذا كان معتدلاً أى هى مسيرُ نصفِ يومٍ معتدِلٍ وسُمِّيَتْ بذلك لأن القاضي يُعِدَى مِن طلبِ إحضارِ خصمه منها أى يُعِينه على إحضاره فلو عَسُرَ إحضارُ البيِّنةِ فيه لمرضٍ ونحوه قُبِلَ إنهاءُ سماعِها • وإذا خالفَ الشاهدُ بشهادتهِ عند الحاكمِ المكتوبِ إليه ما فى الكتابِ قُبِلَتْ شهادتهُ لأنَّ الاعتمادَ عليها لا على الكتابِ وإنما الكتابُ تذكرةٌ مندوبٌ إليه جرى رسمُ القضاةِ وعادتهم به • واللهُ تبارك وتعالى أعلمُ •

(فَصْلٌ) فى أحكامِ القِسْمَةِ وهى بكسرِ القافِ الاسمُ من قَسَمَ الشئَ قَسْماً بفتحِ القافِ أى فرَّقَهُ • وشرعاً تمييزُ بعضِ الأنصِباءِ مِن بعضٍ بالطريقِ الآتى والأنصِباءُ جمعُ نصيبٍ وهى

ويفتقر القاسم إلى سبع شرائط الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة

هنا حصص الشركاء ⊙

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى في سورة النساء ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فكان يجب إعطاء أولى القربى واليتامى شيئاً من التركات ثم نسخ وجوب ذلك وأخبار كخبر البخاري الشفعة فيما لم يُقسم اه كما أن الحاجة داعية إليها ليتمكن كل واحد من الشريكين أو الشركاء من التصرف في نصيبه استقلالاً ⊙

والقسمة من حيث طريقة إيقاعها على نوعين قسمة واقعة بالتراضي وقسمة واقعة بالإجبار ⊙ وأركانها ثلاثة قاسم ومقسوم ومقسوم له ⊙ (ويفتقر القاسم) المنصوب من جهة القاضى ومثله المنصوب من جهة المحكم الذي حكمه الشريكان أو الشركاء زيادة على كونه سميّاً بصيراً ناطقاً ضابطاً عالمّاً بالقسمة عفيفاً عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون (إلى سبع) وهو أولى من سبعة كما في بعض النسخ (شرائط) اقتصر على ذكرها المصنف وهي (الإسلام) فلا يصح أن يكون كافراً (والبلوغ) فلا يصح أن يكون صبيّاً (والعقل) فلا يصح أن يكون مجنوناً (والحرية) فلا يصح أن يكون رقيقاً (والذكورية) فلا يصح أن يكون أنثى (والعدالة) فلا يصح أن يكون فاسقاً فمن اتّصف بضد ذلك لم يكن قاسماً لأن القسمة نوع من الولايات

والحساب فإن تراضى الشريكان بمن يقسم بينهما لم يُفتقر إلى ذلك ⑤

والمُتَصِفُ بِضِدِّ ذلك ليس من أهلها (و) بَقِيَتْ خَصْلَةٌ مِنْ السَّبْعِ وَهِيَ (الحساب) أي العلم بالحساب وهو المتعلِّق بالأعداد والعلم بالمساحة وهو المتعلِّق بمعرفة الأسطح والخطوط ⑥

ويجعل الإمام رزق مَنْ ينصبه لذلك إن لم يكن متبرِّعاً من بيت المال إن كان فيه سعة وإلا فأجرته على الشركاء لأنَّ العملَ لهم ⑦ (فإن تراضى الشريكان بمن يقسم بينهما) المال المشترك فوكلَّوه في القسمة ولم يحكِّموا ولم ينصبه القاضي بعد ترفعهم إليه (لم يُفتقر) في هذا القاسم (إلى ذلك) أي إلى الشروط السابقة ولم يُشترط فيه غير التكليف مطلقاً والعدالة إن كان في الشركاء محجورٌ عليه وأراد وليُّه القسمة له ⑧ ويُشترط في هذه القسمة الرِّضا بها بعد خروج القرعة إن حكموا بالقرعة بخلاف القسمة الواقعة بالإجبار فلا يُعتبر فيها الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها ⑨

واعلم أنَّ القِسْمَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا الْقِسْمَةُ بِالْأَجْزَاءِ وَتُسَمَّى قِسْمَةَ الْإِفْرَازِ وَقِسْمَةَ الْمُتَشَابِهَاتِ لِأَنَّ الْأَجْزَاءَ فِيهَا مُتَشَابِهَةٌ قِيَمَةً وَصُورَةً لَا يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى رَدٍّ أَوْ تَقْوِيمٍ فَيُفَرِّزُ حَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ كَقِسْمَةِ الْمُثْلِيَّاتِ مِنْ حُبُوبٍ وَغَيْرِهَا وَقِسْمَةُ الدَّارِ الْمُتَفَقَّةِ الْأَبْنِيَةِ وَالْأَرْضِ الْمُتَشَابِهَةِ الْأَجْزَاءِ فَتُجَرَّأُ الْأَنْصِبَاءُ كَيْلًا فِي مَكِيلٍ وَوزناً فِي موزونٍ وذرعاً فِي مذروعٍ ثم بعد ذلك يُفَرَّغُ بَيْنَ الْأَنْصِبَاءِ لِيَتَعَيَّنَ كُلُّ نَصِيبٍ مِنْهَا لِوَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ ⑩ وَكَيْفِيَّةُ الْإِقْرَاعِ إِذَا كَانَتْ الْحَصَصُ

متساوية أن تؤخذ مثلاً ثلاث رِقَاع متساوية ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء مُمَيِّز عن غيره منها وتُدْرَج تلك الرِقَاع في بنادق متساوية من طين مثلاً بعد تجفيفه ثم توضع في حِجْر مَنْ لم يحضر الكتابة والإدراج ثم يُخْرِج مَنْ لم يحضرهما رقعة على الجزء الأول من تلك الأجزاء إن كُتِبَت أسماء الشركاء في الرِقَاع كزيد وبكر وخالد فيُعْطَى مَنْ خرج اسمه في تلك الرُقعة ثم يُخْرِج رقعة أخرى على الجزء الذي يلي الجزء الأول فيُعْطَى مَنْ خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الجزء الباقي للثالث أو يُخْرِج مَنْ لم يحضر الكتابة والإدراج رقعة على اسم زيد مثلاً إن كُتِبَت في الرِقَاع أجزاء الأنصباء ثم على اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث ⑤ وإن لم تكن الأنصباء متساوية بل اختلفت كنصف وثُلث وسُدُس جُزْئاً ما يُقَسَّم على أَقْلِهَا وهو السُدُس فيكون ستة أجزاء ثم بعد ذلك طرق منها أن يكتب الأسامي في ثلاث رِقَاع ويُخْرِج على السهام فيقول أخرج على السهم الأول مثلاً فإن خرج اسم صاحب النصف مثلاً دَفَعَ إليه ذلك السهم والسهمين اللذين يليانه ثم يقول أخرج على السهم الرابع فإن خرج اسم صاحب الثلث دَفَعَ إليه مع السهم الذي يليه ويتعين السهم الباقي لصاحب السدس وإن خرج السهم الأول لصاحب السدس دفع إليه ثم أخرج على السهم الثاني فإن خرج اسم صاحب النصف دفع إليه ثلاثة أسهم وتعين السهمان الآخران لصاحب الثلث وعلى هذا المنوال يجري إن خرج السهم الأول لصاحب الثلث ⑥ ومنها كتب أسماء الشركاء في ست رِقَاع لصاحب السدس رقعة ولصاحب الثلث رقتان ولصاحب

النصف ثلاث رقايع ويُخْرَجُ على السهام فإن خرج اسم صاحب السُّدُس أُعْطِيَ السَّهْمُ الأول ثم يقرع بين الآخرين فإن خرج اسم صاحب الثلث أُعْطِيَ السهم الثانى والثالث بلا قرعة والباقى لصاحب النصف وإن خرج أولاً اسم صاحب النصف أُعْطِيَ ثلاثة أسهم ثم يقرع بين الآخرين على نحو ما تقدّم ٥ وهذه القسمة قِسْمَةٌ إجبارٍ فَيُجْبَرُ الممتنع منها عليها إذ لا ضررَ عليه فيها ٥ ويكفى فيها قاسمٌ واحدٌ ٥ ويجوز أن يتَّفَقَ الشريكان أو الشركاء على ما يأخذهُ كلُّ نصيباً من غير إقراع ٥

والنوع الثانى القِسْمَةُ بالتعديل للسهام أى الأنصباء بالقيمة أى القِسْمَةُ لجعل الحصص متعادلةً من حيث القيمة وهذا القسم والذى بعده بيعٌ لأنَّ كلاً من الشريكين باع ما كان له من نصيبٍ الآخر بما كان للآخر من نصيبه ودخله الإجبارُ فى قسم من صُورِهِ للحاجة فَيُجْبَرُ عليها الممتنع إلحاقاً للتساوى فى القيمة بالتساوى فى الأجزاء وذلك كأرضٍ تختلفُ قيمةُ أجزائها بقوةِ إنباتٍ أو قربِ ماءٍ وتكون الأرض بينهما نصفين يُساوى ثلثُ الأرض مثلاً لجودته ثلثيها فَيُجْعَلُ الثلثُ سهماً والثلثان سهماً ويُقَرَّعُ كما مرَّ ٥ ومثلُ هذا قسمة التعديل فى منقولاتٍ نوع إذا كانت من نحو ثلاثة أعبدٍ من نوع واحدٍ بين اثنين قيمةُ أحدهم كقيمة الآخرين فيجبرُ عندئذٍ على قسمة التعديل لقلّة اختلاف الأغراض بخلاف منقولاتٍ أنواع كثلاثة عبيدٍ صقليّين وهنديّين وزنجيّين وثيابٍ إبريسمٍ وكَتَّانٍ وقُطُنٍ ومنقولاتٍ نوعٍ تختلف منقولاتٍ نوعٍ لم يختلف ولم تزل الشركة كعبدٍ قيمة ثلثي أحدهما تعدلُ قيمة ثلثه مع الآخر كأن كان العبدُ الأول يُساوى

مائة وخمسين والعدد الثاني يساوي خمسين فقيمة ثلثي الأول مائة وقيمة ثلثه مع الآخر مائة فلا إجبار في ذلك كله لشدة اختلاف الأغراض حينئذ ولعدم زوال الشركة بالكلية في الصورة الأخيرة ٥ ويجبر على قسمة التعديل في نحو دكاكين صغار متلاصقة لا يحتمل كل منها القسمة أعياناً إن زالت الشركة بها للحاجة بخلاف نحو الدكاكين الكبار والصغار غير المتلاصقة فلا إجبار فيهما وإن تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لشدة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية ٥ ولا يكفي فيها قاسم واحد<sup>(١)</sup> كما سيأتي إن شاء الله ٥

والنوع الثالث القسمة بالرد أي القسمة الملتبسة برد مال أجنبي غير المال المقسوم لأحد الشركاء بأن يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة بئر أو شجر مثلاً لا يمكن قسمته فيرد من يأخذه بالقسمة التي أخرجتها القرعة قسط قيمة كل من البئر أو الشجر في المثال المذكور فلو كانت قيمة كل من البئر أو الشجر ألفاً وله النصف من الأرض رد الأخذ ما فيه ذلك خمسائة ٥ وهي بيع كالنوع الثاني لكن لا إجبار فيها لأن فيها تمليكاً لما لا شركة فيه ٥

ولا بد في النوعين الأخيرين من نصب الحاكم قاسمين ولا يكفي فيهما واحد لما فيهما من التعديل كما بين المصنف بقوله

(١) قوله (ولا يكفي فيها قاسم واحد) أي خلافاً لما ذهب إليه ابن قاسم في فتح القريب من الاكتفاء بواحد. سمير.

وإن كان في القسمة تقويم لم يُقتصر فيه على أقل من اثنين ⊙ وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة ما لا ضرر فيه لزم الآخر إجابته ⊙

(وإن كان في القسمة تقويم) كما في قسمة التعديل والرد (لم يُقتصر فيه) أي في تقويم المال المقسوم (على أقل من اثنين) لأن التقويم تخمين والتخمين قد يخطئ فيعلم من هذا أن اشتراط العدد إنما هو من حيث التقويم لا من حيث القسمة ولذا إن كان القاسم حاكمًا في التقويم بأن نصبه القاضي ليحكم في التقويم حكم بعلين أو بعلمه أي معرفته إذ هو كقضائه بعلمه والأصح جوازُهُ بشرطه وهو أن يكون مجتهدًا ⊙ فإن نصبه القاضي أو الإمام قاسمًا من غير أن يجعله حاكمًا بعلمه في التقويم رجع إلى قول عدلين خيرين فاشتراط الاثنين راجع إلى منصوب القاضي أو الإمام في هذه الحال وأما منصوب الشركاء فيكفي كونه واحدًا قطعًا ⊙ ويُعلم من هذا أنه لا يُشترط في القاسم معرفته بالتقويم ⊙

(وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة) إفراز أو تعديل إذ قسمة الرد لا إجبار فيها (ما لا ضرر) عظيم (فيه) على طالب القسمة بأن يبقى بعد القسمة نفعه المقصود منه له ولو بضم ما يملكه بجواره ولو بإحياء مواتٍ بجنبه ولو كان فيه ضررٌ على المطلوب للقسمة (لزم) الشريك (الآخر إجابته) إلى القسمة فيجبره الحاكم عليها أمّا ما في قسمته ضررٌ عظيم بأن يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة كحمّام لا يمكن جعله حمامين وطاحونة لا يمكن جعلها طاحونتين أو ينقص نفعه نقصًا غير



خفيف كسيف يكسر فلا يجبر الممتنع من القسمة عليها فيه وإن  
أمكن الانتفاع به بعد القسمة بوجه آخر فلو ورث عشرة إخوة  
من أبيهم بيتاً وأراد صاحب العشر القسمة مع أن منفعة عشره  
تبطل بها لرغبته مثلاً في تغيير وجه استعماله فليس له إجبار بقية  
إخوته عليها لأنه متعنت وأما إذا كان العشر يصلح للسكنى ولو  
بضم ما يملكه بجواره أو إحياء مواتٍ بجنبه أجبر الآخرون  
بطلب صاحب العشر لأنه لا تعنت حينئذ ويتعين عندها العشر  
الذى بجوار ملكه بلا قرعة لئلا يلزم تفرق ملكه فيتضرر كما  
استقر به الشبراملسى وكذا لو طلب القسمة الشركاء التسعة فلهم  
إجبار العاشر عليها لأنهم لا يتضررون بها وتبقى منفعة التسعة  
أعشار وإن كان أخوهم يتضرر كثيراً إذ لا عبرة بذلك ٥ ومحل  
إجبار الممتنع إنما هو في قسمتي الإفراز والتعديل فأما قسمة  
الرد فلا إجبار فيها كما تقدم لأنها بيع وإنما تُقسم بالتراضى  
بين الشركاء فيفهم من ذلك أن الشركاء التسعة في المثال  
السابق لو أرادوا بيع حصصهم وامتنع العاشر وكان بامتناعه  
يقوت عليهم ربحاً كبيراً فليس لهم إجباره على البيع ٥ وإذا  
أراد الشركاء اقتسام ما تنقص منفعته بالتراضى بينهم لم يجبههم  
الحاكم إلى ذلك كما تقدم لكنه لا يمنعهم منها لأن القسمة لا  
تبطل منفعتهم بالكلية كما لو هدموا جداراً لهم واقتسموا نقضه  
وأما ما يبطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيس فلا يجيبهم  
لقسمته ويمنعهم منها لأن قسمته تبطل نفعه بالكلية فهي سفه ٥

(فصل) وإذا كان مع المدعى بينة سمعها الحاكم وحكم له بها ⑤

(فصل) فى الحكم بالبينّة وفى بعض النسخ تقديم هذا الفصل على الذى قبله ⑤ والأحكام جمع حكم ومعناه هنا إلزام إنسان لآخر بحق والدّعى لغة الطلب والتّمنى وشرعاً إخباراً بحق له على غيره عند حاكم أو مُحكّم فإن لم تكن عند حاكم ولا محكم فلا تُسمّى دعوى وأما البينّة فمعناها الشهود وسُمّوا بذلك لأنّ الحقّ يتبيّن بهم ويظهر كما روى البيهقي مرفوعاً لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعى أناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم ولكن البينّة على المدعى واليمين على من أنكر اه وذلك لأنّ جانب المدعى ضَعْف بمخالفة قوله للظاهر فجُعِلَت البينّة فى جانبه وجانب المدعى عليه قَوَى بموافقة قوله للظاهر فجُعِل فى جانبه اليمين ⑤

(وإذا كان مع المدعى) وهو من يخالف قوله الظاهر (بينّة) أى رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة أو شاهد ويمين إن كان القاضى يرى ذلك (سمعها الحاكم وحكم له بها) إن عرف عدالتها وإلا طلب منها التزكية ⑤ وعلم من ذلك أنّ صاحب الحق لا يستقلّ باستيفائه بل من الرّفْع إلى الحاكم ولو مُحكّمًا فيما يصحّ فيه ذلك فلا يستقلّ باستيفاء عين إن خشى من أخذها ممّن هى عنده ضرراً وإلا فله أخذها استقلالاً ولا يأخذ شيئاً ممّن له عليه دين من غير مطالبة إذا كان المدين غير مُمتنع من أدائه ولو أخذه لم يملكه ويلزمه ردّه فإن تلف ضميمته وأما إن كان الدّين على ممتنع من أدائه ولو مُقرّر له جاز له أخذ جنس

[وإن لم يكن له بيّنة<sup>(١)</sup>]

حقّه بصفته بطريق الظفر ويملكه بمجرد الأخذ ولا يحتاج إلى صيغة فإن تعدّر عليه الجنس المذكور بأن وجد غير جنس حقّه أو جنس حقّه بغير صفته أخذه مقدّمًا النقد على غيره ويبيعه مستقلًا حيث لا حجة له لِمَا في الدفع إلى الحاكم من المؤونة والمشفقة وتضييع الزمان حينئذٍ وإلا فلا يبيع إلا بإذن الحاكم ولا يبيعه إلا بنقد البلد فإن كان هذا النقد جنس حقّه تملكه وإن كان غير جنس حقّه اشترى به جنس حقّه ثم تملكه ولا يأخذ فوق جنس حقّه إن أمكن الاقتصار عليه فإن لم يمكن أخذ فوق حقّه لعُدْرِهِ وباع منه بقدر حقّه إن أمكن تجزؤه وإلا باع الكل وأخذ من ثمنه قدر حقّه وردّ الباقي بصورة هبة ونحوها ٥ وله فعل ما لا يصل للمال إلا به ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب ولا ضمان عليه هذا إذا كان ما يفعل به ذلك ملكًا للمدين ولم يتعلّق به حق لازم كرهين وإجارة ٥ وهذا الذي ذكر في دين عادمي وأما دين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها فليس للمستحقّ الأخذ من ماله إذا ظفر به لتوقّفه على النية ٥ ولا يستقل مستحقّ القود باستيفائه فإن فعل حرم عليه وعُزِّرَ لافتياته على الإمام لكنه يقع الموقع ٥ ولا يستقل صاحب حقّ باستيفائه في حدّ قذف ولعان وفي إيلاء ونكاح ورجعة ٥

[وإن لم تكن له] أى للمدعى (بيّنة) أصلًا أو كان له بيّنة لا

(أ) في نسخة (وإن لم تكن بيّنة).

فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَمِينُهُ<sup>(١)</sup> فَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ رُدَّتْ عَلَى الْمُدَّعَى  
فِيحْلِفُ وَيَسْتَحِقُّ ٥

تُقبل شهادتها لكونها مجروحةً (فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) وهو  
مَنْ وافق قوله الظاهرَ (بِیْمِينِهِ) إذا طالب بها الْمُدَّعَى فَإِنْ لم  
يطلبْ بها لم يُحْلِفْهُ الْقَاضِي ٥ وَيَمِينُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَقْطَعُ  
الْخُصُومَةَ وَلَا تُسْقِطُ الْحَقَّ فَلَوْ أَتَى الْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ بَعْدَهَا سُمِعَتْ  
وَلَا يُعْزَرُ الْحَالِفُ لِاحْتِمَالِ نَسْيَانِهِ ٥ (فَإِنْ نَكَلَ) أَيْ امْتَنَعَ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (عَنِ الْيَمِينِ) الْمَطْلُوبَةُ مِنْهُ (رُدَّتْ عَلَى الْمُدَّعَى  
فِيحْلِفُ) حِينَئِذٍ (وَيَسْتَحِقُّ) الْمُدَّعَى بِهِ بِحْلِفِهِ لَا بِالنُّكُولِ فَإِنْ لم  
يَحْلِفْ يَمِينَ الرَّدِّ وَلَا عَذَرَ لَهُ سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ لِإِعْرَاضِهِ  
عَنْهَا لَا مِنَ الدَّعْوَى فَتُسْمَعُ حُجَّتُهُ إِذَا أَقَامَهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَمَا إِنْ  
كَانَ لَهُ عَذْرٌ كِإِقَامَةِ حُجَّةٍ وَسُؤَالِ فُقَيْهِ وَمِرَاجَعَةِ حِسَابِ أُمَهْلٍ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ٥ وَالنُّكُولُ حَقِيقَةٌ أَنْ يَقُولَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ عَرْضِ  
الْقَاضِي عَلَيْهِ الْيَمِينَ أَنَا نَاكِلٌ عَنْهَا أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي اخْلِفْ  
فَيَقُولَ لَا أَخْلِفُ أَوْ يَقُولَ لَهُ قُلْ وَاللَّهِ فَيَقُولُ وَالرَّحْمَنُ وَأَمَا  
نُكُولُهُ حَكْمًا فَإِنْ يَحْكُمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ لِسُكُوتِهِ عَنْ جَوَابِ  
الدَّعْوَى لَا لِذَهْشَةٍ أَوْ غِبَاوَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا كِبَلَادَةٍ ٥ وَهَذَا أَيْ  
كَوْنُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَحْلِفُ فِي غَيْرِ اللَّعَانِ وَالْقَسَامَةِ إِذَا  
اقْتَرَنَ بِدَعْوَى الدَّمِ لَوْثٌ أَمَا فِيهِمَا فَالْيَمِينُ فِي جَانِبِ الْمُدَّعَى  
كَمَا تَقَدَّمَ ٥

وَالْمُعْتَبَرُ فِي الْيَمِينِ نِيَّةُ الْقَاضِي أَوْ الْمُحْكَمِ لَا نِيَّةُ الْحَالِفِ

(أ) فِي بَعْضِ النُّسخ (مَعَ يَمِينِهِ).

وإذا تداعيا شيئاً في يد أحدهما فالقول قول صاحب اليد [بيمينه]<sup>(١)</sup> وإن كان في أيديهما تحالفا وجعل

فلو ورى لم تدفع عنه التورية إثم اليمين الفاجرة بأربعة شروط أن تكون اليمين عند القاضى أو المحكم فلو حلف عند المدعى فقط نفعته التورية وأن يحلف بطلب القاضى أو المحكم فلو حلف قبل طلبه منه نفعته التورية وأن لا يكون التعليق بالطلاق أو العتق فإن كان بهما نفعته التورية وألا يكون الحالف مُحِقّاً وإلا نفعته التورية كأن يأخذ مالاً في دين له على الآخر أبى أن يردّه له ويقول الآخر للقاضى أخذ مالى بغير إذنى فحلفه فإنه إذا حلف وورى نفعه عندئذٍ ⊙

ولا يجوز للقاضى أن يحلف أحداً بطلاق أو عتق أو نذر ومتى بلغ الإمام أن قاضياً يستحلف الناس بذلك عزله كما قال الشافعى رضى الله عنه ⊙

(وإذا تداعيا) أي ادعى خصمان (شيئاً) أى عيناً (في يد أحدهما) ولا بينة لواحد منهما (فالقول قول صاحب اليد) ويُسمى الداخل (بيمينه) أن الذى فى يده له لأن اليد من الأسباب المُرَجَّحة والثانى يُسمى الخارج (وإذا كان فى أيديهما) كدار يسكنانها وجمل ركباه وفراش جلسا عليه أو لم يكن فى يد واحد منهما ولا بيد ثالث كمتاع مُلقًى فى الطريق وليس المدعيان عنده (تحالفا) أى حلف كل منهما على النفي فقط على النص أى على نفي أنه ملك غريمه (وجعل) المدعى

بينهما ٥ ومن حلف على فعلٍ نفسه حلف على البت والقطع ٥ ومن حلف على فعلٍ غيره فإن كان إثباتاً حلف على البت والقطع وإن كان نفياً

به (بينهما) نصفين فإن كان فى يد ثالثٍ فالقولُ قوله حيث لا بَيِّنَةٌ فيحلف لكلٍ منهما أنه ليس له وإن أقرَّ به لأحدهما عُمِلَ بِمُقْتَضَى إقراره وإن أقام كلُّ منهما بَيِّنَةً بما ادَّعاه وهو بيد الثالث سقطتا لتناقض مَوْجِبِيهِمَا وَيُرْجَعُ حينئذٍ لقوله فيحلف لكلٍ منهما يميناً كما مرَّ ٥

(ومن حلف على فعلٍ نفسه) إثباتاً أو نفياً (حلف على البت) (و) هو (القطع) فالعطفُ فى المَثْنِ للتفسير وكذا لو حلف على فِعْلٍ مَمْلُوكِهِ مِنْ عَبْدٍ أو بهيمةٍ كما لو قيلَ له جَنَى عَبْدُكَ عَلَيَّ وأنكرَ فالأصح أنه يحلف على البت والقطع كما لو قيلَ جَنَتْ بِهِمَتُكَ على زرعِي مثلاً فعليكَ ضمانُهُ وأنكرَ فإنه يحلف على البت والقطع لأنَّ الإنسان يعلم حال نفسه وحال مَمْلُوكِهِ منسوبٌ إليه فهو كحالِهِ والبهيمة لا ذمة لها فإذا كانت جنايتها بتقصيره فى حفظها كان ذلك بفعله فيُضمن ٥

(و) أمَّا (من حلف على فعلٍ غيره) من غير مَمَالِيكِهِ فإن كان إثباتاً كأن يدَّعى شخصٌ على آخَرَ أَنَّ مُورَثَهُ يستحقُّ عليه كذا فأنكر المدعى عليه ولم يحلف فرُدَّت اليمينُ على المدعى (حلف) حينئذٍ (على البت والقطع) كَوَاللَّهِ أقرضَكَ مُورَثِيَّ وله البت والقطع فى الحلف لاعتماده على خطئه أو خطِ مُورَثِهِ فيظنُّ ذلك ظناً مُؤكِّداً ٥ (وإن كان نفياً) مطلقاً غير مقيّد بمكان وزمان مخصوصين كأن ادَّعى ديناً لِمُورَثِهِ على شخص فقال

## حلف على نفي العلم ⊙

(فصل) ولا تُقبلُ الشهادةُ إلا ممن اجتمعتُ فيه

ذلك الشخص أبرأني مورثك منه فأنكر المدعى البراءة فإذا حلف المدعى (حلف على نفي العلم) كوالله لا أعلم أن مورثي أبرأك منه ولو حلف على البت والقطع جاز لأنه قد يعلم ذلك ⊙ فإذا كان النفي مُقيّدًا بزمانٍ أو مكانٍ مخصوصين فإنه يحلف على البت لتيسر الوقوف عليه كوالله لم يُبرئك في ذلك اليوم ⊙

## (فصل) في شروط الشاهد ⊙

الشهادة هي إخبارٌ بحقٍ لغيره على غيره بلفظٍ مخصوصٍ وقال بعضهم إخبارٌ عن شيءٍ بلفظٍ خاصٍ فدخل في الشيء هلالُ رمضان والمراد باللفظِ المخصوص أو الخاص لفظُ أشهد بعينه فلو أبدله بغيره كأعلم أو أتيقن لم يكفِ ⊙

والأصلُ فيها قبل الإجماع آياتٌ كقوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَلَا تَكُونُوا الشَّاهِدَةَ﴾ وقوله عز وجل في سورة البقرة أيضًا ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ وأخبارٌ كخبر الصحيحين ليس لك إلا شاهدك أو يمينه اهـ

وأركانُ الشهادة خمسةٌ شاهدٌ ومشهودٌ له ومشهودٌ به ومشهودٌ عليه وصيغةٌ ⊙

(ولا تُقبلُ الشهادةُ) عند القاضي (إلا ممن اجتمعتُ فيه) عند

### خمس خصال الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والعدالة ٥

الأداء وإن لم تجتمع فيه عند التَّحْمُلِ إلا فيما تتوقف صحته على الشهود كالنكاح فيُعتبر فيه أن يكون كاملاً عند التحمُّل كالأداء (خمس خصال) أحدها (الإسلام)<sup>(١)</sup> فلا تُقبل شهادة كافر على مسلم أو كافر لأنَّ الله تعالى يقول في سورة الطلاق ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ والكافر ليس بعدلٍ وليس منا وهو يكذب على الله تعالى فلا يُؤْمَنُ أن يكذب على خلقه (و) الثاني (البلوغ) فلا تُقبل شهادة صبي ولو مراهقاً لقوله تعالى ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ والصبي ليس من رجالنا (و) الثالث (العقل) فلا تُقبل شهادة مجنونٍ إجماعاً (و) الرابع (الحرية) ولو بالدار بأنَّ وُجِدَ لقيطاً في دار الإسلام فلا تُقبل شهادة رقيقٍ فئاً كان أو مُدَبَّرًا أو مكاتباً أو مُبْعَضًّا (و) الخامس (العدالة) وهي لغة التوسط وشرعاً ملكة في النفس أي صفة راسخة فيها تمنعها من اقتراف الكبائر ولو واحدة ومن الإصرار على الصغائر أي الاستمرار بفعلها مع عدم التوبة منها بحيث تغلب حسناته ومن ارتكاب خوارم المُرُوءَةِ وسيأتى زيادة بيان لها إن شاء الله إذ كُلُّ ذلك يُخِلُّ بالثقة بصاحبه ولا يُرضى من اتَّصَفَ به للشهادة ٥ وأهمَل المصنِّف رحمه الله شروطاً منها كونه ناطقاً فلا تُقبل شهادة الأخرس ولو فهمت إشارته وكونه متيقظاً فلا تُقبل شهادة مُغفَلٍ

(١) قوله (الإسلام) قال الغزى هنا (ولو بالتبعية) وحذف لإشكاله إذ من يُحكم بإسلامه بالتبعية الصبي والمجنون وكلاهما لا تقبل شهادته إلا أن يراد أنه تقبل شهادته بعد بلوغه وصحَّوه لكنَّ ذلك غير ظاهر من العبارة. سمير.



وللعدالة خمس شرائط أن يكون مجتنباً للكبائر غير مُصِرٍّ على القليل من الصغائر

لا يضبط الأمور وكونه غير مُتهم فلا تُقبل شهادة المُتهم لعداوة مثلاً بينه وبين المشهود عليه لقوله تعالى فى سورة البقرة ﴿وَأَدِّعُ الْآلَ تَرْتَاباً﴾ والريبة حاصلة فى المتهم وكونه رشيداً فلا تُقبل شهادة محجورٍ عليه بسفه ٥

(وللعدالة خمس شرائط) أحدها (أن يكون) الشاهد (مجتنباً للكبائر) أى لكل فردٍ من أفراد الكبائر فلا تُقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنى وقتل النفس بغير حق وشرب الخمر وترك الصلاة وغير ذلك وعرفها بعضهم بأنها كل جريمة تؤذن أى تُشعر برقة الديانة وقلة اكتراث صاحبها بالدين وأوضح من ذلك قول بعض بأنها ما لحق صاحبها حد أو وعيد شديد كلعن بنصر كتاب أو سنة أو إجماع واعتمده شيخنا الهرثي رحمه الله تعالى ٥

والشريطة الثانية أن يكون (غير مُصِرٍّ على القليل من الصغائر) أى أن لا يصرّ على الصغائر ولو كانت قليلة من حيث النوع حتى لو لازم صغيرة واحدة بحيث غلبت صغائره بسببها حسناته أى بحيث صار عدد صغائره أكثر من عدد أعماله الحسنة عدّ هذا الإصرار كبيرة تُردّ به شهادته ٥ والصغائر كثيرة منها النظر المحرم وكشف العورة ولو فى الخلوة لغير حاجة وهجر المسلم فوق ثلاث لغير عذر والتضمخ بالنجاسة لغير حاجة واللعب بالترد والاستماع إلى آلات الملاحى المُحرمة كالطنبور والمزمار العراقى الذى يُضرب به مع الأوتار واليراع

## سليم السريرة

وهو الشُّبابة وكتصوير الحيوان وستر الجدران بالحرير وغير ذلك ○

والثالثة أن يكون (سليم السريرة) أى العقيدة فلا تُقبل شهادة مبتدع يَكْفُرُ ببدعته كَمَنْ أنكر البعث أو خَلَقَ الله لأعمال العباد أو قَالَ بالجسمية أو التحيز في الجهة في حق الله تعالى وكَمَنْ نفى صفة من صفات الله الثلاث عشرة كما لا تُقبل شهادة مَنْ جَرَّته بدعته إلى الفسق العملي كساب الشيخين أما مَنْ عدا هؤلاء من المبتدعة فَتُقبلُ شهادته كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه أقبل شهادة أهل الأهواء يعنى مِمَّن لا يكفر ببدعته ولم تجرهُ بدعته إلى الفسق العملي إلا الخطائية اهـ أى فيستثنى من قبول شهادة المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم الخطائية الذين لم يثبت عنهم ما يقتضى تكفيرهم فلا تُقبل شهادتهم لأنهم يُجَوِّزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه يقول لى على فلان كذا فيعتمدون في شهادتهم قول صاحبهم لاعتقادهم أنه لا يَكْذِبُ فإن بَيَّنوا السبب كأن قالوا رأيناه يُقرضه كذا مثلاً قُبِلَتْ شهادتهم لِتَبَيَّنَ أنهم لم يَعتمدوا فيها على قول صاحبهم وقد تقدَّم ذلك ○

مَبْحَثٌ مهمٌ. أساء بعض فهم كلام إمامنا الشافعي فظن أن الإمام لا يُكْفِرُ أحداً من أهل البدع طالما هم يَنْفُونَ الشريك عن الله وَيُصَدِّقُونَ بنبوة رسول الله عليه الصلاة والسلام وبنوا على ذلك عدم تكفير المجسم ولو أطلق على الله سبحانه

الجسميّة وهو مُدرِكٌ لمعنى ذلك أى وهو معتقِدٌ فى الله تعالى  
الجهة والمكان والحيز والطول والعرض والعمق وغير ذلك من  
صفات الأجسام وعدم تكفير المعتزلي ولو نفى الصفات ونفى  
القدر وأدعى جريان أفعال العبد الاختيارية بغير تقدير الله  
ومشيئته ونفى خلق الله لها وزعم أن الله أعطى العبد القدرة  
على خلق أفعاله وأنه صار شريكاً لله فى التخليق والإخراج من  
العدم إلى الوجود وأنه بعد ذلك خرجت هذه الأفعال من تحت  
قدرة الله ودخلت تحت قدرة العبد ولم يعد لله تعالى قدرة  
عليها ومن ظن ذلك من كلام الإمام فقد أبعد النجعة ولم يُصب  
فهم كلامه كيف وقد نقل أساطين مذهبه عنه تكفير المجسم كما  
نقل ذلك عن غيره من الأئمة المجتهدين ونص هو مراراً كسائر  
السلف على تكفير القدرية بإنكارهم القدر كما بنى الصفات  
وقد حقق هذه المسئلة الإمام عمر بن رسلان البلقينى الشافعى  
المنسوب إلى بلوغ رتبة الاجتهاد<sup>(١)</sup> رحمه الله فى حواشيه على  
الروضة فقال وقول الشافعى رضى الله عنه أقبل شهادة أهل  
الأهواء إلا الخطابية محمول على من لم تثبت فيهم قضية معينة  
تقتضى تكفيرهم اه أراد رحمه الله أن الشخص المنسوب إلى  
الوهابية أو الاعتزال أو نحو ذلك من البدع يقبل الإمام شهادته  
طالما لم يثبت عليه أنه يعتقد بدعة من بدعهم المكفرة وذلك

(١) قوله (المنسوب إلى بلوغ رتبة الاجتهاد) أى من قبل علماء المذهب  
والمترجمين لفقهاء الشافعية فقد كان علامة محققاً مدققاً فقيهاً بارعاً مفسراً  
حافظاً أصولياً نظاراً متكلماً نحوياً لغوياً أى فهو أعلى رتبة فى العلم من  
النووي والرافعي رحمهما الله اللذين بلغا رتبة الترجيح فقط فى المذهب.

لأنَّ في بدعهم ما يصلُّ إلى حدِّ الكفرِ وفيها ما ليس كذلك فطالما لم يتحقَّق منه الأخذُ بالمكفرِ منها لا يكفرُ المنتسبُ إلى بعضها ويقبلُ شهادتهُ أما إذا تحقَّق ذلك فلا يقبلُ شهادتهُ ويكفرُهُ واستدلَّ البُلقينيُّ لذلك بتكفيرِ الشافعيِّ لزعيمِ المعتزلةِ المُسمَّى بحفصِ الفردِ فإنه لَمَّا جادلَهُ في مسألةِ القرآنِ قال له لقد كفرتَ باللهِ العظيمِ اه قال البُلقينيُّ الصحيحُ أو الصوابُ أنَّ قولَ الإمامِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه محمولٌ على مَنْ لم يثبتْ عليه قضيةٌ معيَّنةٌ تقتضي كُفرَهُ وهذا نصٌّ عامٌّ وقد نصَّ خاصًّا على تكفيرِ مَنْ قال بخلقِ القرآنِ<sup>(١)</sup> والقولُ بالخاصِّ هو المُقدَّم اه كما لا يصحُّ الاستدلالُ بما قاله عدَّةٌ من تصحيحِ الصلاةِ خلفَ المعتزلةِ فإنَّ البُلقينيَّ وغيره ذكروا أنه محمولٌ على مَنْ لم تثبُتْ في حقِّه عند المُقتدي بهم مقالةٌ مُكفِّرةٌ اه ولا يصحُّ تأويلُ كلامِ الشافعيِّ بأنه أرادَ به كفرَ النعمةِ لا كفرَ الخروجِ من الإسلامِ لأنَّ لفظَ الكفرِ ظاهرٌ في عرفِ الشرعِ أنه بمعنى الخروجِ من الإسلامِ ولا يجوزُ العدولُ عن ذلك إلى معنىٍ آخرَ بالتأويلِ إلا بدليلٍ ولا دليلَ على التأويلِ هنا مع التَّنبيهِ إلى زيادةِ إبعادِ المعنى عن إرادةِ كفرِ النعمةِ بقوله رضيَ اللهُ عنه كفرتَ باللهِ العظيمِ اه وبشوبِ نصوصٍ أخرى عن الإمامِ الشافعيِّ يُكفرُ فيها أصحابَ هذا الاعتقادِ المخالفِ وبأنَّ أصحابَ الإمامِ لم يفهموا من كلامِهِ إلا الإخراجَ من الدينِ بل هذا الذي فهمه

(١) قوله (مَنْ قال بخلقِ القرآنِ) أي مَنْ زعمَ بأنَّ اللهَ تعالى ليس مُتَّصِفًا بكلامِ أزليٍّ أبديٍّ لا يُشبهُ كلامنا أسمعهُ سيِّدنا موسى بل ليس لله كلامٌ إلا الألفاظُ المخلوقةُ المنزلةُ في الكتبِ السماويةِ وأنَّ هذا ما يُطلقُ عليه القرآنُ فقط. وهذه عقيدةُ المعتزلةِ. سَمِير.

### مأمون الغضبِ محافظًا على مُروءةٍ مثله ⑤

حفصُ الفردُ نفسهُ ولذلك قال البُلقيُّ هذا التأويلُ لا يصحُّ لأنَّ الذي أفتى الشافعيُّ رضيَ الله عنه بكفره بذلك هو حفصُ الفردُ وقد قال أراد الشافعيُّ ضربَ عُنقى وهذا هو الذي فهمه أصحابُه الكبارُ وهو الحقُّ وبه الفتوى اهـ وعلى كلِّ حالٍ فقد ذكرَ الإمامُ أبو منصورٍ البغداديُّ في كتابِ أصولِ الدينِ له أنَّ الإمامَ الشافعيَّ رحمه الله رجَعَ عن القولِ بقَبُولِ شهادةِ أهلِ الأهواءِ اهـ فهو آخرُ قَوْلِي الإمامِ وعليه فالمبتدِعُ لا تُقبَلُ شهادتهُ بلعَ ببدعتهِ الكُفَرُ أم لم يبلغْ ⑤

والرابعةُ أن يكونَ (مأمونًا عند الغضبِ) فلا تُقبَلُ شهادة من لا يُؤمَّنُ عند غضبه بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع في قول الزور والكذب ونحوهما ⑤

والشريطةُ الخامسةُ أن يكونَ (محافظًا على مُروءةٍ مثله) والمُروءَةُ تَخْلُقُ الإنسانَ بِخُلُقٍ أمثاله من أهلِ الفضلِ في زمانه ومكانه وترُكُ ما يُزرى بمتعاطيه لكونه غير لائقٍ به عُرْفًا فهي مختلفة باختلافِ الأشخاصِ والأحوالِ وتركها إما لنقصِ عقلٍ أو عدمِ مبالاةٍ فيُساءَ بتاركها الظنُّ وتبطلُ الثقةُ بقوله فلذا لا تقبل شهادة من لا مروءة له كمن يمشي في السوق مكشوف الرأسِ أو البدنِ غيرِ العورةِ في بلدٍ لم يعتدَّ أهلهُ ذلك من أمثاله بل يزرون على من يفعلُه وكمَن يبتذلُ كبيرًا أى يستخدمُه بنقلِ نحو ماءٍ لِمَنْزِلِهِ وكتقبيلِ زوجته أو أمته بحضرة الناس غير قبلة الشفقة وكمَدِّ الرَّجْلِ عند الناس الذين يحتشمهم ويستحي

### (فصل) والحقوق ضربان حق الله تعالى وحق الآدمي ٥

منهم<sup>(١)</sup> بلا عذر وكالإكثار من الحكايات المضحكة بين الناس بحيث يصير ذلك عادة له ما لم يكن طبعاً من غير تصنع والإكباب على لعب الشطرنج بحيث يشغله عن مهامته وإن لم يقترب به ما يحرمه أو على غناء أو استماعه وإكثار رقص وكحرفة دنيئة غير محرمة كحجامة أى بأجرة وكنس زبل ونحوه ودبغ ممن لا يليق ذلك به أى إذا اختارها لنفسه مهنة بلا عذر مع حصول الكفاية بغيره وغير ذلك مما يضبط بما تقدم ٥ وإيراد خوارم المروءة فى تعريف العدالة يقتضى أن من وقع فى خوارم المروءة انتفت عدالته وهو ما ذهب إليه بعض وقال بعض لا تنتفى عدالته لكن لا تقبل شهادته فليس اجتناب خوارم المروءة عندهم من العدالة بل هو من شروط قبول الشهادة ولعله الأنسب بزماننا ٥

فائدة. قال فى فتح الجواد ترد شهادته من أكثر الكذب وخلف الوعد وإن لم يفسق بذلك اهـ

(فصل) فى أنواع الحقوق باعتبار ما يقبل فيها من الشهود ٥  
(والحقوق) جنسها (ضربان) أحدهما (حق الله تعالى) وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله (و) الثانى (حق الآدمي) وبدأ به لأن المخاصمة أكثر ما تقع فيها وهى مبنية على المشاحة

(١) قوله (الذين يحتشمهم ويستجى منهم) قال الأذرعى فلو كان بحضرة إخوانه أو نحوهم كتلامذته لم يكن ذلك تركاً للمروءة اهـ سمي.

فأما حقوقُ الآدميينَ [فثلاثة<sup>(١)</sup>] [ضربٌ لا يُقبلُ فيه إلا شاهدانِ ذَكَرَنا وهو ما لا يُقصدُ منه المَالُ وَيُطْلَعُ عليه الرجالُ وضربٌ يُقبلُ فيه شاهدانِ أو رجلٌ وامرأتانِ أو شاهدٌ ويمينُ المُدَّعى

أَيِ التنازعِ بخلافِ حقوقِ الله فإنها مبنيةٌ على المسامحة فقال (فأما حقوقُ الآدميينَ فثلاثة أضربٌ ضربٌ لا يُقبلُ فيه إلا شاهدانِ ذَكَرَنا) فلا يكفى رجلٌ وامرأتانِ أو رجلٌ ويمينٌ<sup>(١)</sup> (وهو) أَيْ هذا الضَّرْبُ هو (ما لا يُقصدُ منه المَالُ) أَيْ الحقُّ الذى ليس مَالًا ولا يؤولُ إلى المالِ (ويُطْلَعُ عليه الرجالُ) غالبًا كطلاقٍ إلا إذا ادَّعاه الزوجُ بعَوَضٍ وكنكاحٍ إلا إذا ادَّعته المرأةُ لإثباتِ المهرِ أو شطرِهِ أو ادَّعاه كُلُّ مَنْ الزَوْجَيْنِ لإثباتِ الإرثِ وكرجعةٍ ونسبٍ وكفالةٍ وكوكالةٍ ووصايةٍ وشركةٍ وقراضٍ إذا أُريدَ بهذه الأربعةُ إثباتُ عقودِها والولايةِ فيها لا إذا أُريدَ إثباتُ جعلٍ أو حصّةٍ من شركةٍ أو ربحٍ لأنَّ المقصودَ منها المَالُ حينئذٍ ⊙ ومن هذا الضربِ موجبٌ عقوبةٌ لله تعالى كحدِّ شربٍ وقطعِ الطريقِ والقتلِ بالردةِ وعقوبةٌ لآدميٍّ كتعزيرٍ وقصاصٍ ⊙

(وضربٌ) ءَاخِرُ (يُقبلُ فيه) أحدُ أمورٍ ثلاثةٍ إما (شاهدانِ) رجلانِ (أو رجلٌ وامرأتانِ) لا يُشترطُ تقديمُ شهادةِ الرجلِ على شهادتِهما (أو شاهدٌ) رجلٌ (ويمينُ المُدَّعى) لأنَّ النبىَّ عليه

(أ) فى بعض النسخ فعلى ثلاثة أضرب. سمير.

(١) قوله (أو رجل ويمين) قالوا كل ما يثبت برجل وامرأتين يثبت برجل ويمين إلا عيوب النساء ونحوها كالولادة والحيض والرضاع فإنها لا تثبت بالشاهد واليمين لخطرهما بخلاف المال وما يقصد منه المَالُ اهـ سمير.

وهو ما كان القصد منه المال وضرب يُقبل فيه رجل وامرأتان أو أربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال<sup>(١)</sup> ○

الصلاة والسلام قضى بهما ويُشترط أن يأتى بيمينه بعد شهادة الرجل بما يدّعيه وبعد تعديله وتزكيته ○ وإنما يُعْتَدُّ باليمين إن صرح بملكه لما ادّعاه وصدق شاهد فيما شهد له به كأن يقول والله إن شاهدي لصادق فيما شهد لى به وإنى لأستحقه أو أملكه ○ وللمدعى أن لا يحلف هذه اليمين ويطلب يمين خصمه فإن نكل خصمه فله أن يحلف يمين الردّ لأنها غير التى تركها فإن لم يحلف أى المدعى يمين الردّ سقط حقه من اليمين ○ (و) هذا الضرب الثانى (هو ما كان القصد منه المال) عيناً أو ديناً أو منفعةً وسواء كان ما قصد منه المال عقداً مالياً كبيع وحوالة وقرض وشفعة أو فسخ عقد كإقالة وردّ بعيب أو حقاً يتعلق بالعقد كخيار وأجل ووقف وكمهر فى نكاح ومسروق ادّعاه على غيره ووصية بمال ○

(وضرب) آخر (يُقبل فيه) أحد أمور ثلاثة<sup>(١)</sup> شاهدان (رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) من غير رجل معهن (و) هذا الضرب (هو ما لا يطلع عليه الرجال) غالباً بل نادراً أو

(أ) في بعض النسخ: ضرب لا يُقبل فيه إلا شاهدان ذكران أو رجل وامرأتان أو شاهد ويمين المدعى وهو ما كان القصد منه المال، وضرب يُقبل فيه شاهدان ذكران وهو النسب، وضرب لا يُقبل فيه إلا أربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال إله وما أثبتناه أولى.

(١) قوله (يُقبل فيه أحد أمور ثلاثة) أورده الغزى فى شرحه بهذا السياق [وضرب آخر يُقبل فيه أحد أمرين إما رجل وامرأتان أو أربع نسوة وفسّر المصنف =



وأما حقوق الله تعالى فلا تُقبلُ فيها النساءُ وهى على ثلاثة أضربٍ ضربٌ لا يُقبلُ فيه أقلُّ من أربعةٍ

ما يختصُّ بمعرفته النساء كولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة تحت الثياب كرتق بفتح المثناة الفوقية وهو انسداد محل الجماع بلحم وقرن بفتح الراء وهو انسداد محل الجماع بعظم كما تقدم فيهما أما عيبها الذى فى وجهها وكفيها فلا يثبت إلا برجلين لجواز نظريهما إلى وجهها وكفيها وما فى وجه الأمة وما يبدو منها عند المهنة فإنه يثبت أيضاً برجلين أو رجل وامرأتين أو شاهد ويمين لأنَّ المقصود منه المال ٥ وقيد بعضهم قبول شهادة النساء فى الرضاع بما إذا كان من الثدي فإن كان من إناء حلب فيه اللبن لم تُقبل شهادة النساء به لكن تُقبل شهادتهن بأن هذا اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالباً اهـ

واعلم أنَّ ما يثبت بأربع نسوة يثبت برجل وامرأتين وبرجلين بالأولى ولا يقبل فيه الرجل واليمين ٥ وأنه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين ويمين ٥

(وأما حقوق الله تعالى) كشرِّب الخمر (فلا تُقبل فيها النساء) ولا الخنأى لبنائها على التخفيف والستر (وهى على ثلاثة أضربٍ ضربٌ لا يُقبل فيه أقلُّ من أربعةٍ) من الرجال

= هذا الضرب بقوله [إخ] ولا يخفى النقص الذى فيه فإنَّ هذا الضرب يُقبل فيه رجلان أيضاً ولعلَّه رحمه الله شرح على نسخة فيها سقط وأراد أحد أمرين أى زيادة على الرجلين ٥ اهـ سمير.

وهو الزنا وضربٌ يُقبلُ فيه اثنانُ وهو ما سوى الزنا مِنَ الحدودِ وضربٌ يُقبلُ فيه واحدٌ وهو هلالُ رمضان ٥

(وهو الزَّنى) أى بالنسبة لإيجاب الحد<sup>(١)</sup> لقوله تعالى فى سورة النور ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ الآية ومثلُ الزَّنى اللواطُ وإتيانُ البهائمِ ووطئُ الميتة ٥ ويُشترط لقبول شهادتهم أن يقولوا مثلاً نشهد أننا رأيناها أدخل حشفته فى فرجها على وجه الزنا وتُسَنُّ زيادةُ كالمِرودِ فى المُكْحَلَةِ اه ولا تُلْحَقُ بالزَّنى الشهادةُ على الإقرارِ بالزَّنى بل يَكْفَى فيها رجلانِ وكذا الوطئُ بالشُّبهةِ فإنه يَكْفَى فيه اثنانِ ٥ ويكونُ نظرُ الشهود للزَّنا لأجل الشهادة أو يقع نظرهم له فى حينٍ من الزمانِ من غير قصدٍ ثم لا يُكْرَرُونَ النظرَ إذ لا يُحتاجُ إليه ٥

(وضربٌ) ءآخِرُ من حقوقِ الله تعالى (يُقبلُ فيه اثنان) أى رجلان فلا يُقبلُ فيه رجلٌ وامرأتان ولا أربعُ نسوةٍ (وهو ما سوى الزَّنى من) موجباتِ (الحدود) كشرب الخمر والقذف والقصاص فى النفس والطَّرَفِ ٥

(وضربٌ) ثالثٌ من حقوقِ الله تعالى (يُقبلُ فيه) رجلٌ (واحدٌ وهو هلالٌ) شهر (رمضان) فيكفى فيه شاهدٌ واحدٌ ظاهرُ العدالةِ أنه رأى الهلال بالنسبة للصوم وتوابعه كالترابيح لا لنحو حلولِ

(١) قوله (أى بالنسبة لإيجاب الحد) أخرج ما لو شهد اثنان بجرح الشاهد وفسَّراه بالزَّنا فإنه يثبت فسقه وليسا بقاذبين له. سمير.

ولا تُقبلُ شهادةُ الأعمى إلا في خمسةِ مواضعِ الموتِ والنَّسبِ والملِكِ المُطلقِ

أجلُ مُعلَّقٍ به فلا يحلُّ الأجلُ بشهادة الواحد وخرج برمضانَ غيرهُ من الشهور فلا يثبتُ بالواحد فقط ⑤ والمقصود بالرؤية هنا الرؤيةُ البصريةُ فخرج ما لو شهد أحدٌ بأن غداً رمضانَ اعتماداً على أنه رأى في منامه النبيَّ عليه الصلاة والسلام يقول له غداً أولُ رمضانَ فإنها لا تُقبل منه ولا يصحُّ به الصومُ إجماعاً وذلك لأنه حالَ نومِهِ فاقدُ التيقُّظِ المشروط حالَ التحمُّلِ لا للشكِّ في كونِ رسولِ الله ﷺ في المنام حقاً ⑥ ومثله ما لو شهد بالرؤية اعتماداً على الرؤيةِ بواسطة آلاتِ التصويرِ أو آلاتِ التكبيرِ أو اعتماداً على الحسابِ لا الرؤيةِ بالعينِ المجردةِ فإنَّ ذلك كله لا يثبتُ به دخولُ الشهرِ ⑦ وممَّا تُقبل فيه شهادةُ الواحدِ فقط شهادةُ اللّوْثِ بأنَّ شَهِدَ متاهلاً للشهادةِ على آخرِ أنه قَتَلَ عمداً مثلاً فيَعُدُّ ذلك لوْثاً ⑧ وتقدَّم أنه يُكتفى في الخرصِ بعدلٍ واحدٍ ⑨

(ولا تُقبلُ شهادةُ الأعمى) فيما تقدم لجواز اشتباه الأصوات فقد يحاكي الإنسانُ صوتَ غيره فيشتبهُ صوتهُ به حتى لا يجوز له أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كغيرها (إلا في خمسةِ مواضع) بل أكثر لا يفتقر معظمها إلى مشاهدة أو سماع بل يثبت بالاستفاضة وهي (الموت) ومثله النكاح وإن لم يثبت قدرُ الصِّدَاقِ بذلك والوقفُ بالنسبة لأصله لا لشروطه والعِتقُ والإرثُ واستحقاقُ الزكاة والرِّضاعُ والقضاءُ ⑩ (والنَّسبُ) لذكر أو أنثى من أبٍ أو أمٍّ أو قبيلةٍ ⑪ (والمَلِكُ المُطَلَّقُ) أى غيرُ

والترجمة وما شهد به قَبْلَ الْعَمَى وعلى المضبوط ٥ ولا تُقْبَلُ شهادةُ  
جَارٍ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا دَافِعٍ عَنْهَا ضَرَرًا ٥

المُقَيَّدُ بسببِ كَوْنِ هذه الأرضِ لزيدٍ أما المُقَيَّدُ كالملكِ  
بالإرثِ أو بالشراءِ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَثْبِتُ سَبَبُهُ بالاستفاضة كالإرثِ  
فكالمطلقِ وإلا بَأَنَّ كَانَ مِمَّا لَا يَثْبِتُ سَبَبُهُ بها كالبيعِ فلا ٥  
(والترجمة) مَنْ الْأَعْمَى للقاضِي أو للخصمينِ بَأَنَّ اتَّخَذَهُ  
القاضِي مترجمًا عنه للخصومِ أو مترجمًا عنهم له ٥ (وما شهد  
به قَبْلَ الْعَمَى) أَيْ أَنَّ الْأَعْمَى لو تَحَمَّلَ الشهادةَ فيما يَحْتَاجُ  
للبصرِ قَبْلَ عُرْوِضِ الْعَمَى له ثُمَّ عَمِيَ بَعْدَ ذَلِكَ وشهد بما  
تَحَمَّلَهُ وَكَانَ المَشْهُودُ له والمَشْهُودُ عَلَيْهِ مَعْرُوفِي الاسمِ والنسبِ  
قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ ٥ (و) كُلُّ مَا شَهِدَ بِهِ (على المَضْبُوطِ) وَمِنْ صُورِهِ  
أَنْ يُقَرَّرَ شَخْصٌ فِي أُذُنِ أَعْمَى بَعْتَقٍ أو طَلَاقٍ لِشَخْصٍ يَعْرِفُ  
اسْمَهُ وَنَسَبَهُ وَيَدُّ ذَلِكَ الْأَعْمَى عَلَى رَأْسِ ذَلِكَ الْمُقَرَّرِ فَيَتَعَلَّقُ  
الْأَعْمَى بِهِ وَيَضْبُطُهُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ عِنْدَ الْقَاضِي  
فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حِينَئِذٍ ٥

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ) شَخْصٍ (جَارٍ لِنَفْسِهِ نَفْعًا) كَشَهَادَةِ الشَّخْصِ  
لْغَرِيمِ لَهُ مَاتَ وَلَا مَالٌ لَهُ يُوَفَّى مِنْهُ دَيْنُهُ أو حُجِرَ عَلَيْهِ بِفَلَسٍ  
(وَلَا دَافِعٍ عَنْهَا ضَرَرًا) كَشَهَادَةِ غَرْمَاءِ مَفْلَسٍ بِفَسْقِ شَهْوَدِ دَيْنٍ  
ءَاخَرَ ظَهَرَ عَلَيْهِ لِلتُّهْمَةِ فِي الْجَمِيعِ لِأَنَّهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى  
بِإثْبَاتِهِ لْغَرِيمِهِ شَيْئًا يَثْبِتُ لِنَفْسِهِ الْمَطَالِبَةَ بِهِ وَفِي الثَّانِيَةِ يَدْفَعُ  
الْغَرْمَاءَ بِشَهَادَتِهِمْ ضَرَرَ الْمَزَاحِمَةِ فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَلِذَا تُرَدُّ شَهَادَةُ  
السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَلِمُكَاتِبِهِ ٥ وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ

أَيْضًا بِمَا هُوَ وَلِيُّ عَلَيْهِ أَوْ وَكِيلٌ فِيهِ أَوْ وَصِيٌّ أَوْ قِيَمٌ عَلَيْهِ وَلَوْ  
بِدُونِ جَعْلِ لِلتُّهْمَةِ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ لِنَفْسِهِ بِهَا سُلْطَنَةً وَوَلَايَةً ٥



# كتاب العتق

ويصحُّ العتق من كل مالك [جائز التصرف في ملكه]

## ○ (كتاب) أحكام (العتق)

هو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرخ إذا طار واستقلَّ لأنَّ العبد يتخلص به من الرِّقِّ ويستقلُّ بتصرفاته ○ وشرعاً إزالة الرِّقِّ عن آدمي لا إلى مالكٍ آخر من الخلق ○ وهو قربة إلى الله عزَّ وجلَّ سواء كان مُنَجَّرًا أم مُعَلَّقًا إلا إذا كان المقصود من تعليقهِ الحثُّ أو المنع أو تحقيق خبرٍ كما مرَّ ○

والأصلُ فيه آياتٌ كقوله تعالى في سورتَي النساء والمجادلة ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وقوله تعالى في سورة البلد ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ (١٣) وأخبارٌ كخبر الصحيحين مرفوعاً أيما رجل أعتق امرءاً مسلماً استنقذ الله بكلِّ عضوٍ منه عضواً منه من النار حتى الفرج بالفرج اهـ ويذكر أنَّ رسول الله ﷺ أعتق ثلاثة وستين رقيقاً وعاش من السنين بعد ذلك ○

وأركانهُ عتقٌ وعتيقٌ وصيغةٌ ○ وقد بينها المصنف رحمه الله فقال (ويصحُّ العتق) مُنَجَّرًا ومُعَلَّقًا بِصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ أو مَجْهُولَةٍ ومُؤَقَّتًا ويلغو التأقيتُ ويعوض ولو بلفظ البيع كأعتقتك بألفٍ أو بعثتك نفسك بألفٍ فقبلَ حالاً (من كل مالك) ولو نيابةً أو وكالةً عنه (جائز الأمر) أي نافذ التصرف (في ملكه) وهو البالغ

ويقع بصريح العتق<sup>(أ)</sup> والكناية مع النية ٥ وإذا أعتق بعض عبد عتق [عليه]<sup>(ب)</sup> جميعه وإن أعتق شركا له فى عبد وهو

العاقل الرشيد المختار كما تقدم فلا يصح عتق غير المالك وغير جائز التصرف كصبي ومجنون وسفيه ولا عتق المكره ٥

(ويقع) العتق أى يحصل وينفذ (بصريح) أى بلفظ صريح فى (العتق) كانت عتيق أو حر أو محرر أو فكيك الرقبة أو أعتقتك أو حررتك ونحو ذلك (و) لا فرق فيه بين الهازل وغيره ولا يفتقر إلى نية كما فى الطلاق ولا يضر فيه خطأ بتذكير أو تأنيث كما لو قال لأمتيه أنت حر ولعبدته أنت عتيقة ٥ وكذا يقع بلفظ (الكناية) وهو كل لفظ احتمل العتق وغيره لكن (مع النية) أى نية الإعتاق كقول السيد لعبد لا ملك لى عليك أو لا سلطان لى عليك أو لا خدمة لى عليك أو أنت مولاى فإن كلاً من هذه الألفاظ تحتل العتق وغيره فإذا اقترن بها نية العتق وقع العتق بها ٥

(وإذا أعتق) جائز التصرف (بعض عبد) وهو يملكه كله سرى العتق إلى باقيه بعد عتق ذلك الجزء و (عتق عليه جميعه) موسراً كان السيد أو لا مُعيناً كان ذلك البعض كيده أو لا كُربعه ومثله الأمة كما هو ظاهر ٥ (و) كذلك (إذا أعتق) مالك جزء العبد (شركاً) أى نصيباً (له فى عبد) مثلاً (وهو) أى

(أ) فى بعض النسخ (جائز الأمر بصريح العتق).

(ب) زيادة من بعض النسخ.

موسرٌ سَرَى العَتَقُ إِلَى بَاقِيهِ وَكَانَ عَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ ٥ وَمِنْ مَلَكٍ  
وَاحِدًا مِنْ وَالِدَيْهِ أَوْ مَوْلُودَيْهِ عَتَقَ عَلَيْهِ ٥

المعتق (موسر) بقيمة باقيه (سرى العتق إلى باقيه) أي العبد فإن كان موسرًا ببعض نصيب شريكه سرى إلى ما أيسر به من نصيب شريكه فلو اشترك زيد وعمرو في عبد مناصفةً فأعتق زيد نصيبه وكان معه فاضلاً عما يأتى ربع قيمة العبد عتق ثلاثة أرباع العبد وبقي ربعه مملوكًا لعمرو وكان له على زيد قيمة ربع العبد وتقع السراية بنفس الإعتاق<sup>(١)</sup> ٥ وليس المراد بالموسر هنا غنى الزكاة بل من له من المال وقت الإعتاق ما يفي بقيمة نصيب شريكه فاضلاً عما يترك للمفلس وهو قوته وقوت من تلزمه نفقته يومه وليلته ودست ثوب يليق به وسكنى يومه أما إذا كان المعتق معسرًا فلا يسرى العتق ٥ (و) حيث سرى (كان عليه) أى على المعتق (قيمة نصيب شريكه) يوم إعتاقه ٥ وأما غير جائز التصرف فلا يعتق عليه شيء من العبد حتى نصيبه ٥

(وَمِنْ مَلَكٍ) أى إذا ملك الحر الكامل (واحدًا من والدیه أو) من (مولودیه) ملكًا اختياريًا كالشراء والهبة والوصية أو قهريًا كالإرث (عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبرع أم لا<sup>(٢)</sup> كصبي ومجنون وسفيه ٥ ولا يخفى أن الولي لا يصح

(١) قوله (وتقع السراية بنفس الإعتاق) أى على الأظهر وفى قول بأداء القيمة. سمير.

(٢) قوله (سواء كان المالك من أهل التبرع أم لا) أى فلا يشترط أن يكون المعتق أهلاً للتبرع كما قيد به فى المنهاج فإن تقيده بذلك غير معتبر كما نبهوا عليه. سمير.



## (فصل) والولاء من حقوق المُعْتَقِ وحكمه حكمُ التعصّبِ عندَ عدمه ⑤

أَنْ يَشْتَرِيَ لَصَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ سَفِيهِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ مَوْلِيهِ عَلَى وَفْقِ الْمَصْلَحَةِ وَلَا مَصْلَحَةَ لِلْمَوْلَى فِي ذَلِكَ لَضِياعِ مَالٍ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ وُهِبَ لِصَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ سَفِيهِ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَوْ وَصَّى لَهُ بِهِ فَإِنْ لَمْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُ فَعَلَى الْوَلِيِّ قَبُولُهُ وَيَعْتَقُ عَلَى الْمَوْلَى لَانْتِفَاءِ الضَّرَرِ عَنْهُ حِينَئِذٍ ⑥ أَمَّا غَيْرُ الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودَيْنِ مِنَ الْأَقَارِبِ فَلَا يَعْتَقُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَيْهِ ⑦

(فصل) فِي أَحْكَامِ الْوَلَاءِ وَهُوَ لُغَةً مُشْتَقٌّ مِنَ الْمُوَالَاةِ وَهِيَ الْمُعَاوَنَةُ وَالْمُقَارَبَةُ لِأَنَّ الْعَتِيقَ يُعَاوِنُ الْمُعْتَقَ وَيَقْرُبُ مِنْهُ ⑧ وَشَرْعًا عَصَبِيَّةٌ سَبَبُهَا زَوَالُ الْمَلِكِ عَنْ رَقِيقٍ مُعْتَقٍ ⑨

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ ﷺ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّيْخَيْنِ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ أَهْ وَخَبَرُ ابْنِ حَبَانَ الْوَلَاءُ لِحُمَةِ كُلِّ حِمَةِ النَّسَبِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ أَهْ

(وَالْوَلَاءُ مِنْ حَقِّقِ الْعَتَقِ) أَيُّ مِنْ ثَمَرَاتِهِ الْإِزْمَةُ لَهُ فَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَلَى أَنْ لَا وِلَاءَ لَهُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ لغيرِهِ لَغَا الشَّرْطُ وَثَبَّتَ لَهُ الْوَلَاءُ عَلَيْهِ وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ أَيُّ مِنْ كَوْنِ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ مَسَائِلُ مَعْدُودَةٌ تُطْلَبُ مِنْ مَظَانِّهَا ⑩ (وَحُكْمُهُ) أَيُّ حُكْمُ التَّعَصُّبِ بِالْوَلَاءِ فِي نَحْوِ الْإِرْثِ وَالنِّكَاحِ مِثْلُ (حُكْمِ التَّعَصُّبِ) بِالنَّسَبِ (عِنْدَ عَدَمِهِ) أَيُّ عِنْدَ عَدَمِ التَّعَصُّبِ بِالنَّسَبِ

وينتقل عن<sup>(أ)</sup> الْمُعْتِقِ إِلَى الذُّكُورِ مِنْ عَصَبَتِهِ ⊙ [وَتَرْتِيبُ الْعَصَبَاتِ فِي  
الْوَلَاءِ كَتَرْتِيبِهِمْ فِي الْإِرْثِ] <sup>(ب)</sup> ⊙ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا هِبَتُهُ ⊙

فِيرْثُ الْمُعْتِقِ عَتِيقَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَتِيقِ عِنْدَ وَفَاتِهِ عَصَبَةٌ بِالْدمِ  
يَرِثُونَهُ وَيَزَوِّجُ ابْنَتَهُ مِثْلًا إِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهَا عَصَبَةٌ بِالْدمِ يَزَوِّجُهَا ⊙  
وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفَرَائِضِ بَيَانُ مَعْنَى التَّعْصِيبِ وَأَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَصَبَةِ  
مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ الذُّكُورِ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ حَالَ التَّعْصِيبِ ⊙

(وَيَنْتَقِلُ الْوَلَاءُ) أَيْ ثَمَرَتُهُ وَفَوَائِدُهُ (عَنِ الْمُعْتِقِ) بِكَسْرِ التَّاءِ  
بَعْدَ مَوْتِهِ (إِلَى عَصَبَتِهِ) الْمُتَعَصِّبِينَ بَأَنْفُسِهِمْ وَهُمْ ابْنُ الْمُعْتِقِ ثُمَّ  
أَبُوهُ ثُمَّ أَخُوهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ ⊙ (وَتَرْتِيبُ  
الْعَصَبَاتِ) لَا (فِي) نَفْسِ (الْوَلَاءِ) لِأَنَّهُ يَثْبُتُ لَهُمْ جَمِيعًا مِنْ غَيْرِ  
تَرْتِيبٍ بَلْ فِي ثَمَرَتِهِ وَفَوَائِدِهِ (كَتَرْتِيبِهِمْ فِي الْإِرْثِ) لَكِنْ الْأَظْهَرُ  
فِي بَابِ الْوَلَاءِ أَنَّ أَخَ الْمُعْتِقِ وَابْنَ أَخِيهِ مُقَدَّمَانِ عَلَى جَدِّ  
الْمُعْتِقِ بِخِلَافِ الْإِرْثِ بِالنَّسَبِ فَإِنَّ الْأَخَ وَالْجَدَّ شَرِيكَانِ وَالْجَدَّ  
مُقَدَّمٌ عَلَى ابْنِ الْأَخِ فِيهِ ⊙ وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بِالْوَلَاءِ إِلَّا مِنْ  
شَخْصٍ بَاشَرَتْ عَتَقَهُ أَوْ مِنْ أَوْلَادِهِ وَعَتَقَائِهِ ⊙

(وَلَا يَجُوزُ) أَيْ لَا يَصَحُّ (بَيْعُ الْوَلَاءِ وَلَا هِبَتُهُ) فَلَا يَنْتَقِلُ  
الْوَلَاءُ عَنْ مُسْتَحِقِّهِ مَا دَامَ حَيًّا لِأَنَّهُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةُ النَّسَبِ فَكَمَا  
لَا يَصَحُّ بَيْعُ النَّسَبِ لَا يَصَحُّ بَيْعُ الْوَلَاءِ ⊙

(أ) فِي نَسْخَةِ (مَنْ الْمُعْتِقِ).

(ب) زِيَادَةٌ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ.

(فصل) ومن قال لعبدِهِ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ فهو مُدَبَّرٌ يَعْتَقُ بعد وفاته من ثَلَاثَةٍ

(فَصْلٌ) فِي أَحْكَامِ التَّدْبِيرِ وهو لغةً النَّظَرُ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ  
وشرعاً تعليق عتقٍ بموتِ السيدِ الَّذِي هو دُبُرُ الْحَيَاةِ فهو تعليقُ  
عتقٍ بصفةٍ لا وصيةٍ ⑤

والأصل فيه قبل الإجماع حديثُ الصحيحين أَنَّ رَجُلًا دَبَّرَ  
عُلامًا ليس له مالٌ غَيْرُهُ فباعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ اه  
فَقَرَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَدْبِيرِهِ لَهُ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ ⑤

وأركانُهُ ثلاثة سَيِّدٌ مُدَبَّرٌ بصيغة اسمِ الْفَاعِلِ وهو المَالِكُ وَقِنْ  
مُدَبَّرٌ بصيغة اسمِ الْمَفْعُولِ وهو الرَّقِيقُ وَصِيغَةُ مُشْعَرَةٍ بالتدبير ⑤  
وقد بَيَّنَّهَا الْمُصَنِّفُ رحمه الله فقال (وَمَنْ) أَيْ وَالسَّيِّدُ الْمَكْلُفُ  
إِذَا (قال لعبدِهِ) ذَكَرًا كَانَ أَمْ أُنْثَى صِيغَةُ صَرِيحَةٍ فِي التَّدْبِيرِ نَحْوِ  
(إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ) أَوْ أَعْتَقْتُكَ بَعْدَ مَوْتِي أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ وَفِي  
مَعْنَاهَا إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ الَّتِي يَفْهَمُهَا كُلُّ أَحَدٍ أَوْ قَالَ لَهُ صِيغَةُ  
تَحْتَمَلُ التَّدْبِيرَ وَغَيْرَهُ وَهِيَ الْكِنَايَةُ إِذَا نَوَى بِهَا التَّدْبِيرَ كَخَلَيْتُ  
سَبِيلَكَ بَعْدَ مَوْتِي وَفِي مَعْنَاهَا الْكِتَابَةُ وَإِشَارَةُ الْأَخْرَسِ الَّتِي  
يَخْتَصُّ بِفَهْمِهَا ذَوُو الْفِطْنَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ (فهو) أَيْ الْعَبْدُ عِنْدِي  
(مُدَبَّرٌ يَعْتَقُ بَعْدَ وَفَاتِهِ) أَيْ السَّيِّدُ (مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ) إِنْ خَرَجَ كُلُّهُ  
مِنْ الثَّلَاثِ وَإِلَّا عَتَقَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ وَمَا زَادَ عَلَى  
ذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ  
مُسْتَعْرِقٌ لِلتَّرِكَةِ وَإِلَّا فَلَا يَعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ ⑤ وَتُسْتَشْنَى أُمُّ الْوَلَدِ فَلَا  
يَصِحُّ تَدْبِيرُهَا بَلْ تَعْتَقُ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ⑤

ويجوزُ له أن يبيعه في حالِ حيّاته وَيَبْطُلُ تدبيرُهُ ◉ وحكمُ المدبّر في حالِ حياة السيد حكمُ العبدِ القنّ ◉  
(فصل)

(ويجوز له) أي للسيد الجائز التّصرّف (أن يبيعه) أي المدبّر كما يجوز له أيضًا أن يطا أُمّتَهُ المُدبّرة لبقاء ملكه عليها (في حال حياته) أي حياة السيد (وبطل) حين إذ باعه (تدبيره) ◉ ومثلُ البيع كلُّ تصرّف يُزيل الملكَ كهبة بعد قبضها وجعله صداقًا فلو باعه السيد ثم ملكه لم يعد التدبير ◉ ولا يصحّ الرجوعُ عن التدبير باللفظ كأن يقول السيّد فسختُ تدبيرك أو نقضتُ تدبيرك فلا يصحّ كفسخ سائر التّعليقات فلا يبطل التدبير بذلك ولا يبطل بإنكاره ولا برّدّة السيد ولا برّدّة المُدبّر فيعتق بموت السيد وإن كانا مرتدّين صيانةً لحقّ المدبّر عن الضياع ◉

(وحكم المدبّر في حال حياة السيد حكمُ العبدِ القنّ) وهو العبدُ الذي لم يتعلّق به شيءٌ من مُقَدّمات العتق فخرج بذلك المُكاتبُ والمُدبّر والمُعَلّق عتقه بصفة وأُمّ الولد فيجوز له وطئُ أُمّته المُدبّرة كما مرّ وتكون أكسابُ المُدبّر للسيد وإن قُتل المدبّر فللسيد القيمة أو قطع فللسيد الأرض ويبقى التدبير بحاله ◉ ويُستثنى من القاعدة المتقدمة الرهن فلا يجوز رهن المدبر بخلاف القنّ ◉

(فصل) في أحكام الكتابة بكسر الكاف في الأشهر وقيل بفتحها كالعتاقة ◉ وهى لغة مأخوذة من الكُتِبَ بمعنى الضمّ والجمع لأن فيها ضمّ نجم إلى نجم ولم تكن في الجاهليّة ◉

## والكتابة مستحبة إذا سألها العبد وكان مأموناً مكتسباً ☉

وشرعاً عقد عتقٍ معلقٍ على مالٍ منجمٍ بوقتَيْن معلومَيْن فأكثر ☉  
والأصل فيها قبل الإجماع آية النور ﴿وَالَّذِينَ يَبْنُونَ الْكُتُبَ  
مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ قال الشافعي  
رحمه الله أى إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ أَمَانَةً وَكَسْبًا اهـ وحديث أبي داود  
والحاكم وصححه المكاتبُ عبدٌ ما بقى عليه ذرهم اهـ قال  
الحافظ التَّوَوُّى فى الرُّوضَةِ حديثٌ حَسَنٌ اهـ والحاجة داعية  
إليها لأنَّ السَّيِّدَ قد لا تسمعُ نفسُهُ بالعتقِ مجاناً والعبدُ قد لا  
يُسَمِّرُ للعملِ والكسبِ إِنْ لم يُعَلِّقْ عتْقَهُ بالتحصيلِ والأداء ☉

وأركانها أربعة الأولُ سيِّدٌ وشرطُهُ أهليةُ التبرع والاختيار  
والثانى مكاتبٌ وشرطُهُ التكليف وإطلاق التصرف والاختيار  
والثالثُ عَوْضٌ وشرطُهُ أَنْ يكونَ دينًا مؤجَّلًا بِنَجْمَيْنِ فأكثرَ  
والرابعُ صِغَةٌ وهى كاتبٌ وما اشْتُقَّ منه ككاتبَتُكَ على دينارين  
تدفعهما فى شهرين دينارٍ عند رأسِ كلِّ شهرٍ فَإِنْ أَدَّتِيَهُمَا إِلَى  
فَأَنْتَ حَرٌّ وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ فلا تصحُّ الكتابةُ بدونه وبيانُ عددِ  
النجومِ ووقتِ كلِّ منجمٍ ☉

(والكتابةُ) خارجةٌ عن قواعد المعاملات لأنها تدور بين  
السيد وعبدِهِ ولأنها بيعُ مالِ السَّيِّدِ بمالهٍ فَإِنَّ الرِّقْبَةَ لَهُ وَالْمَالَ لَهُ  
وهى (مستحبةٌ إذا سألها العبدُ) أو الأُمَّةُ (وكان مأموناً) فى ما  
يَكْسِبُهُ بحيثُ لا يُضَيِّعُهُ فى معصيةٍ وإن لم يكن عدلاً فى دينِهِ  
(مكتسباً) أى قادراً على الكسب بحيث يُوقَى بِمُؤْنَتِهِ وَنُجُومِهِ  
وذلك لِئَلَّا يَضَيِّعَ ما يُحْصِلُهُ إِنْ لم يكن أَمِينًا ولأنَّهُ لا يُوثَّقُ

ولا تصحُّ إلا بمالٍ معلومٍ إلى أجلٍ معلومٍ [أقلُّه نجمان]<sup>(١)</sup> ○

بتحصيله النجوم إن لم يكن مكتسباً فلا يعتق ○ فإن فُقد شرط من الثلاثة وهى السؤال والأمانة والاكتساب كانت مباحةً لأن رجاء العتق لا يقوى بها حينئذٍ وقال بعضهم السؤال ليس قيداً للاستحباب ○

(ولا تصحُّ إلا بمالٍ معلوم) أو منفعة معلومة فى الذمة جنساً ونوعاً وقدرًا وصفةً لأنه عوضٌ فى ذمة المكاتب فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم سواء كان نقدًا أم عرضًا ولا تصحُّ على عينٍ من الأعيان ولا على منفعة من الأعيان لكن تصحُّ على منفعة عين المكاتب مضمومةً إلى غيرها ومُتصلةً بالعقد كأن يقول كاتبُك على أن تخدمنى شهرًا من الآن ودينارٍ أو على أن تخط لي ثوبًا بنفسك ودينارٍ تأتى به بعد انقضاء الشهر أو نصفه فلو قال كاتبُك على خدمتى شهرين بحيث يكون كلُّ شهرٍ نجمًا من غير ضميمةٍ إلى ذلك لم يصحَّ وكذا لو قال على أن تخدمنى شهرَ رمضان ودينارٍ وكانت الصيغة فى المحرم بخلاف المنفعة المتعلقة بالذمة لا بالعين فتصحُّ المكاتبه عليها ولا يُشترط فيها الاتصال بالعقد ولا أن تكون مع ضميمةٍ كأن يقول له كاتبُك على بناء دارين موصوفتين فى ذمتك فى وقتين معلومين ○

ولا بُدَّ أن يكون المالُ المعلومُ مؤجلًا لا حالًا (إلى أجلٍ معلوم) ولو قصيرًا (أقلُّه نجمان) كأن يقول كاتبُك على دينارين

## وهى من جهة السيد لازمة

تأتى بها فى ساعتين من الآن بعد مضي كل ساعة دينار ولا حد لأكثرها فلو كاتبه على ثلاثة دنانير يأتى بها فى ثلاثة أشهر منجمة فى ثلاثة أنجم أو أكثر جاز ٥ ولا بد من بيان عدد النجوم وقسط كل نجم منها وأن يقول فإذا أدت ذلك فانت حر أو ينويه ٥

(وهى) أى الكتابة الصحيحة لا تنسخ بالجنون ولا بالإغماء ولا بالحجر سواء تعلق ذلك بالسيد أم بالعبد وهى (من جهة السيد لازمة) ليس له فسخها بعد تمام العقد إلا أن يعجز المكاتب عند المحل عن أداء النجم أو بعضه الذى لا يجب على السيد إيتاؤه كقوله عجزت عن أداء النجم أو بعضه كقوله عجزت عن ذلك فللسيد حينئذ فسخها لتعذر حصوله على العوض فى وقته فلو استمهله لبيع عرض أو لإحضار ماله من دون مسافة القصر وجب إمهاله أما لو استمهله لعجزه عند المحل فيسن إمهاله مساعدة له على تحصيل العتق ولا يجب ٥ وفى معنى العجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة عليها ٥ وإذا حل النجم والمكاتب غائب<sup>(١)</sup> أو غاب بعد

(١) قوله (والمكاتب غائب) أى ولو كان غائبه بإذن السيد على ما فى النحلة لتعذر الوصول إلى الغرض وكان من حقه أن يحضر أو يبعث المال ولا فرق بين أن يكون للمكاتب مال حاضر أو لا فإنه ليس للقاضى الأداء منه بل يمكن السيد من الفسخ حالاً لأنه ربما لو حضر امتنع من الأداء أو عجز نفسه اهـ وذهب الرملئ وغيره تبعاً للبلقيني إلى أن تمكين السيد من الفسخ مقيد بما إذا لم =

ومن جهة المكاتِب جائزة ⑤ وله تعجيزُ نفسه وفسخُها متى شاء ⑥

حُلُولِهِ بغيرِ إِذْنِ السَّيِّدِ ولم يبعثِ المَالَ فللسَّيِّدِ فسخُ الكتابةِ بنفسِهِ إنْ شاء وإنْ شاءَ بالحَاكِمِ ⑤ (و)أما (من جهة المكاتِبِ) فهي (جائزةُ فله) بعدَ تمامِ عقدِ الكتابةِ بالقَبُولِ تعجيزُ نفسه بقوله عَجَزْتُ نَفْسِي أو بَأَنْ يَعْجَزَ عن أداءِ النِّجْمِ أو بَعْضِهِ عندَ المَحَلِّ كما سبقَ فيفسخُ السَّيِّدُ أو الحَاكِمُ مِنْ غيرِ شَرْطِ الفَوْرِيَّةِ في الفسخِ ⑥ وللمكاتِبِ (فسخُها متى شاء) وإنْ كانَ معه ما يُوقَى به نجومَ الكتابةِ ⑥ ولا يُشترَطُ في الفسخِ إِشهادُ لَكِنَّهُ أَحُوْطُ تَحَرُّزًا مِنْ جَحْدِ الطَّرَفِ الثَّانِي ⑥

هذا في الكتابةِ الصَّحِيحَةِ أما الكتابةُ الفاسِدةُ وهي ما اختلَّت صَحَّتُهَا بفسادِ شرطٍ أو عَوْضٍ مقصودٍ كخمرٍ أو أَجَلٍ بَأَنْ عُقِدَتْ بِحَالٍ فَجائِزَةٌ مِنْ جهةِ المكاتِبِ والسَّيِّدِ ⑥ وهي كالصَّحِيحَةِ فِي اسْتِقْلَالِ المكاتِبِ بِكَسْبِهِ ⑥ وهما أي الصَّحِيحَةُ والفاسِدةُ عقدٌ مُعَاوَضَةٌ وَلَكِنْ المُغَلَّبُ فِي الْأَوَّلَى معنَى المُعَاوَضَةِ وَفِي الثَّانِيَةِ معنَى التعليلِ<sup>(١)</sup> ولذلك تختلفُ أَحكامُهُما

= يَأْذَنُ لَهُ السَّيِّدُ فِي السَّفَرِ أو يَنْظُرُهُ إِلَى حَضُورِهِ وإلا فليس له الفسخُ اه وهَلْ تَتَقَيَّدُ الغَيْبَةُ بِكُونِهَا إِلَى مَسَافَةٍ قَصِيرٍ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّ الْأَشْبَهَ أَنَّهَا لَا تَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ بَلْ يَكْفِي أَنْ تَكُونَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعُدُوِّ وَلَوْ كَانَتْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَبِهِ أَخَذَ الشَّيْخُ زَكَرِيَا وَعَتَمَدَةُ السُّوَيْرِيُّ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الزَّرْكَشِيُّ فَاعْتَمَدَ تَقْيِيدَهَا بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ كَالْمَالِ وَاسْتَوَجَّهَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّحْفَةِ وَاخْتَارَهُ الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ فِي النِّهَايَةِ. سَمِير.

(١) قوله (وفي الثانية معنَى التعليلِ) أى لأنه إذا بَطَلَ حُكْمُ الْعَوْضِ بِسَبَبٍ مِنْ =



وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال ⑤

وعلى السيد أن يضع عنه

اختلافًا مبسوطًا في غير نحو كتابنا هذا ⑥ وأما الباطلة فهي التي اختلّت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد العاقدین صبيًا أو مجنونًا أو مكرهاً أو عُقدت بعوض غير مقصود كدم أو بول وهي ملغاة لا يُعتدُّ بها في شيء من الأحكام ⑦ والأصل عندنا أن الفاسد والباطل بمعنى واحد باستثناء مواضع يسيرة منها الكتابة ⑧

(وللمكاتب) بفتح المثناة الفوقية (التصرف فيما في يده من المال) الذي حصل له من كسبه بنحو بيع وشراء وإيجار لا بتبرع أو ما فيه خطر أي خوف كهبة وقرض أو بيع نسيئة ولو استوثق برهن أو كفيل إلا إذا كان ذلك بإذن سيده وفي بعض نسخ المتن (ويملك المكاتب التصرف فيما فيه تنمية المال) والمعنى أن المكاتب يملك بعقد الكتابة منافع وأكسابه إلا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير عوض كتبرع فلا يجوز له ذلك بلا إذن سيده كما مرّ شرحه ⑨

(ويجب على السيد) بعد صحة كتابة عبده وقبل العتق (أن يضع) أي يحطّ (عنه من مال الكتابة) أو يدفع له من جنسها<sup>(١)</sup>

= الأسباب بقی حکم العتق المعلق بالصفة فيحصل العتق بوجودها. سمير.

(١) قوله (من جنسها) ولو دفع له من غير جنسها جاز إن رضى به المكاتب.

ما يستعين به [على أداء نجوم الكتابة]<sup>(أ)</sup> ولا يعتق إلا بأداء جميع المال ⊙  
(فصل)

(ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة) ولو أقلّ مُتَمَوِّلٍ ⊙ ويقوم مقام الحط أن يدفع له السيد قبل العتق جزءاً معلوماً من جنس مال الكتابة ولكن الحط أولى من الدفع لأنّ القصد من الحط الإعانة على العتق وهى مُحَقَّقَةٌ فى الحط موهومة فى الدفع ⊙

(ولا يعتق) المكاتب (إلا بأداء جميع المال) أى مال الكتابة بعد القدر الموضوع عنه من جهة السيد فلو لم يضع السيد عن المكاتب شيئاً وأدى الثانى نجوم الكتابة ما عدا القدر الذى يجب على السيد أن يؤتيه إياه لم يعتق كما يفهم ممّا تقدّم لأنّ هذا القدر لم يسقط عنه ولا يحصل التقاض بمجرد ذلك لأنّ للسيد أن يؤتيه من غير النجوم التى دفعها وليس للسيد تعجزه لعجزه عن هذا القدر لأنّ عليه مثله فيرفعه المكاتب إلى الحاكم ليحكم فى الأمر ويفصله بينهما ⊙

(فصل) فى أحكام أمهات الأولاد ⊙ والأمهات جمع أم ويقال فى جمعها أيضاً أمات ⊙

والأصل فيه أخبار كخبر ابن ماجه والدارقطني والحاكم وصححه أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه اهـ

(أ) وزيادة من بعض النسخ. سمير.

وإذا أصاب السيد أُمته فوضعت<sup>(١)</sup> ما تبين فيه شيء من خلقِ آدمي

وخبر المستدرِك أنه ﷺ قال في مارية<sup>(١)</sup> أم إبراهيم لما ولدت أعتقها ولدها اه

(وإذا أصاب)<sup>(٢)</sup> أى وطئ (السيد) البالغ مسلماً كان أو كافراً سواءً كان مُكرهاً أم مختاراً أم جاهلاً أم عالماً (أُمته) ولو كانت حائضاً أو كان الوطء مُحَرَّمًا كأن كانت مُحَرَّمًا له أو مزوجةً أو لم يُصَبِّها ولكن استدخلت ذكره أو ماءه المحترَم وهو الذى خرج منه بوجه غير محرم فى حال حياته<sup>(٣)</sup> (فوضعت) حيًا أو ميتًا أو ما يجب فيه غرة وهو (ما تبين فيه) لأهل الخبرة أى لرجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نساء منهم (شيء) أى جزء (من) صورة (أصلِ آدمي) ولو خفية<sup>(٤)</sup> لا تظهر لغير خبير ثبت

(أ) فى بعض النسخ (فوضعت منه). سمير.

(١) قوله (مارية) هى مارية القبطية أم ولد النبي ﷺ أهداها المُؤَقَّسُ للنبي ﷺ سنة سبع من الهجرة وكانت بيضاء جميلة وتُوقِيَتْ رضى الله عنها بعد النبي ﷺ بخمس سنين. سمير.

(٢) قوله (وإذا أصاب) إنما عبّر رحمه الله بإذا دون إن لأنَّ إذا تُستعمل للمُتَيَقِّن والمُظَنُّونِ الغالب وجوده كما هنا بخلاف إن فإنها للمُشْكوكِ والمَوْهُومِ والنَّادِرِ. سمير.

(٣) قوله (الذى خرج منه بوجه غير محرم فى حال حياته) أمّا لو خرج مَنِيَّه الذى استدخلته على وجه مُحَرَّم كأن خرج بزنّى أو استمناء أو لواط فلا يثبت به الاستيلاء. ولو انفصل الماء فى حياته واستدخلته بعد موته لم يثبت به الاستيلاء أيضًا ولكن يثبت به النَّسَبُ والإرث. سمير.

(٤) قوله (ولو خفية) بخلاف ما لو قال أهلُ الخبرة إنها لو بقيت لتصوّرت لأنَّ المَدَارَ هنا على ما يُسمّى ولدًا ولم يوجد وإن انقضت به العدة. سمير.

حَرَمٌ عَلَيْهِ بَيْعُهَا وَرَهْنُهَا وَهَبْتُهَا وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالِاسْتِخْدَامِ وَالْوَطْءِ  
وَإِذَا مَاتَ السَّيْدُ عَتَقَتْ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا ٥ وولدها

كونها مستولدةً لسيدها أى أم ولدٍ له (وحرَم عليه) عندئذٍ (بيعها) ولو بشرط العتق أو لِمَنْ تَعَتَّقَ عليه ولا يصحُّ إلا مِنْ نَفْسِهَا فلا يحرم ولا يبطلُ لأنه عقدُ عتاقة وكذا لو باعها جُزْءًا مِنْهَا صَحَّ وَسَرَى إِلَى بَاقِيهَا ٥

(و) حَرَمَ عَلَى سَيِّدِهَا بِالِاسْتِيلَادِ أَيْضًا (رَهْنُهَا وَهَبْتُهَا) وَالْوَصِيَّةُ بِهَا وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْهَا (وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالِاسْتِخْدَامِ) أَيْ طَلَبُ الْخِدْمَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا (وَالْوَطْءِ وَالْإِجَارَةِ) وَالْإِعَارَةُ لِبَقَاءِ مَلِكِهِ ٥ وَلَهُ أَيْضًا أَرَشُ جُنَايَةٍ عَلَيْهَا وَعَلَى أَوْلَادِهَا التَّابِعِينَ لَهَا وَسَيَاتِي بَيَانُهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقِيمَتُهَا إِذَا قُتِلَتْ وَقِيمَتُهُمْ إِذَا قُتِلُوا وَتَرْوِجُهَا بَغَيْرِ إِذْنِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ السَّيْدُ كَافِرًا وَهِيَ مُسْلِمَةٌ فَلَا يَرْوِجُهَا بَلْ يُرَوِّجُهَا الْحَاكِمُ لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ ٥

(وَإِذَا مَاتَ السَّيْدُ) وَلَوْ بَقَتِهَا لَهُ اسْتِعْجَالًا لَعَتَقَهَا<sup>(١)</sup> (عَتَقَتْ) مِنْ رَأْسِ مَالِهِ قَبْلَ دَفْعِ (الدُّيُونِ) الَّتِي عَلَى السَّيِّدِ (وَالْوَصَايَا) الَّتِي أَوْصَى بِهَا فَإِنْ قُتِلَتْ بِسَبَبِ قَتْلِهِ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ وَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الدِّيَّةُ كَانَتْ فِي ذِمَّتِهَا (وَوَلَدُهَا) الْحَادِثُ بَعْدَ الْإِسْتِيلَادِ

(١) قوله (ولو بقتلها له استعجالاً لعتقها) ولا يخفى أن هذا الحكم مُسْتَنَى مِنْ قَاعِدَةٍ مِنْ اسْتِعْجَالِ شَيْءٍ قَبْلَ أَوَانِهِ عَوِيبَ بَحْرَمَانِهِ. سَمِير.

من غيره بمنزلتها ⊙

ومن أصاب أمة غيره [بنكاح فالولد منها]<sup>(١)</sup> مملوك لسيدها ⊙ وإن  
أصابها بشبهة فولد منها حرٌ وعليه قيمته للسيد ⊙

(من غيره) أى غير السيد بأن ولدت بعد استيلادها<sup>(١)</sup> ولداً من  
زوج أو من زنى (بمنزلتها) فهو للسيد يعتق بموته كذلك وكذا  
حكم أولاد بناتها فهم كأولادها يعتقون بموت السيد بخلاف  
أولاد أبنائها أى الذكور فلا يتبعونها بل يتبعون أمهاتهم رقاً  
وحرية ⊙ وأما ولدها الحادث قبل الاستيلاء فلا يتبع أمه فى  
العتق بموت السيد ولا يمتنع على سيده التصرف فيه لإحدوثه  
قبل استحقاق الأم الحرية ⊙

(ومن أصاب) أى وطئ (أمة غيره بنكاح) أو زنى وأحبها  
فولدت (فالولد منها مملوك لسيدها) أما لو غر شخص بحرية  
أمة فتزوجها وأولدها فالولد حرٌ لظن الواطئ حريتها وعليه  
قيمته وقت الولادة على تقدير رقيته للسيد إن لم يكن هو الذى  
غره ويرجع بها على من غره ⊙ ومثله ما لو نكح أمة بشرط أن  
أولادها الحاديين منه أحرار فإن الشرط صحيح هنا وولده منها  
حرٌ ⊙ (وإن أصابها) أى أمة غيره (بشبهة) منسوبة له كظنه أنها  
أمته أو زوجته الحرة (فولده منها حرٌ) نسيب عملاً بظنه (وعليه  
قيمته) وقت ولادته (للسيد) لتفويت رقه عليه بظنه ⊙ ولا تصير

(أ) فى بعض النسخ (فى نكاح فولده منها). سمير.

(١) قوله (بعد استيلادها) أى بعدما صارت مستولدة أى أم ولد. سمير.

وإن مَلَكَ الأُمَّةَ المَوْطُوءَةَ<sup>(١)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِالْوِطْءِ فِي النِّكَاحِ وَصَارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِالْوِطْءِ بِالشُّبْهَةِ [على أحد القولين]<sup>(ب)</sup> ٥

الأمةُ التي وطئها بنكاحٍ أو بشبهةٍ أُمَّ وَلَدٍ قَبْلَ مَلَكَهَا ٥  
(وإن مَلَكَ) الواطئُ بالنكاحِ (الأمةُ المَوْطُوءَةُ)<sup>(١)</sup> أى التى وطئها سواءً المُطَلَّقةُ والتى فى نكاحِهِ (بعد ذلك) أى بعد وطئها بالنكاحِ (لم تَصِرْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِالْوِطْءِ فى النكاحِ) السابق وإن وَلَدَتْ لَهُ بِهِ لَأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ فى ملكٍ غيرِهِ فلم ينعقدِ الولدُ حُرًّا والاستيلادُ إنما يَثْبُتُ تَبَعًا لِحُرِّيَّةِ الولدِ ٥ (و) إذا وطئها بالشُّبْهَةِ ثم مَلَكَها بعد ذلك (صارَتْ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِالْوِطْءِ بِالشُّبْهَةِ على أحد القولين) والثانى لا تصيرُ أُمَّ وَلَدٍ لَأَنَّهَا عَلِقَتْ بِهِ فى غير ملكِهِ وهو الرَاجِحُ واللَّهُ تعالى أعلمُ بالصوابِ ٥

وَحَتَمَ المَصِيفُ رَحِمَهُ اللّهُ تعالى كِتَابَهُ بِالْعَتَقِ رَجَاءً لِعَتَقِ اللّهُ تعالى لَهُ مِنَ النّارِ وَلِيَكُونَ سَبَبًا فى دُخُولِ الجَنَّةِ دَارِ الأَبْرَارِ فَاللّهُ تعالى أَسْأَلُ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ وَعَلَيْنَا بِذَلِكَ ٥

وبهذا انتهى رُبْعُ الدِّعَاوَى والجَنَايَاتِ وَبِهِ خُتِمَ شَرْحُ الكِتَابِ بِلا إِطْنابٍ فى السَّادِسِ مِنْ صَفَرٍ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ

(أ) وفى نسخة (المطلقة) وما أثبتناه أولى.

(ب) زيادة من بعض النسخ.

(١) قوله (المَوْطُوءَةُ) مناسبٌ وفى بعض النسخ من قوله وإن ملك الأمة المطلقة مشكل لأنه يوهم قصر الحكم عليها وليس مرادًا فالنسخة التى شرحْتُ عليها أولى من التى شرح عليها ابن قاسم رحمه الله. سَمِير.

والله أعلم ⊙

وَأَلْفٍ مِنَ الْهَجَرَةِ الْمُبَارَكَةِ فَالْحَمْدُ لِرَبَّنَا الْمُنْعِمِ الْوَهَّابِ وَنَسْأَلُهُ  
وَهُوَ الْكَرِيمُ الْمَنَّانُ الْقَبُولَ وَالْمَغْفِرَةَ وَالْعَفْوَ عَنِ الزَّلَلِ وَالْمَوْتَ  
عَلَى كَمَالِ الْإِيمَانِ بِجَاهِ نَبِيِّهِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَحَبِيبِ رَبِّ  
الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ السَّيِّدِ  
الْكَامِلِ الْفَاتِحِ الْخَاتِمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ  
وَحُسْبُنَا اللَّهُ وَنَعَمَ الْوَكِيلُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَشْرَفِ  
الْأَنَامِ وَعَلَى ءَالِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا  
كَثِيرًا دَائِمًا أَبَدًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ⊙  
(وَاللَّهُ) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (أَعْلَمُ) ⊙



